

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٢٥)

الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية

لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

جمع وإعداد الفقير لعفو ربه ورضاه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

المجلد الأول

العقيدة

طبع على نفقة الفقير إلى عفو ربه ورضاه

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين

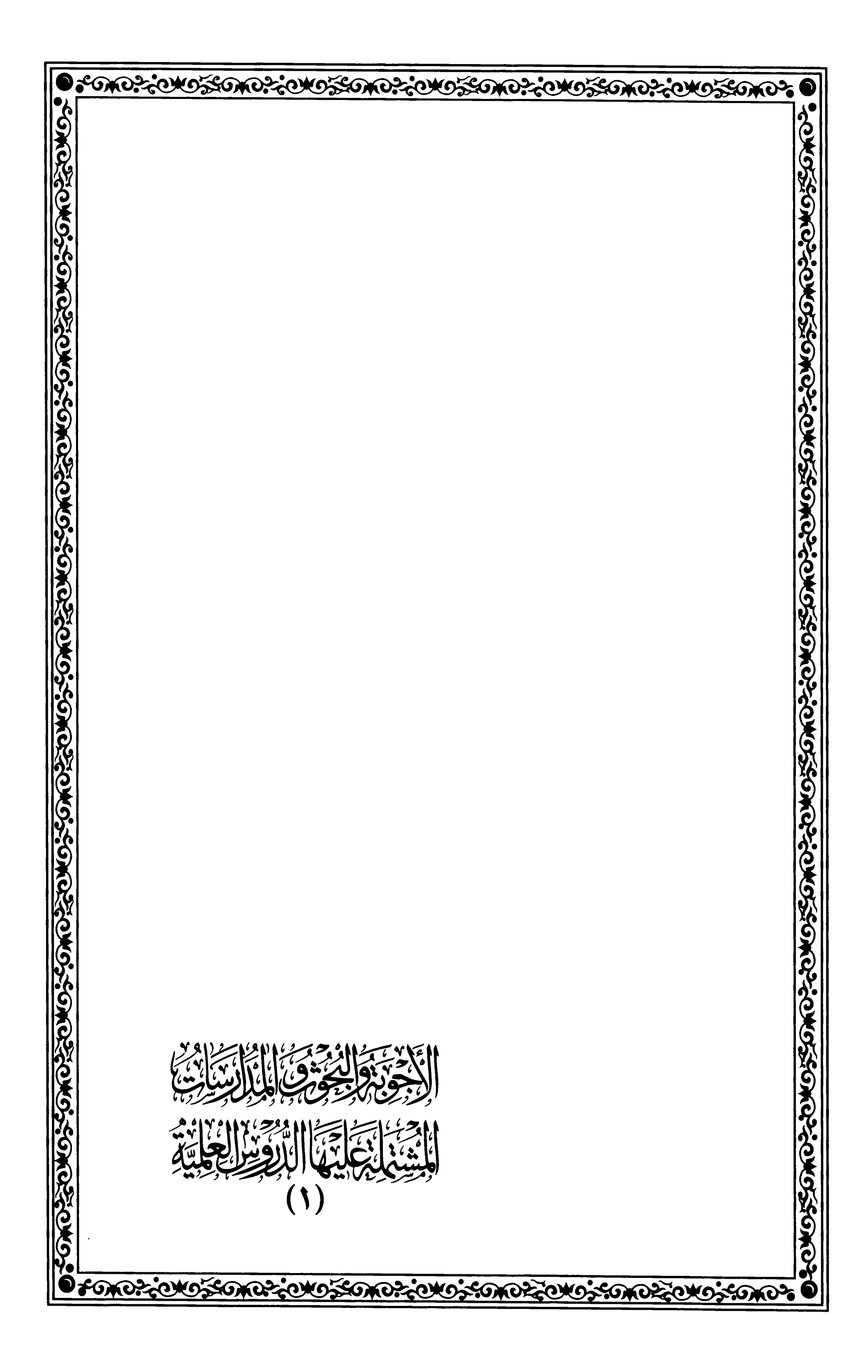
توزيع

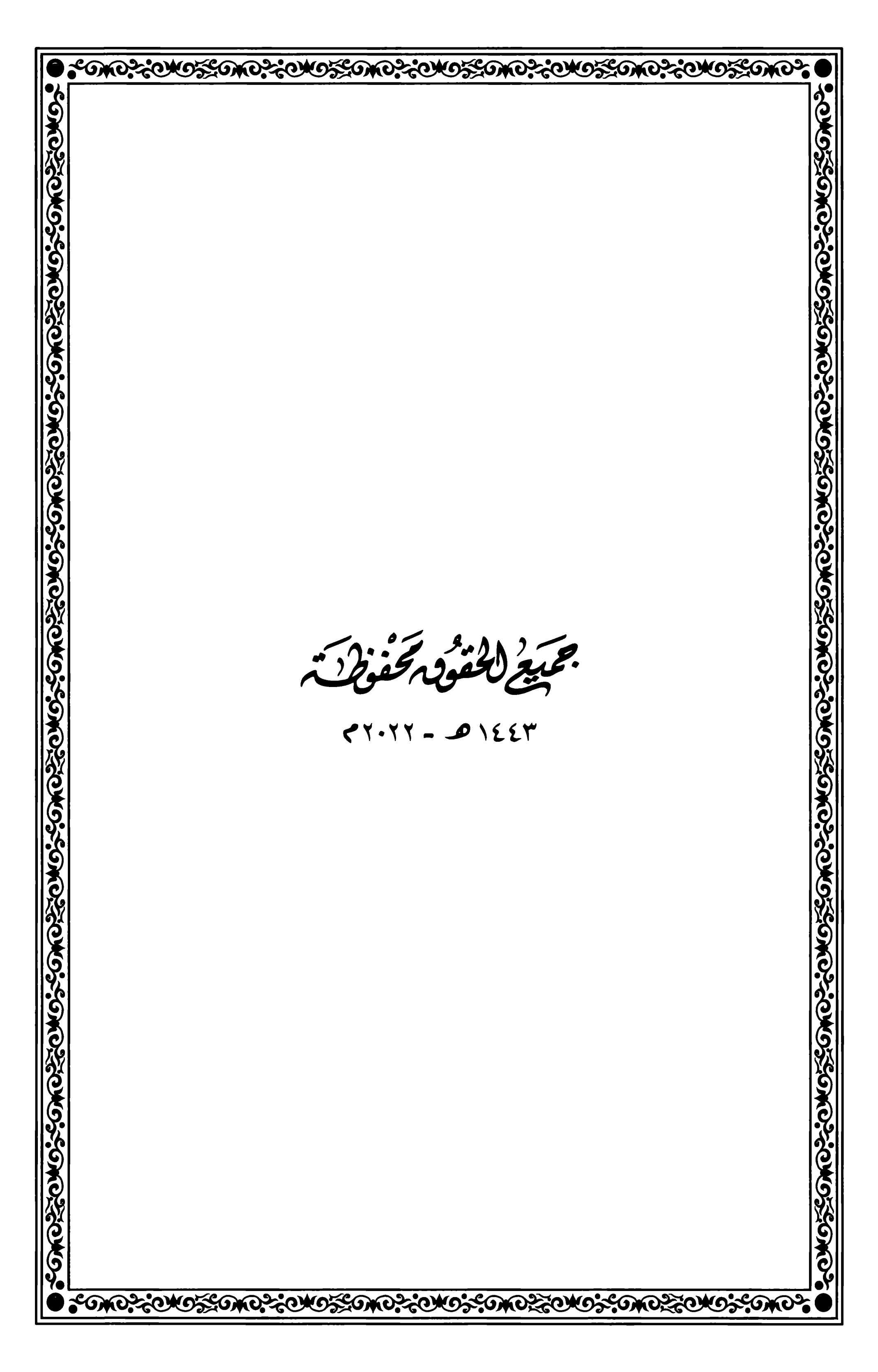
جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسلطانة

الرياض - ص.ب ٩٢٦٧٥ الرمز البريدي ١١٦٦٣

العقيدة




الأجوبة والبحوث والمدارسات
المشتملة عليها الدروس العلمية
(١)



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٢٥)

الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية

لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

جمع وإعداد الفقير لعفو ربه ورضاه
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

المجلد الأول

العقيدة

مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع



بسم الله الرحمن الرحيم

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

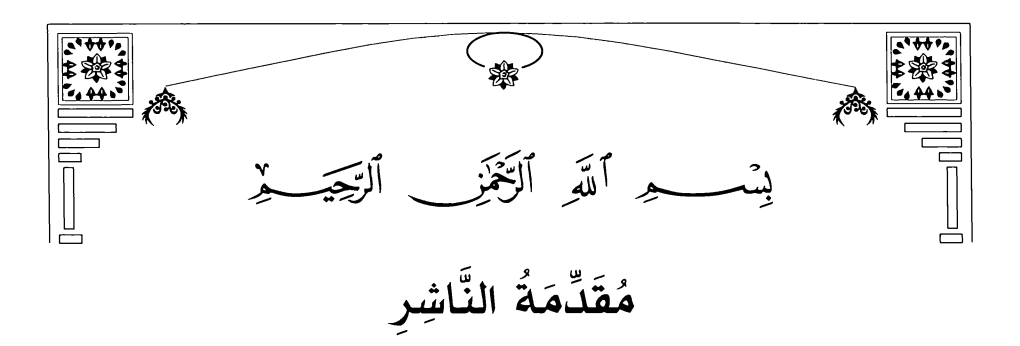
الرياض في 2022/04/10م

بسم الله الرحمن الرحيم فقد أذنت للأخ الشيخ عادل بن محمد مرسي رفاعي بفسح وطباعة الكتب الطبعة الثانية بعد التعديل والاضافة ، وإعادة الصف ، وهي : اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية ، وأصول الأيمان ، وشرح الأصول الثلاثة وشرح الطحاوية ، وشرح الفتوى الحموية ، وشرح الفرقان ، وشرح فضل الإسلام ، وشرح لمعة الاعتقاد، وشرح القواعد الأربع ، وشرح فتح المجيد ، وشرح كشف الشبهات ، وسلسلة المحاضرات العلمية ، وسلسلة الأجوبة والبحوث والدراسات المشتملة عليها الدروس العلمية ، واللقاءات والجلسات الخاصة ، وشرح كتاب الطهارة من بلوغ المرام ، وتفسير المفصل من سورة (ق)، إلى سورة (الحديد)، وتفسير سورة الفاتحة ، والخطب المنبرية ، ومحاضرات في الحج .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ





مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يهدون من ضل إلى الهدى، وينقذونهم من العمى، ويحيون بكتاب الله الموتى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أعظم أثرهم على الناس! وما أقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن دين الله تحريف المبطلين، وتأويل الجاهلين، وانتحال الضالين الذين عقدوا ألوية البدعة، وماروا في الكتاب.

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً، وبعد:

فإن من نعمة الله ﷻ على أمة الإسلام وجود علماء ربانيين بذلوا أنفسهم لنصرة هذا الدين والقيام بحقه؛ فبهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا؛ فجزاهم الله خير الجزاء على ما بذلوا وقدموا، وجمعهم مع إمام الأتقياء وسيد المرسلين وحبيب رب العالمين في جنات النعيم.

ومن نعمة الله ﷻ عليَّ رؤية العلماء الربانيين، والأخذ عنهم، والاستفادة

من سمتهم، وقد قال بعض السلف: (**إن من نعمة الله على الشاب إذا نسك أن يوفق لصاحب سنة**).

وقد منَّ الله ﷻ عليَّ بالحضور لبلاد التوحيد والسنة المملكة العربية السعودية - حرسها الله - عام ١٤١٠هـ. ومنذ وضعت قدمي في هذه البلاد المباركة زادت المِنَّة من الله ﷻ عليَّ برؤية العالم الحبر الجليل، سليل بيت العلم والشرف، خريج المدرسة السلفية، وحفيد مفتي الديار السعودية شيخي العالم الجليل:

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولذريته وأهل بيته

وبدأت منذ ذلك الوقت أحضر على شيخنا، وألازمه ملازمة تامة في جميع دروسه ومحاضراته، فما رأت عيني أحسن منه تعليماً، ولا عناية بالمتعلم - فجزاه الله عنا خير الجزاء - ومع حضوري بدأت أسجل لفضيلته جميع دروسه، وشروحاته المباركة؛ حتى زادت إلى تاريخنا هذا عن الألف وخمسمائة شريط أحتفظ بها، وأدخرها لعرصات يوم القيامة، وأثناء هذه الفترة أحسن إلينا شيخنا إحساناً كثيراً.

فجزاه الله عنا خير ما جزى عالماً ربانياً عن أمة محمد ﷺ.

وقد شرح الله صدري، فقمت بتفريغ هذه الأشرطة العلمية بفضل الله ﷻ وحده، ثم بالدعم المالي من شيخنا المفضال لهذا العمل الضخم، فتكونت ثروة علمية ضخمة من الشروحات والمحاضرات - عجَّل الله بخروجها نفعاً للأمة ولطلاب العلم -.

وقد أحببت أن أجمع جميع الأسئلة والبحوث التي كانت في دروس شيخنا - حفظه الله - فجمعتها من الشروحات والمحاضرات والدروس والمجالس، وحددت تواريخها وصفحاتها، وكذا أعداد الأشرطة المسجلة عليها، وبعد جمعها صنفتها على أبواب الإيمان والفقه وزدت عليها مجلدات (للسيرة والتراجم)، و(الكتب والمؤلفون)، و(الآداب)، و(العلم)، و(أصول الفقه)، و(التفسير)، و(اللغة والبلاغة)، و(الفوائد) و(الحديث) بحيث يسهل الرجوع إليها والاستفادة منها، وقد اشتملت هذه الفتاوى على علم غزير، وفوائد فريدة وعلوم ومعارف قل أن يجدها طالب العلم مجموعة في مكان واحد، وسميتها: **(الفتاوى الصالحية)**، وعرضتها على شيخنا، فأشار عليَّ تواضعا منه - وإشارته أمر - بتغيير الاسم إلى: **(الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية)**.

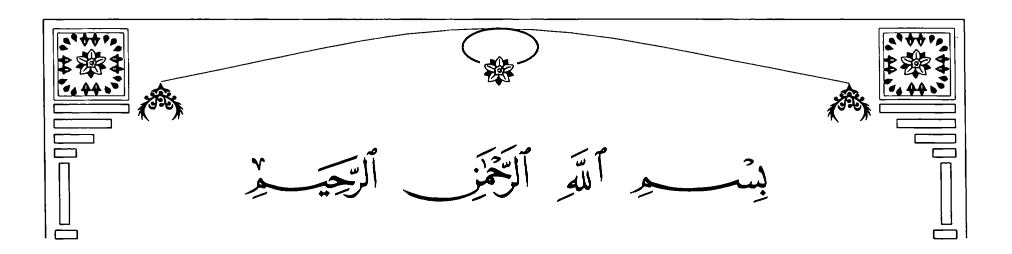
وفي الصفحات القليلة هنا بيان لهذا التقسيم، فأسأل الله ﷻ أن يجعلها في موازين شيخنا الحبيب، وأن يجعله إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يغفر له ولوالديه ولذريته ولأهل بيته ولمشايخه، وأن يقيه شر الحاسدين، كما أسأله ﷻ أن يجعل لي من الخير نصيباً.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

✍ كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض - السبت ١٤٣٤/١٠/١٥ هـ



أولاً: المصادر التي جمعت منها الفتاوى والأبحاث:

١- تعليقات على الفتوى الحموية:

بدأت ١٦/٦/١٤١٦هـ، انتهت ٩/١/١٤١٨هـ

عدد الشرائط: **١١** شريطًا.

عدد صفحات الأسئلة: **٢٨** صفحة.

رقم الشريط	الوجه	الصفحات
شريط رقم ٥	(أ)	ص١٢٨، ص١٢٩، ص١٣٤ إلى ص١٣٩
شريط رقم ٦	(أ)	ص١٥٨، ص١٥٩ وقبلها في نفس الصفحة فائدة.
شريط رقم ٧	(ب)	فائدة ص١٧٩، فائدة ص ١٩٠، ص١٩١، ص١٩٢
شريط رقم ٨	(أ)	ص ١٩٣، ص ١٩٤، ص ١٩٨ فائدة لغوية في الحاشية
شريط رقم ٨	(ب)	فائدة ص ٢١٥
شريط رقم ٩	(أ)	ص ٢٢٣
شريط رقم ٩	(ب)	ص ٢٤٣، ص ٢٤٤، ص٢٤٦، ص٢٤٧، ص٢٤٨
شريط رقم ١٠	(أ)	ص٢٧٠، ص٢٧١، ص٢٧٢
شريط رقم ١١	(ب)	ص ٢٨٦

٢ - تعليقات على أصول الإيمان:

بدأت ١٠/ ٧/ ١٤١٧ هـ، انتهت ٢٩/ ١٢/ ١٤١٩هـ

عدد الأشرطة: ٨ أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: ٦٧ صفحة.

رقم الشريط	الوجه	الصفحات
شريط رقم ١	(أ)	ص ٤، ص٥ التعريف بالكتاب.
شريط رقم ١	(أ)	ص٦، ص١٢، ص ١٥
شريط رقم ١	(ب)	ص٢٠، ص ٢١، ص٣٢، ص٣٣
شريط رقم ٢	(أ)	فائدة تتعلق بالحديث الضعيف ص٤٩، ص٥٠، ص٥١
شريط رقم ٢	(ب)	فائدة ص٦١، ص٦٢، ص٦٣، ص٦٤، ص٦٥، ص٦٦
شريط رقم ٣	(أ)	ص ٧٢، ص ٧٣
شريط رقم ٣	(ب)	ص ٨٦، ص ٨٧، ص٩٦
شريط رقم ٤	(ب)	فائدة ص١٢٢، ص ١٢٣
شريط رقم ٥	(أ)	ص ١٤٣ إلى ص ١٥١
شريط رقم ٥	(ب)	فائدة حول نفع طالب العلم المتعدي ص١٦٧ إلى ص١٧٠
شريط رقم ٦	(أ)	ص ١٧٥، ص ١٧٦، ص ١٧٧
شريط رقم ٦	(ب)	ص ١٩١ إلى ص ١٩٧
شريط رقم ٧	(أ)	ص ٢١١ إلى ص٢١٧
شريط رقم ٨	(أ)	ص ٢٤٦ إلى ص٢٥٣

٣ - كتاب الطهارة من بلوغ المرام:

دورة علمية بتاريخ ١٤١٩هـ بمسجد شيخ الإسلام بسلطانة بالرياض.

عدد صفحات الأسئلة والفوائد: ٥٢ صفحة.

* فائدة: ص ٢، ص ٣، ص ٤، ص ٥.
* تعريف بالكتاب: ص ٥، ص ٦، ص ٧، ص ٨، ص ٩.
* فائدة: ص ٦٢، ص ٦٣.
* فائدة: ص ٩٤، ص ٩٥، ص ٩٦، ص ٩٧.
* فائدة: ص ١٢٩، ص ١٣٠، ص ١٣١.
* فائدة: ص ١٧١، ص ١٧٢، ص ١٧٣، ص ١٧٤.
* فائدة: ص ٢٠٦، ص ٢٠٧، ص ٢٠٨، ص ٢٠٩، ص ٢١٠.
* فائدة: ص ٢٤٢، ص ٢٤٣، ص ٢٤٤.
* فائدة: ص ٢٦٧، ص ٢٦٨، ص ٢٦٩.
* فائدة: ص ٢٩٧، ص ٢٩٨، ص ٢٩٩، ص ٣٠٠، ص ٣٠١، ص ٣٢٧، ص ٣٢٨، ص ٣٢٩، ص ٣٣٠، ص ٣٣١، ص ٣٣٢، ص ٣٣٣، ص ٣٦٥، ص ٣٦٦، ص ٣٦٧، ص ٣٦٨، ص ٣٦٩، ص ٣٧٠، ص ٣٧١.

٤ - شرح الأربعين النووية:

دورة علمية عام ١٤١٧هـ

عدد الشرائط: ١١ شريطًا.

عدد صفحات الفوائد: ٦ صفحات.

تعريف بالكتاب مع فائدة علمية:

ص ٣ - ٥، ص٧٧ - ٧٩، ص١٦٠ - ١٦١.

٥ - كتاب التوحيد:

شُرح بالدورة العلمية ١٤١٦هـ بمسجد شيخ الإسلام بسلطانة بالرياض.

الجزء الأول من شريط ١ - إلى شريط ٧

الجزء الثاني من شريط ٨ - إلى شريط ١٦

عدد صفحات الأسئلة: ٣٥ صفحة.

رقم الشريط	الصفحات
شريط رقم ١	ص ١، ص٢، ص ٣ التعريف بالكتاب. فائدة ص ١٤، ص ١٥، ص ١٦
شريط رقم ٢	فائدة ص١٢، ص ١٣
شريط رقم ٣	ص ٨، ص ٩
شريط رقم ٤	ص ٥٩، ص٦٠، ص ٦١، ص٦٢، ص٦٣ فائدة: ص٦٥، ص٦٦، ٦٧، ص٦٨
شريط رقم ٥	ص ٧٣، ص ٧٤، ص ٧٥، ص ٧٦
شريط رقم ٦	ـــــــــــــــ
شريط رقم ٧	ص ١١٦، ص ١١٧، ص١١٨، ص ١١٩
شريط رقم ٨	(الجزء الثاني) ص١٣٠، ص ١٣١، ص ١٣٢

شريط رقم ٩	ـــــــــــــ
شريط رقم ١١	فائدة ص ٤٦
شريط رقم ١٢	فائدة: ص٧٨، ص ٧٩، ص ٨٠، ص ٨١
شريط رقم ١٣	ـــــــــــــ
شريط رقم ١٦	فائدة: ص ١٦١، ص ١٦٢، ص ١٦٣، ص ١٦٤

٦ - الورقات:

بدأت ٢٦/ ٢/ ١٤١٤هـ.

عدد الأشرطة: خمسة أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: خمس صفحات.

ص ٢٦، ص ٢٧، ص ٢٨، ص ٥٠، ص ١١٠.

٧ - شرح فضل الإسلام:

عام ١٤١٢هـ.

عدد الأشرطة: ٧ أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: ٧ صفحات.

ص ١٤، ص ١٥، ص ١٧، ص ٦١، ص ٦٢، ص ٦٣.

٨ - شرح فضل الإسلام:

عام ١٤٢١هـ.

عدد الأشرطة: ستة أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: ١٣ صفحة.

* فائدة: ص١، ص ٢، ص ٣، ص٤، ص ٥.

* تعريف بالكتاب: ص ٧، ص ٨.

* فائدة: ص ٧٩، ص ٨٠، ص ٨١، ص ٨٢، ص ٨٤.

٩ - الفرقان:

بدأت ١٦/٦/١٤١٦هـ، انتهت ١٨/٨/١٤١٨هـ.

عدد الأشرطة ٩ أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: ١٧ صفحة

من ص ٣١٠ إلى ص ٣٢٧.

١٠ - ثلاثة الأصول:

عام ١٤١٤هـ

عدد الأشرطة: ٦ أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: ١٢صفحة.

* تعريف بالكتاب: ص ١، ص ٢، ص٣.

* ص ٢٥، ص ٢٦، ص ٤٢، ص ٤٣.

* ص ٤٤، ص ٤٥.

١١ - **البخاري**:

(بدأت من كتاب الصيام إلى كتاب الخصومات).

بدأت ١٦/ ٦/ ١٤١٦ هـ إلى ١٤٢٢هـ

عدد صفحات الأسئلة: ١٣٥ صفحة.

ص٧، ص١٨، ص٩٦، ص٩٧، ص١١١، ص١١٣، ص١١٤، ص١١٥، ص١١٦، ص١١٨، ص١٢٩، ص١٤٨، ص١٤٩، ص١٥٠، ص١٥٣، ص١٥٤، ص١٥٥، ص١٥٩، ص١٦٤، ص١٦٨، ص١٧٣، ص١٧٤، ص١٨٨، ص١٨٩، ص١٩٨، ص٢١٢، ص٢١٣، ص٢١٨، ص٢٢٢، ص٢٢٩، ص٢٣٠، ص٢٣١، ص٢٣٢، ص٢٣٩، ص٢٤٠، ص٢٤١، ص٢٤٢، ص٢٤٥، ص٢٤٦، ص٢٤٧، ص٢٤٨، ص٢٤٩، ص٢٦٨، ص٢٦٩، ص٢٨٦، ص٢٨٧، ص٢٨٨، ص٢٨٩، ص٣٠٠، ص٣١١، ص٣١٢، ص٣١٨، ص٣٢١، ص٣٢٤، ص٣٢٥، ص٣٣١، ص٣٣٥، ص٣٣٦، ص٣٣٩، ص٣٤٣، ص٣٤٥، ص٣٤٦، ص٣٤٧، ص٣٦٢، ص٣٦٤، ص٣٧١، ص٣٧١، ص٣٧٢، ص٣٧٣، ص٣٧٤، ص٣٧٥، ص٣٧٦، ص٣٨٢، ص٣٨٣، ص٣٨٧، ص٣٨٨، ص٤٠١، ص٤٠٥، ص٤٠٦، ص٤٠٨، ص٤٠٩، ص٤١٤، ص٤٢١، ص٤٢٢، ص٤٢٧، ص٤٣١، ص٤٣٥، ص٤٣٦، ص٤٣٧، ص٤٣٨، ص٤٣٩، ص٤٤٠، ص٤٤١، ص٤٤٩، ص٤٥٤، ص٤٦٤، ص٤٧٠، ص٤٧٣، ص٤٧٤، ص٤٧٩، ص٤٨٠، ص٤٨١، ص٤٨٢، ص٤٨٣، ص٤٨٦، ص٤٤٩، ص٥٠٠، ص٥٠١، ص٥٠٢، ص٥٠٣، ص٥١٠، ص٥١١،

ص٥١٢، ص٥١٨، ص٥١٩، ص٥٢٠، ص٥٢٤، ص٥٢٥، ص٥٢٦، ص٥٢٩، ص٥٣٠، ص٥٣١، ص٥٣٥، ص٥٤٣، ص٥٤٤، ص٥٤٥، ص٥٤٦، ص٥٥١، ص٥٥٢، ص٥٥٣، ص٥٥٩، ص٥٦٠، ص٥٦٢، ص٥٦٣، ص٥٧٣، ص٥٧٤، ص٥٧٥، ص٥٧٦، ص٥٧٧، ص٥٧٨، ص٥٨٢، ص٥٨٦، ص٥٨٩، ص٥٩٠.

١٢ - زاد المستقنع:

بدأ ١٤١٦هـ، انتهى إلى سجود السهو ٦/ ١١/ ١٤١٦هـ.

عدد الشرائط: ٤٧ شريطًا.

عدد صفحات الأسئلة: ١٢٤صفحةً.

أ - كتاب الطهارة: ٨٢ صفحة.

تعريف بالكتاب: ص٥، ص٦، ص٧.

ص٤٤، ص٤٥، ص٥٣، ص٥٤، ص٥٩، ص٦٣، ص٦٤، ص٦٥، ص٦٦، ص٦٩، ص٧٠، ص٧٣، ص٧٤، ص٩٠، ص٩١، ص٩٢، ص١٠٨، ص١٠٩، ص١١٨، ص١٢٤، ص١٢٥، ص١٢٦، ص١٢٩، ص١٤٣، ص١٤٤، ص١٤٨، ص١٨٣، ص١٩٢، ص١٩٥، ص٢١٢، ص٢١٣، ص٢٣٤، ص٢٤٢، ص٢٤٣، ص٢٤٦، ص٢٥٠، ص٢٥١، ص٢٥٣، ص٢٥٤، ص٢٥٥، ص٢٥٦، ص٢٥٧، ص٢٥٨، ص٢٨٠، ص٢٨٥، ص٢٨٦، ص٢٨٧، ص٢٨٨، ص٢٨٩، ص٢٩٠، ص٣٩١، ص٣٩٧، ص٤١٢، ص٤١٥، ص٤١٦، ص٤٢٢، ص٤٢٥، ص٤٣٩، ص٤٤٠، ص٤٤٦.

ب - كتاب الصلاة إلى سجود السهو: ٤٢ صفحة.

ص٤٩٤، ص٥١٣، ص٥١٤، ص٥١٥، ص٥١٦، ص٥١٧، ص٥١٨، ص٥٣١، ص٥٣٨، ص٥٣٩، ص٥٩٥، ص٦٠٤، ص٦٠٨ ص٦٠٩، ص٦٢٢، ص٦٣١، ص٦٧٥، ص٦٨٥، ص٦٨٦، ص٦٩١، ص٦٩٢، ص٦٩٥، ص٦٩٦، ص٦٩٧، ص٦٩٨، ص٦٩٩، ص٧١٥، ص٧١٦، ص٧٣١، ص٧٥٣، ص٧٥٤، ص٧٦٨، ص٧٦٩، ص٧٧٦، ص٧٧٧، ص٧٧٨، ص٧٩٠، ص٨٣٠، ص٨٣١، ص٨٣٣، ص٨٣٤، ص٨٣٥.

١٣ - مسائل الجاهلية:

٣٠ مسألة ١٤١٢هـ، ثم عشرة بالدمام، والبقية ١٤٢١هـ بالرياض إلى المسألة ٧٩.

عدد صفحات الأسئلة: ٢٤٥صفحة.

* ص ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ تعريف بالكتاب.
* ص ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩.
* ص٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣.
* ص٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤.
* ص ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩.
* ص ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.
* ص١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦.

* ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣.

* ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠.

* ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦.

* ص ٢٥٧ ، ٢٥٨.

* ص٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦.

* ص٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧،٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤.

* ص٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦.

* ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤.

* ص٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨.

* ص٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣.

* ص٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢.

* ص ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩.

* ص ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩.

* ص٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١.

* فائدة: ص٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١.

* ص ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨.

* ص٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢.

* ص ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠.

* ص ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦.

* ص ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٩٨.

تمت إلى نهاية المسألة ٧٩.

١٤ - أسئلة التفسير:

البداية فجر الخميس ١٦/٦/١٤١٦هـ.

عدد صفحات الأسئلة: ٧٤ صفحة.

١٥ - أسئلة المحاضرات:

عدد صفحات الأسئلة: ٧٠٠ صفحة.

١٦ - أسئلة مقدمة التفسير:

عدد الأشرطة (٤ قديم + ٢ جديد = ٦ أشرطة)

ضغطت في ٥ أشرطة.

عدد صفحات الأسئلة: **١٨** صفحة.

١٧ - زاد المعاد:

البداية فجر الخميس ١٦/٦/١٤١٦هـ.

عدد صفحات الأسئلة: جـ ١: **٧٤** صفحة، جـ ٢: **٣٠** صفحة.

المجموع: **١٠٤**صفحة.

عدد أشرطته: **١٩** شريطًا.

١٨ - شرح الواسطية:

بدأ السبت ٤/٤/١٤١٤هـ، انتهى السبت ١٨/٦/١٤١٦هـ

عدد الأشرطة: **٣٢** شريطًا متصلاً، أو **٤٤** شريطًا منفصلاً.

عدد صفحات الأسئلة: جـ ١: **٢٠٦**صفحة، جـ ٢: **١٥١** صفحة.

رقم الشريط	الصفحات
شريط رقم ١	ص١٨، ص ١٩ التعريف بالكتاب. فائدة ص ٢٠، ص ٢١
شريط رقم ٣	فائدة ص٤٩، ص٥٠.
شريط رقم ٦	ص ١٠٦

شريط رقم ٧	ص ١٢٧، ص١٢٨،ص١٢٩
شريط رقم ٨	ص١٣٩ إلى ص ١٤٧
شريط رقم ٩	ص ١٦٣
شريط رقم ١٠	ص١٧٥، ص١٧٦، ص١٧٧
شريط رقم ١١	ص ١٨٩، ص ١٩٠، ص١٩١، ص ١٩٢
شريط رقم ١٢	ص ٢٠٦، ص ٢٠٧، ص ٢٠٨، ص ٢٠٩،ص ٢١٠
شريط رقم ١٣	ـــــــــــــــ
شريط رقم ١٤	ص ٢٤٠، ص ٢٤١، ص ٢٤٢، ص٢٤٣، ص٢٤٤
شريط رقم ١٥	ص ٢٥٥ إلى ص٢٦١
شريط رقم ١٦	ص ٢٧١، ص ٢٧٦،ص ٢٧٧
شريط رقم ١٧	ص ٢٨٩، ص٢٩٠، ص ٢٩١، ص ٢٩٢، ص ٢٩٣
شريط رقم ١٨	ص ٣٠٨، ص ٣٠٩، ص ٣١٠
شريط رقم ١٩	ص ٣٢٤، ص ٣٢٥، ص ٣٢٦، ص ٣٢٧
شريط رقم ٢١	ص ٣٥٦، ص ٣٥٧
شريط رقم ٢٢	ص ٣٧٢، ص ٣٧٣، ص ٣٧٨، ص ٣٧٩، ص ٣٨٠
شريط رقم ٢٣	ص ٣٩٨، ص ٣٩٩
شريط رقم ٢٤	ص ٤١٢، ص ٤١٣،ص ٤١٤
شريط رقم ٢٥	ص ٤٢٧، ص ٤٢٨
شريط رقم ٢٧	ص ٤٦٥، ص ٤٦٦
شريط رقم ٢٩	ص ٥٠١ ص ٥٠٢، ص ٥٠٣

شريط رقم ٣٠	ص ٥١٥ إلى ص ٥٢١
شريط رقم ٣٢	ص ٥٥٦ إلى ص٥٦١
شريط رقم ٣٣	ــــــــــــــ
شريط رقم ٣٤	ــــــــــــــ
شريط رقم ٣٥	ــــــــــــــ
شريط رقم ٣٦	ص ٦٦٨، ص ٦٦٩
شريط رقم ٣٧	ص ٦٩٦، ص ٦٩٧، ص ٦٩٨، ص ٦٩٩
شريط رقم ٣٨	ص ٧١١، ص ٧٢٠، ص ٧٢١، ص ٧٢٢،ص٧٢٣
شريط رقم ٣٩	ص٧٤٥، ص٧٦٣، ص٧٦٤، ص٧٦٥، ص٧٦٦، ص٧٦٧
شريط رقم ٤٠	ص ٧٨٧، ص٧٨٨
شريط رقم ٤١	ص٨١٠، ص٨١١، ص٨١٢، ص٨١٣، ص٨١٤، ص٨١٥
شريط رقم ٤٢	ص ٨٣٣ إلى ص ٨٤٣
شريط رقم ٤٣	ــــــــــــــ
شريط رقم ٤٤	من ص ٨٧٠ إلى ص ٨٩٤ كلها أسئلة

نهاية الشرح المبارك ١٤١٦/٦/١٨هـ

١٩ - شرح الطحاوية :

بدأت السبت ١٣/ ١١/ ١٤١٧هـ، وانتهت السبت ٢٠/ ١١/ ١٤٢٠هـ

عدد الأشرطة : ٥٨.

عدد صفحات الأسئلة : ٤٩٢ صفحة.

رقم الشريط	التاريخ	الصفحات
شريط رقم ١	١٣/١١/١٤١٧هـ	ص ١٨، ١٩
شريط رقم ٢	٢٠/١١/١٤١٧هـ	ص ٣٧، ٣٨
شريط رقم ٣	٢٧/١١/١٤١٧هـ	ص ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧
شريط رقم ٤	١٩/١١/١٤١٧هـ	ص ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٨٠
شريط رقم ٥	٢٦/١١/١٤١٧هـ	ـــــــــــــ
شريط رقم ٦	٤/١/١٤١٨هـ	ص ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤
شريط رقم ٧	٣/٦/١٤١٨هـ	ص١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧
شريط رقم ٨	١٧/٦/١٤١٨هـ	ص١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١
شريط رقم ٩ (أ)	٢٤/٦/١٤١٨هـ	ص ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦
شريط رقم ٩ (ب)		ص ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧
شريط رقم ١٠	١/٧/١٤١٨هـ	ص ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤
شريط رقم ١١	٨/٧/١٤١٨هـ	ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩
شريط رقم ١٢	١٥/٧/١٤١٨هـ	ص ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣
شريط رقم ١٣	٢٢/٧/١٤١٨هـ	ص٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢

شريط رقم ١٤	١٤١٨/٧/٢٩هـ	ص ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣
شريط رقم ١٥	١٤١٨/٨/١٣هـ	ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣ ٣٢٤
شريط رقم ١٦ (أ)	١٤١٨/١٠/١٨هـ	ص ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩
شريط رقم١٦ (ب)	١٤١٨/١٠/١٨هـ	ص٣٤٢
شريط رقم ١٧	١٤١٨/١٠/٢٤هـ	ص ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢
شريط رقم ١٨	١٤١٨/١١/٩هـ	ص ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩
شريط رقم ١٩	١٤١٨/١١/١٦هـ	ص ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧
شريط رقم ٢٠	١٤١٨/١١/٢٣هـ	ص ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥
شريط رقم ٢١	١٤١٨/١٢/٢٩هـ	ص ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨
شريط رقم ٢٢		
شريط رقم ٢٣	١٤١٩/١/١٣هـ	ص ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦
شريط رقم ٢٤	١٤١٩/١/٢٠هـ	ص ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠

شريط رقم ٢٥	١٤١٩/٥/٢٨هـ	فائدة ص ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥
شريط رقم ٢٦	١٤١٩/٦/٦هـ	ص ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤
شريط رقم ٢٧	١٤١٩/٦/١٣هـ	ص ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢
شريط رقم ٢٨	١٤١٩/٦/٢٠هـ	ص ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠
شريط رقم ٢٩	١٤١٩/٦/٢٧هـ	ص ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٨٢
شريط رقم ٣٠	١٤١٩/٧/٤هـ	ص ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩
شريط رقم ٣١	١٤١٩/٧/١١هـ	ص ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤
شريط رقم ٣٢	١٤١٩/٧/١٨هـ	ص ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨ ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣
شريط رقم ٣٣	١٤١٩/٧/٢٥هـ	ص ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤،

		٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢
شريط رقم ٣٤	١٤١٩/٨/٢هـ	ص ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥
شريط رقم ٣٥	١٤١٩/١٠/١٣هـ	____________
شريط رقم ٣٦	١٤١٩/١٠/٢٠هـ	ص ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١
شريط رقم ٣٧	١٤١٩/١٠/٢٧هـ	ص ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٨٢، ٧٨٣
شريط رقم ٣٨	١٤١٩/١١/٤هـ	ص ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦
شريط رقم ٣٩	١٤١٩/١١/١١هـ	ص ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١
شريط رقم ٤٠	١٤١٩/١١/١٨هـ	ص ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨
شريط رقم ٤١	١٤١٩/١٢/٢٤هـ	ص٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥
شريط رقم ٤٢	١٤١٩/١٢/٢٥هـ	ص ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧
شريط رقم ٤٣	١٤١٩/١٢/٢٦هـ	____________

شريط رقم ٤٤	١٤١٩/١٢/٢٧هـ	ص ٩٢٤، ص ٩٢٥
شريط رقم ٤٥	١٤٢٠/١/١هـ	ــــــــــــ
شريط رقم ٤٦	١٤٢٠/٦/٨هـ	ــــــــــــ
شريط رقم ٤٧ (أ)	١٤٢٠/٦/١٥هـ	ص ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦
شريط رقم ٤٧ (ب)		ص ٩٨٦، ٩٨٧
شريط رقم ٤٨	١٤٢٠/٦/٢٩هـ	ص ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢
شريط رقم ٤٩	١٤٢٠/٧/٧هـ	ص ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩
شريط رقم ٥٠	١٤٢٠/٧/١٤هـ	١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥
شريط رقم ٥١	١٤٢٠/٧/٢١هـ	ص ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤
شريط رقم ٥٢	١٤٢٠/٧/٢٨هـ	١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥

شريط رقم ٥٣	٥/٨/١٤٢٠هـ	ص ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣
شريط رقم ٥٤	١٦/١٠/١٤٢٠هـ	١١٤٥، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧
شريط رقم ٥٥	٢٩/١٠/١٤٢٠هـ	١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨
شريط رقم ٥٦	٦/١١/١٤٢٠هـ	١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥
شريط رقم ٥٧	١٣/١١/١٤٢٠هـ	١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١
شريط رقم ٥٨	٢٠/١١/١٤٢٠هـ	١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣

٢٠ - لمعة الاعتقاد:

بدأ الثلاثاء ٢٨/ ١/ ١٤١٣هـ، انتهى الخميس ١/ ٢/ ١٤١٣هـ

عدد الأشرطة: **٣** أشرطة.

٢١ - فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد:

بدأ: **١٤١٠**هـ، إلى: **١٤١٧**هـ.

عندي **٤١** بابًا جمعتها من كل حدب وصوب - عجل الله بإيجاد بقية هذا الشرح النفيس، وقد تم ولله الحمد والمنة وطبع في ثلاثة مجلدات.

عدد الشرائط: **٤١** شريطًا.

عدد صفحات الأسئلة: **٢٦٢** صفحة.

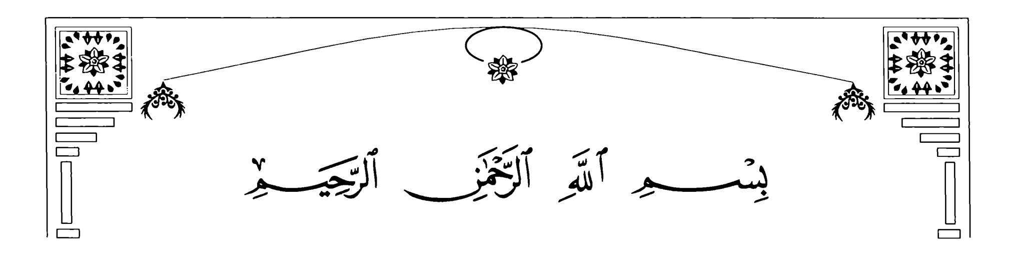
ثانياً: بيان بالفتاوى والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية لشيخنا العلامة/

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

حفظه الله وغفر له ولوالديه ولأهل بيته

م	اسم المجلد	الكتب	عدد الصفحات
١	العقيدة الجزء الأول	الربوبية، الألوهية، الأسماء والصفات، الإيمان	٧٢٤
٢	العقيدة الجزء الثاني	الاعتصام بالكتاب والسنة، الولاء والبراء، الحاكمية، الأنبياء والرسل، الملائكة والجن والشياطين، كرامات الأولياء، الشفاعة، أشراط الساعة وأحوال الآخرة، فرق ومذاهب، مناقب الصحابة، الرؤى والمنامات.	٥٤٩
٣	فقه العبادات والجهاد	الطهارة، الصلاة، الجنائز، الزكاة، الصيام، الحج، الجهاد	٥٦٩
٤	فقه المعاملات والآداب وأصول الفقه	البيوع، النكاح، الطلاق، الحدود، الأطعمة، القضاء، العتق، الآداب	٦٣٦
٥	الحديث وعلومه والعلم		٤٦٠

٦	الكتب والمؤلفون والسيرة والتراجم		٦٣٠
٧	الفوائد		٦٠٦
٨	التفسير واللغة والبلاغة		٤١٨
مجموع الفتاوى			**٤٥٩٢**



علاقة الأسباب بالتوحيد

س١: قد يفهم من الدرجة الثانية من توحيد الربوبية، كما ذكرتم -حفظكم الله- : (وهي مرتبة للخاصة وأهل العلم، وهي : شهود آثار الربوبية في خلق الله ﷻ بحيث لا يرى غير الله مؤثرًا في هذا الملكوت، ولو كان تأثير معلولات عن علل، أو تأثير مسببات عن أسباب) نفي الأسباب، وأثرها؟

الجواب: لا يفهم ذلك؛ لأن المقصود أن يشهد آثار الأسماء والصفات، وشهود آثار الأسماء والصفات هذا ليس نفياً للأسباب، بل هو جعل الأسباب أسباباً، وعدم مجاوزتها لكونها أسباباً، فيرى أن الفاعل هو الله ﷻ، وأنه سبحانه وتعالى أجرى الأسباب لجعلها أسباباً، وأنتج سبحانه وتعالى عنها مسبباتها وأن العلل تنتج معللاتها، وأن المؤثرات تنتج الآثار إلى غير ذلك مما هو معلوم من اعتقاد أهل التوحيد. [**شرح الطحاوية**].

حكم سب الدهر

س٢: ما حكم سب الدهر؟

الجواب: سب الدهر محرم؛ لأنه إيذاء لله ﷻ؛ كما قال ﷻ في الحديث

القدسي: «**قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يؤذيني ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بيدي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»(١)، فسب الدهر بمعنى أن ينتقصه، أو أن ينسب إليه الأفعال القبيحة، وأشباه ذلك. هذا في الواقع لا يتوجه إلى الدهر؛ لأن الدهر يقلب، الدهر لا يفعل شيئاً، وإنما يتوجه إلى من جعل الدهر على هذه المثابة، ومن جعل الدهر بهذه الصفة، وهو الله ﷻ، لهذا قال: «**يؤذيني ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بيدي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**» فمسبة الدهر حرام، وإيذاء لله ﷻ، وقوله ﷻ في الحديث القدسي: «**وَأَنَا الدَّهْرُ**» لا يفهم منه أن الدهر اسم من أسماء الله ﷻ، بل يعني أن الذي سب الدهر وقعت مسبته على الله ﷻ؛ لأن الله ﷻ هو الذي يصرف الدهر كيف يشاء.

إذا تبين ذلك، وقد بينا مراراً أن وصف الدهر بأوصاف مما يقع فيه من الأوصاف المشيئية ليست مسبة للدهر، كقول القائل هذا يوم أسود، وهذا شهر نحس، أو نحو ذلك فإن هذا ليس بمسبة للدهر؛ لأن هذا وصف لما يقع في اليوم، أو لما وقع فيه، لما يقع في الشهر، أو لما وقع فيه، هذا كما قال ﷻ: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]، وقال ﷻ: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [فصلت: ١٦] فوصف الله ﷻ الأيام التي عذب فيها الكفرة أنها أيام نحسات، فمثل هذا ليس بسب للدهر؛ لأنه وصف لما وقع فيه بالإضافة إلى المخلوق. **[شرح الطحاوية]**.

س ٣: هل يدخل في سب الدهر قول القائل: الدهر باغ والزمان غدار، ونحو ذلك؟

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦، ٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦)، وفي رواية: «**لاَ تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ**». أخرجه مسلم (٥) (٢٢٤٦).

الجواب: نعم. هذا من التنقص، وهذا من سب الدهر؛ لأن الدهر لا يبغي على أحد، ولكن الذي دبر الدهر، وقدر فيه ما قدر هو الله ﷻ. **[شرح الطحاوية]**.

معنى الآيات الكونية والآيات الشرعية

س ٤: ما معنى آيات الله الكونية، وآيات الله الشرعية؟

الجواب: آيات الله الكونية المراد بها: ما جعله الله ﷻ آية دالة عليه في الكون المنظور مثل: الشمس والقمر، الليل والنهار: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧] هذه آيات كونية؛ آية لأنها تدل دلالة ظاهرة وواضحة على الله ﷻ. فإن من تأمل في الليل والنهار كفاه برهانًا على وجود الحق ﷻ وتقدس وتعظم ربنا، فتسخير الشمس والقمر لأهل الأرض من الآيات الدالة عليه. أما آيات الله الشرعية فهي: القرآن وكتب الله المنزلة، هذه آيات الله الشرعية وهي الكلمات الشرعية. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الميثاق والعذر بالجهل

س ٥: بعض أهل العلم يستشهد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] على أن الذي يفعل الشرك، ولو كان جاهلاً فإنه يكون مشركاً لهذه الآية؛ فإنه قد أخذ عليه الميثاق، إذًا هو عالم. فما تعليقكم؟

الجواب: هذا القول ليس بصحيح، وهو مخالف لظاهر الآية، وسبب

الاشتباه هو الربط ما بينه وبين الميثاق، هذا هو أخذ الألفاظ على مسألة الميثاق.

س ٦: هل هناك ميثاق أول وميثاق غيره، أم هو ميثاق واحد؟

الجواب: ثم ميثاق سابق، هو الذي نؤمن به، الذي جاءت به الأحاديث، وهو أن الله استخرج ذرية آدم عليه السلام من ظهره[1]، لكن ما معنى هذا الميثاق؟ الله أعلم بحقيقته، ثم هناك عهود مؤكدة لكل فئة من بني آدم، فآدم أخذ عليه عهد موثق بطاعة الله عز وجل، وكذلك ذرية آدم القريبون، كل رسول أخذ عليه ميثاق، وأخذت على أمته المواثيق بأن تطيع، وهكذا . . ، هذه مواثيق لفظية وعهود بما أنزل الله عز وجل من الكتب وبعث من الرسل. **[شرح الطحاوية]**.

س ٧: قد اتضح عدم دخول الآية في الميثاق، فما معنى الميثاق الذي ذكره أهل العلم؟

الجواب: معنى الميثاق: هو العهد، لكن ما هو هذا العهد؟ ما حقيقته؟ قال العلماء: معناه: الفطرة التي فطر الله الناس عليها. فإذًا مسألة الميثاق لا يوجد شيء غريب فيها، هو الفطرة «**كل مَوْلُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَةِ**»[2]

---

(١) كما في حديث عمر رضي الله عنه الذي أخرجه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وأحمد (١/ ٤٤)، وابن حبان (٦١٦٦)، والحاكم (٢/ ٣٥٤).
وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه أحمد (١/ ٢٧٢)، والحاكم (١/ ٨٠)، والضياء المقدسي في المختارة (١٠/ ٣٩٩).
وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما الذي أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١١٣)، وابن أبي عاصم (١/ ٨٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٥٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، أي جعلهم مفطورين عليها ما أخذ الميثاق، فإذًا مسألة الميثاق تعني: العهد لما استخرجت الذرية، معناه الفطرة السابقة، وهكذا إذًا الميثاق ليس فيه شيء جديد عن غيره، ولا يتميز بشيء. **[شرح الطحاوية]**.

س ٨: كيف يكون أهل الفرق متفقين على الميثاق، وهناك من الفرق من يأخذ بالقرآن فقط، والقرآن لم يأت بالميثاق؟

الجواب: هل هناك من الفرق من يأخذ بالقرآن فقط؟ من الذي يأخذ بالقرآن فقط؟ الخوارج تأخذ بالقرآن والسنة، الرافضة بالقرآن والسنة، المعتزلة بالقرآن والسنة، المرجئة، القدرية، كلهم يأخذون بالقرآن والسنة، لكنهم يحتجون بالسنة في العقائد بالتواتر، لا بالآحاد، لكن الآحاد مقبولة عندهم، لكنها تفيد الظن لا العلم. على تفصيل الكلام المعروف لديكم فيها. **[شرح الطحاوية]**.

س ٩: ما رأي فضيلتكم فيما أورده الألباني رحمه الله في الأحاديث في المسألة في السلسلة الصحيحة، وقد جمعها، وحققها، وبيّن الصحيح منها؟

الجواب: لا أدري عن بحث الشيخ ناصر رحمه الله، لكن المسألة تحتاج نظرًا فيما قال؛ لأنها راجعة إلى نظر في المتن، ونظر في الإسناد، النظر في الإسناد غير النظر في المتن، النظر في المتن يحتاج إلى معرفة تفاسير الآية، وألا يحمل الآية على الأحاديث، لابد من مراجعة البحث حتى نرى ماذا وصل إليه. **[شرح الطحاوية]**.

س ١٠: هل الإشكال بين الآية والحديث جاء من قوله ﷻ: ﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٧٣]؟

الجواب: لا، هذه مالها علاقة؛ لأن الآية فيها: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] يعني لئلا تقولوا يوم القيامة. أقام الله هذه الدلائل بالربوبية، وأقام دلائل الوحدانية؛ لئلا تقولوا يوم القيامة، أو تحتجوا بالغفلة، ولئلا تحتجوا بالتقليد: ﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فلاتحتجوا بالغفلة ولا تحتجوا بالتقليد، فثم فطرة مركوزة، ورسل أرسلت إليكم تدلكم بهذه الفطرة المركوزة على حق الله ﷻ، فليس ثم إذًا حجة لأولئك فقطع الله المعذرة وأقام الحجة وأبان المحجة ولله الحمد والمنة. **[شرح الطحاوية]**.

الحجة التقريرية، والحجة الفطرية في آية الميثاق

س ١١: ما الحجة التقريرية، والحجة الفطرية في آية الميثاق؟

الجواب: آية الميثاق أظنه عنى بها قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٤]، هذه عند بعض أهل العلم تسمى آية الميثاق، لكن في الواقع ليس فيها ذكر الميثاق كما ذكرنا لكم، وإنما فيها إشهاد، وهذا

الإشهاد كما مر معنا تفسيره إنما هو بدليل الفطرة، والربوبية، وآيات الله ﷻ في الآفاق وفي الأنفس. فإذًا الحجة التقريرية على حد سؤال السائل هي إقرار أولئك بما أقرهم الله ﷻ عليه، وشهد بعضهم على بعض بأن الله ربهم، وأنه لا إله إلا هو، والحجة الفطرية هي ما فطروا عليه منذ بداية خلقهم، هم فطروا على الإسلام، فطروا على التوحيد، وهذه الحجة ليست حجة كافية في الحساب، بل لابد أن ينضم معها الحجة الرسالية؛ فالحجة الفطرية لا تكفي، بل لابد من الحجة الرسالية في الحساب والعقاب، إلا في من لم يبلغ، فإن الفطرة الأصلية تكفيه، فمن مات قبل البلوغ فإنه على الفطرة من أبناء المسلمين، وأما أبناء المشركين فهم على الخلاف المعروف في شأنهم، والنبي ﷺ سئل عن أطفال المشركين فقال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[1] رواه البخاري وغيره. [**شرح الطحاوية**].

مسألة العذر بالجهل

س ١٢: ما معنى قولهم: لابد في إقامة الحجة من انتفاء الموانع، وثبوت الشروط؟

الجواب: انتفاء الموانع، وثبوت الشروط، لا أعلم أنها جعلت تبعاً لمسألة إقامة الحجة، وإنما جعلت هذه في مسائل الأحكام والأسماء، بمعنى هل يكفر، الكفر متى يطلق؟ البدعة متى تطلق؟ الفسق متى يطلق؟ ونحو ذلك، هذه الأسماء وهذه الأوصاف هي التي قال فيها أهل العلم: لابد حين إطلاقها على المعين أن تجتمع الشروط وتنتفي الموانع. أما في

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤، ٦٥٩٨، ٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٩).

إقامة الحجة فلا أذكر أن أحداً قال بذلك.

هنا قال: ما معنى قولهم أيضاً: قامت الحجة ببعثة النبي ﷺ. نعم الحجة ببعثة النبي ﷺ قامت على العالمين جميعاً: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، والنبي ﷺ بُعث للناس أجمعين، وقد قال ﷺ: «**والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا يَسْمَعُ بي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يهودي ولا نصراني ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ بِهِ إلا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[1]، وسمعت من كلام العلاّمة الشيخ محمد ناصر الألباني رحمه الله أنه قال في شرحه لهذا الحديث، سمعت منه مشافهة أنه قال: «**لاَ يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ**» هذا كقول النبي ﷺ: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي**»[2] وذلك أنه يعني في تفسير حديث المنام: أنه من رآه على صورته، التي خلقه الله ﷻ عليها، وقوله في الحديث: «**لاَ يَسْمَعُ بي**»، يعني بي على ما بعثني الله ﷻ عليه، فإذا كان هناك سماع محرف، سماع ليس فيه وصف لما جاء به النبي ﷺ، على ما جاء به، فهو من جنس رؤية النبي ﷺ في المنام على غير صورته.

فلا يكفي ذلك في معرفة الحق، وهذا من الشيخ كلام نفيس فيما أحسب؛ لأنه لابد أن يكون في إيضاح الحجة، وإقامتها أن يكون الدين واضحًا، لا يكفي أن يسمع ببعض الحجة ولا يفهم، ولا تقام عليه بدلائلها، لا يكفي أن يسمع شيئاً والتشويشات عليه، بل لابد أن يسمع اليهود والنصارى ونحوهم أن يسمعوا ببعثة النبي ﷺ على ما بُعث به، فإذا كان منهم من سمع

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٩٣)، ومسلم (٢٢٦٦).

هذا الكلام، من سمع عن النبي ﷺ سماعاً، لكن ما عرف دينه، ما عرف ما جاء به حقاً، كما يُبلغه أهل العلم، فهذا إذا ما عرف القرآن ولا أقيمت عليه الحجة من وجه آخر، هذا لا يُقال أنه أقيمت عليه الحجة الرسالية، لكن هذا إنما نعني به طائفة من الذين، ربما ما سمعوا بالنبي ﷺ أو سمعوا به سماعاً محرفاً، هذا قد ينجيهم ويبعث لهم يوم القيامة رسول، فمن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار، إذا كان لم يسمعوا بالإسلام الذي بعث الله ﷻ به نبيّه محمداً ﷺ.

كذلك المشركون في هذه الأمة إذا سمعوا شيئاً، فمثلاً في بعض البلاد يسمعون شيئاً من أخبار أهل السنة، مثلاً جماعات أنصار السنة في البلاد التي فيها شرك، يسمعون شيئاً من أخبارها، لكن ما أقيمت عليهم الحجة بمعنى بُينت لهم الدلائل، فهل السماع يكفي؟

هذه مسألة اختلف فيها أهل العلم، وأئمة الدعوة - رحمهم الله - قالوا: إن السماع بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لا يكفي إلا في الجزيرة؛ لأنها ظهرت يعني في وقتهم، ظهرت الدعوة وسارت في الفتوح، وبُين للناس ذلك في جميع بلاد الجزيرة، وأما في غيرها فإذا كان لم يُسمع بالدعوة، فلابد من إقامة الحجة، هنا إذا لم تقم الحجة هل يُكفر عبدة القبور أم لا؟ الجواب: نعم، من قام به الشرك فهو مشرك الشرك الأكبر، من قام به فهو مشرك، وإنما إقامة الحجة شرط في وجوب العذاب.

كما أن اليهود والنصارى نسميهم كفّاراً ولو لم يسمعوا بالنبي ﷺ أصلاً، كذلك أهل الأوثان والقبور ونحو ذلك. من قام به الشرك فهو مشرك، وتُرتب عليه أحكام المشركين في الدنيا، أما إذا لم تقم عليه الحجة، فهو

ليس مقطوعاً له بالنار إذا مات، وإنما هو موقوف أمره حتى تُقام عليه الحجة بين يدي الله ﷻ.

فإذًا فرق بين شرطنا لإقامة الحجة، وبين الامتناع من الحكم بالشرك. من قام به الشرك الأكبر فهو مشرك، ترتب عليه آثار ذلك الدنيوية، أنه لا يُستغفر له، ولا تؤكل ذبيحته، ولا يضحى له، ونحو ذلك من الأحكام.

وأما الحكم عليه بالكفر الظاهر والباطن، فهذا موقوف حتى تقام عليه الحجة، فإن لم تقم عليه الحجة فأمره إلى الله ﷻ.

هذا تحقيق كلام أهل العلم في هذه المسألة، وهي مسألة مشهورة ودقيقة موسومة بمسألة العذر بالجهل. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

س ١٣: أحسن الله إليكم، هل ما ذكرتم هو تقسيم لإقامة الحجة؟

الجواب: هذا ليس تقسيماً لإقامة الحجة، هذا تقسيم لما يكفر به المؤمن، لما يرتد به المسلم من المسائل التي ينكرها. فإذًا أهل العلم يقولون: إذا أنكر معلوماً من الدين بالضرورة فهذا يكفر، أما إذا لم ينكر معلوماً من الدين بالضرورة فالمسائل التي يخفى دليلها لا بد فيها من التعريف.

من المسائل التي اختلف فيها أهل العلم، هذا يمنع من التكفير، حتى ولو اعتقد إباحتها، مثل الحنفية - رحمهم الله - يرون إباحة النبيذ، يعني متقدموهم يرون إباحة النبيذ، مع أن الدلائل من السنة على تحريمه ظاهرة، مع ذلك أهل العلم لم يكفروهم لأنهم اعتقدوا ذلك، لأنهم كانت لهم شبهة في هذا، فهم ما أباحوا الحرام الذي يعلمون أنه حرام، وإنما أباحوا ما اعتقدوا أنه حلال، فلم يكفرهم أهل العلم بذلك، كذلك المسائل التي تجد

في كل عصر من المسائل المختلف فيها ، ولو كان هناك قول شاذ أو ضعيف في المسألة فهذه شبهة تدرأ التكفير.

هناك بعض المسائل مثلاً يكون أصلها معلومًا من الدين بالضرورة، وأما أفرادها فتكون مختلفاً فيها مثل الربا : الربا أصله في القرآن بلا شك، فمن زعم أن الربا مباح فهو كافر بالله ﷻ، لكن بعض صور الربا ، بعض أهل العلم يقول: إن هذا من الربا ، وآخرون يقولون: إنه ليس من الربا ، فإذا اختلف الناس، يعني من أهل العلم، في صورة هل هي من الربا أم لا؟

فهذه شبهة تمنع من التكفير، هذا أصل عند أهل السنة نبه عليه شيخ الإسلام رحمه الله في غير ما موضع. **[شرح مسائل الجاهلية].**

س ١٤: قال ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال ﷻ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥] يستدل بعض أهل الجماعات بأن الحجة قامت على الناس بإرسال خاتم النبيين والمرسلين، ويستنبطون من ذلك تكفير كل من ارتكب ما يكفره، بدون إقامة حجة عليه، فما رأيكم في ذلك القول؟

الجواب: هذا أوضحناه مراراً؛ من أنه لا يكفي في إقامة الحجة بعثة النبي ﷺ في كل مسألة الناس خالفوا فيها الأصل الذي جاء به ﷺ، بل مثل ما ذكرت لكم، المسائل تقسم: ما يعلم من الدين بالضرورة، وما لا يعلم من الدين بالضرورة، المسائل تقسم إلى: أشياء واضحة جلية تكون إقامة الحجة فيها سهلة، وأخرى تحتاج إلى إقامة حجة تلو حجة. الذين يكفرون

الناس في هذا الأمر هؤلاء خارجون عن السنة، هؤلاء من جنس الخوارج، الذين كما هو معلوم لا يزالون يخرجون إلى قيام الساعة، حتى يقاتل آخرهم مع الدجال - والعياذ بالله - فهؤلاء هم الذين يكفرون الناس بالمعصية، أو يكفرون الناس بدون إقامة للحجة، بما يبينه أهل العلم، إنما لديهم هوى، فيكتفون بأصل بعثة النبي ﷺ عن إقامة الحجة. [**شرح مسائل الجاهلية**].

ضوابط العذر بالجهل

س ١٥: هل يستدلّ بحديث عمران رضي الله عنه على العذر بالجهل؟

الجواب: لا. هذه المسألة ليس هذا محل بيانها، مسألة العذر بالجهل. يعني إيضاحاً؛ لأن العذر بالجهل مسألة طويلة، لكن الجهل جهلان: جهل بالحكم، وجهل بالشيء نفسه، فمن جهل الشيء نفسه وجهل الحكم فهذا في غير الشرك الأكبر، هذا ربّما يُعذر. أمّا في غيره: في الفروع عامة، في الشرك الأصغر وفي غيره، فإنّه إذا جهل الحكم وعلم المقصد فإنّه لا يُعذر.

وهنا في حديث عمران رضي الله عنه واضح أنّه جهل ماذا؟ أي شيء جهله؟ جهل الحكم، لكنه ما جهل القصد؛ لأنّه علقها لغرض، لكنه جهل الحكم، فإذا كان كذلك فهو لا يُعذر به، مثل لو زنى الزاني مثلاً، وقال: أنا جاهل بالحكم، أعلم أنّه محرّم، لكن أنا أجهل أنّ المحصن يُرجم، فماذا يُقال له: يقال له: هذا لا تعذر فيه بالجهل؛ لأنّك علمت شيئاً وهو أنّه محرم، ولا يُشترط في إقامة حدّ الزنا أن يعلم العقوبة، لكن تعلم أنّه محرم أم لا؟

قال: نعم أعلم أنّه محرم، لكن ما أعلم أن عقوبتي الرجم، فيقال: يقام عليك الحد، لا عذر لك، كذلك في سائر الأحكام.

إذا جهل المقصد والحكم: وجدت واحدًا مثلاً يضع هذا المطاط الذي يضعونه، بعض الناس يضعه هنا، صحيح؟ يضعه هنا، واضع مطاطا، بعضهم يضع جلدا يربطه على نفسه، هذا ما مقصدك منه؟ ما له مقصد منه، فهذا ينهى عنه ولا يؤاخذ به؛ لأنّ الأعمال بالنيات.

فهذا جهل أصل الشيء، ما يعرف لماذا وضعه هو، ما وضعه لغرض، وكذلك الحكم، فهذا يُعذر به، لكن لو قال: أنا وضعته لشيء، لكن لا أدري صنعته لهذا الغرض، لكن لا أدري الحكم المترتّب عليه، نقول: أنت مؤاخذ بهذا، كذلك سائر الأحكام.

أمّا مسألة العذر بالجهل في الشرك الأكبر، فهذه بحث آخر، هيئة كبار العلماء لهم بحث جيّد فيها، كذلك في فتاوى الشيخ ابن باز رحمه الله أو شيء، فيها بحث عن الأسورة المغناطيسية. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

الفرق بين الآيات والمخلوقات

س ١٦: لماذا فرّق المؤلف رحمه الله في ثلاثة الأصول بين الآيات والمخلوقات مع أن المخلوقات من الآيات؟

الجواب: الشيخ رحمه الله فرّق هنا بين الآيات والمخلوقات، مع أن في القرآن ما يثبت أن السماوات والأرض من الآيات، فلِمَ فرق؟

الجواب: أن تفريق الشيخ رحمه الله بينهما دقيق جداً، وذلك أن الآيات جمع آية، والآية هي: البينة الواضحة الدالة على المراد ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [الشعراء: ٨]، يعني لدلالة بينة واضحة على المراد منها ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر: ٧٥] يعني لدلالات واضحات بينات على المراد منها.

وهنا ننظر إلى أنه بالنسبة لمن سأل السؤال، كون الليل والنهار والشمس والقمر آية أظهر منه عند هذا المسؤول أو المجيب من السماوات والأرض، لم؟ لأن تلكم الأشياء التي وصفت بأنها آيات متغيرة متقلبة تذهب وتجيء، أما السماء فهو يصبح ويرى السماء، ويصبح ويرى الأرض، فإلفه للسماء وللأرض يحجب عنه كون هذه آيات، لكن الأشياء المتغيرة التي تذهب وتجيء، هذه أظهر في كونها آية، ولهذا إبراهيم الخليل عليه السلام طلب الاستدلال بالمتغيرات، قال عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ۝٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَٰفِلِينَ ۝٧٦﴾ [الأنعام: ٧٥، ٧٦]، لم؟ لأنه استدل بهذه الحركة على الحدوث، استدل بهذا التنقل على أنه آية لغيره ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا﴾ [الأنعام: ٧٧]، استدل بالقمر ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً﴾ [الأنعام: ٧٨] استدل بالشمس؛ لأنها متغيرات، أما السماوات والأرض فهي آيات، لكنها في الواقع عند الناظر ليست مما يدل دلالة ظاهرة واضحة على المراء عند مثل المسؤول هذا السؤال، مع كونها عند ذوي الفهم وذوي الألباب العالية آيات كما وصفها الله عز وجل في كتابه، فالشمس والقمر والليل والنهار متغيرات تقبل وتذهب، فهي آيات ودلالات على الربوبية، وهذه الأشياء

لا يمكن أن تأتي بنفسها، لكن السماء ثابتة، الأرض ثابتة، ينظر إلى هذه وهذه، وتلك متغيرات، والتغير يثير السؤال، لم ذهب؟ ولم جاء؟ لم أتى الليل؟ ولم أتى النهار؟ لم زاد الليل؟ ولم نقص النهار؟ وهكذا، فهي في الدلالة أكثر من دلالة المخلوقات مع أن في الجميع دليلاً ودلالةً، لهذا قال: (فإذا قيل لك: بم عرفت ربك؟ قل بآياته ومخلوقاته). فالآيات تدل على معرفة الله والعلم بالله، وكذلك المخلوقات تدل على العلم بالله والمعرفة بالله، لكن ما سماه آيات أخص مما سماه مخلوقات، وهذا جواب اعتراض قد اعترض به بعضهم على الشيخ رحمه الله في تفريقه بين الآيات والمخلوقات، وتفريقه رعايةً لحال من يعلم هذه الأصول تفريق دقيق مناسب رحمه الله. الدليل قوله عز وجل: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧]، يعني مما يدل عليه دلالة واضحة ظاهرة بيّنة جلية، الليل والنهار والشمس والقمر؛ فإن المتأمل إذا تأمل الليل والنهار وجد هذا يدخل في هذا، وذاك يدخل في ذاك، وهذا يطول وذاك يقصر، علم أن الليل من حيث كونه ليلاً والنهار من حيث كونه نهاراً أشياء لا يمكن أن تأتي بنفسها، بل هي مفعول بها، ظاهر الليل ما هو؟ ذهاب الضياء، والنهار ما هو؟ مجيء الضياء، الشمس أتت بضيائها فصار نهاراً، القمر لما ذهبت الشمس أتى القمر، فصار ليلاً، هذا لا شك يدل على أن هذه الأشياء مفعولٌ بها، وإذا كانت مفعولاً بها، فمن الذي فعلها؟ هذا السؤال الجواب عليه سهلٌ ميسور لأكثر الناظرين بل لكل ناظر ألا وهو أن هذه تدل على أنها محدثة، ولابد لها من محدث، وأن محدثها هو الذي خلقها وسيرها على هذا النحو الدقيق العجيب، وهو رب العالمين، لهذا قال في الآية الأخرى آية الأعراف:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [الأعراف: ٥٤] يغشي الليل: يجعل الليل غشاء للنهار، يطلبه: هذا يذهب وهذا يطلب الآخر، يزيد مرة يأخذ الليل من النهار، ويزيد جذباً ويطلبه طلباً حاثاً، ومرة النهار يأخذ ويطلب من الليل طلباً حاثاً، قال: ﴿يُغْشِى﴾، من المغشي والمغشّي؟ هو الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]، فذكر الربوبية للعالمين بعد ذكر هذه الأصناف من الآيات والمخلوقات. ثم ذكر أن معنى الربوبية هو العبادة، والدليل قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، وهذه الآية فيها أمر وهو أول أمرٍ في القرآن. أول أمرٍ في القرآن، الأمر بعبادة الله، قال: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾، الرب وقعت عليه العبادة؛ لأنه مفعول به ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾، فالعابدون هم الناس والمعبود هو الرب، أليس كذلك؟ فتلخص أن الرب هو المعبود، لأنه قال: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾، فالرب مفعولٌ به، ما الذي فعل؟ العبادة، فصار معبوداً. ولهذا ساق عن ابن كثير رحمه الله أن من فعل هذه الأشياء هو المستحق للعبادة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢]، إلى آخر الآية، قال ابن كثير: الذي فعل هذه الأشياء هو المستحق للعبادة. لهذا جاء ما بعدها - ما بعد الأمر بالعبادة - من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ جاء تعليلاً لما سبق. لم كان مستحقاً للعبادة؟ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾، كأن سائلاً سأل، لم كان

مستحقاً للعبادة؟ لم أمرنا بأن نعبده؟ قال ﷻ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾.

فهذه الأشياء من معاني ربوبيته، وقد ذكرنا من قبل أن الربوبية تستلزم الألوهية. ولهذا صارت الربوبية هنا في قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾، هي العبودية، والرب هو المعبود، والفاعل لذلك الأشياء هو المستحق للعبادة وحده دونما سواه؛ لأنه هو وحده الذي خلق، وهو وحده الذي رزق، وهو وحده الذي جعل الأرض فراشاً، وهو وحده الذي جعل السماء بناءً، وهو وحده الذي أنزل من السماء ماءً، والخلق جميعاً لم يعملوا شيئاً من ذلك فالمستحق للعبادة هو الذي فعل وخلق وصنع وبرأ وصور وأبدع تلك الأشياء. [**شرح ثلاثة الأصول**].

حكم نسبة المتغيرات الكونية للظروف

س ١٧: ما حكم قول بعض الصحف: إن الغبار الذي أتى مدينة الرياض هو سبب دخول فصل الخريف؟

الجواب: إذا كان قول هذا القائل يعني به أن هذه الفصول تسبب هذه المتغيرات الكونية فإن هذا لا يجوز، ومحرم، وهو نوع شرك بالله ﷻ، وإذا كان يجعلها زمناً وظرفاً ووقتاً أجرى الله ﷻ سنته أنه يحصل في هذا الوقت هذه الأشياء، فهذا لا بأس به.

فيفرق في هذا الباب ما بين الباء التي للسببية، وفي التي للظرفية، فمثلاً

نقول: في الموسم تأتي الأمطار، لكن ليس معناه أنه بالموسم يأتي المطر، وإنما أجرى الله سنته أنه في هذا الوقت الذي هو طلوع هذا النجم الذي هو الموسم، وأشباه ذلك طلوع النجم يكون عنها الموسم، هذا ظرف ووقت يحصل فيه أنواع من سنة الله ﷻ في كونه، إذا جاء نجم كذا جاء البرد، لكن مجيء البرد ليس بسبب النجم، وإنما ظهور النجم وقت البرد مثل ما يكون ظهور الهلال وقت لدخول الشهر، وليس هو الذي أدخل الشهر، وأشباه ذلك فإذًا هذه الأشياء: الفصول والأنجم إذا جعلت ظرفاً ووقتاً فلا بأس، وإذا جعلت سبباً من استخدام الباء (باء السببية) فإن هذا كقول من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا. **[شرح كشف الشبهات]**.

❀ ❀ ❀

معنى توحيد المعرفة والإثبات

س ١٨: أحسن الله إليك! هل التوحيد العلمي الخبري هو نفسه توحيد المعرفة والإثبات؟

الجواب: هو واحد، توحيد المعرفة والإثبات هو التوحيد العلمي الخبري المعرفة هي العلم، والإثبات راجع إلى الخبر. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٩: أحسن الله إليك، ما يمكن أن يقال: تطلق المعرفة على توحيد الربوبية، والإثبات على الأسماء والصفات؟

الجواب: صحيح، والإثبات أيضاً، من الإثبات: الإثبات في الصفات، وإثبات الأسماء، أنّه هو الربّ، وصفة الربوبية لله. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

معنى الحكم الكوني ومعنى الحكم الشرعي

س ٢٠: ذكرت أنّ حكم الله نوعان؛ كوني وشرعي، ما معنى الحكم الكوني؟

الجواب: الكوني يعني حكمه في ملكوته: حكمه بأن يمطر في هذا البلد، يغني فلانا، يكون غنياً، فلان يكون فقيراً، مريضًا، فلان يموت، فلان يحيا إلى آخره، يعني: ما حكم به في ملكوته. الذي يحصل في الملكوت

المقدرات كلّها ما تكون إلا بحكم الله، هذا الكوني يعني: ماحصل في الكون، أما الشرعي فهو ما وافق محبّته، يعني: ما شرعه في كتابه أو في سنّة رسول الله ﷺ، هذا الشرع، يعني الأحكام التي نخاطب بها، هذه الأحكام الشرعية وهي قسمان: أحكام تكليفية، وأحكام وضعية. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

معنى النفي في كلمة التوحيد

س٢١: ما معنى قول فضيلتكم: المنفي جنس الآلهة التي تستحق العبادة؟

الجواب: معنى تستحق أي: في ظن العابدين أو قوله: (لا إله حق)، فنفت كلمة التوحيد أحقية الآلهة بالعبادة، أو نقول المنفي جنس استحقاق الآلهة بالعبادة. **[شرح العقيدة الطحاوية]**.

الحكمة من خلق الجن والإنس

س ٢٢: هل الله سبحانه وتعالى محتاج لعبادة العباد، فإن الله عز وجل قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾﴾ [الذاريات: ٥٦، ٥٧] فأخبر سبحانه وتعالى: أنه لا يحتاج أن يرزقوه، ولا أن يطعموه، ولكن أثبت العبادة؟

الجواب: ما أدري ما وجه السؤال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] اللام هنا لام الحكمة، وليست لأجل الحاجة. **[شرح الطحاوية]**.

الدعوة إلى التوحيد نهي عن الشرك

س ٢٣: هل تكفي الدعوة إلى التوحيد دون النهي عن الشرك؟

الجواب: السؤال غير جيّد؛ لأنّه لا يمكن الدعوة إلى التوحيد إلا بالنهي عن الشرك، يعني: ما يتصوّر أحد يقول: أنا أدعو إلى التوحيد إلا وهو ينهى عن الشرك، وبضدّها تتبيّن الأشياء. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية

س ٢٤: أليس الإقرار بتوحيد الربوبية يستلزم الإقرار بالألوهية، فلماذا لم يؤمن المشركون بتوحيد الألوهية؟

الجواب: نعم توحيد الربوبية يلزم منه أن يوحد المرء في الإلهية، هذا لازم قطعي، لكن أولئك ما التزموه، لذلك في القرآن جعل ﷻ من البراهين الدالة على توحيد الألوهية إقرار المشركين بتوحيد الربوبية، كما جاء في آية يونس التي ذكرنا قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [يونس: ٣١] ﴿فَقُلْ﴾ يعني: مرتباً على قولهم على تلك الإجابة: ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ يعني: الشرك، وقال ﷻ في سورة الزمر: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، وفي سورة النمل قال ﷻ: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟

شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [النمل: ٦٠، ٦٤]، فدليل وجوب توحيد الله ﷻ في العبادة أنه ﷻ هو الواحد في الربوبية، وأنه لا رب معه، ولا رب سواه ﷻ فمن أيقن بذلك على الحقيقة فإنه يقوده إلى توحيد العبادة، لكن ما قاد أكثر العرب، وإنما قاد ذاك من آمن بالنبي ﷺ، والأكثرون أعرضوا عن تلك الحجة.

توحيد الإلهية متضمن توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية لمن نظر فيه، وعقل مستلزم لتوحيد الإلهية، تنظر للسماوات من خلقها، تنظر إلى الأرض من خلقها، إلى نفسك من خلقك، إلى من حولك، فليس ثم جواب إلا أن الخالق هو الله ﷻ؛ هذا دليل حتمي ضروري لا يستطيع عاقل أن يخرج منه، وهو متجرد من الهوى لا يستطيع أن يخرج منه، دليل حتمي على أن الله ﷻ هو الرب ﷻ، إذا كان كذلك، وأن الخلق لم يخلقوا شيئاً، وإنما هو ﷻ الخالق وحده، وهو الذي يملك الأمر وحده فيجب أن تتعلق القلوب به ﷻ وحده، دونما سواه، وأن يكون الحكم إليه ﷻ وحده، دونما سواه في العقيدة، وفي الشريعة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد. **[شرح كشف الشبهات].**

عِظم شرك أهل هذا الزمان

س ٢٥: أليس شرك أهل هذا العصر أعظم من شرك المشركين الأولين؛ لأنهم يعتقدون فيها أنها تنفع وتضر بذاتها؟

الجواب: لاشك أن طائفة من أهل هذا العصر زادوا على المشركين - مشركي الجاهلية - بأشياء، كما ذكر ذلك الشيخ محمد رحمه الله في القواعد الأربع في آخرها في القاعدة الرابعة: أن مشركي زماننا أعظم شركاً من المشركين الأولين؛ لأن الأولين يشركون بالله عز وجل في الرخاء، أما في الضراء إذا أصابتهم الشدة توجهوا إلى الله وحده؛ كما قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وقال الله عز وجل في آية سورة يونس: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [يونس: ٢٢، ٢٣]، وشرك المشركين الأولين يشركون في الرخاء، أما في الضراء فيلتجئ لله وحده، وأما أهل هذا الزمان فإنهم يشركون بغير الله في السراء والضراء. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ٢٦: أحسن الله إليك يا شيخ، هل المشركون الآن يشركون في السراء والضراء؟

الجواب: هم أصناف، الآن منهم من يشرك في السراء والضراء، ومنهم من يشرك في السراء، يعني: الفقهاء منهم، الفقهاء وعلماء المشركين هؤلاء، فإنّه إذا أصابته شدّة قد يرتقي به الحال إلى أن يكون مثل مشركي قريش، يعني: إذا أصابته شدّة أخلص وسأل، وبعضهم لا، وعامتهم أنّه إذا أصابته شدّة استغاث، واشتد في الاستغاثة بغير الله، وطلب غير الله، والشواهد على هذا معروفة.

وذكر الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة له: أنّ رجلاً من أهل العلم زار الطائف، كان يتكلّم مع أحد العلماء في ذلك البلد، - قديمة هذه، من نحو مئتين سنة أو مئة وخمسين سنة -، فكان لمّا تكلّم قال هذا العالم لذلك الرجل الطائفي، قال له: أهل الطائف ما يعرفون إلا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ما يعرفون الله عَزَّ وَجَلَّ، يعني: إذا أصابتهم شدّة أو أصابهم حاجة أو أرادوا شيئاً يقولون: عليك بقبر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأجابه الآخر قال: معرفتهم بابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تكفي، هذه ذكرها الشيخ عبد اللطيف في أحد رسائله قال: معرفتهم بابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تكفي؛ لأنه واسطة، ما دام يعرف، المهمّ عرف الواسطة، يعني: الطريق بدل ما نسلكه مثلاً، نسلكه مباشرة، نسلكه ثم نصل، هكذا يفكّرون، وهذا واقع نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ العافية منه. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

أنواع الشرك

س ٢٧: بالنسبة لتقسيم الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ لأقسام الشرك الأكبر ذكر أربعة أقسام: شرك الدعوة والنية والطاعة والمحبة هل

استوعب جميع أنواع الشرك في هذا التقسيم؟

الجواب: نعم. استوعب جميع أنواع الشرك الأكبر الموجودة في زمنه.

السائل: يدخل فيها الذبح والاستغاثة؟

الجواب: نعم. هذا داخل فيها.

السائل: يعني النية والإرادة في هذا القسم؟

الجواب: لا. هو الآن ما أقسام الشرك الأكبر؟

السائل: الدعوة والنية والإرادة والقصد والطاعة والمحبة.

الجواب: تحتاج إلى مراجعة سأراجعها إن شاء الله. [**مجلس ١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

الفرق بين شرك الطاعة وشرك العبادة في التسمية

س ٢٨: أحسن الله إليك! التسمية لغير الله لدفع الشر أشكل علي؟

الجواب: يعني يقول: هذا سمياه من جهة الاجتهاد، لا من جهة تجويز ذلك، ليس كلامي معناه: أن ذلك جائز، لكن هما أرادا دفع الشر بأن يضيفاه إليه إضافة المتسبب، مثلما تقول مثلا لمن أحسن إليك: هذا ولدك، أو هذا خادمك، أو نحو ذلك، فالعبودية هنا أراد بها نسبة هذا الولد له من جهة الإنعام لأنه دفع الشر، كان هو صاحب شر عليهما، فدفع الشر فظنا أنه بالتسمية هذه يندفع الشر، وما أرادا التعبيد، الذي هو حقيقة العبودية؛

فالشرك هنا شرك طاعة، ليس شرك عبودية، نقول: هذا قد يكون اجتهاداً منهما، فعبدا لأجل هذا الاجتهاد، ونسبا لأجل هذا الاجتهاد، وإلا فهو غير صحيح، وهو جعل لله ﷻ شركاء في الطاعة، فهذا يمنع أن تكون العبودية عبودية شرك، يعني: أكبر، ولهذا ذكرت لك أن هذا الباب معقود لبيان الفرق، بين شرك الطاعة وشرك العبادة، شرك الطاعة الذي هو نوع تشريك ومعصية، وفي التعبيد ونحو ذلك. الذي يعبد لغير الله: واحد عبد فلانا، نعم. نقول: هذا محرم؛ لأنه تعبيد لغير الله، لكن ما نقول: هذا شرك أكبر؛ مثل ما سيأتي إلا إذا قصد بالعبودية أنه عبد له على جهة الذل والخضوع، لكن إن نسبه له على جهة التشريف والتعظيم، يعني: على جهة التشريف والإكرام نقول: هذا محرم، من الكبائر، ولا يجوز؛ لأنه طاعة للشيطان، لكن ليس شركا أكبر إلا إذا قصد بالتعبيد حقيقة العبودية، أو عبد لإله معروف أنه يدعى مع الله ﷻ، كما يعبد للسيد البدوي، أو يعبد لعبد القادر، أو يعبد للجيلاني، أو يعبد للعيدروس، ونحو ذلك، وهذا يظهر من حاله أنه أراد بالتعبيد العبودية الحقيقية، لكن إذا كان عبدًا لمن لم يكن كذلك فنقول: هو محرم، وكبيرة من كبائر الذنوب، وقد يكون شركًا أكبر مثل ما سيأتي تفصيله إذا كان أراد بالعبودية عبودية العبادة، ليست عبودية الطاعة. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

السائل: أحسن الله إليك! هل هذا ذريعة لأولئك الذين يتسمون بالتعبيد لآل البيت؟

الجواب: هو ذريعة صحيح إذا قلنا: أنه جائز، لكن إذا قلنا: إنه محرم

كيف يصير ذريعة؟ يعني: ذريعة الباطل باطلة، ويجب سدها، لا يعني أن ذريعة الشرك شرك، إنا نقول في ذريعة الشرك: إنها محرمة، ويجب صدها بحسب القصد. لهذا النبي ﷺ أقر التسمية بعبد المطلب. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

تعريف الشرك الأصغر وضوابطه

س ٢٩: يقول ما تعريف الشرك الأصغر؟ وما الضوابط التي بها يمكن الحكم على القول، أو الفعل أنه شرك أصغر؟

الجواب: الشرك بجميع أنواعه سواء الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي يشترك في كونه تنديداً مع الله ﷻ، وهذا التنديد يعني أن يجعل لله نداً فيما هو له ﷻ، يختلف من جهة الدليل، فمنه ما هو شرك أكبر، ومنه ما جاء في الدليل أنه شرك، لكن لم يجعل شركاً أكبر، وجاء في بعض الأحاديث تسميته: تسمية بعض أنواعه الشرك الخفي، وسماه العلماء الشرك الأصغر؛ تمييزاً بينه وبين الأكبر، اختلفوا في ضابطه مع اتفاقهم على أن الشرك الأكبر هو دعوة غير الله معه، هو عبادة غير الله ﷻ، أو أن يجعل لله نداً سبحانه وتعالى فيما هو من خصائصه ﷻ، وأعظمها العبادة يعني: استحقاق العبادة. واختلفوا في تعريف الشرك الأصغر على أقوال عند أهل العلم، وفي ضبطه؛ فمنهم من قال: إن الشرك الأصغر هو: كل شرك، أو عمل يكون وسيلة للشرك الأكبر، فما كان وسيلة، وطريقًا إلى الشرك الأكبر يكون شركاً أصغر، وقد نحا إلى ذلك عدد من أهل العلم منهم: الشيخ عبد الرحمن السعدي في حاشيته على كتاب التوحيد.

والقول الثاني: وهو اختيار، أو قول عامة أئمة الدعوة، وكذلك يفهم من صنيع ابن القيم، وابن تيمية - رحمهما الله - أنهم يذهبون إليه، وهو أن الشرك الأصغر: كل ذنبٍ سماه الشارع شركاً، ولم يبلغ درجة عبادة غير الله ﷻ، يعني لم يبلغ درجة الشرك الأكبر، والفرق بين الأول والثاني، يعني بين التعريف الأول والثاني: أن هناك أعمالًا تكون وسيلة للشرك الأكبر، ولم يطلق عليها الشارع أنها شرك، ولم يتفق العلماء على أنها شرك. فوسائل الشرك الأكبر كثيرة، مثلاً: بناء القباب على القبور هذا وسيلة إلى الشرك، ووسيلة إلى تعظيم الأموات، وإلى أن يعتقد فيهم، وأن يتقرب إليهم، أو يتعبد عند قبورهم، ونحو ذلك يعني: أن يعبدوا عند قبورهم، ونحو ذلك؛ فبناء القباب على القبور من هذه الجهة هو وسيلة إلى الشرك الأكبر، لكن أهل العلم المتقدمين لم يعدوه شركاً أصغر مع كونه وسيلة؛ فالأضبط هو ما ذكرته لك: من أن الشرك الأصغر هو كل ذنب، أو معصية سماها الشارع شركاً في الدليل، ولم تبلغ درجة الشرك الأكبر: درجة عبادة غير الله معه ﷻ.

مثال آخر: الذنوب؛ الذنب يطلق عليه، بعض العلماء أنه لا يصدر ذنب يعني: كبيرة من الكبائر، أو ذنب من الذنوب إلا وثَمَّ نوع تشريك؛ لأنه جعل طاعة الهوى مع طاعة الله ﷻ؛ فحصلت المعصية، وطاعة الهوى وسيلة للشرك الأكبر. والذنوب منها عدد كبير هو وسيلة إلى الشرك الأكبر، ومع ذلك لم تُسم شركاً أصغر، وإن دخلت في مسمى مطلق التشريك، لا التشريك المطلق: مطلق التشريك، لا الشرك؛ فلهذا لا يصدق عليها الشرك الأكبر إذًا لا يستقيم التعريف الأول في عدد من الصور، والأقرب

والأولى هو الثاني وهو: أن يقال الشرك الأصغر: هو كل ذنب أو معصية سماها الشارع شركاً، ولم تبلغ درجة عبادة غير الله معه. [**شرح الطحاوية**].

المقارنة بين الشرك الأصغر والكبائر

س ٣٠: هل الشرك الأصغر أكبر من الكبائر؟

الجواب: ليس مطلقاً، لكن جنس الشّرك الأصغر أكبر من جنس الكبائر، وليس كلّ شرك أصغر أكبر من كلّ كبيرة، فإذا قال أهل العلم: الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، أو أعظم من الكبائر فالمقصود به جنس الشرك؛ لأنّ فاعل الكبيرة لم يشرك، ومن أشرك شركاً فقد أشرك، وجنس الشّرك أكبر من جنس فعل المحرّمات التي هي الكبائر، فإذًا هذا من قبيل تعظيم الجنس على الجنس، لا الفرد على الفرد، وهذه تنتبه لها في كلام كثير من العلماء، وتنتبه هل يقصد في كلامه الفرد مع الفرد، أم يقصد الجنس مع الجنس، مثل هذا نضرب لكم مثالاً آخر، مثل أن نقول: صحابة رسول الله ﷺ أفضل الأمّة، أفضل هذه الأمة مَن؟ صحابة رسول الله ﷺ، هذا من حيث العموم، لكن قد يكون متأخّر، غير الصحابة: من التابعين، ومن بعدهم، الشخص الفرد الواحد قد يكون أفضل من بعض الصحابة، قد يكون الفرد أفضل من الفرد، لكن الجنس لا شكّ أنّهم هم أفضل النّاس، صحابة رسول الله ﷺ هم أفضل الناس، يقول البراء رضي الله عنه: «**لمقام أحدهم مع رسول الله ﷺ ساعة، خير من عبادة أحدكم سنة، أو دهره كلّه**»[1].

---

(١) انظر: تاريخ مدينة دمشق (١٨/ ٣٩٨).

لا شك أن رؤيتهم للنبي ﷺ هذه وحدها وجه تفضيل، ووجه مزيّة، فتنتبه إلى تفضيل الجنس على الجنس، والفرد على الفرد في مسائل كثيرة. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س٣١: قوله: إن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر؟

الجواب: لا هذه نبهنا عليها أيضا مرارا في الشرك الأصغر، نقول: أكبر من الكبائر، يعني: التي ليس فيها شرك، والمراد بذلك جنسه، الكبيرة هذه قد يغفرها الله؛ قد يوفق الله ﷻ العبد في الدنيا إلى محوها، أما الشرك فإنه عند كثير من العلماء غير داخل في المشيئة، وإنما يغفر بالتوبة فقط، فليس داخلا في المشيئة الشرك الأكبر والأصغر عند طائفة من أهل العلم؛ ولهذا يقولون: الشرك الأصغر جنسه أعظم من الكبائر؛ فهو أكبر من سائر الكبائر، لكن لا تأخذ كل مسألة من مسائل الشرك الأصغر، وتقول هي أعظم من كل مسألة من الكبائر، يعني: هذه المفاضلة بين الواحدة والواحدة ليست في إطلاق العلماء، وإنما يفاضلون بين الجنس والجنس؛ لأن هذا فيه تنديد وهذا فيه شرك، وتلك من باب المعاصي، باب الشهوات، وهذا فيه دخول غير الله ﷻ إلى القلب، وتعلق القلب به، وتلك معصية وذنب وشهوة، لكن قد يبقى معها القلب موحدًا. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س٣٢: هل الشرك الأصغر أكبر من الكبائر في جنسه؛ بحيث إنه شرك أصغر، أم ليس كل فرد من أفراد الشرك الأصغر أكبر من الكبائر؟

الجواب: لا يقال ذلك، يعني: ما لك أن تقول مثلا: أن قول القائل:

(لولا الله وفلان) أعظم من إدمان على شرب الخمر، ليس لك أن تفاضل هذه المفاضلة، وكذلك ليس لك أن تقول مثلاً: إن يسير الرياء في الصلاة -واحد صلى زاد تسبيحة أو تسبيحتين لنظر فلان- أن هذا أعظم من مرتكب زنا، أو آكل ربا، لهذا فالمفاضلة هذه ليست في كلام أهل العلم، لكن الجنس مع الجنس، نعم؛ فالمفاضلة قائمة؛ وذلك لأن هذا فيه تشريك، وذاك ليس فيه تشريك. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

الفرق بين الشرك والكفر

س ٣٣: هل هناك فرق بين الشرك والكفر؟

الجواب: نعم. يوجد فرق. الشرك والكفر بينهما فرق، بل بينهما فروق، حقيقة الشرك غير حقيقة الكفر.

حقيقة الشرك: هو اتخاذ الند مع الله ﷻ.

أما الكفر: فحقيقته جحد ما أنزل الله ﷻ، أو بعض ما أنزل الله ﷻ، فأنزل الله ﷻ توحيد الربوبية، فإذا جحد الربوبية هذا كفر، لكن ما يقال: مشرك. أنكر نبوة النبي ﷺ هذا يقال له: كافر، ما يقال: مشرك. أنكر البعث: كافر. أنكر الملائكة: كافر، ما يقال مشرك، وهكذا في أمثالها، ولهذا في القرآن سمى الله ﷻ الوثنيين، أو وصف الوثنيين عباد الأصنام بالمشركين، ووصف الكتابيين الذين أنكروا نبوة محمد ﷺ بالكفار، مع حصول الشرك والكفر منهما من الطائفتين، فتجد: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١] فيصير الذين كفروا

لهم شأن والمشركون لهم شأن. يعني من جهة الوصف، وتوجد فروق تتعلق بالتقاسيم؛ تقاسيم الكفر غير تقاسيم الشرك. **[شرح أصول الإيمان]**.

وسائل الشرك الأكبر

س ٣٤: ما وسائل الشرك الأكبر؟

الجواب: كل شرك أصغر وسيلة، إذًا تنظر إلى هذا: كل شرك أصغر وسيلة إلى الشرك الأكبر، لكن هناك وسائل واضحة، يعني: هذه وسيلة واضحة، وبعضها وسائل غير واضحة مثل: الحلف بغير الله هذا وسيلة غير واضحة، واحد حلف بغير الله، أو قال: (ما شاء الله وشاء محمد) هذه كونها وسيلة تنتج الشرك الأكبر هذا بعيد، هي وسيلة؟ نعم، لكن لا تنتج في العادة إلا عند بعض الناس، أمّا بناء القباب على القبور والمشاهد، والدعوة لها، وتزيينها، هذه وسيلة واضحة، يعني: دعوة الناس والذبح لها وتعظيمها، هذه وسائل صحيح؟ يعني: الذبح حولها، وإطعام الناس، وإن كان لله، لكن هذه كلّها وسائل لتعظيم هذه القبة، أو ذلك المشهد؛ لأنّ هذه من أوائل ما ينكر؛ لأنّها إذا أنكرتها أنكرت الشرك الأكبر. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

توحيد الألوهية وغنى الله ﷻ عن الشرك

س ٣٥: هو أغنى الأغنياء عن الشرك، هل (أغنى) هنا على بابها؟

الجواب: نعم.

السائل: ماذا يدل على توحيد الألوهية هنا؟

الجواب: قال الله تبارك وتعالى: «**أنا أغْنى الشُّركاء عن الشِّركِ، مَنْ عَمِل عَمَلا أشرك فيه مَعي غَيْرِي، تَرَكْتهُ وشِرْكَهُ**»[1] هذا هو توحيد الألوهية «**تركتهُ وشِرْكَهُ**». [**شرح أصول الإيمان**].

أثر الشرك الأصغر في قبول العمل

س ٣٦: أحسن الله إليك، هل الشرك الأصغر يحبط العمل؟

الجواب: لا. الشرك الأصغر ما يحبط الأعمال، الذي يحبط الأعمال هو الشرك الأكبر فقط، الأصغر ما يحبط الأعمال، ولا أعرف أحدًا قال: إنه يحبط الأعمال الشرك الأصغر، أما الشرك الأكبر فهو كما قال ﷻ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال ﷻ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، فالشرك الأكبر محبط للعمل جميعاً؛ لأنه كفر، وردة، يعني كفرٌ للكافر الأصلي، أو ردة من مسلم فيحبط جميع الأعمال. [**شرح زاد المستقنع**].

س ٣٧: هل الشرك الأصغر يدخل تحت المشيئة؟

الجواب: هذه مسألة فيها كلام، وخلاف، فهل يدخل الشرك الأصغر تحت المشيئة أم لا، في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله ﷻ: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ يعني: لا يغفر شركاً به، (شركاً) هذه نكرة في سياق النفي، لا يغفر شركاً به، فتعم

---

(١) أخرجه مسلم (٤٦) (٢٩٨٥).

جميع أنواع الشرك، الشرك الأكبر والأصغر، فإذا لم يغفر الله الشرك الأكبر، ولا الأصغر فلا يدخل تحت المشيئة، هذا ظاهر من الآية، فإذا لم يدخل تحت المشيئة كان داخلاً في الموازنة، هذا قول بعض أهل العلم، وقال آخرون: نعم. صحيح هنا عموم؛ لأنها نكرة في سياق النفي، فيدل على العموم، ولكن العموم هنا مراد به الخصوص، وهو خصوص الشرك الأكبر؛ لأنه المعهود من إطلاق الشرك في القرآن، قال ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، يشرك هنا نكرة في سياق الشرط، فتدل على العموم. والأمة مجمعة على أن هذا الشرك هو الأكبر دون الأصغر: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ٣١]، هذا الشرك الأكبر وهكذا في نصوص كثيرة، وهذا هو الأصح عندي أن الشرك الأصغر يدخل تحت المشيئة أما الأكبر فهو الذي لا يدخل تحت المشيئة. [**شرح زاد المستقنع**].

حكم توجيه خالص الشكر لغير الله

س ٣٨: ما رأيكم في القول لشخص آخر: لك خالص شكري؟

الجواب: نبهنا مراراً أن الشكر عبادة؛ قال ﷻ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤] ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ولما أمر الله به؛ فهو عبادة عظيمة من العبادات التي يتقرب إلى الله بها، والعبادات من الدين، والدين الخالص لله ﷻ: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]، فلا يجوز أن يقال لأحد: لك خالص شكري؛ لأن خالص الشكر لله،

أو لك خالص تحياتي أو مع خالص تحياتي، أو خالص تقديري هذه كلها لله: خالص التحيات والتقدير والقدر والتعظيم، أو خالص الرجاء مثل أن يقول: لك خالص رجائي. هذه عبادة وخالصها لله، فلا يجوز أن يقول: وتقبل خالص شكري وتقديري؛ لأن هذا إنما هو لله ﷻ، يقال للبشر: مع عظيم شكري لك، أو جزيل شكري؛ نعم يشكر البشر على ما يقومون به من أنواع الخير؛ وذلك لقوله ﷺ: «**لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ**»، فالذي لا يشكر الناس لا يشكر الله ﷻ. [**شرح الطحاوية**].

س ٣٩: قول القائل أرجوك ونحوها هل تجوز؟

الجواب: معناها سهل، لكن ليس مثل: وفيك رجائي مما فيه إخلاصه؛ لأن الرجاء يحصل من العبد، لكن فيك رجائي أو قول القائل: لك الشكر مما فيه الاختصاص، والكمال يعني تقديم الجار والمجرور، أو تقديم ما حقه التأخير، هذا فيه الاختصاص، وهذا لا يسوغ إلا لله، أو يقول مع خالص الشكر لك، خالص الشكر لله، ونحو ذلك، وهذه ألفاظ كثيراً ما يسأل عنها، فمثل لفظ الشكر، والرجاء، ونحو ذلك ما كان عبارة التجريد، عبارة الإخلاص الكامل، هذه لا تكون إلا لله، وهذه تكون إما بقول خالص: مع خالص الرجاء، مع خالص الشكر، أو لك شكري وفيك رجائي، هذه لا تسوغ إلا لله.

الثانية: أنه يستخدمها كما قال ﷻ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] اشكر لي واشكر لوالديك. [**شرح العقيدة الواسطية**].

معنى أسألك بحق السائلين

س ٤٠: ما توجيه قول النبي ﷺ في الحديث: «**أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ**»؟

الجواب: هذا ذكره الشارح، والبحث فيه معروف، وخلاصة الكلام أن دعاء الخارج للمسجد بقوله: «**أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ**»(١) في الحديث المعروف الذي رواه ابن ماجه، وغيره بإسناد ضعيف، وحسنه بعض أهل العلم؛ كالحافظ ابن حجر وغيره. معنى أسألك بحق السائلين عليك: يعني أسألك بصفة الإجابة، بصفة إجابتك للسائل؛ لأن حق السائل على الله ﷻ أن يجيبه، أو أن يثيبه؛ كما قال ﷻ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] الدعاء: دعاء مسألة، ودعاء عبادة ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ في دعاء المسألة بإعطائكم السؤال، و﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ في دعاء العبادة بالإثابة، ولهذا قول القائل: «**أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ**» حق السائلين صفة الله ﷻ، وهي إثابتهم أو إجابتهم. فإذًا هو سأل بصفة من الصفات، والسؤال بالصفة جائز. [**شرح الطحاوية**].

البكاء الذي يدخل صاحبه الجنة

س ٤١: إذا قرأ الشخص بعض الآيات التي تتكلم عن بر الوالدين مثلاً، فتذكر الشخص والديه فبكى لذلك؛ فهل يكون داخلاً في حديث: «**وَعَيْنٌ**

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٣/ ٢١)، وابن ماجه (٧٧٨).

بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ»؟

الجواب: الحديث مقيد؛ وهو أن البكاء من خشية الله، وهو كما جاء الحديث في الصحيح أنه ﷺ قال: «**عَيْنَانِ لا تَمَسُّهُمَا النَّارُ أَبَدًا: عَيْنٌ بَاتَتْ تَكْلأُ الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ**»(١) فمن كان بكاؤه من خشية الله ﷻ، فهو مأمول له أن يدخل في هذا الفضل العظيم، وكذلك ما جاء في حديث السبعة؛ أنه ﷺ ذكر منهم رجلاً ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه. [**شرح الطحاوية**].

حكم فك السحر بالسحر

س ٤٢: ما حكم فك السحر بالسحر؟ وقد نقل عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى به بأساً إذا كان الرجل سُحر أن يمشي إلى من يطلقه عنه، فقال هو صلاح. قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك. فقال سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عن الذي يضر، ولم ينه عما ينفع.

الجواب: هذه المسألة من المسائل العظيمة في باب التوحيد، وفي الفقه أيضاً. أولاً حكم فك السحر بسحر مثله، لابد من تقديم مقدمة لبيان حقيقة السحر، وهي أن السحر لا ينعقد إلا بأن يخدمه شيطان؛ لأن حقيقة السحر هي تسليط الشياطين على المسحور إما على بدنه، وإما على جزء من بدنه، وإما على عقله. والشيطان قد يتسلط بإذن الله ﷻ؛ فيضر المسحور، وقد

---

(١) أخرجه الترمذي (١٦٣٩)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٣٠٧)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٢٨٨).

لا يضر، فينفع غير المسحور: كما في مسألة الصرف والعطف. والله ﷻ قال لما ذكر السحر: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وحقيقة السحر كما ذكر لك راجعة إلى خدمة الشيطان لهذا السحر، والسحر يؤثر حقيقة في بدن المسحور، أو في عقله، يؤثر حقيقة لا تخيلًا، يؤثر في البدن؛ فيمرض حقيقة، يؤثر في العقل؛ فينسي حقيقة، يصرف العقل عن الشيء حقيقة، وليس التخيل، وإنما قد يخيل إلى العين في بعض أحواله؛ كما قال ﷻ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، هذا تخييل عن العين في بعض أحواله، أما فيما يصيب البدن أو يصيب العقل، فهو حقيقة وليس توهماً من المسحور.

إذا تبين ذلك، فإن الشيطان هذا الذي يخدم السحر لا يمكن أن يفعل ذلك، ويخدم الساحر حتى يتقرب إليه الساحر؛ فيستمتع الجني بهذا الساحر الإنسي استمتاعاً يرضيه؛ حتى يخدمه بعقد السحر بالتأثير في بدن المسحور، وهذا من جملة أنواع الاستمتاع التي ذكرها الله ﷻ في قوله: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَاۚ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فيستمتع الإنسي بالجني ويستمتع الجني بالإنسي: استمتاع الإنسي بالجني بأن الإنسي يطلب من الجني أشياء، فيحققها له الجني، واستمتاع الجني بالإنسي في السحر بأن الإنسي يتقرب إلى الجني الشيطان الكافر بأشياء يرضى بها عنه، ثم بعد ذلك يخدمه في السحر.

فحقيقة السحر إذًا: أنه لا يقوم السحر إلا عن تقرب من الإنسي للجني بإرضائه، والجني يرضى في ذلك بالشرك بالله ﷻ، وبأنواع الشرك إما بالذبح، أو بالدعاء والتعلق بالجني، أو بالخوف خوف السر، أو نحو ذلك

من التذلل لهم، أو تكون الخدمة بأن يجعل الجني الإنسي يكفر بالله ﷻ ويرتد بأن يعمل أشياء من الردة: كإلقاء المصحف في قاذورات تعمداً، أو - والعياذ بالله - البول عليه، أو إلقاء النجاسات عليه، ونحو ذلك مما هو معروف من حال السحرة قبحهم الله.

فإذًا حقيقة السحر أنها لا تكون إلا بكفر وشرك من الساحر؛ ولهذا قال ﷻ في حكمه قال: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا يعم حالي التعلم: تعلم ما ينفع، وتعلم ما يضر قال: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ وهذا فيه عموم؛ لأن ما نافية، وأحد نكرة في سياق النفي؛ فتعم، ثم زادها تنصيصاً صريحاً في العموم مجيء (من) قبل النكرة، فصار هذا لا يخرج عن شيء من الأفراد، فهو يعم حالتي ما يظن أنه ينفع أو يضر: الصرف والعطف، وأنواع السحر.

قال ﷻ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فإذا كان كذلك، فالسحر إذًا لا يقوم إلا على الكفر بالله ﷻ من الساحر، أو على الشرك بالله ﷻ من الساحر، وقد يكون من المتقدم للساحر بطلب السحر أو بطلب فكه.

إذا كان كذلك، فإن فك السحر بالسحر إذًا يكون إقرارًا للشرك بالله ﷻ، يكون إقرارًا للكفر بالله ﷻ؛ إذ إنه في حقيقته إقرار للساحر على كفره، وعلى شركه بالله ﷻ؛ حتى تخدمه الشياطين الكفرة المردة. هذا تقرير أصل هذه المسألة؛ فيكون إذًا تعلم السحر كفرًا، واستعمال السحر كفر، ويكون إذًا التقرب إلى الساحر بأنواع التقربات إذا كان فيها كفر فهو أيضاً كفر من

المتقرب إليه إذا كان فيها ذبح : اذبح ديكًا ، أو أعطني مالاً أشتري به ذبيحة وأذبحها ، أو نحو ذلك ؛ فالراضي بالذنب كفاعله ، وهذا يعلم أنه سيتقرب إلى الجن بهذه الأشياء.

إذًا حل السحر بسحر حكمه حكم السحر ؛ لأنه لا يُحل السحر إلا إذا فُعل السحر ، فيكون إذًا ثم فعل للسحر حتى يُزال سحر ، هذا هو الذي تريده الشياطين : تريد الجن من الإنس أن يكفر بالله ﷻ ، وأن يشرك بالله ﷻ ، فيكون عابداً للجني ، متقرباً للجني ، ومشركاً بالله ﷻ ، فإذًا حل السحر بسحر مثله مع بيان هذا التأصيل تصل معه إلى نتيجة أنه محرم ، وكفر وشرك بالله ﷻ.

إذا تبين هذا، فالعلماء من المتكلمين في الفقه ، وفي الفتوى اختلفوا في هذه المسألة : حكم حل السحر بمثله هل يجوز أو لا يجوز؟ الجمهور ، بل عامة أهل العلم على أن هذا محرم ، ولا يجوز دون تقييد ، وقال جماعة من أهل العلم : إن حل السحر بمثله ضرورة جائز ، وهذا هو مذهب الحنابلة ، وهو المنصوص في كتب الفقه الحنبلي ، ويقولون يجوز حل سحر بمثله ضرورة. لماذا جعلوا الضرورة مبيحة مع أن الضرورة لا تبيح الشرك بالله ﷻ؟ قالوا : لأن السحر لا يكون في جميع أقسامه شركاً ، ليس كل السحر يكون عن كفر ، تعلمون كلام الشافعي رحمه الله أيضاً حينما قال : السحر نوعان : سحر بالتدخينات - كذا هذا يؤثر - وهذا لا يستعمل فيه الكفر ؛ فليس بكفر ، وسحر يكون عن طريق التقرب للشياطين فهذا كفر. فعند من قسم هذا التقسيم قال : إذا لم يتمحض الساحر للشرك فإن المحرم يباح

عند الضرورة، فيكون استعمال الساحر لسحر بدون شرك محرمًا تبيحه الضرورات، لكن هذا في الحقيقة تنظير لا حقيقة له في الواقع؛ فإنه في الواقع لا يكون السحر المؤثر إلا بخدمة جني، إلا بخدمة شيطان؛ لأن الشياطين هي التي تؤثر في ذلك، وعند ذلك فيكون حل السحر بمثله ضرورة ليس بالقول الصواب؛ لأنه مبني على أن السحر منقسم، والسحر ليس بمنقسم، بل السحر لا يكون إلا عن شرك بالله ﷻ.

أما كلام سعيد بن المسيب رحمه الله ومن أجاز حل السحر بما ينفع فإنهم لا يعنون به الذهاب للساحر؛ قال: أما ما ينفع فلم ينه الله ﷻ عنه: يعني من الأدعية، والأوراد، والأسباب، والتلاوة، ونحو ذلك مما فيه حل السحر؛ هذا نافع، ولا يتقيد فيه أيضاً بما ورد؛ فإنه ما عرف الناس أنه نافع في حل السحر، ولم يشتمل على منكر، أو محرم في نفسه، أو فيما يؤول إليه فإنه لا بأس بتعاطيه؛ ولذلك ذكر العلماء في شروح الأحاديث أن مما يحل به السحر أن تُحمى حديدة حتى تكون جمرة حمراء، ثم يبول عليها المسحور، وهذا مما يكون بالتجربة سواء كانت تجربة صادقة، أو غير صحيحة، المقصود أنهم ذكروها. فالباب باب تجربة إذا لم تشتمل هذه التجربة، أو هذا الأمر على محرم في نفسه، أو يؤول إلى محرم فإنه يكون هذا العلاج جائزًا، هذا هو الذي يحمل عليه كلام من أجاز حل السحر كسعيد بن المسيب وغيره، فإنهم يُبيحون حل السحر بغير القرآن، وغير الأدعية، لكن بما ينفع، والسحر معروف أنه يضر: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ بنص الآية. [**شرح الطحاوية**].

حكم استخدام الجن لفك السحر

س ٤٣: ما حكم استخدام الجن لفك السحر؟

الجواب: لا يجوز استخدام الجن في هذه الأمور، السحر يفك بالطريقة الشرعية، بالنشر الشرعية فقط؛ ينشر عنه بالقرآن، بالسنة، بالأدعية المباحة، أو الوسائل المباحة النافعة المجربة، وأما استخدام، أو التعلق بأمور غيبية، أو استخدام الجن فكل هذا من وسائل الشرك، نسأل الله العافية.

وأصل السحر يكون بعقد جني، يعني: الإنسي يستعين بجني يخدم هذا السحر بأن يجعل في ورقة مثلا يسحر من يلمسها، هي في الواقع لا تكون مؤثرة، فالتأثير هل يكون بسبب الورقة نفسها، أم بالجني الذي لابس هذه الورقة؟ حيث جعل خادما لهذه الورقة، إذا لمسها افعل به كذا، ولهذا الجن لهم ملوك، وشياطين يستخدمهم الإنس.

هنالك سحرة كبار يستخدمون ملوك الجن بما يتقربون إليهم، ويعبدونهم من دون الله، ويذبحون لهم، ويهينون الشريعة والقرآن... إلى آخره.

المسألة كبيرة، والجن عالم نؤمن به ولم نره؛ لأن الله ﷻ أخبرنا بذلك، فنؤمن به ونصدق ولم نره.

الإنسي حالته مع الجن في الأصل حالة عداء، ليست حالة موالاة، فالأصل أنهما ليسا متفقين، بل هما أعداء؛ لأن الجن منهم الشياطين، وأنت لا تعلم حالته، ولا تعلم غير أنك يجب أن تأمرهم وتنهاهم، وأما

استخدامهم والاستفادة منهم، فهذا الأصل فيه عدم الجواز، فلا يفتح هذا الباب.

ولما فتح بعض الناس الباب على نفسه ما استطاع غلقه - باب الاستفادة هذا -، وهو يأخذ إثم من أفتاه بذلك؛ لأن هذه وسيلة من وسائل الشرك.

وذكر ابن بشر في (أول تاريخ نجد) أن أهل نجد ما كانوا يعرفون الشرك: شرك القبور، والتعلق بالأشجار، والأحجار... إلى آخره.

وإنما أتاهم أن بعض البادية إذا جاء وقت حصاد الحب، يعني: الزرع وحصده، جاوروهم ليشتروا منهم أشياء، ويبيعوهم فصاروا يتطببون، يعني: البدو، يقولون: نحن عندنا طب، فيأتون لهم بهذه المريضة نفسيا، ويحضرون لهم كذا، وصاروا يرشدونهم إلى أشياء شركية، قالوا: اذبحوا كذا، عندكم قبر فلان اذبحوا عنده... إلى آخره، حتى تعلق الناس بالقبور، فنشأت في القرى هذه الأشياء. فإذًا المتطببة الذين يتطببون بمثل هذه الأمور، هذا الفعل منهم خطير، ويجب في الحقيقة أن يعاقبوا أشد العقوبة. **[شرح الفرقان]**.

حكم إتيان الكهان والعرافين وتصديقهم

س ٤٤: أحسن الله إليك يا شيخ، مسألة تصديق الكاهن، الإتيان للكهان وتصديقهم، كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الكفر المعرَّف بالألف واللام، هو المخرج من الملة، وإذا كان مُنَكَّرًا فالمقصود به الزجر عن

ذلك، هل يُطبق على مثل قوله ﷺ: «**مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**»[(١)]؟ هل هو كفر مُخرج من الملة؟

الجواب: **أولاً**: البحث فيها من ثلاث جهات: الذي ذكرت، القول بأن كلمة الكفر إذا عُرفت بالألف واللام يُراد بها الكفر المُخرج من الملة، هذا فيه نظر من جهة اللغة أولاً، وثانياً: من جهة الحقيقة الشرعية.

الحقيقة الشرعية نقول: إن اللغة لا تساعد الحقيقة الشرعية؛ لأن الكفر مصدر، و(أل) الداخلة عليه لا تشمل أنواع الكفر، فهو لابد من تعريفه، هنا شيخ الإسلام دخل إليه من أجل مسألة الصلاة، حديث الصلاة: «**إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ، تَرْكَ الصَّلاَةِ**»[(٢)] وهنا في قوله: «**الْعَهْدُ الذي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلاَةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ كَفَرَ**»[(٣)] في حديث بريدة الذي في السنن، جعل «**فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**» كفرًا أكبر؛ لأنه هنا عرَّف في حديث جابر رضي الله عنه في مسلم، عرَّفه قال: «الكفر» وهذا التعريف يدل على أنه كفر أكبر بضميمة قول عبد الله بن شقيق ذلك، لكن من حيث اللغة لا يساعد. أيضاً من حيث الحقيقة الشرعية لا توجد قرائن أخرى تدل على أن كلمة الكفر تدل على الكفر الأكبر، هذا من هذه الجهة.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٤٢٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩) وصححه، وأخرجه بنحوه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٢٣)، والدارمي في سننه (١١٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٨٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، وابن ماجه (١٠٧٩)، والنسائي (١/ ٢٣١)، وأحمد (٥/ ٣٤٦، ٣٥٥)، وابن أبي شيبة (١١/ ٣٤)، وابن حبان (٥٤٥٤)، والدارقطني (٢/ ٥٢)، والحاكم (١/ ٦، ٧)، والبيهقي (٣/ ٣٦٦).

من جهة أخرى، أو الثاني الذي أنت ذكرته: حديث الكهان ما فيه الكفر «**مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**» ما فيه الكفر، إتيان الكهان هو الكفر، قال: «**فَقَدْ كَفَرَ**» فمسألة التعريف غير متحققة في ذلك، والمسألة الثالثة: أنا ذكرت لكم عدة مرات أن الصحيح فيها أن إتيان الكاهن مع التصديق ليس كفراً أكبر مخرجاً من الملة، وذلك لسببين:

أولاً: لأجل الشبهة: اشتباه أنه أخذها، يعني: صدقها لا لادعاء الغيب، بل يقول: لعله مما أخذه مسترقو السمع، هذا واحد.

الثاني: أنه جاء في الحديث بإسناد صحيح في صحيح مسلم: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»[1]، وعدم قبول الصلاة هذه المدة دليل على أنه لم يخرج من الملة؛ لأنه لو خرج من الملة لم تُقبل له صلاة حتى يراجع إسلامه. وهذه ذكرتها لكم في شرح كتاب التوحيد، وهناك عدد من المشايخ الحاضرين يخالفون في هذا، منهم الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -، يرى أنها كفر أكبر.

والإمام أحمد له ثلاث روايات في المسألة: رواية بالكفر الأكبر، ورواية بالكفر الأصغر، والرواية الثالثة بالتوقف؛ قال: أقول: كفر ولا أقول. لأجل المقصود منها الوعيد والتهديد.

مداخلة: وهل الكهان في زمن النبوة كانوا يأخذون من مسترقي السمع، ما كانوا يدعون من علم الغيب؛ ولذا قال: «**مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ**

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠).

بِمَا يَقُولُ» وهم يعلمون أنه لا يأخذ علم الغيب إلا عن طريق مسترقي السمع؟

الشيخ: لذا يقول: «**فيكذب معها مائة كذبة**»[1] هو يأخذ واحدة ويكذب معها مائة.

مداخلة: بعضهم يقولون يا شيخ: «**قد كفر**» هذا الدليل لمن يقول بعدم الكفر الأكبر، وليس هناك دليلٌ للآخرين من هذا اللفظ بالحديث يستدلون به على عدم كونه من الكفر الأكبر؟

الشيخ: لماذا؟

مداخلة: هو ذكر في البدء، الشيخ عبد الله قال: على تأصيل شيخ الإسلام في المسألة في الفرق بين الكفر المعرف بأل وغير المعرف، فعلى هذا التأصيل قالوا: كل كفر. وهذا طبعاً لا يُفهم من كلام شيخ الإسلام.

الشيخ: الذي فهمته من كلام الأخ عبد الله أنه يقول: إن إتيان الكهان كفر أكبر، فهو استدل بها على الكفر المخرج من الملة، ومع ضميمة غير منضبطة مشوشة.

مداخلة: الظاهر أنه يرد على كلام شيخ الإسلام في مسألة التصديق، وأنتم بينتم أن كلام شيخ الإسلام غير منضبط إلا من الحقيقة اللغوية والشرعية.

الشيخ: أنا ما قلت: غير منضبط، قلت: فيه نظر، قلت: فيه نظر من جهتين، أنا ما أقول كلام شيخ الإسلام غير منضبط. قلت: فيه نظر من جهتين: من جهة الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٠١، ٤٨٠٠، ٧٤٨١).

مداخلة: يعني عبارة شيخ الإسلام، فشيخ الإسلام ما يقول: إن هذه في الكفر الأكبر، وهذه في الكفر الأصغر، وإنما قال: وفرق بين الكفر المعرف بأل، وبين الكفر الذي لم يُعرف فقط، لم يقل بأنها فيصل بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر.

الشيخ: هو استدل بها فقط على تكفير تارك الصلاة.

مداخلة: في نفس الموضع يكون الدليل له وجهه من جهة. . . .

الشيخ: هو ذكرها في كذا موضع: في كتاب الإيمان مرتين، وفي الصارم المسلول، وفي الفتاوى، يعني في كذا موضع.

مداخلة: كل هذه عباراته، يعني عبارته متقاربة جداً، يعني يقول: فرق بين الكفر، لكن (أل) في الكفر يا شيخ في حديث تارك الصلاة هي العهدية أو الجنسية؟

الشيخ: كيف؟

مداخلة: العهد.

الشيخ: العهد يسمى الذهني.

مداخلة: التفريق بين الغيب النسبي والمطلق؟

الشيخ: وما تعريف الغيب؟ ما الغيب النسبي وما الغيب المطلق؟

مداخلة: الغيب الماضي الذي يعلمه بعض الناس دون بعض، هذا الغيب النسبي، والغيب المطلق هذا لا يعلمه إلا الله، وأن الغيب النسبي المصدق به كفر أصغر، والغيب المطلق كفر أكبر.

الشيخ: يعني قصده العراف والكاهن؟ العراف الذي يستدل عليها والذي يُخبر عن الماضي، الذي يُخبر عن شيء وقع وانتهى، يُخبر عنه، هذا ما دخل، خرج من كونه غيباً. يعني خرج من كونه غيباً مختصاً بالله، ما فيه كفر أكبر في هذا، ما يستعين بالجن ليخبروه هذا كفر دون كفر إلا إذا انضم إليه أشياء أخر فهذه قد تنقله إلى الكفر الأكبر.

مداخلة: أحسن الله إليك.

الشيخ: وإليك.

مداخلة: بالنسبة لإتيان الكاهن أو العراف وسؤالهم في أي شبهة لكن يعلم أنه لن يستطيع أن يصل إلى هذه المعلومة إلا بالتقرب إلى الجن، والنبي ﷺ صح عنه أنه قال: «**الراضي بالذنب كفاعله**» فمن هذه الجهة ألا يكون ظاهراً أنه يُحكم عليه بالشرك الأكبر لأجل هذا الحديث.

الشيخ: يعني المتعاطي الذي أتى الكاهن.

مداخلة: الذي أتى الكاهن، ويعلم أنه لن يصل إلى هذه المعلومة إلا إذا تقرب إلى الجن.

مداخلة: إن الكاهن هو الذي يتقرب إلى الجن.

الشيخ: لا؛ هذه غير منضبطة ما تنضبط؛ لأنه تعرف إن الحدود تُدرأ بالشبهات ومسائل التكفير كذا تُدرأ بالشبهات، وجه الشبهة إنك ما تستطيع أن تقول عن هذا الذي سأل الكاهن هو متيقن أن الكاهن أعطاه هذه المعلومة بناءً على تقربه للجني ليخبره بهذه المعلومة، احتمال يكون تقربًا عامًا ويجيئه ويخبره بهذا، فهي ما هي بظاهر التكفير فيها من هذه الجهة.

مداخلة: عفا الله عنك، لكن النشرة، تقرب الناشر والمنتشر ينطبق عليه - عفا الله عنك - الكفر.

الشيخ: المنتشر قد ما يتقرب، يعني يتقرب إلى جني؟

مداخلة: مثلاً الساحر.

الشيخ: قد ما يتقرب، قد يعطيه مبلغًا من المال أجرته فقط، ما يتقرب.

مداخلة: كلام ابن القيم أن تقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان حتى يكشف ما به.

الشيخ: هذا قد يحصل صحيح، لكن ما يتعين أن المنتشر يتقرب هو إلى الشيطان، وهذا هو الواقع اليوم، الذي يُذكر المال، قال: أنا أحل لك السحر وتعطيني ألفين، ثلاثة آلاف، ألفا، والمتعاطي الذي يجيئهم ما يدري ما حقيقة المسألة، ما يدري هو ساحر هذا. ولذلك في بلدان كثيرة مثلاً: في المغرب وفي اليمن وموريتانيا وفي مالي وفي وسط إفريقيا يشيعون عند الناس أن هؤلاء السحرة أولياء، وأنهم يستخدمون الملائكة في الحل، هذا شائع: أنه ولي يستخدم الملائكة، تسأل أي واحد، فيقول: لا. يستخدم الملائكة، لا أحد يقول إن هذا يستخدم الجن. تكفير العوام بهذه فيها مجازفة.

مداخلة: والآن بدأوا حتى التدليس بهذه الأسماء.

الشيخ: ملائكة يعني، هم في المغرب يقولون: يستخدم الملائكة، ما يستخدم الجن، يقولون: الملائكة تسمع وتطيع له؛ لأنها من الأولياء.

[مجلس ٨/ ١١/ ٢٣هـ].

س ٤٥: هل يُصلى خلف من يفك الربط (النشرة)؟

الجواب: فك الربط هذا يُشرع، فإذا كان نشرته بالأدعية الشرعية بالقرآن والسنة والأذكار، هذا يُصلى خلفه، هذا محسن وموحد إذا كان ما عنده أشياء أخر، وأما إذا كان الفك بنشرة شركية، والاستعانة بالشياطين، هذا كفر وسحر، ولا يفك السحر إلا ساحر وأما إذا كان بغير الأدعية الشرعية، هذا فيه تفصيل: الفك أحياناً يكون بالأدعية، وبالأذكار، وبالرقى المشروعة، هذا طيب وحسن، وتارة يكون بغير ذلك، وهذا هو المحرم.

هذا كفر؛ لأجل التشديد، والإغلاظ، والتحذير، وهذا هو الذي كان يذهب إليه الإمام أحمد، ومن أهل العلم من المعاصرين، ومن قبلهم يذهبون إلى أنه كفر أكبر، والصحيح عندي أنه أصغر؛ لأن له شبهة، وجود الشبهة أنه هو ما دعا غير الله ﷻ، ولا جعل له نصيباً من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ويقول هذا تأتيه الشياطين بالأخبار مما تسترق من السماء، فيكون شبهة في تصديق الغيب الذي أخبره، ووجود هذه الشبهة تمنع من الكفر الأكبر، ولهذا يؤيده الحديث الثاني: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»[(١)] يدخل فيه سأله فصدقه، أو أتاه فسأله، فلم يصدقه، ما فيه تفصيل إذا كان يدخل فيه ذلك، وهناك رواية ذُكرت في كتاب التوحيد: (فسأله فصدقه)، ولكن هي غير موجودة في مسلم، إذا كان يدخل فيه المصدق أنه لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، فالكافر يحبط عمله، لا يحد بمدة، ولا بعلم قبول، ولذلك الظاهر من الأدلة، ومن

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٧).

الحال والشبهة أن كفر المصدق للكاهن كفر أصغر، وليس كفراً أكبر، هذا بالنسبة للكاهن أما العراف فهو أصغر؛ لأن العراف يُسأل عن شيء فيصدق بشيء وقع، وانتهى، أما الكاهن لما سيقع، أما العراف لما وقع وانتهى.

س ٤٦: هل يوجد تفصيل أنه إذا أُخبر عن شيء لا يعلمه إلا الله، فصدقه، فصار كفرًا أكبر؟

الجواب: هو فيه شبهة، أقول: إن الله إذا قضى الوحي

السائل: أحسن الله إليك ما هو لأجل الشبهة.

الجواب: قلت لك: لأجل الشبهة، ولأجل الحديث: «**مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ**»[1]، عموم: «**فَصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»[2] الكافر تبطل صلاته، يحبط عمله، ما يحدد أربعين يوما ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] [**تعليقات على تحفة الطالب والجليس**].

الاعتداء في الدعاء

س ٤٧: هل يجوز الدعاء بـ (اللهم رب الأرواح الغائبة والأجساد البالية)؟

الجواب: الأرواح الغائبة مخلوقة لله ﷻ، وهو ربها والأجساد البالية أيضاً؛ الله ﷻ ربها، وهو أعلم بها، وأين تفرقت أجزاؤها، فظاهر الدعاء

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٦).

(٢) سبق تخريجه (ص٧٧).

أنه لم يشتمل على غلط، لكن مما ينبغي التنبيه عليه أن القاعدة هي أن الدعاء يتحرى فيه الصواب، وإلا يكون معتدياً في الدعاء، والاعتداء في الدعاء: إما أن يكون في الطلب، وإما أن يكون في المطلوب.

الاعتداء في الدعاء على ناحيتين: إما أن يكون في الطلب: أي في صيغة الدعاء فيها الاعتداء، ولكن يكون المطلوب طيبًا، وإما أن يكون في المطلوب: يعني في الشيء الذي سأله.

مثال الثاني: الذي قال اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إلى آخره، فهذا اعتداء في الدعاء من جهة المطلوب، لكن من جهة الطلب نفسه أن يستعمل صيغاً ليست من الصيغ التي فيها تأدب، أو صيغًا ليس له أن يستعملها هو من جهة المعنى، أو أن فيها نوع نزول في المخاطبة: مخاطبة الله ﷻ، ونحو ذلك، هذه تكون من الاعتداء في الدعاء، ونحو ذلك. ولذلك كلما اجتهد المرء في أن يكون دعاؤه مأثوراً كان أسلم وأعظم وأجمع الدعاء. [**شرح الطحاوية**].

علاقة الحظ بالتطير والتشاؤم

س ٤٨: لو قال قائل: هذا اليوم ما عندي حظ، أو حظي غير طيب؛ فهل في هذه المقولة تطير أو تشاؤم؟

الجواب: لا، ليس فيها تطير أو تشاؤم؛ لأن الحظ موجود، قال الله ﷻ ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٥]. الحظ بمعنى النصيب: نصيبه وما قدر له في هذا اليوم يكون حظاً عظيماً،

حظاً طيباً؛ يقول أنا ليس لي حظ يعني: ليس لي نصيب حسن في هذا اليوم، أو حظي غير طيب يعني: نصيبي، أو ما قدر لي اليوم ليس بطيب لي، هذا لا بأس به. فالحظ قد يكون موافقاً لما يريده العبد، وقد لا يكون كذلك. **[شرح الطحاوية]**.

الرقية الشرعية وضوابطها

س ٤٩: الرقية الشرعية سببٌ من أسباب الشفاء بإذن الله، وقد كثر القراء في هذا الزمان، وعليهم مخالفات كثيرة؛ فبعضهم يستعمل الكهرباء في إخراج الجن؟

الجواب: هؤلاء يجب منعهم، وتعزيرهم؛ القرآن ما أنزل ليتخذ حرفة. من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه بالقرآن: تلاوة يقرأ القرآن مباشرة، أما اتخاذها حرفة فهذا من بدع هذا الزمان. ثم بعضهم الآن دخلوا في أمور منكرة كثيرة: إما في السلوك، أو الوضع المشين مع النساء، أو في استعمال القراءة بطرق مختلفة، أو استعمال الكهرباء، وبعضهم يقول - مثل ورقة كانت معي منسوبة إلى أحد القراء هؤلاء -: إنك تأخذ من الماء المقروء فيه ثلاث مرات بعد الأكل، وقبل الأكل، ونحو ذلك من الأمور المنكرة، وإذا أحسست أول يوم ستحس بكذا، وإذا أحسست بكذا خفف الجرعة، وأشياء من هذا القبيل الذي هو من المنكرات الكبيرة، ومن العجائب في التاريخ أن ابن بشر رحمه الله ذكر في أول تاريخه (تاريخ نجد لابن بشر) - لابد أن تقرؤوه؛ لأن فيه من الفوائد في التاريخ، وفي البلاد هذه، وما قامت عليه، وكيف كان الوضع، وأحوال أهلها، وتصانيف الناس إلخ.. مما لا بد

لطالب العلم أن يقرأه - ذكر في أوله أن أهل نجد لم يكن الشرك موجوداً عندهم، ولا البدع، وإنما شاعت عندهم البدع من قبل متطببة البادية - هذا كلامه - كانوا يجاورون أهل النخيل إذا كان وقت الجذاذ، ويأتون ببعض الأدوية؛ فتعلق بهم أهل القرى حتى أرشدوهم إلى أشياء، أو أمروهم بأشياء من قبيل البدع، ثم أمروهم بالذبح لغير الله، ثم أمروهم بتعظيم الأموات، إلى آخر ذلك، حتى وجد الشرك في هذه البلاد.

فيجب منع هؤلاء سداً للذريعة، وما يعطى أحد من هؤلاء فرصة إلا في حالات نادرة ممن إذا كان العالم يعرف هذا الشخص... إلى آخره، ولكن الأصل أن لا يفتح لمن يريد أن يتخذ القراءة حرفة، أن لا يفتح له المجال؛ لأن هذا ذريعة للشرك، والبدع. نسأل الله السلامة والعافية. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٠: ورد في فتح المجيد حديث زينب زوج عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما؛ أنها كانت تختلف إلى يهودي، فيرقي لها عينها، فتهدأ، إلى آخره... ما صحة الحديث؟ وما توجيهه؟.

الجواب: الحديث هذا معروف، وهو سبب قول ابن مسعود رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ، شِرْكٌ**»[(١)]، وهو حديث صحيح رواه الإمام أحمد، وأبو داود وجماعة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٨٣)، وابن ماجه (٣٥٣٠)، وأحمد في المسند (٦/ ١١٠، ١١١) وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٥٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٤١، ٤٦٣)، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ١٧٣، ١٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٠).

أما قراءة اليهودي، وكون اليهودي يرقي، حمله العلماء على أحد وجهين:

الأول: أنه كان يرقيها بذكر الله، بالدعاء العام، والرقية تكون بكتاب الله ﷻ، وبسنة رسوله ﷺ، وبالدعاء الذي ينفع، المشتمل على خير، واستعانة واستغاثة وتوسل إلى الله ﷻ ونحو ذلك. فيحمل على أنه كان يدعو، ورقيته كانت دعاء.

والثاني: حمله طائفة من أهل العلم على أنه كان يرقي بالتوراة بما يعلمه من التوراة مناسباً للرقية. وهذا الوجه رُجِّح بقول ابن مسعود رضي الله عنه: (إنما ذلك الشيطان كان ينخسها بيده) فإذا رقى اليهودي سكنت، وهذا يدل على أن الرقية عنده لم تكن مشروعة على هذا النحو، ولا تحمل على أنها رقية بذكر الله ﷻ مطلقاً. **[شرح الطحاوية]**.

س٥١: ما حكم الرقية على الكافر والحيوان؟

الجواب: الرقية دواء وعلاج؛ فلا يختص بها مسلم؛ أو آدمي. فلو رقى كافرًا فلا بأس، وإذا رقى أيضًا حيوانًا فلا بأس؛ لأن هذه دواء وعلاج، قصة أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المعروفة: أنهم مرّوا بقوم استطعموهم، أو استضافوهم، فلم يضيفوهم، فلدغ سيد أولئك القوم، فأتوا لهؤلاء، قالوا: أفيكم راق؟ قالوا: نعم، ولكن لا نرقي إلا بجُعل، فجاعلوهم على قطيع من الغنم، ثم جعل يرقي بفاتحة الكتاب، ويتفل ويقرأ بفاتحة الكتاب، ويتفل حتى برئ كأن لم يصبه شيء، فلما أتوا النبي ﷺ قصوا عليه القصة، فقال: «**وما يدريكم أنها رقية، اضْرِبُوا لي مَعَكُمْ سَهْمًا**»[(١)] فالرقية علاج، وقراءة

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١).

القرآن على الكافر نوع من إسماع القرآن له أيضًا، وليست من جنس مس المصحف، والله ﷻ قال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ [التوبة: ٦] ففيها علاج، وفيها إقامة للحجة عليه، وإقامة حجة من الحجج عليه. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٢: هل الرقية تصح على الدابة، يعني على غير الإنسان؟

الجواب: ما فيها بأس؛ الرقية عامة. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

حكم الذبح لغير الله وضوابطه

س ٥٣: هل الذبح أمام أو عند قدوم الضيف شرك؟ حيث إن بعض من ينتسب لأهل العلم يقول: (إذا كان على وجه الإكرام يجوز ذلك)؟

الجواب: الذبح: إراقة الدم من أعظم القربات لله ﷻ؛ لأن الذي أجرى الدم في هذا المخلوق هو رب العالمين، فالدم هو الحياة، جريان الدم هو الحياة، فإراقته إنما تكون تقربًا لمن وهب هذه الحياة، ووهب هذه الأنعام التي ينتفع بها الإنسان، التقرب بإراقة الدم إذا كان لمخلوق فهو كفر بالاتفاق، تقرب بإراقة الدم لمخلوق تقرباً له، تعظيماً له هذا كفر بالاتفاق، هذا من جهة العبادة شرك. فإن سمى غير الله ﷻ عليه صار مما أهل لغير الله به، ورجع إلى الشرك في الربوبية، والاستعانة. الذي يحصل: عند بعض البادية أنهم إذا أرادوا أن يكرموا ضيفًا، وليس كل ضيف: الضيف الذي يعظمونه: سلطان، أو أمير، أو نحو ذلك، فإنهم يذبحون الذبيحة ليسيل الدم أمامه، وهو يرى. وقد جرت عادتهم أن هذا على جهة التعظيم للقادم،

لا على جهة الإكرام: يكرمون أضيافهم بالذبح وراء البيت، بالذبح في أي مكان، لكن كونه ينحر الإبل، والدم يضرب بقوة، والضيف يأتي. هذا لا يفعلونه إلا للمعظم فيهم، وهذا نوع تقرب لهذا المخلوق بهذا الدم، هو نوع تقرب، ما نقول: هو تقرب، ولذلك حكم العلماء على أن هذه الذبيحة ليست مباحة، بل هي ميتة لا يجوز أكلها، ويجب الإنكار على من فعل ذلك، سواءً فعله مع سلطان، أو مع أمير، أو فعله مع رئيس قبيلة، أو فعله مع ضيف معتاد ممن يعظم، ليس من هؤلاء، فإنه لا يجوز الأكل منها إذا ذبحها أمامه. وضابطها أن ينحر الإبل ويضرب الدم، وهذا يدخل أمامه، وهو يرى لدخوله، لكن لا يدخل في ذلك، وهو جالس مثلاً في المكان، أو في الخيمة، أو في البر، وجالس ثم دعوه على الأكل، وذبحوا الذبيحة وهو ينظر إليها، لكن الضابط إراقة الدم وسيلانه، وهذا يتحرك، وهذا يقدم مثلما حصل قريبًا، نسأل الله ﷻ العافية والسلامة. هذا كله محرم، وكبيرة من الكبائر، وفي بعض حالاته يكون شركاً، لكن على كل حال هذه الذبيحة محرمة، ميتة لا يجوز الأكل منها. [**شرح الطحاوية**].

س ٥٤: هناك بعض العادات: أن الرجل إذا جاءه ضيف يأتي بالذبيحة ويذبحها أمامه، فما حكم هذا؟

الجواب: توجد ذبائح تسمّى العقائر: عقائر الجاهلية، هذا تعظيم، ذبائح محرّمة لا يجوز أكلها، ميتة، وهي: أنّهم يجعلون من إكرام الضيف أو القادم أن ينحروا الإبل، أو يذبحوا الشياه أمامه حين قدومه، يعني يجعلون الإبل موجودة، وإذا قدم نحروها لقدومه، فيمضي الدم لقدومه، وهذا لا شكّ أنّه من عقائر الجاهلية.

وقد حصلت في الكوفة مباراة بين طائفتين: بين رجل ورجل؛ فهذا يذبح، وهذا ينحر، وهذا ينحر وهذا ينحر، حتّى بلغوا أظنّ مائة، فأمرهم أظنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن لا يأكلوا منها شيئاً، وقال: (هذه ممّا أهلّ لغير الله به)؛ ما أهلّت إلا للمفاخرة والكرم، وهذه نيّة فاسدة؛ فلا يباح أكلها. فكذلك إذا قدم الضيف ذبحوا الذبيحة لقدومه، وهذا لا ينبغي، لا يجوز، محرّم، هذا من عقائر الجاهلية التي كانوا يتعاطونها، والأكل منها لا يجوز. والّذي يجب أن يكون حتّى الذبيحة التي للإكرام تذبحها باسم الله عز وجل، وتذبحها لله. صحيح أنّك حين الذبح لا تكون متقرّباً بها لله، إنّما تذبحها لحاجتك لها، بخلاف ما تذبحه متقرّباً لله، فهذه تتصدّق منها، وتهديها ولها أحكامها الخاصة، لكن التي تذبحها لحاجتك؛ أنت تذبحها لله، يعني حين تذبحها لا تذبحها مع القصد الشركي بها، لا. أنت تذبحها لله، مسمّياً عليها، ذاكرًا اسم الله عز وجل عليها، وبعد ذلك تستخدمها في حاجتك الّتي أباحها الله عز وجل لك. فهذا هو الّذي ينبغي في ذبيحة الضيف، أمّا الذبح أمامه، أو النحر أمامه، فهذا لا يجوز، ولا تؤكل؛ فهي ميتة، بل أعظم من الميتة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ٥٥: ما المراد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «**لاَ عَقْرَ في الإِسْلاَمِ**»؟

الجواب: «**لاَ عَقْرَ في الإِسْلاَمِ**»[1] المراد به مخالفة أهل الجاهلية في أنهم يذبحون على القبور؛ فهم يعقرون الدواب؛ ثم ينحرونها يعني في الإبل، أو يذبحون الشاة، ونحوها إكرامًا. مثل الميت؛ قالوا: واللّه فلان هذا كان في حياته دائمًا يضيف الناس، ويكرمهم، فإذا مات نذبح له عند

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٧، ٩/ ٣١٤).

قبره، أو حوله ذبائح، ويجعلون مكانًا يعقرون له، ويستمرون على هذا، فيه مباهاة؛ فلذلك العقر على هذا المعنى منهي عنه مشابهة للجاهلية، وليس شركًا؛ لأنه ليس بذبح لغير الله إنما هو تباهٍ وترفع. . . إلى آخره، وليس من باب الصدقة، بل من باب الإعجاب، فهذا معنى قوله: «**لاَ عَقْرَ فِي الإِسْلاَمِ**».

الإسلام نهى عن الفخر، والخيلاء، والمباهاة التي ليس لها أصل شرعي [**شرح أصول الإيمان**].

س ٥٦: ما ضابط الشرك في الذبح لغير الله؟

الجواب: ضابط الشرك أن يتقرب بإراقة الدم لغير الله، أو يذكر غير اسم الله على الذبيحة، هذان نوعان:

أحدهما شرك في الاستعانة، والربوبية: وهو إذا ذبح باسم غير الله؛ قال مثلاً - والعياذ بالله -: باسم المسيح، باسم العيدروس، باسم البدوي، باسم فاطمة، باسم علي. هذا ذبح أُهل باسم غير اللَّه؛ مثل ما كان المشركون يهلون لأصنامهم، وهو الذي فيه قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ - يعني في حِله - ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ - في تحليل الحرام - ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

والنوع الثاني في ذبح العبادة هو: أن يذبح باسم الله، ما فيه استعانة بغير اللَّه، لكن يتقرب بالدم للميت، يتقرب بالدم للوثن، يتقرب بالدم للسلطان قربة، يتقرب بالدم لشيخ القبيلة، لو الضيف قادم يذبح له؛ يريد أنه

يتقرب بهذا الدم إليه تعظيماً له فهذا إذا اجتمع فيه التعظيم والقربة صار شركاً أكبر. **[شرح أصول الإيمان]**.

السائل: وللضيف؟

الجواب: لاحظ اثنتين - انتبه الضوابط أهم من الحالات -:

أولاً: أن يكون أراد أن يتقرب من السلطان؛ فهو يتقرب له بهذا الدم: «**لا يمر علينا اليوم أحد إلا قدم شيئا، فقالوا لأحدهما: قدم شيئا، فأبى، فقتل، وقالوا للآخر: قدم شيئا، فقالوا: قدم ولو ذبابا، فقدم ذبابا، فدخل النار، فقال سلمان: فهذا دخل الجنة في ذباب، ودخل هذا النار في ذباب**»[١] يعني أنه تقرب بذبحه له بإراقة الدم له، هذا واحد.

ثانيًا: التعظيم فإذا وجد التعظيم دون التقرب قد ما يكون شركاً أكبر؛ يكون شركاً أصغر، ففي بعض الحالات يكون محرمًا، وعلى كلٍ فالذبيحة ميتة؛ لا يجوز أكلها. **[شرح أصول الإيمان]**.

السائل: يعني مثل التقرب للجن؟

الجواب: رجل الآن يريد مثلاً أن يدفع عن هذا البيت أذى الجن يدفع عنه، جاء يسكن مسكنًا مثل اعتقادات أهل الجاهلية، وبعض الأعراب، جاء يسكن، ويحل بهذا الوادي، بهذا الجبل، فقال: واللَّه اذبحوا لمن هو له! يذبحون للجن، يتقربون بالدم للجني؛ لدفع الأذى، وجلب المنفعة. هذا شرك أكبر. واضح؟ مثل الآن بعض الناس يذبح عند باب البيت.

---

(١) أخرجه أحمد في كتاب الزهد (١/ ١٥)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٠٣)، وكلاهما موقوفًا على سلمان الفارسي رضي الله عنه.

لماذا؟ عند العتبة يريق الدم لماذا؟ تقربًا للجن؛ حتى يدفعوا عنهم الأذى. [شرح أصول الإيمان].

س ٥٧: هل الذبح للناس كله شرك؟

الجواب: يعني مثلاً الصورة تكون واحدة لكن ليست كلها شركًا أكبر يعني مثلا:

الحال الأولى: الآن هذا سلطان جاء، فذبح أو نحر، والدم يضرب من الناقة، أو من البعير، الدم يضرب، وهذا يجيء، هذا لماذا فعل ذلك؟ يقول: هذا تعظيم له، الدم له عند الجاهليين كذا والأعراب.

الحال الثانية: أنه جاء دخل، وهذا قال للخادم الذي عنده، أو ولده: اذبح الذبيحة، لكن يلزمه بأن يجلس، وهو داخل. فالاشتراك في الصورة لا يعني الاشتراك في الحكم؛ لابد معرفة القصد. لماذا فعل؟ هل هو تقريب منه، تعظيم، ولذلك العلماء في جميع هذه الصور يمنعونها سدًا للذريعة، يتشددون فيها سداً للذريعة، هي كلها ممنوعة، لكن يتشددون فيها في الحكم سدًا للذريعة: ذريعة الشرك الأكبر. فلا يجوز لأحد أن يذبح ويهرق الدم حال مرور الضيف، يأتي فلان. الضيف مقبل، وعندما ينزل من السيارة هذا يذبح الذبيحة عند مروره، يذبحها أمامه، هو ينزل، والدم يسيل؛ لماذا فعل؟ هذه ظاهرها تعظيم له، هل هو شرك أكبر؟ نقول هل التقرب بالدم له، أم أردت إلزامه؟ طبعاً على كل حال الذبيحة لا يجوز أكلها، وحرام، ولا يجوز إطعامها، وتصير ميتة، وتذب يعني: ترمى على أي حال، لكن هل هو مخرج من الملة؟ ذبح لغير الله، صاحبه ملعون على كل حال، وكبيرة

من الكبائر، لكن هل هو شرك أكبر، أم لا؟ هنا البحث فإذا كان ما تقرب بالدم له، فإنه ليس بشرك أكبر؛ لأن الشرك الأكبر في الذبح والنحر هو التقرب بالدم بإراقة الدم لهذا المتقرَّب إليه، وهو تقرب العبادة. **[شرح أصول الإيمان]**.

س ٥٨: ما حكم ذبح الذبائح عند نزول المنزل الجديد، وتسمى عند الناس إنزالة؟

الجواب: هذا معروف، هذه إنزالة إذا كانت لإكرام الناس، وجمعهم بمناسبة سكنى البيت، فلا بأس، وهذه معروفة عندنا هنا في نجد، وفي غيرها، وهي للإكرام، ولجمع الناس بمناسبة الدخول، بمناسبة سكن المنزل، وشكراً لله ﷻ على ما جدد من نعمه، وهذا أمر حسن، ومرغب فيه، والشرك يكون إذا نزل المنزل ذبح الذبائح عند أعتاب الأبواب، يعني: يأتي بكبش، يأتي بخروف، ويذبحه، فيسيل دمه عند عتبة الباب، هذا اعتقاد شركي؛ لأنه ذبح لاتقاء العين، ذبح لاتقاء الجن، ذبح لاتقاء ضر، فيكون ذبحاً شركيًا. هي تسلسلت، وانتقلت إلى أماكن أخر بفعل المخرفين **[شرح كشف الشبهات]**.

س ٥٩: يقول أهلي: اذبح الذبيحة ووزعها على المساكين دفعة بلاء، فهل تجوز تلك النية؟

الجواب: هذا فيه تفصيل: ذلك أن ذبح الذبائح إذا كان من جهة الصدقة، ولم يكن لدفع شيء متوقع، أو لرفع شيء حاصل، ولكن من جهة الصدقة وإطعام الفقراء فهذا لا بأس به، داخل في عموم الأدلة التي فيها الحض على

الإطعام وفضيلة إطعام المساكين.

وأما إن كان الذبح؛ لأن بالبيت مريضاً، فيذبح لأجل أن يرتفع ما بالمريض من أذى، فهذا لا يجوز ويحرم، قال العلماء: سداً للذريعة، ذلك لأن كثيرين يذبحون حين يكون بهم مرض لظنهم أن المرض كان بسبب الجن، أو كان بسبب مؤذٍ من المؤذين، إذا ذبح الذبيحة وأراق الدم فإنه يندفع شره، أو يرتفع ما أحدث، وهذا لا شك أنه اعتقاد محرم، ولا يجوز، والذبيحة لرفع المرض، والصدقة بها عن المريض؛ قال العلماء: هي حرام. ولا تجوز سداً للذريعة، وللشيخ العلامة سعد بن حمد بن عتيق رسالة خاصة في الذبح للمريض.

كذلك إذا كان الذبح لدفع أذى متوقع، مثلاً كان بالبلد داء معين، فذبح لدفع هذا الداء، أو كان في الجهات التي حول البيت ثَمَّ شيء يؤذي، فيذبح ليندفع ذلك المؤذي، إما لص مثلاً يتسلط على البيوت، أو أذى يأتي للبيوت، فيذبح ويتصدق بها لأجل أن يندفع ذلك الأذى، هذا أيضاً غير جائز، ومنهي عنه سداً للذريعة؛ لأن من الناس من يذبح لدفع أذى الجن، وهو شرك بالله ﷻ. فإذًا تحصل من ذلك أن قول النبي ﷺ: «**دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ**»[1] فيما روي في السنن - وقد حسنه بعض أهل العلم وضعفه آخرون - أن معنى «**دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ**» يعني: بغير إراقة

---

(١) رواه البيهقي في سننه الكبرى (٣/ ٣٨٢)، وقال العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٤٨٢) رواه الطبراني عن أبي أمامة و الديلمي عن ابن عمر رضي الله عنهما بزيادة: «**فإنها تدفع عنكم الأمراض**».

الدم، فيكون إراقة الدم مخصوصًا من ذلك من المداواة بالصدقة؛ لأجل ما فيه من وسيلة إلى الاعتقادات الباطلة، ومعلوم أن الشريعة جاءت بسد الذرائع الموصلة إلى الشرك، وجاءت أيضاً بفتح الذرائع الموصلة للخير، فما كان من ذريعة توصل إلى الشرك والاعتقاد الباطل فإنه ينهى عنه. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س ٦٠: عندنا عادة، وهي أن من حصل بينه وبين شخص عداوة، أو بغضاء لتعدٍّ من أحدهما على الآخر، فيطلبون من أحدهما أن يذبح، ويسمُّون ذلك ذبح صلح، فيذبح، ويحضر من حصلت معه العداوة، فما حكم ذلك؟

الجواب: ذبح الصلح الذي تفعله بعض القبائل في صورته المشتهرة المعروفة لا يجوز؛ لأنهم يجعلون الذبح أمام من يريدون إرضاءه، ويريقون الدم تعظيماً له، أو إجلالاً لإرضائه، وهذا يكون محرماً؛ لأنه لم يُرقِ الدم لله ﷻ وإنما أراقه لأجل إرضاء فلان، وهذا الذبح محرم، والذبيحة أيضاً لا يجوز أكلها؛ لأنها لم تُهَلَّ، أو لم تذبح لله ﷻ وإنما ذبحت لغيره.

فإن كان الذبح الذي هذا صفته من جهة التقرب والتعظيم صار شركاً أكبر، وإن لم يكن من جهة التقرب والتعظيم صار محرماً؛ لأنه لم يَخْلُصْ من أن يكون لغير الله فصار عندنا في مثل هذه الحالة وكذلك في الذبح للسلطان ونحوه أن يكون الذبح في مَقْدَمِه وأن يُراقَ الدم لقدومه وبحضرته هذا قد يكون على جهة التقرب والتعظيم، فيكون الذبح حينئذٍ شركاً أكبر بالله ﷻ؛ لأنه ذبح وأراق الدم تعظيماً للمخلوق وتقرباً إليه.

وإن لم يذبح تقرباً أو تعظيماً، وإنما ذبح لغاية أخرى مثل الإرضاء، ولكنه شابه أهل الشرك فيما يذبحونه تقرباً وتعظيماً، فنقول: الذبيحة لا تجوز، ولا تحل، والأكل منها حرام، ويمكن للإخوة الذين يشيع عندهم في بلادهم، أو في قبائلهم مثل هذا المسمى (ذبح الصلح) ونحوه أن يبدلوه بخير منه، وهو أن تكون وليمة للصلح، فيذبحون للضيافة، يعني: يذبحون لا بحضرة من يريدون إرضاءه، ويدعونهم ويكرمونهم، وهذا من الأمر المرغَّب فيه، ويكون الذبح كما يذبح المسلم عادة لضيافة أضيافه ونحو ذلك. [**شرح كتاب التوحيد**].

س ٦١: هل يدخل في باب: (لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله) ما يحصل، وخاصة في أوربا وأمريكا من شراء كثير من المسلمين لكنائس قديمة، ثم تعديلها لتكون مساجد، أو هدم الكنيسة، وبناء مسجد مكانها؛ نرجو التوجيه، وجزاكم الله خيراً؟

الجواب: لا يدخل في ذلك؛ لأن مسجد النبي ﷺ الذي الصلاة فيه مضاعفة أقيم على مكان فيه قبور المشركين، بعد أن نُبشَت تلك القبور، وأُزيل الرُّفات أُقيم المسجد في ذلك المكان، والكنيسة التي عُبد فيها غير الله ﷻ إذا حولت إلى مسجد فهذا من أعظم الطاعات، ومن أحب الأعمال إلى الله ﷻ، وذكرت لكم أن الفرق بين هذه وبين: (لا يُذبح لله بمكان يُذبح فيه لغير الله) أن الذبح صورته مشتركة، الصورة الظاهرية واحدة، وإنما الاختلاف في النيات؛ ولهذا مُنع من ذلك، أما عبادة المسلمين، وصلاتهم، وهيئة مساجدهم، وجلوسهم إلى آخر تلك الهيئات مخالف لما عليه النصارى، فإبدال الكنيسة بمسجد هذا أمر مطلوب إذا تمكن المسلمون

منه، وهذا الذي فعله المسلمون في الأندلس، بل وفي بعض البلاد الأخرى كالشام ومصر. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س ٦٢: ما الحكم إذا ذبح العبد ذبيحة من أجل أن الله قد شفى مريضه، وخرج من المستشفى؟

الجواب: هذا يرجع إلى نيته في ذبح هذه الذبيحة، فإذا كانت بعد الانتهاء من المرض، وبعد أن ارتفع المرض، وعوفي، وشفي ذلك المريض بفضل الله ﷻ، وبنعمته فهذا يختلف حاله، إذا قصد أنها شُكْرٌ لله ﷻ يتصدق بلحمها؛ فهذا حسن؛ لأن المرض قد انتهى وارتفع، فهو لا يقصد بها الاستشفاء، وإنما هي نوع شكر لله ﷻ، أو دعا إليها أحداً من أقربائه، أو ممن يحبون ذلك المريض، ونحو ذلك، فهذا من باب الإكرام.

وأما إذا كانت مقاصده أو نياته في هذا الذبح أن يدفع رجوع هذا المرض مرة أخرى، أو أن يدفع شيئاً من انتكاسات المرض، أن يدفع شيئاً مما يخافه، فهذا داخل في عدم الجواز؛ سداً لذريعة الاعتقادات الباطلة. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س ٦٣: ورد النهي عن الذبح في مكان يُذبح فيه لغير الله؛ مَن فعل هذا هل يعدُّ مشركاً؟

الجواب: حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه يبيّن الحكم، والمسألة كلّها؛ لأنّ التصوّر مهمّ قبل الحكم. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٦٤: من ذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله؛ ما حكم ذبيحته، أو مثلاً في وقت بدعة المولد، أو شيء من هذا إذا ذبحها لله ما حكم الذبيحة؟

الجواب: المولد زمان، لكن من ذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، فالذبح طبعاً محرم، وهو محرم لحديث ثابت بن الضحاك؛ أنه نذر أن ينحر إبلاً ببوانة... فقال ﷺ: «**هَلْ كَانَ فِيهَا، وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ، مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالَ: لَا**»[1] فلا يجوز، ويحرم أن يذبح لله أضحية، أو يتقرب، أو إلى آخره...، أي نوع من أنواع الذبح في مكان يذبح فيه لغير الله: مشهد قبر، محل مقدس عندهم، عند شجرة، أو عند أي مكان يعظم من دون الله، تحرم الذبيحة ويحرم أكلها. [**مجلس٢١/ ١٠/ ١٤١٨هـ**].

س ٦٥: الذبح في زمان يحتفل فيه مثلاً أهل الكفر فيه بشيء من اعتقادهم، هل الزمان يفرق عن المكان؟

الجواب: نعم، طبعاً الزمان يفرق عن المكان. يعني ما يجوز لأحد أن يعزم ليلة المولد. [**مجلس٢١/ ١٠/ ١٤١٨هـ**].

السائل: مثل ليلة المولد النبوي؟

الجواب: يعني ليلة الثاني عشر التي يزعمونها، احتفلوا بها في بلدٍ من البلاد. كلهم الواحد ما يجوز أن يذبح له دجاجة، الزمان ليس له علاقة، لكن ما يكون ذبحها تعظيماً لليلة، يذبحها لنفسه لا يحرم الذبح في ذلك الزمان، يذبحها لنفسه، لكن يذبحها مشاركة، أو عندهم، أو إظهارها معهم يصير له إلحاق بالمكان، وفيه حرمة الذبح هذا يصير تعلقا بالمكان، إذا راح

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣)، والبيهقي في السنن (١٠/ ٨٣)، والطبراني في الكبير (٢/ ٧٥).

لهم في مكان اجتماعهم صار له إلحاق بالمكان؛ لأنه تعظيم لهذا العيد الذي فيه. . . [**مجلس٢١/ ١٠/ ١٤١٨هـ**].

س ٦٦: من ذبح عند قبر مثلاً، متى يحكم عليه أنه مشرك؟

الجواب: إذا ذبح عند القبر متقرباً لصاحب القبر فهو مشرك، تحكم عليه بالشرك لذبحه؛ لأنه صرف العبادة لغير الله، ثم تقيم عليه الحجة، فإن مات بعد قيام الحجة عليه فهو خالد مخلد في النار. [**شرح كشف الشبهات**].

س ٦٧: ألا يكفي تعريف ابن تيمية للعبادة؟

الجواب: أهل العلم يقولون هكذا: العبادة هي: ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي.

وعرّفها شيخ الإسلام بقوله: (**هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه: من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة**)، فهم ما يجعلون تعريف شيخ الإسلام هو الوحيد، ولذلك انظر كتب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ تجد أنّه يجمع بين هذا وهذا، لماذا؟

لأنّ كلام شيخ الإسلام ما يكون لك حجّة في جميع الأنواع، أيضاً كلام ما أجمع عليه الأصوليون، أو ما ذكره أكثر الأصوليين عمدة غير ما تفرّد به شيخ الإسلام، شيخ الإسلام حجّةً عندنا، صحيح؟ وكلامه مقبول، لكن يأتي واحد يقول: يا أخي تحتجّ بكلام شيخ الإسلام أنا أصلاً غير معترف بشيخ الإسلام، صحيح؟ فأولاً لا بد أن نبني العقول بناء أصحّ ممّا نحن عليه الآن، إذًا الآن أثبتنا أنّ الذبح والنحر عبادة، صحيح؟

فإذًا قول المصنف رحمه الله: باب ما جاء في الذّبح لغير الله، هل هذا الحكم تركه لأي شيء؟ تركه لوضوحه، الذّبح لغير الله شرك أكبر؛ لأنّه عبادة، ولذلك أتى بقول الله ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ٢]، وأتى قبلها بقوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] الصلاة، والنّسك الذي هو الذبيحة ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ فدلّ على أنّ من جعل الذبح لغير الله كمن جعل الصلاة لغير الله، فهو مشرك؛ لأن الله ﷻ أمره أن يقول: لا شريك له. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم تعليق التمائم والتعلق بها

س ٦٨: يوجد على كثير من السيارات تعليقات وخرق في مقدمتها ومؤخرتها، وأكثر هذه السيارات تخص إما هنودًا، أو باكستانيين، أو أفغانًا وتوضع هذه الخرق لدفع العين، أو لدفع الحوادث. فما توجيهكم للعمل على إزالته؟ وبالأخص أنها في بلد التوحيد.

الجواب: هذه الأشياء التي تعلق ربما تكون من التمائم، وربما لا تكون ولهذا ينبغي أن يتثبت من ذلك. فإذا ثبت أنها تميمة عُلِّقت، مثل خيوط حمر، أو أرنب على الزجاجة، أو خلف المقعد الخلفي، أو يوضع رأس حيوان، أو شيء من هذا القبيل، أو وضع مصحف في الخلف، خلف الناس، قد أكلته الشمس من كثرة ما أصابه منها، وأشباه ذلك، هذه ظاهرها أنها من التمائم، فإذا كانت من التمائم وجب مناصحة من هي معه، وإزالتها إن أمكن إزالتها بدون مفسدة. ووجب أيضاً أن يقوم أهل الحسبة – الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر - في هذه المسائل؛ لأن الشرك هو أخبث ما يكون والتعلق بغير الله، واعتقاد النفع والضر في هذه الخرق والأشرطة والحيوانات، وأنها تدفع العين، أو تجلب الخير، أو نحو ذلك، هذه من الاعتقادات الفاسدة، والنبي ﷺ صح عنه أنه قال: «**إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ، شِرْكٌ**»(١)، وقال أيضاً: «**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ**»(٢)، وتعلق تشمل شيئين: تشمل التعليق وتعلق القلب، تشمل التعليق في نفسه، وتعلق القلب. فمن علق شيئاً، وتعلق قلبه به فقد أشرك، والقرآن -على الصحيح- لا يجوز أن يستخدم تميمة، لا من جهة وضعه في السيارات للحفظ، أو لدفع العين، ولا أيضاً من جهة لبسه كسلسال؛ مثل ما يباع أحياناً على بعض النساء لبعض النساء، ويلبس. هذا كله من جهة التمائم، أو أن يجعل القرآن في خرقة وتربط، أو يعلق. هذا كله من جهة التمائم، ويجب النهي عن ذلك، وأن لا يتخذ القرآن تميمة؛ لأنه داخل في العموم، وصيانة له من استعماله في غير ما شرع الله ﷻ. **[شرح الطحاوية]**.

س ٦٩: هل التمائم من القرآن محرمة؟ أو من الشرك الأصغر؟ وإذا كانت من الشرك الأصغر فكيف نفهم كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد في باب ما جاء في الرقى والتمائم؛ أن بعض السلف رخص فيها؟ كيف يرخصون بشيء فيه الشرك الأصغر؟

---

(١) سبق تخريجه (ص ٨٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٢٩٥)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٤١٧)، وابن حبان في صحيحه (٧/ ٦٢٩)، والبيهقي في السنن (٩/ ٣٥٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٢٥).

الجواب: إن هذه المسألة معروفة، وإن التمائم من القرآن ينظر إليها من جهتين: الجهة الأولى: جهة التعلق، والجهة الثانية: جهة المعلَّق.

فمن حيث النظر إلى التعليق فإن الاعتقاد في أن تعليق التميمة نافع، ويرد البلاء، أو يرفع البلاء، هذا شرك أصغر؛ لأنه «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئاً وُكِلَ إِلَيْهِ**»[(١)] فالتعليق في ذاته ليس سبباً مشروعاً، وليس سبباً أيضاً كونياً للتداوي، لا لرفع، ولا لدفع وقوع البلاء.

والجهة الثانية: جهة المعلق الذي هو القرآن، فالسلف كان منهم من يرخص في استعمال القرآن للدفع؛ لأنه رقية، والقرآن يرقى به بالنص، وجائز الرقية به. فمن جهة النظر إلى القرآن لا يقال: إن اتخاذ القرآن تميمة بدون تعليق شرك أصغر، وهذا هو الذي تكلم فيه السلف أما إذا عُلِّق، واعتقد في التعليق مع المعلَّق فهذا شرك أصغر، وهذا لم يكن عند السلف، ولهذا رخصوا في القرآن؛ لا من جهة الاعتقاد في التعليق - حاشاهم من ذلك -؛ لأن هذا شرك أصغر، وإنما من جهة أن القرآن إذا حمل فإنه أبلغ في الرقية - بحسب اجتهادهم -، وهذا غير صحيح كما هو مقرر في موضعه، فإذا المسألة تدور على هذين الحالين. إذا كان المعلق للتميمة من القرآن يعتقد في القرآن دون التعليق، فنقول لا يجوز له ذلك على الصحيح، وإذا كان يعتقد في التعليق، والمُعلَّق جميعاً نقول اعتقاده في التعليق شرك أصغر؛ لأن التعليق ليس سبباً مشروعاً، وليس سبباً نافعاً، لا في الشريعة،

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٧٢)، وأحمد (٤/ ٣١٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢١٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥١).

ولا سبباً كونياً نافعاً، وهذا تحقيق المقام؛ فالسلف لا يبيحون شيئاً من الشرك الأصغر ولا يختلفون فيه. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ٧٠: بعض الناس يضع مصحفًا في درج السيارة، وذلك بقصد أن للمصحف أثرا في رد العين، أو البلاء نرجو منكم التوضيح.

الجواب: إذا كان يقصد من وضع المصحف في درج السيارة، أو على طبلون السيارة الأمامي، أو خلف السيارة، أن يدفع عنه وجود المصحف العين فهذا من اتخاذ المصحف تميمة، وأن الصحيح أنه لا يجوز أن يُجعل القرآن تميمة، ولا أن يُجعل القرآن بوجوده دافعاً للعين، لكن الذي يدفع العين قراءة القرآن، والأدعية المشروعة، والاستعاذة بالله ﷻ، ونحو ذلك مما جاء في الرقية؛ فتحصل أن وضع القرآن لهذه الغاية داخل في المنهي عنه، وهو من اتخاذ التمائم من القرآن، لما كان القرآن غير مخلوق، وهو كلام الله ﷻ، لَمْ تصر هذه التميمة شركية، وإنما يُنهَى عنها؛ لأن النبي ﷺ لم يستعمل هذا، ولم يجعل في عنق أحد من الصحابة لا الصغار، ولا الكبار، ولا أَذِنَ، ولاوجَّه، بأن يُجعل القرآن في شيء من صدورهم، أو في عضد أحدهم، أو في بطنه، ومعلوم أن مثل هذا لو كان دواء مشروعاً، أو رقية سائغة، أو تميمة مأذوناً بها، لرُخِّص فيها، لاسيما مع شدة حاجة الصحابة ﷺ إلى ذلك، وتعليق القرآن أيسر من البحث عن راقٍ يرقي، ويُطلَب منه، وربما يُكافأ على رقيته، فلما كان هذا أيسر، والنبي ﷺ لم يرشدهم إلى الأيسر - وقد بُعث ميسراً - عُلم مع ضميمة الأدلة أن هذا من جنس غير المشروع، والله أعلم. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س٧١: ما حكم تعليق التمائم من القرآن؟

الجواب: بالنسبة للتمائم هناك من قال: (إذا كانت التميمة من القرآن فإنها شرك أصغر).

والتميمة من القرآن إذا نظر فيها إلى التعليق صارت شركًا أصغر، وإذا نظر فيها إلى المعلق قيل: لا تجوز. واضح؟ فإذا كان لابسها يعتقد في التعليق أنه سبب فهذا شرك أصغر، وإذا كان يعتقد في المعلق، نقول: ما يجوز؛ لذلك بعضهم يطلق القول بعدم الجواز، وبعضهم يقول: شرك أصغر على هذا الاعتبار، هل نظر إلى التعليق، أو إلى المعلق.

هو طبعا في ذلك الوقت لا يعتقدون في التعليق، هم نظروا إلي أن المعلق يكون السبب هو هذا القرآن الذي يحمله، والتعليق ليس هو السبب إنما هو وسيلة للحمل، هم ما أجازوا التعليق لكونه تعليقا، هم أجازوا حمل القرآن على أنه رقية دائمة معه، من هذه الجهة، وإلا حاشاهم أن يجيزوا التعليق؛ على أنه سبب. [**مجلس١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ**].

السائل: يا شيخ كانوا يعلقون على الصغار فقط ولا . . ؟

الجواب: هو ظاهر الكلام أنه على الصغار، لكن هذا قول قليل من السلف، والذي عليه عامة الصحابة ﷺ هو تحريمها؛ كانوا يكرهون التمائم كلها من القرآن ومن غير القرآن، يحرمونها، وهذا محمول على أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، أو على الصحابة رضي الله عنهم باعتبار أن إبراهيم من التابعين. [**مجلس١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ**].

س ٧٢: بعض أصحاب السيارات الخاصة كالأجرة وسيارات النقل الكبيرة يضعون على أطراف السيارة خرقاً سوداء اعتقاداً منهم بأنها حروز تمنعهم الحوادث، فهل نقوم بنزعها أو ماذا نفعل؟

الجواب: إذا كان الأمر كما وصفه السائل من جهة وضع تلك الشارات أو الخرق، ومن جهة اعتقاد أهلها فيها؛ فيجب نزعها، ومَنْ نزعها فله فضل نزع التمائم من أماكنها، أو تخليص أصحابها منها، لكن هذا متوقف على أن يُعلم أنهم وضعوها لهذا الغرض، فإنَّ وضع الشارات مثل هذه لهذا الغرض غير معروف أنه لأجل دفع التمائم، فإذا كان بعض الناس يستعملها لدفع الشر، ويستعملها لأنها تمائم، فهذه يجب نزعها، ومن رآها لا يحلُّ له أن يتعداها حتى ينزعها؛ لأنها اعتقادٌ في غير الله؛ ولأنها نوع من أنواع المنكر، واعتقاد ذلك فيها كبيرة من الكبائر، وشرك أصغر بالله ﷻ. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س ٧٣: نسمع في كتب العقيدة كثيراً ما يكررون قولهم هذا: المسألة شرك أصغر؛ لأنها اعتقاد السببية فيما لم يجعله الله سبباً، لا قدراً ولا شرعاً؛ كالحال في التمائم، والطيرة. فهل هذه قاعدة مطردة؟

الجواب: هذه مسألة طويلة، والجواب عليها يحتاج إلى وقت، لكن تلخيصها: أن في مسائل الشرك الأصغر نرجع كثيراً ما يحكم عليه بأنه شرك أصغر بالتعلق بالأسباب، الأسباب منها شيء أذن الله ﷻ به، ومنها شيء لم يأذن الله ﷻ به شرعاً، هذا واحد.

والأسباب منها ما جعله الله ﷻ كونًا، وقدراً في كونه، وما جعل سنته

عليه في الأشياء: ما جعله يعطي المسبب ينتج النتيجة، ومنها ما جعله لا ينتج النتيجة التي يظنها الظان. مثلاً الماء سبب لإزالة العطش. أليس كذلك؟ الماء الحلو، لكن الماء المالح لم يجعله الله سبباً كونياً لإزالة العطش، وإنما جعل الله ﷻ الماء العذب هو سبب إزالة العطش، الماء والنار: بالماء تطفئ النار، فإذا احتجت لإطفاء النار لا تأتي بنار أخرى، وإنما تأتى بماء. إذًا جعل الله ﷻ لكل شيء سببا، وجعل هذه الأسباب تنتج المسببات. فمن جعل شيئاً من الأشياء سبباً لشيء آخر لم يكن في الشرع سبب له، فهذا ماذا؟ هذا مشرك الشرك الأصغر، يعني في الشرع ليس هذا السبب جائزاً، أو لم يجعل في الشرع التعلق بهذا السبب، أو استعماله جائزاً؛ فإنه يكون ذلك منه تعلقا بسبب ليس شرعيًا؛ فيكون شركاً أصغر مع ضميمة الشيء.

الثاني: وهو أن يكون هذا السبب لا ينتج المسبب كوناً؛ لأن الأسباب قد تكون تنتج المسببات قدراً، ولكنها ممنوعة شرعاً مثل الشفاء، أو الاستشفاء بالمحرمات: يشرب الخمر فيتداوى بها، يسمع الموسيقى فينتفع بها في الدواء، هذه أسباب كونية قد تكون تؤثر في إنتاج مسببات، لكنها شرعاً ممنوعة. فمن استعمل سبباً كونياً في إنتاج المسبب الذي هو النتيجة فيما نعلمه كونا أنه ينتج هذا السبب، نقول: هذا لا يجوز شرعاً، وليس بشرك، لكن من جعل سبباً ليس بسبب كوني، ولا شرعي، وتعلق به فإنه يكون مشركاً الشرك الأصغر.

نرجع في تلخيص هذا أن الأسباب منها ما ينتج المسبب، ومنها ما لا ينتجه. فإذا كان ينتج المسبب كوناً - يعني فيما تعارفه الناس - فننظر هل

أباحته الشريعة، أم لم تبحه. فإن أباحته الشريعة فهذا جائز استعماله؛ لأنه سبب شرعي وقدري، هذا نوع.

إذا لم تجزه الشريعة؛ فيكون سبباً كونياً مثل: التداوي بالمحرمات، ولكنه ليس بسبب شرعي، فهذا نقول (غير جائز).

والحال الثالثة: ما ليس بسبب لا شرعي، ولا كوني. فإن هذا يكون التعلق به شركاً أصغر. مثل: تعليق خيط، ويتعلق قلبه به؛ ليدفع عنه العين، ما علاقة خيط من حبال أو من قطن؟ ما علاقته بدفع العين؟ هذا ليس في الكون ما يثبت هذه السببية، وليس في الشرع أيضاً ما يجعل هذا السبب مأذوناً به؛ فيكون هذا التعلق به شركاً، كذلك التميمة: تميمة طلاسم، أو تميمة في أشياء، أو تميمة وضع خرز، أو تميمة وضع جلد، أو إلى آخره. هل هذا السبب ينتج المسبب قدراً؟ لا ينتجه، وهو غير مأذون فيه شرعاً. فإذا اجتمع أنه ليس بمأذون به شرعاً، وأنه لا ينتج المسبب قدراً، فصار التعلق به شركاً أصغر، يوضحه التميمة من القرآن؛ التميمة من القرآن هل هي شرك؟ ليست بشرك مع أنها تميمة، لكن اختلف العلماء: هل يجوز تعليق التميمة من القرآن، أم لا؟ وبالاتفاق لا تسمى شركًا؛ لأن التعلق بالقرآن من جهة كونه شفاء سبب كوني، وسبب شرعي. صحيح؟ التعلق بالقرآن، لكن تعليق القرآن، وإن كان سبباً كونياً، لكنه ليس بسبب شرعي؛ لهذا لا يصح أن تطلق على تعليق التمائم من القرآن أنها شرك، ولكن نقول: الصحيح: أنها لا تجوز، وهذه القاعدة لها تفاصيل، وهي مذكورة في أول كتاب التوحيد. [**شرح كشف الشبهات**].

س ٧٤: هل المروقة تدخل في الرقى، والتمائم الشركية؟

الجواب: المروقة لا تدخل؛ المروقة شيء، والتميمة شيء، لكن ممكن أن يكون هناك من يرقي مثلاً على شيء، ويتعلّق ذلك، يعني مثلاً ممكن يرقي على خيط: يأتي بحبل ويرقي عليه، وينفث عليه، وهو تجده عاقداً خيطاً مجرّداً، لماذا عقد هذا الخيط؟! ممكن أن يراه أحد فيقول: يمكن ربط هذا الخيط لغرض من الأغراض؛ لأنّه ما فيه تميمة، ما فيه خرز، ما فيه شيء، لكن لماذا عقد هذا الخيط على بدنه؟ أو على عضده؟ أو على ساعده؟ أو نحو ذلك؟ لأي شيء؟! لأنّه رُقي له فيه، وهذا من جنس الرقى شيء، والتمائم شيء آخر: التمائم الشركية. هنا تنبيه مهمّ: أنا كنت ناوياً من باب المعرفة والاطلاع؛ حتّى يكون عند طالب العلم والدّاعية معرفة بما يستخدمه النّاس من هذه التمائم، مثلاً: حتّى التمائم الّتي يقولون أنّها من القرآن، الآن الخرافيون ما يجعلونها من القرآن وحده؛ تجد شيئاً من القرآن، ثمّ إذا فتّشتها، تجد ورقة طويلة، يمكن ثلاثين (سم)، أربعين (سم)، وفيها مربعات، وفيها كلمات ما تفهمها، يخلطون بين القرآن وبين غيره، إذا رأيت المربع الذي في داخله حروف وأرقام، وعلى خارجه حروف وأرقام، هذا سحر، هذه مخاطبة للجن، وهم تعلّموها من كتاب يسمّى: (شمس المعارف الكبرى)، معروف عند إفريقيا، وغيرها.

من هذا الكتاب بيّن مثلاً هذه الأحوال، تجد أنّها ورقة طويلة عريضة، فيها أوّل شيء آيات، ثمّ بعد ذلك يبدأ برسم المربعات، يسأل هذا عن أمّه: ما اسم أمّك؟ وكم عمرك؟ وكذا وكذا؛ يخدعه، ثم يبدأ يضع الأرقام،

ويضع الحروف، ويسمّون هذه: (الشبّاك)، أو يسمونها: (المربعات)، وهي ورقة تكون خفيفة رقيقة، ثم يلويها ثمّ يخيط عليها، ويحملها معه، تارة تُحمل في الجيب، وتارة تعلّق.

ذات مرّة جرى بحث عندي في المسجد هنا، سأل بعض الأسئلة، وكذا، وعنده مشاكل، يعني يشكو من هموم الحياة، قال: أنا عندي شيء أعطانيه أحد المشايخ، وما نفعني، يعني مع هذا تزيد المشاكل عليه، فما هذا الشيء؟ أخرج ورقة في قطعة (نايلون) صغيرة، وأظنّه مخيوط عليها، أو ملصوقة بلصق، هذه ماذا فيها؟ لما رأيته واضعها في جيبه، قال: هذه كتبتها بأدعية من القرآن، لما فتحها ظهر ما فيها من الشعوذة.

يعني الآن، حتى الذين يقولون تمائم من القرآن لا تجد فيها شيئاً من القرآن خالصًا، لابدّ أن تجد فيها من شعوذات المشعوذين أنواعاً.

فإذًا التمائم الشركية التي يسأل عنها الأخ، التمائم الشركية: هي التمائم التي فيها الشرك الأكبر، هي التّمائم التي فيها استغاثة بالجنّ، أو مناداة للجنّ، أو نحو ذلك، أو فيها طلاسم غير معروفة، وهذه في الغالب تكون مخاطبات للأرواح الخبيثة.

هناك القسم الثاني: الذي هو الشرك الأصغر المعروف، عقد شيء فيه خرز، حذوة فرس، ونحو ذلك. هذه الأشياء هي التي من الشرك الأصغر.

أمّا إذا كان فيه استغاثات، وفيه دعوات شركية فهي من الشرك.

أمّا الآيات الّتي ذكر، تعلّق في البيوت والمجالس فهي ليست من هذا الباب، والسلف على كراهيتها، كرهوها، كذلك الفقهاء من المذاهب جميعاً كرهوا ذلك وقالوا: هو مكروه. وتتنوّع الأحوال، وقد يكون محرّماً في بعض الأحوال إذا كان في المكان الّذي فيه تلك الآيات يُعصى الله ﷻ بأنواع من المعاصي. وهذا فيه إهانة، إهانة كبيرة لتلك الآيات. أمّا مجرّد التعليق فعامة السلف على كراهتها. وقد ذكر ابن أبي شيبة في المصنّف باباً في ذلك: في كتابة القرآن، وتعليقه في البيوت. وذكره السلف، إبراهيم، والحسن، والشعبي. والله أعلم. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

الفرق بين الاعتقاد والاعتماد

س ٧٥: أحسن الله إليك يا شيخ، ما الفرق بين الاعتقاد والاعتماد الكلي؟ مثلاً في فعل الأسباب قال: اعتمد كلياً؟.

الجواب: الاعتقاد قلب، والاعتماد فعل.

السائل: لكن اعتمد - أحسن الله إليك - اعتماداً كليًا على هذا الشيء، هل يدخل في الاعتقاد؟

الجواب: ما هو بشرط، قد يعتمد دون اعتقاد.

السائل: ألا يكون الاعتقاد بسبب الاعتماد؟

الجواب: لا، هو الاعتقاد، الاعتقاد هو أنه في قلبه ليس فيه أن الله نافعه أم لا؟، إنما هذا السبب مادي يعتقد في داخله أن المادة هي كل شيء، هذا

هو الاعتقاد، لكن الاعتماد غفل قلبه، واعتمد ظاهره؛ ما يساوي هذا بهذا؛ لهذا صار الاعتماد على الأسباب - يعني بالكلية -، ما هو بالاعتماد على الأسباب فقط، الاعتماد على الأسباب بالكلية دون اعتماد القلب على الله ﷻ، هذا محرم، أو نقول: يدخل في نقص التوحيد، شرك أصغر، أو شرك خفي. ظاهر؟

أما الاعتقاد فهذا كفر. ظاهر؟

يعتقد أن الأسباب كافية ولا ينفعه الله ﷻ، هذا كفر. ظاهر لك؟

السائل: أحسن الله إليك.

فضيلة الشيخ: يعني يعتقد أن الأمر منتهٍ، مثلاً الطبيب سيعمل لك عملية، يقول: خلاص. ما جاء في قلبه أنه يعظم الاعتماد على الله وكذا، فعله كذا بالطبيعة، هذا عمل يعني فاته الأفضل، لكن في قلبه فيه أصل الاعتماد، لكن يوجد من اعتمد على السبب في هذا بالذات، وجاء وقال: الطبيب هذا يكفي. ما دام في قلبه أي شيء من التوكل على الله، اعتمد على السبب فقط؛ فهذا يدخل في: إما محرم، أو شرك خفي، أو أصغر، بحسب الحال، لكن المسألة الثانية: اعتقد أن هذا السبب كافٍ دون الله ﷻ. ظاهر؟ ما التفت الآن، جعل السبب كافيًا، يعني قال: يكفي الطبيب الدكتور كافٍ، (أبد اترك عنك) هذا كفر إذا اعتقد قلبه، لا يوجد أحد يعتقد أنه يمكنه الاعتماد على الأسباب فقط، يعتقد الأسباب فقط ويكون عنده إيمان؟ ما يمكن المؤمن أن يكون عنده اعتماد على الله ﷻ، لكن يعتمد على الأسباب ظاهرًا بحسب الحال. **[شرح الطحاوية]**.

الفرق بين الخوف المحرم والخوف الشركي

س ٧٦: الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد قال: الخوف الذي يحملك على ترك الواجب وفعل المحرم هذا خوف محرم، الشيخ عبد الرحمن في فتح المجيد قال: إنه شرك أصغر؟

الجواب: إي نعم، ماذا ظهر لك؟ أنه محرم، لكن محرم، ليس شركًا أصغر، وهو توسع. الشرك الأصغر فيه نوع تشريك؛ لأنه هو ما ترك الأمر والنهي خوفًا، يعني ما هو مصلحة، لكن مجرد خاف منهم، أو قدَّم خوفه منهم على خوفه من الله؛ فيه نوع تشريك، لكن الأظهر التعبير بالمحرم. **[شرح الطحاوية]**.

س ٧٧: هل يصح تعريف الخوف الشركي: بأنه الخوف من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله. ؟

الجواب: لا، لا يصح؛ لأن الخوف الشركي والخوف السري، يعطي شيئًا غيبيًا ما لله ﷻ من الخصائص، يعني يؤذي بدون سبب ظاهر. **[شرح الطحاوية]**.

س ٧٨: بعض الناس يخاف أن ينكر المنكر إذا كان في مجلسٍ - مثلاً - فيقوم من المجلس، ويكتفي بإنكار القلب، فهل يدخل هذا في الخوف المحرم؟

الجواب: لو جلس كان هذا داخلاً في الخوف المحرم، وذلك بشرط ألا يكون مستطيعاً أن ينكر بيده، أو مستطيعاً أن ينكر بلسانه، فإن كان بوسعه أن ينكر بيده إذ له مقدرة على الإنكار بيده بأن يكون الأمر بينه أو عند من له عليهم سلطة من قرابته، ونحو ذلك، هذا ينكر بيده، إن لم يستطع ذلك، ينكر بلسانه، وبعد ذلك يفارق المكان إن لم يغير. الثالث إن لم يستطع الإنكار باللسان ينكر بقلبه ببغض هذا المنكر، وإن تمكن من الخروج من مكان المنكر فإنه يجب عليه الخروج، إن خاف الناس في إنكاره بيده مع استطاعته أن ينكر بيده فهذا من الخوف المحرم الذي هو المرتبة الثالثة، إن خاف أن ينكر بلسانه - خاف الناس - مع إمكانه أن ينكر بلسانه، فهذا من الخوف المحرم، إن خاف أن يفارق مع إمكانه أن يفارق دون مفسدة راجحة تحصل، ولم يفارق كان هذا من الخوف المحرم. والله المستعان، غفر الله لنا جميعاً. **[شرح ثلاثة الأصول]**.

س ٧٩: هل الذي يخاف من الجن، ومن أذيتهم يعتبر مشركاً؟

الجواب: هذا فيه تفصيل: الخوف الطبيعي لا حرج على المرء فيه، لكن إذا خافهم خوف السر أن يصيبوه بشيء سراً بقدرتهم عليه، وبقدرتهم على ذلك أن يميتوه بدون أسباب بشيء سري كما يقدر عليه الله ﷻ هذا هو الشرك، أما الخوف الطبيعي من أن يضروه فهذا ليس بشرك - الخوف الطبيعي -، لكن الخوف الطبيعي يكون له أسبابه الظاهرة، لكن هو يخاف هكذا من دون شيء؛ إنما خوف من أرواح الجن بدون أسباب ظاهرة تدل على ذلك. هذا لا شك أنه قد يكون شركاً أصغر، وقد يكون شركاً أكبر بحسب الحال. والشرك الأكبر في الخوف هو خوف السر: يعني أن يخاف

أن يصيبه ذاك سراً بما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ٨٠: إذا خاف المسلم أن يبلغ رجل الهيئة عن ساحر، فهل هذا الخوف طبيعي أم شرك؟

الجواب: خوفه من الساحر خوف طبيعي؛ لأن السحرة يؤذون، لكن يجب عليه أن يبلغه، ويتوكل على الله، والأفضل أن نقول: خوف غير شركي بدل طبيعي؛ لأنه خوف فيه ترك واجب؛ فيدخل في المحرم، ويجب عليه الإبلاغ. **[شرح زاد المعاد]**.

حكم قول: لولا...

س ٨١: لو قال واحد: لولاك، أو لولا فلان ما كان كذا، بدون تشريك مع الله سبحانه وتعالى؟

الجواب: لولا فلان، وكان يرد له أثر في هذا. هل يكون فيه نوع من الشرك الأصغر؟ نعم. هذا شرك أصغر إذا كان في مقابلة نعمة أو اندفاع نقمة، يعني نعمة حصلت له، قال: لولا فلان ما حصلت لي. أو اندفعت عنه مصيبة؛ قال: لولا فلان ما نجوت. هذا هو الشرك الأصغر. **[شرح الطحاوية]**.

السائل: وما ورد في السنة: عن الْعَبَّاس بْن عبد الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه أنه قَالَ لِلنَّبِي ﷺ: «**مَا أَغْنَيْتَ عَنْ عَمِّكَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ، وَيَغْضَبُ لَكَ، قَالَ: هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»(١)،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٣، ٦٢٠٨، ٦٥٧٢)، ومسلم (٢٠٩).

وقول عمر لحفصة رضي الله عنها: «**لَوَلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ**»[(١)]؟

الجواب: هل القائل الآن هو المنتفع المتفَضَل عليه، أو المتفَضِل؟ وصورتنا التي نتكلم فيها، متفضَل عليه؛ لأن المتفضَل عليه تعلق قلبه بمن تفضل عليه.

أمّا المتفضِل، مثلاً أنا لو أقول لك أنت: لولا أنا ما كنت من أهل السنة والجماعة. ما رأيك؟ لولا أنا ما صرت من أهل السنة والجماعة، هذا يدخل فيه؛ لأنه من المتفضِل، لكن القلب هنا ما فيه تعلق، هنا يدخل في بحث آخر: الفخر مثلاً، أو يدخل في ضوابط أخرى، لكن الضابط المنهي عنه أن يكون ممن انتفع، وليس بالنافع؛ لأن هذا قلبه تعلق بمن أحسن إليه، تعلق بالسائق الذي بسببه ما صار له، تعلق بالطبيب، تعلق بمن أحسن إليه، التعلق هذا هو الذي يدخل له التشريك. ظاهر؟

أما حديث: «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»، ما دخل من جهتين:

الجهة الأولى: أن النبي ﷺ متفضل، والأحاديث التي فيها النهي إنما هي في المنتفع بالنعمة أو اندفاع النقمة.

الجهة الثانية: أن قوله: «**وَلَوْلاَ أَنَا**» يقصد ماذا؟ يعني: لولا شفاعتي. وشفاعته ﷺ تقبل ابتداءً، أم بفضل الله؟ بفضل الله، فمعلوم أنه لو قال: «**وَلَوْلاَ أَنَا**» يعني لولا شفاعتي، شفاعتي له، يعني شفاعته ما تقبل إلا بإذن الله، فرجع الأمر -ولو لم يذكر ظاهرًا- رجع إلى الله ﷻ. [**شرح الطحاوية**]

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٩).

السائل: لعل تعلق قلبه مثل لفظ لولا، لو كان أمر آخر، لولا فلان ما كان فلان وليس له انتفاع له؟ يقول: لولا عمل كذا ما انتفع، فلان آخر ليس له تعلق قلبه، هل يدخل في هذا؟

الجواب: نعم، لكن هو دخل هنا على حكم أن ينظر إلى ورود الفضل أم ينظر إلى ماذا؟ نعم أقول لك مثلاً: لولا أنت عبد الله ما صار لك كذا وكذا، هذا دخل في الشرك؛ لأنه لولا الله ثم عبد الله، ظاهر؟ لماذا لأنه الآن دخلنا في الانتفاع، يعني أنه هو المُتفَضِل والمُتفَضَل عليه، أنت الآن داخل، أما الحديث فتوجيهه على الوجهين، وكذلك قول عمر ﵁: «**وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكِ رَسُولُ اللهِ ﷺ**»[1]؛ لأنه المتفضل عليها، يبين فضله عليها. لو قال إنسان: لولا الهوى ما اختلف الناس في هذا. نعم ما فيها شيء، هذه ما فيها شيء، هو أقرب شيء تنضبط به هو ما كان في أمرين، تنضبط بأمرين.

الأمر الأول: أن يكون استعمال لولا في تحصيل نعمة أو اندفاع نقمة بسبب من الأسباب، فيعزوه للسبب، يعزو تحصيل النعمة للسبب ولا يذكر الله، يعزو اندفاع النقمة للسبب ولا يذكر الله، هذا واحد.

الأمر الثاني: أن يكون فيه في ذكره تعلق القلب بهذا السبب إذا حصل تعلق السبب، حصل الشرك قلبًا ولفظًا. [**شرح الطحاوية**].

س ٨٢: ما توجيه قول النبي ﷺ: «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ**

(١) سبق تخريجه (ص١١٦).

النَّارِ»[١]؟ وقول عمر رضي الله عنه: «وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكِ رَسُولُ اللهِ ﷺ»؟[٢]

الجواب: هذا أجبنا عنه بأن هذا لا بأس به إذا كان لغرض شرعي صحيح، وليس لغرض الافتخار، يعني أغراض مذمومة، أو بيان الفضل والإنعام، وإنما هو لغرض شرعي صحيح فالنبي ﷺ قوله: «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**» يبين شفاعته ﷺ، وشفاعته من حقوقه ﷺ التي منَّ الله ﷻ عليه بها؛ فهو المؤدي للسبب، وليس المتفضَل عليه، وكما ذكرت لك أنها جائزة بشرطين:

أولاً: أن يكون الذي يقول: (لولا أنا) أن يكون هو الذي عمل، وليس المنعَم عليه، هذا واحد؛ لأن الذي عمل غالباً ما يكون قلبه متعلقاً بالآخر، وإنما يكون عمله.

الثاني: لا يكون صدر منه ذلك على وجه مذموم شرعاً: كالافتخار المذموم، وأشباه ذلك، وهذا يحمل عليه قول النبي ﷺ، وقول عمر رضي الله عنه، وأشياء أيضاً جاءت عن السلف كثيرة في ذلك.

هذا هو الصواب في هذه المسألة، خلافًا لمن زعم أن قول القائل: (لولا فلان لما حصل كذا) أن هذا من آداب الألفاظ، وإنما يُكره كراهة، وليس من الشرك استدلالاً بهذا المقام المختلف، قول فلان: لولا فلان لكان كذا. هذا من قبيل: لولا أنا لكان كذا وكذا، هذا من قبيل الإعلام بشيء، ويختلف بحسب مقصد المتكلم، أما المنعم عليه الذي حصلت له النعمة،

---

(١) سبق تخريجه (ص١١٦).

(٢) سبق تخريجه (ص١١٥).

أو اندفعت عنه النقمة، يقول: لولا فلان لكان لي كذا، لولا فلان لهلكت، هذا فيه التعلق القلب تعلق بمن حصلت له النعمة من جرائه فالمقام مختلف.

أما الأمور الطبيعية مثلاً التي ما فيها تعلق، يعني الأمور المادية فهذه لا حرج فيها، يعني مثلاً يقول مثلاً: لولا أن الشاي جيد ما شربته، أو يقول: لولا أن الملح كثير لكنت أكلت. هذه الأشياء طبيعية؛ ما فيها إضافة النعمة إلى غير الله؛ فليس المحظور هو استعمال كلمة لولا؛ لولا موجودة في اللغة تستعمل في بابها، لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ونحو ذلك. فلولا تستعمل، لكن إذا كان فيها إضافة النعمة، وحصرها لغير الله ﷻ، أو تعلق القلب فيها بغير الله ﷻ هذا هو الممنوع في ذلك. **[شرح مسائل الجاهلية].**

س ٨٣: سائل يسأل عن حديث: «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»[(١)].

الجواب: هذا محمود، هي ليس فيها إشكال من جهة لو، هي إشكالها على باب آخر، وهو قول القائل: لولا فلان لما حصل كذا. هذا إشكالها على باب: لولا البط في الدار، لولا الكلب لأتانا اللصوص، هذا مالي ورثته عن آبائي، ونحو ذلك. فما فيه نسبة النعم للعبد ليس فيها إشكال على البابين.

أما باب (لو) فهذا «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**». ليست لو هي لولا، ولولا ترتيبية، وليست تحسرًا على الماضي، ولولا فلان لما

(١) سبق تخريجه (ص١١٥).

حصل كذا، لولاي لما حصل هذا فيه. تحدث المتحدث بتعلق قلبه بغيره، إذا قال العبد: لولا الطبيب لصار لي كذا وكذا، لولا السائق فعل بي كذا، لولا فلان كنت ما وظفت، ونحو ذلك. هذه فيها تعلق القلب بهذا الشخص ممن حدثت له النعمة، والحديث «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»، ومن المتفضل بهذه النعمة، وهي الشفاعة؟

افترقت الجهتان: قول القائل: لولا فلان. ممن أنعم عليه قلبه متعلق بذاك، وقوله: لولا أنا لكان. هذا تفضل وليس تعلقا بأبي طالب.

والأمر الثاني: أن قوله لولا هذا راجع إلى الشفاعة: «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**» راجع إلى الشفاعة، والدعاء. والمنهي عنه في لولا ليس هو باب الدعاء، وإنما هو باب إضافة النعم لغير الله ﷻ. المقصود: أن الحديث لا يرد على باب: لو. ويرد على الباب الآخر وأعطيتك ملخص الكلام. جواب الإشكال من جهتين. [**شرح أصول الإيمان**].

س ٨٤: قوله ﷺ في عمّه: «**وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»[(١)] الحديث. كيف نوفق بين هذا الحديث وبين نسبة النعم إلى غير الله؟

الجواب: هذا واضح من الحديث، المراد منه: «**لَوْلاَ أَنَا**» يعني: لولا شفاعتي. «**لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**» يعني: لولا شفاعتي،

---

(١) سبق تخريجه (ص١١٥).

هذا أوّلاً، والشفاعة معلوم أنّها موقوفة على إذن الله ﷻ ورضاه، فقوله: «**لَوْلاَ أَنَا**» يعني: لولا شفاعتي التي منّ الله ﷻ بفضله وكرمه بإجابتي فيها؛ النبي ﷺ يسأل ربه يوم القيامة، وقبل ذلك يحمده بمحامد، ويثني عليه، فيقال له: يا محمد ارفع رأسك، وسل تعطَ، واشفع تُشفّع[(١)].

فالمتفضِّل في الحقيقة هو الله ﷻ، ثم الشافع.

معلوم أنّ المتفضّل هو الله ﷻ، لأنّها ما كانت تنفع عند الله لولا إذن الله ﷻ ورضاه، فإذًا هو ليس فيها نسبة الفضل إلى النبي ﷺ وحده، بل ظاهر في قوله: «**لَوْلاَ أَنَا**» يعني: لولا شفاعتي أنّ الله ﷻ تفضّل بقبول تلك الشفاعة بمنّه وكرمه، والثاني من الجواب على ذلك أو من التوفيق بين هذا: أنّ قوله، أو قول القائل: لولا فلان لأصابني كذا، يتكلم هو بأنّ فلانا دفع المصيبة عنه، فهذا فيه تعلق لقلب الناجي بالمخلوق، تعلق لقلب الذي نجى من المصيبة بالمخلوق دون الخالق. أمّا الحديث فالّذي يتكلّم بهذا الكلام ليس هو المصاب، ولكن هو المحسن، ففرق بين المقامين، واضح هذا الثاني؟. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

السائل: عفا الله عنك يا شيخ ممكن إعادة الوجه الثاني في استعمال (لولا)؟

فضيلة الشيخ: الوجه الثاني في قول القائل مثلاً: لولا الطيار لسقطت

---

(١) كما في حديث الشفاعة الطويل الذي رواه البخاري (٣٣٤٠، ٤٧١٢)، ومسلم (٣٢٧) (١٩٤) من حديث أبي هريرة ﷺ، ورواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (٣٢٢) (١٩٣) و(٣٢٦) (١٩٢) بلفظ أتم من حديث أنس ﷺ، ورواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (٣٠٢) (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

الطائرة، لولا فلان هذا الشرطي كنت أُصبت، جاءني هذا وضربني، لولا. . . هذا فيه المتكلّم هو المصاب بالمصيبة، وعزا دفع المصيبة إلى غير الله ﷻ.

وأمّا الذي في الحديث فالمتكلّم هو النبي ﷺ، وليس هو المصاب، ولكن هو محسن إلى المصاب. ظاهر؟ فاختلف، اختلفت الجهة، هذا تعلّق قلبه في غير الله في أنّه هو الّذي دفع عنه الشر، والنبي ﷺ أحسن إلى المصاب، فهو يتكلّم بما أحسن إلى غيره مع ضميمة السبب الأول، فليس فيها تعلّق الناجي بغير الله، وإنّما فيها أنّ النبي ﷺ بيّن أنّ هذا من الأسباب التي جعلته في خفة من العذاب.[**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

انعقاد النذر وأحكامه

س ٨٥: كيف انعقد النذر من عمر رضي الله عنه وهو في حالة الشرك، مع أن النذر عبادة ويحتاج إلى نية: «**إِنِّي نَذَرْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ**»(١)؟

الجواب: النذر عبادة، ويحتاج إلى نية، لكن ليس من شرط صحته الإسلام، ليس من صحة النذر، ووقوعه عبادة الإسلام؛ فقد ينذر نذرًا، ويكون نذر طاعة، ويقع النذر صحيحاً، لكن إذا وفى به، وهو غير مسلم: نذر، فوفى به، هل يؤجر عليه؟ نقول: لا يؤجر عليه؛ لأن الثواب من شرطه الإسلام. أما أصل عقد النذر – هو مثل اليمين: باب النذور والأيمان

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٤٢، ٣١٤٤، ٤٣٢٠)، ومسلم (١٦٥٦).

مبناهما واحد - فالنذر وهو: إلزام المسلم نفسه عبادة لله ﷻ ليست لازمة له بأصل الشرع، إلزام المسلم نفسه بهذه العبادة، هذا النذر له في الإلزام مقام اليمين؛ فلهذا إذا نذر، وكان مستوفيًا؛ لأنه نذر على ما يستطيعه، وفي مستقبل، وليس نذر معصية. فإن هذا الوفاء به متعين، فإذا أسلم فإنه يجب عليه أن يفي بهذا النذر؛ لأنه ليس من صحة انعقاده الإسلام. **[شرح الطحاوية]**.

الرياء وآثاره

س ٨٦: متى يكون الرياء شركًا أكبر؟

الجواب: يكون إذا كان كرياء المنافقين، يبطن الكفر ويظهر الإسلام. **[شرح الطحاوية]**.

س ٨٧: ما معنى الحديث: «**مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ رَاءَى رَاءَى اللَّهُ بِهِ**»[1]؟

الجواب: التسميع والرياء هذان وصفان لمن عمل العمل لغير الله، فالمسمع هو الذي يعمل العمل، ثم يتحدث به ليسمع الناس أنه عمل، هذا لا يسمى مرائيا، يسمى مسمع، وهو من جنس الرياء. والمرائي من عمل العمل ليراه الناس، فإذا كانت جهة الاشتراك الشرك الأصغر، جهته إسماع الناس ما عمل لكي يسمعوا ويثنوا على العبد، ويعلموا بعمله، هذا جهته التسميع، وإذا كانت الجهة أن يرى الناس عمله فهذا يكون رياءً، وكل

(١) أخرجه البخاري (٦٤٩٩، ٧١٥٢)، ومسلم (٢٩٨٦).

منهما من أنواع الشرك الأصغر. فمن سمع يعني أظهر للناس علمه بكلامه؛ لكي يسمعوا ذلك ويتسامعوا به سمع الله به: يعني فضحه، وأسمع الخلق بطلان عمله، وأنه ما أراد به وجه الله ﷻ، كذلك من راءى: يعني عمل عملاً لغير الله، راءى الله ﷻ به: يعني أرى الناس بطلان عمله إما في الدنيا أو في الآخرة، ولهذا في قوله ﷻ في آية سورة التوبة: ﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] فسرها عدد، منهم: ابن جرير، وابن كثير، وغيرهما بأن قوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ينبئكم بإخلاص المخلص منكم، ومراءاة المرائين وبطاعة الطائع، وما كان في القلوب من أنواع العمل، والإخلاص، والتوحيد، ينبئكم بذلك كله ﷻ. إذا صرتم إليه. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٨٨: ما الفرق بين الحال الثانية والرابعة من حالات الرياء؟

الجواب: الحال الثانية: عرض له الرياء في أثناء العبادة - في أثنائها - ليس بعد الدخول فيها مباشرة، الحالة الأخيرة: نوى النية، ثم كبر مثلاً في الصلاة، هنا بدأ الرياء، وصارت كل صلاته رياء، أمّا ذاك نوى وكبر واستمرّ في صلاته لله، ثم عرض له الرياء في تطويله في القراءة، عرض له الرياء في تطويله في الركوع، ونحو ذلك، فرق بينهما. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٨٩: ما دليل القائلين: أن الشرك الطارئ لا يبطل أصل العمل مع أنّ الله ﷻ يقول: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؟

الجواب: الآية على ظاهرها: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، والحديث

أيضاً: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتهُ وَشِرْكَه»[(١)] والعمل منقسم، فالشرك أيضاً منقسم، فالعمل الّذي أشرك فيه مع الله ﷻ هو الّذي يترك، أمّا غيره ممّا كان العبد فيه مخلصاً لله فإنّ كمال عدل الله ﷻ يقتضي أن يقبل هذا العمل، لهذا الأعمال تتجزأ، أما قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ فإنّ الشرك هنا المراد به الشرك الأكبر، فإنّ العبد إذا أشرك الشرك الأكبر فإنّه يبطل جميع العمل، ولا يقبل منه عمل؛ لأنّ الله ﷻ قال في المشركين: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، إذًا يفرّق هنا في الأدلة في تقسيمات العمل، أنّ العمل ينقسم، الأعمال العبادات أجزاء. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].**

س ٩٠: إذا بدأ بالإخلاص، وختم بالرياء؟ إذا قلنا يثاب على إخلاصه، هل يتوافق هذا القول مع تعريف الرياء، بأنّه يحبط العمل الّذي قارنه؟

الجواب: أنا ما فهمت السؤال، يقول: بدأ بالإخلاص وختم بالرياء إذا قلنا يثاب على إخلاصه، هل يتوافق هذا القول مع تعريف الرياء بأنّه يحبط العمل الّذي قارنه؟

إذا بدأ العبادة بالإخلاص، وعمل منها إلى التشهّد الأخير، وهو مخلص، ثمّ بعد ذلك عرض له الرياء، هل الرياء هنا يعرض له فيما سبق أو فيما بقي؟ يعرض له فيما بقي، فيبطل العمل الّذي بقي، فيؤجر على إخلاصه وعلى ما وحّد الله ﷻ به. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].**

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٥).

س ٩١ : هل يترتب على بطلان العبادة الواجبة أن يعيدها الإنسان إذا كان السبب هو الرياء؟

الجواب : إذا كان دخل في العبادة على وجه الرياء فإنّها باطلة، يجب عليه أن يعيدها ، أمّا إذا كان الرياء عرض في بعض أجزائها ، فإذا كان يصلي في جماعة معلوم أنّ الرياء لا يكون مؤثراً ؛ لأنّ من فوائد صلاة الجماعة أنّ الناس يصلون جميعاً في حال واحدة يتابعون الإمام، مدّة سجودهم واحدة، مدة ركوعهم واحدة، مدة قيامهم واحدة، فيكون الرياء هنا ضعيف المدخل، أمّا إذا كان وهو يصلي وحده، أو كان إماماً، ودخل في الصلاة لأجل الرياء فعمله باطل، ويجب عليه أن يعيد الصلاة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ٩٢ : هل يكون الرياء في ترك الأعمال كما يكون في فعلها؟

الجواب : هذا سؤال جيّد، كأنّه يشير إلى كلمة الفضيل بن عياض حيث قال: (**إنّ العمل لأجل الناس رياء وترك العمل لأجل الناس شرك**)، معنى كلام الفضيل بن عياض: إذا عَمِل المرء عَمَلاً للناس فقد راءاهم، لكن إذا ترك العمل - يعني الواجب - الّذي يجب عليه لأجل ثناء الناس، لأجل أن لا يثني عليه الناس فإنّ هذا شرك منه؛ لأنّه أراد رضا الناس، أو التخلّص من الناس من ثنائهم بترك فرض فرضه الله ﷻ؛ فيكون مشركاً، وكأنّ الفضيل بن عياض يريد بذلك الطائفة الملامية الّذين ظهروا في قرون متقدّمة بعد القرن الثالث، لكن أفرادهم موجودون من قبل، وهؤلاء الطائفة الملامية طائفة من الصوفية، سُمّوا (ملامية) لأنّهم يُظهرون للناس ما

يلامون عليه، يُظهر ترك الصلاة وهو يصلّي، يظهر عدم المحافظة على الفرائض وهو محافظ، يظهر ارتكاب بعض الأشياء وهو بعيد عنها بقلبه، يريدون بهذا تقليل وجود أهل الرياء، يريدون بذلك إخفاء المرائين وإبعاد المرائين من الوجود، فهؤلاء تركوا العمل الصالح، تركوا الواجب لأجل الناس، فتركهم هذا شرك؛ لأنّهم تركوا الفرض لأجل الخلق، فصار تركهم ترك عمل، صار شركاً، وقد سُئِل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرة عن كلمة الفضيل بن عياض هذه، قال: هذه غلط؛ لأنّها على إطلاقها ترك العمل لأجل الناس هذا ليس بشرك، قد لا يكون شركاً؛ لأنّ العمل من الأعمال يتركه لأجل الناس يعني لأجل أن لا يثني عليه الناس، للبعد عن الناس، يقول: قد لا يكون شركاً، وشيخ الإسلام كثيراً ما يذكر كلمة الفضيل هذه، ويريد بها ما ذكرت لك. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ٩٣: ما معنى كلام الفضيل بن عياض: (**العمل من أجل الناس رياء، وترك العمل من أجل الناس شرك**)؟

الجواب: (**العمل من أجل الناس رياء**) هذا ظاهر؛ فهو يحسن صلاته لأجلهم، يتصدق لأجلهم؛ فهذا من مراءاتهم، يطلب العلم لأجلهم، يعمل لأجل الناس والدنيا، فهذا رياء.

(**وترك العمل من أجل الناس شرك**) وجهه: أنه إذا توجه إليه عمل واجب يطلب امتثاله، أو عمل محرم يطلب الانتهاء عنه، والكف عنه، فترك العمل بالواجب لأجل إلا يمدحه الناس، ولا يكون تقيًا لأجل ألا يثني عليه الناس، ويظنوا فيه الخير، أو يعمل بعض المحرمات، وهو لا يريد أن

يعمل محرمًا، لكن لأجل ألا يثني عليه الناس ويزدرونه، وهو فيما بينه وبين الله يريد التقوى، ويريد تمام الإخلاص، فهذا هو ما سماه الفضيل بن عياض: ترك العمل من أجل الناس، وقال: إنه شرك، وهو صحيح إذا كان بهذا المعنى، فمن ترك الواجبات، وفعل المحرمات لأجل رؤية الناس هذا من الشرك الأصغر الذي وقع فيه، وقد شاع في زمن الفضيل طائفة من الصوفية أسموا أنفسهم: (الملامية) من الملام، وهو أنهم يفعلون ما يلامون عليه من ترك الواجبات، أو فعل المحرمات طلبا للإخلاص، فيفعلون ما يلامون عليه لأجل أن يزدريهم الناس ويلوموهم ويقولوا هؤلاء فيهم وفيهم، وهم يطلبون الإخلاص، ويخفون العبادات الصالحة، لا شك أن هذا من الشرك الأصغر؛ لأنهم قصدوا غير الله، ثم خالفوا هدي النبي ﷺ، وهدي الصحابة الذين هم أكمل الناس إخلاصا لله ﷻ، وقد امتثلوا الواجب علنًا، وتركوا المحرم علنًا، وهذا هو المقصود من إظهار الشريعة. [**شرح زاد المعاد**].

التوكل والتواكل

س ٩٤: هل مصطلح التواكل له أصل شرعي أو لغوي، وذلك لشيوعه بين الناس؟

الجواب: له أصل لغوي، وكذلك له أصل شرعي، وقد جاء في الحديث عن عمر؛ أنه رأى أقوامًا جاءوا من اليمن وليس معهم زاد يحجون بيت الله الحرام، فسألهم عن ذلك، فقالوا: نحن المتوكلون. قال: «**بل أنتم**

المتأكلون»[1] في رواية، وقال بعضهم: «**بل أنتم المتواكلون**»؛ من التواكل يعني أنه جعل غيره وكيلاً له، التواكل تفاعل، يعني جعل غيره وكيلاً له في ذلك. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٩٥: هل يصح تواكلت عليك؟

الجواب: لا، التواكل معناه أن تترك ذلك كله. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٩٦: ذكرتم أن التوكل الصحيح هو: ما جمع بين التفويض وبين فعل السبب، سؤالي: ذكر ابن رجب وغيره حالات وقصصًا عن السلف الصالح مفادها: أنهم فوضوا قلوبهم إلى الله؛ فوصلوا إلى درجة من التوكل بحيث لم يحتاجوا إلى فعل السبب، واستدل بحديث ابن عباس رضي الله عنهما وقال: هي رتبة الخواص؟

الجواب: لا سنة إلا بحركة، ولا إيمان إلا بتوكل، ولا توكل إلا بفعل السبب؛ كما قاله غير واحد من السلف، فعل السبب من التوكل، التفويض أمر آخر، هو يفوض يصبح مفوضًا أمره إلى الله، وهي عبادة قلبية عظيمة: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، أما التوكل فهو فعل للسبب أولاً، ثم تفويض الأمر إلى الله، ولهذا جاء في الحديث الذي رواه الترمذي - وإن كان عده بعض العلماء من الضعيف -: «**قَالَ رَجُلٌ**:

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم (١/ ٤٤١)، وفي شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٨١) بلفظ (المتكلون)، وفي عون المعبود (٥/ ١٠٧)، ومرقاة المفاتيح (٥/ ٤٤٣) بلفظ (المتآكلون)، وفي المجالسة وجواهر العلم (١/ ٥١٠) بلفظ (المتواكلون).

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ، قَالَ: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»(١) اعقلها فعل للسبب، ثم قال: (**وتوكل**)، بواو العطف؛ لأنه يشمل، لأن الأول داخل في الثاني، يعني العقل بعض التوكل؛ لأنه فعل السبب، وهذا لا شك أمر ظاهر. [**شرح العقيدة الواسطية**].

س ٩٧: هل يقدم السبب على التوكل على الله؟ وما معنى قوله ﷺ: «**اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ**»؟

الجواب: السبب يكون قبل، تريد أمراً من الأمور، تفعل السبب الذي يحصل المسبب عادةً به؛ شفاء من مرض، السبب أن تذهب إلى الطبيب، فهذا السبب. إذا فعلت السبب يقوم بالقلب شيئان:

أولاً: تفويض أمر الشفاء لله ﷻ.

الثاني: ألا يرى القلب هذا السبب محصلاً للمقصود وحده، لا يرى القلب هذا السبب - الذي هو الذهاب إلى الطبيب - محصلاً للشفاء وحده، ولكن يعلم أنه ثم أسباب أخرى كلها جميعاً بيد الله ﷻ فهذا السبب يتلوه شيئان، هما: التوكل، والسبب، فعل السبب من تمام التوكل. ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره فيما ساقه السائل: «**اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ**»، وتوكل على الله ﷻ في حفظ ناقته بدون أن يعقلها، فسرحت، وذهبت، وبعدت عنه، فقال: «**اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ**» يعني ابذل السبب، ثم بعد ذلك فوض الأمر إلى الله ﷻ في أن ينفع بهذا السبب إذ بيده ملكوت كل

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٧)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٩٠)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٥١٠).

شيء، وليقم بقلبك عدم رؤية أن هذا السبب الذي فعلته، وهو العقل كافياً في حصول المراد، وهو حفظ تلك الناقة. [**شرح ثلاثة الأصول**].

التوكل والتداوي

س ٩٨: حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بلا حساب وذكر أنهم لا يسترقون؟

الجواب: هذه الصحيح أنها تقيد بهذه الأفعال، ولا يقاس عليها غيرها؛ لأن هذه الأفعال العرب لهم اعتقاد خاص فيها، العرب يعتقدون في الكي اعتقادًا خاصًا، ويعتقدون في الرقية اعتقادًا خاصًا، ويعتقدون في التطير، ونحو ذلك، فقوله ﷺ: «**وعلى ربهم يتوكلون**»، يعني تركوا فعل تلك الأشياء توكلاً على الله ﷻ؛ لأن فيها حاجة للخلق، وبعض السلف - كأبي بكر وغيره - امتنع من إتيان الأطباء، ومن العلاج؛ ولهذا تنازع أهل العلم هل التداوي من المباح، أم من المستحب، أم من الواجب؟

الإمام أحمد عنه روايتان: قال في رواية: إنه مستحب؛ وذلك لأمر النبي ﷺ به، في قوله: «**تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ**»، وفي رواية أخرى قال: (**مباح**)؛ تركه بعض السلف، يعني إن شئت تداوَ وإن شئت لا تتداوَ، هكذا قال.

ومن أهل العلم من حمل الأمر على الوجوب «**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ فَتَدَاوَوْا، ولا تَتَدَاووا بِحَرَامٍ**»[1]، والتحقيق في هذه المسألة: أن من فعله

---

(١) رواه البيهقي في سننه الكبرى (١٠/ ٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢٣٤) بدون لفظ (بحرام)، وكذا رواه البيهقي في السنن و الآثار (٧/ ٢٩٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٢٥٤)، وأحمد في مسنده (٣/ ١٥٦) بدون لفظ: (بحرام).

من السلف آنس من قلبه قوة يقين، وتفويض الأمر إلى الله، وصدق لُجءٍ إليه، ويعلم من نفسه أنه مع حبه لربه، وصدق لجوئه إليه أنه لن يندم، وهذا لا يصلح أن يرشد إليه الناس، فبعض الناس يقال له: لا تتداوَ أفضل من التداوي فيجيء مع نفسه، ويترك الدواء؛ فيقع في مصيبة أعظم؛ فيندم على ما فعل؛ فيقع في محرم آخر، فيترك أمرًا مستحبًا، أو يفعل أمرًا مستحبًا، ويقع في محرم عظيم. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٩٩: الأكثر من السلف من فعل، أم من لم يفعل؟

الجواب: الأكثر فعلوا، والنبي ﷺ كوى، وأمر بالتداوي، ونحو ذلك، ورقى، ورُقي، وكل هذا من جنس التداوي. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ١٠٠: فضيلة الشيخ: كيف نوفق بين قولنا: الأخذ بالأسباب واجب، وبين قول النبي ﷺ: «**سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**»[1] وذكر من صفاتهم أنهم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون؟

الجواب: هذا الحديث فيه ذكر الاكتواء: أنهم لا يكتوون، والاكتواء يعني الكي، وهو نوع من الطب، وسببه هنا سبب الشفاء به غير ظاهر؛ لذلك جعله سبباً، وتعلق القلوب به هذا تعلق بالسبب الذي هو ليس بظاهر في تحصيل المراد، ولهذا يقول النبي ﷺ: «**الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنْ الْكَيِّ**»[2] فالكي كما هو معلوم

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥، ٥٧٥٢) مطولاً، وبرقم (٣٤١٠، ٦٤٧٢، ٦٥٤١) مختصرًا ومسلم (٢٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٨٠، ٥٦٨١)، وأخرجه البخاري (٥٦٨٣، ٥٦٩٧، ٥٧٠٢، ٥٧٠٤)، ومسلم (٢٢٠٥) بلفظ: «**وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ**».

ليس بسبب ظاهر للمداواة، ليس بسبب ظاهر للشفاء؛ لذلك من تعلق قلبه به ظن أن هذا الكي ينفع، وأنه سبب يحصل به المراد، وهذا يحصل كثيراً عند من يجربون الكي، فإنه يقول: لا، الكي مباشرة هذا يحصل معه المقصود، يحصل معه الشفاء، وهذا مما يجب، أو مما يستحب أن تنقطع القلوب عنه؛ ولهذا هؤلاء الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب انقطعت قلوبهم عن التعلق بما لم يكن سبباً ظاهراً؛ ولهذا ذكر انقطاع قلوبهم عن التعلق بغير الله. فالكي ليس بسبب ظاهر، كذلك طلب الرقية ليس بمحمود؛ لأن فيه انصرافا عن الله ﷻ ترقي نفسك، هذا هو الأكمل، لكن إن اخترت أن تطلب الرقية، أو تذهب إليها، هذه لا حرج، لكن هذه مرتبة عظيمة؛ ففعل الأسباب - الأسباب الظاهرة التي يحصل بها المقصود من الأدوية - أمر بها النبي ﷺ، والنبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ فَتَدَاوَوْا، ولا تَتَدَاووا بِحَرَامٍ**»(١)، والنبي ﷺ داوى وتداوى هو ﷺ. فوجب إذًا التوفيق بين هذا الحديث، وبين الأحاديث التي فيها الأمر بالتداوي، والحث على التداوي، والجمع بينهما على النحو الذي ذكرته لك، كما نبه على ذلك بعض أهل العلم، على أنه من السلف من أمضى ذلك في جميع الأدوية، واختار ألا يتداوى أبداً، واختاروا أنهم يتوكلون على الله ﷻ. في شفاء المرض دون مقارفة للسبب؛ لأن الله ﷻ قال مخبراً عن قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٨٠] فأخذوا بهذا أخذاً عاماً، وقالوا: إن كل مرض يمرض فالله ﷻ هو الشافي. وتركوا الأسباب في الأمراض تعلقاً بالله ﷻ وحده، لكن هذا ليس هو الصحيح من الأقوال في

(١) سبق تخريجه (ص١٣١).

هذه المسألة، بل الصحيح أنك تأتي السبب مع التوكل على الله ﷻ إذا كان السبب نافعاً ظاهراً؛ لذلك الكيات كثير منها ما تنفع، لكن منها ما ينفع لأشياء مخصوصة، أما الأدوية التي يستعملها الناس فهي في الغالب سببها عند من يعرفها محدث، سببها في الغالب ينتج عنه المسبب، الذي هو الشفاء بإذن الله ﷻ.

فالواجب على أهل الإيمان أن يتعاطوا الأسباب، ويتوكلوا على الله ﷻ، ويعلموا أن هذا السبب لا يحدث معه المقصود، ليس معناه أنك تداويت، وشربت الدواء، أو أكلت الدواء أنه سيشفي، بل لا يقتضي ذلك، لكن هذا سبب يحتاج الانتفاع به إلى أسباب أخر، ومنها: أن يكون جسمك قابلاً لهذا، وهذا بيد الله ﷻ، ومنها ألا يكون في جسمك شيء يحرق هذا الدواء، ما ينتفع معه. هناك أناس جلسوا يشربون أدوية مدة طويلة، ما انتفعوا لماذا؟ لأن أجسامهم غير قابلة لهذا، ولأن هناك مدافعات لهذا الدواء، فالذي يجعل هذا الدواء نافعاً هو الله ﷻ، فإذا أنت في تداويك تتعلق بالله ﷻ، وهذا سبب من الأسباب مثلما أوضحت لك في مثال السفر بالسيارة، ومثله تفعل السبب والباقي على الله ﷻ.

فعندها لا يتعلق قلب الموحد بالسبب، وإنما يفعل السبب؛ لأنه مأمور به رجاء من الله ﷻ، واستعانة بالله أن يحدث مع هذا السبب أسباب أخر من عنده ﷻ، بها يتم الشفاء، وينتفع المريض، هذا هو التوفيق بين هذه الأحاديث في هذا المقام، وتبيين المختلفات في هذا. **[محاضرة عقيدة أهل السنة]**.

س ١٠١: هل يأثم الإنسان إذا أكثر من الاسترقاء؟

الجواب: لا. ما يأثم، لكنه إذا غلب عليه أنه ما حدث عليه شيء إلا استرقى دائمًا، يعني أغلب أمره أنه دائما إذا احتاج استرقى، هذا لا يكون من السبعين ألفًا، لكن من احتاج إليه مرة، ونحو ذلك فلا تقدح في عموم توكله. **[شرح زاد المعاد].**

س ١٠٢: ما رأيك فيمن يقول: اللهم إني وكلتك بجميع من ظلمني، إن شئت أن تغفر له فاغفر له، وإن شئت أن تعاقبه فعاقبه، ولا تحرمني الأجر؟

الجواب: إذا ظلمك أحد فالمستحب للمرء أن يعفو عمن ظلمه؛ كما جاء في قوله ﷻ: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، والعفو عمن ظلم مستحب، والظلم قد يكون في بعض صوره يجتمع فيه حقان: حق للعبد، وحق لله ﷻ، فحقك أنت لك أن تحلل تقول: اللهم حلل فلانًا، اللهم إني عفوت عن فلان، ونحو ذلك، وهنا التنبيه على مسألة مهمة لا بد من - خاصة الشباب - أن يراعوها وهي مسألة التحليل، التحليل الذي جاء في السنة الأمر به، ففي الصحيح عن النبي ﷺ، قال: «**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لأَخِيهِ مِنْ عِرْضِهِ أَوْ مَالِهِ**» - لاحظ في عرض أو مال - «**فَلْيَتَحَلَّلْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ حِينَ لا يَكُونُ دِينَارٌ وَلاَدِرْهَمٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَجُعِلَتْ عَلَيْهِ**»[1]، «**فَلْيَتَحَلَّلْهُ الْيَوْمَ**» هذا أمر، يعني إذا كانت هناك مظلمة بينك وبين أحد فاذهب تحلل منه؛ نلت من عرضه تحلل منه، يا فلان: حللني. هنا المستحب أيضًا لمن سئل

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

التحليل أن يحلل دون سؤال عن السبب، وهذا من الخلق، بل من الأمور التي ينبغي للشباب أن ينشروها، وأن يتواصوا بها، فلان: حللني. تقول: الله يحللك ويبيحك بدون ما يعرف؛ ولهذا العلماء تنازعوا فيمن اغتاب غيره، هل يسأل غيره أن يحلله؟ فمنهم من قال: لا، لا يسأل؛ كشيخ الإسلام وغيره؛ لأنه قد يقع من ذلك مفسدة، ومنع هذه المفسدة بأن يكون المتحلل منه أن يقول حللتك بدون السؤال عن السبب، قد يكون اغتابه، قد يكون وقع فيه، ثم تاب، وهي وسيلة من وسائل تحقيق المحبة في القلوب؛ لأننا نسأل الله للجميع الهداية، في هذا الزمان كثر وقوع الناس بعضهم في بعض، وخاصة الشباب، وقوع بعضهم في بعض، واغتياب بعضهم لبعض، وربما يكون في ذلك ظلم، وأحيانًا كذب، فالتحليل أولى من يفعله هؤلاء الملتزمون؛ لأنهم أقرب الناس إلى محبة ما تحصل به السنة، ثم يرشدون الآخرين. التحليل طيب؛ لأنه يوم القيامة ما فيه إلا أنه يأخذ إما من حسناتك، فتوضع له، أو من سيئاته فتوضع عليك. **[شرح العقيدة الواسطية]**

حكم قول القائل:
توكلت على الله ثم عليك

س ١٠٣: ما حكم قول القائل: توكلت على الله ثم عليك؟

الجواب: هذه فيها قولان لأهل العلم، أما العلماء المتقدمون فإنهم لا يجيزون مثل هذا؛ وذلك لأن التوكل عمل قلبي؛ لأنه فيه التفويض، وفيه الاعتماد والالتجاء، وكل ذلك عمل القلب، وإذا كان هو من عمل القلب

فلا يصلح إلا لله؛ فلهذا ليس فيه ترتيب (ثم عليك)؛ لأنه كله لله، توكلت على الله، هذا وجه الذين يمنعونه، وبعض العلماء - مثل الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله فيما نُقل عنه، وأنا ما سمعته منه - أنه يجيز ذلك، ووجه الجواز أن الناس ما يعتقدون المعنى القلبي، هم يعتقدون ظاهر اللفظ، يعني ما عندهم المعنى القلبي لذلك (توكلت على الله ثم عليك) يعنون به: توكلت على الله، ثم وكلتك في هذا الأمر، أو اعتمدت عليك في هذا الأمر، ونحو ذلك، فما يعنون التوكل الشرعي؛ لأن أكثر من يقول هذا هم جهَّال بالمعنى الشرعي للتوكل، فهم ينطقون بلفظ لا يعنون معناه، لكن كون الشيخ قائلًا بالجواز لا يعني أنه يسوغه مطلقاً للناس يستعملونه، لكنه ما يُشدد فيه، ما يغلظ فيه؛ ليس شركاً وليس حراماً عند الشيخ؛ لأن الناس لا يعنون به المعنى الباطن، ونهي الناس عنه وإرشادهم إلى الكمال في ذلك هو الأفضل، وتجريد للتوحيد هذا بلا شك أنه أولى، وقد سئل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عن قول القائل: (توكلت على الله ثم عليك) فقال: لا يجوز؛ لأن التوكل عمل القلب. [**شرح العقيدة الواسطية**].

س ١٠٤: متى يكون التوكل شركاً أكبر، ومتى يكون شركاً أصغر؟

الجواب: التوكل على الله عبادة مطلوبة واجبة، ويكون شركاً أكبر إذا فوض أمره لغير الله، فوض هذا الأمر: المصيبة التي وقعت، أو ما يريد إنجاحه من تجارة، أو عبادة، أو درس، أو نحو ذلك، فوض إنجاح هذا الأمر لغير الله، وقام بقلبه هذا التعلق يكون شركاً أكبر. ولا يكون التوكل على غير الله شركاً أصغر، إنما هو شركٌ أكبر. [**شرح ثلاثة الأصول**]

س ١٠٥: متى يكون التوكل شركاً أكبر ومتى يكون شركاً أصغر؟

الجواب: التوكل عبادة واجبة، ويكون شركاً أكبر إذا فوض إنسان أمره لغير الله، فإذا قام بقلبه التعلق بغير الله فهذا شرك، ولا يكون على غير الله ﷻ إلا مشركاً. **[شرح لمعة الاعتقاد]**.

س ١٠٦: هل التوكل عبادة يجب صرفها خالصة لله وحده؟ وما دليل ذلك؟

الجواب: يجب صرفها لله، يعني أن الدليل أن من صرف هذا الفعل أو هذه العبادة القولية أو الفعلية لغير الله فقد أشرك. هناك نوعان من الأدلة:

الدليل الأول: تقول هذا الفعل عبادة مأمور به، فهو إذًا عبادة، فهو داخل في تعريف العبادة، ما دام مأمورًا به، فهو داخل في تعريف العبادة، فيكون من صرف هذا لغير الله فهو مشرك، هذا النوع الأول.

والثاني: الدليل الخاص مثلاً قوله ﷻ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] قدم ما حقه التأخير؛ فدل على الاختصاص ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] قدم المفعول؛ فيدل على الاختصاص، يعني كل مسألة من مسائل العبادة فيها دليل خاص يدل على وجوب إفراد الله بها، هذا الدليل الخاص، والأدلة العامة تقول: إن هذه أمر بها؛ فهي إذًا عبادة تأتي بالأدلة العامة التي دلت على أن صرف العبادة لغير الله كفر وشرك، هذا نوع وهذا نوع. **[مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ]**.

س ١٠٧: بالنسبة للاستعاذة بالجانب القلبي هل يقاس عليها التوكل في التعقيب والترتيب؟

الجواب: لا، التوكل ليس فيه؛ التوكل عمل القلب. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

السائل: ما علة المنع؟

فضيلة الشيخ: في ماذا؟

السائل: هناك خلاف بين أهل العلم ممن أجازوا، ومن منعوا: (توكلت على الله ثم عليك)؟

فضيلة الشيخ: أنت لو انتبهت لكلامي. قلت لك: وعنى بالتوكل معناها الشرعي، هذا ما فيه خلاف، المجيز نظر إلى أن العامي لا يستحضر المعنى الشرعي، يريد معنى الوكالة، يقول: توكلت على الله ثم عليك يعني وكلتك في هذا الأمر، ما يعني به المعنى الشرعي الذي هو تفويض الأمر إليه، واستناد القلب عليه.

السائل: يعني معنى ذلك من اتّضح عنده المعنى الشرعي له أن يعقب في التوكل؟

فضيلة الشيخ: كيف؟

السائل: يعني لو كان طالب علم فاهم المسألة، محررها له أن يعقب فيها (توكلت على الله ثم على فلان)؟

فضيلة الشيخ: لا، نحن هذا الذي نقول: ما يجوز، نقول: العامة لا يعرفون المعنى الشرعي؛ يعني الذي قال: أجازه مثل الشيخ عبد العزيز وغيره، هو يعني أن العامة لا يفهمون المعنى الشرعي، فبالتالي إذا قالوا: (توكلت على الله ثم عليك) لا نقول: إنه شرك؛ لأنهم ما عنوا التوكل الذي

هو عمل القلب، هم عنوا به الأسباب الظاهرة، وهذه لا تسمى توكلا، وإن كانوا استعملوها توكلاً، فهو غلط، لكنه استعمال عامي. ظهر لك الفرق؟

السائل: يعني أن عوام الناس ما يعرفون المعنى الشرعي للتعقيب والترتيب فيها.

فضيلة الشيخ: ليس للتعقيب؛ لأن التوكل عمل القلب ما له دخل في التعقيب، العامة يجعلون التوكل في الأسباب العادية، يعني في الظاهر والتوكل في الشرع هو عمل القلب. ظاهر؟

فالعامة إذا قالوا: توكلت على الله ثم عليك. يعنون به الظاهر، وهذا مخالف للمعنى الشرعي؛ فلذلك قالوا: إنه لا بأس؛ بناء على فهمهم ما نقول: إنه أشرك؛ لأنه هو فعلا ما قام بالشرك، هو يعني الأشياء الظاهرة، وهو شرعا غلط، لهذا نقول: من عنى المعنى الشرعي للتوكل الذي هو عمل القلب فإنه يكون شركا.

قول: (توكلت على الله ثم عليك) يكون شركًا إذا عنى التوكل الذي هو عمل القلب؛ لأن أعمال القلوب ليس لأحد من الناس فيها نصيب. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

حكمة فرض الجهاد على المسلمين

س ١٠٨: ذكر في الكتاب أن هذه المسألة - المسألة الأولى - شُرع من أجلها الجهاد، فأرجو توضيح ذلك؟.

الجواب: لا شك أن النبي ﷺ إنما جاهد لتكون كلمة الله هي العليا،

وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وليكون الدين كله لله ﷻ؛ كما قال: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] يعني جميعاً، وقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فالمأمور به العباد أن يخلصوا الدين، إذا لم يخلصوا الدين لله ﷻ فإنهم يُجاهَدون جهاد كفر؛ كما فعل النبي ﷺ، من أجل هذه المسألة جوهد المشركون، وأُستبيحت دماؤهم وأموالهم، ومن أجلها تفرق الناس إلى مسلم وكافر، فالدماء بأي شيء أُبيحت؟ بالكفر، دماء المشركين أُبيحت لأجل أنهم مشركون، لأجل أنهم يشركون مع الله ﷻ آلهة أخرى، فهذه المسألة هي التي يجاهد من أجلها؛ لأنها أعظم ما يجاهد من أجله. **[شرح مسائل الجاهلية].**

التبرك وضوابطه

س ١٠٩: إذا احتج المبتدع على قصده لآثار الصالحين للتبرك بفعل ابن عمر رضي الله عنهما في قصده آثار النبي ﷺ، هل يصح احتجاجه بأن له أصلاً من فعل الصحابة؟ وما الجواب عليه إذا ألزمنا بأن نبدع ابن عمر رضي الله عنهما كما بدعناه؟

الجواب: الجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: أن الصحابة رضي الله عنهم إذا اختلفوا في قول أو في فعل وجب الرد إلى النصوص؛ لأن الله ﷻ يقول للصحابة رضي الله عنهم: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] والرد إلى الله يعني: إلى كتابه وإلى الرسول، يعني: في حياته ﷺ

وبعد وفاته ﷺ إلى سنته. فإذا اختلف الصحابة وجب الرد إلى الكتاب والسنة، ثم إنه إذا اختلف الصحابة بأنه إذا كان الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، وعامة الصحابة رضي الله عنهم، والعشرة المبشرون بالجنة، وفقهاء الصحابة على قول رضي الله عنهم، ثم واحد من الصحابة رضي الله عنهم اختار قولاً آخر، لا شك أن الصواب مع عامة الصحابة رضي الله عنهم، ومع جمهور الصحابة رضي الله عنهم، وأن الصحابي الذي اختار شيئاً من الأقوال فإنه ينسب إليه، ولكن لا يتبع فيه؛ لأن الاتباع يكون للسواد الأعظم من الصحابة رضوان الله عليهم.

الوجه الثاني: أن فعل ابن عمر رضي الله عنهما ليس قصداً للآثار، ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن يقصد الآثار، وإنما كان يقصد اتباع السنة، فهو - عليه رضوان الله - كان شديداً على نفسه في اتباع سنة النبي ﷺ في الأفعال، وفي الحضر، وفي السفر، فإذا سافر سفراً فإنه يقصد الأماكن هذه لا لتعظيمها، أو للتبرك بها: التمسح ونحو ذلك، وإنما لأن النبي ﷺ صلى في هذا المكان، أو لأن النبي ﷺ مر على هذا المكان، ومعلوم أن النية تفرق بين الأعمال، فإذا كان العبد يعمل عملاً صورته متشابهة مع صورة فعل آخر فالذي يخالف بين الفعلين النية، الذي يخالف بين الفعلين القصد، فمثلاً: هذا ذبح، وهذا ذبح، هل كل منهما موحد؟ لا؛ حتى نعلم ما القصد، هذا ذبح متقرباً لله، وذاك ذبح متقرباً إلى إله آخر، كذلك الصلاة: صلى فلان، وصلى فلان، هذا صلاته قبلت، وهذا صلاته ردت؛ لأنها كانت رياءً وسمعة، صورة العمل الظاهر كانت واحدة، لكن حقيقة العمل، القصد منه، والباعث مختلفة، فهذا أجر، وذاك ردت عليه صلاته، وكان مشركاً في صلاته؛ لأنه مراءٍ، هل يستوي في هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما مع فعل الذين يتبركون بالآثار، ويتمسحون بها، ويقصدونها، ويرحلون إليها لغرض التبرك؟

لا . لا يستوي، فابن عمر رضي الله عنهما، مع أن الصحابة رضي الله عنهم لم يوافقوه على أن قصد هذا من السنة، وأنه يذهب يتتبع فعل النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل، ما مر بهذا المكان، ولا صلى في هذا المكان عن قصد، وإنما كان عن تعبد، إنما وافقه هذا الفعل فما كان فعله صلى الله عليه وسلم على سبيل الموافقة، فإنه يكون من الأمور الطبيعية التي جرت لا للتعبد، وهذه لا يُقتدى فيها، ليست مجال اقتداء، لذلك فهم جميع الصحابة ما عدا ابن عمر أن لا تقصد هذه الأماكن؛ لأنها إنما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم لا على قصد التعبد ولهذا نقول في الوجه الثاني: إن صورة الفعل ولو اتفقت، فإن القصد والباعث عليه يختلف، فهذا يكون مأجوراً لقصدٍ وهذا يكون مأزوراً لقصد، فابن عمر رضي الله عنهما قصده الاتباع لظنه أن هذا الفعل هو اتباع، فإذًا يؤجر ابن عمر رضي الله عنهما، على أنه فهم أن فعله هذا هو الاتباع، وكمال الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، لكن عامة الصحابة رضي الله عنهم قالوا: إن هذا ليس مما يكون فيه الاقتداء، فلهذا يكون مع عامة الصحابة رضي الله عنهم الصواب في أن الاقتداء ليس في هذا السبيل.

الوجه الثالث والأخير: أن قول السائل هنا هل نبدع ابن عمر رضي الله عنهما؟! الكلام هذا ليس من جهة البدعة؛ البدعة معلوم تعريفها، وكلام العلماء في ضوابطها، ومن أحسن تعاريفها أن البدعة هي: ما أُحدث على غير أصل شرعي - على وجه الاختصار -، وقصد به التقرب إلى الله عز وجل، وفعل ابن عمر رضي الله عنهما عنده وفيما قصده هو أن يفعل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكونه يفعل كما فعل ليس ببدعة، ولكن تتبع الآثار للتبرك بها هذا لم يكن قصد ابن عمر رضي الله عنهما، ولذلك لا يكون بدعة منه وحاشاه، - رضي الله عنه وأرضاه - .

[شرح مسائل الجاهلية].

س ١١٠: عمر ﷺ أنكر على ابنه عبد الله في تتبّعه للمواضع التي صلّى النبي ﷺ فيها أثناء الغزو وغيره، فهل يوجّه هذا الإنكار أنّه تبرّك بالآثار المكانية؟

الجواب: **أولاً**: ابن عمر ﷺ لم يفعل شيئاً من ذلك في حياة أبيه، واضح ذلك؟ وإنّما فعله بعد ذلك - الجواب للمستشكل، ليس للجميع -.

الثاني: ابن عمر ﷺ ما فعل تبرّكاً بالأثر، فعل اتباعاً، يعني: موضع صلّى فيه النبي ﷺ يذهب يصلّي فيه، لا تبرّكاً بالتّراب الّذي وطئ عليه النبي ﷺ، وإنّما اتباعًا لصلاة النبي ﷺ، في هذا قال: أنا أصلي في المكان الّذي صلى فيه اتباعاً، النبي ﷺ نام في ذي طوى قبل أن يدخل، يعني: بات في ذي طوى قبل أن يدخل إلى مكة، قال: أنا أبيت هاهنا، اغتسلَ، وأنا أغتسل هاهنا، رفع يديه، وأنا أرفع، سواءً أكان أمراً تعبّدياً، أو كان اتّفاقيّاً، فإذًا مرد فعل ابن عمر ﷺ هو الاتباع، لا إلى التبرّك بالأثر.

إذا فهمت هذه الجملة حلَّت لك ما يورده بعضهم من الإشكال، هذا من جهة.

الجهة الثانية: أن نقول تنزلاً: لنفرض أن ابن عمر كما قلتم - مع أنّه خطأ -، لنفرض أنّه كما ظننتم، فهل تأخذون بقول واحد، وتتركون عشرة آلاف صحابي؟ هذا يعقل؟! تأخذون بقول ابن عمر ﷺ الّذي كان من أصغر الصحابة ﷺ في عهده ﷺ؟!! تتركون الخلفاء الأربعة؟!! تتركون العشرة المبشرين؟!! تتركون البدريين؟!! وابن عمر ﷺ ما حضر بدراً، كيف؟!! لا شكّ أن هذا إذًا فيه دخل للهوى، ليست مسألة تحقيق، تحقيق

المسألة، مع أنّ هذا نقوله تنزلاً، وإلا فالواضح هو الأول، أنّه فعله للاتباع لا غير. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١١١: الآثار المكانية الموجودة الآن هل يتبرّك بها؟

الجواب: لا توجد آثار الله يبارك فيك، أنت تدخّلنا في إشكالات، أين الآثار؟ هو كان يصلّي في بقعة صلى فيها النبي ﷺ، يعني: عندك البركة تنتقل للبقعة؟ لا، الأثر قلنا ما انفصل من جسمه، معي؟ شعر، بصاق، شيء خالط جسمه، أمّا أرض مشى عليها هذا ليس بأثر. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١١٢: هل صحيح ما هو موجود الآن من آثار النبي ﷺ كاللحية؟

الجواب: **والله أولاً**: في ثبوتها إذا ثبتت جاز، إذا لم تثبت فلا تجعل دينك عُرضة لمشكوك فيه، أولاً: ما هم بمعطيك إيّاها لتتبرّك بها.

الشيء الثاني: أنّها لا تثبت، يعني مشكوك فيها، يعني ما هي يقينية، والعجيب أن الشعرة، هذه شعرة واقفة، يعني ما أدري كيف ثبتوها، واقفة هكذا قائمة، فعلى العموم نقول: التبرّك بآثار النبي ﷺ لو تهيّأ لك شعرة من شعره ﷺ بيقين فتبرّك بها، ما فيه شكّ، هذه سنّة، لكن إذا لم يكن فلا تجعل دينك عرضة لمشكوك فيه. اللهم صلِّ وسلّم على محمّد.. وددنا أن عندنا من آثاره شيئًا. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١١٣: ما حكم قول الشخص لأخيه عند لقائه: هذه أبرك ساعة التي رأيتك فيها. هل هذا القول مشروع؛ لأني سمعت من يقول إنه لا يجوز، وإنه شرك؟

الجواب: هذا مبني على فهم معنى التبرك، كل مسلم فيه بركة؛ وذلك لقول النبي ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَا بَرَكَتُهُ كَبَرَكَةِ الْمُسْلِمِ**»[1] في بعض ألفاظ حديث ابن عمر رضي الله عنهما المعروف، قال العلماء: فكل مسلم فيه بركة، كذلك قول أسيد رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها: «**مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ**»[2]، لكن البركة نوعان:

١ - بركة ذات. ٢ - وبركة عمل.

فبركة الذات بمعنى أن أجزاء الذات مباركة؛ يطلب منها النفع والبركة بالملاصقة بها، أو بالتمسح بها، وهذا خاص بالأنبياء والمرسلين دون غيرهم (بركة الذوات).

وأما بركة العمل، فكل مسلم فيه بركة من إيمانه، بركة إيمان فإذا التقى بالمسلم حل بينهما مغفرة الذنب عند التصافح، أو من نشر الخير، أو من الصلة والتزاور في الله، أو ما أشبه ذلك؛ فنعم. هناك بركة، أو إذا جاء قد حلت علينا البركة. يعني: عند اللقاء، لهذا المعنى: بركة العمل، فلا بأس به، أو يقال: هذا من بركات الشيخ فلان، نعني به بركة علمه، يعني من جهة الاستفادة منه، أو يقال: أعاد علينا من بركته، يعني بركة فلان، أي: بركة علمه إذا كان حياً أو ميتاً، أو بركة عمله إذا كان حياً، أما قول القائل؛ كما في السؤال: هذه أبرك ساعة. فإن أراد بفعل أبرك التفضيل المطلق فهذا

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٤٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤، ٣٦٧٢، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٥٢٥٠، ٦٨٤٤، ٦٨٤٥)، ومسلم (٣٦٧).

غلط؛ لأن أبرك ساعة أي: أكثر الساعات بركة ليست هي ساعة اللقاء بين المسلم وأخيه، بل هي ساعة الوفاة على الإيمان، وأما إذا عنى بأبرك ساعة أن أبرك هنا أفعل التفضيل، ليس على بابه؛ لأنها ساعة مباركة فهذا جائز وهذا الثاني هو الذي يتوجه إليه كلام الناس، يعني أنها ساعة مباركة، وإنما عبر فيها بأفعل التفضيل للمبالغة، ولا لقصد التفضيل المطلق، وهذا كقوله ﷺ: «**أَسْعَدُ النَّاسِ بشفاعتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لاَإِلَهَ إلا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ**»[1]، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين، فقوله: أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله، الذي لا يقول لا إله إلا الله خالصاً ليس له نصيب في الشفاعة، وإنما المعنى سعيد الناس بشفاعتي كما في قوله ﷻ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] أحسن مقيلا هنا يعني: أحسن مقيلا من أهل النار، رغم أن أهل النار ليس في مقيلهم حسن، وإنما قيل أحسن مقيلاً على وجه المبالغة، كما ذكرت يعني: حسن مقيلهم على وجه المبالغة، وليس من جهة التفضيل المعروف. [**شرح كشف الشبهات**].

س ١١٤: أرسل أحد الطلاب سؤالاً لفضيلة شيخنا جاء في مقدمته: إننا نبارك هذه الدروس التي لا تعلمون كيف كان فرحنا بها حيث سمعنا بها إلى آخر الكلام الذي سيأتي.

الجواب: **أولاً**: قول الأخ - بارك الله فيه -: إننا نبارك. هذا مما لا يجوز؛ لأن الذي يبارك هو رب العالمين؛ فالبركة لله ﷻ، والعبد يُبَارك

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩، ٦٥٧٠).

عليه؛ كما قال ﷻ: ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ﴾ [الصافات: ١١٣]، ﴿إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١]، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١﴾ [الإسراء: ١] فالمُبَارِكُ هو رب العالمين، والعبد مُبارَك، والبركة قسمان:

بركة ذاتية، وبركة عملية، والذين بارك الله ﷻ عليهم بركة ذات، وعمل جميعًا إنما هم الأنبياء، والمرسلون؛ فالأنبياء والمرسلون فيهم بركة الذات، وفيهم بركة العمل، وغيرهم من المسلمين من المؤمنين فيهم بركة عمل بقدر ما عندهم من الخير؛ كما ثبت في صحيح البخاري رحمه الله أن النبي ﷺ قال لأصحابه رضي الله عنهم، وهم جلوس وفيهم ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَا بَرَكَتُهُ كَبَرَكَةِ الْمُسْلِمِ**»(١) قال أهل العلم: دل هذا على أن كل مسلمٍ فيه بركةٌ بحسبه.

وقال السائل في تتمة الكلام: ولئن كانت هذه الدروس مفيدة، فهي في هذا الوقت الذي تغيرت فيه مجريات الأحداث، وتفرق فيه الصالحون هي أشد فائدة، وأعظم منفعة. نسأل الله أن ينفع بها، وجزاك الله خيرًا.

فضيلة الشيخ: ونسأل الله ﷻ أن يجيب دعاءك، وأن يوفقك إلى ما يحب ويرضى. [**سلسلة الدروس العلمية**].

س ١١٥: ذكر ابن كثير في تفسير سورة الأنفال هذه العبارة: (ولقد فتح

---

(١) سبق تخريجه (ص١٤٦).

المسلمون الأقطار شرقاً وغرباً بسبب امتثالهم لأمر الله وببركة رسول الله ﷺ) فما مدى صحتها؟ ومعلوم أن الفتوحات لم تتم إلا بعد موته ﷺ؟

الجواب: (ببركة رسول الله ﷺ). إن أريد بها بركة دعائه ﷺ فهذا حق، وإن أريد بها بركة رسالته ﷺ فهذا حق، وإن أريد بها بركة اتباعه ﷺ فهذا حق، وإن أريد بها بركة رسول الله ﷺ بعد موته بأثره في قبره على المسلمين فهذا باطل، وليس بصحيح ومعلوم أن ابن كثير رحمه الله من أئمة المتقين، وهو يعني أحد الاحتمالات الأولى إن صح نقل الأخ عنه، وفيها احتمالات، فبركة الاتباع مثل ما ذكرت أحد الاحتمالات، فبركة الاتباع نعم، أو بركة دعائه ﷺ للأمة فتح المشارق والمغارب، أو بركة - كما ذكرنا - رسالته ﷺ؛ لأن رسالته عامة للناس جميعاً، فيستلزم من ذلك أن تفتح المشارق والمغارب ببركة إخباره ﷺ: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ولا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ ولا وَبَرٍ إلا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الإِسْلاَمَ وَذُلاًّ يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ**»[١]، فهي محتملة، وعلى كل فهي عبارة صحيحة - إن شاء الله تعالى - [**شرح كشف الشبهات**].

س ١١٦: يقولون هذه البقعة مباركة، وما حكم اسم البركة؟

الجواب: ما هي البركة التي يعتقد أنها تحصل له؟ لا يوجد شيء اسمه هكذا، تصرفات الناس بالمقاصد، ما البركة التي ستحصل له؟ لابد أن تفسر. إذا فسرت صار الحكم، وجاء الجواب. [**مجلس ١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ**].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٠٣)، والبيهقي في سننه الكبرى (٩/ ١٨١).

س ١١٧: ما رأي فضيلتكم ببعض الأواني التي يكتب عليها بعض الآيات، والتي تباع في بعض المحلات التجارية؟

الجواب: هذه الأواني يختلف حالها: إن كان يستخدمها لأجل أن يتبرك بما كُتب فيها من الآيات، فيجعل فيها ماء ويشربه؛ لأجل أن الماء يلامس هذه الآيات، فهذا من الرقية غير المشروعة؛ لأن الرقية المشروعة ما كانت الآيات في الماء، وهذه الآيات لم تنحلَّ في الماء؛ لأنها من معدن أو من نحاس، والتصاق الماء بتلك الكتابات: آيات أو أدعية لا يجعل الماء بذلك مباركاً أو مقروءاً فيه، فإذا اتخذت لذلك فهذا من الرقية غير المشروعة.

وأما إذا أخذها للزينة، أو لجعلها في البيت، أو لتعليقها، فهذا كرهه كثير من أهل العلم؛ لأن القرآن ما نَزَل لتزيَّن به الأواني، أو تُزيَّن به الحيطان، وإنما نزل للهداية: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س ١١٨: ما رأيكم في امرأة طلبت من قريب لها ذاهب إلى مكة أن يشتري لها كفناً من هناك وأن يغسل الكفن من ماء زمزم، وهذا الأمر منتشر، وجزاكم الله خيراً؟

الجواب: هذا تبرك بما يباع في مكة، واعتقاد فيه، وهذا باطل، ولا يجوز؛ لأن ما يباع في مكة ليس له خصوصية في البركة، وليس له خصوصية في النفع، بل هو وما يباع في غير الحرم سواء، وأما غسله بماء زمزم لرجاء أن يكون ذلك الكفن فيه من بركة ماء زمزم فكذلك هذا غلط؛ لأن بركة ماء زمزم مقيدة بما ورد فيه الدليل، ليست بركة عامة، إنما هي بركة

خاصة بما جاء فيه الدليل؛ ولهذا الصحابة ﷺ لم يكونوا يستعملون ماء زمزم إلا فيما جاءت فيه الأدلة من مِثْل: «**مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ**»[١] ومن مثل قوله ﷺ في زمزم: «**إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ، طَعَامُ طُعْمٍ، وَشِفَاءُ سُقْمٍ**»[٢]، أما التبرك بها في غير ذلك فهذا ليس له أصل شرعي. [**شرح كتاب التوحيد**].

س ١١٩: ما حكم التعلّق بأستار الكعبة، وكون الواحد يمسح نفسه بها؟

الجواب: ما هو يتعلق، يتبرّك، يعني: يمسح، ويمسح على نفسه، ماأظنّه كثيرًا، أنا والله قليلًا ما رأيت واحدًا يتمسّح، ويمسح نفسه في أستار الكعبة، الحاصل التعلّق، وهذا التعلّق خطأ من حيث عدم تحديد مكان الملتزم، هم يعتقدون الكعبة كلها ملتزم، هذا خطأ في الفقه، لكن التبرّك بمعنى: يمسح الستارة، ويمسح على نفسه، هذا خطأ. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

تعريف الصنم وحكم هدمه

س ١٢٠: ما الصنم، وما حكم هدمه؟

الجواب: الصنم اسم للتمثال الذي صور على شكل صورة - سواء كانت صورة آدمي، أو غير آدمي -، وعُبد هذا، يختلف عن الوثن: الوثن هو كل

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٦٢)، وأحمد في مسنده (٣/ ٣٥٧)، والبيهقي في سننه الكبرى (٥/ ١٤٨)، (٥/ ٢٠٢)، والدارقطني (٢/ ٢٨٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٧٣) بدون (**وَشِفَاءُ سُقْمٍ**)، ورواه البيهقي في سننه الكبرى (٥/ ١٤٧) والسنن الصغرى له (٤/ ٣٥٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٣٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١١٥-١١٧)، وأحمد في مسنده (٥/ ١٧٤)، والبزار في مسنده (٩/ ٣٦١).

ما عبد من دون الله، سواء أكان إنسانًا، أم قبراً، أم شجراً، أم حجراً، أم صليباً، كل هذه أوثان، لهذا النبي ﷺ لما رأى على عدي رضي الله عنه الصليب في صدره قال: «**أَلْقِ عَنْكَ هَذَا الْوَثَنَ**»؛ لأنه يعبد. فالصنم إذًا، والوثن يشتركان في أنهما يُعبدان، ويختلف الصنم عن الوثن بأن الصنم: ما جعل من التماثيل على هيئة صورة معينة، وأما الوثن: فما لم يكن على صورة، والتمثال هي الصورة بإجمال، التمثال صورة بإجمال سواء عبدت، أم لم تعبد، أما الأصنام فإن النبي ﷺ كسر الأصنام بعد القدرة عليها، كما هو معلوم، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**بُعثت لصلة الأرحام وكسر الأوثان**»[1]. ولما خاطبته ثقيف قالت: نريد تأخير هدم اللات سنة، فأبى، قالوا: شهراً، فأبى، قالوا أسبوعًا، فأبى، وأرسل إليها النبي ﷺ من هدمها هدم اللات، وهكذا العزى ومناة.

هذا هو الفرق ما بين الصنم والوثن، والتمثال، والبحث في هذا يطول عن هذا الجواب المختصر. [**شرح مسائل الجاهلية**].

الفرق بين الحمد والشكر

س ١٢١: ما الفرق بين الحمد والشكر؟

الجواب: هناك فروق كثيرة بين الحمد والشكر، لكن الذي يضبطها أن الحمد هو الثناء باللسان، والثناء على كل جميل، وأما الشكر فمورده اللسان والعمل، فلا يقال مثلاً: فلان حمد الله ﷻ بفعله، بل لابد أن يكون

---

(١) أخرجه مسلم (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة السلمي رضي الله عنه.

الحمد باللسان، لكن الشكر يمكن أن يكون باللسان، ويمكن أن يكون بالعمل، قال ﷻ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، وقال الله ﷻ: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] فمن حيث المورد: الشكر أعم من الحمد؛ لأنه يشمل حمد الثناء، والمدح باللسان وبالعمل، والحمد أخص؛ لأنه لا يكون إلا باللسان، ومن حيث ما يحمد عليه، أو ما يثنى عليه وما يمدح: فإن الحمد أعم، فهذا من الأشياء التي يقال أن بينهما عمومًا وخصوصًا، يجتمعان في شيء ويفترقان في شيءٍ آخر. **[شرح ثلاثة الأصول]**.

الفرق بين الندبة والاستغاثة في (وامعتصماه)

س ١٢٢: هل قول المرأة المعروف عند الناس: (وامعتصماه) شرك في الاستغاثة، ولماذا؟

الجواب: هذا الذي يقول: رُب وامعتصماه انطلقت، القصة أن المرأة نادت المعتصم وقالت: وامعتصماه، أو أين المعتصم مني، أو يا معتصماه. هذه ليست بثابتة تاريخياً، لكن أخبار التاريخ - كما هو معلوم - كثيرة، لا يمكن أخذ التثبت منها.

(وامعتصماه) هذه لها احتمالان: احتمال أن تكون ندبة، واحتمال أن تكون نداءً واستغاثة. وعلى كلٍ إذا كان هذا الغائب لا يسمع الكلام، أو لا يُعتقد أن الكلام سيصل إليه فإنه يكون شركاً؛ لأنه استغاث بغير الله ﷻ،

فإن كانت من باب الندبة فإن باب الندبة فيه نوعٌ من السعة، والأصل أن الندبة تكون لسامعٍ، كذلك الاستغاثة - بما يقدر على الإغاثة فيه - تكون لحيٍ حاضرٍ سامعٍ، يقدر أن يغيث، وهذا كان على القصة هذه، - لو كانت المرأة قالتها - والمعتصم لا يسمعها وليس قريباً منها، فيحتمل مرادها أنه يمكن أن يسمعها، يقوم بقلبها أنه يمكن أن يسمعها دون واسطة طبيعية، ودون كرامة خاصة لها من الله ﷻ، فهذا شرك من جنس أفعال المشركين، وإن كان مقصودها أن يصل إلى المعتصم طلبها واستغاثتها بواسطة من سمعها؛ كما حصل فعلاً فهذا ليس بشركٍ أكبر مخرج من الملة. فتلخص أن هذه الكلمة محتملة، وأصل القاعدة في مثل هذا أن الكلمات المحتملة لا يجوز استعمالها، المحتملة لشرك لا يجوز استعمالها؛ لأن استعمالها يخشى أن يوقع في الشرك؛ أو يفتح باب الشرك. **[شرح ثلاثة الأصول]**.

س ١٢٣: هل قولهم (وا معتصماه) شرك في الاستغاثة؟ ولماذا؟

الجواب: هذه القصة ليست ثابتة تاريخياً ولها احتمالان:

١ - من باب الندبة.

٢ - من باب النداء والاستغاثة.

وعلى كل فإذا كان هذا الغائب لا يسمع الكلام، وليست هناك مظنة سماع الكلام، فهذا يكون شركاً، وإن كان من باب الندبة فإن بابها فيه سعة، والأصل في الندبة أن تكون لسامع، وكذلك تكون الاستغاثة لحي حاضر قادر عليها، ولا يجوز استعمال الكلمات المحتملة للشرك خوفاً من الوقوع فيه. **[شرح لمعة الاعتقاد]**.

س ١٢٤: لماذا يا شيخ قول المرأة: (وامعتصماه) شرك؟

الجواب: قصده ليس بشرك، مع أنها استغاثت بغائب، ليس بموجود؛ لأن (وا) هذه ليست متمحضة للنداء، ولا الاستغاثة في اللغة، تحتمل أنها للتفجع، تحتمل أنها للندبة؛ وفي اللغة اللفظ محتمل؛ وادرؤوا الحدود بالشبهات. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ١٢٥: هل المرأة التي قالت وامعتصماه ارتكبت شركاً أكبر؟

الجواب: لا. ليس ذلك الشرك الأكبر، وقد يكون إذا أرادت النداء، وهي تعلم أنه لن يصل إليه، وليست متفجعة، قد يحصل ذلك، لكن الأصل فيها أنه ليس شركاً أكبر. **[شرح كشف الشبهات]**

حكم وضوابط التوسل

س ١٢٦: بالنسبة للتوسل إلى الله بدعاء الرجل الصالح؟

الجواب: ما معنى صورة ما ذكرت؟ أن يقول ربي أتوسل إليك، ربي أسألك بطلب الدعاء من عبدك عبد العزيز، أقول: هذا صورة الذي أنت ذكرت، التوسل بطلب الدعاء، توسل بكذا، جعل ذاك وسيلة، هذا صورة الذي ذكرت، وهذا توسل بأمر أجنبي، أما لو سأل غيره الدعاء، قال: يا فلان ادع لي. فهذا ليس توسلاً، ما يدخل في التوسل، هذا يدخل في الشفاعة، الشفاعة غير باب التوسل، طبعاً عند المتأخرين خلطوا باب الدعاء والاستعاذة بالشفاعة، بالتوسل، ويسمون الجميع توسلاً، وهذا من التوسع في الألفاظ، وليس في الحقيقة، ولهذا الشوكاني في بعض كتبه

قال: سموه ما شئتم، سموه توسلاً، سموه طلباً، سموه ما شئتم فإن الحقيقة واحدة، وطبعاً في اللغة الشفاعة شيء، والتوسل شيء آخر، والتوسل: ما يكون بضم طلب إلى طلب، توسل العبد: يدعو ويتوسل، يدخل في دعائه وسيلة لعلها توصله إلى المقصود، ولهذا جاء في القرآن أن أعظم الوسائل، بل هي الوسيلة هي عبادة الله ﷻ وحده لا شريك له، وطاعة رسوله ﷺ، وترك ما نهى الله ﷻ عنه، ونهى عنه رسوله ﷺ؛ في قوله ﷻ في آية المائدة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] ابتغوا إليه الوسيلة يعني: الحاجة التي لكم ابتغوها إليه بأي شيء الوسيلة إليه ﷻ، الموصلة إليه هي طاعته بتوحيده، وتقواه، وطاعة رسوله ﷺ، هذه هي الوسيلة فمن أطاع الله ﷻ حق الطاعة، وأطاع النبي ﷺ حق الطاعة فقد أتى بأعظم وسيلة، سواء توسل في الدعاء بخصوص الأسماء والصفات، أو بالأعمال الصالحة، أو لم يتوسل.

فالموحد وسيلته هي أنه موحد، والصالح وسيلته أنه صالح، فإذا زاد على ذلك وسائل أخرى فيها التذلل لله ﷻ بذكر أسمائه وصفاته بما يوصله إلى المقصود فهذه وسيلة خاصة مع الوسيلة العامة التي هي تحقيق الإسلام والإيمان والتوحيد. أعاننا الله ﷻ على ما يرضيه. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

س ١٢٧: أحسن الله إليك يا شيخ، كيف يُجمع بين كون الإنسان يتوسل بعمله لا بعمل الصالحين، وبين قول عمر رضي الله عنه حينما استسقوا بعد موت الرسول ﷺ وطلبوا من العباس رضي الله عنه أن يدعو بالسقيا: « **اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ**

إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ»[1]؟

الجواب: ما فهمت ما وجه الإشكال، مشروعية التوسل بعملك في الدعاء، «**إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّك . يَا عباس قم، فادع**» ما فيه إشكال، هذا باب وهذا باب. ماذا أشكل عليك؟ قصدك أن هنا توسلًا بالعباس، وهو أجنبي، وهنا بعمله الصالح واضح هذا، العباس رضي الله عنه ماذا عمل؟ العباس دعا، وعمر رضي الله عنه والصحابة رضي الله عنهم يؤمنون، فإذا دعا، وهم أمنوا، فالمُؤَمِن أحد الداعين فهم كلهم دعوا، والواقع هم توسلوا به، «**وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا**» يعني: بدعائه؛ لرجاء إجابته منه، وهم يؤمنون، فهم مشتركون، وحتى لو لم يكن اشتراك، فدعاؤه هو لهم ليس توسلاً، فإذا: قول عمر رضي الله عنه: «**وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا**»: يعني: بدعائه الذي نؤمن عليه، أو بدعائه مطلقاً. طلب الدعاء من الحي في الاستسقاء هذا مشروع، هذا موافق للأصل؛ لأن الذي توسلت إليه يدعو، ودعاؤه عمل له، وأنت تُؤمن عليه، فاشتركت معه، فهو ليس سؤالاً بأمر أجنبي. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ١٢٨: ما الفرق بين أن يدعو أحد الله بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أو أن يدعو بواسطة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟

الجواب: أنا نبهتكم لهذا التوسل، التوسل بغير الله في الدعاء له قسمان: قسم بدعي، وقسم شركي.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠).

فأما البدعي فينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يسأل الله بذات فلان، أن يسأل الله بجاهه، يقول: اللهم إني أسألك - في دعاء في المسجد، أو في بيته، أو في أي مكان - اللهم إني أسألك بمحمد ﷺ، أسألك برسولك محمد، أسألك بأبي بكر، أسألك بعمر، أسألك اللهم بعثمان رضي الله عنه أن تعطيني كذا وكذا، فيكون هو قد سأل الله، ولكن جعل وسيلته فلانًا، يعني: عمل فلان، وهذا الفلان له عمل؛ النبي ﷺ له عمل، أبو بكر له عمل، عمر له؛ فلا مناسبة بين سؤالك وسؤاله، والنبي ﷺ ما أرشد إلى هذا، لهذا نقول: هذا النوع بدعة، ولا يجوز؛ لأنه لا مناسبة بين عمل فلان وعملك، ما بين ما عمله وما قدمه وما بين ما عملته.

الثاني: أن يسأله بجاهه فيقول: أسألك اللهم بجاه نبيك، بحرمة نبيك، بجاه أبي بكر، بجاه فلان من الصالحين أن تعطيني كذا وكذا، هذا أيضاً بدعة، واعتداء في الدعاء، ووسيلة إلى الشرك.

القسم الثاني - الذي هو شرك أكبر -: أن يكون معنى التوسل أن يسأل الله متوسطاً بأولئك، ما يقول: اللهم أعطني بفلان، لا يقول: يا فلان اشفع لي عند الله. اللهم: أعطني كذا وكذا، بشفاعة فلان له. هذا التركيب، أو يقول: يا نبي الله: سل الله لي كذا وكذا، يا حسين: اشفع لي عند الله بكذا وكذا، يا عبد القادر: أسألك أن تسأل الله لي كذا، اشفع لي بكذا، ويكون قد صلى مثلاً عند قبته، عند قبره ركعتين تقرباً، أو طاف، أو ذبح، أو نذر، أو من دون ذلك، فهذا معنى الوساطة يعني: أنه طلب

منهم الوساطة، طلب منهم الزلفى، طلب منهم الشفاعة. ففرق بين أن يسأل الله بهم، وما بين أن يتوسط عند الله بهؤلاء، فالسؤال بهم أن يقول: اللهم إني أسألك بنبيك، أسألك بأبي بكر، هذا بدعة، ووسيلة إلى الشرك، واعتداء في الدعاء، أما لو سأل هذا أن يشفع له عند الله، أو تقرب إليه بشيء من العبادات ليشفع له عند الله، هذا هو الشرك الأكبر الذي عناه الشيخ بما ذكر. **[شرح كشف الشبهات]**

س ١٢٩: هل يجوز التوجه بالدعاء إلى الله بالتوسل بجاه محمد ﷺ، أو بحق الصالحين من عباد الله؟.

الجواب: التوجه أو التوسل في الدعاء بالجاه بدعة ووسيلة من وسائل الشرك، فلا يجوز أن يدعو متوسلاً إلى الله بجاه نبيه، أو بجاه عبد صالح، أو بالحرمة، أو بالمكانة، أو ما أشبه ذلك. والاعتداء في الدعاء بأن يدعو بما لم يؤذن به، هذا من جهة، والثانية أن هذا الدعاء وسيلة إلى الشرك بهؤلاء باعتقاد عظمتهم، أو أنهم يشفعون، أو ما أشبه ذلك، والثالث أن السؤال بالجاه بجاه فلان، وبحرمته سؤال بأمر، أو بشيء أجنبي عن السائل والداعي، والمشروع أن تسأل بشيء لك أو بشيء تملكه كالسؤال، والتوسل بالعمل الصالح، أو أن تسأل بأسماء الله ﷻ، وبصفاته، أو أن تسأل الله ﷻ بإيمانك وطاعتك لله، فهذا توسل بأمر لك، وليس بأجنبي عنك، وعمل غيرك، وحرمته، وجاهه له، وليس لك؛ ولهذا ترك الصحابة رضوان الله عليهم هذا السؤال، وهذا الدعاء؛ فإنه اعتداء، وبدعة، ووسيلة إلى الشرك. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ١٣٠: السؤال بالجاه هل فيه تنديد؟

الجواب: السؤال بالجاه ما فيه تنديد بالله؛ لأنه يجوز أن يسأل بعمله هو، فلما أجاز الشرع أن تسأل بعملك صار السؤال بعمل غيرك ليس فيه تنديد. **[مجلس١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ]**.

س ١٣١: بعض العلماء أجاز التوسل، ودليلهم حديث الأعمى، فكيف يُردُّ عليهم، وجزاكم الله خيراً؟

الجواب: حديث الأعمى رواه الترمذي وغيره، وهو حديث حسن، وهناك رواية أخرى طويلة في معجم الطبراني الصغير لهذا الحديث، وفيها زيادة: أن أحد الصحابة - وهو عثمان بن حنيف ﵁ - أرشد إلى استعمال ذلك الدعاء بعد وفاته(١).

الجواب الأول: وهو أن الأعمى توسل بالنبي ﷺ في حياته، هذا صحيح، وجارٍ على الأصول؛ حيث إن التوسل بالنبي ﷺ في حياته توسل بدعائه، وهو ﷺ يملك ذلك، ويستطيعه، ويقدر عليه.

أما التوسل بالنبي ﷺ أي: بدعائه، أو بذاته، أو بنحو ذلك بعد وفاته، فإنه لا يجوز؛ لأنه من طلب الشيء ممن لا يملكه، والرواية التي في الطبراني الصغير ضعيفة، وفيها مجاهيل، ولذلك ليست بحجة فيما ورد في استعمال الصحابة ذلك بعد وفاته.

والذي يدل أيضاً على أن ذلك خاص بالأعمى، وعلى أصل الاستشفاع أنه رحمة من الله ﷻ للمستشْفِع، وفضل منه عليه، وإزالة عما به: أن ذلك

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٧٣)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وأحمد في مسنده (٤/ ١٣٨).

الأعمى رأى النور، وأبصر بعد دعاء النبي ﷺ له، وتوجُّه ذلك الأعمى إلى الله ﷻ أن يجيب فيه دعاء نبيه ﷺ.

الصحابة الآخرون الذين كانوا مكفوفين لم يدعوا بهذا الدعاء، فكان في المدينة أناس عدة قد كُفَّت أبصارهم منهم: ابن أم مكتوم، وجماعة، فما دعوا بذلك الدعاء، وإنما كان ذلك خاصاً بذلك الأعمى، فالعلماء لهم في ذلك توجيهان:

التوجيه الأول: أن ذلك الدعاء كان خاصاً بذلك الأعمى؛ بدليل عدم استعمال بقية الصحابة ذلك الدعاء، وعدم إرشاد النبي ﷺ لهم أن يُزال ما بهم من عمى البصر بذلك الدعاء.

التوجيه الثاني: أن ذلك خاص بحياته ﷺ، ولا يكون بعد وفاته ﷺ، وهذا الثاني، والأول جميعاً ظاهرة صحيحة والصحابة فهموا ذلك؛ ولهذا ثبت في صحيح البخاري وغيره أن عمر رضي الله عنه لما أجدبوا قال وهو يخطب الاستسقاء: «**اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا**»[1].

قال العلماء: انتقل عمر رضي الله عنه من الفاضل - وهو النبي ﷺ - إلى المفضول - وهو العباس رضي الله عنه عم النبي ﷺ - لعلة شرعية، وهي أن الدعاء من الحي ممكن، وأما من غير الحي - الحياة الدنيا المعروفة - فإنه غير ممكن، وإلا يكون عمر رضي الله عنه انتقل من الفاضل إلى المفضول لغير علة شرعية، وهذا ممتنع فقهاً للصحابة رضي الله عنهم. **[شرح كتاب التوحيد]**.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٥٧).

الفرق بين (قدس الله سره) و (قدس الله روحه)

س ١٣٢: هل يجوز قول: قدس الله سره، وقدس الله روحه؟

الجواب: هنا نستفيد لاشك من ابن القيم وابن تيمية، هذا يدل على أن قدس الله سره يسوغ أنك تقولها، لكن كلمة سر استعملها المتأخرون، يعني: من بعدهم. في الأصل في وقت ابن القيم وابن تيمية وما قبله، قال: قدس الله روحه، قدس الله نفسه، قدس الله سره، يقصدون الروح، يعني طهرها من الآثام، التقديس: التطهير: طهرها من الآثام ومن الذنوب، وغفر له، هذا معنى الدعاء، لكن لما شاع الشرك الأكبر بعد ذلك، والتعلق بالأولياء والموتى صارت كلمة سر بالسر لمن يُدعى، لمن يُسأل، لمن في الاتصال بروحه، والتوسل به، والاستغاثة به فيه سر من الأسرار.

مثل ما ذكر إمام الدعوة محمد بن عبد الوهاب يقول - يخاطب أحد الناس -: والإله هو الذي فيه السر؛ لأنهم يستعملون هذه الكلمة، يقولون: سر فلان، سر البدوي، هذا سر زيد بن الخطاب ﵁، هذا سر العيدروس، هذا سر عبد القادر، يستعملونها يقصدون سر روحه في الاستجابة لمن سألها، في الاستجابة لمن استغاث بها، في الاستجابة لمن طلب منها.

ولهذا منعه المتأخرون من العلماء؛ لأنه شاع بعد ذلك أشياء في هذه الكلمة غير مراد الأولين منها، قد تجد أنها كلمة مستعملة عند الأولين،

يقصدون بها قدس الله روحه، ما فيها بأس، لكن لما شاع أن المقصود بالسر إفهام العامي منها أن روح هذا فيها سر، ربما يسمع منك أنك تقول مثلاً: فلان قدس الله سره، فيذهب ويتوسل به، وهو جائر في دعائه لأنه يفهم من الناس أن روحه سر، أنها تجيب، وأنها يتوسل بها، إلى آخره من مقاصد المبتدعة هداهم الله. **[شرح زاد المعاد]**.

س ١٣٣: ما حكم من سأل الله بعرشه؟

الجواب: هذه ذكرها شيخ الإسلام في الواسطية، وذكر كلام أبي حنيفة فيها: (أسألك بمعقد العز من عرشك) يعني: العرش صار أعز المخلوقات بم؟ باستواء الله عليه، فإذا نظر إلى هذا، صار سؤالا بالصفة، جاء سؤال التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته، إذا فسر بهذا، وإذا فسر معقد العز من العرش بأنه كون العرش أعلى المخلوقات، كونه فضل العرش على غيره، وكونه سقف المخلوقات، وكونه فيه من خلق الله كذا، وبهائه صار ما يجوز، صار توسلاً بمخلوق، والأول هو الأظهر. فكراهة من كره هذا من أجل الاحتمال؛ لأنه يحتمل المعنى السؤال بالمخلوق. **[مجلس ١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ]**.

س ١٣٤: هل التوسل بحبك للأنبياء والصالحين جائز؟

الجواب: حبّك من عملك، حبّك للأنبياء، حبّك للصالحين، حبك لسيّد الخلق محمد ﷺ هذا من عملك الصالح، والعمل الصالح يجوز التوسّل به: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ١٩٣﴾ [آل عمران: ١٩٣]

ففي حديث الثلاثة الذين دخلوا الغار كلّ واحد توسّل بصالح عمله، فبحبك لمحمد ﷺ، باتباعك له، بمحبتك للصحابة، بمحبتك لأهل بدر، أتوسّل إليك ربّي بمحبّتي لأهل بدر، بمحبتي لصحابة نبيّك، بمحبتي لكتابك، هذه كلّها أعمال صالحة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

الاضطرار سبب في إجابة الدعاء

س ١٣٥: هل تحصل الإجابة عند القبر؟

الجواب: نعم؛ مثل ما يحصل الآن عند قبور الأولياء، عند من يشرك بالله ﷻ: يشركون، ويأتي لقبر الولي، أو يأتي لقبر النبي، ويسأله باضطرار يسأل ملحًا بالسؤال، وباضطرار يسأل الله ﷻ، فيجاب، فيظن الجاهل أن سبب الإجابة راجع إلى القبر، أو راجع إلى البقعة، وسبب الإجابة راجع إلى الاضطرار؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، إجابة المضطر سواء أكان مسلمًا، أو غير مسلم، مشركاً أو غير مشرك؛ لأنها مرتبطة بآثار الربوبية، انتبهوا لهذه المسألة لأنها يحصل فيها الاشتباه، وقل من يسلم من الشبهة فيها. أصلاً إذا ربطتها بالأسماء والصفات وآثار الأسماء والصفات اتضحت. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ١٣٦: أحسن الله إليك يا شيخ، للمضطر وهو المخلص، ففي مفهوم الاضطرار أن المضطر هو: الذي يخلص التوجه إلى الله، قد يخلط بأن الاضطرار هو: الإخلاص للعامي عند العبادة؟

الجواب: كلام صحيح، لكن السؤال كان عن المخلص في الدين،

أم المخلص في الدعاء؟ إذا دعا ولياً هنا دعا غير الله ﷻ، الكلام من دعا الله باضطرار، هذا يقع. يقول لك: قبره معروف، الترياق المجرب. لماذا؟ لأنهم يروحون باضطرار، يظنون أن المسألة راجعة إلى قبر فلان، ولا علاقة، المساجد أفضل من المقابر، وبيت الله ﷻ والمسجد الحرام أفضل البقاع، مع ذلك السؤال هناك قد يجاب، وقد لا يجاب، قد يؤخر لحكمة، والعبد ما يدعو بدعوة إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث خصال. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

حكم قول (لو)

س ١٣٧: ما حكم قول (لو)؟

الجواب: هي تفتح عمل الشيطان على القلب، وهو سوء الظن بالله: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] وتفتح عمل الشيطان في إضعاف النفس، وحزنها ويأسها، تفتح عمل الشيطان في التحسر على ما فات، وأن العبد لو فعل أشياء كان يمكن أن تصده عن أشياء.

افعل ما ينفعك، افعل ما أمرت به، لا تعجز، واستعن بالله، وكن قويًا في أمرك إذا وقع المقدر وقع القضاء، وانتهى، فإن العبد يرضى ويسلم؛ كما جاء في تفسير قوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]، قال علقمة: **(هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ)**(١).

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٩٥)، والطبري في تفسيره (٢٨/ ١٢٣)، وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، باب تفسير سورة التغابن (ص٩٢٩) معلقًا عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه، موقوفًا عليه.

فإذًا قبل وقوع الشيء ابذل الأسباب، واجتهد، وجاهد، لكن إذا وقع وانتهى يقول العبد: قدر الله، وما شاء فعل، هذا فيه التسليم، وفيه حسن الظن بالله ﷻ، فيه فتح أبواب كثيرة من أبواب إيمان القلب، وأما استعمال لو فيفضى إلى التحسر، وضعف القلب وانكساره، والندم، وظن العبد أنه بسببه حصل كذا وكذا، وأنه ليس بقدر الله، وأشياء من تسويلات الشيطان **[شرح أصول الإيمان]**.

وجوب إخلاص النية في كل الأعمال

س ١٣٨: إذا كانت النية في الحصول على الشهادة الدراسية للدنيا محضة يدخل في هذا؟

الجواب: ما يكون مقبولاً إذا كانت النية للدنيا، فعمله مردود يكسب به دنيا، وقد تكون وبالاً عليه، وقد تكون مما يباح. مثلاً: الآن الطالب في الكليات الشرعية يدرس في كلية الشريعة، يدرس في كلية أصول الدين، في كليات شرعية، يطلب فيها العلم الشرعي، هذا ينوي به الشهادة فقط: أريد الشهادة، وأتوظف، ماله همٌّ في أن يعرف مراد الله ﷻ منه، ليس له هم أن يعرف معاني الكتاب والسنة، أن يرفع الجهل عن نفسه بما بعث الله به نبيه ﷺ، ما له هم في العقيدة الصحيحة وما يضادها، ليس له هم وهمة في ذلك، وإنما أتت هذه الأشياء تبعًا، لكن نيته أن يأخذ الشهادة، ويتوظف، ويعيش فهذا نيته فاسدة، وعمله مردود يعني: غير متقبل منه، بل يأثم عليه إذا كان طلبه للعلم في الأشياء التي تجب عليه، ثم هو ينوي بها الدنيا، هذا

-والعياذ بالله- مأزور غير مأجور. وهذه من الأمور التي يحتاج المرء فيها أن يصحح قصده بين الحين والآخر، أن تكون نيته صالحة، وما ينوي أن يتوجه الناس إليه، ويظهر. هذا يحدث في أشياء، وهي أنه أحيانًا تجد المرء تغلبه نفسه على أن يكون مؤلفًا، على أن يكون باحثاً، يكون عنده رغبة في أن يؤلف، لكن الأشياء الضرورية من الدين ما تعلمها، وإذا تعلمها ما يستحضرها، ليست معه دائمًا ينفع بها نفسه وينفع بها غيره، فإذًا يكون هذا استكثارًا، يكون هذا استكثر في شيء ليس مرغوبًا فيه، واللَّه المستعان. والواجب: الحرص على تصحيح النية؛ لأن القلب هو مدار العمل، على ما يقوم في القلب من صحة النية، وصحة نية المتابعة والإخلاص لله ﷻ، وعدم الرغبة فيه، توجيه أنظار الناس إليه رضي الناس أم لم يرضوا، أثنوا عليه أم لم يثنوا، المقصود صلاح القلب، وفيما بين العبد وبين ربه، وأن يكون طلبه للعلم لله، يبارك الله ﷻ فيه.

الناس درجات، منهم من يأخذ من العلم كثيراً، ومنهم يأخذ من العلم قليلاً، والأنبياء - عليهم صلوات الله وسلامه - أيضًا درجات ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فليس أيضًا ضروريًا أن يكون طلاب العلم كلهم في مرتبة واحدة؛ الله ﷻ هو الذي قسم هذا الشيء: فلان عالم حافظ في كل فن، وفلان لا. وسط، لكن لا يعني هذا أنه تكون نيته فاسدة، أو أنه ينقطع عن العلم، بل يعطي ما عنده، يُعلم من يستفيد منه، وسيجد من يفيد، وعلماء السلف كانوا على ذلك، الصحابة ﵃ في العلم ليسوا على مرتبة واحدة، لكن كلٌ علم بما عنده، وأئمة الإسلام وعلماء الدين أيضًا لم يكونوا على مرتبة واحدة، لكن النية صالحة في أنهم يطلبون العلم لله ﷻ،

وينوون رفع الجهل عن أنفسهم، وعن من يلونهم، ويستعينون بالله، ويجاهدون بحسب الإمكان، ولا يقولون على الله ﷻ بغير علم، هذا الأصل أن النية صالحة، النية تكون طيبة فلا يطلبه للدنيا، لا للمماراة، لا للمجاراة، لا للرياء، ثم في نيته، وفي عمله يُعلِم بحسب ما يَعْلَم، لا يَقْفُو ما ليس له به علم، لا يتجرأ؛ لأنه ليس لازما أن تتكلم في كل شيء، عَلِّم ما تعلم إذا احتيج إليك مدرسًا في الكلية، في الثانوية، في المتوسط، مدرسًا في الابتدائي، تأتيك أسئلة ما تعرف عنها، الذي يصح أن الواحد يقول: ما أعلم، أو يرجئ الجواب، ويبحث، ثم يفيد، أما التباهي والمراءاة والكلام في كل شيء بعلم، وبغير علم هذا ليس من شيم من أصلح الله نيته. [**شرح أصول الإيمان**].

الفرق بين طاعة الهوى وتأليه الهوى

س ١٣٩: عبادة الهوى من الشرك بالله فكيف نجمع بين هذه العبارة وقولك: إن الشرك بالله راجع إلى أرواح الصالحين وأرواح الكواكب فقط؟

الجواب: عبادة الهوى من التأليه يعني: تؤله، لكن ليست كل طاعة للهوى شركًا أكبر، أو شركًا أصغر؛ قد تكون طاعة الهوى معصية فقط، فإذا صارت طاعة الهوى هي عبادة غير الله مع ظهور الحجة - حجة التوحيد - صارت هنا شركاً أكبر، وذلك برجوعها إلى عبادة غير الله: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣]، تأليه الهوى أنواع، المعصية من طاعة الهوى، ولكن لا تسمى شركاً. [**شرح كشف الشبهات**].

الحكم التكليفي والقدرة والإرادة

س ١٤٠: من تقرب لغير الله بدون اعتقاد فما حكمه في الإسلام؟

الجواب: يكون مجنونًا؛ كيف يتقرب بدون ما يعتقد؟ يعني يتحرك حركات، وهو لا يعتقدها، ما الذي حركه؟ ما يمكن أن تصدر حركة من عاقل إلا بإرادة قلب؛ إرادة القلب هي المحركة، محبة القلب للشيء، وإرادته هي المحركة.

معلوم أنه لا يحصل أي عمل من الأعمال إلا بشيئين: بإرادة متميزة خاصة بهذا العمل، وقدرة تامة. إذا صار عندك لأي عمل تريده إرادة واضحة متميزة، وعندك قدرة حصل العمل، وأما إذا تخلفت الإرادة وثم قدرة لم يحصل العمل. حصلت عندك قدرة، وليس ثم إرادة ما حصل العمل أصلاً. فإذا حصل عمل ما من المكلف علم أنه أراده، وكان قادراً عليه فأحدثه، إذا عمل عملاً، وصار غير مؤاخذ به إما أن يكون من جهة أن إرادته لم تكن متمحضة، يعني إما أن يكون مجنونًا، أو ساهياً، أو غافلاً، أو نائماً، . . . إلى آخره من عوارض الأهلية التي لا يرفع معها الحكم التكليفي، وإما أن يكون من جهة عدم إرادته للفعل، وأما القدرة فكانت من جهة الإكراه، والمكره أيضاً مرفوع عنه الحكم التكليفي في أكثر المسائل. **[شرح كشف الشبهات].**



تحضير الأرواح
واستعانة السحرة بالشياطين

س ١٤١: الذين يحضرون الأرواح هل هم كفار، وبماذا يختلفون عن السحرة؟

الجواب: تحضير الأرواح هذا باب واسع، يزعم أنهم يحضرون الأرواح في الشرق والغرب، وتحضير الأرواح يأتي واحد مثلاً لهذا، ويقول له: أريد أن أرى أبي، وأسمعه، وأسأله، فيحضر له روح أبيه، فينظر تارة إلى صورة أبيه شكل روح، لا شكل جسم، وتارة يسمع صوت أبيه دون رؤية، يسمع صوت أبيه المعروف، وهذا يكون من جهة الشياطين، هو تحضير للأرواح، لكن لأرواح الشياطين التي تعلم ذلك من أبيه. [**شرح كشف الشبهات**].

حكم طلب الدعاء من المخلوق

س ١٤٢: هل إذا طلب الإنسان الدعاء من إنسان آخر، وذلك بنية أن الذي طلب منه الدعاء دعوته مجابة، بخلاف الأول، هل ذلك من الشرك؟

الجواب: طلب الدعاء من المخلوق جائز في أصله إذا كان ذلك المخلوق حياً يقدر على الدعاء، وجاء في السنن في حديث يحتج به أهل العلم، وإن كان في إسناده ضعيف أن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه حينما استأذنه

في الذهاب للعمرة: «**لاَ تَنْسَنَا يَا أخي مِنْ دُعَائِكَ**»[١]، وثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال عن أويس القرني: «**يأتي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ مُرَادٍ ثُمَّ مِنْ قَرَنٍ كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إلا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ**»[٢]، وهذا يدل على أن جنس الطلب، طلب الدعاء من الحي جائز، والنبي ﷺ طلب منه الصحابة الدعاء، فدعا لهم، لكن هناك قول لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهو أن طلب الحي الدعاء من الحي تركه أولى إلا في حال أن يكون من طلب الدعاء من الآخر يأمل نفعه، ونفع الداعي معه؛ يقول: إذا كان الطالب يأمل نفع الداعي، ونفع المدعو له جميعاً جاز، لكن إذا كان يطلب نفعه وحده باعتقاده في ذلك المسؤول فإن هذا تركه أولى.

وقول السائل هنا: (من دعوته مجابة) هذه الكلمة: (دعوة فلان) أو (فلان من مجابي الدعوة) المقصود منها الغالب، ليس المقصود منها أنه لا يدعو بدعوة إلا تجاب، المقصود منها أكثر أموره، يعني: إذا دعا أجيب في أكثر ما يدعو به، وإلا كما ذكرت لك: فإن الأنبياء - وهم من مجابي الدعوة، بل هم أفضل من تجاب دعوتهم من أقوامهم - ردت بعض دعواتهم؛ كما ذكرت. فإجابة الدعاء منوطة بأسباب شرعية وقدرية، ولله عز وجل الحكمة

---

(١) رواه أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٥٧)، وابن ماجه (٢٨٢٩)، وأحمد في المسند (١/ ٢٩، ٢/ ٥٩) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٤٢).

البالغة، قد روى ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تهذيب الآثار، وفي غيره أيضاً أن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما سئل من قبل بعضهم أن يدعو حذيفة لذاك فدعا له، ثم سئل مرة أخرى، فنفض يديه، وقال: أنبياء نحن؟! إنكارًا لتكرر طلب الدعاء ممن هو دون الأنبياء، وهذا ظاهر.

فالاعتقاد أن فلانًا مجاب الدعوة، يُسأل: ادع لنا، يا فلان: ادع لنا. هذا قد يكون من أسباب الاعتقاد فيه بعد مماته، فإذا سئل مرة أو مرتين ونحو ذلك، أما أن يجعل فلاناً يقال له دائماً: ادع لنا يا فلان. هذا غير طريقة السلف. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ١٤٣: هل طلب الدعاء من الشخص سنة؟

الجواب: طلب الدعاء من الحي، ترى من ترجو أن يجاب؛ إما لكونه صالحاً، أو لأنه يتحرى أوقات الإجابة، أو لأنه في سفر، أو ما أشبه ذلك من أسباب الإجابة، فتطلب منه أن يدعو لك، الأولى أن لا تطلب منه، وإذا طلبت فإن السنة أن تنوي نفعه، ونفعك جميعا، لا تنوِ حين تطلب أنك محتاج إلى أن يدعو لك؛ هذا خلاف السنة، السنة: أن تنوي النفع حين تطلب منه الدعاء؛ تريد أن تنفعه بأن يؤمن الملك، ويقول: ولك بمثل، وتنفع نفسك أيضاً بإجابة الدعاء، هذا هو التحقيق، وعليه يحمل ما ورد في السنة: من سؤال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن يدعو له «**لاَ تَنْسَنَا يَا أخي مِنْ دُعَائِكَ**»[1]، مع أنه حديث ضعيف، وكذلك طلب الدعاء من أويس. **[شرح كشف الشبهات]**.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٧١).

الدعاء عند القبر سبب في البلاء

س ١٤٤: هل في إجابة دعاء من كان يدعو عند القبر فيه ابتلاء لهذا الداعي لأنه يظن أن المجيب له صاحب القبر؟

الجواب: لا شك الابتلاء وقع في هذه المسألة، وفي غيرها. فإذا أجيب دعاء من دعا عند القبر فإنه وقع له هنا المخالفة، وابتلي بسببها؛ لأنه لو أجيب لظن أن سبب الإجابة صاحب القبر، أو بركة المكان، وهذا ابتلاء وشبهة، ووقع فيها لأنه فرط في الحق، وكما ذكرت لك أن الإجابة تكون لسبب يتعلق بدعائه، وهو يظن أن السبب هو القبر، وهذه المسألة مذكورة في شرح الطحاوية في أواخرها.

س ١٤٥: هل إجابة الله دعاء الحي لصاحب القبر من الاستدراج؟

الجواب: لا. هو من الفتنة له. **[شرح كشف الشبهات]**.

مشابهة أصحاب القبور للمنافقين في نطقهم بكلمة التوحيد

س ١٤٦: ذكرت أن المنافقين قالوا: لا إله إلا الله، مع أنها لا تقبل منهم، ولكن يمكن أن يجاب عليها، فيقال: إن المنافق لا تقل له إنه كافر في الدنيا، بل نقول إنه مسلم، ونرد علمه إلى الله، وهؤلاء الذين يصلون إلى القبر، ويعبدون عبد القادر مثلاً لا نطلق عليهم أنهم كفار، بل هم مسلمون، ونرد أمرهم إلى الله.

الجواب: هذا يعطينا الدخول في بحث، أنا أريد أن تتنبهوا له فيما تسمعون، أو تقرؤون، يكون هناك تنظير شيء بشيء لمعنى من المعاني، أو لقدر من الاحتجاج، فلا توسع أنت ذلك إلى شيء أوسع مما كان الكلام فيه؛ لأن هذا يعطيك لبساً في الفهم، وأيضاً يوقعك في إشكالات علمية دائما. فالتنظير لا يكون دائماً على جهة التكامل، أو التماثل ما بين الأول والثاني، وإنما قد يكون لجهة من الجهات مثل ما ذكرنا في ورود الشبه بين المنافقين، وبين من يقول لا إله إلا الله، ولا يعرف، أو بين من يقول لا إله إلا الله، ويريد الاكتفاء بلفظها، وجه المشابهة قلنا: إنه بالإجماع المنافق لم تفده كلمة لا إله إلا الله، لم تفده في الظاهر، أم في الباطن؟

معروف أنها لم تفده في الباطن، لكن هي لم تفده، ولو أفادته لنجا بها من النار، لكن لم تفده، كذلك من قالها، ولم يعلم معناها فإنها لا تفيده من باب أولى؛ لأنه اشترك مع المنافق في القول، والمنافق زاد عليه في العلم، وذاك جهل، وهذا قال لفظاً ظاهراً، وجهل المعنى، وذاك قال لفظاً وعلم المعنى، ومع ذلك هو في الدرك الأسفل من النار، لا يعني هذا أن ترتب جميع اللوازم على هذا التنظير من أن تقول: هؤلاء مسلمون ظاهراً، وهل نحكم لهؤلاء بالإسلام الظاهر؟. . ، إلى أشباه هذه الكلمة، وإنما القصد أن نمثل للقول بالقول. **[شرح كشف الشبهات]**.

جزاء المعبودات من دون الله

س ١٤٧: هل المعبودات من الأحجار والأشجار تكون في النار مع من عبدها؟

الجواب: نعم كلها والأصنام والجن الذين عبدوا ورضوا بالعبادة. [شرح كشف الشبهات].

حكم الدعاء عند القبور والطواف بها

س ١٤٨: هل الدعاء والتضرع إلى الله عند زيارة القبور مشروع؟

الجواب: لا ؛ القبر ليست الفائدة منه أن تدعو عنده، القبر الفائدة منه أن تتذكر الآخرة: «**زُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ**»(١)، «**إني كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا**»(٢)، والزيارة المشروعة هي التي فيها تذكر، والسلام على أموات المسلمين، وسؤال الله ﷻ لهم، والدعاء للميت، ويجوز أن يدعو لنفسه عرضاً مع الدعاء للميت، دون القصد. فأما أن يتحرى الدعاء عند القبور فهي بدعة، أو أن يقصد الدعاء لنفسه عند القبور فهي بدعة أيضاً، لكن يدعو لنفسه عرضاً مع الدعاء للميت؛ كما كان ﷺ يقول إذا زار القبور: «**أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ**»(٣) فهذا على جهة العرض لا القصد. [شرح كشف الشبهات].

س ١٤٩: هل دعاء الله عند القبر بدعة أم شرك؟

الجواب: دعاء الله عند القبر بمعنى أنه يأتي إلى قبر رجل صالح، أو من

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٦٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٧)، والترمذي (١٠٥٤)، والنسائي (٥٦٥٢)، وابن ماجه (١٥٧١) وأحمد (١/ ٤٥٢)، (٥/ ٣٥٦) من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٥).

يعتقد فيه، ويدعو الله عنده؛ لظنه أن الدعاء في هذا المكان له فضيلة، أو مجاب، أو نحو ذلك من الأسباب. فنقول: تخصيص بعض القبور بالدعاء عندها؛ لفضيلة أصحابها، أو لعبادتهم، أو لولايتهم، أو ما أشبه ذلك هذا بدعة؛ لأن الصحابة ﭬ لم يقصدوا قبور شهداء أُحُد، ولا قبور السابقين الأولين الذين ماتوا في عهد النبي ﷺ، ودعوا عندها، وهؤلاء أحياء، أعني: الشهداء، وهم أفضل هذه الأمة؛ لسابقتهم، ولموتهم في سبيل الله، فامتناع الصحابة ﭬ عن ذلك دليل على أن تخصيص بعض القبور بالدعاء عندها؛ لظن المُخصص أن الدعاء عندها مستجاب هذا بدعة، ولكن ليس شركاً؛ لأنه ما دعا إلا الله وحده، فإذا دعا الله وحده عند قبر نقول: هذا بدعة، ولا يجوز، ووسيلة إلى الشرك، وهي الاعتقاد في أصحاب القبور. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ١٥٠: ما رأيك في من يقول إن مجرد الطواف على القبر ليس عبادة؟

الجواب: الطواف عبادة؛ لأن الله ﷻ أمر به: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، معلوم أن الله إذا أمر بشيء، وأثاب عليه فإنه عبادة، فإذا كان كذلك، فمن تعبد يعني: طاف على مكان يرجو الثواب، ويتقرب إلى الله، أو إلى هذا المقبور بالطواف على غير الكعبة، وما بين الصفا والمروة فإنه صرف العبادة لغير الله. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ١٥١: ما رأيكم في من يزور أماكن الشرك للوقوف على حقيقة الشرك، دون أن ينكر عليهم بحجة أنه سيعرض للخطر إذا هو أنكر؟

الجواب: لا يجوز له أن يحضر مكانا يعبد فيه غير الله، يستغاث فيه بغير

الله، يصلى فيه للميت، يتجه إليه بالقبلة، يطاف على قبره، ويسكت ولا ينكر؛ لأن هذا أعظم المنكر، وهو الشرك، لكن كيف ينكر؟ هذا يحتاج إلى بيان، فالشيخ محمد رحمه الله إمام الدعوة لما كان يحضر عند الذين يعبدون زيد بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول لهم في أول الدعوة: الله خير من زيد. فينبههم أن دعوة الله عز وجل وحده أفضل، وهذا من التدرج في الدعوة. فإذا كان يرى أن الإنكار عليهم لن ينفعهم، وأنه إذا قال مثل هذه الكلمة أنها أنفع لهم، فهذا بما يرى أن المصلحة الشرعية فيه، أما أن يحضر مثل هذه الأماكن، ولا ينكر ألبتة، فهذا حرام عليه، ولا يجوز، ونسأل الله لنا، ولإخواننا العفو والعافية والمغفرة. [**شرح كشف الشبهات**].

س ١٥٢: هل يجوز لمن جلس مع القبوريين السكوت عليهم؟

الجواب: لا. أعوذ بالله. هذا شرك، يتغيظ الواحد من رؤية قبة من دون أن يعرف ماذا تحتها، فكيف يذهب، وينظر، ويجلس معهم، ويسكت عن هذا؟

طبعاً مفهوم الشرك بالصور المختلفة هذا يختلف فيه الناس، لكن ينبغي، بل يجب ألا يأخذ الشباب هذه المسألة من غير الراسخين في العلم؛ لأن كون صورة ما صورة شركية، فهذه إنما يعلمها أهل العلم في المسائل الحادثة الجديدة. [**شرح كشف الشبهات**].

حكم الكفر العمليّ

س ١٥٣: ذكرت أن من سجد لصنم فإنه كافر. هل هذا يكون بعد الاستفصال؟

الجواب: لا شك أن من سجد لصنم فإنه كافر ظاهراً؛ السجود لصنم من الكفر العملي الذي يضاد الإيمان. فإن الكفر قسمان: كفر اعتقاد، يكون بالاعتقاد، وكفر عملي، والكفر العملي قسمان؛ كما ذكره ابن القيم في أول كتابه الصلاة: قسم يضاد الإيمان من أصله؛ كسب الدين يعني الإسلام، وسب الله، وسب رسوله، أو السجود لصنم، أو إلقاء المصحف في القاذورات متعمداً، عالماً، وأشباه ذلك، فهذا كفر عملي، يعني: كفر بعمله، وهو مخرج من الملة؛ لأنه مضاد للإيمان، وقسم آخر من الكفر العملي: ما لا يضاد الإيمان مثل المسائل التي ذكروها: ترك الصلاة عند طائفة كثيرة من أهل العلم، والحكم بغير ما أنزل الله، ومثل سباب المسلم وقتاله: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»[1]، قتال المسلم يعني: يقاتل المسلمين، وأشباه ذلك مما جاء في الشريعة أنه كفر. فإذا من فهم أن تقسيم الكفر إلى: اعتقادي وعملي، وأن العملي لا يكفر، فهذا غلط عظيم حتى غلط على ابن القيم رحمه الله؛ فإن ابن القيم في كتاب الصلاة قال: (وكفر عملي مثل: السجود للصنم كذا، وهذا يضاد الإيمان، ومثل كذا، وكفر عملي، ومنه ما يضاد الإيمان: كالسجود للصنم، ومثل... إلى آخره، ومنه ما لا يضاد الإيمان: كترك الصلاة، والحكم بغير ما أنزل الله، ..) إلى آخر كلامه، فالعلماء حين يقسمون الكفر إلى: اعتقادي وعملي، هذا تقسيم لمورد الكفر؛ فإن الكفر مورده قد يكون جهته الاعتقاد، وقد يكون جهته العمل، والاعتقاد منه: الشك أيضاً، والكفر العملي منه: القول والفعل، ومنه ما لا يكفر، فإذا قول العلماء: إن الردة تكون باعتقاد، أو قول،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨، ٦٠٤٤، ٧٠٧٦)، ومسلم (٦٤).

أو فعل، أو شك راجع إلى هذين القسمين: اعتقاد أو عمل، ولكن الكفر العملي منه ما يضاد الإيمان من أصله؛ كما ذكرنا، ومنه ما لا يضاد الإيمان من أصله، فليس معنى: كفر اعتقادي، وكفر عملي أنها مساوية للكفر الأكبر والأصغر؛ كما يظنه طائفة، هذا غلط عظيم على أهل العلم.

فإن الكفر قسمان: كفر أكبر وأصغر باعتبار:

كفر أكبر يعني: مخرجاً من الملة.

وكفر أصغر يعني: غير مخرج من الملة، فباعتبار حكم هذا الكفر: فإنه يكون أكبر، ويكون أصغر، وباعتبار مورد الكفر: قد يكون اعتقادياً، وقد يكون عملياً، والاعتقاد أكبر، وقد يكون بعض أقسامه أصغر، والعملي قطعاً: منه أكبر، ومنه أصغر. فقول بعض أهل العلم: (الكفر العملي هو الكفر الأصغر) هذا غلط، بل الكفر العملي: منه أكبر، ومنه أصغر. فتقسيمات العلماء متداخلة مثل ما نقول في الشرك: أكبر وأصغر، والشرك يكون بالاعتقاد، ويكون بالعمل؛ فإن من ذبح لغير الله فهو مشرك بالعمل، ومن نذر لغير الله فهو مشرك بالعمل، ومن استغاث بغير الله فهو مشرك بالعمل، وهذا الفعل منه قد يؤول إلى اعتقاد، وقد لا يؤول إلى اعتقاد. فالمكفرات العملية: الكفر الأكبر أو الأصغر من الكفر العملي، قد ترجعها إلى اعتقاد، وقد ترجعها إلى عمل مجرد؛ فإذا ليس كل ما قيل فيه إنه كفر عملي يساوي الكفر الأصغر، بل قد يكون هذا، وقد يكون هذا. **[شرح كشف الشبهات].**

حكم الاستغاثة بغير الله

س ١٥٤: لم نفهم حكم الاستغاثة بالمهندس بأمر طبي؟

الجواب: لا. ليس شركاً؛ لأنه يغيثه بغير العملية. [**شرح كشف الشبهات**].

س ١٥٥: من قال: أستغيث بالله ثم بك؟

الجواب: نستغيث إذا كان فلان موجوداً، مثلاً: موجود وتريد أن تستغيث به فتقول: أستغيث بالله ثمّ بك، وهو حيّ، قادر، حاضر، فلا حرج، لكن إذا كان غير موجود تقول: أستغيث بالله ثمّ بفلان، لا. إذا انتفى أحد الشروط الثلاثة هذه فلا يقال. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

الرد على من يجيز البناء على القبور

س ١٥٦: استدل بعض القبوريين على جواز البناء على القبور؛ لأن النبي ﷺ دفن في حجرة عائشة رضي الله عنها، فكيف الجواب على هذه الشبهة؟

الجواب: دفن ﷺ في حجرة عائشة رضي الله عنها نعم، لكن حجرة عائشة رضي الله عنها كانت قبل القبر، وحجرة عائشة رضي الله عنها مفتوحة، وهي إلى الآن مفتوحة إلى أعلى، والسقف العلوي هذا سقف المسجد لما أدخل، فحين دفن ﷺ في عهد الخلفاء الراشدين كان سقف بيت عائشة مفتوحاً، كما كانت عائشة تقول رضي الله عنها: «**صَلَّى النبي ﷺ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ في حجرتي**»[1]؛ لأنها مفتوحة

(١) رواه ابن ماجه (٦٨٣) من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها.

من أعلاها، وإنما سقف بعضها، وترك بعضها في عهده ﷺ بشيء من الجريد الذي يزال. والواقع الآن أن الحجرة مفتوحة من أعلاها، نعم. هناك جدران مثلثة، لكنها مفتوحة من أعلى، ليس عليها سقف، وكذلك الجدار الثاني ممتد حوالي ستة أمتار، ثم مفتوح أيضاً من أعلى، وإنما كذلك الحديد هذا الذي ترى، يعني ثلاثة جدران، ثم الحديد، كل هذه مفتوحة، يأتي سقف المسجد الذي أحاط بالحجرة، وحجرة عائشة رضي الله عنها مفتوحة، هذا للمسجد، لا للحجرة؛ فإذًا البناء لم يقع على قبره ﷺ، وإنما البناء كان موجوداً قبل القبر، فدفن ﷺ في بيته، ولم يبن على قبره ﷺ، ولا على قبر أصحابه، وجعلت له حمايات عديدة؛ حتى يبعد الناس عن القبر، فأخذ من مسجده ﷺ، من روضته ﷺ عدة أسطوانات لعدة أمتار، أخذت من الروضة الشريفة التي قال فيها ﷺ: **«مَا بَيْنَ بيتي ومنبري رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»**[1]؛ أخذت حماية لقبره ﷺ؛ حتى ما يصل إليه الناس. فإذًا الآن لا يمكن أن يقال: إن البناء مسقوف من كل جهاته، ولا يمكن أن يقال: إن الزائر له يزور القبر؛ لأن بينه وبين القبر أمتار، وبناء، وجدار، ثم جدار، يعني: الجدار الحديدي، ثم الجدار الذي يليه، ثم جدار ثالث، ثم الجدار الرابع، فهناك أربعة جدر تذكرون كلام ابن القيم رحمه الله في النونية حيث قال:

فأجاب رب العالمين دعاءه وأحاطه بثلاثة الجدران[2]

---

(١) أخرجه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠).

(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٥٢).

يعني دعاء النبي ﷺ في قوله: «**اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قبري وَثَنًا يُعْبَدُ**»[1]، فأجاب رب العالمين دعاءه؛ وأحاطه بثلاثة جدران: الجدار الأول عائشة، ثم الثاني وراءه، ثم الثالث الذي ترونه الآن، ثم بعد ذلك، بعد زمن ابن القيم في أول عهد الدولة العثمانية تقريباً جعل الحاجز الحديدي هذا، فهي أربعة، وأخذ من الروضة بضعة أمتار مع أنها مسجد، وجعلت حماية للقبر بإجماع المسلمين؛ لأن في هذا الأخذ من المسجد الذي هو وقف مسجد أسسه النبي ﷺ على التقوى من أول يوم، أخذ منه حماية للقبر؛ حتى لا يوصل إليه، وحتى لا يتخذ وثناً، ولهذا فيه دليل واضح على إبطال ما ادعوه في قبره ﷺ. [**شرح كشف الشبهات**].

س ١٥٧: في كتاب شيخ الإسلام (قاعدة جليلة) الذي حققه الشيخ سليمان، تكلم عن عبادة أهل الإسلام، فيقول من ضمنها في قوله: إن زيارة الرسول ﷺ في قبره الآن قد لا تكون زيارة حقيقية؛ لأن القبر بعيد. فما هو توجيهكم يا شيخ؛ لأنه يقول: ما هي زيارة حقيقية، الزيارة الحقيقية للقبر أن تأتي من قريب بجانب القبر، يعني هذا الذي فهمته منه؟

الجواب: هذه معروفة، هذا صحيح. [**مجلس١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ**].

مسألة دخول عصاة الموحدين الجنة

س ١٥٨: وردت أحاديث تنص على أن من قال: لا إله إلا الله دخل

---

(١) رواه مالك في الموطأ (١/ ١٧٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٥)، وعبد الرزاق في المصنف (١٥٨٧).

الجنة، وحرمت عليه النار، ووردت أحاديث تنص على أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من بر، ووردت أحاديث فيها أن النار يدخلها من قال لا إله إلا الله، فما توجيه ذلك، وكيف تجمع بين هذه النصوص، فهي فيما يبدو عند بعض الناس متعارضة؟

الجواب: هذا مبني على فهم دلالة النصوص في الكتاب والسنة في معنى لفظ الدخول، ونفي الدخول (لا يدخل)، وكذلك التحريم (حرم)، أو (محرم)، (حرمت عليه الجنة)، أو (حرمت عليه النار)، إذا تقرر هذا فالدخول في الكتاب والسنة نوعان: دخول أولي، ودخول بعد أمد، ونفي الدخول أيضاً نوعان: لا يدخل يعني: أولاً، ولا يدخل بمعنى: أبداً، فمثلاً في قوله ﷺ: «**لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ**»[1]، هذا يعني: الدخول الأولي، لا يدخلها أولاً، بل يتأخر، فيعذب في النار إن لم يغفر الله له، ثم يدخل متأخراً، وفي قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الأعراف: ٤٠]، هذا نفي للدخول مطلقا، يعني: لا يدخلون أبداً، وهؤلاء هم الكفار، كذلك لفظ التحريم هنا تحريم أمدي، وهناك تحريم أبدي، فمن النصوص ما فيه لفظ التحريم، والمراد به التحريم الأمدي، يعني: تحرم عليه الجنة أمداً من الزمان، أو تحريم أبدي: تحرم عليه الجنة، تحريم أبدي لهؤلاء الكفار، أو تحرم عليه النار تحريمًا أبديًا، وهم الذين غفر الله ﷻ لهم، فإذًا دلالة الدخول، ونفي الدخول، والتحريم

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦)، واللفظ له.

في النصوص منقسمة، فإذا فهمت هذا صار كل نص جاء فيه ما ذكر من نفي الدخول، أو إثبات الدخول، أو تحريم للجنة، أو للنار كان مبنياً على التفصيل الذي ذكرته لك.

معنى التدسيم وعلاقته بدفع العين

س ١٥٩: قرأت في كتاب لأحد المؤلفين ينقل فيه: إذا خفت على ولدك، أو على نفسك من العين فضع نقطة سوداء على الجبهة؛ لتصرف عنك العين فما حكم ذلك؟

الجواب: اعتقادات الناس في دفع العين لا حصر لها، والجامع لذلك: أن كل شيء يفعله الناس مما يعتقدونه سبباً، وليس هو بسبب شرعي، ولا قدري، فإنه لا يجوز اتخاذه، وهذا يختلف عما جاء عن عمر: أنه رأى غلاماً صغيراً حسن الصورة، وخاف عليه العين، فقال لأهله: دسموا نونته، ففعلوا، هذا من إظهار عدم الحسن، ليس التدسيم - وهو وضع نقطة في بعض الوجه - ليس لأجل أن تدفع تلك النقطة العين، ولكن لأجل أن يظهر بمظهر ليس بحسن، فلا تتعلق النفوس الشريرة به.

فإذا كان وضع هذه النقطة التي ذكر لأجل اعتقاد أنها تدفع العين، فهذا من اتخاذ الأسباب الشركية التي لا تجوز، وإن كان لأجل إظهار عدم الحسن في تلك الصورة الجميلة، أو ذلك الجسد المعافى، أو نحو ذلك، فإن هذا لا بأس به والله أعلم. **[شرح كتاب التوحيد]**.

حكم نسبة المشيئة للأقدار

س ١٦٠: درجت على ألسنة بعض الناس كلمات مثل: شاءت الأقدار، ومثل: وجدت فلانًا صدفة، أو حصل لي هذا الشيء صدفة. ما هو توجيهكم تجاه تلك الكلمات؟

الجواب: أما شاءت الأقدار، فلا ينبغي استعمال هذه اللفظة؛ لأن المشيئة لله ﷻ. والأقدار جمع قدر، والقدر ليس له مشيئة خاصة، وإنما المشيئة مرتبة من مراتب القدر.

وإذًا يكون الواجب أن يقول: شاء الله ﷻ، أما شاءت الأقدار فهي في الحقيقة ليس لها معنى، ثم هي فيها غلط من حيث التركيب، أما اللفظة الأخرى وهي: قابلته صدفة، ومر بي صدفة، ونحو ذلك فهذه لا حرج فيها؛ لأن لفظ صدفة بالنسبة لي، صدفة يعني به المعنى الإضافي، يعني بما يضاف له، يعني صدفة بالنسبة للقائل، وموافقة بالنسبة للقائل، أما في ملكوت الله ﷻ فلا يقع شيء في ملكوته صدفة، بل كل ما يقع في ملكوت الله عن إحكام، وعن حكمة من الملك العلاّم، لا يقع شيء في ملكه هكذا فلتة، أو صدفة؛ كما يقوله الطبائعيون، ونحوهم من أهل الضلال، لكن إن عنى المعنى الإضافي - يعني بالنسبة لي - فالأمر واسع، والأولى إن وقع الاشتباه أن تجتنب الكلمة إلى كلمات أخر ليس فيها اشتباه كقوله: مر بي موافقة، أو وافقته، أو نحو ذلك. [**محاضرة عقيدة أهل السنة**].

التحذير من نسبة الفضل لغير الله

س ١٦١: ذكرت ما يحدث من أخطاء شائعة في بعض الصحف، وقد كثرت مقولة: بفضل فلان، وبجهود فلان، ونسبة ذلك للبشر ونسوا رب البشر، وإنا لنحزن لذلك، نريد علاجا لإنقاذ الناس من تلك الأخطاء.

الجواب: العلاج ما يكون بكلمات. العلاج يكون بعمل، ودعوة، وبيان، وإصلاح، وتلك الكلمات لاشك أنها تكون على ألسنة من لم يعظم الله ﷻ في كل حال، قد يلتفت القلب عن الله ﷻ فيقول مثل تلك الكلمات: أن هذا بفضل فلان، والواجب أن يقول: (هذا بفضل الله ثم بفضل فلان)؛ لأن فلانًا سبب من الأسباب، ومن الذي جعله سببًا؟ إنه رب العالمين سبحانه وتعالى، فلو محا الله ﷻ فلانًا أن يكون سببًا لما حصل شيء، ولهذا الفضل أولاً وأخيرًا لله ﷻ على الحقيقة؛ فإنه الذي سخر بعض عباده لخدمة بعض، وسخر فلانًا وفلانًا، وفلانًا لييسروا السبيل على الآخرين، فالمحمود على الحقيقة هو الله ﷻ، والعباد يشكرون على ما فعلوا من واجب، ومستحب، وما قدموا من خير؛ امتثالا لقول النبي ﷺ: **«لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»**[1]، فشكر الناس على ما أدوا من واجب، أو من معروف، هم يشكرون على ذلك، وشكرهم في هذا واجب، أو مستحب، ومن عمل معك معروفًا فكافئه، والفضل أولاً وأخيرًا لله ﷻ. **[محاضرة عهد ابن أم عبد ٢]**.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٨١١)، والبيهقي في سننه الكبرى (٦/ ١٨٢)، والطبراني في الكبير (١/ ١٩٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٨)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٠٣، ٢٩٥، ٣٨٨، ٤٦١، ٤٩٢)، والطيالسي في مسنده (١/ ٣٢٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

حماية النبي ﷺ جناب التوحيد في الألفاظ

س ١٦٢: كيف نجمع بين قول الرسول ﷺ للصحابي الذي قال له: (ما شاء الله وشئت)، فقال ﷺ: «**أجعلتني وَاللَّهَ عَدْلاً بَلْ ما شَاءَ الله وَحْدَهُ**»[(١)]، وبين ما قال اليهودي للطفيل بن سخبرة رضي الله عنه في رؤياه: «**وَأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلاَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ**»[(٢)]، وجزاكم الله خير الجزاء؟

الجواب: لا مخالفة بين هذا وهذا، والصحابة في الألفاظ مرت عليهم مراحل لم ينهوا عن جميع الألفاظ مرة واحدة - يعني الألفاظ التي تركُها أولى، أو التي فيها تشريك، أو نحو ذلك؛ لأن الصحابي بتوحيده لا يقصد حقيقة التشريك - مثل الأحكام الشرعية الأخرى: الزنا، تحريم الزنا مر بمراحل، تحريم الخمر، وكذلك الألفاظ: الحلف بالآباء، الحلف بالكعبة أيضاً كان مسكوتًا عنه. في أول الأمر نهى عنه: «**لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ**»[(٣)] فالحديث الذي ذكر لا معارضة بينه وبين القصة؛ لأن القصة فيها أنهم كانوا يقولون ذلك، والنبي ﷺ وجههم، وحادثة الصحابي الذي قال: (ما شاء الله وشئت) هذه حادثة عين، محمولة على أنه لم يبلغه الكلام الأول، فلأجل أن القول الأول مستعمل، فلما سمع

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢١٧).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده من حديث الطفيل بن سخبرة رضي الله عنه (٥/ ٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٠١).

النبي ﷺ ذلك نهاه عنه، فالباب باب واحد، فنهى النبي ﷺ الناس جميعاً، ثم نهى هذا الفرد بخصوصه لما سمع منه تلك المقالة. [**محاضرة أخلاق الداعي إلى الله ١**].

الطريق لإصلاح من وقع في البدع الشركية

س ١٦٣: حيث إنكم أحد أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إمام الدعوة إلى الكتاب والسنة في هذه البلاد؛ أرجو إرشاد الشخص الذي جاء إلى هذه البلاد من بلد مجاور مسلم، ولكن الناس في بلده متعلقون بالقبور، والأضرحة، والتمسح بها، والذبح عندها، فما هو الطريق لإصلاحهم؟

الجواب: الطريق لإصلاحهم من جهتين: الجهة الأولى: التعليم، والجهة الثانية: الترغيب والترهيب، وبيان مآل هؤلاء ومآل هؤلاء، أما من جهة التعليم فهذا واضح، وهو أن التوحيد يحتاج إلى تعلم، والناس في تلك البلاد؛ كما قد خالطتم بعضهم يجهلون معنى التوحيد، يعني مثلاً: إذا سألته عن معنى قول: لا إله إلا الله ظن أن معناها: لا رب موجود إلا الله، والربوبية غير الألوهية؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وبين أن المشركين يقرون بأن الله هو ربهم، وأنه خالقهم: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧]، فهم موقنون بأن الله الرب وحده، ولكن الابتلاء وقع في تعلق القلب، هل للمرء أن يتوجه بالسؤال للموتى؟

للأوثان؟ للأصنام؟ للصالحين؟ فالله ﷻ بين أن عيسى عليه السلام دُعي إلهاً، وأن اللات، وهو رجل صالح كان يلت السويق، يحسن إلى الناس، فلما مات عكفوا على قبره، واتخذه الناس وثناً، واتخذوا قبره وثناً، واتخذوا له صورة، وجعلوها صنماً، وهكذا كان الناس يشركون لا في الربوبية، ولكن في الألوهية باعتقادهم أن هذه الأوثان، والأصنام، وأن أصحابها يرفعون الحاجات إلى الله، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] يعني يقولون - كما قاله أهل التفسير -: والذين اتخذوا من دونه أولياء يقولون: ما نعبدهم، يعني: ما نعبد أولئك الأولياء، إلا ليقربونا إلى الله زلفى، ما نعبدهم استقلالاً؛ نعلم أنهم بشر، ولكن نريد أن يرفعوا بحاجاتنا إلى الله؛ لأن له المقام العالي عند الله.

ذكّرهم بالآيات، اتلُ عليهم القرآن، وفسر لهم القرآن، فسر لهم قوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣، ١٤] قال الله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ﴾ وهذا اسم موصول لمن يعقل ﴿تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ يعني: ما يملكون في قبورهم، ولو القطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمرة ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ لم؟ لأنهم أموات كما قال: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١].

فإذًا هناك آيات كثيرة في القرآن فيمن يبعث، في ميت ليس بحي، وهذه ظاهرةٌ لو تليت على أولئك لتنبهوا إن كان الله ﷻ مريداً بهم خيراً.

فاتل عليهم الآيات، وعلمهم، وبين لهم ذلك، ثم بعد ذلك اسلك معهم طريقة الترغيب والترهيب، التخويف والترغيب: تخويف من عاقبة الشرك وبيان فضل التوحيد.

العبادة لا يجوز صرفها إلا لله، ومعنى التوحيد وأنه حق الله ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١١٢]، ونحو ذلك من الآيات، وأسأل الله ﷻ لك ولهم الهداية، فإن الله ﷻ قلوب العباد بين أصبعين من أصابعه، فلا تبخل بالهداية. [**محاضرة المهم والأهم**].

الفرق بين الشؤم والتشاؤم

س ١٦٤: ما معنى قول النبي ﷺ: «**الشؤم في ثلاثة**»؟

الجواب: معناه: أن هذه الأشياء الثلاثة من أكثر الأعيان ملابسة للمرء، والأعيان التي تلابس المرء، وتخالطه جعل الله ﷻ فيها ما يكون متوافقاً مع المستعمل، أو متخالفاً معه، فإذا لم تكن متوافقة للمستعمل صارت هذه الأعيان مختلفة، فصارت نتيجة استعمالها سوءًا عليه، وهذا هو المقصود بالشؤم؛ لأن الشؤم هنا ليس المقصود منه التشاؤم، لأنه قال: «**إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَفِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ**»[(١)] فأراد عاقبته؛ لأن الناس يتشاءمون من الشيء، فتكون عاقبة الشيء المتشاءم منه أن يكون غير منسق مع طبيعة هذا المستعمل له. والسيارة أو الدابة، الفرس والدار والمرأة هي

(١) أخرجه البخاري (٢٠٩٩، ٢٨٥٨، ٥٧٥٣)، ومسلم (٢٢٢٥).

التي يعاشرها الإنسان في يومه وليلته، فهي من أكثر الأعيان اتصالاً به، فإذا لم تناسبه صارت عاقبتها عليه كعاقبة المتشائم منه الذي يتشاءم منه أهل الجاهلية، ففي الحديث نفي للتشاؤم وللتطير، وإن كان في شيء - من جهة عاقبته - ففي هذه الثلاثة.

الواحد مثلاً: إذا رأى الدار غير مناسبة يغيرها، إذا رأى السيارة، أو ما يركب غير مناسب يغيره، ما هو مناسب له يعني: جاءه من اختلاط عينه بعين هذا الشيء، جاءه أشياء غير ملائمة له، أشياء سيئة بالنسبة له فيغيرها؛ لأن الله ﷻ جعل للأعيان خصائص قد تختلف؛ مثل ما جاء في حديث الأرواح: «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ**» - حديث عائشة ﵂ في الصحيحين - «**فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**»[1]، والرجل والمرأة كذلك، كذلك بالنسبة للدابة، كذلك بالنسبة للدار قد تكون غير ملائمة لنفسه. [**مجلس ٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ**].

حكم لبس الحلقة المغناطيسية

س ١٦٥: أحسن الله إليك، إذا قال الطبيب إن هذه الحلقة المغناطيسية تنفع، فهل تُترك من باب سدّ الذرائع؟

الجواب: هذه ملاحظة جيدة، لو حصل هذا، مع أني لا أعتقد أنه يثبت هذا، لكن لو حصل أن قيل: قال طبيب: إن هذه المغناطيس التي تباع

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة ﵁، والبخاري (٣٣٣٦) من حديث عائشة ﵂ تعليقًا.

- أظنّ للهيئة هيئة كبار العلماء لهم بحث فيها مطبوع - قال: لو قال الطبيب إن هذه الحلقة المغناطيسية تنفع، لو قالها جدلاً، وقالوا: لا. هذه تنفع، مع أنّ الأطباء ليسوا على هذا، لكن لو قال قائل إنها تنفع، فنقول: لو سمح بهذا لاشتبه الأمر على الآمرين بالمعروف والنّاهين عن المنكر، اشتبه الحال، اشتبه الأمر، هل هذا علقها بوصف طبيب، أم لا؟ فيكون إذًا في هذه ذريعة لأن يلبس أهل الاعتقادات الفاسدة كلّ ما يعتقدون فيه، فيشتبه الأمر علينا، ما ندري هذا لبسها كذا أو كذا، فهل نسأله أنت لبستها لأي شيء؟ هات وصفة الطبيب من الطبيب؟ لا؛ فلهذا تُمنع سداً للذريعة، وأبواب الشفاء كثيرة، ليس في هذا، هذا لو ثبت جدلاً أنّها تنفع، لكن الثابت طبّياً أنّها لا تنفع. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

الفرق بين العبادة والتعبد

س ١٦٦: هل فعل المأمور وترك المحظور هو العبادة؟

الجواب: فعل المأمور، وترك المحظور: هذا التعبّد، وليس العبادة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم الصلاة في المكان الذي يعبد فيه غير الله

س ١٦٧: ما حكم مَن صلى في مسجد، وهو لا يعلم أن في المسجد قبراً، ثم علم بعد ذلك؟ وهل الصلاة في هذا المسجد منهيّ عنها؛ لاشتراط البقعة؟

الجواب: البقعة نفسها من الشروط، تحصيل البقعة الجائز فيها الصلاة، المكان الّذي تصلّي فيه، فإذا كان المكان فيه مانع من الصلاة فما حصل هذا الشرط. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

السائل: ما الدليل أنّه لا يجوز الصلاة في هذا المكان؟ أنّ به نجاسة معنوية، أو غير ذلك؟

الجواب: لأنّه صار مكاناً يُعبد فيه غير الله ﷻ معناه يجوز؟! النبي ﷺ يصلّي في مسجد الضرار؟! [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

السائل: لأنّ الله ﷻ نهاه عن هذا المكان، ولأنّه ﷺ مشرّع؟

الجواب: لا. ما هو تحليل عقلي، الآية واضحة: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝١٠٧﴾ [التوبة: ١٠٧] فهو من الصفات التي فيها الكفر، فأي معبد، أي مكان فيه كفر، فلا يُقام فيه أبداً؛ لأن المكان لا بدّ أن يكون مكان طاعة.

هناك خلاف في مسائل أخر متعلّقة بالبقعة، ليس هذا محلّ بيانها، مثل: الصلاة في الأرض المغصوبة، ونحو ذلك، الملابس: الحرير، الصلاة فيها، الذهب يعني: مسائل أخر ليست من صميم بحثنا. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

السائل: هل الصلاة في الكنائس لا تصحّ؛ قياساً على مسجد الضرار؟

الجواب: هذه مسألة، وهذه مسألة، الكنيسة عُبد فيها غير الله ﷻ على آثار تحريف رسالة، صحيح؟

تحريف رسالة، ولهذا نفس الصلاة في الكنيسة جائزة، لو لم تحوّل، مثلاً: أنت الآن تذهب إلى كنيسة، تصلّي فيها، هذا جائز، والصلاة فيها صحيحة؛ هذه ليست من جنس مسجد الضرار؛ ولذلك مسجد الضرار أبلى وأقبح، وذاك الصلاة فيه لا تجوز، ولا تحلّ، وباطلة، المسجد الذي يُعبد فيه غير الله ﷻ، هذا لا يجوز، أمّا الصلاة فهذا دين النصارى، هذا دينهم، والله ﷻ بيّن أنّ النصارى هذه حالهم، ومع ذلك ما نهى عن الدخول في كنائسهم، ولذلك الصحابة دخلوا، صلّى عمر في الكنيسة كما تعلم، ونحو ذلك، فالجهة مختلفة؛ هؤلاء على أثر من رسول، ولكنهم هم دخل عليهم الضلال من هذه الجهة، أمّا الشرك بغير الله على هذا النحو الذي يفعله المشركون فهذا رجوع إلى الجاهلية، ما فيه عذر. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ١٦٨: لِمَ كان النهي عن الصلاة في مسجد الضرار مع أنّه مشابه لمسجد الرسول ﷺ؟

الجواب: الله ﷻ وصف في الآية هذا المسجد بصفات:

أولاً: أنه ضرار، يعني: مضارة.

الثاني: أنّه كفر؛ لأنّه كان نفاقاً، وكفر يعني يكفر فيه بالله.

والثالث: أنّه تفريقٌ بين المؤمنين.

الرابع: أنّه إرصاد لمن حارب الله ورسوله من قبل، هذه صفاته. فإذًا ما تقول: هي واحدة للجميع في هذه الأرض. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ١٦٩ : معنى ذلك أنّه إذا توفّر في المكان هذا، توفّرت فيه هذه الأشياء الأربعة لا تجوز الصلاة فيه، لكن إذا توفّرت واحدة، كذلك؟

الجواب: هذه كلها مستلزمة، إذا كان مسجد كفر هذا ينفصل، لكن إذا كان مسجد ضرار فلا بدّ أن يكون فيه تفريق بين المؤمنين، فبعضها يستلزم بعضا، يعني: مثلاً: هذا مسجد الآن قائم، وتوجد أرض الآن قباله هنا، يأتي واحد مثلاً ويقول: أنا سأبني هنا مسجداً، ويبني مسجداً، الآن ما بينكم وبينه إلا الشارع، هل هذا المسجد تجوز الصلاة فيه؟ لا تجوز الصلاة فيه، ويجب هدمه، لماذا؟ لأنّه مسجد ضرار، أُنشئ من أجل مضارة المسجد الأول، وتفريقاً للمؤمنين، بدلاً من أن يجتمعوا في مسجد، لا مشقّة عليهم في الاجتماع فيه، أُنشئ مسجد آخر، فلهذا قال أهل العلم: إنّ الصلاة فيه باطلة؛ لأجل المضارة، فهذا المسجد مسجد المنافقين، جمع صفات: ضرار وكفر وتفريقا بين المؤمنين، وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل، فاجتمعت فيه البلايا.

السائل: إذًا عندنا مساجد كثيرة تريد هدما؟

الجواب: أقول: عندك، لكن قد لا تحتاج هدما عند أهل العلم. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ١٧٠ : هل تجوز الصلاة في الكنائس؟

الجواب: أهل العلم في هذه المسألة، مثل ما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنّه يقول فيها ثلاثة أقوال: منهم من منعها مطلقاً، ومنهم من أجازها مع الكراهة - وهذا هو الصحيح -، وأنّها تجوز؛ لأن الكنائس لا تخلو من

صليب، ولا تخلو من صورة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٧١: لماذا نفرّق بين الكنائس ومعابد الجاهلية؟

الجواب: النصارى ضلّوا، وكفّرهم الله ﷻ، ومع ذلك جعل لهم أحكاماً خاصة، فالمفرق ليس أنا، المفرّق الشرع، أمّا معابد الجاهلية فالشرع لم يقرّ لها شيئاً. فالنصارى لهم حكم، اليهود لهم حكم، ولهذا لو دخل المسلمون بلداً، فتحوا بلداً، وكنائس النصارى قائمة فإنّهم يتركونها قائمة، مثل الكنائس الموجودة في مصر، الكنائس الموجودة في دمشق، في سوريا، الكنائس الموجودة في العراق، ونحو ذلك، دخلها المسلمون وفتحوها، وأقرّوهم على كنائسهم، لماذا؟ لأن لهم رسالة، والله ﷻ أمرنا أن نعطيهم ذلك، وأباح لنا أشياء معهم، مع أنّه كفرهم ووصفهم بالشرك، أمّا المرتدّ في دين الإسلام، المشرك فإنّ الشرع لم يعطه حرمة، ولم يجعل له أيّ عذر؛ ولذلك المرتدّ يُقتل، والنصراني يعني: نصراني الآن، يوجد نصراني تراه يعبد الصليب تتركه، مسلم إذا رأيته يعبد الصليب تقتله، يُقتل لماذا؟ ليس من جهة الشرك، ليس من جهة أنّ هذا أشرك وهذا أشرك، من جهة أنّ هذا باق على أصله، وهذا ارتدّ، فالمسلمون الّذين بدّلوا دين الإسلام بالجاهليّة رجعوا إلى دين الجاهلية، وعبدوا الأوثان، وعبدوا القبور، ونحو ذلك، بل وجعلوها في المساجد التي يُعبد فيها الله ﷻ وحده، جعلوا فيها القبور ليشرك فيها مع الله ﷻ، هؤلاء الشرع لم يعطهم حرمة، ولهذا قال النبي ﷺ: «**أَلاَ لا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»(١)

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢).

وقال: «**اللَّهُمَّ لا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثناً يُعْبَد، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مِسَاجِدَ**»(١)، قالت عائشة ﵂: «**يحذّر ما صنعوا**»، ونحو ذلك، فما ورد في هذه لايقارن بما ورد في من هم على الدين الأصلي، واضح ذلك؟ ولد على الشرك؛ هذا كافر أصليّ، ما هو مرتدّ، لا مثل المشرك، ما له شبهة كتاب، يعني ما له كتاب أصلي، واضح ذلك؟ يعني: واحد نشأ ووُلد، لا يعرف إلا الشرك هذا ما هو مرتدّ، لا. هذا كافر أصليّ؛ لأنّه لا يعرف إلا الكفر من صغره، نشأ على الشرك، نشأ على الكفر، وما عرف غيره، فهذا ليس كافراً مرتدّاً، يعني: هذا كافر أصليّ، له حكم الكفّار الأصليين. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم صرف دعاء المسألة لغير الله

س ١٧٢: دعواهم أن صرف دعاء المسألة إلى غير الله جائز، كيف يردّ عليها؟

الجواب: كلّ هذا الباب ردّ عليه، الذي مر معنا في هذا الباب كلّها أدلّة وبراهين على الردّ عليه، من أعظم ذلك آية سورة الأحقاف وأيضاً قوله ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن: ١٨] إذا قال قائل: لا. دعاء المسألة لا يدخل، وليس مراداً، يقول: هو العبادة فقط، إذا عبد غير الله صحيح، لكن إذا سأل غير الله ﷻ لا يكون مشركاً، نقول: إذا سأل أليس في عبادة؟ سيقول: بلى، فقامت عليه الحجّة؛ لأنّه هو يقول إذا عبد

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٢).

غير الله فهو مشرك، لكن إذا سأل غير الله فلا يدخل في الشرك، نقول له: الّذي يسأل السؤال هذا أليس عبادة؟ فيقول: نعم. نقول: إذًا دخل فيها؛ لأنّه إذا قال هو بنفسه ليس عبادة مثل ما قلت لك، تقول: هل يتضمّن العبادة أم لا؟ إذا قال: (لا يتضمّن العبادة) كيف تجيب عليه؟ تقول: إذا كان لا يتضمّن العبادة معناه أنّه لا يؤجر على السؤال، ولا يذم على تركه؛ لأنّ الشيء إذا لم يكن عبادة يعني: مباح، إذا كان مباحاً فالمرء إذا فعله فلا يؤجر عليه، وإذا تركه فلا إثم عليه صحيح؟ فإذًا نقول: اترك السؤال، لا تسأل الله ﷻ أصلاً، وهو لا يسلّم بهذا، لا يقول بهذا، لا يقول: إنّ ترك السؤال والسؤال سواء، يعني: سواءً سأل الله ﷻ، أو لم يسأل فهما سواء، لم؟ لأنّه يجعل السؤال عبادة، فنقول: إن السؤال سواء إذا قلت: ليس عبادة، فنقول: هو متضمّن للعبادة؛ لأنّك ترجو به الأجر، ما دمت ترجو به الأجر فهو عبادة، أو تسلّم لنا أنّه عبادة من الأصل كما قال ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَة**»، أنا أوصيكم بوصيّة، هذه المواضع تُفهم أكثر بمطالعة كتب الردود؛ لأنه هنا يوضح لك المسألة بدون محاجة، بدون شبه، ولكن إذا طالعت كتب الردود يتّضح لك أوجه الاستدلال، يتّضح لك أوجه الحجّة، ترى أنّ هذا العالم يأتي بحجج غير ما يأتي بها الآخر، بحسب ما أوتي كلّ واحد منهم من علم القرآن والسنة، بمطالعة كتب الردود يقوى المرء في توحيده، ويكون عنده أيضاً بيّنة على المشركين، وحجّة على الخرافيين، ويكون عنده أيضاً غيرة على توحيد الله، فإنّه إذا سمع أنّ هذا شرك وهذا ليس بشرك، وربما يكون عنده، لكن إذا رأى كلام المبتدعة، وكلام الخرافيين، وكيف يريدون أن يقوضوا توحيد الأنبياء والمرسلين، وأن يصرفوا الناس وقلوبهم إلى أن

يسألوا غير الله، وأن يستغيثوا بغير الله، ويوجهوهم إلى القبور، وإلى أصحاب القبور، وإلى الأولياء، ونحو ذلك. . . يكون عنده في قلبه حميّة لدينه ولتوحيده، يكون في قلبه غليان، لهذا الأمر الّذي هو أعظم الأمور وهو: التوحيد، ولهذا اقرؤوا كتب الردود؛ يكن عندكم نوع تغيّظ على هؤلاء الّذين يصرفون النّاس إلى عبادة غير الله، أو لا ينكرون هذا المنكر العظيم، ويسكتون عليه؛ لأنّه إذا سكت على هذا الشرك معناه نوع إقرار، سكت، يرى المشركين يشركون، ويقول: لا تنكر، ما معنى ذلك؟ معناه: التوحيد عنده ليس بذي بال، ليس مهمّاً، فلهذا إذا قرأت كتب الردود تعرف معنى توقير الله وتعظيمه، ومعنى إفراده بالعبادة، ومعنى أنّ هذا الأمر الّذي هو التوحيد هو لبّ رسالات المرسلين، وهو أعظم ما جاء به المرسلون، وما سواه من الشرائع والأحكام والتفصيلات إنّما هي كلّها تبع لهذا الأصل العظيم، فهو الّذي به قامت السموات والأرض، وخلق من أجله الإنس والجنّ، فلاغرو إذًا أن يهتمّ به من أراد التقرّب إلى ربّه ﷻ. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

❀ ❀ ❀

حقيقة اعتقاد القبوريين في أوثانهم

س ١٧٣: هل القبوريون الذين يستغيثون بغير الله يقصدون أنّ صاحب القبر سبب، أم يعتقدون أن له الاستقلالية؟

الجواب: نعم. هم يريدون أن يصلوا إلى أنّ المستغيث بغير الله ﷻ إذا كان لا يعتقد الاستقلالية فلا حرج عليه، إذا كان يعتقد التسبّب أنّ هذا المستغاث به إنّما هو سبب، ونحن لا نعتقد الاستقلالية فيه، وبهذا يدخلون الموتى، يدخلون الجنّ، يدخلون الأحياء، وغيرهم، لو قصروها على الأحياء قلنا: صحيح: المعنى صحيح، أنّ الحيّ إنّما هو سبب إذا استغيث به فهو سبب، لكن هم لا يريدون ذلك، هم يقولون: هذا الحديث في الاستغاثة المطلقة، يعني الاستقلالية، وأمّا الاستغاثة الّتي هي بجعل المستغاث به سببًا فإنّه لا حرج في ذلك، يعني: مثل ما فعل المشركون الّذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] فإنّهم ما اعتقدوا فيهم الاستقلالية في التّأثير، ولا الاستقلالية في الإغاثة، إنّما اعتقدوا أنّهم وسائط؛ لأنّ أولئك الآلهة المدعاة أنّها لها كرامة، ولها منزلة عند الله ﷻ، فإذا تقرّبوا إليها كانت لهم منزلة وكرامة عند الله ﷻ على نحو ما يكون عند ملوك الدّنيا، فإنّه إذا كان عند ملك من ملوك الدّنيا أحد مقرّب فإنّ الّذي يتقرّب إلى المقرّب يكون مقرّباً عند الملك، وكما قيل المعطوف على المرفوع مرفوع، أمّا هذا أمّا المشركون لمّا كان هذا اعتقادهم أتى القرآن كلّه في دحض هذا، هم إنّما يريدون التسبّب، إنّما يريدون الزلفى، إنّما يريدون

القربى، يريدون الشفاعة، يريدون التقرّب من الله ﷻ بواسطة هؤلاء. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].**

س ١٧٤: ما يُقال يا شيخ هنا أنّ هذا من باب سدّ الذريعة؟

الجواب: لا يقال هذا؛ لأنّ قاعدة سدّ الذرائع إنّما تكون في ثلاثة أحوال، وليس هذا منها، ولهذا موسى عليه السلام استغيث به والنّاس يوم القيامة يستغيثون بالأنبياء، موسى عليه السلام في قوله ﷻ: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] استغاثه يعني: طلب إغاثته، فلا حرج، كذلك النّاس يوم القيامة يستغيثون بآدم، فلا يجيبهم، ويستغيثون بنوح، ثمّ بإبراهيم، ثمّ بموسى، ثمّ بعيسى - عليهم الصلاة والسلام -، ثمّ بالنبي ﷺ فيغيثهم، ولذلك تسمّى: الشفاعة الكبرى. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].**

أعمال القلب وأحكامها

س ١٧٥: بالنسبة لعشق الصور، حتى لو قام يصلّي فإنّه يصلي له؟

الجواب: المحبة لا شك تعظم في النفس حتى يكون المحب تبعًا لمحبوبه في كل شيء يقوله له، من محبته لا يستطيع أن يخالفه، هذا إذا عمرت القلب محبة الله ﷻ، وقويت، هنا لا توجد مخالفة، ولهذا قال أبو بكر بن عياش شعبة القارئ المعروف، قال في وصف أبي بكر رضي الله عنه قال: ما سبقهم أبو بكر بكثرة صلاة، ولا كثرة صيام، ولكن بشيء وقر في قلبه: التي هي المحبة العظيمة لله ﷻ، التي ينتج عنها الإخلاص التام

لله ﷻ، وتنتج عنها عبادات قلبية كلها لله، وينتج عنها أعمال كلها لله، فهنا بعض الناس قد يعمل أعمالاً كثيرة: صياما كثيرا، وصلاة كثيرة، لكن يقع في قلبه دخن، ويسبب النقص له في كثرة أعماله.

وهاهنا تنبيه اعترض به الناس مستشكلاً من أنّ هذه الأمة تجاوز الله ﷻ لها ما حدثت به أنفسها؛ كما جاء في الحديث الذي في الصحيح، قال النبي ﷺ فيه: «**إِنَّ الله تَجَاوَزَ لِهَذِهِ الأُمَّةِ مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ**»(١) فهل يؤاخذ العبد بما جال في قلبه من الأمور القلبية، قال: في هذا النص إنه ما يؤاخذ بما جرى في القلب، والجواب: إن هذا ليس بصحيح؛ لأنّ هذا فهم خاطئ؛ لأنّ ما يجول في القلب على نوعين: ما يجول في القلب من خواطر لكي يفعلها في الظاهر، فهذه هي التي لا يؤاخذ العبد عليها حتى يعملها: يقوم في قلبه أنّه يزني سيزني، ثم قام في قلبه بعد ذلك ترك ذلك، ما عمل هذا، الحمد لله، الله ﷻ عفا عنه، قام في قلبه أنّ يسرق، ولم يباشر السرقة، لم يباشر أسبابها، ولم يسرق، هذا غير مؤاخذ في ذلك، قام في قلبه أن يغش، أن يقتل فلاناً، قام في قلبه أن يذهب إلى المكان الفلاني، ويعمل المعصية الفلانية، ثم لم يعمل، هذا غير مؤاخذ، وهذه في الأمور القلبية التي فيها نية، وهم بالأعمال الظاهرة، هذه لا يؤاخذ بها العبد.

القسم الثاني من أعمال القلوب: عبادات القلوب المتنوعة مثل: المحبة، الرجاء، الخوف، التوكل، الإنابة، الرغبة، الرهبة، هذه - وإن

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٨، ٥٢٦٩، ٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧).

كانت قلبية - إذا عملها أُجر، وإذا تركها عوقب، حسن الظنّ عمل قلبي لا يمكن أن يكون في الخارج، والله ﷻ بيّن أن بعض الظنّ إثم؛ لأنّه إذا كان ظنه إذا ظن ظنّاً فإنّه يأثم عليه، إذا كان هذا الظنّ ليس بدلائل ولا توجد دلائل تدلّ عليه، وإنّما كان هاجس خطر، ثمّ ظنه، وحكم على الشخص بذلك الظن المجرد، فإنّ بعض الظن إثم؛ كما قال ﷻ، والظنّ من أعمال القلب.

فإذًا هنا إذا قال إنه قام في قلبه محبة لغير الله: المحبة الشركية، ولم يعمل بها، فهل يؤاخذ؟ نعم، الجواب: يؤاخذ؛ لأنّها في نفسها عبادة، وما ينتج عنها، هذه عبادات أخر أيضاً، بخلاف العمل القلبي، يعني ما جال في القلب من أنواع الهمّ والنيات التي عُفي عنها. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

العلاقة بين الرجاء والخوف

س ١٧٦: الشيخ هنا فسّر الرجاء بالخوف وأنت فسّرته بالاعتقاد؟

الجواب: الرجاء: تفسيره يمكن أن يكون بالاعتقاد، لكن عند السلف منهم من فسّره بالاعتقاد، ومنهم من فسّره بالخوف، ومنهم من فسّره بالأمل؛ لأنّ الرجاء على أصله، فلفظة: (الرجاء) أصلها: هي الأمل، يعني الرغبة في الشيء، آمل أن يكون الشيء: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠] يعني معاينة الله ﷻ التي فيها إثابة الطائع، هنا من قال: ﴿يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ يعني: يخاف لقاء الله الذي معه عقاب العاصي.

فإذًا في قوله: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، إن أريد هنا نُظر إلى العمل وثواب العمل، فصار هنا الرجاء، رجاء اللقاء، اعتقاد اللقاء المتضمّن للثواب، وإن كان هنا في العمل، المقصود منه ترهيب من ترك العمل الصالح، الترهيب من الشرك، صار هنا رجاء: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ يعني: يخاف لقاء الله ﷻ، فالمقام محتمل لهذا، ومحتمل لهذا. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٧٧: ما وجه كون الفاعل لهذا: (إذا أعطي رضي وإن لم يعطَ سخط)[(١)] مشركا؟

الجواب: هو سماه عبدًا له، وعبوديته مثل ما ذكرنا: في أنه والى، وعادى فيه؛ إذا أعطي رضي وإن لم يعطَ سخط، فهو سخط للمال، ورضي لأجل مجيء المال، فصار رضاؤه، وسخطه لأجله، وهذه هي حقيقة العبودية: الحب، والبغض، والرضا، والسخط، هذه حقيقة العبودية. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم الحلف بغير الله

س ١٧٨: أحسن الله إليك، رجل يحلف دائماً بالله ويكذب، فإذا قيل له: احلف بشرف النبي حلف صادقاً؟

الجواب: هذا شرك أصغر، هذا يكثر عند بعض الناس، يحلفون بالله ويكذبون، يكثر هذا، يعني نقول: الأصل فيه: لا، لكن إذا انضم أنه يعبد،

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٦٤٣٥).

أو يتوجّه بالعبادات لغير الله فهذا يكون شركاً أكبر، فمثلاً: تجد أنّهم يحلفون بالله، ويكذبون، لكن إذا أتت معبوداتهم فإنّهم يحلفون، ولا يكذبون، فمرّةً قال بعضهم - وأنا أسمع -: حلف بالله فما صدق، فقال: هات البخاري أحلف به، يعني أن هذا أعظم طيب! ما البخاري؟ قال: ما أعرف ما البخاري، يعني ما يعرف صحيح البخاري، لكن كلمة يسمعونها، هذا من نوع الشرك الأصغر؛ لأنّ هذا غير معبود، ولا يتوجّه له بالعبادة، أمّا آلهتهم التي يعبدونها، يقول: أنا. . .، يحلف بالله ويكذب؛ لكن إذا أتى الحلف بالعيدروس مثلاً، أو أتى بعبد القادر، أو أتى بعليّ أو نحو ذلك فإنه لا يمكن أن يحلف إلا وهو صادق؛ لأنّه يخشى ويخاف، فاجتمع فيها من أنواع الشرك الأكبر: أنه خاف من غير الله خوف السرّ، وخاف من الموتى، وأنه عظّمهم وتوجه إليهم بالعبادة، وأنّه حلف بهم وهو حال الحلف معظّم لهم أكثر من تعظيمه، وخوفه، وإجلاله لله ﷻ، فهذا من الشرك الأكبر، لكن الأصل فيه أن تقول هو من الشرك الأصغر، قد يكون حال هذا الحالف أنّه على شرك أكبر، والعياذ بالله. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٧٩: الذي يقول: لعمري، أو لعمرك، أو لعمر الله، هذه محذورة؟

الجواب: لا. ما هي محذورة، لا بأس؛ هذه ليست من الحلف؛ ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] حلفت بها عائشة رضي الله عنها، وحلف بها بعض السلف، (العَمْر) هو: العُمر، والحياة، ولكن هذا يجري مجرى التأكيد، فقوله: (لعمري) لم يستخدم فيه أحد أحرف القسم، لا الواو، ولا الباء، ولا التاء؛ فالعرب تستخدم هذا للتأكيد، والتأكيد قد يقال عنه: قسم، لكن

أنا ضبطت لك القسم المحذور بأنّه ما كان بالأحرف الثلاثة، العرب تؤكد وتسمي المؤكد قسماً، سواءً كان بالأحرف أم بغيرها، مثل استخدامه اللام، هذه لام ماذا؟ لام الابتداء للتأكيد: (لعمرك) لاحظ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ فهي ما بعدها مرفوع. ظاهر؟ فلا يكون هذا قسما بمجرده، إنّما القسم باستخدام الأحرف الثلاثة، ولهذا يقدر بقوله: يعني إذا قال قائل: لعمري كذا. يقدر بقوله: والله لعمري كذا، فيكون أكّده بذلك، أو أن يُقال: هذا جرى مجرى التأكيد؛ كما تستعمله العرب، لهذا بعض المفسرين يقول: هذا في آية الحجر: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ يقولون: هذا قسم، وأقسم الله ﷻ هنا بحياة نبيه، يريدون ما ذكرت لك من أنّ التأكيد جرى مجرى القسم؛ كما تستعمل العرب هذه اللفظة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٨٠: هل إذا صحب الحلف بغير الله تعظيماً للمحلوف به صار شركاً أكبر؟

الجواب: التعظيم قسمان مثل ما أوضحت لك: منه تعظيم يكون تنديدًا كاملاً، ومنه نوع تعظيم؛ لأن أصل القسم هو: حلف بمعظم به بين الطرفين، والمقصود منه: تأكيد الكلام في الحلف، لا بدّ أن يكون المحلوف به معظّماً، وإلا لما حلف أصلاً، لأنّه تأكيد للكلام بمعظّم، لكن إن كان هذا المعظّم المحلوف به يُعبد، وهذا يعبده، ويجلّه، ويساويه بالله ﷻ في العبادة صار الحلف به شركاً أكبر. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٨١: ما حكم الذي يتكلم دائماً، ويقول: ومحمد؟

الجواب: هذا شرك في اللفظ؛ هو شرك ما دام أقسم بغير الله فهو شرك:

«إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»[١] . [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

السائل: يا شيخ: من حلف بعياله يدخل فيمن حلف بالآباء؟

الجواب: لا، الحلف أنا قلت لك قاعدته التي ذكرتها لك، لكن الاستيعاب.

لا بدّ أن يكون في الحلف استعمال الباء، أو الواو، أو التاء، هذه حقيقة القسم: والله، بالله، تالله، الواو للظاهر من أسماء الله جميعاً، والباء للظاهر، والمضمر من أسماء الله ﷻ، وصفاته جميعاً، كذلك الواو، الأسماء والصفات الظاهرة جميعاً، الباء للظاهر والمضمر به: لأفعلنّ بها، يعني: بالصفة، لأفعلنّ للظاهر والمضمر، التاء فقط للفظ الجلالة، لا يصحّ استعمالها لغة إلا حلفا بلفظ الجلالة: تالله، فقط، لا يجوز تالرحمن، ولا تالرحيم، ولا تالكلام، ولا تالرحمة، ولا تالعفو، . . . إلى آخره. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٨٢: إذا كان المسلم بين مجموعة من الكفار في بلدهم، وطلبوا منه الحلف، فإذا حلف بالله لم يصدّقوه، وإن حلف بغيره صدّقوه، فهل يحلف بغيره هنا أم لا؟

الجواب: يكذّبونه إن شاء مائة سنة، ما يشرك، لا يشرك؛ لأنّ الحلف بغير الله كفر، أو شرك، فيحلف بالله صادقاً: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ [الطلاق: ٢]. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٨، ٦٦٤٦)، ومسلم (١٦٤٦).

س ١٨٣: مثلاً جاء نصراني، وقال: والله، يعني: ذكر لنا خبراً، فجاء بعض الشباب، قالوا له: لا نصدّقك، لكن احلف بما تعظّمونه، بالمسيح مثلاً، هل يجوز أن نقول كذا؟

الجواب: ما يجوز أن تحلف على شيء إلا بالله، لكن اليمين: يمين النصراني، ويمين اليهودي لك أن تستخرج منه يمينا بما يعظّمه، أو يسمّى: تغليظ اليمين عند اليهودي، من اليهودي أو من النصراني، فنقول مثلاً: يحلف هو فيقول: والله الّذي أنزل الإنجيل على عيسى، وجعل أمّه مبرّأة ممّا رماها به اليهود، أو يحلف اليهودي، فيقول: والله الذي أنزل التوراة والألواح على موسى، ونحو ذلك، فيعظم عند اليهودي بشيء جاء تعظيمه في الإسلام، أمّا الحلف بغير الله ما يجوز؛ لأنّك معظم لله ﷻ سواءً كان من مسلم أم من غيره، يعني المعصية، معصية الله ﷻ هي معصية، سواءً كانت من مسلم، أم من غيره، فهي كلّها مذمومة، فيجب أن تعظّمه في الجميع. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٨٤: هو حلف بالله، يعني معظّماً لله، حتّى نصراني عظّم الله فحلف بالله تقول: احلف بغير الله؟

الجواب: لكن مثل ما ذكر هو، ما يكون معظماً، يعني يكون يعظّم عيسى عليه السلام، لكن اليمين تغلّظ بأن يقول: والله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام، والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام، والله الذي برّأ عيسى عليه السلام، والله الذي رفع عيسى عليه السلام، ونحو ذلك. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٨٥: أحسن الله إليك: بالنسبة لشرك الألفاظ هل هو ما وردت به النصوص أم هو أوسع من ذلك؟

الجواب: لا. واسع، ليس ما وردت به النصوص شرك الألفاظ، أي تشريك جاء مثل: الحلف بالنبي ﷺ ما كان في عهده، ما يقولون: والنبي، ما يقولون: ومحمد، أو بمحمد، وإنّما شاع بعد ذلك، مثل: قول بعضهم: بالعون، هذه كثيرة: بالعون أنّه كذا، وهذا قسم بغير الله، حلف بغير الله؛ لأنّ العون إمّا اسم رجل كان معظّماً، أو طاغوتا من الطواغيت، كما استظهره بعض أئمة الدعوة (بالعون أنّه كذا)، ما هذا العون؟ هذا إمّا رجل معظّم كان في القديم، وإمّا أنه طاغوت من الطواغيت. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم الحلف بالآيات القرآنية

س ١٨٦: ما حكم الحلف بآيات الله أو بكلماته، ملاحظة: إذا كان المقصود آياته القرآنية؟

الجواب: إن الحلف بالله ﷻ، أو بأسمائه، أو بصفاته حلف شرعيّ منعقد؛ فمن حلف بالله، أو باسم من أسماء الله، أو بصفة من صفات الله، فهذا حلفه حلف منعقد، يعني: حلف شرعيّ صحيح، فإذا قال: والقرآن. فهذا حلف بكلام الله ﷻ؛ فصحيح، حلفه منعقد، لو حلف بآية من آيات الله، ونحو ذلك، فهذا كلّه حلف منعقد. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٨٧: هل يقصد بالآيات: الآيات المشهورة؟

الجواب: لا، الآيات المشهورة، لكنّه إذا أقسم بآيات الله، ويعني بها: الآيات القرآنية. هذه صفة من صفات الله ﷻ. مثلاً لو قال: (وآيات المصحف). (هذا جائز، لو قال: (وكلام الله ﷻ). هذا حلف صحيح، لكن لو قال: (وآيات الله الّتي في السماء)، فهذا حلف بمخلوق، ما حلف بصفة الله، حلف بمخلوق، ولهذا تنازع أهل العلم في بعض الألفاظ الّتي تحتمل صفة، وتحتمل المخلوق. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم الحلف بالنبي ﷺ

س ١٨٨: هل صحت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، والتي ذكرها شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى، في جواز الحلف بالنبي ﷺ، وكيف يبحث طالب العلم في صحة مثل هذه المقولات عن علماء السلف عامة، وعن الإمام أحمد خاصة؟

الجواب: أولاً ينبغي أن يُعلم أن كل عالم لابد أن يوجد في أقواله ما لا يُتابع عليه، لا يوجد عالم في الأمة ألبتة أقواله كلها صواب مطلق، لا يُتعقب عليه أو يتابع في كل ما قاله؛ وذلك لأن العصمة من الغلط في تبليغ الدين، إنما هي للأنبياء، قد سُئل بعض أهل العلم عن غلط بعض العلماء الكبار في بعض مسائل لا يُظن أنهم يخطئون فيها، فقال: حتى يظهر الفرق ما بين النبي، وما بين العالم؛ لأنه لو كان ما يقوله الإمام أو العالم صوابا لاشتبه النبي بالعالم، أو اشتبه العالم بالنبي من حيث الاتباع، يُقال: يتبع

الإمام أحمد في كل شيء، يتبع الإمام الشافعي في كل شيء، ولكن هؤلاء الأئمة تجد أقوالهم على الصواب، والسداد إلا فيما ندر تحقيقاً لعلمهم ودفعاً لتشبيههم، وتشبههم بالأنبياء.

وهذه حكمة من الله ﷻ، سواء كان ذلك في بعض المسائل في الأصول، أو كان في بعض المسائل في الفروع مما قد يختلف فيه أهل العلم.

وهذه الكلمة التي نقلت عن الإمام أحمد هذا صحيحة؛ رواه المروزي في منسكه، وهي معروفة عند الأصحاب.

والصحيح في المذهب، وعند أهل العلم المحققين، وعند أهل الحديث أنه لا يجوز الحلف بغير الله ﷻ لعموم قوله ﷺ: «**مَنْ حلفَ بِغَيْرِ اللهِ، فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشرَكَ**»(١) وقوله ﷺ: «**أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وإلا فَلْيَصْمُتْ**»(٢)، والإمام أحمد لم ينظر إلى هذه المسألة على هذه الرواية من جهة جواز الحلف مطلقاً، ولكن قال: الشهادة للنبي محمد ﷺ بالرسالة قرينة الشهادة لله بالوحدانية، فتعظيم الشهادة - لاحظ - تعظيم الشهادة له بالرسالة تعظيم واجب، والحلف بمعظم مما قرن حقه بحق الله في الشهادة.

هذا جائز، فنظر إلى جهة التعظيم الواجب للنبي ﷺ، وإلى جهة اقتران اسم النبي ﷺ، والشهادة له بالرسالة بالشهادة لله ﷻ بالوحدانية، أشهد أن

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٩) وابن حبان في صحيحه (١٠/ ٢٠٠)، وأبو عوانة في مسنده (٤/ ٤٤).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٠٧).

لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، والعلماء من الحنابلة، وغيرهم؛ كما حقق شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب التوسل، والوسيلة وفي غيره نقدوا هذا، وقالوا: لا تلازم بين الاقتران بالشهادة، وما بين الحلف؛ الحلف مسألة، والتعظيم مسألة أخرى، وهذا ظاهر أنه لا اقتران بينهما، ولذلك الرواية الثانية عن الإمام أحمد أنه لا يُحلف إلا بالله، وهي أصح الروايتين في ذلك، وليس مذهب الإمام أحمد هو هذا، وبعض مسائل الإمام أحمد يكون لها منشأ، ولا يدرى ما هو منشأ السؤال، منشأ الإثارة قد يكون في جواب على أحد المتنقصين لمقام الرسالة، وقد يكون لا ندري عن أسبابه.

ولذلك نقول هنا: الرواية الثانية هي المعتمدة، وهي المذهب، وهي التي توافق ظاهر السنة، وهي التي توافق ما دعا إليه الإمام أحمد بأنه لا نتجاوز القرآن والحديث في هذه المسائل الأصلية، وأما قول الأخ، وكيف يبحث طالب العلم في صحة هذه المقولات عن علماء السلف عامة، وعن الإمام أحمد خاصة:

أولاً: ليعلم أن الاشتباه، والمشتبهات أو المتشابهات قد تقع في كلام أهل العلم، قد يقع مثل ما ذكرت لك من بعد عن الصواب في مسألة أو مسألتين، أو نحو ذلك، فتكون عامة أجوبتهم على السداد، أو بعض أفعالهم ليست على السداد، ويكون باقيها على السداد، وقد يقع اشتباه في بعض الكلام، فإذا وقع في كلام أحد العلماء شيء من المتشابهات في الكلام، فإنه يجب رده إلى النصوص، ويفسر كلام العلماء - خاصة أهل الحديث - بما يتفق مع النصوص؛ لأنه لا يُظن بأحدهم أنه يخالف النص من كتاب

الله ﷻ، ومن سنة رسوله ﷺ، أو ما كان عليه السلف الصالح، وإذا وقعت المتشابهات أيضاً فننظر إلى هذا المتشابهة، ونردها إلى المحكم من كلامه، ومن مذهبه؛ لهذا نرى أن عددًا من أهل العلم يشتبه كلامه في موضع، ويتضح برده إلى الموضع الآخر، مثلاً: قول الشافعي رحمه الله في مسألة الاستحسان في أنه أنكر الاستحسان ورده، وشنع فيه، وهو استحسن رحمه الله في أربعة مواضع معروفة في كتاب الأم، وذكرها ابن القيم رحمه الله في كتابه بدائع الفوائد، ونقلها الشافعية، وجماعة. إذًا فيكون الاستحسان الذي أنكره غير الاستحسان الذي أثبته، فيرد المتشابه من كلامه إلى المحكم، وهكذا في كلام ابن تيمية، وكلام ابن القيم، وكلام الأئمة، قد تقع لفظة غير واضحة، أو أراد أن يشرح شيئاً، فاستعجل فلم يفصل فيه، فلا يستدل بشيء مشتبه ليس هو مذهب الإمام على أنه هو الكلام.

وهذا مما يفترق فيه طالب العلم المتمكن من طالب العلم القارئ، الذي يقرأ ويستنتج من القراءة السريعة، فينظر إلى كلامه ثم يتبناه، وهو لا يعرف مذهب العالم، يعني مثلاً يأخذ كلمه لشيخ الإسلام ابن تيمية وأهل العلم بكلامه يقولون: لا ليس هذا بمذهبه، مذهبه هو كذا، فيجب عليه أن ينظر لهذه الكلمة، ويردها إلى مواضعها المختلفة التي يحصل بها إيضاح ذلك. **[شرح مسائل الجاهلية].**

حكم الحلف بالطلاق

س ١٨٩: عفا الله عنك يا شيخ الحلف بالطلاق ما يكون شركا؟

الجواب: لا. ما يصل للشرك، بعض العلماء رأى أنه يدخل؛ على

اعتبار أنه حلف بغير الله، لكن الصواب أنه لا يدخل؛ لأن الحلف بالطلاق سمي حلفاً؛ لأنه فيه معنى الحلف، لكن الحلف المعروف، اليمين المعروفة التي هي: «**مَنْ حلفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشرَكَ**»(١) هي باستخدام أحرف القسم: الواو، أو الباء، أو التاء، ويمين الطلاق سميت يميناً، أو الحلف بالطلاق سمي بذلك؛ لأن مقصود القائل منه هو مقصود الحالف، وإن من حلف يقصد: إما أن يؤكد كلامه، أو يحث على فعل، أو ينهى عن فعل، يحث على فعل، أو يمنع، فالمقصود: إما التأكيد، أو الحث، أو المنع، هذا بالأيمان، فلما كان المطلق إذا استخدم يمين الطلاق، يعني قال: الطلاق يلزمني. فـ(عليّ الطلاق)، وأشباه ذلك يقول لزوجته: عليّ الطلاق أن لا تذهبي، الطلاق يلزمني إن قعدتي، إن قمتي، إن طرتي، الطلاق يلزمني، يريد أن ينهاها عن هذا الشيء، أو يحثها على فعله، ويؤكد عليه، فصار له معنى اليمين، فسمي يميناً؛ لأن له معنى اليمين، فهو منهي عنه، ولكن ليس له حكم الحلف بغير الله على الصحيح، بعض أهل العلم يرى أنه يجري عليه الكلام، لكن هذا غير وجيه فيما يظهر؛ لأنه ليس فيه استخدام أحرف القسم، العلماء أجمعوا على أن القسم الذي تترتب عليه الأحكام هو ما كان بالواو، أو بالباء، أو بالتاء: والله، وبالله، تالله، إذا لم يستخدم هذه الأحرف الثلاثة فلا يعتبر حالفاً. [**مجلس٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ**].

س ١٩٠: الذي يطلق في الدعوة للعزيمة؟

الجواب: هذا يمين، الذي يطلق إذا ما نوى حقيقة التعليق: أنّه إن استجاب له، وإلا فامرأته طالق، إذا نوى ذلك فتطلق، وإذا لم ينو، وإنّما

---

(١) سبق تخريجه (ص٢١١).

أراد تأكيد الكلام، والحث على القبول فهو يمين تكفر. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٩١: يا شيخ بالنسبة ليمينهم بالطلاق يعني يمينهم بمن؟

الجواب: ما هي يمين بأحد، لكن هذا يمين من جهة المقصود بالأيمان ما المقصود بتأكيد الكلام بمعظم به؟ المقصود منه الحثّ، أو المنع، أو التصديق، صحيح؟ حثّ يعني: والله لأفعلنّ، والله لا تفعلنّ، بالله لتفعلنّ، بالله لتقرأنّ، يراد من اليمين حقيقة اليمين، أنّها للحث أو للمنع، والأصل فيها التأكيد، يعني تأكيد الكلام بمعظم به لتصديقه، في الأخبار، أو للامتثال في الإنشاءات؛ لأنّ الكلام قسمان: إنشاء وخبر، الخبر: يطلب تصديقه، فإذا حلف على شيء من جهة الخبر فإنّه يؤكد للتصديق، واضح؟ مثل ما جاء معنا في الباب، والثاني: أن يحلف، ويقصد بالحلف إنشاء، يعني أن يفعل أو لا يفعل، أو بغيره، أن يفعل أو لا يفعل، صحيح؟ هذا القصد من إنشاء اليمين في الأصل، اليمين في الجملة: الحلف، أتى استعمال لفظة (عليَّ الطلاق) في إرادة الحثّ والمنع؛ يقول القائل: عليَّ الطلاق، يقول مثلاً مخاطبًا امرأته: عليَّ الطلاق إن ذهبت، ماذا يقصد من هذا؟ يقصد المنع، صحيح؟ عليَّ الطلاق أن تستجيب للعزيمة يقصد الحثّ، فهو ذكر الطلاق والذي هو أمر عظيم؛ حتى يستجيب، هذه باعتبار هذا القصد الحث والمنع، سمّاها العلماء: أيمان الطلاق، يمين الطلاق يمين مكفرة، هذا نوع، النوع الثاني: أن يذكر الطلاق بالشرط الواضح، إن استجبت، وإلا امرأته طالق، إن قبلت عزيمتي، وإلا حرام عليّ أو طالق، أو نحو ذلك من العبارات، هذا فيه لفظ الشرط.

الأئمة الأربعة معروف مذهبهم في ذلك، يعني قولهم: إنه يقع الطلاق بوقوع الشرط، وشيخ الإسلام ابن تيمية رأى أنّ هذا يخرج مخرج الحثّ والمنع، إن ذهبت فأنت كذا، يقول: لا يقصد حقيقته. فإن قصد الحقيقة، ووقع الطلاق يعني: قصد إن ذهبت زوجته، أو إن ما قبل فهو ما بقي له لزوم في زوجته، لا يريدها، فهنا يقع الطلاق، لكن إن قصد فقط الحث والمنع أنه يعظم له الأمر، أو يعظم لنفسه، أو يعظم للمعزوم، أو نحو ذلك فهذا يصبح عند شيخ الإسلام مقصودًا به الحثّ أو المنع، فيكون يميناً؛ لأنّه شابه اليمين في القصد؛ فيكون فيه كفارة يمين.

المقصود أن يفرق بين قول: عليَّ الطلاق، أو الطلاق يلزمني، أو نحو ذلك من العبارات، وقول: إن كان كذا فهو كذا، الأول: يمين، والثاني: شرط معلق بحسب القصد. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم قول بعضهم: حلفت

س ١٩٢: وإذا قال: حلفت بالله، أو يقول: حلفت فقط، يقول: حلفت إنك ما تفعل كذا؟

الجواب: هذا ما يعتبر؛ ولهذا أبو بكر رضي الله عنه لما قال للنبي ﷺ في خبر الرؤيا الذي في الصحيح: **«أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا». قَالَ أبو بَكْرٍ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لتخبرني بالذي أَصَبْتُ مِنَ الذي أَخْطَأْتُ. فَقَالَ النبي ﷺ: «لاَ تُقْسِمْ يَا أَبَا بَكْرٍ»**[1]. [**مجلس٢٠/٦/١٤١٧هـ**].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٠٠، ٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩).

الموازنة بين الحلف بغير الله وكبائر الذنوب

س ١٩٣: ما أعظم جرماً وذنباً الحلف بغير الله أم الزنا؟

الجواب: الحلف بغير الله كفر، والزنا ليس كفراً.

معصية سماها الله ﷻ كفراً هي أعظم من معصية لم يسمها الله ﷻ كفراً، وهذا المقصود به من حيث الجنس: جنس الحلف بغير الله، وجنس الزنا، ولكن لو تطبقه على شخص لا يسوغ التطبيق؛ تقول هذا حَلَفَ بغير الله، وهذا زنى. معناه: أن هذا أبشع من هذا، لكن هذا لا يطبق في كل أنواع الموازنة: هل هذا أعظم؟ هذا المقصود به النوع، أما إذا أتيت إلى الأفراد فهذا يختلف باختلاف الأحوال. [**شرح الطحاوية**].

حكم من دأب على الحلف بالله كاذبًا

س ١٩٤: إذا كان شخص معروفًا بالكذب ويحلف بالله دائماً؟

الجواب: هو ما يكون عدلاً إذا صار عند القاضي، معلوم أنّ الّذي يحلف لا بدّ أن يكون عدلاً، يعني: توجّه عدالة تزكية له، فإذا كانت منخرمة عدالته هذا له بحث آخر، لكن إذا حلف للمرء بالله ﷻ فإنّ عليه أن يرضى إذا كان الحالف عدلاً عند القاضي، أمّا عند غيره الظاهر يعني: بدون تزكية وعدالة يأخذ، يعني: يرجح جانب تعظيم الله على جانب التكذيب، أو

جانب الشكّ، ولو كان كذبه على نفسه؛ لأنّ في الحقيقة الذي يحلف هو لو يعي حقيقة معنى الحلف، ومن حُلف به، ومن أكّد الكلام به، شيء توجل منه القلوب، لهذا المؤمن على الحقيقة إذا ذكر الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] بذكره ﷻ في الأيمان، بذكره ﷻ في الأذكار، في العلم، إذا ذكر الله وجلت القلوب؛ لأنّهم يعلمون حقيقة صفات الله ﷻ، وأسمائه، وما يجبّ له ﷻ من التعظيم، ومن العجب أيضاً، وهو دليل على ضعف التوقير والتعظيم أن يكون من الناس، ويزيد ذلك إذا كان من طلاب العلم من يكثر الحلف، دائماً، ويزيد العجب إذا كان يحلف بأن يذكر الله ﷻ في اليمين على أشياء تافهة، فهذا ما توقى بلسانه ما يجب لله ﷻ، هو نعم، لغو اليمين، الأمر فيه سعة، لكن أن يعتاد المرء ذلك بحيث يدرج على لسانه في صغير الأمور وحقيرها وفي جليلها، هذا ليس من صفات المعظّمين حقيقة، بل الواجب على المسلم أن يعظم الله ﷻ حين يذكره في الحلف، فلا يذكر إلا في الأمور العظيمة إذا احتيج إلى اليمين، أمور إكرام، يعني إذا احتاج أن يستعملها، ونحو ذلك، لكن في الأشياء التافهة دائماً يمين الله ﷻ على لسانه. هذا ليس بجيد، أيضاً ثم مسألة متصلة هنا بما ذكر: من حلف له بالله فليصدّق، يعني فليصدّق الحالف، وذكر الآيات التي تدلّ على التصديق، وهذه محتمل من حُلف له، أو من حلف بالله فليَصْدق أو من حلف له بالله فليصدق.

فثمّ جهتان: من حلف بالله فليَصْدُق، وهذه جاءت في رواية: «**لَاتَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ حُلِفَ**

لَهُ بِاللَّهِ فَلَمْ يَرْضَ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ»[١]، ولهذا الشارح ذكر الآيات التي تدلّ على أنّ الحالف مأمور بالصدق، وأنّ من صفات المؤمنين الصدق، فيكون مبنى الرواية على من حلف بالله فليَصْدُق، وليس من حلف له، من حلف بالله فليَصْدُق، فيكون من صفات المؤمنين أنّهم صادقون، كما قال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] يعني: قارنوهم بصفاتهم وأحواله، وفيما اتّصفوا فيه، وبه من الصدق، كذلك قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، ونحو ذلك من الآيات.

إذًا فالجهتان مطلوبتان من حُلف له فليصدق الحالف، ومن حلف بالله فليصدق، الجهتان مطلوبتان، لكن الرواية الأكثر كما ذكر الشارح أو الذي أعرفه أنا كما ذكر الشارح فمن حلف بالله فليصدق، من حلف بالله فليصدق **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ١٩٥: واحد حلف بالله، والمحلوف له يعلم أنّ هذا الرجل كاذب في حلفه، فهل يكون معنى تكذيبه له فيه عدم تعظيم لله ﷻ؟

الجواب: والله بحسب الحال، لكن إذا كان حلف عدل، يعني الصورة الواضحة إذا حلف عدل عند القاضي وهذا ما قنع، هذه الصورة واضحة، حلف عدل عند القاضي، ولم يقنع ذاك بحلفه، فإنّه داخل في هذا الوعيد. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

السائل: إذا حلف، وكان بخلاف الحق؟

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٨١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الجواب: لا، إذا كان يعرف اليقين، اليقين فهذا يتّجه له بعدم العدالة، لكن إذا كان شاكاً، متوهّما: هذا الرجل دائماً كذا، ودائماً كذا، رجح جانب التعظيم على جانب الشكّ. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ١٩٦: ما معنى قول الله ﷻ: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]؟

الجواب: يعني: احتجّ عليهم بحلفهم لإرضاء المؤمنين على المسألة، وهي أن يرضوا الله ورسوله. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم قول: في ذمتي

س ١٩٧: قول الرجل: في ذمتي، ما حكمه؟

الجواب: في ذمتي تأكيد، تأكيد الكلام، وبعض العلماء يراها قسماً، لكن ما دام فيها لفظ (في) فهي تأكيد وليست بقسم، لأنّ القسم بأحرفه بالباء أو الواو أو التاء. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم التورية في اليمين

س ١٩٨: ما حكم الذي يحلف أمام شيخ، يحلف يمينا، لكن يقصد به شيئاً آخر فقط أمام الناس؟

الجواب: ما فيه تأويل، الحلف ما فيه تأويل، يمينك على ما يقصدك به صاحبك، اليمين ما فيها معاريض، ما يجوز في اليمين المعاريض، ولا التأويلات، تحلف على ظاهرها، ما تنوي شيئاً آخر، إذا نويت فأنت

الآثم فهمت هذا الأصل. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

السائل: يا شيخ لفظة: «**أَنَّهُ كَانَ يَمْنَعُهُ الْحَيَاءُ**»[(١)] في حديث الطفيل رضي الله عنه هل هذا المانع فعلاً صحيح؟

الجواب: هو ما أمر بالنهي، أنت تعرف أنّ النبي ﷺ فيما يبلغ به العباد: تارة يكون مأموراً به، وتارة يحكم بالشيء، ثم يأتي تقريره على ذلك، فهو إذا كان لم يأمرهم بذلك معناه: ظهر له قبح ذلك، ولكن منعه الحياء، ليس هذا تأخيراً في البلاغ، ولكن الوجه الثاني الذي أنا ذكرته هو أظهر: أنّ بعض مسائل شرك الألفاظ هذه جاءت على التراخي: الحلف بالآباء، ومثل ما قلت لكم: التمائم، وغيره، ما كانت محرمة في الأول، ثم جاء التحريم متتالياً. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

حكم إبرار يمين من أقسم على أخيه

س ١٩٩: هل يجوز لواحد أن يقول: بالله افعل كذا، وكذا، ويكون المسؤول غير قادر على إجابة السؤال؟

الجواب: بالله هذا قسم، إذا قلت لغيرك: بالله افعل كذا، والله لتفعلن كذا، هذا قسم على أخيك، والقسم إبراره مستحب على الصحيح من قولي أهل العلم، ومنهم من يراه واجبا، والصحيح أنه مستحب. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن (٢١١٨)، وأحمد في المسند (٥/ ٧٢، ٣٩٣)، والدارمي في السنن (٢٧٠٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٦٥٤)، والطبراني في الكبير (٨٢١٤).

السائل: بالنسبة لمن سأل بالله كيف نعرف التفصيل في حال من سأل؟

الجواب: واضح أن المسائل مختلفة؛ تسأله إذا اشتبه عليك الأمر، تستفصل منه، القرينة: هناك قرائن في اللفظ، وقرائن في الحال، يعني مثلا: لو سألت شيخك، لو تذهب أنت وتسأل مثلاً: الشيخ ابن باز، أو أحد المشايخ، تقول: أسألك بالله أن تحضر. ماذا تريد به؟ يعني: ظاهر الحال؟ واضح هو يعرف ما دام أنك طالب عنده، أو ولده، أو واحد من أبنائه، ونحو ذلك، أنه ما يقصد إلزامه؛ لأنه ليس من الأدب أن تلزمه وتحرجه؛ لأنه إحراج أن تسأل واحداً بالله، هذا إحراج له؛ تسأل بالله لقصد الإلزام، تلزمه في ذلك؛ هذا ليس من فعل الفضلاء من عباد الله، فالأفضل أن لا تحرج أخاك، تلزمه بشيء إلزامًا، فيأتي وهو كاره أن يأتيك، أو يعطيك وهو كاره، تستخرج شيئا من ماله، وليس له رغبة بذلك.

المقصود: أن هناك قرائن مقالية أحادية أخرى، وإذا اشتبه الأمر فهناك الاستفصال، يستفصل: أنا أحب، لكن إذا كنت تريد إلزامي بذلك فالشكوى إلى الله؛ لأنه ما يصلح أن تلزمه، وإذا قصد إلزامه بالله يجب؛ لأنه إحراج، وما أدري سيسلم من الإثم، أم لا. فلماذا يحرج أحدكم أخاه بالإقسام والإلحاح عليه. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

معنى: دخلت على الله ثم عليك

س ٢٠٠: قول الرجل: دخلت على الله ثم عليك. هل هذه إلزام؟

الجواب: لا. هذه إجارة، هذا لكي تجيره. (دخلت على الله ثم عليك

(هذه العرف يقضي بأنها بمعنى: أجرني، ولا تقال هذه العبارة في شيء لا ضرورة فيه، والضرورة: إما رفع مصيبة عنده، أو أنه ملاحق بشيء. والإجارة بألفاظها مستحبة، لك أن تجير، يعني: لك أن تجيره بذمتك، أو تعطيه، وعامة العلماء على هذا، وما خالف إلا الظاهرية، الجمهور يرون الاستحباب يعني: تخصيص الوجوب. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

حكم التسمي بقاضي القضاة

س٢٠١: إذا كان هناك قاض يرجع إليه القضاة في بعض الأحكام، ألا يصحّ أن يقال له بأنّه قاضي القضاة؟

الجواب: لا؛ هو مرجع القضاة، قاضي القضاة يعني: الذي يقضي بين القضاة، هل القضاة أصل خصومات حتّى يقضى بينهم؟! أو أقضى القضاة يعني: القضاة إذا جمعتهم جميعاً فأقضاهم هو هذا، هذا فيه تعدٍّ لأنّه لا سبيل إلى العلم بأنّ هذا بين البشر هو أقضاهم، فلذلك أقضى القضاة على وجه العموم هو الربّ ﷻ، وهكذا، فأصل الاسم إذا صار فيه صحة للمعنى أجيز، لكن مثل هذه كذب، ليست إلا لله ﷻ. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

حكم فرح الإنسان وسروره بثناء الناس

س٢٠٢: **فضيلة الشيخ**: رفع الله قدركم، وسددكم، ونفع بكم وعفا عنكم! هل الفرح بثناء الناس، ومدحهم يُخِلُّ بالإخلاص؟

الجواب: الحمد لله وبعد: فرح الإنسان وسروره بثناء الناس عليه على عمل قد قام به. هذا من عاجل بشرى المؤمن؛ كما أخبر بذلك نبينا ﷺ. فإن ثناء الناس على الإنسان إما أن يكون قبل الأعمال، وإما أن يكون بعد الأعمال الصالحة، فإذا كان قبل العمل، فعَمِلَ لأجل الثناء، فهذا الذي يسمى السُمّعة - نعوذ بالله من الرياء والسمعة - التسميع: يحب أن يعمل عملاً يسمع به الناس، ويثنون عليه به.

فحامله وباعثه على العمل هو ثناء الناس، هذا قادح في الإخلاص، وأما إذا كان بعد العمل: عمل عملاً لله، فاطلع عليه الناس فحمدوه، وأثنوْا عليه، فهذا لا بأس به، بل هو من عاجل بشرى المؤمن ولو فرح بها.

وهنا سؤال معروف علميًّا في هذه المسألة، وهو: أن المسلم يكون مخلصاً، لكن الثناء عليه يبعثه على العمل أكثر، يشجعه، وإلا فهو سيعمل العمل، لكن الثناء عليه يشجعه على المضي فيه، وفي غيره، فهل مثل هذا يقدح فيه؟ نقول: هذا بحسب الحال، إذا كان الثناء عليه، أو حمله على زيادة العمل لأجل الثناء وحده فهذا مناف للإخلاص، لكن إذا كان شجعه، وزاده في عمل ظاهري نفعه عام، فهذا لا بأس به، ولا يدخل في المنهي عنه؛ وذلك لأن النبي ﷺ دلَّ على ذلك بذكر بعض آثار الأعمال في الدنيا، كقوله ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»(١) فرتب على العمل الصالح بعض الآثار في الدنيا، وشجع فقال: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»، فدل على أنه لا يؤثر في هذا الصدد. [**سمات شخصية المسلم**].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٧، ٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧).

أحكام تتعلق بالصور والتصوير

س ٢٠٣: ما المقصود بالصورة التي يحصل بها تعلق دخول الملائكة إلى البيت الذي فيه صورة؟

الجواب: مسألة تعلق دخول الملائكة للبيت الذي فيه صورة؛ هذا معلق بما يحرم من التصوير: لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب أو صورة إذا كانت تلك الصورة محرمة، أو كان اتخاذ الكلب محرمًا، أما إذا كان اتخاذ الكلب جائزاً فلا يشمل هذا، وكذلك إذا كان اتخاذ الصورة مكروهاً، أو مباحاً فإنه لا يدخل في النهي، لا يدخل في هذا الخبر؛ لهذا النبي ﷺ اتخذها، قطعت له، وجعلت له وسائد[1]. **[شرح زاد المستقنع]**.

س ٢٠٤: إذا صور صورة، وهذه الصورة مهانة، يعني: صورها في مخدة هو صورها ابتداء في سجادة، هل يدخل في الوعيد أم لا؟

الجواب: ما أدري، نسأل عنها - إن شاء الله -؛ لأنها يكتنفها جهتان: جهة تقول لا يدخل في الوعيد، وجهة أخرى أنه يدخل في الوعيد، من جهة أنه هو مصور، والجهة الأخرى أن علة النهي عن التصوير هنا غير موجودة، ولذلك يحتاج إلى تأمل، هذا بحث آخر؛ لأن مسألة التصوير، البحث فيها طويل، لكن الكلام هنا على ما يتعلق باللباس، يعني: لو ستر عورته،

---

(١) كما أخرج أبو داود في السنن (٤١٥٨)، والترمذي في سننه (٢٨٠٦)، والنسائي في سننه (٥٣٦٥)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٠٥)، والبيهقي (٧/ ٢٧٠).

لو لبس صورة، لو لبس شيئاً مصوراً، لو كان في بقعته صورة في المكان الذي يصلي فيه صورة، هو متعلق بالصلاة، أما ما يتصل بالتصوير من أحكام أخر فهذا بحث آخر. [**شرح زاد المستقنع**].

س ٢٠٥: أحسن الله إليك يا شيخ! ما التصاوير المقصودة هنا؟

الجواب: البحث واضح فيه، يوجد إشكال في موضع منه: التصاوير المقصود بها هنا المنسوجة؛ لأنها كانت منسوجة في الرداء، أو في الستارة أو أشباه ذلك، هذه لا يجوز إدخالها البيت، ولا أن تعلق فيه، إلا على وجه الإهانة لها، هذه أباحها كثير من أهل العلم، جمهور أهل العلم على أنها إذا كانت مهانة توطأ؛ فإنه لا بأس بها مع الكراهة. وعدم دخول الملائكة للبيت الذي فيه صورة، المقصود بها: ملائكة الرحمة، أما الملائكة الذين يلازمون العبد: المعقبات والكتبة، فإن هؤلاء يلازمون العبد، سواء كان في البيت صورة، أو ليس فيه صورة، لا يفارقون العبد، أما ملائكة الرحمة التي ترسل الرحمة للعبد فإنها تفارق البيت الذي فيه صورة.

والمقصود بالبيت: المكان الذي يبات فيه، فإذا كان مقسماً مثل اليوم غرفًا؛ فلكل غرفة اسم البيت، هذه غرفة؛ بيت يبات فيه، وهذا مستقل بجدرانه، هذا يسمى بيتا، فإذا كان غرفة مجاورة فيها صورة فلا تدخل فيها الملائكة، والغرفة المجاورة لها بلا صور هذه تدخلها الملائكة، يعني: مسمى البيت في اللغة، وفيما جاء هنا في الحديث ليس هو مسمى البيت عندنا، يعني البيت: الفيلا، أو البيت المسلح، أو الشيء الذي يكون فيه عدة غرف هذه بيوت، ولكل واحدة حكمها. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ٢٠٦: وصور الجرائد؟

الجواب: الصور غير المقصودة المهانة هذه ليس لها حكم مثل: الصور التي على الصناديق، والتي في الجرائد، أو في مناديل، أو في أشباه ذلك، إذا كانت الصورة غير مقصودة ومهانة فإنها ليس لها هذا الحكم؛ كما قال العلماء، لكن إذا كانت مقصودة، أو كانت ما هي مقصودة كأن يحتفظ بالصور لغرض من الأغراض، أو يعلقها، أو تكون مرفوعة، يكرمها فهذا لا يجوز، وهو مما يمنع دخول الملائكة، نسأل الله العافية. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ٢٠٧: وإذا كانت في الملابس؟

الجواب: الملابس فيها تفصيل: إذا كانت ملابس الصغار فيها سعة، إذا كانت ملابس كبار فلا تجوز. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ٢٠٨: وإذا كان يشتريها ليهينها؟

الجواب: الامتهان ما يقصد، يعني: يشتري فيها صورا لكي يطأها، لا بأس ما فيها شيء؛ أباحها السلف مع الكراهة. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ٢٠٩: هل التوسد امتهان لها؟

الجواب: نعم. التوسد يمتهن؛ لأن عائشة قطعتها، وجعلتها وسائد، فارتفق بها ﷺ. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ٢١٠: والصور التي على الأموال؟

الجواب: أموال: ريالات. هذه ما فيها بأس، الدنانير في عهد النبي ﷺ كان عليها صورة، والدراهم كان عليها صورة، هذه ما فيها بأس؛ لأنها غير مقصودة لذاتها، هذه تبع، لا تقصد الصورة، فتأخذها لمالية الريال، ولا تقصد الصورة نفسها، وفي عهد النبي ﷺ كانت الدراهم الموجودة والدنانير، الدنانير من ذهب، والدراهم من فضة، عليها صورة ملك الفرس وملك الروم، فلما قامت الدولة الإسلامية في العهد الأموي، وقويت سُكت المسكوكات، وتخلص من هذه الصور، وجعل مكان ذلك ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وفي الوجه الثاني (لا إله إلا الله) فكرهها السلف، ونهوا عنها أشد من نهيهم عن الصورة السابقة، قالوا: لأنه تدخل هذه الآية في الخلاء، وقد يطأ عليها، وقد يمتهنها الناس، وفيها اسم الجلالة، فتُرك ذلك، وجعل بدله كتابة أخرى في عهد الوليد. يوجد تاريخ للمسكوكات، له كتب خاصة به. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

س ٢١١: هل يجوز اقتناء الصور لذاتها؟

الجواب: اقتناء الصور لذاتها: ما يجوز أن تقتني الصور لقصد الصورة، وإذا كانت الصورة مرفوعة هذا بالإجماع حرام، رفع الصور أُجمع على أنه حرام، رفع الصور سواءً كانت الصورة مما له ظل، أو مما ليس له ظل، فرفعها، تعليقها هذا بالإجماع ما فيه خلاف.

لكن الكلام، الخلاف في الذي كان، وهو لا يزال في التصوير، وفي ما لا يرفع، هذا فيه خلاف، أما الرفع والتعليق فهذا بالإجماع حرام - أعوذ بالله - قد يدخل في الكبائر، نسأل الله العافية.

س ٢١٢: ما حكم الصلاة في مكان فيه صورة؟

الجواب: إذا ما توجه للصورة فلا بأس. **[تعليقات على صحيح البخاري]**

س ٢١٣: ما المقصود بما لا ظل له؟

الجواب: التي على جدار هذه ما لها ظل، والتي على سجادة، أو على ستارة هذه ليس لها ظل، المجسمة لها يد، وكذا، هذه يقال: لها ظل يعني: التماثيل المجسمة، لكن هذا الذي على جدار لا ظل له.

س ٢١٤: هل الظل هو الملازم للشيء؟

الجواب: هو يعني أنك إذا وضعتها في الشمس، هل لها ظل؟ يخرج للصورة ظل لها؟ أنت لو وقفت في الشمس ما ترى ظلك على هيئتك، هذا إذا وضعته هل له ظل أو لا؟ هذه المجسمة، فإذا وضعتها في الشمس وصار لها ظل هذه يقال: لها ظل، وإذا كانت الصورة في جدار أو في ستر أو في ورق أو رسم إلى آخره هذه يقال ليس لها ظل. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

س ٢١٥: هل التحنيط من التصوير؟

الجواب: التحنيط ليس تصويرًا، التحنيط يمنع منه لأجل معنى آخر، لكن ليس صورة: يريد أن يحنط مثلاً غزالًا، أو طيرًا، أو نحو ذلك، يضعه في بيته، أو يشتريه محنطاً، هذا ليس صورة، وإن كان بعض أهل العلم عده صورة، لكن هو ليس صورة؛ لأن هذا حي أبقي على صورته حياً، وليس فيه مضاهاة، لكن يمنع منه سداً لذريعة التمائم، سداً لذريعة الشرك والاعتقاد فيه، واتخاذ الصور أيضاً سداً لذريعة اتخاذ الصور المجسمة على هيئة

الغزلان، أو الطيور، لكن ليس لأجل أنها صور، بمعنى أنه لا يمنع دخول الملائكة؛ لأنه ليس صورة، لكن يمنع منه سداً لذرائع مختلفة. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

س ٢١٦: هل الصور التي في الصحف والمجلات تعد مهانة؟

الجواب: لا. هذه مهانة إذا كانت غير مقصودة لذاتها، وكانت مهانة غير مكرمة، الصور هذه لا بأس بها، مثل: الصور على الفرش، وكذا التي تمشي عليها، هذه سَهَّلَ فيها السلف كما في المصنفات، فإذا كانت الصورة غير مقصودة، يعني: ما اشتريت مجلة لأن فيها صورة فلان، فهذه إبقاؤها لا بأس به؛ لأنها غير مقصودة تبعًا لغيرها، أنت قصدت شراء الكلام، وأتت هذه تبعًا.

من استطاع أن يطمس الصور هذه جميعاً فهذا هو الأصل، ومن اتسع عليه هذا فالأمر كلما ضاق اتسع، لكن كل هذا بشرط ألا تكون مقصودة، إذا قصد الصورة حرام، يعني: إذا كنت مشتريًا مجلة من أجل صورة فهذا ما يجوز. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.



توضيح مسألة التشبيه

س ٢١٧: نرجو توضيح الكلام على مسألة التشبيه من حيث الكيفية والمعنى والأصل والتمثيل عليها.

الجواب: هذه المسألة بسطها أهل السنة، وخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه، وكذلك مذكورة في شروح الواسطية المطولة.

التشبيه من حيث الكيفية هو التمثيل؛ كقول المجسمة: إن لله جسم كأجسامنا، ويد كأيدينا، وقدم كأقدامنا، واستواء كاستوائنا في كيفية الاستواء، مماثل لنا، ومشابه لنا، هذا تشبيه من حيث الكيفية، وتشبيه من حيث تمام المعنى بأن يقول: معنى استواء الله هو معنى استوائنا تماماً، المعنى في هذا هو هذا، هذا أيضاً تشبيه مذموم باطل، ولكن المشابهة التي لا تنفى هي ما كان من جهة الاشتراك في أصل المعنى؛ لأن المعنى - كما هو معلوم - يوجد كلياً في الأذهان، وأما في الخارج فيكون مختلفاً بحسب الإضافة والتخصيص، فإذا كان المعنى الكلي هذا له جهتان جهة مطلق المعنى أي: أصل درجات المعنى، فهذا هو القدر المشترك لكل من اتصف بالصفة، فمثلاً السمع: البعوضة لها سمع، والذباب له سمع، والضأن له سمع، والنمل له سمع، والإنسان له سمع، هؤلاء اشتركوا في أصل معنى السمع، لكن يتفاوتون فيه بقدر ما هم عليه، بقدر ما يناسب ذواتهم، بقدر ما

يناسب أبدانهم، بقدر ما يناسب استعداداتهم التي جعلها الله ﷻ لهم، فسمع البعوض ليس كسمع الإنسان، وسمع النمل ليس كسمع الإنسان، ولكن أصل معنى السمع مشترك بين هذه المخلوقات، فكذلك جنس المخلوقات التي لها سمع نثبت لها أصل السمع كما هي عليه، ولكن سمع الله ﷻ يناسب ذاته، فكما أن هناك قدرا مشتركًا بين سمع النمل وسمع الإنسان في هذا المعنى - معنى السمع والبصر - فإن ما بين المخلوق وبين الله ﷻ هو قدر مشترك في أصل المعنى، أما في تمام المعنى فكل له ما يناسبه، فالله ﷻ يناسب ذاته العلية الجليلة الاتصاف بالصفات الكاملة المطلقة، الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص في وجه من الوجوه، والمخلوق له ما يناسب ذاته من نقص، فهذا معنى الكيفية: تمام المعنى، أصل الاتصاف بالصفة، فتمام المعنى كلي غير مضاف، والكيفية تمثيل فإذا قلت: السمع هو كالسمع. صار هذا تمثيلاً، وإذا قلت: سمعه ﷻ في كيفية الاتصاف هو ككيفية اتصاف المخلوق بالسمع والبصر. صار هذا تكييفًا؛ لأن السمع إدراك المسموعات، أنت تدرك المسموعات بواسطة أُذن وطبلة إلى آخره، والله ﷻ إدراكه للمسموعات ليس بكيفية إدراك المخلوق للمسموعات، كذلك البصر عين الله ﷻ ليست كعين المخلوق. في الكيفية نثبت لله عيناً كما يليق بعظمته وجلاله، لكن لا نقول: عينه سبحانه وتعالى كعين الإنسان. فإثبات كمال المعنى يكون لله ﷻ، أما الكيفية: التمثيل فيها تجسيم وهذا من المكفرات؛ لأنه تمثيل للمخلوق في الكيفية: فيها سواد وبياض، أولها حدقة وشبكية.. إلى آخرها. **[شرح الطحاوية]**.

كمال الأسماء المنقسمة بذكرها مقترَنة

س ٢١٨: على القاعدة التي ذكرتم بأن الاسم إذا كان منقسماً، فإنه لا يطلق على الله، فماذا يقال في اسم القابض الباسط، فإن هذين الاسمين منقسمين، فالبسط بالخير وقد يكون بالشر، وكذلك القبض؟

الجواب: هذا سؤال جيد، وجوابه راجع إلى معرفة أن الأسماء الحسنى منها ما لا يكون كمالاً إلا مع قرينه مثل: الخافض الرافع، فالرافع لما اقترن بالخافض صار كمالاً ومثل الباسط والقابض قال ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] فهو القابض الباسط ﷻ، ومثله الضار والنافع، فثم من الأسماء الحسنى ما لا يكون دالاً على الكمال بمفرده، ولايسوغ التعبيد له مثل: الضار، هو من الأسماء الحسنى، ولكن لا نقول عبد الضار، ولا نقول عبد المميت؛ فهو المحيي المميت؛ لأن هذه الأسماء تطلق على وجه الكمال، وتكون حسنى مع قرينتها، ولهذا تجد أنها ملازمة للقرين، لهذا نقول: الباسط صار كمالاً بالقابض، فلا يطلق منفرداً؛ لأن كماله باسم الله القابض، والقابض أيضاً هو كمال باسم الله الباسط، لكنه لا يعبد له كما يعبد للباسط، ومثله النافع والضار، الضار كماله بالنافع والنافع كماله بالضار، كذلك المحيي المميت، وهذا يأتينا عند قوله إن شاء الله مميت بلا مخافة. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢١٩: من قواعد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات: أن الاسم من الأسماء الحسنى متضمن للصفة، ولايشتق من الصفة الاسم، وقد أشكل عليّ بعض الأسماء التي ذكرها بعض العلماء مشتقة من الصفات؛ كالمعز والمذل، والمحيي والمميت، الخافض الرافع، القابض الباسط، والمعطي المانع.

الجواب: هذه الأسماء كمالها في اجتماعها، في اقترانها، ومسألة الاشتقاق هذا في الانفراد، أما إذا كان الكمال في الاقتران فإنه لا بأس، ولذلك عدوها من الأسماء الحسنى؛ لأن الكمال في الاقتران، وهذه الأسماء من الأسماء الحسنى مع الاقتران، يعني: المميت ليس من الأسماء الحسنى، لكن المحي المميت من الأسماء الحسنى، الخافض ليس من الأسماء الحسنى في نفسه، لكنه الرافع الخافض من الأسماء الحسنى، وهكذا.

فإذًا هذه كمالها في اقترانها، تدل على الكمال بالاقتران لا على وجه الانفراد. **[شرح الطحاوية]**.

باب الأفعال أوسع من باب الصفات

س ٢٢٠: ما الفرق بين الصفات والأفعال في قول فضيلتكم: باب الصفات أضيق من باب الأفعال؟

الجواب: يعني: قد يكون هناك أفعال تضاف إلى الله ﷻ، ولا نشتق منها صفة نصف بها الرب ﷻ، فباب الأفعال أوسع من باب الصفات،

فليس كل فعل أطلق أو أضيف إلى الله ﷻ من فعله يمكننا أن نشتق منه صفة، كذلك ليس كل ما جاز أن يخبر به عن الله ﷻ أن تجعله صفة أو اسماً له سبحانه وتعالى، كذلك ليس كل صفة يمكن أن نشتق منها اسمًا؛ مثل قوله ﷻ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] فالصنع هذا صفة، لكن لا يجوز أن نشتق منها الصانع للشروط التي ذكرناها: أن يكون الاسم قد جاء في الكتاب والسنة، والثاني أن يجوز أن يُدعى الله بها، واسم الصانع لا يدعى به الرب ﷻ، تقول: يا صانع اصنع بي كذا، والثالث أنه يشتمل على مدح كامل مطلق غير مختص، مثال للأفعال مثل: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] جاءت إضافة الأفعال هذه لله ﷻ، فما نقول: إن الله يوصف بالمكر والاستهزاء، وأشباه ذلك؛ هذا غلط؛ لأن باب الأفعال، كما ذكرنا أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أضيق؛ لأن المكر منقسم إلى قسمين: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ المكر الذي هو بحق، الدال على الكمال والجبروت، وهو: المكر بمن مكر به سبحانه وتعالى، أو مكر بأوليائه، أو دينه، ومكر مذموم، وهو: ما كان على غير وجه الحق.

فإذا كان الفعل كذلك لا يُشتق منه اسم، وكذلك الاستهزاء والملل، فلا نقول: من صفات الله الملل، وكذلك: «**إِنَّ اللَّهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا**»(١) أُطلق الفعل، لكن لا نشتق منه صفة، كذلك من الصفة إلى الاسم. وهذا فيه قواعد ذكرها ابن القيم رحمه الله في أول بدائع الفوائد. [**شرح الطحاوية**].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣، ١١٥١، ٥٨٦١)، ومسلم (٧٨٢، ٧٨٥).

س ٢٢١: بالنسبة للإشكال في أن باب الأسماء أضيق من باب الصفات، وباب الصفات أضيق من باب الأخبار، هذا واضح، أما أن نقول بأن باب الصفات أضيق من باب الأفعال، تجد أن هناك تقسيما للصفات: صفات ذاتية، وصفات فعلية، ولذلك نقول إن من صفات الله ﷻ المجيء، وأخذنا هذه الصفة من فعل، ومن صفاته الإتيان، ومن صفاته النزول، وعندما نقول: بأن باب الأفعال أوسع من باب الصفات، فهذا يُحدث عندي إشكالاً، وحتى هذه العبارة لم أجدها عند ابن القيم رحمه الله أو من ذكر هذه القاعدة.

الشيخ: الذي ذكرها ابن القيم.

مداخلة: لكن بدون ذكر الأفعال، الأفعال بين الصفات والأخبار . . .

الشيخ: ما معنى الكلام هذا؟ معناه أن التوقيف في الاسم، يعني الاسم أضيق شيء؛ فلابد أن يكون بتوقيف مثل: التعبير بالأسماء، واضح؟ الصفات أوسع من حيث إنك قد تُعبِّر عن الشيء بالصفة، مثل: قول السلف في صفات المجيء والإتيان أنها - أو قول ابن تيمية وغيره - صفات الحركة، وقول عثمان بن سعيد: وأنه يتحرك إذا شاء الله ﷻ، من أين جاء بها؟ الحركة هنا (ويتحرك)؟ هذا من التوسع في اللفظ، فهذا باب الصفة إذا كان أصلها جاز، لكن ما يُشتق من الصفة اسم؛ لأن باب الأسماء ضيق.

هنا الفعل، هل كل فعل تأخذ منه صفة؟ لا، ممكن تُعبِّر بالأفعال تقول: ويحكي الله ﷻ، لا يوجد، هل يوجد دليل على أن الله يقال: عنه إنه حكى، ويحكي؟ لا يوجد، لكن (يحكي) هي نوع من السعة في التعبير عن

صفة الكلام؛ لأنها (حكى) بمعنى: تكلم. استعملها ابن القيم، واستعملها عدد من العلماء أنه حكاية عن كذا، وحكى في القرآن، حكى الله ﷿ قصة موسى عليه السلام، وقصة...، أنا ما أستعمل حكى؛ لأنه يُشبه قول الأشاعرة بأن القرآن حكاية عن كلام الله؛ لأجل الاشتباه، كما قال الله ﷿: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، لكن صار فيه سعة.

فقول من قال إن باب الأفعال أوسع ظاهر؛ فلك أن تُعبِّر في باب الأفعال بما قوله هنا (يتحرك)، لا يوجد شيء اسمه...، لكنه أُستعمل. الصفات نقول مثلاً: المكر، ...وكذا، فهذه من باب التوسع، لكنها غير صحيحة؛ لأنها ما جاء في الفعل، ما جاء إلا (يمكر)، ما جاء (مكر) ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝١٤ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١٥﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]، الكيد: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا ۝١٦﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]، هذه كلها فيها الفعل، بعضهم عبَّر بالصفة، مع أن الصفة أضيق من الأفعال؛ لأجل أنه هنا فيه إثبات الصفة في الفعل، لكن باب التعبير يمكن يُعبِّر بأخرى لم ترد.

بعض السلف، أو بعض الأئمة عبَّر في بعض الأسماء مثل: (الدليل) و(البرهان)، وأشباه ذلك، هذه ما جاءت، لم تأت من حيث الصفة، ولم تأت من حيث الاسم، ومع ذلك عبَّروا، ومثل: (الغياث)، (غياث المستغيثين)، هذه كلها ما جاءت، من أين أتوا بها؟ من باب التوسع، لكن الذي عليه العمدة في هذا الباب أن باب الأسماء ضيق، ما فيه سعة في التعبير، الصفات أوسع، الأفعال يُعبر بها عن صفة لم ترد، وقد ورد ما يماثلها أو ما يدل عليها، يعني فيه سعة في باب الأفعال.

مداخلة: هل لنا أن نقول إن الأفعال قد يُشتق من بعضها صفة؟

الشيخ: هنا الفعل ما هو؟ الفعل زمن وحدث، زمن ومصدر، المصدر هذا هو الصفة، يعني مثلاً تقول: يغضب أو غَضِبَ، يغضب هو غَضَبٌ في الزمن الحاضر أو المستقبل، غَضِبَ هو غَضَبٌ - الذي هو الحدث - في الزمن الماضي، يمكر: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] يمكر فيها مكر في الزمن المستقبل، فإذًا الحدث هو الذي يؤخذ منه الصفة، لكن إذا جاء الفعل ولم تأت الصفة، فهنا يكون الحذر، يكون المراد بالفعل ما يُقيد به مثل الآن: يكيد، ويمكر، ويستهزئ، وأشباه ذلك مقيدة - كما كان يُعبر بعض المشايخ - يقول: المكر بحق، والكيد بحق، والاستهزاء بحق، ونحو ذلك، وعبرنا في الدروس بغير التعبير هذا. [**مجلس٨/ ١١/ ٢٣هـ**].

الفرق بين الفعل والصفة

س ٢٢٢: ما الضابط في التفريق بين الفعل والصفة، في صفات الله ﷻ وأفعاله؟

الجواب: الصفة: صفة الرب سبحانه وتعالى مشتملة على فعل له سبحانه وتعالى، ومشتملة على ما هو لازم من غير الفعل، يعني أن صفات الرب جل جلاله: منها ما هو صفة فعل، ومنها ما هو صفة ذات. فليست كلها متعدية تعدي الأفعال؛ فمثلاً: وجه الرب جل جلاله صفة، وليس بفعل. اليدان للرب جل جلاله وصف له سبحانه وتعالى وليستا باسم ولا فعل. فإذًا الفعل هو فعل يفعله الله ﷻ له أثره، والصفات منها ما هو صفة فعل مثل: الرحمة، وهي صفة ذات، لكنها لها أثرها، ومثل: النزول، وأشباه ذلك الغضب، الرضا، وهذا يتعلق بالمخلوق، فيفعله ﷻ

فيتصف به ﷻ وهناك القسم الآخر: التي هي صفات الذات، صفات الذات كثيرة لا علاقة لها بالأفعال.

فإذًا نقول: ليست كل صفة لله ﷻ فعلاً؛ فقد تكون متعلقة بفعل: أولها فعل، أو أثرها فيه فعل، وقد لا يكون ذلك، ولهذا لا يشتق من الصفة فعل مطلقاً، كما أنه لا يشتق من الفعل صفة مطلقة؛ وذلك أن الأفعال أوسع في باب وصف الله ﷻ من الصفات، وقد يكون ثم فعل لله ﷻ ولا يشتق منه صفة يعني: نشتق من الحدث المستكن في الفعل صفة لله ﷻ مثلاً: الصفات المنقسمة أي: الأفعال المنقسمة إلى محمود ومذموم مثل المكر مثل: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] ومثل: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ومثل: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، ونحو ذلك ما نشتق منها صفات مطلقاً، ونقول: الفعل أطلق على الله ﷻ، فنقول: له صفة الاستهزاء له صفة المخادعة، له صفة المكر، وهكذا، بل تطلق هذه الصفات مقيدة؛ لأن المكر والمخادعة والاستهزاء ليست كمالاً في كل حال، بل قد تكون كمالاً، وقد تكون نقصاً؛ فتكون كمالاً إذا كانت بحق، ومن آثار صفات الكمال في المخلوق، وتكون نقصاً إذا كانت بباطل، وكانت من آثار صفات النقص في المخلوق.

فإذًا باب الأفعال أوسع من باب الصفات، وليس كل فعل نشتق منه صفة لله ﷻ، وليست كل صفة نشتق منها الفعل لله ﷻ لأن الصفات منها ما هو صفة ذات، ومنها ما هو صفة فعل، لا يُجمع بين ما يرد مع فهم القواعد، يعني: الضابط في هذا النصوص، وفهم قواعد الأسماء والصفات على طريقة السلف. [**شرح الطحاوية**].

س ٢٢٣: جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: **«تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ، إِذَا سَأَلْتَ فَسَلِ اللَّهَ، وإذا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ»**(١)، فهل يوصف الله عز وجل بأنه ذو معرفة، وأنه يعرف؟

الجواب: هذا فيه نظر؛ لأن المتقرر في القواعد في الأسماء والصفات، أن باب الأفعال أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، وباب الأخبار أوسع من باب الأفعال وباب الصفات وباب الأسماء، فقد يطلق، ويضاف إلى الله عز وجل فعل، ولا يضاف إليه الصفة؛ كما أنه قد يوصف الله عز وجل بشيء، ولا يشتق له من الصفة أسماء؛ ولهذا يدخل في هذا كثير مما جاء مثل: ما وصف الله عز وجل به نفسه في قوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، **«إِنَّ اللَّهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»**(٢)، ونحو ذلك مما جاء مقيداً بالفعل، ولم يذكر صفة بالاسم، فهذا يقال فيه: إنه يطلق مقيداً، ويمكن أن يحمل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما هذا: **«تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ»**، نقول: إن الله عز وجل يعرف في الشدة من تعرف عليه في الرخاء، على نحو تلك القاعدة؛ كما يقال: إن الله عز وجل يمكر بمن مكر به، يستهزئ بمن استهزأ به، يخادع من خادعه، ولا يقال: إن الله عز وجل ذو مكر، وذو استهزاء، وذو مخادعة هكذا مطلقة بالصفة، وإنما كما هي القاعدة أن باب الأفعال أوسع

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣٠٧)، والحاكم في مستدركه (٥/ ٢٨٧، ٢٨٨، ٦٣٠٤) والطبراني في الكبير (١١/ ٢٢٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ١٣٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه (ص٢٣٥).

من باب الصفات. [**شرح ثلاثة الأصول**].

س ٢٢٤: قلتم الله يوصف بالعلم ولا يوصف بالمعرفة لكن جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**تَعَرَّفْ إلى اللَّهِ في الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ في الشِّدَّةِ**»[1] فوصف الله هنا بالمعرفة، فكيف تفسرون هذا؟

الجواب: المقرر في قواعد الأسماء والصفات أن باب الأفعال أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، وباب الأخبار أوسع من باب الأفعال والأسماء، وقد يضاف إلى الله عز وجل فعل ولا يضاف إليه صفة، وقد يوصف الله بشيء، ولا يشتق له من الصفة أسماء، ويدخل في هذا كثير، ومثاله: ما وصف الله به نفسه في قوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، ونحو ذلك مما جاء هكذا بالفعل، وهذا يطلق مقيداً، ومن هذه الناحية يحمل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ فالله عز وجل يعرف في الشدة من تعرف عليه في الرخاء، والله عز وجل يمكر بالماكر، ولا يقال إن الله عز وجل ماكر، أو مخادع. [**شرح لمعة الاعتقاد**].

الفرق بين أفعال الله وصفاته والاسم والمسمى

س ٢٢٥: ما الفرق بين الفعل لله والصفة لله، ما الفرق بين الاسم والمسمى مع الأمثلة، وحبذا ذكر المرجع الذي تكلم عن هذه المسألة؟

الجواب: الفرق بين أفعال الله وصفاته: أن الأفعال مشتملة على صفة

(١) سبق تخريجه (ص٢٤٠).

وعلى زمن؛ لأن الفعل يشتمل على حدث، وعلى زمن، والحدث هذا وصف، ولما كان كذلك كان الفعل المضاف إلى الله ﷻ لا يدل على الصفة التي اشتمل عليها هذا الفعل بإطلاق، بل قد يوصف الله ﷻ بها، وقد لا يوصف؛ لأن باب الأفعال أوسع من باب الصفات، مثاله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩] فاستواء الله ﷻ صفة أخذناها من فعل استوى؛ لأن استوى مشتمل على حدث وهو الاستواء، ويشتمل على زمن وهو الماضي، ويثبت الاستواء كصفة لله ﷻ كما يليق بجلاله وبعظمته؛ لأنه متضمن كمالاً، فيقال: من صفات الله الاستواء على العرش.

المثال الثاني: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] ﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ هذا فعل مضارع مشتمل على صفة، وهي المكر، ومشتمل على زمن، وهو المضارع، لكن لا يقال: هذا الفعل يدل على إثبات صفة المكر؛ لأن صفة المكر ليست دائماً صفة كمال؛ لهذا قال أئمة أهل السنة: إن باب الأفعال أوسع من باب الصفات، فقد يضاف الفعل إلى الحق ﷻ، ولا تثبت الصفة التي تضمنها هذا الفعل، كما أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، فقد تطلق الصفة على الله ﷻ ولا يطلق الاسم من مثل: الاستواء والمستوي، ومن مثل: المكر بحق، والماكر، وأشباه ذلك.

إذًا ثم فرق بين أفعال الله ﷻ، وبين صفاته من هذه الجهة. أما من جهة قيامها جميعاً بالله ﷻ فالصفة قائمة بالله ﷻ، ولها أثر في الخارج مثل: صفة الخلق لها أثر، وهو المخلوق، صفة الرحمة لها أثر في المرحوم، وهكذا، والفعل في تعلقه بالله ﷻ قد يكون متعدياً، وقد يكون لازمًا، وللمسألة مزيد تفصيل، المقصود أن باب الأفعال أوسع من باب الصفات،

وأنه لا يطرد، والقول بالمساواة بين الفعل القائم بالله ﷻ وبين الصفات القائمة بالله ﷻ.

أما الفرق بين الاسم والمسمى: الاسم والمسمى إذا اجتمعا فيُعنى بها بحث كلامي عند أهل الكلام، ودخل فيه أهل السنة رداً على أهل الكلام، وبيانًا للحق فيه، وإلا فبحث الاسم والمسمى ليس من البحوث الموجودة في الكتاب والسنة، ولا في كلام الصحابة رضوان الله عليهم، وإنما الكلام فيها حادث، لكن جر إلى الكلام فيها أن المعتزلة خاضوا في ذلك توطئة لنفي الصفات؛ لتحريف الأسماء لله ﷻ.

وتلخيص المسألة أن الاسم مثل: الرحمن، الرحيم، الكريم، ونحو ذلك، المسمى بهذا الاسم هو الله ﷻ، محمد: المسمى به رسول الله ﷺ، الكأس: اسم المسمى هو هذا الذي ترى، فإذا الاسم دلالة عامة، والمسمى هو: انطباق هذا الاسم على العين، أو على الذات، إذا تبين ذلك فإن المسألة التي اختلفوا فيها هي قولهم: هل الاسم عين المسمى، أم أن الاسم غير المسمى؟ وهذه المسألة مبسوطة وطويلة الذيول، لكن اختصار القول فيها: أن مذهب الأئمة أن الاسم لا يطلق القول بأنه عين المسمى، ولا أنه غير المسمى، بل المسألة فيها تفصيل في دلالة الاسم على المسمى، وأن الأسماء مختلفة؛ لأن كل اسم يدل على المسمى، وزيادة صفة، وهو يدل على الذات، ويدل على الصفة التي تضمنها هذا الاسم؛ كما ذكرنا لكم الرحيم يدل على ذات الله ﷻ المتصفة بالرحمة، والذين قالوا: إن الاسم هو عين المسمى قالوا: لا فرق بين الأسماء في دلالتها على المسمى، فجعلوا العليم هو الرحيم مطابقة، وجعلوا الملك هو الودود ونحو ذلك بدون تفرقة

بين الاسم والصفة، يعني: جعلوا الأسماء دالة على الذات؛ كما قال المعتزلة عليم بلا علم، رحيم بلا رحمة وهكذا، المسألة فيها طول، لكن هذا بيان لأصلها. [**شرح الطحاوية**].

س ٢٢٦: هناك كلام أشكل علي قال كاتب: (ولمعرفة ما يميز الاسم عن الصفة، والصفة عن الاسم أمور منها. . ، وذكر أن الاسم لا يشتق من أفعال الله، ولا يشتق من كونه يحب ويكره ويغضب اسم المحب والكاره والغاضب، أما صفاته فتشتق من أفعاله، فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال؛ لذلك قيل باب الصفات أوسع من باب الأسماء).

الجواب: هذا الكلام غير صحيح، أقول: ليس جيدًا لغةً، لكن في بحث الاشتقاق، الاشتقاق يكون من المصدر، وليس من الفعل، يعني وجدت الصفة، ثم اشتققنا منها المحبة، وجد الغضب، ثم اشتققنا منه يغضب، فالصفة موجودة، والفعل مشتمل على شيئين: مشتمل على حدث، الذي هو المصدر مجردًا عن الزمان، ومشتمل على الزمن، فالفعل الماضي يتكون من مصدر وزمان ماض، والفعل المضارع مصدر وزمان حاضر، أو مستقبل، الفعل المضارع والأمر مصدر وزمان مستقبل، فإذًا الحدث مستكن في الفعل؛ ولذلك الاشتقاق من المصدر، الاشتقاق ليس من الفعل على الصحيح، وقول أكثر النحاة واضح.

إذًا نقول: الأفعال مشتقة من الصفات، وليست الصفات مشتقة من الأفعال؛ فلذلك الصفة هي الأساس، الصفة هي الأساس، فاشتقت منها الأفعال. [**مجلس٢١/ ١٠/ ١٤١٨هـ**].

س ٢٢٧: كذلك باب الصفات أوسع من الأفعال؟

الجواب: لا، الأفعال أوسع والصفات أضيق؛ لأن الفعل يشتمل على حدث غير منقسم واضح؟ والصفة إذا أطلقتها غير منقسمة، يكون فيها نقص مثل المكر: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، هذا استهزاء واضح، نقول: الله ﷻ يستهزئ، لكن ما نقول: إن من صفاته الاستهزاء، فالفعل يحمل على الحق، على ما ورد، ويعنى به أحد نوعيه، وهو الكمال والحق، أما الصفة فإطلاقها يصبح فيه اشتباه، واضح لك؟ فلذلك صارت الأفعال أوسع من الصفات؛ لأن الصفة تكون مطلقة في الحدث، والفعل يكون مقيدًا بالسير. هذا الكلام لمعاصر. **[مجلس ٢١/ ١٠/ ١٤١٨هـ].**

الفرق بين الاسم والصفة

س ٢٢٨: ما ضابط الاسم والصفة فيما ورد في الكتاب والسنة مثلاً: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ [النساء: ١٣١] هل يقال: الغني هنا صفة، أم اسم، وهل المحسن من أسماء الله ﷻ؟

الجواب: (كان غنياً) هذا وصفه بالغنى، لكن: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] هذا اسم، وإذا أطلق الاسم فإنه يقتضي الاسم والصفة؛ لأن أسماء الله ﷻ مشتملة على الصفات، وأما إذا جاءت الصفة فإنه لا يستقل ورود الصفة بإثبات الاسم، بل قد ترد الصفة، ولا نثبت لله ﷻ الاسم الذي فيه الصفة، وهذه فيها بحث أطول في وقته إن شاء الله.

المحسن من أسماء الله ﷻ؛ لأنه جاء في الحديث: «**إن الله محسن**»[1]، ومن أسماء العلماء من القديم: عبد المحسن، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وعلماء الدعوة أيضاً إذا ذكروا أسماء الله ﷻ عدّوا فيها المحسن، والمحسن صفة كمال، والمحسن اسم متضمن لصفة كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه. [**شرح الطحاوية**].

س ٢٢٩: أليست كل أسماء الله حسنى؟

الجواب: هذا هو الأصل؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧] هذا الأصل إلا في بحث شيخ الإسلام رحمه الله حيث قال: إن منها ما هو حسن، هو ينحو هذا المنحى، ولهذا أثبت الدليل والبرهان، وعدداً من الأسماء. [**مجلس ٢١/ ٧/ ١٤٢٣هـ**].

س ٢٣٠: على هذا هل يصح أن نأخذ من الصفات أسماء؟

الجواب: كيف هذا يعني؟ لكن (دليل) ما هو صفة، من باب الاستعطاف، هو هذا، هو نادى اسماً دالاً على الله ﷻ، ونادى الله ﷻ باسم، وهو اسم (دليل الحيارى). [**مجلس ٢١/ ٧/ ١٤٢٣هـ**].

س ٢٣١: أحسن الله إليك ذكرت أن بعض الأسماء متضمن للصفة وبعضها مشتقة من الصفة؟

الجواب: مشتقة من الصفة، أنا قلت هذا اليوم مشتق، ما قلته، لاشك أن كل اسم من أسماء الله ﷻ متضمن لصفة، وهذه الصفة مشتقة من المصدر؛

---

(١) أخرجه الطبراني (٧/ ٢٧٥)، وأخرجه أيضًا عبد الرزاق (٤/ ٤٩٢).

لأن هذه الصفات ليست جامدة، لا، هي راجعة إلى المعاني، حتى اسم الله فهو مشتق على الصحيح، والصمد مشتق والرحيم مشتق من الرحمة، والعظيم من العظمة، والقدير مشتق من القدرة، وهكذا يعني ما تضمنه الاسم من الصفة هذه الصفة مشتقة وليست جامدة، لامعنى لها، تكون هي كلها، القدير مثل العليم، يعني القدرة، هي العلم هي الرحمة، كما يقوله المبتدعة، لا هي أسماء متضمنة لصفات وهذه الصفات مشتقة بالعربية. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].**

شروط أسماء الله الحسنى

س ٢٣٢: في قول النبي ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**»(١)، وقوله: «**إِنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ**»(٢)، ونحوها من الأحاديث هل هذه النصوص من باب الإخبار عن الله ﷻ بصفاته الذاتية والفعلية، أم المراد إثبات هذه الأسماء في الأسماء الحسنى؟

الجواب: ذكرنا لك أن الشروط التي يكون بها الاسم من أسماء الله الحسنى ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون وارداً في الكتاب أو السنة، أو فيهما معاً، يعني: قد جاء به النص؛ لأن باب الأسماء والصفات توقيفي، ليس اجتهادياً.

---

(١) أخرجه مسلم (٩١)، والترمذي (١٩٩٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٠٩)، والبزار كما في كشف الأستار (١/ ٣٥٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه أيضًا: عبد الرزاق (٥/ ٤٩٨)، وأحمد (٢/ ٢٧٧)، والدارمي (١/ ٤٤٨)، وابن خزيمة (٢/ ١٣٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الشرط الثاني: أن يكون الاسم متضمناً لكمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

الشرط الثالث: أن يكون الاسم يدعى الله ﷻ به؛ كما قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ذكرنا لكم هذه الشروط الثلاثة في شرح العقيدة الأصفهانية. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٣٣: ما الضوابط في أسماء الله الحسنى؟

الجواب: الأسماء الحسنى، يعني: موضع الكلام في درس العقيدة العام، يعني: كالواسطية، والطحاوية، وغيره، لكن نذكره على عجل: الأسماء الحسنى هي ما جمع ثلاثة شروط:

الأول: مجيئها في الكتاب والسنة.

الثاني: أنها هي التي يُدعى الله ﷻ بها.

الثالث: أنها هي المشتملة على الكمال المطلق الذي لا نقص فيه، فما لم تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة جميعاً فإنه ليس من الأسماء الحسنى، قد يكون اسماً من أسماء الله، لا يكون من الأسماء الحسنى؛ فقد يكون اسماً يخبر به عن الله ﷻ، ولا يكون من الأسماء الحسنى. **[شرح كشف الشبهات]**

س ٢٣٤: هل توجد قاعدة في إثبات أسماء الله ﷻ الحسنى؟

الجواب: قاعدة معروفة أن أسماء الله ﷻ الحسنى تثبت بثلاثة شروط، ذكرناها لكم، يعني كيف يكون الاسم من الأسماء الحسنى؟ ثلاثة شروط:

الأول: أن يرد في الكتاب والسنة بلفظ الاسم.

الثاني: أن يتضمن كمالاً لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

الثالث: أن يُدعى الله ﷻ به.

فإذا اجتمعت الثلاثة صار من الأسماء الحسنى، وإذا لم تجتمع تخلف بعضها، لم يجز أن يكون من الأسماء الحسنى، الذي ذكر هذه الشروط شيخ الإسلام ابن تيمية في أول شرحه العقيدة الأصفهانية، لو ترجعون لها؛ لأنها من النقل النفيس، لخصها عندك مهمة، يعني متى يكون الاسم الوارد من الأسماء الحسنى، هل كل وارد من الأسماء الحسنى؟ لا. وفي التكميل أو الاستدراك شيخ الإسلام رأيتموه؟ المستدرك على فتاوى شيخ الإسلام لشيخنا محمد بن قاسم رحمه الله عمل مستدركًا، طُبع، هذه الأيام في خمسة مجلدات، يعني من المسائل التي لم تذكر في الفتاوى، زيادات عليها، من ضمنها رسالة طويلة في الأسماء الحسنى، وكل اسم ودليله وضوابطها، وإلى آخره، ترجعون فيها والمسألة مشهورة يعني الأسماء الحسنى وضوابطها. [**شرح الاستقامة**].

س ٢٣٥: القاعدة التي تُذكر أن دعاء الله لا يكون إلا بالأسماء الحسنى هل هي صحيحة؟

الجواب: عكسها صحيح، وهو أن من شروط كون الاسم من أسماء الله الحسنى أن يكون يُدعى به ﷻ مع بقية الشروط، هذا ليخرج مثل الضار، ويخرج مثل المميت، بعض الأسماء التي لا يصح أن يُدعى بها ﷻ شيخ الإسلام كما تعلمون له بحث أيضاً في أن وجود أسماء حسنى لله ﷻ، يقتضي أن هناك أسماء لله ﷻ أو أن بقية الأسماء لله ﷻ حسنة، وليست

حسنى، ولكن هذا فيه نظر، ولكن هو يرى أنه لا يلزم أن تكون جميع أسماء الله ﷻ حسنى، بل قد يكون فيها ما هو حسن وليس هو الأحسن؛ لأنه ليس بالغًا الحسنى في النهاية، وهذا بحث ما وقفت عليه لغيره. [**مجلس ٢١/ ٧/ ١٤٢٣هـ**].

ضابط باب الإخبار في الأسماء

س ٢٣٦: نريد من فضيلتكم ضابطًا واضحًا في باب الإخبار في الأسماء؛ لأن كثيرا ما يقرأ الواحد إنكارًا على بعض العلماء في استعماله اسمًا على أنه لم يرد، أو كذا، بينما يقر استعمال بعض أئمة أهل السنة لكلمة (الموجود) مثلا، ونحوها على أنه من باب الإخبار، فهل هناك ضابط يبيح استعمال الاسم عند الإخبار؟

الجواب: فيما أفهم أنه ما استعمل من الأسماء الحسنى، استعمله العلماء، واحتجت إلى استعماله، فلا تمتنع منه؛ لأن استعمالك له يكون من باب الإخبار عنه، بما اشتمل عليه الاسم من الفعل؛ لأن هذه الأسماء في الغالب يكون فعلها صحيحًا.

مداخلة: هو صحيح معنى فقط؟

الجواب: نعم صحيح معنى، فهنا نقول من باب الإخبار لا بأس، وما نقول هذا اسم من أسماء الله، لكن تمشي على ما قاله القوم، مثلما يستعمل شيخ الإسلام ابن تيمية لفظ (القديم)، ويستعمل (الموجود)، ودخل في كلمة باسم (البرهان).

مداخلة: يستعمل لفظ الواجب.

الجواب: لا، الواجب هذا حكم، وليس اسمًا، (واجب الوجود) حكم، هذا عند المناطقة حكم وليس اسمًا.

س ٢٣٧: هل باب الإخبار له ضابط معين، بأن يأتي به نص؟

الجواب: لا، ليس شرطا أن يأتي به نص، لكن يصح الإطلاق على الله ﷻ، إذا صح جاز في باب الإخبار؛ لأن باب الإخبار فيه سعة، طبعا هذا ما يصح أن يطلق، يحتاج إلى عالم يستعمل ذلك، مثل: لفظ البرهان والدليل، هذه من الأسماء التي أطلقها أهل العلم - أعني طائفة منهم - على الله ﷻ، وقالوا: هو البرهان، وهو الدليل، فهو البرهان الذي برهن على البرهان، وهو الدليل الذي دل على الدليل، ودائما الدليل يدل على مدلول والبرهان يبرهن به قضية، وأما الله ﷻ، فهو الدليل على الدليل، والبرهان على البرهان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذا يحتاج إلى علم، يعني إطلاق اللفظ في باب الإخبار هذا يحتاج إلى علم وسعة، وما تستعمل منه إلا ما استعمله أهل العلم في ذلك. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

التنبيه على بعض الأسماء وقاعدة تسمية الله بها

س ٢٣٨: هل ثبت اسم الستِّير، وكذلك المحسن؟

الجواب: هو من أسماء الله ﷻ الحسنى، يعني: بالغة في الحسن نهاية مشتملة على الكمال المطلق من جميع الوجوه، لما يتعلق بدلالة الاسم

على الذات، وفيما يتعلق بتفرد الاسم للصفة أو للصفات، وأسماء الله ﷻ التي سُمي بها في الأدلة، أو في قول النبي ﷺ، وفي كلام السلف، فإن هذه تصح أن يُعَبَّد بها، بمعنى أن يقال: عبد الستير، وعبد المحسن، ولو لم تكن من الأسماء المنصوص عليها أنها حسنى، بمعنى أن الأسماء الحسنى التي ذُكرت التسعة والتسعون اختلف أهل العلم فيها، وهي اجتهادية، بعض أهل العلم أبدل هذه الأسماء بأسماء أخرى، والروايات فيها زيادة ونقص، بعضها يورد الاسم، وبعضها يورد اسما آخر، وهكذا؛ لأنها اجتهادية، بعض العلماء جمعها من القرآن الكريم، هذا من جهة كون الاسم من الأسماء الحسنى، أما من جهة التعبيد فإن الاسم إذا كان لله ﷻ، وليس مخلوقا فإن التعبيد له جائز، سواء ثبت كونه من الأسماء الحسنى، أو لم يثبت؛ لهذا نقول مثلا عبد الستار، عبد المحسن، الله ﷻ هو المحسن سبحانه وتعالى، حتى لو قال قائل: إنه لم يثبت أنه من الأسماء الحسنى، مع أنه جاء أن الله محسن؛ كما في الحديث، كذلك الحَنَّان، يُتعبد بالحنان، يقال: عبد الحنان، فيكون الاسم لله ﷻ ولا يوصف به غيره، مثل المنان وأسماء الله.

فإذًا مقام إثبات الاسم في كونه من الأسماء الحسنى هذا له ثلاثة ضوابط معروفة وأما التعبيد لله ﷻ بهذا الاسم فإنه لا بأس به إذا كان هذا الاسم لا ينصرف إلى مخلوق؛ لأن الممنوع في التعبيد أن يعبد لغير الله؛ كما عند ابن حزم: (اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله، حاشا عبد المطلب)، إذا كان الاسم لا يتعبد بمخلوق، ومن عُبِّد له إنما يطلق على الله ﷻ، فإنه يصح هذا، ولو لم يكن ثابتا من الأسماء الحسنى بشروطها الثلاثة، وهذه

الشروط الثلاثة أو الضوابط الثلاثة ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في أول شرح العقيدة الأصفهانية، وهي:

الأول: أن يكون واردًا في الكتاب والسنة.

الثاني: أن يكون مشتملا على كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

الثالث: أن يكون الاسم مما يدعى الله ﷻ به.

فإذا اجتمعت هذه الثلاثة كان من الأسماء الحسنى، وإلا لم يكن.

س ٢٣٩: هل الموجود من أسماء الله؟

الجواب: من جهة الخبر، الله ﷻ موجود، لا شك ليس معدومًا، فهي من جهة الخبر، فلا شك أن الله ﷻ موجود من جهة الخبر، ولكن ما تُطلق صفة، ولا اسم يعني: موجود، عبد الموجود ما يصح؛ فهي ليست اسماً ولا صفة، ولكن من جهة أننا نخبر عنه بأنه موجود، لاشك أن الله ﷻ حي والحي موجود، وهو خالق والرازق موجود، ورازق والرزاق موجود، إلى آخره، ولا يقابل الموجود إلا المعدوم، تعالى الله ﷻ عن ذلك. **[تعليقات على تحفة الطالب والجليس]**.

س ٢٤٠: هل الفرد من أسماء الله؟

الجواب: ليس من أسماء الله، وقد جاء في بعض الأحاديث: «**الأحد الفرد الصمد**»[١] فابن القيم بنى عليها، لكنه ليس من الأسماء الحسنى،

---

(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم (١/ ٦٣)، وقال: هذا حديث محفوظ. وأحمد (٢/ ٤٩٩).

الواحد الأحد: من الأسماء الحسنى، والفرد الصمد: من باب الإخبار، وأما الوصف فيقال يوصف بالانفراد. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٤١: هل الفرد اسم لله؟

الجواب: لا، ليس من الأسماء الحسنى الفرد، لكن الإخبار عن الله ﷻ بأنه فرد موافق لاسم الله الصمد، والأحد وأشباه ذلك. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٤٢: هل الفرد من أسماء الله؟

الجواب: الله ﷻ فرد، يخبر عنه بأنه الفرد، ولكن ليس من الأسماء الحسنى التي تثبت في الكتاب والسنة، ويدعى بها ﷻ؛ لأنه مشتمل على احتمال نقص؛ ولهذا لا يدخل في الأسماء الحسنى، وفرد يعني من جهة أنه ليس بمتعدد؛ فوجه النقص لو أطلق: فلان فرد، يعني: كأنه ضعيف. **[شرح الحموية]**.

س ٢٤٣: هل يطلق اسم الصانع على الله ﷻ؟

الجواب: نعم، الصانع يطلق على الله ﷻ، وهو من أسماء الله ﷻ التي تطلق عليه من جهة الإخبار، لكن ليس من الأسماء الحسنى، وهناك أسماء مثل: الصانع والقديم ونحو ذلك، فهذه تطلق في باب الإخبار، لكن ليست من الأسماء الحسنى؛ لأنها منقسمة: الصانع ينقسم إلى من يصنع شيئا نافعًا، وإلى من يصنع شيئًا ضارًا، إلى من يصنع شيئا موافقا للحكمة، وإلى من يصنع الشيء عبثا؛ ولما كان منقسما لم يدخل الأسماء الحسنى، والله ﷻ قال في آخر سورة النمل: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [النمل: ٨٨]، والصنع

مصدر صنع يصنع صنعاً، وفي الحديث الصحيح: «**لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارحمني إِنْ شِئْتَ. لِيَعْزِمْ في الدُّعَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ مَا شَاءَ، لا مُكْرِهَ لَهُ**»(١)، وفي الحديث الصحيح أيضا: «**إن الله صانع كل صانع وصنعته**»(٢).

فإذًا هذا من حيث الاستعمال، لا بأس، لكن ليس من الأسماء الحسنى. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٢٤٤: هل يجوز يا هادي، يا دليل؟

الجواب: يا دليل الحيارى، دعاء الإمام أحمد، يعني هذا باب الإخبار، يعني تدعو: يا دليل الحيارى دلني، هذه من الأدعية العظيمة. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٢٤٥: هل يجوز إطلاق اسم الشارع؟

الجواب: الشارع كذلك: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ [الشورى: ١٣]، لكن من الأسماء التي تقال في باب الإخبار، ليست من الأسماء الحسنى. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٢٤٦: هل يجوز قول: يا حافظ ودعاء الله بها؟

الجواب: لله؟ نعم، جائز: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾ [يوسف: ٦٤]، يا حافظ

---

(١) أخرجه مسلم (٩) (٢٦٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٤٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٥٨) رقم (٣٥٧)، والحاكم (١/ ٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٠٩)، والبزار في مسنده (٧/ ٢٨٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٥٣٨).

احفظني، هو الحافظ ﷻ. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٢٤٧: عن الأسماء التي فيها معاني الألوهية؟

الجواب: هذا مثل الله، والمعبود، مع أن المعبود ما أطلق باسم، يعني ما فيه معان تدل على إفراد الله ﷻ بأفعال العبيد. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٢٤٨: ما معنى الحنان أو الباقي؟

الجواب: الحنان فيها الخلاف المعروف: هل يثبت؟ أو لا يثبت؟ وقد أتت فيها أحاديث في مسند أحمد: «**الحنان المنان**»[1]، لكن إسناده فيه شيء، ذكر الخطابي في كتاب شأن الدعاء أن المسلمين يدعون بيا حنان، ويا منان، وإذا كان كذلك فإن كلمة الحنان لا يعني أنها من الأسماء الحسنى، لكنه يدعى ﷻ بهذا على اعتبار أنها صفة كمال، مثل: المنان صفة كمال لمنه ﷻ على أهل الإيمان والإحسان، كذلك هو ﷻ بر رحيم، وجنس صفات الجمال لا تمنع من تسميته، أو من وصفه بالحنان، فالحنان ليست من الأسماء الحسنى، لكن من دعا الله بها فلا بأس؛ لأنها صفة كمال.

الأسماء الحسنى يشترط لها ثلاثة شروط: ورودها في الكتاب والسنة، اشتمالها على الكمال، أنه يجوز أن يدعى الله بها. هذه الأسماء الحسنى فإذا تخلف واحد، الذي هو ورودها في الكتاب والسنة، وكانت صفة

---

(١) أخرجه أحمد من حديث أنس رضي الله عنه (٣/ ١٥٨)، والنسائي في الكبرى (١/ ٣٨٦)، وابن حبان (٣/ ١٧٥).

كمال، وأجاز العلماء الدعاء بها، فلا بأس، لكن لا يقال إنها من الأسماء الحسنى فيكون اسمًا بمعنى الصفة. **[مجلس ٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ]**.

مداخلة: و(الباقي) يا شيخ؛ هناك أناس أسماؤهم عبد الباقي؟

الجواب: التسمية بعبد الباقي ما فيها إشكال، لا بأس، لكن الكلام هل الباقي من الأسماء الحسنى أم لا؟ لا يشترط في التعبيد أن يكون الاسم من الأسماء الحسنى، يشترط فيه أن يطلق الاسم على الله من جهة الكمال، سواء كان ثابتاً في الأسماء الحسنى، أم لم يكن، يعني لا يعبد لمخلوق، فإذا عبد لاسم يطلق على الله ﷻ وحده، ولو لم يثبت أنه من الأسماء الحسنى ما يشدد فيه، يعني: لا بأس؛ لهذا أقول يسمى بأسماء كثيرة اختلف العلماء فيها يعني: (ماجد) من أسماء الله جاء في الحديث «**ذَلِكَ بأني جَوَادٌ مَاجِدٌ**»[1] **[مجلس ٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ]**.

س ٢٤٩: في كتاب معارج القبول بعض أسماء الله ﷻ التي لم يرد فيها دليل، مثل: الأزلي والقديم، ما أدري ما مدى صحتهما؟

الجواب: أسماء الله ﷻ كما هو معلوم لابد فيها من الثبوت، فلا بد أن يكون للاسم دليل من الكتاب أو من السنة الصحيحة، والسنة الصحيحة يعني المقبولة.

تقسيم الأسماء - أسماء الله ﷻ قسمها أهل العلم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أسماء حسنى وهي التي جاءت فيها الآيات: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٤٢٥٧)، وأحمد في مسنده (٥/ ١٥٤) من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] قال: وهذه الأسماء الحسنى هي التي يدعى بها، ويعبد له بها.

والقسم الثاني: أسماء حسنة، وليست بحسنى، وهذا النوع هو ما كان منقسما إلى كمال وضده، مثل: المتكلم، والمريد، ونحوهما فالمتكلم هو يتكلم إما بأمر محمود، أو بأمر مذموم، الكلام: الأمر والنهي، فإن أمر ونهى بما يوافق الحكمة، فذلك محمود، وإن أمر ونهى بما لا يوافق، فذلك مذموم، والله ﷻ من أسمائه الحكيم، فله من صفة الكلام أن كلامه ﷻ موافق لحكمته ﷻ، فله من هذا الاسم المتكلم له منه ما يحمد.

والقسم الثالث: منها ما لا يصح أن يقال إلا على جهة الإخبار، وتلك الأسماء التي لم ترد أفعالها في الكتاب والسنة، ما ورد الفعل أصلا، مثل ما تفضلت به الأزلي، مثل: القديم.

مداخلة: الجليل معه يا شيخ؟

الجواب: الجليل لا، الجليل من النوع الثاني، النوع الثاني هو الذي ورد الفعل به، ولكن ما ورد الاسم؛ لأن الاسم تعرف فيه الثبوت، وهو فيه انقسام، يختلف هذا، بعض أهل العلم قسم هذا التقسيم، وكأن شيخ الإسلام في موضع من الفتاوى مال إلى ذلك، وإن كان ما فصل فيه المقال. المقصود من ذلك أن الاسم:

النوع الأول: هو الذي يقال إنه من أسماء الله ﷻ فهي أسماء الله ﷻ الحسنى، وهي التي يعبد له بها، وهي التي يدعى بها، وهي التي يثنى عليه بها لما اشتملت عليه من كمال الصفات ومن الدلالة على الذات المنزهة عن العيوب والنقائص.

النوع الثاني: منقسم، فلا يجوز أن يقال: إنه بالغ في الحسن نهايته؛ لأنه فيه احتمال، فهو حسن؛ لأنه جاء الفعل به حسنا، لأن الفعل جاء به، والفعل لا يشتق منه مصدر؛ كما هو معلوم، فنقول: هذا لا يقال إنه من أسماء الله إلا على وجه التقييد، إذا قلنا إنه مقيد بكذا وكذا، ومع ذلك فإنما يطلق على جهة الإخبار؛ لأن الاسم إذا كان منقسما امتنع أن يكون اسما لله ﷻ؛ لأن أسماء الله ﷻ حسنى، ولأن أسماء الله ﷻ بالغة في الكمال نهايته.

القسم الثالث: الذي هو ما كان ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة.

طبعا هذا التقسيم لا باعتبار الأسماء في نفسها، ولكن باعتبار ما خاض الناس فيه من الأسماء، باعتبار ما سمى الناس الله ﷻ به من الأسماء، فمن أهل العلم كالقرطبي وغيره، جمع ممن قال: إن الله متكلم ومريد ونحو ذلك.

فنقول: هذه صفتها، لا نقول هي مذمومة، نقول: هي أسماء حسنة، ولكن ليست حسنى، حسنة بقيد، لكن الحسنى البالغة في الحسن نهايته، هذه ما يكون فيها انقسام، هي محمودة، ويدخل في النوع الثاني التي هي حسنة وليست بحسنى الأسماء المقترنة إذا أطلقت واحدا دون الآخر، مثل اسم الله ﷻ الضار، كماله بالنافع، المانع، كماله بالمعطي وهكذا.

على العموم هذه مسألة فيها تفصيل، وفيها بحث أطول من هذا، قد ما يتسع لها المقام، لكن من حيث النظر والتقييد، النوع الأول هو الذي نعتمده، فما جاء في الكتب من استعمال أزلي، أو متكلم، أو مريد، تحمله

على أحد محملين، إما أن تقول هذا من باب الإخبار، وباب الإخبار واسع، وإما أن تقول هذا من باب الجريان مع ما قاله الناس، ونحمله على المعنى الشرعي، فمثل الأزلي، تقول هذا معناه الأول، تفسره أزلي، هذا اسم لم يرد، وليس من أسماء الله الأزلي، ولغة غلط أيضا لأن الأزل، هو لم يزل، ليس الأزل، هو لم يزل، فأخذ منها بالنحت أزلي، وهذا اعترض عليه ابن الجوزي في كتابه في أخطاء العامة، أظن اسمه تقويم اللسان.

وكذلك اعترض عليه الشهاب الخفاجي في شفاء العليل في المعرب والتخييل، أو شيء من هذا.

أنا ذكرت لك هذا باعتبار أن الجواب المعتاد معروف عندكم الذي هو انقسام، تعرف باب الإخبار أوسع، وباب الأفعال كذا، يعني كلام معروف، كلام الشيخ ابن القيم في الفوائد، باعتبار أن هذا معلوم، أنا ذكرت لك هذه كمعلومة جديدة تضيفها؛ لأن هذه جلسة طلاب علم.

س ٢٥٠: قوله: (أنت الحق) هل هو من أسماء الله ﷻ؟

الجواب: نعم، الحق من أسماء الله ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، ويرجع إلى اسمه الحق أسماء. **[شرح زاد المعاد]**.

س ٢٥١: أحسن الله إليك، هل يطلق على الرب ﷻ الدليل والبرهان، وهل أثبته شيخ الإسلام؟

الجواب: هو الدليل والبرهان، هو يطول معه بحث الدليل.

السائل: وعلى هذا يصح أن يقال عنه ﷻ (الغياث)؟

الجواب: الغياث، الثلاثة: الدليل والبرهان والغياث.

السائل: ألا يلزم أن يكون الدعاء بأسماء الله الحسنى؟

الجواب: لا.

السائل: على هذا يلزم التعبيد بالأسماء الحسنى فقط أم يصح بغيرها؟

الجواب: لا يلزم، ولكن يلزم أن لا يكون لمخلوق، فإذا كان يُعبد باسم من أسماء الله ﷻ مما يعرف الناس أنه ينصرف لله ﷻ، لا ينصرف لأحد من خلقه، يُعبد له ولو لم يثبت أنه من الأسماء الحسنى.

الفرق بين مأخذ التعبيد، ومأخذ الدعاء

س ٢٥٢: ما الفرق بين مأخذ التعبيد، ومأخذ الدعاء، وكيف يكون النظر في كلام شيخ الإسلام في هذا الباب وقاعدته؟

الجواب: المأخذ مختلف؛ لأن التعبيد قاعدته: أن لا يُعبد لمخلوق، أجمعوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله، حاشا عبد المطلب، فهنا فلا يكون التعبيد إلا لله ﷻ ما يُعبد لمخلوق، هنا لله ﷻ بمعنى يعرف المُعبد له ويعرف الناس أنه هذا ما عبد الا لله ما عبد لمخلوق، هذه قاعدته.

س ٢٥٣: يجوز التعبيد بكل اسم، ولو لم يكن من الأسماء الحسنى؟

الجواب: نحن نقول إنه ما ثبت أنه من الأسماء الحسنى، قد يكون هو من الأسماء الحسنى مثل المحسن، مثل الستار، عبد المحسن، عبد الستار، مثل الناصر، عبد الناصر. **[مجلس ٢١/ ٧/ ١٤٢٣هـ]**.

س ٢٥٤ : كان عندي سؤال يا شيخ بارك الله فيك، التعبيد لبعض الأسماء التي لم يثبت أنها من أسماء الله الحسنى القاعدة العريضة. فضيلتكم تعرضت لها أمس في الدرس؟

الجواب: نعم هذه محل اجتهاد: من أهل العلم من يقول: لا بأس بها، يعني: تترك، وإن كان الأفضل خلافها؛ لأن صاحب الاسم يعرف إنه ما عبد لغير الله، فتترك؛ لأنه ما عبد لمخلوق، والتعبيد للمخلوق هذا محرم، وقد يكون شركًا أكبر، وإذا عبد لاسم هو عنده من أسماء الله ﷻ بالاشتهار، أو بما عرف، وضل عن الصواب في ذلك، فيقال: يترك هذا، بعض أهل العلم يرى هذا، وبعض أهل العلم يقول: لا، يغير، ما دام الاسم ما ثبت، فإنه يغير، فيه مسألة اجتهاد، ما يشدد فيها.

بيان المقصود بالتسعة وتسعين اسمًا وإحصائها ومظانها

س ٢٥٥ : يا شيخ حديث: **«إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إلا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»**[(١)] هل المقصود تسعة وتسعون اسمًا من بين أسماء الله ﷻ لها هذه المزية، وهي غير معلومة، مخفاة في الأسماء؟

الجواب: هذا أحد الأقوال، لا، ليست مخفاة؛ لأنها إذا كانت مخفاة، يكون الثواب على شيء ما يعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦، ٦٤١٠، ٧٣٩٢)، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة ﷺ.

مداخلة: لا، المقصود إنها من بين الأسماء الواردة، ولكن تحديد اسم معين.

الجواب: تعرف أن فهم السلف لها بان بقولهم: (كلها في القرآن) هذه القاعدة: «**مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**» كلها في القرآن، ولهذا اجتهدوا في انتزاعها، والإحصاء، لاحظ لفظة (**أَحْصَاهَا**)، أحصاها كأنك تفهم منها، أنه يأتي شيئا بعد شيء، أنت لو تريد أن تحصي شيئا، ما تأتي مرة واحدة، وتنهيه، كأنه يأتي شيئا بعد شيء، فكأن فيها نوع تتبع ومعرفة، ولهذا تنوعت أقوال أهل العلم في معنى (**أحصاها**) إلى ثلاثة أقوال؛ كما هو معلوم، أحصاها بمعنى: حفظها، أحصاها بمعنى: دعا الله بها، أحصاها بمعنى: عمل بمقتضاها، يعني أقوال مختلفة في هذا، لكن تفهم من لفظ أحصاها فيه استخراج، السلف استخرجوها، وأراحوا من بعدهم فيها، وكل هذه الأسماء التي استخرجوها صحيحة، الحافظ ابن حجر في مجالسه المعروفة في أماليه، في (الأمالي) تكلم في أن الأسماء التسعة والتسعين اسما هذه، واختار في بعض الأسماء غير، اختار من القرآن غيرها، مثل الحفي، هذه ذكرها أيضا في الفتح: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧] قال: من أسماء الله (الحفي)، ونحو ذلك، فقال: بعض الأسماء ليست صحيحة، غير الموجودة تسعة وتسعين، وقال: نزيد عليها كذا وكذا، مما فتح الله به.

كذلك لو تأملت رواية الترمذي، وابن ماجه، والحاكم، تجدها مختلفة، وتقارن بينها تجدها مختلفة، فهي كأنها اجتهاد، ففيها معنى الإحصاء، يعني اجتهدوا فيها.

س ٢٥٦: كان السؤال؛ لأنه جرى نقاش في من تحصل له هذه الفضيلة، هل من حفظ التسعة وتسعين اسما من الواردة في القرآن، أم أن عليه أن يحيط بالأسماء الواردة في القرآن؛ لاحتمال أن يحفظ التسعة والتسعين، ولا تكون الأسماء صحيحة.

الجواب: لا، من حفظ هذه الأسماء التي تتابع عليها العلماء، هذه نرجو له أن يكون ممن أحصاها.

مداخلة: نحن نقول على أساس الاختلاف الذي فيها.

الجواب: لا يحفظ، ما يحفظ الجميع، ما هو بالجميع، يحفظ المشهورة بالرواية المشهورة، ولعله يكفي.

مداخلة: على أساس الرواية المشهورة فيها أشياء ليست في القرآن، وفي القرآن ما ليس فيها، يعني فيها مثلا: اسم النافع الضار، وكذا، ولم يرد نصه في القرآن.

الجواب: لكن الأولى ما أقروها، فقط العلماء أقروا أنها فيها الضار.

مداخلة: المقصود أنه يحفظها من بين الأسماء التسعة والتسعين الواردة في القرآن.

الجواب: نقول: يجتهد، إذا كان عنده ملكة الاجتهاد، طالب علم يستخرج، هذا لا شك فضل على فضل، لكن بالنسبة للناس نقول: من حفظ هذه التسعة والتسعين، فهو إن شاء الله على باب نجاة، من حفظها، ودعا الله بها، وعمل بمقتضاها، فهذا هو الكمال، ومن حفظها، ودعا الله بها،

فهو منوط به هذا الثواب برحمة الله وفضله.

مداخلة: يعتمد في هذا رواية الترمذي، أم الجمع بين الروايات، جمع الزيادات؟

الجواب: كأن رواية ابن ماجه ليست بأحسن من رواية الترمذي إيرادًا، على كل حال واحدة منهم - إن شاء الله -.

س ٢٥٧: كم عدد الأسماء الحسنى الثابتة لله ﷻ؟

الجواب: الله ﷻ له تسعة وتسعون اسما، من أحصاها دخل الجنة، فيها اجتهاد جمع هذه الأسماء، وهي مجموعة، جمعها بعض التابعين، ويمكن الزيادة عليها، هذه إذا حفظتها التسعة والتسعين المعروفة المدرجة في حديث الترمذي وغيره حسن، فالأسماء فيه مدرجة، لا تصح مرفوعة، وإنما هي مدرجة في الحديث، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم، فيها خلاف بين الثلاث الروايات. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

أسماء الله الحسنى توقيفية

س ٢٥٨: هناك من يقول إن أسماء الله الحسنى توقيفية لا يجتهد فيها؟

الجواب: هي لا شك توقيفية، أسماء الله الحسنى لا يجوز فيها الاجتهاد ولا الاشتقاق، لابد أن يكون الاسم منصوصا عليه؛ لأنه اسم، ولا يسمي الله إلا هو ﷻ، أو رسوله ﷺ؛ كما جاء في الحديث المعروف حديث الهم قال: «**مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ، اللَّهُمَّ إني عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ**

وَابْنُ أَمَتِكَ، ناصيتي بِيَدِكَ، مَاضٍ في حُكْمُكَ، عَدْلٌ في قَضَاؤُكَ أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ في كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحداً مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ في عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قلبي، وَنُورَ صدري، وَجَلاءَ حزني، وَذَهَابَ همي. إلا أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرَحاً»[1] الحديث المعروف، فهو ﷻ هو الذي يسمي نفسه، ما للعباد أنهم يشتقون، ولا يشتق من الفعل جاء من: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] الجائي، ولا من (ينزل) أنه النازل، ولا من (يصنع) أنه الصانع، لا أشباه هذه، بل لابد أن يكون الاسم قد نص عليه بالاسم، لا بالفعل، ولا بالمصدر، لابد من الاسم.

اجتهاد العلماء في جمع أسماء الله الحسنى

س ٢٥٩: ما رأي فضيلتكم في طريقة اتبعها بعض العلماء في الجمع، كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وطائفة من المحدثين في سند حديث الأسماء؟

الجواب: الصحيح أنها مدرجة.

مداخلة: الوليد بن مسلم.

الجواب: نعم، الوليد بن مسلم.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٤٥٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٤٠)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١٩٨)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢٥٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

مداخلة: المقصود الطريقة التي اتبعها بعض العلماء في جمع بعض الأسماء الثابتة في الأحاديث الصحيحة، كاسم الله (الجميل) كما في الحديث «**إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**»[(١)]؟

الجواب: كلها اجتهادات، لكن المهم أن يعلم أن أسماء الله ﷻ غير منحصرة في تسعة وتسعين، وإنما التسعة والتسعون هذه هي التي تعلق بها هذا الفضل، قد يدركها بعض أهل العلم، وبعضهم لا يدركها، لكن القاعدة التي عند السلف وذكرتها لك كلها في القرآن، حتى لو نصوا عليها، كلها في القرآن. بارك الله فيكم. [**مجلس٢٥/ ٥/ ١٤١٦هـ**].

حكم قول بعضهم: إن الله هو ثالث الشركاء في التجارة

س ٢٦٠: هل يجوز قول إن الله هو ثالث الشركاء في التجارة؟

الجواب: إن هذا لا يصح أن يقال، وأما الحديث الذي في السنن: «**أنا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ، ما لم يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فإذا خَانَهُ خَرَجْتُ من بَيْنِهِمَا**»[(٢)]، هذا في إسناده نظر، وضعف، ويختلف لفظه عما ذكر هنا، إنما ثالث الشريكين، وأثبت أنهما شريكان والثالث مختلف عن الشريكين، أما قول ثالث الشركاء فهذا يدل على أنه داخل في الشركاء، وهذا باطل. [**شرح مسائل الجاهلية**].

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٤٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٨٣)، والحاكم (٢/ ٦٠)، وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي (٦/ ٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الأسماء الحسنى ونوع اشتقاقها ودلالاتها

س٢٦١: بالنسبة للصيغ في اسم الرحيم يقال فيها: صيغة مبالغة، ما يقال فيها: صفة مشبهة؟

الشيخ: لا ليست صفة مشبهة.

مداخلة: كيف، ما يقال: هذه من أين اشتقت؟

الشيخ: الصفة المشبهة هي مشبهة باسم الفاعل، وهي ما لم تكن صيغته صالحة لأن تكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة، مثل: الحسن الوجه، الحسن هذه ما هي؟ الحسن وجهه، الكثير خيره، هذه صفة له، شُبهت باسم الفاعل، يعني إذا أردت أن تؤولها أو تُفسرها، الحسن الوجه يعني تقول - وإن كان غلطا عربيًا - تقول: الحاسن: صاحب الوجه الحسن، حاسن وجهه، لو كانت موجودة، ولكنها غير موجودة؛ لذلك استعملت الصفة المشبهة باسم الفاعل، مشبهة باسم الفاعل من حيث الدلالة.

مداخلة: (المحسن وجهه) ما تأتي؟ قصدي ليس من جهة المعنى.

الشيخ: المحسن تعدي إحسان، والحسن في الذات، هذا اسم الصفة المشبهة.

هناك خلاف بين النُحاة، (أل) إذا دخلت على الصفة المشبهة هل تفيد العموم أم لا؟ والصحيح الذي رجحه ابن هشام في وجماعة، في مغني اللبيب أنها ما تفيد العموم، فقط اسم الفاعل واسم المفعول.

مداخلة: من جهة دلالتها البلاغية تدل على الاستمرار التي هي الصفة المشبهة؟

الشيخ: إي، في علم المعاني؟ علم المعاني له دلالات أخرى.

مداخلة: أما بالنسبة لاسم الفاعل ما تدل على هذا، لا تدل على الاستمرار والدوام.

الشيخ: في ماذا؟

مداخلة: من جهة المعاني، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول.

الشيخ: اسم الفاعل واسم المفعول يدل على ثبوت الحدث أو المصدر الذي في الكلمة، مثل الرحيم الحدث أو المصدر الذي فيه ماذا؟ الرحمة، ليدل على ثبوتها ولزومها، هذا من جهة البلاغة، من جهة علم المعاني.

مداخلة: (ال) أما الصفة المشبهة فتدل على الثبوت.

الشيخ: هذا من أين جاء، أصلاً من أين جاء؟ تنظر إلى أن المصدر هو حدث تجرد عن الزمان، فإذا أدخلت العموم في مصدر، تجرد عن الزمان من حيث المعنى، يراد منه أن هذا المصدر مستمر مع الزمان؛ ولذلك جردته من الزمان.

مداخلة: ليس بخاصٍ بزمن دون زمن.

الشيخ: ما نقول: خاص، خاص أخرجته من علم المعاني، إذا قلت: خاص، دخلت في خاص وعام، يستعملونها في المعاني.

مداخلة: بماذا تفسر العبارة عندهم؟

الشيخ: ما هي عندهم، أنا أُفسر لك بحسب لغتهم، تقول: مثلاً عندك الحدث لما تجرد عن الزمان، ودخلت عليه (أل) فيدل على ثبوته واستقراره.

مداخلة: في جميع الأزمنة.

الشيخ: ثبوته واستقراره، ما تقول: في جميع الأزمنة، لا ثبوته واستقراره؛ لأنه أصلٌ جردته عن الزمن، ظاهر لك؟

مداخلة: نعم فهمت الآن.

الشيخ: لذلك في أسماء الله ﷻ كلها اسم فاعل، واسم ومفعول، السميع البصير، كلها اسم فاعل واسم مفعول، لماذا؟ لأجل هذا المعنى: الثبوت والاستقرار، وما فيها من الشمول في اسم الفاعل.

مداخلة: لما دخلت (أل)، الآن.

الشيخ: يعني أسماء الله المتعلقة بأحداث، ما هي بالصفات الذاتية مثل الوجه واليدين، لكن أسماء الله المتعلقة بصفات السميع، البصير، الرحيم، الودود، الكريم، الجواد، المعز، المذل، . . . إلى آخره.

مداخلة: لكن الرحمن ليس داخلاً فيها؟

الشيخ: لماذا؟

مداخلة: هل هو اسم فاعل أو اسم مفعول؟

الشيخ: هنا رحمن صيغة مبالغة؛ لأنها وزنها يدخل في فعلان، وهي

داخلة في صيغ المبالغة، مثل عطشان وأشباهها، غضبان وأشباهها.

مداخلة: الركن من صيغ المبالغة؟

الشيخ: لا، نقول: تُلحق بصيغ المبالغة.

مداخلة: هم ما قالوا: إن الرحمن باعتبار الصفة الذاتية، ومنها الوجه، قالوا: تعلقها بالصفة الذاتية، والرحيم تعلقها بما شملته من رحمة، أو تعلقها بالصفة الفعلية، وكذا، منها الوجه...

الشيخ: لا.. هذا من حيث التفريق الذي في التعدي على أي أثر، يعني هم من قال هذا الكلام - هذا فعلاً - لكن الذي قال هذا الكلام يريد أن الرحيم له أثر، وأما الرحمن ذاتي: صفة ذاتية، لكن هذا فيه نظر، يعني ما تساعده اللغة.

مداخلة: حتى عند أهل السنة والجماعة في مسألة الأسماء وتعديها كل اسم له أثر.

الشيخ: وتعديها، من حيث اللغة لا يوجد دليل. [**مجلس ٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ**]

ضابط اشتمال النص على الأسماء والصفات

س ٢٦٢: ما الضابط الذي تنضبط به النصوص الشرعية في كون هذا النص مشتملا على أسماء وصفات، أم لا؟

الشيخ: يعني المشتمل على صفة؟ إذا كان متعينًا له، لا احتمال فيه.

مداخلة: بالقرائن في السياق؟

الشيخ: إي، إذا كان لا يوجد احتمال آخر يكون من نصوص الصفات، أما إذا كان هناك احتمال آخر، ما يتعين القول بأنه من نصوص الصفات، وأوضح مثال على ذلك قول الله ﷻ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥].

مداخلة: يعني النصوص المحتملة لا يقال: إنها من نصوص الصفات؟

الشيخ: لا يقال إنها من نصوص الصفات قطعاً؛ لورود الاحتمال، لكن إذا استشهد بها مع تفسير صحيح، قد يصح. ولذلك في المناظرة التي أُقيمت لابن تيمية على الواسطية - مناظرة مشهورة - قالوا له: إن هناك آية أجمع السلف على أنها ليست من نصوص الصفات، وفيها صفة، قال: تريد قول الله ﷻ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]. الوجه هنا ليس صفة الوجه، المراد منه الوجهة، وهو القبلة. وهو أصلاً ليس من نصوص الصفات، حتى يجمعوا أنها خرجت أو أولوها، فإذا لكان عرض لها الاحتمال فلا يقال بالقطع، مثل الآن مثل: الساق في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] لو لم يرد حديث أبي سعيد لكان إثبات الساق مُشكلا، لكن حديث أبي سعيد الذي في البخاري في إحدى الروايات، وليس في كل رواياته، في رواية واحدة منه، أكثر رواياته: «**فيكشف عن ساق**»[(١)] وفي رواية واحدة فقط في البخاري، وبعض العلماء أيضاً تكلم في سندها

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢، ٤٥٨١، ٦٥٦٠، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩، ٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

مثل: البيهقي، وغيره، لكن فيه: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ»(١).

مداخلة: الجنب؟

الشيخ: ماذا فيه؟

مداخلة: محتملة؟

الشيخ: يعني: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]؟

مداخلة: نعم.

الشيخ: هذا محتمل، مثل: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠] أيضاً، يعني لو لم يرد في نصوص الصفات في إثبات اليد إلا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ إثباتها فيه إشكال، لذلك تجد أن السلف لما أرادوا إثبات صفة اليدين ما استدلوا بـ ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾، استدلوا بالواضح الذي لا يقبل احتمال، وهو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] الصفة، والتثنية، والإلصاق السببي الذي هو بحرف الباء، هذه فيها قوة ما تبعد التأويل.

مداخلة: أحسن الله إليك، يكون الاختلاف فيها سائغًا، الأشياء المحتملة لو خالف فيها من خالف؟

الشيخ: الاختلاف في الاستدلال.

مداخلة: أو كانت مما لم يرد فيه إلا هذا النص؟

الشيخ: نعم، بمعنى مثلاً لو جاء في التفسير وقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفسرها بتشديد البيعة والتحذير من نكث الأمر. ما نقول هذا مؤول، مثل ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، وقال: يعني عن هول يوم القيامة وشدته، ما نقول مؤول في هذا.

كيفية التفريق بين النص المحكم وغيره

مداخلة: كيف نفرق بين النص المحكم والنص غير المحكم؟

الشيخ: تفاسير السلف، كيف فسر السلف، (وجه الله) اختلفوا في تفسيرها، الساق أيضاً جاءت عدة أقوال في تفسيرها.

مداخلة: هذا مثل التفريق بين: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وبين: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، في الأولى لم يختلف فيها، وفي الثانية اختلفوا، فمن فسرها لم يقل له: إنه مؤول.

الشيخ: صحيح، يعني لو لم يرد في إثبات الوجه إلا: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ صار محتملاً، كل شيء هالك إلا وجهه: إلا ما أُريد به وجهه، إلا ما أُخلص له فيه، هذا محتمل وفسرها السلف بذلك، الله المستعان. **[مجلس ٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ].**

س ٢٦٣: الآن شيخ الإسلام ذكر في الفتاوى المعنى الثاني، وأبطل قول القائل: المعنى الصحيح الذي عليه عامة السلف (إنما أريد به وجهه).

الجواب: نعم؛ هذا لأنه يلزم منه عبارة ليست جيدة، وهي أنه يطلق

الجزء، ويراد به الكل، ولكن الصحيح أيضا أنه لا يوجد مانع لقوله ﷻ في آية الرحمن: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧] ففي الآية إثبات الصفة - صفة الوجه - على كل من القولين، فيه إثبات صفة الوجه، وتشمل كل شيء هالك من الأعمال إلا ما أريد به وجهه ﷻ، وكل شيء من الأعيان من ذوات الروح هالك وفان إلا وجه الله ﷻ، لكن هو وارد عن السلف، كلا القولين وارد عن السلف، هذا ابن جرير رجح القول الأول الذي ذكرناه **[مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ]**.

س ٢٦٤: هو القول الأول ذكره عن ابن عباس وجمع من السلف، لكن القول الثاني ما عزاه لأحد.

الجواب: لكنه معروف عند السلف، يعني هو قول معروف، حتى ذكره قبل ابن جرير بعض المفسرين. **[مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ]**.

المعاني الكلية وتفسيرها

س ٢٦٥: هل يوجد كتاب من كتب اللغة تكلم في الكليات؟

الجواب: لا أعلم كتاباً من كتب اللغة تكلم عن الكليات بشرط كونها كليات؛ لأنهم إنما يريدون إيضاح المعاني التي يستعملها الناس، والناس إنما يستعملون كلامهم في أشعارهم وخطبهم، وجاء في كلام العرب الأولين، وفي كلام الناس المتأخرين جاء في كلامهم ما هو في الخارج، ما هو واقع أمامه، يعني: المعاني المضافة المخصصة، فلذلك يأتي التفسير للمعاني المضافة المخصصة، لكن الفقيه في اللغة قد يأخذ من أصل

الاشتقاق المعنى الكلي. والكتب المؤلفة في هذا الباب في اللغة بعضها يصيب في المعنى العام، وبعضها يغلب عليه التخصيص، مثل ما ذكرت لأجل الإفادة هو ما يريد؛ لأن المعنى العام نظري فتحديده لا حاجة إليه، والإيمان بصفات الله ﷻ إيمان مما اشتملت عليه من المعنى الذي تعرف مطلقه، أما المعنى المطلق الكامل فهذا كلي، البيان له يحتاج إلى علوم كثيرة. [**شرح الحموية**].

س ٢٦٦: هل يمكن تفسير المعنى الكلي بالخارج؟

الجواب: الآن رجعنا للخارج، لكن المعنى الكلي يمكن أن يفسر، لكن يصعب على الأكثرين أن يفسروه، وتفسيره كلمة لغة لابد لها معنى، لابد أن يكون لها معنى عام، والمضادة ليست بتفسير. يزيد الإشكال في المعاني الكلية إذا كان بحثاً عن الصفات النفسية في الإنسان، إذا كانت ليست الصفات الظاهرة صفات يرى أثرها ولا ترى هي مثل: اليد، الأصابع، مثل: النزول، مثل: الاستواء، مثل: الهرولة، السمع، البصر، القدرة، الكلام، هذه كلها يمكن تفسيرها بوضوح، لكن لا يدرك كل أحد تفسيرها بالمعنى الكلي، لكن المعاني القلبية في الإنسان، المعاني النفسية في الإنسان، إخراج معنى كلي يشمل المعنى بشرط كونه كلياً مطلقا هذا صعب على الأفراد، لكن ما يقال: ما لها تفسير: (غضب) تقول: أنت في نفسك تعرف الغضب، وتعرف أنك غضبت؛ فتظهر آثار الغضب، فهذا الغضب الذي تعرفه من نفسك قبل ظهور آثاره هو أصله الذي يناسب المخلوق، ولله ﷻ كمال ذلك بغير مماثلة للمخلوق، وهذا تفسير بالواقع، يعني: إرجاعه لما يعرفه من نفسه، أما بالتفسير اللفظي: الغضب، الرضى، . . .

إلى آخره، الذين فسروه فسروه بأشياء ترجع إلى الخارج، والخارج كما هو معلوم بما رأوا، والله ﷻ لم يروه، ولم يعرفوا كيف يتصف بصفاته؛ لذلك لم يفسروا هذه الألفاظ يعني: علماء اللغة. **[شرح الحموية]**.

س ٢٦٧: أحسن الله إليك، بالنسبة للمكر، المعنى الكلي المشترك في الصفات الأخرى هل هو موجود في هذا أو يقال مكر الله غير مكر البشر؟

الشيخ: هو غير، لا شك: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، والأصل في هذا أننا نقول: أمِرُّوها كما جاءت، ما ندخل في التفسير، لكن لما يجيء واحد، ويقول: والله تفسير المكر هو شيء آخر غير ما يُعرف لغة المكر. نقول: لا. المكر على ظاهره، وهو معلوم في لغة العرب، لكن نجيء نقول: والله الكيد هو إرادة مثل ما فعل شيخ البيهقي الحُليمي، ومثل ما فعل البيهقي، فسروا كل شيء في التفسير، هذا فعل غير صحيح، فسروها باللغة، بمقتضى اللغة بما يناسب البشر، وبعد ذلك نفوا.

مداخلة: إذًا المعنى الكلي المشترك الذي يقال في الصفات ما يقال في هذا؟

الشيخ: لا. نحن عندما نذكر المعنى الكلي المشترك؛ لأجل إثبات الصفة، لكن ليس لأجل تفسير الصفة، يعني لأجل إثبات الصفة، والحذر من التأويل، لكن ليس للتفسير؛ لأن الصفات الأصل فيها أمِرُّوها كما جاءت...؛ ولذلك: (لا كيف ولا معنى) التي قالها الإمام أحمد وغيره، أمروها على ظاهرها، آمنت بالله، وما جاء عن الله، على مراد الله، هنا هو نهي عن الخوض في التفسير؛ لأنك مهما فسرت شيئاً لم تدركه، لم تره،

أو تر مثله، أو تر ما يقاس عليه، لابد أن تخطئ في التفسير، لكن لما يجيء واحد ويقول: (أصلاً الكيد غير مراد؛ لأن الكيد في البشر هو كذا وكذا)، نقول: أنت جعلت الكيد مثلاً بما يناسب البشر، والكيد معنى عام يصدق على البشر، ويصدق على الحيوان، ويصدق على كل واحد بما يناسبه، وكذلك السمع والبصر والقوة وكل الصفات. فإذًا الإضافة التي ذكرها ابن تيمية في التدمرية أن الصفات كلية، وأنها تختلف كلية ذهنية، المعاني كلية ذهنية، وأنها تختلف في الواقع بحسب الإضافة، وماذا؟ والتخصيص، هذا هو معنى الكلام، هذا هو المعنى الصحيح فعلاً: (المعاني كلية) لكن في الواقع لا يوجد إلا إضافة وتخصيص.

مداخلة: ما يُمكن أن تُفسر؟

الشيخ: لا يوجد، أصلاً ما تجد شيئًا معنى كليا في الواقع موجودا كليًا، غير موجود، ولذلك الذي يحد المعنى الكلي بالإضافة والتخصيص الذي رآه، لم يكن إلا متناقضًا أو مُقصرًا، ما يمكن، كيف يحمل، يفسر ماذا؟ يفسر السمع يفسره بماذا؟ لن يفسره إلا بإضافة وتخصيص، سيكون إما مصرا أو متناقضًا، يفسر القوة سيكون كذلك، وكذلك: الإتيان، المجيء، يعني خذ مثلاً: المجيء، جاء من بلد كذا لبلد كذا، مجيء بماذا؟ مجيء بالرجل مجيء بالسيارة، على راحلة، مجيء بطائرة، والله ﷻ يخلق ما لا تعلمون هذا في حياة البشر، قد يكون مجيئًا في أشياء أخر، كيف مجيء الرحمن ﷻ؟ فما يُحد فيبقى المعنى الكلي دون أن يخطر في الذهن الإضافة والتخصيص؛ لأن الإضافة والتخصيص هي ما نشأت عندك إلا برؤية

المشابهة والمماثلة، أو ما يُقاس عليه؛ لهذا قال بعض السلف: ما خطر ببالك فالله بخلافه. لماذا؟ لأن كل ما يخطر ببالك هو مستقى من الواقع، ما يمكن. قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

مداخلة: ما الطريق إلى معرفة هذه المعاني الكلية؟

الشيخ: لا تعرفها، بل تؤمن بها، المعاني الكلية من حيث هي كلية موجودة في المعاجم، لكن ما نجعل هذا المعنى الكلي، نقول: هذا منطبق على الله ﷻ؛ لأن المعنى الكلي ذهني، الإضافة والتخصيص هذه صعبة، تحتاج إلى رؤية، إلى قياس إلى شيء رأيته، الله ﷻ ما نعرف كيف اتصافه بهذه الصفة، ولا شمولية اتصافه بهذه الصفة، يعني الله ﷻ مثبت له الأصابع، معنى الأصابع معروف، لكن ما تجيء لما تقول: معنى الأصابع معروف، وأنت تتخيل الأصابع التي في الإنسان ما صار معنى كلياً، صار جاءك التخصيص.

مداخلة: كيف يكون معروفًا دون أن أخصصه؟

الشيخ: لذلك أصعب ما يكون المعاني الكلية، لماذا؟ لأن القدرة على تصور المعنى الكلي بدون إضافة أو تخصيص تحتاج إلى قوة في اللغة، وملكة بحيث لا يسيطر عليك المعنى المخصص، هذا صعب، وكل علماء الأشاعرة الذين خاضوا كلهم سيطر عليهم المعنى المخصص، المؤولة كلهم سيطر عليهم المعنى المخصص؛ ولذلك نفوا؛ كما قال العلماء: إن كل من أول إنما شبه، لابد وقع في قلبه المماثلة والتشبيه، ثم أوَّل، يعني هو ما نفى الشيء الكلي، هو نفى ما جاء في ذهنه.

وهذه مسألة مهمة وعظيمة والحقيقة لم تُبسط البسط الكافي، ابن تيمية رحمه الله عرض لها في كذا موضع، ومن أحسن ما عرض له في ذلك: التدمرية على وجازة، وفي رده على الرازي بطول، هو الذي أصَّل فيه المسألة تأصيلاً طيبًا جداً، - وإن شاء الله - يطبع قريباً في المجمع.

مداخلة: قد يأتي إشكال يقول: إذًا كيف عُرِّفت هذه المعاني الكلية؟ طبعاً أنا غير وارد عندي.

الشيخ: اللغويون منهم - وهم الأكثر - من فسّر المعنى، الصفة الكلية، أو فسّر المعنى، وهو قائم في ذهنه التخصيص، ولذلك هو يفسرها بالإضافة، لكن منهم من فسرها بالعموم، وهو يوجد هذا وهذا، ومن أحسن الكتب الحقيقة في هذا الباب كتاب الأزهري، الأزهري أفضل كتاب معجم في اللغة بلا منازع، أولاً من جهة رصانته، وحسن استدلالاته واستشهاداته واعتماده على كلام علماء اللغة المتقدمين، والأزهري سليم الاعتقاد، الذي هو تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، من أحسن الكتب ومضمن في لسان العرب، لكن مشكلة لسان العرب أنه ما أورد كل ما فيه، هذا أولاً، الثاني أحياناً يورد كلامه مع كلام الجوهري في الصحاح، ومع كلام ابن سيده في المُحكم، وفيها تأويلات، لكن أبا منصور كلامه طيب.

مداخلة: هي مدركة في غالبها، المعنى الكلي في كلماته مدرك في الغالب، خصوصاً إن كان يتكلم أصلاً بلسان عربي، فالغضب مُدرك، المحبة مدركة كذلك، لكن تخصيصها هذا هو الذي قد يحتاج إلى شيء، لكن بعض المعاني هي التي يحتاج إلى أن يُراجع فيها بعض الكتب، أليس كذلك؟

الشيخ: صحيح، لكن التعبير صعب.

مداخلة: لا شك في ذلك.

الشيخ: التعبير صعب جداً؛ لأنك ما تقدر تُعبر عن الشيء كله.

مداخلة: وأشكل على الإخوة يعني إذا ما أثبتنا المعاني الكلية هذه، كيف نأتي ونثبت الصفة من دونها، كأننا لما نُقرب ذلك فوضنا، ونحن نهرب عن مثل هذا.

الشيخ: لذلك السلف قالوا: أمروها كما جاءت، لماذا؟ لأنه صعب الخوض: (لا كيف ولا معنى)؛ لماذا؟ لأنه ما خضت في المعنى يأتيك التخصيص، وتؤول إلى التشبيه، كل من أراد يؤول في المعنى لابد أن يعود إلى التشبيه. [**مجلس٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ**].

مداخلة: أحسن الله إليكم، أسماء الله الحسنى أيضاً دلت على وصف غير متعددٍ، دل ذلك على إثبات الاسم وإثبات الصفة.

الشيخ: كيف؟ تعيد..

مداخلة: أسماء الله دلت على وصف غير متعددٍ..

الشيخ: لازم؟

مداخلة: تدل على إثبات الاسم وإثبات الصفة.

الشيخ: صحيح.

مداخلة: دون إثبات مقتضاه وحكمه، هل للتمثيل باسم الحي ينضبط هذا؟

الشيخ: لا؛ لأن الحي هو مفيض. . ، أثره متعد، هو مفيض الحياة.

مداخلة: ﴿يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ١٩].

الشيخ: كلها من آثاره، كل الحياة من آثاره، حياته ﷻ.

مداخلة: الحي غير المحيي هل ينضبط؟

الشيخ: من جهة الوصف أنه ﷻ موصوف بالحياة هذا لها أثر، كونه ﷻ محييا؛ لأنه من صفاته اللازمة الذاتية صفة الحياة. ابن القيم لما ذكر الجمال، الجمال عداه، الله جميل، وأقل رتبة من الحياة، قال في النونية:

وَهُوَ الجَمِيلُ عَلَى الحَقِيقَةِ كَيفَ لاَ ... وَجَـمَـالُ سَـائِـرِ هَـذِهِ الأكـوَانِ

مِن بَعضِ آثَارِ الجَمِيلِ فَرَبُّهَا ... أولَى وأجدَرُ عِندَ ذِي العِرفَانِ

فَجمَالُهُ بِالذَّاتِ وَالأوصَافِ وَالـ ... أفعَالِ والأسمَاءِ بِالبُرهَانِ

يقول جمال سائر هذه الأكوان من بعض آثار الجميل، آثار اسم الله الجميل. [**مجلس٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ**].

هل الطيب من أسماء الله الحسنى؟

س ٢٦٨: في الحديث «**إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلا طَيِّبًا**»[1] هل من أسماء الله الطيب؟

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب: لا يعني: إن الله ﷻ الطيب، من أسمائه لا؟ ما هو من أسمائه الطيب، «**إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلا طَيِّبًا**» يعني طيب الذات، طيب الصفات، طيب الأفعال ﷻ. **[شرح الاستقامة]**.

حكم التسمي باسم محسن وعبد المطلب

س ٢٦٩: هل لأحد أن يتسمى باسم محسن؟

الجواب: نعم؛ محسن من جنس الأسماء التي يشترك فيها المخلوق مع الخالق ﷻ والله ﷻ هو الملك وسمى بعض خلقه بملك، والله ﷻ هو السميع، وسمى الإنسان بأنه سميع بصير، والله ﷻ هو الرؤوف الرحيم وسمى نبيه بذلك، وهكذا المحسن والمقسط وأمثال ذلك. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٢٧٠: هل يجوز لأحد أن يسمي ولده عبد المطلب؟

الجواب: يجوز له؛ أجمعوا على تحريم كل اسم معبدٍ لغير الله، حاشا عبد المطلب، الصحيح أنه يجوز التسمية بعبد المطلب؛ لإقرار النبي ﷺ ذلك، وقوله ﷺ: «**أَنَا النبي لا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عبد المُطَّلِبْ**»(١)، فليس من التعبيد لغير الله وكل هذا البحث جاء. **[مجلس ٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ]**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٤، ٢٨٧٤، ٢٩٣٠، ٣٠٤٢، ٤٣١٥، ٤٣١٧)، ومسلم (١٧٧٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

شبهة من منع إثبات العلو لله

س ٢٧١: ذكرتم كثرة الأدلة على ثبوت علو الله ﷻ بذاته، ومع ذلك فأكثر الفِرق تنكره وتصرفه إلى المعاني الأخرى، فما سبب ذلك؟

الجواب: سببه: أن إثبات العلو عندهم علو الذات يقتضي إثبات الجهة: أن يكون الله ﷻ في جهة، وإثبات الجهة يقتضي التحيز، والتحيز ممتنع عندهم عقلاً؛ لأنه من صفات الأجسام، فمنعوا العلو لأجل ذلك، هذه شبهتهم. **[شرح الطحاوية]**.

معنى العندية

س ٢٧٢: قلتم: من معان العلو العندية. هل هذا المعنى لغوي أم شرعي؟

الجواب: لا. للعلو معان، فنقول: علو ذات، علو قهر، علو قدر، علو ذات، علو صفات، ونحو ذلك، لكن العندية يعني: فيما جاء من الأدلة فيه ذكر: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ فهذه دليل لعلو الله ﷻ، ونوع من أنواع الأدلة في الكتاب والسنة، فلا نقول: إن معنى العلو العندية، بل نقول: إنه قد تأتي ﴿عِندَ﴾، ويراد بها العلو؛ كما في قوله في الآيات التي ذكرنا لك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ونحو ذلك. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٧٣: لو سمحت يا شيخ الدعاء الوارد «**إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى**

وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى»(١) يا شيخ العندية هنا ما الصحيح في تفسيرها؟

الجواب: القدر؛ لأن اللوح المحفوظ عنده ﷻ، مثل ما في القرآن: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤] العندية هنا يعني: العلو اللوح المحفوظ، الذي هو القدر. [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

المراد بلفظ الحد لله سبحانه وتعالى

س ٢٧٤: ذكر من العلماء لفظ الحد لله ﷻ، ما المراد به؟

الجواب: الحد لله ﷻ: يريدون به أن الله سبحانه وتعالى غير مختلط بخلقه، فالله ﷻ قالوا: بحد، يعني: أنه غير مختلط بالخلق، غير ممازج لخلقه؛ لأنه لو كان ممازجاً ما صار هناك حد، لكن بحد يعني: ثم حد ينتهي إليه الخلق، الخلق ينتهون، هناك حد ينتهون إليه، ويبقى رب العالمين، هذا معنى بحد. [**شرح الطحاوية**].

مداخلة: ألاحظ هنا يا شيخ أنه قال بالعلو، أراد به العلو؟

الجواب: هو العلو من ضمنها، أو هو أوضح المسائل تطبيقاً، يعني: استوى على عرشه بائناً من خلقه، قال: بحد، قال: نعم؛ مثل ما قال سفيان وغيره، وحماد، وابن سلمة، بحد ماذا يعني؟ أنه مستو على عرشه بذاته ﷻ، وغير ممازج لخلقه، غير مخالط لخلقه، هذا معنى بحد، قالوا: نعم، بحد،

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٤، ٥٦٥٥ ، ٦٦٠٢، ٧٣٧٧، ٧٤٤٨)، ومسلم (٩٢٣) من حديث أسامة رضي الله عنه.

قال: بحد، عنى أنه غير مخالط، منفصل، قالوا: نعم بحد، هذا المعنى، يعني: هناك حد ينتهي الخلق إليه، فيكون ما ثم إلا رب العالمين. **[شرح الطحاوية]**.

الرد على من وصف أهل السنة بالتناقض في صفة العلو

س ٢٧٥: لو قال لي شخص أنتم يا أهل السنة متناقضون في تقسيماتكم؛ كيف تقولون: إن الله نثبت له صفة العلو بذاته، وفي نفس الوقت تقولون: إنه ينزل في الثلث الأخير من الليل، والنزول من الصفات الفعلية، فهل هذا إلا جمع بين النقيضين؟

الجواب: ليس أهل السنة الذين قالوا بهذا، الذي قاله النبي ﷺ، وهو الذي أثبت العلو لله ﷻ بذاته، وهو الذي أخبر بنزول الرب ﷻ في آخر كل ليلة، إذا كان ثم تناقض فنعيب هذا أن ينسب التناقض للنبي ﷺ، وقوله: (هل هذا إلا جمع بين النقيضين) هذه مشكلة كل مؤول وكل محرف، هذا السؤال يمثل مشكلةً - لو قاله قائل - وهي: أن المؤول مشبه، ما أوّل إلا لأنه شبه، قام في ذهنه أن إثبات الصفة فيه مشابهة ومماثلة؛ لما يعلمه من اتصاف المخلوق بالصفة، ثم شبه، ثم نفى. ما ينفي أحد في مجال الصفات والعقائد إلا أنه شبه قبل، وإلا كيف تنفي أنت، لاتقل أن الكيفية تعلمها أصلاً، أو أن الكيفية لها مماثل فيما ترى، أو فيما رأيت؛ كيفية اتصاف الرب ﷻ بصفاته لا يعلمها أحد ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فلا نعلم حقيقة اتصافه بالصفة، ولا كيفية اتصافه

بالصفة، فإذا قال قائل: يمتنع أن نقول إنه ﷻ عالٍ بذاته ﷻ، وإنه ينزل، يقول: (هذا جمع بين النقيضين) فمعناه أنه شبه؛ لأنه جمع، لأنه عده جمعاً بين النقيضين، لماذا؟ لأنه جمع بين النقيضين في حق بعض المخلوقات، وليست كل المخلوقات؛ لأنه يمكن أن ينزل المخلوق ويبقى عاليًا، لكن النزول مع الاستواء على العرش هذا من خصائص الله ﷻ، لكن المخلوق يمكن أن ينزل، وأن يكون عالياً بذاته مثل: الملائكة ينزلون، وهم في العلو، أما الاستواء على العرش مع النزول فهذا خاصٌ بجلال الله ﷻ فإذًا إثبات الصفات إثبات معنى، لا إثبات كيفية، ومن قال: هذه تجمع مع هذه، هذا فيه تناقض، كيف؟ هذا معناه أنه شبه، استحضر من الصفة مماثلة اتصاف المخلوق بها، ثم نفى، وهذه مشكلة كل مؤول. **[شرح الطحاوية]**.

حكم وصف الله بالتردد

س ٢٧٦: هل يوصف الله ﷻ بالتردد؟

الجواب: لا يوصف الله ﷻ بالتردد؛ لأنه فعل منقسم يكون بحق ويكون نقصًا، والله ﷻ أضاف لنفسه هذا الفعل (التردد) فيكون معناه التردد بحق، فلا يوصف بالتردد، ومثله الاستهزاء، لكن إذا قيد مثل ما جاء في النص فنعم. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٧٧: هل يوصف الله بالتردد؟

الجواب: لا يوصف الله بالتردد، والحديث على ظاهره: «وما تَرَدَّدْتُ عن شَيْءٍ أنا فَاعِلُهُ، تَرَدُّدِي عن نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وأنا أَكْرَهُ

مَسَاءَتَهُ»(١)، التردد إما أن يكون ناتجًا عن عدم العلم والجهل بالعاقبة، وهذا مذموم، وإما أن يكون التردد للإكرام، لا للجهل مثل: أن تقول: تذبح ذبيحة، أو اثنتين، هذا تردد إكرام، ليس ناشئًا عن عجز أو جهل، ولكن بم يكرم به؟ فالله أكرم عبده المؤمن، ومن أجل إكرامه له تردد فيما يكرمه به، ومعلوم أن التردد إما أن يكون فضلاً، وإما أن يكون عدلاً، فليس هو التردد في الأفعال بجهل عاقبتها وعدم معرفة ما يناسبها، بل هذا احتمال أمرين: إما الفضل، وإما العدل، والله قد يتفضل على عباده، وقد يعاملهم بالعدل، وفي كل منهما هو ﷻ له الحكمة البالغة؛ فلا يوصف الله بالتردد لا مطلقًا، ولا مقيدًا، لا تردد مطلقًا بالاتفاق، ولا يقول: يتردد في قبض نفس العبد المؤمن مقيداً؛ لأن معنى التردد هنا غير المعنى الذي تفيده كلمة تردد في غير هذا السياق. **[شرح الحموية]**.

هل الجنب والتردد من صفات الله

س ٢٧٨: هل من صفات الله ﷻ: الجنب؛ لقوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] وهل من صفات الله: التردد؛ لحديث **«مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شيء أَنَا فَاعِلُهُ»**؟

الجواب: هذه مما اختلف فيها أهل السنة: هل يطلق القول بإثباتها، أم لا؟ والواجب هو الإيمان بظاهر الكلام، وهل الظاهر هنا في إطلاق صفة

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٥٦)، وأبو نعيم (١/ ٥)، وابن عساكر (٣٧/ ٢٧٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الجنب؟ هل هو الظاهر الصفة أم أن الظاهر غير ذلك؟ الراجح أن الظاهر غير ذلك، وأنه ليس المقصود من قوله ﷻ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ أن المقصود الجنب الذي هو الجنب؛ لأن العرب تستعمل هذه الكلمة وتريد بها الجناب، لا الجنب بمعنى: الجهة، إنما تقصد الجناب المعنوي: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ يعني: في حق الله، فيما يستحق الله ﷻ، ومن أهل العلم من أثبتها، لكن ليس ذلك ظاهراً.

أما صفة التردد، فهي تثبت لله ﷻ على ما جاء، لكن تردده بحق، وتردده ليس تعارضًا بين علم وجهل، أو بين علم بالعاقبة وعدم علم بالعاقبة، وإنما هو تردد فيما في مصلحة العبد، هل يقبض نفس العبد أم لايقبض نفسه، وهذا تردد فيه رحمة للعبد، وفيه إحسان إليه، ومحبة لعبده المؤمن، وليس من جهة التردد المذموم الذي هو عدم الحكمة، أو عدم العلم بالعواقب. يعني تردد فلان في كذا: صفة مذمومة أنه يتردد، إذا كان تردده أنه ما يعلم، تردد: والله أفعل كذا، أذهب أو لا أذهب؛ لأنه إما عنده ضعف في نفسه، أو أنه يجهل العاقبة، أتردد أتزوج أو لا أتزوج، أشتري أو ما أشتري؛ لأنه ما يدري هل فيه مصلحة، مصلحة له أم ليس فيه مصلحة، هذا هو التردد الذي هو صفة نقص فيمن اتصف بها، وهو تردد ناتج عن عدم العلم بالعاقبة، أما التردد الذي ورد في هذا الحديث هو تردد بين إرادتين لأجل محبة العبد: «**وما تَرَدَّدْتُ عن شَيْءٍ أنا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عن نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وأنا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**»[1]، ولابد له من ذلك، فهو تردد لا لأجل عدم العلم، ولكن لأجل إكرام العبد المؤمن ومحبة الرب ﷻ لعبده المؤمن،

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٨٨).

فهو إذا تردد بحق وصفة كمال، لا صفة نقص، فيثبت على ما جاء في هذا الحديث مقيداً لا مطلقًا . **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٧٩ : صفة التردد للرب ﷻ ما يقال إنها من باب الأفعال؟

الجواب: لا ، ليست من باب الأفعال (ترددي) يعني صفة، باب الأفعال الذي فيه الفعل دون الصفة، فـ(ترددي) هذا مصدر: تردد ترددا، ما يصلح أن نقول من باب الأفعال، لكن ما تطلق على الله ﷻ إلا من باب الكمال. **[شرح مفردات القرآن للأصفهاني]**.

صفات الله توقيفية

س ٢٨٠ : إذا ثبت لله ﷻ صفة بلفظ معين فهل يجوز أن يطلق على الله ﷻ مرادف هذه الصفة؛ مثل قول بعض العامة: الله يشوف، يريدون يرى؟

الجواب: هذا إذا كان من باب الخبر فلا بأس، لكن من باب إثبات الصفة، فلا يجوز؛ لأن الصفات توقيفية. **[شرح الطحاوية]**.

معنى (إن الله خلق آدم على صورته)

س ٢٨١ : ما معنى قول النبي ﷺ: «**خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»؟

الجواب: هذا الحديث يطول الكلام عليه، لكن خلاصة الكلام أن الصورة هنا بمعنى الصفة؛ لأن الصورة في اللغة تطلق على الصفة؛ كما جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ**

الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»[١] يعني: على صفة القمر من الوضاءة والنور والضياء، فقوله ﷺ: «**خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[٢] يعني: خلق آدم على صورة الرحمن ﷻ يعني: على صفة الرحمن. فخص الله ﷻ آدم عليه السلام من بين المخلوقات بأن جعله مجمع الصفات، وفيه من صفات الله ﷻ الشيء الكثير يعني: فيه من أصل الصفة، على التقرير من أن وجود الصفة في المخلوق لا يماثل وجودها في الخالق؛ فالله ﷻ له سمع، وجعل لآدم صفة السمع، والله ﷻ موصوف بصفة الوجه، وجعل لآدم وجهاً، موصوف بصفة اليدين، وجعل لآدم صفة اليدين، وموصوف بالقوة، والقدرة، والكلام، والحكمة، وموصوف سبحانه وتعالى بصفة الغضب، والرضا، والضحك. . ، إلى غير ذلك مما جاء في الصفات. فإذًا هذا الحديث ليس فيه غرابة؛ كما قال العلامة ابن قتيبة رحمه الله قال: وإنما لم يألفه الناس؛ فاستنكروه. فهو إجمال لمعنى الأحاديث الأخرى في صفات الرحمن ﷻ: «**خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**» يعني: خلق آدم على صفة الرحمن ﷻ فخصه بذلك من بين المخلوقات. الحيوانات قد يكون فيها سمع، فيها بصر، لكن ما يكون فيها إدراك، ما يكون عندها حكمة، ما يكون كلاما خاصا. . . إلى آخره، فآدم عليه السلام خص من بين المخلوقات بأن جعل الله ﷻ فيه من الصفات ما يشترك بها في أصل الصفة، لا في كمال معناها، ولا في كيفيتها مع الرحمن ﷻ تكريماً لآدم؛ كما ذكرنا لك، وهذا ملخص الكلام فيها، وإلا فالكلام يطول؛ لأن هذا الحديث كثيرون لم يفهموا المراد منه، ولا حقيقة قول أهل السنة والجماعة في ذلك.

[شرح الطحاوية].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٧)، ومسلم (١٥) (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٢٦، ٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

معنى (يجعل الله سره في أضعف خلقه)

س ٢٨٢: يقول بعضهم: يجعل الله سره في أضعف خلقه، إذا رأى مثلاً شخصاً ضعيفاً؟

الجواب: هذا المقصود به حكمته ﷻ في الخلق، لا بأس به. **[شرح الطحاوية]**.

ضوابط تفسير آيات الصفات عند السلف

س ٢٨٣: نقل المرداوي في شرح اللامية عن السلف أن تفسير آيات الصفات عندهم هو قراءتها من غير التعرض لمعناها، ونقل عن الفضيل بن عياض أن تفسير آيات الصفات قراءتها، فهل ذلك صحيح؟

الجواب: السلف ربما قال بعضهم: أمِرُّوها كما جاءت، تفسيرها قراءتها، وربما قال بعضهم: لا كيف ولا معنى، يعنون بذلك: أنه ليس ثم شيء غير الظاهر؛ لا كيف - كما يقول المجسمة -، ولا معنى - كما يقول المؤولة - غير الظاهر، قراءتها تفسيرها كما يتبادر للذهن؛ لأنها بكلمات عربية، فما تبادر للذهن من معناها فهو الذي يجب الإيمان به، مع قطع الطمع عن الإدراك. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٨٤: ما قول فضيلتكم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن آيات

الصفات ومضمونه: (أنه ينبغي أن لا نطلق أن الظاهر مراد، ولا أنه غير مراد؛ لأن كلمة الظاهر مجملة، فأهل الزيغ يزعمون أن الظاهر هو التشبيه والتمثيل، فإذا أطلقنا أمر الظاهر مراد، ولم نفسره بالمعنى الصحيح، فهم المعنى الآخر)؟

الجواب: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية صحيح، وعليه من فوائده، ويعني بذلك: عند محاجة أهل البدع لا تطلق لفظا مجملا يشترك فيه السني والبدعي؛ لأنك إذا أطلقت لفظا مجملا، بدون تفصيل، بدون تمثيل بالمعنى الصحيح، أخذه عليك، واستدل به، وأثبته، لكن معلوم أن نصوص الأئمة متوافرة، أننا نؤمن بما دل عليه ظاهر النص، وهناك عبارتان: ظاهر وظواهر، والظواهر جمع ظاهر، ولكن في الاستعمال مختلفتان، ظاهر النص هو ما يفهم منه عند ذي اللغة العربية السليمة، وظواهر النصوص كلمة يستعملها أهل البدع عند إرادة صرف النصوص عن ظاهرها، فيقولون: (هذا من ظواهر النصوص)، أما من حيث الاعتقاد، فنقول: إن ظاهر النصوص مراد، ونعني بالظاهر ما يفهمه العربي ذو اللغة الصحيحة من ظاهر الكلام؛ لأن النص على ظاهره، لا ننحو فيه لا تأويلا، ولا غيره، فكلام شيخ الإسلام ابن تيمية صحيح، لكن بهذا الضابط الذي ذكرت. **[في ضيافة مدارس بدر]**.

❀ ❀ ❀

فائدة

مذهب السلف هو إجراء آيات الصفات والغيبيات على ظاهرها وإمرارها كما جاءت، الظاهر ليس هو ترك المعنى، ظاهر اللفظ هو ما يفهم من اللفظ بتركيبه أو بانفراده، فمثلا قالوا: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] استوى بمعنى: علا، فعلا على العرش، هنا تفسير، وهو لا يخالف الإمرار، بل هو إيمان بظاهر الصفة.

والمعية في قوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ﴾ [المجادلة: ٧] المعية ما ظاهرها؟ هل ظاهرها معية الذات أو ظاهرها معية الصفات؛ لأنها محتملة؟ لم يكن الظاهر معية الذات، وجعلها الظاهر معية الصفات لدليلين كبيرين:

الدليل الأول: أن معية الذات لجميع الكائنات تنافي العلو، والاستواء على العرش؛ لأن معية الذات لكل الكائنات مع الاستواء على العرش بينهما منافاة.

الدليل الثاني: أنه لا يجوز تفسير آية بما خرج عن إجمال السلف، والسلف أجمعوا على أن المعية معية صفات لا معية ذات، فهذا تفسير للظاهر دل عليه السياق.

لذلك كلمة الإمام أحمد مهمة جدا، قال: (بدأها بالعلم وختمها بالعلم)، فيريد من ذلك أن الظاهر الذي أمرنا بالإيمان به هو الظاهر الذي دل عليه التركيب، وهو العلم؛ لأنه بدأها بالعلم وختمها بالعلم، وهذا له نظائر في صفات الله ﷻ كقوله ﷻ: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] بالإجماع؛ لأنه ليس الظاهر هنا رؤية الله في ذاته، وإنما رؤية

آثار صفاته في خلقه وقدرته في مد الظل ونحو ذلك.

كذلك قوله ﷻ في سورة (النحل): ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ﴾ [النحل: ٢٦]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ بالإجماع أن الإتيان هنا ليس إتيان الذات، وهذا ليس خارجًا عن الظاهر، بل الظاهر أنه إتيان صفات، ولذلك قال: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ﴾، والله مستو على عرشه بائن من خلقه، ولذلك مذهب السلف أننا نؤمن بنصوص الصفات على ظاهرها، ونحوها كما جاءت، يعني بما لا يخالف ظاهرها؛ لأننا نؤمن بظاهر اللفظ أو ظاهر التركيب، ولا نخالف الظاهر لشيء آخر، فالتأويل هو مخالفة الظاهر، مثل المجاز: مخالفة الحقيقة، ولهذا يُعرَّف التأويل: بأنه صرف اللفظ، فمتى يكون الكلام في المعية تأويلا؟ لو صرفناه عن ظاهره، فلو قال قائل: إن الظاهر معية الذات، وأنتم أولتم بأن الظاهر ليس معية الذات، بل الظاهر معية الصفات للسببين اللذين ذكرتهما سابقا، وهذه المسائل لها نظائر متعددة.

إذا تبين هذا فالظاهر في اللغة، وفي الاستعمال في القرآن والسنة نوعان:

الأول: ظاهر تركيبي، ظاهر جملة.

الثاني: ظاهر في اللفظ، وهو ظاهر إفرادي.

ظاهر التركيب، كقوله ﷻ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [يوسف: ٨٢] الظاهر الذي يتبادر إلى الذهن، يعني: اسأل من يجيب، وهم أهل القرية، وأهل القافلة، وليس الظاهر التركيبي هو سؤال القرية في نفسها، أو سؤال العير في نفسها؛ لأن هذه الأشياء لا تقصد بالسؤال، بخلاف من ذهب إلى أن الظاهر ظاهر اللفظ فقط على

اعتبار تعريف الأصوليين بأن التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره، وجعلوا الظاهر لفظيًا فقط، فنقول: هذا ليس بجيد، بل هو غلط؛ لأن الظاهر أحيانا يكون لفظيًا، وأحيانا يكون تركيبيًا؛ مثل ما ذكرت في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥] فهنا وجه الله هل المقصود به الوجه الذي هو صفة؟ لا، بل المقصود بوجه الله الوجهة، وهي القبلة، هل هذا تأويل؟ لا؛ لأن الظاهر التركيبي دلنا على أن الوجه هنا بمعنى الوجهة؛ لأن الوجه يُطلق ويراد به الصفة، ويُطلق وتراد به الوجهة، وظاهر السياق يدل على أحد هذين المعنيين. [**شرح زاد المعاد**].

سبب قول أهل السنة (عموم المشيئة)

س ٢٨٥: لم نقول: عموم المشيئة، ولا نقول: المشيئة، بدون كلمة عموم؟

الجواب: لأن المشيئة ما تبين الفرق بين السني والقدري في مباحث القدر؛ لذا نقول عموم المشيئة؛ لدخول طاعة المطيع ومعصية العاصي في مشيئة الله سبحانه وتعالى. [**شرح الطحاوية**].

معنى الذات

س ٢٨٦: ما معنى ذات في قولنا: ذات الله سبحانه وتعالى؟

الجواب: الذَّات في اللغة: تأنيث ذو، يقال: هذا الشيء ذو صفات، وهذه ذات صفات، هذا في الأصل، ولا تطلق إلا مضافة: ما تطلق الذّات

مستقلة، إنما تطلق مضافة، وقد جاءت في قول خبيب رضي الله عنه في شعره المشهور:

وذلك في ذات الإله وإن يشأ   يبارك على أوصال شلو ممزَّع[١]

فاستعمال كلمة ذات مضافة لله عز وجل موجودة، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، استعملت بعد ذلك الذات ويعنى بها: ما يقابل الصفات، فقُسم الشيء: إلى صفة وإلى ذات. ذات وصفات لِمَ قسم هذا التقسيم؟ لأن الصفة تضاف إلى الموصوف، فكأنه قال القائل: الذات: الشيء الذي هو ذو الصفات، فالذات المتصفة بالصفات. فقسموها؛ لأجل أن الذات كأنه نعتها بقوله: الذات الموصوفة بالصفات فيكون تتمة الكلام محذوفا، ثم استعملت كلمة الذات هكذا بالتعريف، استعملت بدون إضافة ولا تنكير.

معرفة الذات استعملت استعمالاً واسعاً في كلام أهل العقائد.

فإذًا نقول الذات يعنى بها: الذات الموصوفة بالصفات، يعني: ما يضاف إليه الوصف ويتصف به. طبعاً ربنا - سبحانه وتعالى، وتقدست أسماؤه - لا نضيف إليه من شيء إلا إذا ثبت به الدليل في الكتاب أو السنة. وما يتوسع في الكلام في بيان العقيدة من الألفاظ، أو التعابير الأولى، بل الذي ينبغي، ويتأكد على طالب العلم أن يستعمل تعابير السلف؛ لأنها أبعد عن الخطأ في التعبير،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٥، ٣٩٨٩، ٤٠٨٦، ٧٤٠٢)، وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٩٤، ٣١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بهذا يمرِن طالب العلم نفسه على أن يعبر في هذه المسائل - مسائل التوحيد والعقيدة - بتعابير السلف؛ لأنهم أعلم وأحكم في هذه المسائل. الله ﷻ ينزه نفسه، ويسبح له كل شيء، وتنزيه الله ﷻ نفسه عن النقائص هو معنى تسبيح الله ﷻ هو معنى التسبيح. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٨٧: هل لفظ النفس مرادف للفظ الذات بالنسبة لله ﷻ؟

الجواب: لا، النفس تختلف عن الذات، النفس واردة في القرآن: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، وأما الذات لله ﷻ لم ترد إلا في قول خبيب وهو المقصود منه ما ذكرناه. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

الرد على من يقول: الوجه هو الذات

س ٢٨٨: قرأت كتاباً لأحد العلماء المعاصرين، يقول فيه: إن الوجه - وجه الرحمن - صفة ذاتية زائدة فما المقصود بقوله: زائدة؟

الجواب: لا أعلم، لكن أحياناً تستعمل، مقصود به: زائدة على الذات، يعني: للذهاب عن قول من يقول: الوجه هو الذات: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] يعني: وتبقى ذات ربك، فقد يكون مراده أنها زائدة، يعني: عن الذات، ليست هي الذات، صفة زائدة: يوجد ذات، ويوجد وجه للرب ﷻ لكنها ليست من العبارات المستعملة عند السلف. **[شرح الطحاوية]**.

حكم إطلاق كلمة (مادة) على القرآن عند تدريسه

س ٢٨٩: ما حكم قول القائل مادة القرآن في وقت كذا؟

الجواب: إن القرآن كلام الله ﷻ، وصفة من صفاته، وتعظيمه واجب؛ لأنه أعظم شعائر الله ﷻ التي أشعر عباده بتعظيمها وإجلالها، وقد قال ﷻ في سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: ٣٢] فتعظيم شعائر الله واجب، وتعظيم حرمات الله ﷻ واجب، والقرآن لا يساوى بغيره، ولا يجعل كغيره؛ فتجعل مادة من المواد كغيره، فتعظيم القرآن يقضي بأن لا يُجعل في تسميته كغيره من المواد، فيقال: مادة جغرافيا، ومادة علوم، ومادة قرآن؛ فهذا فيه عدم تعظيم، والله ﷻ أمرنا بتعظيم كتابه، ثم القرآن كلام الله، وكلام الله ﷻ ليس بمادة؛ لأن المادة قد تطلق، ويراد بها المادة المخلوقة، أو يراد بالمادة المخلوق، والقرآن كلام الله ﷻ صفة من صفاته ليس بمخلوق، وأسأل الله ﷻ لكم التوفيق والسداد والعلم والعمل، وأن يجمعنا على المحبة فيه، وعلى طاعته وعلى نصرة دينه؛ إنه جواد كريم. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٩٠: هل نقول: مادة القرآن الكريم؟

الجواب: لا يصلح، بل نقول مادة التلاوة، مادة تلاوة القرآن الكريم. **[شرح الطحاوية]**.

الإحاطة بالرب ﷻ ممتنعة

س ٢٩١: يُفهم من قوله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أن المؤمنين في الجنة إذا تجلى لهم الرب ﷻ لا يرون جميع ذات الرب ﷻ؟

الجواب: أولاً تعلمون أن الأصل في عقيدة السلف هو اتباع القرآن والسنة، وعدم تجاوز القرآن والحديث، وأن الكلام في الصفات، والكلام في تقرير العقائد بتفصيل إنما جاء بعد فشو البدع، وكثرة كلام الضالين من الفرق في ذلك، فتوسع من توسع من أئمة السلف؛ لأجل أن المخالف توسع، والحق يُغلب به على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، الأصل أن المسلم السني المتبع لطريقة السلف الراغب في الاعتقاد الحق لا يشغل نفسه بتفاصيل أسئلة في الصفات ليست على ظاهر الأدلة التي وقفنا عليها من سنة النبي ﷺ، أو ما جاء في القرآن من آياته العظام، لهذا لا ينبغي الدخول في تفصيلات الكلام في الصفات، بل قد يدخل ذلك في الكلام المذموم إذا كان ليس ثم حاجة في تفصيل الكلام في الرد على أهل البدع، أو تقرير عقيدة من عقائد أهل السنة والجماعة، لهذا نقول: ظاهر قول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أن الله ﷻ لا تحيط به الأبصار، وأنه، وإن رآه من شاء الله ﷻ من عباده، وشرفه بأن يرى الرب ﷻ، فإنه يراه برؤية، وليست بإحاطة، لذلك ظاهر الآية: أن الإحاطة بالرب ﷻ ممتنعة، سواء أكان ذلك في عرصات القيامة، أم كان ذلك بعد دخول أهل الجنةِ الجنةَ. جعلني الله وإياكم منهم. **[شرح الطحاوية]**.

معنى قرب الله من عباده

س ٢٩٢: هل من صفات الله القرب من عباده مع كونه ﷻ فوق عرشه؟ وهل يستدل على قربه بقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]؟

الجواب: قرب الله الذي ثبت في النصوص أنه قربه ﷻ خاص، بخلاف المعية؛ المعية تنقسم إلى: معية عامة، وخاصة، أما قرب الله فهو قرب خاص، ليس ثم قرب عام من جميع خلقه ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٢٩٣: هل من قال: (إن القرب معناه العلم) هل له وجاهة؟

الجواب: لا؛ لأن القرب خاص، قرب خاص، ليس بعام.

القرب العام إذا قلت: إن القرب منه عام صار قرب علم؛ لأن الله فوق عرشه، يصير مثل المعية، أما قرب الله ﷻ إنما ثبت أنه قريب من المؤمنين، قريب ممن يدعونه، قريب من المحسنين، والقرب العام ما ثبت بالأدلة، وما ورد من الدليل فيه القرب العام فإنما هو قرب الملائكة، ملائكة الله ﷻ، كقوله ﷻ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ونحو ذلك. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

معنى القرب عند ابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله -

س ٢٩٤: ذكرت أن آية: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] تدل على أن قرب الله من العبد يكون أقرب من حبل الوريد، فهل هذا المعنى

والاستدلال يدل على أن الله أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وقد سمعت من قال: إن المعنى قرب الملائكة؟

الجواب: هذا ذكرته لكم المرة الماضية، وأن القرب عند من جعله قرباً واحداً خاصاً يفسر الآيات التي فيها القرب العام بأنه قرب الملائكة، هذه طريقة شيخ الإسلام وابن القيم - رحمهما الله - **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الملائكة أقرب للعبد من حبل الوريد

س ٢٩٥: ما المراد بالقرب في قوله ﷻ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؟

الجواب: التحقيق أن المراد هنا بالقرب: قرب الملائكة؛ وذلك كما حققه ابن تيمية ﵀ وابن القيم أن القرب هنا قرب عام، وهذا القرب إنما هو قرب الملائكة. **[شرح الطحاوية]**.

س ٢٩٦: ما المراد بقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؟

الجواب: الصحيح هنا في قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ أن المراد به قرب الملائكة؛ لأن القرب نوعان: قرب عام، وقرب خاص، والقرب الذي يوصف الله ﷻ به هو القرب الخاص: «**إن الذي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إلى أَحَدِكُمْ من عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»[(١)] هذا قرب خاص من خاصة خلقه، من الداعي، أما عامة الخلق فإن قرب الله ﷻ منهم إنما هو قرب بصفاته العظيمة ﷻ؛ فهو يقرب

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٧٦٨٠)، وأحمد (٤/ ٤٠٢)، والطيالسي (٤٩٣)، والبزار (٨/ ٢٢) من حديث أبي موسى الأشعري ﵁.

من خلقه كيف يشاء ﷻ، وأما قرب الصفات فهو ﷻ كيف يشاء في ذلك. فالقرب الذي يوصف الله ﷻ به القرب الخاص، أما القرب العام فهو قرب الملائكة من عباد الله ﷻ؛ كما في هذه الآية: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] يعني: حين الوفاة بقرب الملائكة: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [ق: ١٧]، وقد أوضحت هذا فيما أذكر مفصلاً في شرح الواسطية فيرجع إليه هناك. **[شرح الحموية]**.

ثبوت صفة الهرولة

س ٢٩٧: ذكرت أن الهرولة صفة وهي صفة لم ترد إلا في حديث واحد «**وَإِنْ أتاني يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»(١) ومن المعلوم أن العبد لا يمشي إلى الله، وأن المراد به التقرب إليه وليس المراد ظاهره، فوجب أن يكون معنى الهرولة على خلاف دلالة السياق، وقد ذكر هذا بعض أهل العلم، فما قولكم في هذا الكلام؟

الجواب: طبعاً قول أهل السنة في الهرولة: الأصل فيها أن تثبت لله ﷻ؛ فهي من جنس باب الصفات، هذا قول عامة أهل السنة، لكن شيخ الإسلام رحمه الله ذكر في رده على الرازي - في القسم المخطوط الذي لم يطبع - لأن الرازي استدل بهذا الحديث على أنه لا يراد به الصفة بالإجماع، شيخ الإسلام قال له: هذا لأن الكلام ليس في الصفات، فقوله ﷻ: «**وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا**» قال: معلوم أن التقرب لا يكون من العبد إلى

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢) (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الله لا يكون بالمساحة، يعني: ما يكون بالأمتار، ما يكون بقطع شيء إلى الذات، وعليه يكون مقابله ليس كذلك، وكذلك قوله: «**وَإِنْ تقرَّب إِليَّ ذِرَاعا تَقَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا**» معلوم أن التقرب الأول الذي يحصل من العبد لا يكون بالمساحة؛ قال: (وكذلك ما رتب عليه، وهو تقرب الله من العبد باعًا)، قال: وكذلك قوله: «**وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**» معلوم أن العبد لا يأتي الله ﷻ ما شياً يعني: إلى ذات الله بالمساحة، وإنما يكون إتيانه إلى طاعة الله، أو حركة روحه إلى الله ﷻ، أو قرب روحه من الله ﷻ، فيكون «**أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**» بمقابلة ذلك، هذا الكلام منه - من شيخ الإسلام - تفصيلي يخالف بعض الكلام الذي أورده في بعض المواضع في الفتاوى على هذه الصفة من جهة أنه أثبت أصل التقرب طبعاً والقرب من الله ﷻ عاماً بما يشمل التقرب بالقرب بالذات، والقرب بالصفات، وعليه فيمكن أن يقال: إن كلام شيخ الإسلام رحمه الله إما لأنه في مقام المناظرة، في مقام الرد، أو إن لشيخ الإسلام رحمه الله قولا غير ما أصل في الفتاوى، وفي الفتاوى لم يذكر نص الهرولة - فيما وقفت عليه - فنقول: له قول في هذا يخالف عموميات أقواله وهو: ألا تكون الهرولة من صفات الله ﷻ وذلك يقول؛ لأن السياق يدل على أنه لم يرد الصفة: «**وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**» لم يرد الأول، وهو أن العبد يأتي إلى الله ماشياً، فإذا الثاني غير مراد، هذا كلام شيخ الإسلام في رده على الرازي، والكلام فيه نوع إشكال، والمقصود أن عامة أهل السنة يثبتون الهرولة، ووقفت على كلام لعثمان بن سعيد رحمه الله في رده على بشر المريسي يقول فيه: (وقد أجمعنا أو اتفقنا وإياكم على إثبات صفة الهرولة)، وهو من النقول القديمة عن السلف في إثبات هذه الصفة، المقصود أن هذا أصل البحث في هذه المسألة، ولهذا من أهل العلم من

قال: يمكن أن يقال، في قوله: «وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» إنه يمكن أن يقال: إنه من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي أتيته بثواب وبرحمة سريعين، قد ذكر هذا العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في القواعد المثلى، ورجح كما هو قول عامة أهل السنة القول الأول الذي ذكره، وهو أنها صفة، وهو الصحيح، فهي من جنس صفات من جنس الحركة، والله عز وجل يتصف بما شاء سبحانه وتعالى، وليس له حدود، يعني: ليس لصفاته حدود، والعباد إنما يأخذون ذلك من الكتاب والسنة ولا يخوضون في ذلك لا بأفهامهم، ولا بعقولهم، فالمسألة عظيمة. [**شرح العقيدة الواسطية**].

مسألة خلق أفعال العباد

س ٢٩٨: ما فهمت هذه المسألة يا شيخ عندما قال ابن القيم: سألت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوما فقلت له: إذا كان الرب سبحانه وتعالى يرضى بطاعة العبد، ويفرح بتوبته، ويغضب من مخالفته، فهل يجوز أن يؤثر المحدث في القديم حبًا، وبغضًا، وفرحًا، وغير ذلك؟ فقال لي: الرب سبحانه وتعالى هو الذي خلق أسباب الرضى والغضب والفرح، وإنما كانت بمشيئته وخلقه، فلم يكن ذلك التأثر من غيره، بل من نفسه بنفسه والممتنع أن يؤثر غيره فيه، فهذا محال، وأما أن يخلق هو أسبابًا، ويشاءها، ويقدرها، تقتضي رضاه ومحبته وفرحه وغضبه: فهذا ليس بمحال؛ فإن ذلك منه بدأ وإليه يعود، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الجواب: كلام جيد، يعني: هذه عند المتكلمين أصل وهو: أن الحادث لا يؤثر في القديم، هذا أصل عند المتكلمين، وهو ليس من أصول أهل

السنة، وأهل السنة ما ينطقون بمثل هذه الأشياء المخالفة، لايتجاوزون، بل هو جرى سؤال ابن القيم على ما عند أولئك، يمكن لأنهم احتجوا به على ابن القيم، وأراد جواب السؤال، فيقول: (إذا كان الرب ﷻ يرضى بطاعة العبد، ويفرح بتوبته، ويغضب من مخالفته، فهل يجوز أن يؤثر المحدث في القديم؟ يعني معناه: أن العبد أثر في الله ﷻ واضح لك؟ هذا خلاف الأصل، خلاف القاعدة التي قعدها المتكلمون، فيأتي من شيخ الإسلام الجواب، فقال: إن فعل العبد هذا الذي فرح الله ﷻ به هو أصلاً سبب، من الذي جعله يفعل ذلك، وأعانه عليه؟ هو الله، ومن الذي شاء الفعل السيئ؟ هو الله، فإذًا أسباب حدوث هذه الأشياء هي من الله ﷻ؛ قدرة العبد من الله، إن الله ﷻ هو الذي خلق فعل العبد، فإذًا هذا الفعل الذي رضي به، وهذا الفعل الذي غضب منه ليس بتأثير العبد، ولكن هو منه بدأ ﷻ وإليه يعود، واضح؟ **[شرح الطحاوية]**.

مداخلة: يا شيخ، هل مراده بالقديم الله ﷻ، والحادث العبد؟

الجواب: إي نعم، الحادث: المخلوق، يعني: عموم المخلوقات. **[شرح الطحاوية]**.

حكم المبتدعة في الأسماء والصفات وأتباعهم

س ٢٩٩: ما يقوله الأئمة الأعلام في مخالفي أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات من المعطلة والمشبهة وغيرهم، هل هم كفار أم لا؟ وأي نوعي الكفر وقعوا فيه، وما سبب ذلك؟ هل لقولهم على الله

بغير علم أم لإنكارهم بعض نصوص الوحي أم ماذا؟ وما تأويل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندنا حيث قال: الواقفة، أو المفوضة أشد ضلالاً من غيرهم، أو كما قال؟

الجواب: الضالون في باب الأسماء والصفات درجات وأقسام: منهم الجهمية، ومن شابههم ممن ينفون جميع الأسماء والصفات إلا صفة الوجود المطلق، وهؤلاء هم الذين اشتد عليهم صوت السلف والأئمة بأنهم ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة، وإنما هم خارجون أصلاً؛ فجهم ومن معه لا يعتبرون أصلاً في الإسلام، أعني: الجهمية الأصليين الذين ينفون جميع صفات الرحمن ﷻ، وجميع أسماء الرحمن ﷻ إلا صفة الوجود المطلق، وهؤلاء لا وجود لهم اليوم بادوا في ذلك الوقت، هؤلاء ليسوا من المسلمين والفئة الثانية التي أيضًا يحكم بكفرهم: المشبهة الذين يقولون: وجه الله كوجه الإنسان، أو يده كأيدينا، أو عيناه ﷻ كأعيننا، أو سمعه كسمعنا، يجعل المماثلة في ذلك في تمام الاتصاف بالصفة، هؤلاء أيضًا المجسمة على هذا النحو، والممثلة فإنهم أيضًا ليسوا من أهل الإسلام؛ لأنهم شبهوا الخالق بالمخلوق، أو شبهوا المخلوق بالخالق ﷻ، أما من ليسوا كذلك، وإنما هم مبتدعة على درجات فيهم في الصفات، منهم المعتزلة، ومنهم الأشاعرة والكلابية والماتريدية ومن على هذا النحو فإن هؤلاء منهم من يثبت بعض الصفات، منهم من يثبت سبع صفات، أو ثمان، أو أكثر، أو أقل على خلافٍ بينهم، فلا يطلق القول بتكفير الطائفة، ولا يطلق القول بعدم التكفير أيضًا، وإنما يقال: هؤلاء أهل بدع، وبحسب ما نفى يكون الحكم عليه؛ فهم ليسوا على بابٍ واحد، لكن الأصل أن من أثبت بعض الصفات،

وتأوّل في الباقي ونفاه، أو أوَّل فإنه لا يحكم بكفره، وإنما يقال: هذا من أهل البدع؛ ولهذا أهل السنة والجماعة لما تكلموا في المعتزلة، وحكموا بكفرهم، يعني: بكفر أهل الاعتزال، ذكروا أن ذلك متعلقٌ بالقول بخلق القرآن، أو ببعض المسائل الأخرى، أما نفي الصفات أصلاً فهو مردود وكفر؛ كما هو عليه الجهمية، أما تأويل الصفات بإثبات بعضٍ أو نفي بعض فلا يطلق القول بتكفير هذه الفئة. ومن أهل العلم من أهل السنة والجماعة من خصّ مسألة علوّ الرحمن ﷻ؛ لأجل ظهور دليلها، علو الذات للرب ﷻ لأجل ظهور دليلها، وقوة برهانها، وعدم وجود مجال للتأويل فيها، خصها بأن من أنكر علو الذات للرب ﷻ فإنه يكفر، لكن الأصل الذي عليه أئمة أهل السنة والجماعة أنهم يستعملون في هذا الباب عبارات: الابتداع، البدعة، الضلالة، والمخالفة، وطريقة الخلف، وأشباه ذلك، وليس كل من نفى صفة أو تأولها يعتبر كافرًا خارجًا من الدين، وإنما ذاك باتفاق مخصوص بالجهمية والمجسمة، وأما المعتزلة ففيهم تفصيل بحسب المسألة التي تتناول، أما الأشاعرة والماتريدية والكلابية فلا أعلم أحدًا من أهل السنة أطلق عليهم الكفر. [**شرح الطحاوية**].

الفرق بين المشيئة والإرادة

س ٣٠٠: بينوا لنا الفرق بين المشيئة والإرادة، وهل تعلقهما واحد أم ثم تفريق بين الكوني والشرعي؟

الجواب: هذا سؤال جيد، ويدل على إدراك في العلم إن شاء الله تعالى المشيئة: مشيئة الله ﷻ غير الإرادة من جهة أن الإرادة تنقسم إلى قسمين،

والمشيئة نوع واحد، فمشيئة الله ﷻ في النصوص واحدة، وتفسر بما يشاؤه كوناً، يعني بما يريده كوناً، بما يأذن به ﷻ أن يحدث في ملكوته كوناً، أما الإرادة فلها قسمان في ألفاظ أخر جاءت في الشريعة مثل: الإذن والكتابة والقضاء والأمر إلى آخره، فالإرادة: منها إرادة كونية، ومنها إرادة شرعية، الإرادة الكونية لا تعلق لها، وهي المشيئة بمحبة الله ﷻ وبرضاه، يعني: يريد كوناً، ويشاء كوناً، مما شاءه أشياء يحبها ﷻ ويرضاها، ومما شاءه أيضاً وأراده كوناً أشياء يكرهها الله ﷻ، لكن أذن بها في ملكه لحكمة، أما الإرادة الشرعية فهو ﷻ لا يريد شرعاً، لا يأذن شرعاً، إلا بما يحبه ويرضاه، فالله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر؛ ولذلك لا يريد الكفر شرعاً، وإن أراده وشاءه كوناً وهكذا. **[شرح الطحاوية]**.

مداخلة: هل تعلقهما واحد؟ أم ثم تفريق بين الكوني والشرعي؟

الجواب: التعلق مختلف؛ لأن الإرادة الكونية تعلقها بما يكون، يعني: تعلقها بالحكم، بالخلق، والإرادة الشرعية تعلقها بالأمر، وبما شرع، والله سبحانه وتعالى فرق ما بين الخلق والأمر، فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فالمشيئة والإرادة الكونية تتعلق بالخلق، والإرادة الشرعية تتعلق بالأمر؛ لهذا يختلف هذا عن ذاك. **[شرح الطحاوية]**.

العلاقة بين الأسباب والصفات

س ٣٠١: أليس الغضب والرضا متعلقا حصوله بمسببات، ليس كما قررنا أنه متعلق بالمشيئة والقدرة؟ فإذا حصل سبب الرضا حصل رضا الله ﷻ ومثله يقال في الغضب، فيقال: رضا الله، أو غضبه متعلق بمشيئته إذا

حصلت. وضح لي ما اشتبه عليّ؟

الجواب: هذا غير خاص، الذي تفضل به، أو ذكره السائل غير خاص في الغضب والرضا، يعني: المغفرة متعلقة بسبب، الرحمة متعلقة بسبب، إجابة الدعاء متعلقة بسبب، كلام الله ﷻ، تنزيله للقرآن متعلق بسبب، يعني: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] هذا متى صار؟ بعد أن تكلمت وجادلت، ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] هذا أيضًا سبب. إذًا فتعليقه بالسبب الذي من العبد ليس هو بحث الصفات البحث المراد، إنما المراد أن الله ﷻ يتصف بهذه الصفة إذا شاء ﷻ، يعني إذا أراد ﷻ أن يغضب غضب، وقد لا يغضب، فلا يلزم من وقوع الشيء الذي يغضب عليه الرب ﷻ أن يغضب ﷻ، بل قد يغضب، وقد لا يغضب، وإذا وقع ما يرضى عنه الله ﷻ فإن رضاه ﷻ متعلق بمشيئته، وقدرته أما الأسباب التي من العبد فهذه في الجميع. [**شرح الطحاوية**].

اختلاف كلام الله عن رضاه وغضبه

س ٣٠٢: صفة الغضب والرضا كصفة الكلام، قديمة الأصل متجددة الآحاد. هل يُقال بهذا؟

الجواب: الكلام يختلف عن صفة الغضب والرضا، كلام الله ﷻ منه الكلام الكوني الذي به تكون المخلوقات، والله ﷻ خلق الماء بكلامه الكوني، وخلق العرش بكلامه الكوني ﷻ، وخلق الهواء بكلامه الكوني، وخلق القلم بكلامه الكوني، وخلق اللوح المحفوظ بكلامه الكوني، وخلق السماوات والأرض، ومن فيهما من المكلفين، وما فيهما من المخلوقات،

ومن يغضب عليه، ويرضى عليه بكلامه الكوني.

الغضب والرضا صفة فعلية تقوم بمشيئته ﷻ وبقدرته، أما أنها كالكلام في هذا، فلا أعلم هذا مما قرره أهل العلم، في أنها قديمة النوع حادثة الآحاد، أنا لا أعلمه، ممكن أن نبحثها زيادة، أو يبحثها أحد الإخوان ويفيدنا فيها. شيخ الإسلام له رسالة مستقلة في المسألة ما أمكني أن أراجعها، هي رسالة في الصفات الاختيارية، يمكن رأيتموها، هي ليست في الفتاوى هي مستقلة في مجموعة الرسائل التي طبعها الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله أول رسالة فيه في الصفات الاختيارية، بحث فيها كل هذا [**شرح الطحاوية**].

هل (الغياث) من الأسماء الحسنى

س ٣٠٣: يدعو بعض الأئمة هذه الأيام، يقول: يا غياث المستغيثين، فهل اسم غياث من أسماء الله ﷻ؟

الجواب: هذا الدعاء صححه الإمام أحمد رحمه الله، وصوبه ابن تيمية في الفتاوى أيضاً؛ وذلك؛ لأن الله ﷻ هو الذي يغيث: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] فمن استغاث بالله أغاثه، والاستغاثة نوع من الدعاء؛ لأنها طلب الغوث الذي هو دعاء خاص، ونداء خاص، والله ﷻ يجيب المضطر إذا دعاه؛ كما قال في سورة النمل: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢] فهذا الدعاء مما صحح، ومسألة النداء فيه - يا غياث المستغيثين - لا يلزم منه أن يكون اسم غياث من الأسماء الحسنى؛ لأن معناه ثابت بطريقة أخرى، وهذه يمكن الرجوع فيها إلى كلام ابن تيمية. [**شرح الطحاوية**].

معنى: (منه بدأ وإليه يعود)

س ٣٠٤: ما معنى قوله: (منه بدأ وإليه يعود)؟

الجواب: قول طائفة من السلف في القرآن الكريم الذي هو كلام الله ﷻ منه بدأ وإليه يعود. يعني: منه ﷻ بدأ قولاً وكلاماً وتنزيلاً، فلما تكلم به سمعه منه جبريل عليه السلام، فبلغه جبريل نبينا محمد ﷺ كما سمع، وقولهم: وإليه يعود. يعني: في آخر الزمان حين لا يعمل بالقرآن، فيكرم الله ﷯ كلامه أن يبقى في الأرض، ولا ثم من يعمل به، فيسري على القرآن في ليلةٍ من الأوراق، من الصحف ومن الصدور، فلا يبقى منه في الأرض آية، هذا معنى قولهم منه بدأ وإليه يعود. **[شرح الطحاوية].**

القدرة وما تتعلق به

س ٣٠٥: حبذا لو بيّنت لي قول بعض العلماء: (إن القدرة لاتتعلق بالمستحيل، بل لا تتعلق القدرة إلا بالممكن بخلاف العلم)، وهل هذا القول صحيح؟

الجواب: يحتاج تأملاً، لكن كأنها من كلمات الأشاعرة، (القدرة لا تتعلق بالمستحيل، بل تتعلق القدرة بالممكن (القدرة قدرة الله ﷯ تتعلق بكل شيء كما هو نص القرآن: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الفتح: ٢١]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، **ونحو ذلك.**

فالقدرة متعلقة بكل شيء، وكل شيء: يشمل ما أذن الله ﷻ بوقوعه، وما لم يأذن بوقوعه، أما تعلقها بالممكن فمن قال: تتعلق بالممكن؟ فالممكن وقوعًا، أو الممكن إذنًا، فهذا الكلام فيه صلة بكلام الأشاعرة والماتريدية ونحوهم ممن يعلقون القدرة بما يشاؤه الله ﷻ، وما يأذن به، والقرآن فيه الرد على هذا القول من جهتين: الأولى في عموم كل شيء في الآيات التي ذكرت لك، والثانية في آية سورة الأنعام في قوله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ هل حصل هذا العذاب من الفوق، من قول؟ قال ﷺ لما قرأها: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾، قال: «هَذِهِ أَهْوَنُ»[(١)]، وهذه وقعت كما في الحديث الثاني؛ أن النبي ﷺ سأل ربه ثلاثًا، فأعطاه اثنتين، ومنعه واحدة[(٢)]، فهناك أشياء؛ كما في نص الآية الله ﷻ قادرٌ عليها ولم يأذن بوقوعها، فهي من جهة الوقوع ما دام لم يأذن الله ﷻ بها ولم تقع، لكن تعلقت بها قدرته. فإذًا دلت الآية على أن قدرته ﷻ متعلقة بكل شيء بما شاء أن يقع، وبما لم يشأ أن يقع، وهذا هو قول أهل السنة خلافًا لقول الآخرين، وفقكم الله لما فيه رضاه. **[شرح الطحاوية]**.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢/ ٢١٨)، وابن خزيمة (١/ ٢٧٤)، وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ١٩٩)، والطبري في تفسيره (١١/ ٤٢٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٩٠)، من حديث سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

س ٣٠٦: هل الحديث القدسي كلام الله؟

الجواب: الحديث القدسي تكلم الله به، فأداه النبي ﷺ، وحينما بلغ النبي ﷺ بلغ ما سمع؛ قال الله: كذا نصًا، لكنه ليس كالقرآن من جهة أنه يتعبد بتلاوته، أو أنه يجب حفظه، أو أنه لا يجوز روايته بالمعنى، نقول: تجوز روايته بالمعنى، يعني صار حديثًا نقل كالحديث، ولهذا سمي حديثًا إلهيًا قدسيًا؛ لأنه له حكم الحديث من جهة الرواية بالمعنى إذا ما وقع من اختلاف فيه راجع إلى الرواة، أما النبي ﷺ فأداه كما سمعه، لفظه من الله، ومعناه من الله، النبي ﷺ يفرق بين ما جاءه من جبريل عليه السلام، فيقول: قال الله تعالى، وبين ما وقع في نفسه فقال: «**إِنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ فِي رَوْعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا**»[1]، (قال الله تعالى) شيء، و(**نَفَثَ فِي رَوْعِي**) شيء، يعني: أوحاه الله إليه إلهامًا، فهذا يكون بالمعنى، لكن (قال تعالى) لا، والذين كتبوا في علوم القرآن عرفوا الحديث القدسي متأثرين بالأشعرية، بعض العلماء المعاصرين يصححون التعبير، ولكن أنا عندي كما ذكرت لك. **[شرح العقيدة الطحاوية]**

---

(١) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٨٥، رقم ١١٥١)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٧)، وهناد في الزهد (١/ ٢٨١، رقم ٤٩٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ٧٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٩٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

بطلان وصف المخلوق بأنه يَخْلُقُ الأشياء

س ٣٠٧: هل يوصف المخلوق بأنه خالق للأشياء؟

الجواب: لا، خلق الأشياء مختص بالرب ﷻ فهو سبحانه وتعالى الذي يخلق الأشياء، أما من يوصف بكونه خالقاً فنعم، لكن لا يوصف بكونه خالقاً للأشياء؛ لأن الأشياء لله ﷻ، لكن يخلق ما يناسبه كما قال ﷻ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ويعني بالخلق هنا: التقدير، أو التصوير، أو ما يناسبه؛ ولهذا قال ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري وغيره: «**قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً**»[1] فأثبت لهم خلقاً؛ قال: (**يَخْلُقُ كَخَلْقِي**)، ثم نفى عنهم خلقاً، فقال: «**فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً**»، فدل على أن المخلوق يخلق أشياء بمعنى يقدرها، أو يصورها، أما برء الأشياء، أو برء الأمور بمعنى: إخراج الصور وجعل فيها حياة فهذا لله ﷻ، أما تصنيع الجمادات فهذا نوع من الخلق؛ لأنه تقدير وتصوير [**شرح العقيدة الطحاوية**]

الرد على استدلال المبتدعة بقوله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾

س ٣٠٨: يستدل أهل التعطيل والتجسيم بقوله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٩، ٥٩٥٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

شَىۡءٌ﴾ [الشورى: ١١] على باطلهم، وقد رد أهل السنة والجماعة عليهم في ورود الكاف والمثل في الآية. فما هو وجه استدلال المعطلة والمجسمة، وما الرد الصحيح من ردود أهل السنة في زيادة الكاف في الآية؟

الجواب: سبق أن ذكرناه مفصلاً عند شرح قول المؤلف: (ولا شيء مثله)، المقصود أن استدلال المبتدعة بقوله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَىۡءٌ﴾ [الشورى: ١١] على أن المثلية هنا قد تكون ناقصة، فيكون هناك مطلق التشابه نفياً، وقد ذكرنا لكم أن المراد هنا المماثلة، والمماثلة منفية في كل حال، والمشابهة في الكيفية، أو في كمال المعنى - في المعنى المطلق - أيضاً منفية، وأما المشابهة في مطلق المعنى، وهو أصله الذي حصل به الاشتراك فإن هذا ليس منفياً؛ لأن هذا قد أثبته الرب ﷻ. **[شرح العقيدة الطحاوية]**

رجوع صفة الرحمة
إلى ذات الله وقيوميته

س٣٠٩: هل يقال: إن الصفات الذاتية راجعة إلى صفة الحياة، وإن الصفات الفعلية راجعة إلى صفة القيومية؟

الجواب: لا يقال ذلك؛ فإن صفة الرحمة ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار، ولكنها راجعة إلى قيوميته ﷻ؛ فهو ﷻ أقام خلقه على الرحمة. **[شرح الطحاوية]**.

نفي صفات النقص يدل على كمال الضد

س ٣١٠: كيف نعرف أن نفي صفة من صفات النقص يدل على الكمال المطلق؟

الجواب: أي نفي جاء في الكتاب والسنة نفي صفة عن الله ﷻ فالمراد من هذا النفي إثبات كمال الضد؛ لأن النفي المجرد ليس مدحاً، وليس كمالاً، نفي الصفة عن المتصف، أو عمن يتصف بها، أو عمن يقال، أو تنسب إليه، قد يكون لنقصه، وعجزه لعدم علمه، أو لعدم قدرته، فيقال مثلاً: فلان لا يسيء إلى أحد؛ لأجل أنه ضعيف، حتى الكافر والمشرك المعاند لا يسيء إليه لضعفه، ويقال: فلان مثلا: ليس كثير الكلام قد يكون لعجزه عن الكلام بما ينفع، ولهذا قال الشاعر في ذم قبيلة من القبائل قال:

قَبِيلَةٌ لا يَخْفِرون بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَةَ خَرْدَلٍ[1]

لا يخفرون بذمة لعجزهم، والعرب كانت تفتخر بالاعتداء، وبالقوة، فهو نفى عنهم صفة لأجل عجزهم عنها، فقال: **(وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَةَ خَرْدَلٍ)** لعجزهم، ولهذا إذا نفى الرب ﷻ عن نفسه صفة دل ذلك على كمال ضد هذه الصفة. **[شرح الطحاوية]**.

---

(١) الشاعر هو قيس بن عمرو بن مالك الحارثي، المعروف بالنجاشي، وفد على عمر بن الخطاب، وهذا البيت من شعر له يهجو فيه بني العجلان. انظر: تاريخ مدينة دمشق (٤٩/ ٤٧٣- ٤٧٥)، والإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٤٩٣)، وشرح كتاب الأمثال (ص١٦٧، ٣١٠).

حكم تعريف الاسم المضاف إلى الله ﷻ

س٣١١: ما حكم تعريف الاسم المضاف إلى الله ﷻ مثل (العبد اللطيف)؟

الجواب: هذا لا يجوز، وقد نبهنا مراراً أنه لا يجوز كتابة مثل هذه (العبد اللطيف)، ولا قراءتها على هذا الشكل، أو العبد العزيز، أو العبد الكريم، بهذا الشكل - أن تكون العبد معرفة واللطيف معرفة -؛ لأن هذا يجعل اسم الله ﷻ مشتبهاً أن يكون نعتاً للعبد، وهذا لا شك أنه يجب رده، فتكتب آل منفصلة، ثم عبد اللطيف، فتقرأ آل عبد الكريم، آل عبد العزيز، وهكذا. . ، وطلبة العلم ينبغي أن ينبهوا على ذلك، وربما يجري تنبيه على الجهات الرسمية في هذا الأمر؛ لأن هذا فيما يظهر لي أنه من المنكرات؛ لأن فيه امتهانا لأسماء الله ﷻ، وأسأل الله لي ولكم العفو والعافية، وصلى الله وسلم على نبينا محمد. [**شرح الطحاوية**].

معنى الاستلزام والاقتضاء والتضمن

س٣١٢: ما معنى المصطلحات التالية في أسماء الله وصفاته وهي الاستلزام والاقتضاء والتضمن؟

الجواب: الاستلزام والاقتضاء والتضمن ليست راجعة إلى صفات الله ﷻ، هذه ألفاظ يستعملها المناطقة، هذه بحثها في المنطق، أي كتاب في كتب المنطق في أوله يتكلمون عن دلالات الألفاظ على المعاني،

ويأتون بأن الدلالات منها: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة استلزام، أو دلالة لزوم، السلف ما أدخلوا هذه الكلمات في الكلام عن صفات الله ﷻ، وإنما أدخلها المتكلمون بعد ذلك، لكن أتباع السلف الصالح قالوا: إن هذه الكلمات من جهة أنها دلالات ألفاظ صحيحة إذا استعملت في صفات الله ﷻ، بل في أسماء الله ﷻ دلالتها صحيحة، لا إشكال فيها؛ لأنها دلالات ألفاظ، ويعنى بذلك دلالة المطابقة: أن يكون اللفظ مطابقا للمعنى الذي يحمله، والتضمن: أن يكون دلالة اللفظ على بعض المعنى، واللزوم: أن يكون دلالة اللفظ على معنى آخر، أو على اسم آخر، فمن أمثلة ذلك اسم الله ﷻ الرحيم، وهو دال بالمطابقة على شيئين معا في نفس الوقت، وهما الذات المتصلة بالرحمة، وصفة الرحمة، إذا سمعت اسم الرحيم، فهو يدل على الأمرين جميعا بالمطابقة، فاسم الرحيم يدل على ذات متصفة بالرحمة، وعلى صفة الرحمة، هذه دلالة اللفظ إذا سمعته.

التضمن نقول: اسم الله الرحيم يدل على وجود الذات، وعلى أن الله ﷻ ذات، واسم الله الرحيم يدل على صفة الرحمة، إذا قلنا يدل على صفة الرحمة، يعني بالتضمن لا بالمطابقة؛ لأن صفة الرحمة أحد ما يحمله اللفظ من المعنى، المعنى يشمل شيئين: اللزوم، نقول: (الرحيم) هذا يدل على أنه ﷻ مختار مريد سبحانه وتعالى، وعلى أنه ﷻ حي، وعلى أنه ﷻ قديم، وعلى نحو ذلك من الأسماء والصفات؛ لأن من رحم، فإنه يرحم باختياره، يرحم بإرادته، فيلزم من إثبات هذه الصفة أن تثبت الصفات الأخرى، كذلك إذا رحم فهو قدير على أن يرحم، وعلى أنه حي، وهكذا.

خالفت المعتزلة الجهمية، الجهمية أثبتوا صفة الوجود المطلق فقط، ما أثبتوا الصفات، أثبتوا صفة الوجود المطلق، وأما المعتزلة فقالوا: ثم صفات يدل عليها العقل، ولابد لها من جهة الدلالة العقلية اللازمة، فأثبتوا صفة الحياة، وصفة القدرة، وصفة الإرادة، ونحو ذلك.

أتى الأشاعرة، وقالوا: هناك لزوم أيضا، هذه الصفات يلزم منها شيء، من جهة الدلالة العقلية، يلزم أن يكون سميعا، يلزم أن يكون بصيرا، يلزم أن يكون متكلما، يلزم أن يكون. . ، وهكذا الصفات السبع التي عندهم.

الماتريدية زادوا على ذلك وقالوا: إذا قلتم إنه قدير، وهو الذي أوجد هذه الأكوان، فلابد أن تضاف صفة ثامنة، وهي صفة ماذا؟ تكوين، التي هي مأخوذة من قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] كن هذا تأخذ منها التكوين، التكوين عندهم له صفات، وهي المذكورة في آخر سورة الحشر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] الخالق، البارئ، المصور، هذه أفراد صفة التكوين، لذلك عند الماتريدية في التوسع، شيخ الإسلام - كما تعلمون في التدمرية - توسع، أو انتبه لهذا، وقال: ما فحواه: إن كل من أنكر صفة من الصفات، أو أول؛ لأجل أن إثبات الصفات يقتضي التجسيم، أو يقتضي التشبيه قطعا هو بما أثبت فلابد أن يتناقض، وإذا استخدمنا الدلالات، فيكون هناك طعن من جهة أخرى، فمن أثبت صفة الوجود، وهم الجهمية يقول: أيضا المخلوق موجود، فلابد أن يكون وجود الباري غير وجود المخلوق، فيقال: إذًا يلزمك فيما نفيت الإثبات؛ لأنك نفيت؛ لأجل عدم التشبيه، وعدم الاشتراك في الصفة، وأنت تثبت صفة الوجود التي هي صفة أيضا للمخلوق.

كذلك المعتزلة قالوا: هو حي، وقالوا: المخلوق أيضا له حياة، وله قدرة، فما الفرق؟ يقولون: هذه لائقة بالله، والمخلوق له حياة تليق به، فأيضا يطعن بهذا السيف، وهكذا مع الأشاعرة والماتريدية، وسائر الفرق الضالة في أبواب الصفات.

فكلهم في باب الصفات - يعني من انحرف عن طريقة السلف الصالح في باب الصفات - متناقضون؛ لأنهم يلزمهم فيما أثبتوا نظير ما نفوا، يلزمهم فيما أثبتوا المشابهة، أو التمثيل، أو التجسيم نظير ما نفوا، هم نفوا لأجل عدم التجسيم، وعدم المماثلة، وما أثبتوه يلزمهم في ذاك، ولهذا الخطابي رحمه الله العالم المعروف المحدث الفقيه، حمد بن محمد بن سليمان رحمه الله قعد قواعد مهمة في كتابه معالم الدين، ومنها: أن القول في الصفات كالقول في الذات، يحتذى فيه حذوه، وينهج فيه على منواله، كذلك قعد قاعدة أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، وهذا لا شك أنه تقعيد صحيح، هذه القاعدة أو التأصيل المنطقي اللغوي يستفاد منه، من دلالة الألفاظ تأتي بالمطابقة بالتضمن وباللزوم. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

معنى كون صفات الله متلازمة

س ٣١٣: ما معنى كون صفات الله متلازمة، وهل يجوز قول عبارة (إن الله على ما يشاء قدير)؟

الجواب: أما كون الصفات متلازمة فنعم، الصفات بعضها ملازم للآخر، أو الصفة تدل على الصفة الأخرى بالتلازم، يعني: لا يتصور أن صفة الرحمة بلا صفة الحياة، ولا يتصور أن هناك صفة قهر بلا صفة القدرة،

ولا يتصور أن هناك صفة علم بلا صفة إرادة، ولا أن هناك صفة كلام بلا صفة إرادة وملك وقوة. إذًا فصفات الله ﷻ متلازمة؛ ولذلك أهل العلم لما تكلموا عن الأسماء الحسنى قالوا: إن الاسم من الأسماء الحسنى يدل على مسماه ومعناه جميعاً بالمطابقة، ويدل على أحدهما بالتضمن، ويدل على الصفة الأخرى، أو على الاسم الآخر باللزوم؛ كما هو معروف في موضعه. **[شرح الطحاوية]**.

الخلق صفة ملازمة لله سبحانه وتعالى

س ٣١٤: هل لا بد أن يكون لله مخلوقات حتى يوصف بالخلق، أم يوصف بالخلق، ولو لم يخلق شيئاً أبداً؟

الجواب: هذا سؤال في غير مكانه؛ لأنه سبحانه وتعالى خالق، وله مخلوقات، ولم يزل سبحانه وتعالى خالقًا ﷻ وهذه صفة ملازمة له سبحانه وتعالى. **[شرح الطحاوية]**.

كيفية العلم بالله

س ٣١٥: هل يصح أن يقال: إن العلم بالله ﷻ لا يكون إلا بالعلم النظري، لا الضروري؟

الجواب: يصح مع أحد الاعتبارات، لكنه قد يصل العبد إلى أن يكون علمه بالله ضرورياً، لا يحتاج معه إلى استدلال، صار واضحاً عنده بحيث إنه لا يحتاج منه نظرا؛ نظر واستقر الإيمان في قلبه، واتضح له حتى صار عنده وجود الحق ﷻ ضرورة، لا يحتاج إلى استدلال: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي

ﱡاللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِﱠ [إبراهيم: ١٠] أصبح ضرورياً؛ لأن الضروري هو ما لا يحتاج له إلى استدلال، والنظري ما يحتاج في إثباته إلى نظر واستدلال. [**شرح الطحاوية**].

الكلام عن أول مخلوقات عالمنا

س ٣١٦: ما هو الرد على من استدل بحديث: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلْقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ**»[١] على عدم التسلسل في الماضي بالنسبة للمخلوقات؟

الجواب: حديث: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلْقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ**» هذا لفظ، واللفظ الآخر المعروف: «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ**»[٢]، أول هنا بمعنى حين أي: أنه حين خلق الله القلم قال له: اكتب. لماذا فسرناه بهذا التفسير؟ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «**كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَالْخَلَائِق قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشه عَلَى الْمَاء**»[٣] هذا التقدير هل هو راجع إلى علم الله؟ لا؛ لأن علم الله لا يعلق بقبل خلق السماوات بخمسين ألف سنة؛ إذًا يتعلق بالكتابة أي: كتب الله مقادير الخلائق قبل خلقها بخمسين ألف سنة، هذا الحديث: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلْقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**»، هنا يعني: خلق القلم فأمره بالكتابة،

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ١٨١)، والبيهقي (٩/ ٣)، وأخرجه أيضًا: ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٥٠، رقم ١٠٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٣٩٣، رقم ٨٥٤)، والضياء (١٠/ ٣٣٣، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٢٥٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

يعني: التقدير، فكتب ما هو كائن إلى قيام الساعة.

فالمراد من الحديث: أن الله خلق القلم، وأمره بكتابة المقادير فور خلقه له، هذا الذي تفهمه مع حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ لأن التقدير هناك لا بد أن يكون الكتابة، والأولية هنا إن كانت أولية مطلقة قبل المخلوقات يعني وجد قلم، وليس ثم مخلوق ألبتة، فقوله هنا: «**فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**» تقتضي الترتيب: خلق، فقال، هذا يعني أن هناك زمنا طويلا ما بين خلقه، وما بين ابتداء الكتابة، وهذا يشوش على الموضوع.

إذًا هذا الحديث فهم منه منع التسلسل في الماضي؛ كما هو معلوم، وأن أول المخلوقات القلم، وهذا عند المحققين كشيخ الإسلام وابن القيم الذين ضموا الأحاديث، وفهموها على ضوء صفات الله من كتاب الله عز وجل، وفهم كلام السلف فهموا أن القلم في هذا الحديث أوليته هنا بالنسبة إلى الكتابة، فحين خُلِقَ القلم كتب: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**» يعني: حين خلق القلم قال له: اكتب فكتب، فالحديث ليس فيه أولية المخلوقات بالنسبة لغيرها، وإنما هي من جهة التقدير، والكتابة، ولهذا تنازع العلماء مع ورود هذا الحديث في أول المخلوقات من هذا العالم المعلوم لنا في الكتاب والسنة، هل أول المخلوقات من هذا العالم المعلوم: العرش أم القلم؟ والصواب أن العرش كان قبل؛ لأنه في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ قال صلى الله عليه وسلم: «**كَتَبَ اللَّه مَقَادِير الْخَلَائِق قَبْل أَنْ يَخْلُق السَّمَوَات وَالْأَرْض بِخَمْسِينَ أَلْف سَنَة، قَالَ: وَعَرْشه عَلَى الْمَاء**» صار عندنا: خلق للقلم، كتابة المقادير، وجود العرش على الماء، وهذا

الذي عقده ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية بقوله[(١)]:

وَالنَّاسُ مُختلفُون فِي القَلَمِ الذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مَنَ الدَّيَّانِ

هل كَانَ قبل العرشِ أو هُو بعدَه ... قولاَن عِند أبي العَلاَ الهَمذَانِي

والحقُّ أنَ العرشَ قبلُ لأنَّه ... قَبلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أركَانِ

وَكِتابةُ القَلمِ الشَّريفِ تَعَقَّبَت ... إيجَادَهُ مِن غير فَصلِ زَمَانِ

لمَّا بَرَاهُ الله قَالَ اكتب كَذا ... فَغدا بِأمرِ الله ذَا جَرَيَانِ

فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِن أبَدًا إلى ... يَومِ المَعَادِ بِقُدرَةِ الرَّحمَنِ

والمسألة فيها بحث أكبر من هذا، نجعله لوقته - إن شاء الله تعالى -. [شرح الطحاوية].

معنى المغايرة في العطف بالواو

س ٣١٧: ذكرتم أن العطف بالواو يقتضي المغايرة، فهلا أوضحتم أكثر، وكيف تكون المغايرة في قوله ﷻ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]؟

الجواب: ذكرت أن المغايرة نوعان: مغايرة في الذات، ومغايرة في الصفات، المغايرة في الذات؛ تقول: هذان قلم وكتاب، خذ القلم والكتاب، معلوم أن القلم شيء في ذاته، والكتاب شيء في ذاته، دخل

---

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (١/ ٣٧٧).

محمد وخالد، هذا شيء وهذا شيء، فالعطف بالواو يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الأمثلة، هي مغايرة ذات: هذه ذات، وتلك ذات، هذا له حقيقة، وهذا له حقيقة، هذا له ماهية، وهذا له ماهية.

النوع الثاني من المغايرة: مغايرة الصفات، يعني: أن يكون المعطوف والمعطوف عليه في الدلالة على مسمى واحد، ولكن يكون ثمة فرق ما بين الصفات؛ كما في قوله ﷻ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، الكتاب المبين هو القرآن، لكن العطف لاختلاف الصفات فالقرآن سمي قرآناً؛ لأنه صار مقروءًا وسمي كتاباً مبيناً؛ لأنه يكتب، فيستبين به كل شيء؛ كما قال: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

فإن حقيقة المصحف في كونه قرآناً غير حقيقة المصحف في كونه كتاباً؛ فهذا وصف له وهذا وصف له؛ كما ذكرنا في الآية ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فالنبي والرسول قد يجتمعان في شخص واحد، فيكون عطف الرسول والنبي لتغاير الصفات، فيكون مقام النبوة غير مقام الرسالة؛ كما نقول في نبينا ﷺ: نُبئ بـ ﴿ٱقْرَأْ﴾، وأرسل بـ ﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ وقد يكون هنا الرسول أو نبي في الفرق بين الذوات: الرسول أحد المرسلين، والنبي المقصود به آخر، وهكذا في نظائرها. مثل هذه المباحث ترجعون فيها إلى كتب اللغة، ومن أمثلها في الحروف كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، هو أمثل الكتب في حروف المعاني، الكتب التي في دلائل النبوة، منها كتاب دلائل النبوة لأبي نعيم، وقد طبع مختصره في مجلدين - معروف -، ودلائل النبوة للبيهقي، ودلائل النبوة للبغوي، وفي كتب الحديث أبواب، أو كتب تتعلق بدلائل النبوة. **[شرح الطحاوية]**.

معنى المغايرة بين الذات والصفات

س ٣١٨: ما معنى المغايرة؟

الجواب: نعم، هذا الذي جعلني أستطرد بعض الشيء؛ لأني لما قلت المغايرة بين الذات والصفات، رأيت كثيرًا من الأخوة حلقت عيونهم في السماء، لا أعلم لماذا؟

المغايرة: الواو تقتضي في اللغة الجمع، مطلق الجمع والمغايرة، وإذا قلنا: مطلق الجمع، فالمراد: بلا ترتيب، بلا ترتيب في الزمان، ولا في المكان، ولا في الفضل، وتفيد أيضاً المغايرة، والمغايرة تعني: أن ما بعد الواو غير ما قبل الواو، وقد يكون ما بعد الواو يعني المعطوف والمعطوف عليه ما قبل الواو، قد يكون هذا وهذا من الذوات؛ فإذا الثاني غير الأول؛ مثلما مثلت لكم: دخل محمد وخالد، ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] كل شيء مختلف عن الثاني، واضح؟

الثاني: التغاير في الصفات؛ ذكرت لك أن التغاير في الذوات لايسقط بأن يكون الأول بعض الثاني، ولا أن يكون الثاني بعض الأول، يعني إذا جاء عام بعد خاص معطوفًا بالواو، فيصدق عليه أنه تغاير ذوات؛ لأن الذات الثانية أعظم وأكثر من الذات الأولى في عطف العام على الخاص، أو الأولى أكثر ذواتاً من الثانية.

فإذا تغاير في الذوات يعني: هذا غير هذا من جهة الذات.

والثاني: تغاير في الصفات، والتغاير في الصفات يكون في المعاني؛

مثل ما سبق: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين: ٦] الإيمان والعمل الصالح ليس ذاتاً وإنما هو معنى أليس كذلك؟

الإيمان هل هو ذات ترى؟ العمل الصالح ذات تُرى؟ ليس عيناً ولا ذاتاً، وإنما هو معنى.

فإذا العطف بالواو بين المعاني يدل على تغاير الصفات، فيكون الأول غير الثاني من جهة الصفة، ولهذا نقول: إنه إذا قيل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين: ٦] على تعريف أهل السنة للإيمان، ودخول العمل في مسماه، هذا يفهم من وجهين:

الأول: أن العمل خاص بعد عام؛ فالإيمان عام، والعمل خاص، فحصل تغاير في الصفة من جهة الشمول.

والثاني: أن الإيمان إذا قرن به العمل الصالح، فيعنى بالإيمان التصديق الجازم بالأشياء، والعمل الصالح هو العمل، فهذا يغاير ذاك بالحيثية، والثاني اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] يعني بالإيمان: الأصل اللغوي، ومعناه أيضاً الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، . . ، إلى آخره.

الإسلام: العمل الظاهر، **والإيمان**: الاعتقاد الباطن.

وعملوا الصالحات: تغاير في الصفة.

إذا الأول يدل على العمل الباطن، والثاني يدل على العمل الظاهر مثل قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١].

بعض المعاصرين الجهلة قال: (هذا يدل على أن القرآن غير الكتاب؛ لأن الواو تقتضي المغايرة، فالقرآن شيء والكتاب شيء.

والقرآن هو ما لا يقبل التغيير، وأما الكتاب فيقبل التغيير(هذا ناتج من الجهل باللغة، فقوله ﷻ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١] في سورتين هذا يدل العطف بالواو على تغيير صفة الكتاب عن صفة القرآن، لا على تغيير القرآن عن الكتاب، والصفة التي حصل بها التغاير أن القرآن فيه صفة القراءة، والكتاب فيه صفة الكتابة، فإذا هذا دليل على أنه مكتوب، وإنه سيقرأ حيث كان مكتوباً، وهذا البحث يبحث في الأصول، وأيضاً في النحو، وفي كتب حروف المعاني، وبحث معروف ومهم؛ لأن فهم الاستدلال مبني عليه. **[شرح كشف الشبهات]**.

س ٣١٩: الآية في قوله ﷻ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] ما وجه المغايرة في الصفات؟

الجواب: إن الإلهية غير صفة اتخاذ الولد: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] فاتخاذ الولد شيء غير كون إله معه، فاتخاذ الولد من الله؛ كما يقول أولئك: اتخذ الله عيسى ولداً، واتخذ الله العزير ولدًا.

فإذا جعلوا عيسى ولداً، ليس بدعواهم، ولكن باتخاذ الله له، وأما وجود الإله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] فهذا وجود لإله حق مع الله ﷻ فمن هذه الجهة كان غير متخذٍ. فالأولى فيها الاتخاذ، والثانية فيها وجود الإله؛ فهذا كفر، وهذا كفر. **[شرح كشف الشبهات]**.

حكم قول: شاءت الأقدار وساقته الأقدار

س ٣٢٠: ما حكم قول البعض: شاءت الأقدار، وساقته الأقدار، اقتضت حكمة الله، اقتضت إرادة الله، ونحو هذه العبارات؟

الجواب: (شاءت الأقدار) الأقدار: جمع قدر، والقدر تبع المُقَدِّر، وهو الله ﷻ، والذي يشاء القدر هو الله ﷻ، فقول: شاءت الأقدار غلط؛ لأن الأقدار ليست لها مشيئة؛ لأن الله هو الذي يشاء القدر. و(ساقته الأقدار) هذه محتملة لهذا وهذا، وتجنبها أولى، (اقتضت حكمة الله) هذه صحيحة، لا بأس بها؛ استعملها أهل العلم: شاءت إرادة الله، اقتضت حكمة الله؛ لأن الاقتضاء خارج عن الشيء، يعني: حكمة الله نشأ عنها شيء هو مقتضاها، اقتضت حكمة الله أن يكون كذا وكذا، يعني: من القضاء الذي حصل، يعني: أن ما حصل موافق لحكمة الله ﷻ، (شاءت إرادة الله)، هذا أيضاً مثل ما سبق، فإن الإرادة الكونية هي المشيئة، قول القائل: شاءت إرادة الله كقوله شاءت مشيئة الله، وهو تكرار لا وجه له. **[شرح الطحاوية]**.

أدلة المعتزلة على خلق القرآن والرد عليها

س ٣٢١: ما أدلة المعتزلة على خلق القرآن؟

الجواب: أدلة المعتزلة كثيرة، ومما استدلوا به أن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، ونحو ذلك، وقالوا: إن الجعل بمعنى

الخلق: ﴿جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [الرعد: ٣] يعني: خلق، ﴿جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] يعني: خلق، وهكذا، والجواب على كلامهم معروف، وهو: أن (جعل) في اللغة إذا تعدى إلى مفعول واحد صار بمعنى خلق، وإذا تعدى إلى مفعولين صار بمعنى صيّر: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ يعني: صيرناه قرآناً عربياً، غير خلقناه، والآيات على هذا كثيرة، وهذا من أضعف حججهم؛ لأنها منقوضة باللغة. **[شرح الطحاوية]**.

معنى قول المبتدعة بخلق القرآن

س ٣٢٢: هل معنى قول من قال: إن القرآن مخلوق أنه مثل أعضائنا، وغير ذلك من المخلوقات؟

الجواب: لا. يقولون: القرآن مخلوق، يعني: أن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكلام، وسماه قرآناً، أو أن الله خلقه في نفس جبريل عليه السلام، فعبر جبريل عليه السلام بذلك، ليس أن ثم شيئًا مخلوقًا، يعني: له صفته، أو يمس، ويحس مثل الأعضاء، لا. خلق هذا الشيء، يعني: أنه ليس له صفة، خلقه في نفس جبريل عليه السلام، وعبر جبريل عليه السلام عما وجده في نفسه. **[شرح الطحاوية]**.

منهج السلف في صفة الكلام

س ٣٢٣: ما رأيكم فيمن قاس الكلام على الاستواء؟

الجواب: منهج السلف في الكلام: أن الكلام قديم النوع حادث الآحاد، يعني: أصل صفة الكلام لم يزل الله عز وجل متصفاً بها سبحانه وتعالى، واتصافه بالكلام

أول ﷻ، اتصافه بالكلام أزلي؛ لذلك يقولون: كلام الله ﷻ قديم النوع، حادث الآحاد، وكلامه نوعان ﷻ: كلام كوني قدري، وهذا الذي به تكون الأشياء، ويتصرف ﷻ في ملكه، وهو الذي جاءت به الاستعاذة: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ»(١)، «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»(٢)، وفي مثل قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان: ٢٧]، ونحو ذلك من الآيات، هذه الكلمات الكونية القدرية، والنوع الثاني من كلام الله ﷻ: الكلام الشرعي الديني، وهو الذي تعبد به الناس ﷻ بأن يعملوا به في العمليات، وأن يصدقوه في إخباره، والأشاعرة يقولون: كله قديم. **[شرح الطحاوية]**.

القرآن الكريم حروفه ومعانيه مكتوبة في اللوح المحفوظ

س ٣٢٤: هل القرآن الكريم حروفه ومعانيه مكتوبة في اللوح المحفوظ؟

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧١)، وابن ماجه (٣٥٢٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٩)، وأبو داود (٣٨٩٩)، وابن حبان (٣/ ٢٩٧)، ومالك (٢/ ٩٥١) وأبو يعلى (١٢/ ٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٢٧٠٨)، وأحمد (٦/ ٣٧٨)، والترمذي (٣٤٣٧)، وقال: حسن صحيح ومالك (٢/ ٩٧٨، رقم ١٧٦٣) وإسحاق بن راهويه (١/ ٤٥)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٤٤)، وابن خزيمة (٤/ ١٥٠) والطبراني (٢٤/ ٢٣٧،)، والبيهقي (٥/ ٢٥٣) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها.

الجواب: نعم؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴿٧٨﴾﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وقوله ﷻ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ﴿٢١﴾ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، الله ﷻ جعل القرآن في اللوح المحفوظ مكتوباً قبل أن يتكلم به، فما في اللوح المحفوظ هذه مرتبة الكتابة، مرتبة الكتابة لا علاقة بها بالكلام، كما أنه ﷻ جعل في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء، وثم تقدير سنوي، وتقدير عمري، وتقدير يومي إلى آخره، فكذلك جعل ﷻ كلامه - الذي هو القرآن - جعله في اللوح المحفوظ تكرمة له، ويصان مجموعًا كاملاً، ثم هو ﷻ تكلم به، فسمعه منه جبريل، ولهذا نقول أن ترتيب الآيات بالسور توقيفي، وكذلك ترتيب السور توقيفي ما يجوز أن نقول: إنه ترتيب اجتهادي؛ لأنه هكذا أنزل على النبي ﷺ، وجاءت به العرضة الأخيرة الموافقة لما في اللوح المحفوظ، والنبي ﷺ كان يقرأ في أول الأمر البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران؛ كما جاء في حديث حذيفة وغيره، هذا في الأمر الأول، ثم لما كمل القرآن، وكمل تنزيل آياته، وعرضه النبي ﷺ على جبريل عليه السلام في العرضة الأخيرة على هذا الترتيب، والصحابة رضي الله عنهم كتبوه على ماسمعوا منه ﷺ، ولهذا كانت إذا جاءت آية قال ﷺ: «**اجْعَلُوهَا بَعْدَ آيَةَ كَذَا وَقَبْلَ آيَةَ كَذَا**» كما هو معروف. **[شرح الطحاوية]**.

كيفية نزول القرآن على جبريل عليه السلام

س ٣٢٥: هل نزل القرآن من الله إلى جبريل عليه السلام منطوقاً ومكتوباً؟

الجواب: لا. منطوقاً، مسموعاً: سمعه جبريل عليه السلام، أما المكتوب

فلا علاقة لجبريل عليه السلام به، هذا من أقوال الأشاعرة، أنهم قالوا: إن جبريل عليه السلام أخذ القرآن من اللوح المحفوظ، وقاله السيوطي وغيره وهذا باطل؛ لأن الكتابة لا علاقة لجبريل عليه السلام بها، جبريل عليه السلام سمع، فأدى. **[شرح الطحاوية]**.

صحة نسبة بعض الأفعال للقرآن

س ٣٢٦: يستخدم بعض الكتاب ألفاظاً منسوبة إلى القرآن؛ كقولهم: قال القرآن، أو تحدث القرآن، أو ففنَّد القرآن هذه الشبهة. هل يصح الحكم عليها بأنها متفرعة على القول بخلق القرآن؟

الجواب: لا؛ لأن هذه الكلمات جرت على ألسنة كثير من أئمة أهل العلم السابقين؛ يقولون: وقال القرآن، رد القرآن، ونحو ذلك، فينسبون الفعل إلى القرآن، ومعلوم أن القرآن كلام الله عز وجل، وفي الحقيقة القائل هو الله عز وجل، كأنهم قالوا قال الله في القرآن، تحدث الله في القرآن، رد الله في القرآن، وأشباه ذلك.

التوفيق بين كلام الله بالقرآن وكتابته في اللوح المحفوظ

س ٣٢٧: كيف نوفق بين كون الله تكلم بالقرآن، وأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ؟

الجواب: إن مرتبة الكتابة، أو جهة الكتاب للقرآن غير جهة الكلام،

فالله ﷻ يعلم ما سينزله على رسوله ﷺ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، فالله ﷻ يعلم أن هذا القرآن، هذا الكلام سينزله على عبده محمد ﷺ، فجعل هذا الذي سينزله مكتوباً في اللوح المحفوظ تشريفاً له، وتعظيمًا لمكانته، ولأنه حجة الله الباقية إلى قيام الساعة.

أما المتكلم فكلام الله ﷻ بالقرآن إنما هو حين أراد أن يبعث محمداً ﷺ، أو حين أراد أن ينبئه، أما نزول القرآن جملة إلى السماء الدنيا، هذا أيضاً عند من قال بأنه نزول مكتوب، لا نزول مسموع. **[شرح الطحاوية]**.

الله هو الذي خلق لغات البشر

س ٣٢٨: ما رأيكم في من يقول: إن الله ﷻ ليس له لغة؛ بدليل أنه يخاطب جميع البشر، كل حسب لغته؟

الجواب: لا حول ولا قوة إلا بالله، اللغة اصطلاحية، اللغة من آيات الله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢]، البشر احتاجوا للغات ليتفاهموا فيما بينهم، الله ﷻ هو الذي خلق البشر، وخلق لغات البشر، وجعل اختلاف الألسن دليلاً على عظمة البارئ ﷻ، الله ﷻ أعظم من أن يقال عنه: إنه يتكلم بكل اللغات، أو إنه ليس له لغة، أو نحو ذلك. الله ﷻ أعظم وأجل من ذلك: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] - سبحانه ربي وتعالى، سبحان ربي وتعالى -. **[شرح الطحاوية]**

أصل اشتقاق لفظ الجلالة ومعناه

س ٣٢٩: ذكر العلماء أن لفظ الجلالة أصله إله، فأُدخلت الألف واللام وحذفت الهمزة، وأدغمت اللام في التي تليها، والسؤال هو ألا يتنافى هذا مع كون أسماء الله عظيمة؟

الجواب: لفظ الجلالة: (الله) اختلف العلماء فيه؛ هل هو مشتق، أم غير مشتق؟ والخلاف واسع، والذي يرجحه جمع كبير من المحققين، وهو المعتمد عند أئمة الدعوة - رحمهم الله تعالى - أن لفظ الجلالة مشتق، ومعنى كونه مشتقاً: أن اسم الله دال على المعبود بحق دلالة مطابقة، يعني: أن كلمة الله أصلها الإله، والإله هو المعبود، أما من يقول: إنه ليس بمشتق، فيقول: إن الله علم على الذات - ذات الرب ﷻ -، ليس فيه معنى، والقاعدة العامة عندنا: أن اللغة في الأسماء لابد أن تكون دالة على معانٍ؛ فالاسم يكون دالاً على معنى، أسماء الله الحسنى دالة على معانٍ فيها، فليس ثم اسم ليس له دلالة على معنى، والدلالة على المعنى تارة تكون دلالة جامدة، وتارة تكون دلالة مشتقة، وهذا في اسم الله الأعظم، أو في اسم الله: (الله) لفظ الجلالة العظيم هذا مشتق من إله؛ لأن العرب تسهل في مثل هذا كثيراً، والبحث فيه بحث نحوي وصرفي، وأكْثَرَ العلماء منه، والمقصود من الجواب أن اسم الله مشتق، ولا ينافي هذا تعظيم لفظ الجلالة؛ لأننا كما نقول: إن (الجبار) يتنوع إلى عدة معانٍ، أو يدل على عدة معانٍ، ومشتق من كذا، واسم الله (العظيم) مشتق، واسم (الرحمن)

مشتق من الرحمة، وهكذا، والذين يقولون: إن الاشتقاق ينافي التعظيم. هذا ينخرم الكلام فيما أوردوه بجميع الأسماء الحسنى، فأسماء الله الحسنى كلها مشتقة، والاسم (الله) مشتق من الألوهة، وهي العبادة لأن (الله) علم على المعبود بحق. [**شرح الطحاوية**].

الله سبحانه وتعالى له الأسماء الحسنى قبل خلق المخلوقات

س ٣٣٠: هل أسماء الله قبل اللغات؟

الجواب: هل تظن أن أسماء الله عز وجل هي قبل اللغات؟ لا؛ اللغات دالة على أسماء الله عز وجل، وصفاته، كما تدل اللغات على أشياء أخر، ولا يعني هذا أنها مواضعة، أن الناس اصطلحوا عليها. ليس كذلك؛ لأن الله عز وجل علم آدم الأسماء كلها، فالأسماء ومن ضمنها أسماء الله عز وجل معلمة، وكذلك في اللغات دلالة الكلمة على أنها اسم من أسماء الله هذا بالتعليم، وليس العباد الذين يضعون أسماء لله سبحانه وتعالى، فهذا لا يعني أن أسماء الله عز وجل بالمواضعة - يعني: بالاصطلاح -، أو الناس وضعوها، واشتقوا هذا من هذا، - يعني أنهم هم الذين فعلوا ذلك -. لا، بل أسماء الله عز وجل لم يزل الله سبحانه وتعالى له الأسماء الحسنى والصفات العلى قبل أن يخلق الخلق، وهذا على كل حال بحث لغوي، لا أظن يسع مثل هذا المقام أن يفصل فيه اللغات في نشأتها، كيف نشأت اللغات، اللغة العربية كيف نشأت، هل آدم عليه السلام كان يتكلم باللغة العربية، ما قبل إبراهيم عليه السلام كان يتكلم باللغة العربية، نوح عليه السلام هل كان يتكلم باللغة العربية؟ الله عز وجل جعل من آياته

اختلاف الألسن والألوان، فأصل اللغات أسماء علمها ربنا ﷻ آدم، ثم حصل هناك أنواع من الاشتقاق، وتداخل الناس لما تفرقوا في اللغات، اللغات بعضها يأخذ من بعض، وعند العلماء المعاصرين - يعني علماء فقه اللغة، وخاصة اللغات السامية - دلتهم البحوث والكتابات القديمة التي وجدوها في الجدران، وفي الآثار القديمة على أن مجموعة من الكلمات كانت مشتركة ما بين اللغات، وهذا طبعاً يدل على أن أصل اللغات واحد، - وهذا لا شك فيه -، ثم بعد ذلك بدأت تتوسع اللغات، وتختلف، ولهذا جاء في الحديث: «**أول من فتق لسانه بالعربية إسماعيل وهو ابن أربع عشرة سنة**»[1] إذًا فتق لسانه، من الذي فتق اللسان؟ ومَنْ الذي قعد هذه القواعد التي أوردها العلماء، وقواعد النحو، هذا استنتاج لا يتصور عن قواعد النحو أن العرب اجتمعت في مؤتمر عام، وقالت: سنضع هذه القواعد للغتنا. ليس هذا موجودًا، كذلك أغرب منه: العلل والاشتقاق، ولذلك قال بعض العلماء: في العلل الضعيفة: (هذه أضعف من علة نحوي)؛ لأنها مستنتجة، فإذا قال العالم: محمد قادم، لمحمدٌ قادم، ثم تقول: إن محمداً لقادم، محمدٌ قادم خبر، أكد باللام الأولى في الجملة الثانية: لمحمد قادم، واللام للتأكيد، وهي لام الابتداء، ولها حق الصدارة إن محمداً لقادم هنا أخرت، ولذلك سميت ماذا؟ المزحلقة؛ لأنها زحلقت من المبتدأ حين كانت فيه (لمحمد قادم) إلى الخبر، فصارت (إن محمداً لقادم) هنا لماذا حصل هذا؟ يأتي النحاة، ويوجهون ذلك، وثَمَّ كتب كثيرة في علل

---

(١) أخرجه الديلمي (١/ ٣٠، رقم ٤٨). قال المناوي (٣/ ٩٣) قال ابن حجر: إسناده حسن، وأخرجه الطبراني في الأوائل من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

النحو لا تحصى، وهي عدة مدارس في التعليلات في الأحكام النحوية، من تعليلاتهم يقولون: إن العرب من عادتها أن تكرم الضيف، فلما أتت اللام ضيفاً على (محمد قادم) كان لها حق الصدارة، فلما أتى الضيف الجديد (إنَّ) تأخرت اللام؛ لأنها كانت في الجملة موجودة، يعني هذه كلها التماسات، كذلك إذا قال: (كان) لماذا نصبت الخبر، ورفعت الاسم لماذا؟ لأنها مشبهة بالفعل، أو هي فعل ماض ناقص، كذلك الأخوات، وإن وأخواتها إن (إن وأن وليت ولعل)، إلى آخره. هذه لماذا انعكست فيها القضية؟ مخالفة لكان؛ لأنها تقعدت (كان) وهذه وهذه بعضها يشبه بعض، أعني: (كان وأخواتها، وإن وأخواتها) في الدخول على الجملة الاسمية ففرقوا بينها. إذًا كل هذا نخلص منه لشيء مهم جداً في علم اللغة، وهو أن صنعة العلوم إنما أتت بعد انتهاء اللغة، فإذًا هي التماس، إذا قال لك عالم: إن كلمة الله كانت إله، ثم أدخلت. هذا من جهة التحليل، لا أن العرب صنعت ذلك على مراحل، ولكن هذا من جهة التحليل، يقول لك: ولكثرة الاستعمال صارت كذا، يعني: هذا من جهة التحليل، يعني: لعكس المسألة، وقل: لأن لفظ الجلالة (الله) موضوع لكثرة الاستعمال، فجاء على لفظ الله، ولم يأت على لفظ الإله؛ لأنه موضوع لكثرة الاستعمال، وهذه انتبه لها قاعدة في اللغة، ولهذا يخطئ بعض الذين يعتنون بمباحث الاشتقاق، ويستغربون بعضها من هذه الجهة، يظنون أن العرب اجتمعت، ووضعت للغاتها قواعد، والصحيح الذي لا يحاد عنه أنه ليس ثَمَّ وضع في اللغة، وعلم الوضع إنما هو تقريب للعلوم التي خلفت في هذه الأمة، وليس هو وضع العرب؛ العرب ما اجتمعت، بل كانت متفرقة، العرب كانت في

اليمن، ثم تفرقت، والعرب القديمة، يعني: العرب العاربة، ثم العرب المستعربة، وتفرقت، واللغة بدأت تتدرج وتنمو، وتصل إلى مراحل في نموها، واللغة مثل الإنسان مر به طفولة، ثم مر به شباب، ثم مر به فتوة وقوة، ثم يمر به اكتهال... إلى آخره، فهذه اللغات تمر بهذه المرحلة، أما اللغة العربية فثبتت، وقويت، ولم تمر عليها فترة الكهولة؛ لأن فيها القرآن، فالقرآن هو الذي أبقاها حية قوية في شبابها، ولهذا كل ما تراه من التعليلات عند النحويين، أو الذين يعتنون بالنحو، ويوغلون فيه بحثاً هي كلها في ظنهم أن فيما يستبعدون، أو يقبلون أن المسألة ليست هكذا، وإنما هي هكذا، وأنها ما كانت إله، أو كيف يكون إله، أو كيف يشتق هذا من هذا، والعرب ما اشتقت هذا من هذا، والوضع الأول هو كذا، الوضع الأول في الأسد هو كذا، الوضع الأول في الجناح هو الطائر، من الذي يقول كل هذا الكلام، يقولون الجناح للطائر، من الذي قال الجناح للطائر؟ هل ثم برهان، ويأتون عند قوله ﷻ: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، يقولون: هنا استعارة؛ لأن الجناح للطائر، واستعير للإنسان استعارة - يعني مجازًا -، حسن من الذي قال: إن العرب وضعت الجناح للطائر؟ لا أحد، واضح؟ فإذًا الذين يبحثون المباحث اللغوية، وهذا تنبيه لهم؛ لأن من أوغل في المباحث اللغوية دون معرفة بأصولها والتحقيق فيها قد تدخل عليه إشكالات في العقيدة، لهذا اعتنى المعتزلة بالمباحث اللغوية، وصدوا كثيرًا من الناس عن الحق في مسائل الاعتقاد ظناً منهم أنهم حققوا المسائل العقدية، فينتبه إلى هذه القاعدة، أنه لا يتصور في القواعد التي وضعت في هذه الأمة: القواعد العلمية في النحو، أو في الأصول،

أو في أي فن من الفنون، أو في المصطلح أنها وضعت هكذا باجتماع، واتفق العلماء على هذا. لا ؛ هي التماس، ولهذا المجتهد إذا بلغ في الاجتهاد مبلغاً عظيماً، وصارت عنده آلات الاجتهاد له أن يخالف، ابن جرير الذي ذكرت المثال عنه من مدرسة البصريين في النحو، ولا يمثل مدرسة الكوفيين في النحو، وإنما له مدرسة مستقلة في تفسيره؛ تارة يذهب إلى هؤلاء، وتارة يذهب إلى هؤلاء، عندما يملي عليه الراجح، وما يحفظه من كلام العرب، كذلك في القراءات، ما عنده شيء اسمه قراءات سبع، ولا قراءات عشر، وإنما عنده قراءات أمصار - إذا كنت اطلعت على التفسير -، لماذا يصنع هذا؛ لأنه لا يتقيد بمصطلحات أهل العلم، وبمواضعات أهل العلم، نحن إذا تقدمنا في العلم ترى أنك أنت تمر على العلم، وترى أن العلم يسبح في القرون هكذا بين مد وجذب في التآليف، وفي صنيع أهل العلم، لكن هل هذا هو العلم، أو هو وضع لقواعد العلم؟ هو وضع لقواعد العلم؛ لأن العلم موجود قبل ذلك، العلوم موجودة قبل ذلك، العلوم اللغوية والشرعية والحديث كلها موجودة قبل ذلك، وإنما وضعوا القواعد، ووضع القواعد هذا هل هو إجماع أو اجتهاد؟ اجتهاد؛ ليس ثَمَّ قواعد علم من العلوم مجمعا عليها، وإنما تجد في العلم ما هو مجمع عليه، في النحو ثَمَّ مسائل مجمع عليها في الفقه، ثَمَّ مسائل مجمع عليها في المصطلح، ثَمَّ مسائل مجمع عليها في الأصول، ثم مسائل مجمع عليها، وتجد أن المسائل المجمع عليها في كل فن قليلة. إذاً فننتبه إلى أن التعليلات التي ترد في العلوم المختلفة إنما هي التماس، هذه تهتم بها؛ لذلك من أتى يحلل لك هي التماس قد يكون صاحبه مصيباً في التماسه وفي تعليله، وقد لا يكون كذلك،

الكلمة المشهورة أو البحث في قوله ﷻ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] في قراءة السبعة متواترة [إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ] حسن (إِنَّ) هنا تنصب الاسم، لماذا ما صارت (إن هذين)؟ بدأوا يعللون، منهم من يخطِّئ القارئ، وهذا خطأ علمي، لماذا؟ لأنك تحكم قواعد وضعها النحاة على الحق المطلق الذي هو القرآن، ما دام أنها قراءة متواترة فهو الحق فيجب أن تبحث بالقواعد لا العكس، فالقواعد اصطلاحية، يأتي في مسند أبي يعلى في مطالعتي عند حديث قال فيه النبي ﷺ: «**إِنَّ هَذَانِ شَيْطَانَانِ**» في الحديث في المتن، قال: (إن هذين شيطانان) لدي أنا بحث على الآية، وأعرف كلام المحققين عليها، وما يتعلق به، واستغربت إن هذين شيطانان يخرم القاعدة، وإذا به في الحاشية يقول في الأصل: إن هذان شيطانان، وهذا يخالف القاعدة النحوية فغيرتها إلى إن هذين شيطانان، طبعاً سيطرت القواعد النحوية على الحق المطلق، سيطرت القضايا الاصطلاحية كلها على الحق المطلق، هذه قضية كبيرة في العلم، وفي نشأة العلوم وفي توسعها، فطالب العلم ينبغي له أن يرتقي في هذه المسائل، ولا يعجلها فمسائل الاشتقاق في أسماء الله ﷻ هي من هذا الباب فينبغي أن ينظر إليها نظراً. **[شرح الطحاوية]**.

بطلان قول من قال: ليس لله مكان

س ٣٣١: ما رأيكم فيمن قال ليس لله مكان؟

الجواب: هذا باطل؛ فالمكان لا يطلق ولا ينفى؛ لأنه ما جاء في الكتاب ولا في السنة، وإنما نقول الله ﷻ مستوٍ على عرشه؛ كما وصف به نفسه. **[شرح الطحاوية]**.

قياس الأولى هو الجائز في صفات الله

س ٣٣٢: ما معنى هذه العبارة: لا يستعمل في العلم الإلهي قياس تمثيلي، أو شمولي، وإنما يستعمل قياس الأولى؟

الجواب: هذه الأقيسة الثلاث مستعملة عند المناطقة: قياس التمثيل، وقياس الشمول، وقياس الأولى، والتمثيل والشمول يقتضي الاشتراك في الجنس؛ لأن المثال هو أحد أفراد الجنس، أما القياس الذي يصح أن يطبق في صفات الله ﷻ، وفيما يليق به ﷻ فهو قياس الأولى، يعني أن يقال: كل كمال في المخلوق نوع كمال يناسبه فالله ﷻ له الكمال المطلق، مثاله: الغنى كمال في حق المخلوق - يعني عند الناس -، وكذلك سلامته في حكمته، وإدراكه، وهذا كمال في حقه، كذلك قدرته كمال في حقه، كذلك سمعه وبصره، وسلامة آلاته، هذا كمال في حقه، وهكذا . . ، فهذه الصفات التي في المخلوق، التي تكون فيه كمالاً فهي تثبت لله ﷻ؛ لأن الله ﷻ أولى بالكمال، وأولى بنفي النقص عنه ﷻ.

ومن الأمثلة التي تشكل على بعض الناس في هذا الباب هو أن يقال: إن الله ﷻ نفى عنه الولادة فقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣] فليس له ولد؛ لأنه غير محتاج إليه، والمخلوق الولد في حقه كمال؛ إذ العقيم ليس بكامل عند الناس، وهذا ليس متجهاً، ولامعارضاً للقاعدة؛ لأن المخلوق صار الولد في حقه كمالاً لحاجته إليه، فهو يستكثر بالولد ويستقوي به لحاجته إليه؛ لأنه قد ينتفع منه بأنواع الانتفاع،الولد في حق المخلوق نقص، ولهذا ينفى عن الله ﷻ، وليس كمالًا كما قد يظن،

المقصود أن هذه العبارات: القياس التمثيلي، والقياس الشمولي، وقياس الأولى من عبارات المناطقة أصحاب المنطق وعلم الكلام، ولا يصح استعمالها عند أهل السنة والجماعة إلا في قياس الأولى دون غيره. [**شرح الطحاوية**].

اقتصار العلماء في إثبات الأسماء والصفات على قياس الأولى

س ٣٣٣: هذا سؤال جوابه يطول، لكن نذكر الجواب باختصار، ما سبب منع أئمتنا من أهل السنة والجماعة من استخدام قياس الشمول، وقياس التمثيل في إثبات صفات الله ﷻ، أو نفيها، واقتصارهم في إثباتها من جهة القياس على قياس الأولى فقط، مع أن جميع القياسات أدلة عقلية؟

الجواب: الأصل في الأقيسة العقلية أنها لا تدخل في الغيبيات، الأمور الغيبية إثباتها من طريق الدليل والأقيسة جميعاً الأصل فيها أنها منفية سواءً كان: قياس الأولى، أو قياس المثل، أو قياس الشمول، لكن استثنى قياس الأولى؛ لأنه جاء في القرآن وفي السنة، فخرج من الأصل بدليل، وما خرج من الأصل بدليل نقلي وجب اعتباره. [**شرح مسائل الجاهلية**].

ملك الله مطلق وملك الإنسان مقيد

س ٣٣٤: إذا قلنا: إن المخلوق له ملك، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له ملك، لكن مُلك الإنسان مقيد، ومُلك الله مطلق، فهل هذا صحيح أم خطأ؟

الجواب: ملك الله مطلق في الأشياء صحيح، ملك الإنسان مقيد ضعيف.

نفي العلم بالكيفية واجب

س ٣٣٥: قلتم: نفي الكيفية واجب، فهل نفي الكيفية هو الواجب، أم تفويضه؟

الجواب: إن النفي هو نفي العلم بالكيفية، أما اتصاف الرب ﷻ فهو بكيف، هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في صفاته متصف بها بكيف، بكيفية، لكن نعلمها؟ لانعلمها؛ إذًا النفي يتوجه إلى العلم بالكيفية، لا إلى وجود الكيفية.

صفة الرحمة ذاتية
وهي من صفات الجمال

س ٣٣٦: ذكرت أن صفة الرحمة صفة جمال؛ فهي اختيارية، وذكرت أنها ذاتية؟

الجواب: لا، ما ذكرت أن صفة الرحمة اختيارية؛ التقسيمات غير متساوية، وهذه تنتبه إليها في العلوم جميعاً: إذا قسمنا الصفات إلى ذاتية وفعلية، ثم باعتبار آخر، يعني باعتبار نوعها: إلى جلال وجمال، لا يعني أن الجلال هي الذاتية والجمال هي الاختيارية، لا . هذا تقسيم آخر، مثل ما تقول مثلاً: شرك أكبر وأصغر، وشرك ظاهر وخفي، ليس معنى ذلك أن الخفي هو الأصغر؛ الخفي منه أكبر كشرك المنافقين، مثل غلط من غلط في تقسيم الكفر إلى كفر أكبر وأصغر، ثم قسم باعتبار آخر: إلى كفر اعتقاد وإلى كفر عمل، فظن أن كفر العمل هو الكفر الأصغر، وأن الكفر الاعتقادي

هو الكفر الأكبر، هذا ليس بصحيح، فمن فهم من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من تقسيم الكفر إلى أكبر وأصغر، ثم إلى كفر اعتقاد وكفر عمل أن العمل هو الأصغر. هذا ليس بصحيح، حتى على كلام ابن القيم؛ لأن العمل - هذا تقسيم باعتبار المورد - مورده يكون من جهة الاعتقاد، ومورده يكون من جهة العمل، فكفر العمل منه ما هو أكبر، ومنه ما هو أصغر؛ كما نبهنا مراراً، يعني في التقسيمات تنتبه، مثل ما يقسم الأصوليون الواجب: مثلاً يقولون: الواجب ينقسم إلى: واجب موسع، وواجب مضيق، ثم يقسمون باعتبار آخر إلى: واجب عيني، وواجب كفائي، ثم يقسمون إلى قسمة ثالثة إلى: واجب معين، وواجب مخير مثل خصال الكفارة، فإذًا هناك التقسيم باعتبارات مختلفة، وإذا علمت التقسيم مع جهة اعتباره فهمت العلم، أما التقسيم هذا مطلقاً بدون أن تفهم جهة التقسيم، هذا يحدث لبساً. **[شرح الطحاوية]**.

رؤية المؤمن لربه تناسب إيمانه

س ٣٣٧: هل الإنسان إذا رأى ربه في المنام تكون الرؤية صحيحة؟

الجواب: مثل ما جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ**»[(١)] يرى المؤمن ربه ﷻ في صورة إيمانه بالله، فإذا

(١) أخرجه الطبراني في الكبير(١/ ٣١٧) من حديث أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والدارمي (٢١٤٩)، والشيباني في الآحاد والمثاني من حديث عبد الرحمن بن عائش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٧٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كان إيمانه بالله كاملاً رأى صورة حسنة، وإذا كان إيمانه بالله ناقصاً رأى صورة تناسب إيمانه، لكن ما يرى في المنام الرب ﷻ على ما هو عليه ﷻ. **[شرح الطحاوية]**.

س ٣٣٨: أحسن الله إليك، هل يمكن رؤية الله مناماً؟

الشيخ: لا، . . . يرى إيمانه بالله، يرى صورة تُمثل إيمانه بالله، فإذا كان إيمانه بالله حسناً، رأى صورة حسنة، يعني من جهة الإمكان، والوقوع دل على الوقوع واقعة، النبي ﷺ قال: «**أتاني اللَّيْلَةَ رَبِّى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ**»(١)، وذلك لكمال إيمانه ﷺ، أما رؤيته على صورته الذاتية ﷻ هذه لا؛ سبحانه وتعالى لاتدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، هذه فيها الرد على الرازي، هناك بحث لابن تيمية فيها في مسألة الصورة عموماً، كنت أعطيته للشيخ حمود التويجري رحمه الله في حياته، قال: أنا كاتب كتابا في خلق آدم على صورة الرحمن، قلت: أنا عندي مخطوط لابن تيمية فيه، قال: صوره لي، أعطيته إياه حوالي مائة صفحة كله وضعه في الرسالة؛ لأن أهميته ورده على ابن خزيمة طويل جداً.

وفي نفس الأمر، بعد حديث الصورة ذكر رؤية الله في المنام، وفصل الكلام عليها. **[مجلس٨/ ١١/ ٢٣هـ]**.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٤)، وقال: حسن غريب، وأحمد (١/ ٣٦٨)، وعبد بن حميد (٦٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه الترمذي (٣٢٣٥)، وقال: حسن صحيح، والطبراني (٢٠/ ١٠٩)، وأحمد (٥/ ٢٤٣)، والبزار (٧/ ١١٠) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

الصواب عدم إثبات صفة الشمال

س ٣٣٩: سائل يسأل عن وصف اليمين والشمال لله ﷻ؟

الجواب: هذا جاء في حديث رواه مسلم وأثبته طائفة من أهل العلم، والصواب عندي عدم إثبات صفة الشمال لله ﷻ.

س ٣٤٠: هل إثبات السلف الشمال لله ﷻ وعدم إثباته عند البعض يعتبر خلافاً في العقيدة؟

الجواب: هذا ليس خلافاً في العقيدة، العقيدة: أن لله ﷻ يدين، هذا بالاتفاق، لكن النصوص تعارضت، ففي الحديث الذي في الصحيح قال: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ... إلى آخر الحديث**»[1] فهذا يدل على أن لله ﷻ يدين، وأن يديه سبحانه وتعالى يمين، وجاء في مسلم أيضاً أن الله ﷻ: «**يَطْوِي الله ﷻ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ أنا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟**»[2] قال: المقصود فيها ذكر الشمال التي رواها مسلم في الصحيح، ومن أهل العلم من ضعفها، وهي في الواقع تفرد بها أحد الضعفاء، فلا نثبت الشمال، ومن قال فيها إثبات الشمال لله ﷻ قال

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧)، والنسائي (المجتبى) (٥٣٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٨)، وأبو داود (٤٧٣٢)، وعبد بن حميد (٧٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قوله: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**» في الخير؛ لأن المخلوق تعارف على أن اليمنى أشرف من اليسرى؛ يأخذ باليمنى الشريف من الأشياء، واليسرى أو الشمال للأشياء المستكرهة، فقال: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**» يعني: أن يدي الرحمن ﷻ كل منهما فيها الخير، والوصف الكامل، وأنه لا يعتري إحدى يديه نقص، بل كلها في الوصف واحدة، فليست إحداهما أكمل من الأخرى؛ فهذا الخلاف ليس خلافاً في العقيدة، بل هو خلاف في فهم الأدلة، هل هذا الحديث دلالته أصح؟ وهل هذا دلالته أصح؟ لكن العقيدة أن كلتا يدي الرحمن يمين، والصحيح عندي: أنه لا يقال إن لله ﷻ شمالاً؛ لأن الحديث الذي فيه الشمال ضعيف، مع أنه أثبتها بعض الأئمة كإمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في آخر كتاب التوحيد، وذكر في المسائل قوله: إثبات اليدين لله ﷻ، وذكر بعده التصريح بالأخرى أنها الشمال، وهذا معروف، وإليه يميل بعض مشايخنا الموجودين الآن - حفظ الله الجميع ورحم الأموات - المقصود أن هذه المسألة راجعة لدلالة النصوص، وليست خلافاً في الاعتقاد، ولذلك حتى لما ذكر الأولون هذه المسألة لم يذكروها خلافاً. [**شرح الحموية**].

س٣٤١: إثبات الشمال للرب سبحانه وتعالى؟

الجواب: هناك من أعلها، وهناك من أثبتها، الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يثبتها، والشيخ ابن باز رحمه الله يثبتها، وأنا عندي اخترت أنها فيها نظر. [**شرح التوضيح المبين**].

إثبات أن كلتا يدي الرحمن يمين

س ٣٤٢ : هل توصف اليدان باليمين، أم إحداهما يمين والأخرى شمال؟

الجواب : «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»[1] ؛ العرب تصف الشمال بالنقص، اليد اليسرى عندهم ناقصة عن اليمنى؛ فاليمنى في الإنسان عند العرب هي ذات الكمالات، واليسرى هي لما لا يحمد من الأمور، فيها العجز، وفيها مزاولة ما لا ينبغي؛ فالنبي ﷺ حينما أثبت ذلك وقال: «**عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ**»[2] ؛ حتى لا يتوهم أن إحدى اليدين يمين في ذاتها وصفاتها، والأخرى ليست كذلك، رفع ذلك الاحتمال بقوله: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**» يعني: كلتا يديه شريفة، متصفة بصفات الكمال، ليست إحدى اليدين مفضلة على الأخرى، ثم هنا بحث: هل توصف الثانية بالشمال؛ لأنها شمال أم لا؟ هذا فيه بحث معروف يأتي إن شاء الله في موضعه، وهو متصل حقيقة باليدين، لكن يحتاج إلى شيء من التفصيل في ذلك. [**شرح العقيدة الواسطية**].

أدلة إثبات صفة العين

س ٣٤٣ : ذكرت في هذا الدرس صفة العين، مع عدم وروده فما وجه ذلك؟

الجواب : كيف صفة العين، مع عدم وروده؟ الله ﷻ متصف بهذه الصفة

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٤٨).

(٢) سبق تخريجه(ص٣٤٨).

كما قال ﷻ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال ﷻ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] والجمع هذا يراد به المثنى؛ لأن لغة العرب إذا أضافت المثنى إلى ضمير تثنية، أو ضمير جمع جمعت المثنى؛ كما في قوله ﷻ: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] مع أن لهما قلبين: قلب عائشة رضي الله عنها، وقلب حفصة رضي الله عنها: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، أصل الكلام: فقد صغى قلباكما، لكن لما كانت التثنية تضاف إلى ضمير تثنية أو جمع، فيجمع الأول، وقد ثبت في البخاري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، إلا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ**»(١)، وفي رواية أخرى في مسلم: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ. أَلاَ وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِئَةٌ**»(٢)، العور في اللغة: هو ذهاب أحد ما له منه اثنان، يعني: أحد العينين، هذا العور: عينان ذهبت إحداهما؛ قيل: عور؛ فلهذا الدجال وصف بأنه أعور، قال: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَر**» يعني: لا يشتبه عليكم، الدجال له عين واحدة، والله سبحانه وتعالى ليس بأعور، يعني: له عينان، ومن قال: إن الآية ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ فيها إثبات الأعين لله ﷻ فهذا باطل من جهتين: الجهة الأولى الإجماع؛ فإن أهل السنة أجمعوا على أن الله موصوف بصفة العينين، والثاني أن الأعين مخالف لقوله: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَر**»؛ لأن لفظة أعور في اللغة تدل على ذهاب إحدى العينين، فتكون الإضافة تجري بأعيننا هي إضافة مثنى إلى مجموع، فجمع لأجل هذه الإضافة؛ كما هو مقرر في لغة العرب. [**شرح الطحاوية**].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٩، ٣٤٤٠)، ومسلم (٢٧٤) (١٦٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٠) (١٦٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قاعدة: المثنى إذا أضيف إلى ضمير تثنية، أو ضمير جمع فإنه يجوز فيه أن يُجمع - يعني المثنى - تخفيفاً، وهذا أفصح، ويجوز فيه أن يبقى على تثنيته، وهذا أقل في الاستعمال.

أقول: يد محمد ويد خالد، ويدا محمد وخالد، ثم أقول: يد محمد وخالد، يداهما، هذا ضمير تثنية، هذا يصح. وأيضاً يصح في اللغة أن أقول: يد محمد وخالد، وأيديهما؛ لأن القاعدة أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير التثنية، أو ضمير جمع جاز جمعه، وهو الأفصح، ويدل عليه في القرآن قول الله ﷻ في سورة التحريم: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فخاطب ﷻ عائشة وحفصة رضي الله عنهما بقول: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وعائشة رضي الله عنها لها قلب واحد، وحفصة رضي الله عنها لها قلب واحد، والمجموع قلبان، فقال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فجمع لماذا؟ لأنه أراد الإضافة إلى ضمير التثنية، المقصود هذه قاعدة، لهذا نقول: ما ورد مثبتاً بصيغة الجمع كقوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، ونحوها من الآيات، فهذا فيه إثبات التثنية؛ لأن التثنية نُص عليها بخصوصها، والتثنية لا تحمل إلا على التثنية، المثنى نص في المثنى، أما الجمع فليس نصاً عند الأصوليين فيما زاد عن الاثنين، كذلك المفرد ليس نصاً عند الأصوليين في الواحد، بل يحتمل أن يكون المراد أكثر من واحد، لهذا نقول المفرد يد الله هذا يفسر باليدين؛ لأن المراد الجنس: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، المراد: يدينا، لكنه أضافه إلى ضمير الجمع: أضاف المثنى إلى ضمير الجمع، فجمع المثنى تخفيفاً على الأفصح في لسان العرب، إذا تبين لك ذلك فمن الباطل أن يقال: إن الله ﷻ له أيد؛ كما قاله بعض من لم يفقه، أو إن الله ﷻ له أعين؛ كما قاله بعض من لم يفقه،

فهذا فيه غلو في الإثبات، وعدم فقه للسان العرب، والله ﷻ موصوف بأن له يدين، وهي نص فيها، وأما الجمع فيرجع إليه، ولهذا جاء في السنة ما يبين هذا التنصيص بقوله ﷺ: «**عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ**»[١]، «**ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى**»[٢]، «**وَكِلْتَا يَدَيْه يَمِينٌ**»[٣]. كل هذه نص في أنهما اثنتان، أما الذين تأولوا فمنهم من ذهب إلى المجاز بنفي اليد، وقال: إنها مجاز عن القدرة، مجاز عن الإنعام، ومنهم من قال: إن ذلك يؤول، والمراد: لازم ذلك، ومما استدلوا به أن العرب تقول: لفلان عليَّ يد، يعني: نعمة الفضل، ونقول: هذا الكلام صحيح؛ فإن العرب تقول: لفلان عليَّ يد، وتريد النعمة، يعني: له عليَّ نعمة، لكن العرب لا تستعمل ذلك إذا أرادت النعمة إلا على وجه واحد فقط ألا وهو القطع عن الإضافة: ما تقول: يد فلان علي يد محمد علي. إذا صار لمحمد فضل عليك، تقول: (يد محمد علي)، هذا لحن، ولم تستعمله العرب قط، وإنما تقول: (لمحمد عليَّ يدٌ) بالقطع عن الإضافة؛ لأنه بالقطع خرجت إرادة صفة يد هنا، ليست يد محمد، لكن يد بمعنى: نعمة، فنقول: (لفلان عليك يد) يعني: عليك نعمة؛ لأنك قطعت، ولا يجوز أن تقول: (يد محمد علي) بمعنى: نعمة محمد علي. فإذًا استعمال يد بمعنى النعمة صحيح في لسان العرب، والشواهد عليه معروفة، ولكن هذا جاء على نحو واحد، وهو أن يقطع عن الإضافة، أما إذا أضيفت اليد إلى الذات فإنه يراد الذات المتصفة باليد، مما قيل في ذلك، يعني في

---

(١) سبق تخريجه (ص ٣٤٨).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٤٨).

(٣) سبق تخريجه (ص ٣٤٨).

صفة اليد لله ﷻ وكذلك صفة الوجه لله ﷻ مما اعترض به على أهل السنة - ولكنه اعتراض باطل - هو أن الله ﷻ قال في الوجه: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] شيخ الإسلام لما اعترض عليه بذلك؛ حيث قال - لما جاءت المناظرة في الواسطية -: (أتحداكم وأمهلكم ثلاث سنين لو ظفر واحد منكم - يعني من العلماء الذين حوله - لو ظفر واحد منكم بآية في الصفات تأولها السلف، فقالوا: أرجئنا يوماً واحداً، فلما أُتي من غد قالوا: ظفرنا بذلك. قال: أظنكم تريدون قوله ﷻ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾ قالوا: نعم قال: هذا معناه الوجهة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾ يعني: فثم القبلة، وليس هذا من نصوص الصفات - يعني قصده من ذلك النصوص التي هي ظاهرة في الصفات - ومثله مثل هذا في قوله ﷻ في اليد قال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الذاريات: ٤٧] قالوا هنا: معنى أيد: يعني القوة، وأيد هذه أصلها أيدي، لكن لما جرت هنا حذفت الياء، يعني أصلها: والسماء بنيناها بأيدي، هكذا قالوا، والجواب: أن هذا ليس بصحيح؛ وذلك أن الأيد في لغة العرب بمعنى القوة، وليس ثم علاقة بين الأيد واليد، وذلك أن الهمزة في أيد أصلية، أيد الهمزة فيها أصلية؛ آد، يؤود، أيداً. والأيد: القوة، ولها معان أُخر، الهمزة هنا ليست للجمع، ولكنها همزة أصلية في الكلمة، وهذا لأجل أن معناها القوة، فإذًا هذه الآية: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ ليست هنا جمع يد، يعني: والسماء بنيناها بقوة، وإنا لموسعون، ويدل عليه قوله ﷻ في سورة ص: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص: ١٧] هنا ذا الأيد يعني ماذا هنا؟ يصفه ﷻ بما لم يشترك فيه مع غيره من جهة اليدين؛ كل إنسان له يدان ﷻ يصفه بما ليس

في غيره، وهو أنه ذو القوة التي اختص بها، خصه الله ﷻ بها. فقال: ﴿ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ﴾ الأيد صارت عندنا آل التعريف مع كلمة أيد التي هي القوة، وأيد هذه الثانية هي التي في سورة الذاريات: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] يعني بقوة، ذا الأيد يعني: ذا القوة، ونحو ذلك، وهذا باب معروف، والمناظرة أو الرد على أولئك من السهل، والحمد لله. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٣٤٤: ما معنى قول شيخ الإسلام رحمه الله في التدمرية: (وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧] أي: بقوة)، وما معنى تفسير الأيد بالقوة؟

الجواب: أن الأيد هنا هذه مصدر: آد الشيء، أو آد فلان، يئيد أيداً إذا قوي، وليست جمع يد؛ كقوله ﷻ: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧] فالأيد مصدر بمعنى القوة هذا في اللغة ليست جمع يد. **[شرح كشف الشبهات]**.

أنواع الكلام من الله ﷻ

س ٣٤٥: هل الكلام من الله ﷻ يصل مباشرة أم هو وحي؟

الجواب: الكلام من الله ﷻ على ثلاثة أنواع؛ كما قال سبحانه وتعالى في آخر سورة الشورى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى: ٥١]، قال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ [الشورى: ٥١]، هذا واحد، الوحي: الأول، هذا يدخل فيه النفث في الروع، ويدخل فيه الإلهام، ويدخل فيه المنام، ويدخل فيه أشياء كثيرة.

﴿أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ وهو ما كلم به موسى عليه السلام، وما كلم به النبي محمدا ﷺ فكان من وراء حجاب. ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ﴾ [الشورى: ٥١] سبحانه وتعالى. **[شرح الطحاوية].**

حكم القول بأن القرآن مؤلف

س ٣٤٦: هل يجوز أن يقال: إن القرآن مؤلف؟

الجواب: لا يجوز ذلك، وهذا من امتهان القرآن؛ القرآن كلام الله عز وجل، التأليف معناه: الجمع، يؤلف ما بين جملة وجملة، وينسق بينها، ألفه يعني: جمعه، ونَسَّق بينه وبين جمله ومباحثه... إلى آخره.

القرآن كلام الله عز وجل، القرآن أنزل على سبعة أحرف، هذا من العجيب في كلام الله عز وجل أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، يعني أن القرآن سمعه جبريل عليه السلام على هذا النحو سبعة أحرف، فنزل، وهذا مما يدل على عظم كلام الرب عز وجل. **[شرح الطحاوية].**

صفة التدلي بين الإثبات والإنكار

س ٣٤٧: هل من صفات الله عز وجل التدلي؟ وما مفهوم الآية والحديث؟

الجواب: هذا التدلي الذي بالآية ليس لله عز وجل، والتدلي الذي ذكر في الحديث هذا أهل العلم منهم من أثبته صفة؛ وذلك لأجل تصحيح الرواية، ومنهم من أنكر ذلك، وهو الصحيح؛ لأن هذه من أفراد شريك بن عبد الله

بن أبي نمر، فلا يؤخذ منه، وعامة أهل العلم الذين رووا الحديث خالفوه في ذلك، أصحاب أنس خالفوه في ذلك. **[شرح الطحاوية]**.

صفات الجلال والجمال وأدلة تقسيمها

س ٣٤٨: ما دليل هذا التقسيم؟

الجواب: دليله اللغة، والمعنى؛ فصفات الجلال هي في اللغة صفات جلال، وصفات الجمال هي هكذا: «**إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**»(١)، هو جميل ﷻ في ذاته، وفي أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وهو ﷻ ذو الجلال والإكرام، فوصف نفسه بأنه ذو الجلال، ووصف نفسه بأنه جميل، والله ﷻ له جمال الذات، وله جلال الذات، وله جمال الأسماء والصفات، وجلال الأسماء والصفات، وهذا مأخذه مع النصوص اللغة؛ لأن الجلال غير الجمال، ومأخذ الجلال من الأسماء غير مأخذ الجمال من الأسماء، وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع، وذكره ابن القيم في مواضع، وهو مقرر عند العلماء في شرح حديث «**إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**»، وكذلك عند قوله ﷻ: ﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

من القواعد المقررة في هذا أن العقل تابع للنقل، وأن نصوص الكتاب والسنة لا يحكم فيها القوانين العقلية التي اصطلح عليها طوائف من الخلق، بل نأخذ القواعد العقلية من النصوص، فالنصوص مصدر للقواعد العقلية، كما أنها مصدر للشرع وللأحكام، وهذا فيه إبطال لمن قدم العقل على النقل

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٤٧).

أو جعل أن العقل أصل، والسمع فرع، وهذه القاعدة هي التي كتب فيها شيخ الإسلام كتابه العظيم العجيب: (درء تعارض العقل والنقل) الذي قال فيه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثنياً عليه، معظماً له، قال:

واقرأ كتاب العقل والنقل الذي ما في الوجود له نظير ثاني(١)

وصدق؛ فإنه دحض أصول المتكلمين، وأصول المبتدعة من أشاعرة ونحوهم، والمعتزلة أصل، ليس ثم مصنف يعدله في هذا من مصنفات علماء المسلمين، وهو مطبوع طبعة بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم في نحو أحد عشر مجلداً، وهذه القاعدة يستفاد منها في الرد على أولئك في مواضعه، وتفصيلها يأتي إن شاء الله تعالى. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

قول الأشاعرة في الكرسي

س ٣٤٩: - حفظكم الله - الأشاعرة ما يقولون في الكرسي؟

الجواب: الكرسي عند الأشاعرة هو العرش، قد يجعله بعضهم هو العلم، لكن عندهم الكرسي والعرش واحد.

قال ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد دلت السنة على أن السماوات والأرض في جوف الكرسي كدراهم ملقاة في ترس، يعني أنها قليلة محدودة الحجم والحيز، وأن الكرسي أعظم منها بكثير، والكرسي بالنسبة للعرش أيضًا كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، والعرش لا يقدر قدره إلا ربه ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٩٠).

علم الله محيط بالكليات والجزئيات

س ٣٥٠: مسألة علم الله ﷻ بالكليات دون الجزئيات؟

الجواب: هذا قول طائفة من الفلاسفة، وحذاق الفلاسفة ردوا عليهم، مثل: ابن ملكا الفيلسوف في كتاب (المعتبر) أثبت بالعقل أن الله ﷻ يعلم الكليات والجزئيات، وهذا سؤال ما نحب أن نطيل في الكلام عليه. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

معنى الإجماع في العقيدة عند أهل السنة

س ٣٥١: من ذكر الإجماع على أن الكرسي هو موضع القدمين من أهل العلم؟

الجواب: الإجماع الذي يذكر في العقائد غير الإجماع الذي يذكر في الفقه، إجماع أهل العقائد معناه أنه لا تجد أحدًا من أئمة الحديث والسنة يذكر غير هذا القول ويرجحه، هذا معناه الإجماع، وإذا خالف واحد، أو نحوه فلا يعد خلافًا؛ لأنه يعد خالف الإجماع، فلا يعد قولاً آخر، فنجد أنهم أجمعوا على أن الله ﷻ له صورة؛ وذلك لأنه لا خلاف بينهم على ذلك، كلهم يوردون ذلك، فأتى ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ فنفى حديث الصورة، وتأول الحديث الخاص: «**لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ**

الرَّحْمَنِ»(١)، وحمل حديث: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»(٢)، يعني على غير صورة الرحمن، وأنكر ذلك، فهذا عُد من غلطاته رَحِمَهُ اللَّهُ ولم يقل: إن ذلك فيه خلاف للإجماع، أو إنه قول آخر. فإذًا الإجماع في العقائد يعني: أن أهل السنة والجماعة تتابعوا على ذكر هذا بدون خلاف بينهم، مثل: مسألة الخروج على أئمة الجور، على ولاة الجور من المسلمين، هذه كان فيها خلاف عند بعض التابعين، وحصلت من هذا وقائع، وتبع التابعين، والمسألة تُذكر بإجماع، يقال: أجمع أهل السنة والجماعة على أن السمع والطاعة، وعدم الخروج على أئمة الجور واجب، وهذا معه وجود الخلاف عند بعض التابعين، وتبع التابعين، لكن ذلك الخلاف قبل أن تقر عقائد أهل السنة والجماعة، ولما بُينت العقائد، وقررت، وأوضحها الأئمة، وتتبعوا فيها الأدلة، وقرروها، تتابع الأئمة وأهل الحديث على ذلك دون خلاف بينهم، ففي هذه المسألة بخصوصها رُد على من سلك ذلك المسلك من التابعين، ومن تبع التابعين؛ لأن هذا فيه خلاف للأدلة، فيكون خلافهم غير معتبر؛ لأنه خلاف للدليل، وأهل السنة والجماعة على خلاف ذلك القول.

إذًا الخلاصة أن مسألة الإجماع معناها: أن يتابع العلماء على ذكر

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ٤٣٠)، والهيثمي (٢/ ٨٣١)، وعبد الله بن أحمد (١/ ٢٦٨، ٤٧٢)، وابن أبي عاصم (١/ ٢٢٨، ٢٢٩)، وابن خزيمة (٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٦٤)، والآجري في الشريعة (٣/ ١١٥٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم (١١٥، ٢٦١٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المسألة العقدية، إذا تتابعوا على ذكرها بدون خلاف فيقال: أجمع أهل السنة والجماعة على ذلك. [**شرح العقيدة الواسطية**].

علم الله محيط بالماضي والحاضر والمستقبل

س ٣٥٢: ذكرتم أن العلم جاء في القرآن تارة مستأنفًا، وتارة ماضيًا، وتارة مستقبلاً، وبعد ذلك ذكرتم. . . ؟

الجواب: الماضي والمستقبل هو المذكور في آية الكرسي: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، هذا الماضي. وأما المستقبل، والمستأنف - الذي ذكرت لك الذين قالوا: إن العلم أُنف - هنا: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] يعني: أن الله ﷻ قبل ما يعلم؟ لا. يعلم، ولكن المقصود إظهار العلم؛ ليكون حجة على الخلق. [**شرح العقيدة الواسطية**].

خطأ مقولة: (إن الله لا تحيط به الجهات)

س ٣٥٣: هل في قول بعض الناس: (إن الله لا تحيط به الجهات) خطأ؟

الجواب: طبعًا الله ﷻ، لا يقال: لا تحيط به الجهات، هذا من التعبيرات المبتدعة، التعبيرات التي ما وردت عن السلف تترك في النفي وكذلك في الإثبات. [**شرح العقيدة الواسطية**].

دلالات الأسماء الحسنى وأوجه اتفاقها

س ٣٥٤: قول الله ﷻ: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، هل السر ما يدخل في الخبير؟ وأنت يا شيخ ذكرت أن الخبرة تختص ببواطن الأمور؟

الجواب: لاحظ أن الخبرة غير العلم، الخبرة: معرفة الأمور الباطنة على ما هي عليه، قد تكون معلومات، قد تكون مسموعات، وقد لاتكون، قد تكون مبصرات، وقد لا تكون، قد تكون معللات وقد لاتكون، بمعنى أن العلم: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، السر لا شك معلوم لله ﷻ، حتى ما يناجي به المرء نفسه هو معلوم لله ﷻ، ليس في ذلك شك، لكن الخبرة أدق من ذلك، أو أعم من ذلك، فهي معرفة بواطن الأمور، السر لا بد أن يكون معلوماً لأحد، حتى لك أنت ما تذكره لنفسك بينك وبين نفسك هو معلوم لك، أو بينك وبين واحد: ﴿ثُمَّ إِنِّيٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ۝٩﴾ [نوح: ٩]. السر ولو كان خفياً لابد أن يكون معلوماً لأحد، هذا معنى كونه ظاهراً، يعني فيه نوع ظهور، أما الخبير فهذا يتعلق ببواطن الأمور، حتى من جهة الخلق، ومن جهة التقدير، ليس فقط من جهة المعلومات، يعني المعلومات المتعلق علم الرحمن بها، هذه أخص من اسم الله الخبير، الخبير فيه علم بهذه وغيرها ﷻ وقد سبق بيان أن أسماء الله ﷻ بعضها يجري مجرى التفصيل لبعض، مثل قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، البارئ والمصور فيها البرء والتصوير، والبرء والتصوير هو بعض الخلق، يعني: الخلق يشمل التصوير، ثم البرء، ثم الإيجاد التام.

فإذًا اسم الله الخالق يفصل في غيره من الأسماء، في عدة أسماء، لكن التصوير قد يكون وحده بدون خلق، وقد يكون البرء هنا أخص، فلهذا أسماء الله ﷻ لا تفهمها أن كل اسم مستقل بمعنى لا يشاركه فيه الاسم الآخر، ليس كذلك، بل هي مختلفة، نعم من جهة دلالتها، لكن قد يشترك الاسم مع الآخر في بعض الدلالة، وهذا أمر لا شك واسع يحتاج إلى مزيد بيان. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الخلق لا يعلمون من الغيب إلا ما أطلعهم الله عليه

س ٣٥٥: هل يصح أن يقال: إن لله علماً علمه العباد، وعلمًا لم يعلمه العباد؟

الجواب: نعم. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] العبارة صحيحة، لكن لو قيل في الغيب: غيب أطلع العباد عليه، وغيب لم يطلع العباد عليه هذا يمشي. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الفرق بين الحول والقوة

س ٣٥٦: ما الفرق بين الحول والقوة؟

الجواب: الحول: الانتقال من حال إلى حال، فلا حول يعني: لاانتقال لنا من حال إلى حال، أما القوة فتحتاجها في الحال الأولى، وفي الحال الثانية، يعني: أنت تنتقل من هذا المكان إلى ذاك المكان، تنتقل من بيتك

إلى المسجد، هذا الحول، لا انتقال لك إلا بالله، كذلك لا قوة لك على ذلك الانتقال في الحالين، وفيما بينهما إلا بالله، وهذا فيه التجريد في كل شيء، في جميع الأحوال، تجريد الأمر لله ﷻ ولهذا فيها محض التوكل وتفويض الأمر لله ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

علاقة المحبة والرضا بالإرادة والمشيئة

س ٣٥٧: هل الإرادة والمشيئة ملتزمة بصفة المحبة والرضا؟

الجواب: عند من نفى الإرادة الشرعية قال: كل ما شاءه الله ﷻ فهو مراد له محبوب؛ لأنه لا يحدث في ملكه شيء لا يحبه، وبالتالي قالوا إن كفر الكافر، وعصيان العاصي هذه وقعت والله ﷻ لا يحبها، فإذا الله ﷻ لم يردها، ولم يشأها، فإذا دخلوا في أن أفعال العبد منقسمة إلى: أفعال أرادها الله وشاءها، وأفعال لم يردها الله ﷻ ولم يشأها، ما الذي شاءه وأراده؟

طاعة المطيع، إيمان المؤمن، ما الذي لم يرده ولم يشأه ﷻ؟ هو عصيان العاصي، وكفر الكافر، وهذا على قول الذين ينفون التقسيم أو لا يقولون به، وأما عند المقسمة إلى إرادة دينية شرعية، وإرادة كونية قدرية، فإن هذا التلازم عندهم ليس وارداً؛ لأن الإرادة عندهم إذا كانت كونية فإنها قد تقع بما يحبه الله ﷻ ويرضاه، وقد تقع بما لا يحبه الله ﷻ ولايرضاه، فإن الكفر كوناً حصل في ملك الله ﷻ بمشيئة الله وهو ﷻ لا يرضاه، والإيمان حصل في ملك الله وملكوته، وهو ﷻ يرضاه، والإيمان أمر به، والكفر نهى عنه، ولهذا يقول علماؤنا: إنه في حق المؤمن المطيع تجتمع إرادتان:

الشرعية الدينية، والكونية القدرية، وفي حق العاصي إما بمعصية، وهو من أهل الإيمان، أو الكافر، فهذا يكون في حقه الإرادة الشرعية أم الإرادة الكونية؟

يكون في حقه الإرادة الكونية؛ لأنه خالف الإرادة الشرعية، إذا تبين لك هذا فإن إرادة الله ﷻ لها جهتان:

جهة في فعله ﷻ، والجهة الأخرى في فعل العبد، أما فعله ﷻ وتعلق الإرادة به، فكما قال ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فالله ﷻ ما أراده فعله، لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه، ولا لمشيئته ﷻ، وأما فعل العبد فهو من حيث الإرادة مراد للعبد وهو مراد لله ﷻ إذا توجهت إرادة العبد باختياره إليه، فإن العبد يريده فعلاً، يفعله من الطاعة أو من المعصية: هو مختار. فإذا توجهت إرادة العبد لهذا الفعل، وفعله فإن الله ﷻ ما مكنه من فعله إلا بعد أن شاء ذلك؛ وذلك لأنه لا يحدث في ملكوت الله إلا ما يريده ﷻ وما يشاؤه، وإذن الله ﷻ كونًا بحصول الأشياء التي يريدها العبد مما لا يرضى الله ﷻ ابتلاءٌ للعباد وحكمة؛ لأن حقيقة الابتلاء لا تحصل إلا بذلك.

فإذًا من جهة إرادة العبد فإن العبد يريد، له مشيئة، له إرادة، وإذا أراد الشيء فإنه لا يكون إلا إذا أراده الله ﷻ كوناً، وهذا يلاحظه المرء في نفسه، فإنك تجد أن الصالح - مثلاً - من عباد الله يتوجه إلى شيء من الفعل ويريده ثم يُصرف عنه بشيء لا يدري ما سببه، يصرف عنه بأنواع من الصوارف؛ وهذا لأن الله ﷻ لم يرد أن يُحدِث ذلك لعبده المعين، العبد تارة يكون عنده القدرة التامة على تحصيل هذا الشيء، وعلى فعله، وأراده

وكانت الإرادة جازمة، لكنه صرف عنه ذلك الشيء، ولم يُترك ونفسه، بل منحه الله عوناً خاصاً صرفه عن ذلك السوء الذي أراد أن يفعله، كذلك ما يريد العبد أن يفعله من الطاعات، وعنده القدرة عليه فإنه يلحظ من نفسه أنه لا يستطيع أن يحدث - بإرادته وبقدرته - الفعل المعين بمجرد إرادته وقدرته، وإنما يجد أن ثم إعانة خاصة أتته منعت مضادات الإرادة ومضادات القدرة، مثلاً: العبد أراد أن يأتي للصلاة في المسجد وعنده هذه الإرادة، وعنده القدرة على المشي في ذلك، قد تصده شواغل كثيرة، تسلط عليه الشيطان، تسلط عليه فتنة في نفسه، أو في بصره في عينه، أو يثبط عن ذلك، فالمطيع الذي وُفق صرفت عنه أنواع المعيقات، هذه من إرادة الله، الله ﷻ أراد منه أن يصلي، ولو لم تصرف عنه هذه ربما قعد عن ذلك، فلو كانت عنده هذه الإرادة، ثم أتته الشواغل فإن الله ﷻ كوناً لم يرد منه أن يصلي في المسجد، ولذلك لم يقع منه الصلاة في المسجد.

الحالة الأولى: الإعانة الخاصة على تحقيق إرادته المقترنة بالقدرة هذا يسمى: التوفيق.

والحالة الثانية: وهو سلبه الإعانة الخاصة التي تصرف عنه المضادات لما يريده من الخير هذا يسمى: الخذلان، وهذا وجه تعلق التوفيق والخذلان بإرادة الله ﷻ وقدرته وإرادة العبد وقدرته.

إذًا يتضح لنا مما سبق أن هذا البحث واضح - بحمد الله - ألا وهو صفة المشيئة والإرادة لله ﷻ على مذهب أهل السنة والجماعة اتباع السلف الصالح، وقولهم فيها واضح سهل ميسور، لا يكاد أحد لا يفهمه ممن عنده نوع عقل، مثلما قال شيخ الإسلام، أي واحد عنده بعض العقل يفهم هذا

القول، المشيئة متعلقة بكل شيء، والإرادة منها شرعي ديني ومنها قدري كوني، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، أما أقوال المخالفين ففيها تعقيد لا يكاد يفهمه كل أحد، فلا بد فيها من فهم خاص وتعليم خاص، فهي لا تناسب الفطر، ولا تناسب العوام، وإنما تحتاج إلى تعليم تلو تعليم حتى تفهم، وهذا من الدلائل على عدم مناسبتها لهذه الشريعة؛ لأن هذه الشريعة أمية كما قال النبي ﷺ: «**إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لا نَكْتُبُ وَلاَنَحْسُبُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا**»(١)، قال الشاطبي في الموافقات: (الشريعة أمية، يعني: أنها تناسب الأمة جميعاً بجميع صفات أهلها من ذكاء وبلادة، ومن غني وفقير، ومن عالٍ ونازل، . . . إلى آخر هذه الأصناف). [**شرح العقيدة الواسطية**].

مداخلة: هل هناك فرق بين المشيئة والإرادة غير التقسيم الذي ذكرتم؟

الجواب: ما أذكر عن أحدٍ من أهل العلم أن ثم تفريقاً آخر، فالمشيئة والإرادة تتفقان إذا كانت الإرادة بمعنى الإرادة الكونية، وتختلفان إذا كانت الإرادة هي الإرادة الشرعية. [**شرح العقيدة الواسطية**].

مداخلة: وهل أفردها العلماء بتعريفات خاصة؟

الجواب: نعم. المشيئة والإرادة توجد لها تعريفات، لكن هذه التعريفات ليس حاصلها التفريق بين المشيئة والإرادة، أحياناً يكون التعريف لغوياً - فرقًا لغويًا -، لكن الفرق عقائدي بين هاتين الصفتين، هو الذي كان الكلام فيه، وليس ثم تفريق فيما أعلم إلا التفريق الذي ذكرته لك. [**شرح العقيدة الواسطية**].

---

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٥)(١٠٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

معنى الصلوحية

س ٣٥٨: ما المقصود بالصلوحية؟

الجواب: هذه كلمات عندهم يستعملونها في الصفات بسبب تعلقاتها، يعني: تعلق الصفة عندهم تعلق صلوحي، يعني: تعلق بما يصلح له - من الصلاحي -، يعني: بدلاً من أن تقول: تعلق صلاحي - يعني بما يصلح له - قالوا: تعلق صلوحي أي: بما يصلح له، هذا التعلق الصلوحي أزلي - يعني قديم -، تعلق تنجيزي، هذا عندهم في القدرة والإرادة، وفي بعض الصفات يستعملون هذا التقسيم: التعلق التنجيزي، يعني: تعلق الصفة بالأثر حال تنجيزه، حال إنجازه، حال إنفاذه، مثلاً الإرادة: الله ﷻ أراد بعثة محمد ﷺ، أراد إرساله، من حيث الإرادة عندهم - عند الأشاعرة - هي مراده في القدم، الله أرادها قديماً، لكن تعلقها من حيث القدم هل تعلق للإنفاذ أو تعلق من جهة العلم؟ يقولون هنا تعلق صلوحي؛ لأنها راجعة للعلم، يعني صلح محمد ﷺ للبعثة؛ لأن الله ﷻ علم ذلك، لكن التنجيزي ما حدث ذلك، وأنجز إلا بعد أن أمر الله ﷻ جبريل عليه السلام أن يأمر محمدًا ﷺ بإنذار الناس.

التعلق الصلوحي: هو القديم، والتنجيزي: هو لإنجاز الشيء وإنفاذه. [شرح العقيدة الواسطية].

حكم الاحتجاج بالمشيئة الكونية على المعايب

س ٣٥٩: بعض الناس إذا فعل شيئاً غير صحيح - أي غير موافق للشريعة - قال: هذا من مشيئة الله؛ لأن الله أراد أن أكون كذا، فبماذا نرد عليه؟

الجواب: هو من جهة وقوع الذي حصل من المعصية لا شك أنه ما وقع إلا بمشيئة الله، لكن مشيئة الله ﷻ الكونية ما يحتج بها العبد فيما يعاب به، ما يحصل للعبد - مما يلام عليه - نوعان:

نوع من المصايب، ونوع آخر هو من المعايب، والاحتجاج بالمشيئة أو بالإرادة - إرادة الله الكونية - أو بالقدر يجوز أن يحتج به في المصائب، أما في المعايب فلا يجوز الاحتجاج به؛ وذلك لأن الرسول ﷺ بيّن في حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الذي أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الذي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالاَتِهِ وَكَلاَمِهِ، ثُمَّ تلومني عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ. فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**»[1]، ووجه كون آدم حج موسى أن الإخراج من الجنة مصيبة أصيب بها آدم عليه السلام، وأصيبت بها ذريته، وموسى عليه السلام لام آدم عليه السلام على ما أصاب موسى عليه السلام، وما أصاب ذرية آدم عليه السلام من جراء تلك المعصية التي جرت المصيبة، فإذا هو يسأله عن المصيبة، وحج آدم موسى عليهما السلام؛ لأن آدم احتج بالقدر على ما أصابه وهو إخراجه من الجنة بهذا القدر، والإحالة

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٧٥١٥، ٤٧٣٦)، ومسلم (١٥)(٢٦٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

على إرادة الله إذا كانت ثم مصيبة على العبد فإنه يحيلها إلى القدر؛ لأن هذا فيه نوع تسليم ورضا بقضاء الله ﷻ.

أما إذا كانت من المعايب والآثام فلا يجوز أن يحيله إلى القدر؛ لأنه له علاقة هو بما فعل، لم يصب بذلك، وإنما له علاقة بما فعل ألا وهي معصيته، وعدم موافقته للإرادة الشرعية، لهذا يقول علماء الحديث: يُحتج بالقدر في المصايب لا في المعايب. [**شرح العقيدة الواسطية**].

حكم وضوابط اتخاذ الخليل

س ٣٦٠: هل يجوز للمرء أن يتخذ خليلاً وهل لذلك شروط وضوابط؟

الجواب: نعم. المرء له أن يتخذ خليلاً؛ لأن النبي ﷺ قال: «**إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلاَمِ أَفْضَلُ**»[١] فهو ﷺ منعه من جعل أبي بكر خليلا له أنه مشغول بخلة الله ﷻ وهذا يدل على أن من لم يكن على هذه الصفة فإنه يجوز له أن يتخذ أخلاء، وأبو بكر وأبو هريرة رضي الله عنهما بل الصحابة رضي الله عنهم جميعاً خليلهم هو النبي ﷺ؛ يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «**أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلاَثٍ لاَأَدَعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: صَوْمِ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلاَةِ الضُّحَى، وَنَوْمٍ عَلَى وِتْرٍ**»[٢]، والخليل هو

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٦، ٣٦٥٧، ٤٦٧، ٦٧٣٨) وأحمد (١/ ٢٧٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (١١٧٨، ١٩٨١) ومسلم (٧٢١).

الذي له المحبة العظيمة الذي تخللت محبته القلب والروح، وقد قال ﷻ: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٦٧] فهناك من هو من المتقين ويكون له خليل وخلته مع خليله على خير؛ لأنها في طاعة الله، وفي تقوى الله. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

تفصيل حكم مؤولي الصفات

س ٣٦١: ما القول الصحيح في مؤول الصفات، وفي منكر الصفات؟ هل يحكم بكفرهم، أم بفسقهم؟ وما موقف المسلم منهم؟

الجواب: مؤولو الصفات يختلفون عن المنكرين للصفات، فهما صنفان أما المنكرون للصفات: فإذا أنكر جميع الصفات هذا كافر، مثل: الجهمية ومن شابههم، إذا أنكروا جميع الصفات؛ فقال أحدهم: (إن الله لا يتصف بصفة) فهذا كافر بإجماع الأمة، أما إذا كان ينكر بعض الصفات مثل المعتزلة فهذا فيه نظر: هل الصفة مما يتضح دليلها أم مما يحتاج دليلها إلى إيضاح؟ بعض الصفات دليلها واضح بيّن مثل: رؤية الله ﷻ، مثل: كلام الله ﷻ، ونحو ذلك هذه دليلها بين واضح؛ كرر في القرآن كثيراً، ونوعت الأدلة على ذلك، فإنكار ذلك هو إنكار للواضح، وإنكار الواضحات لا يحتاج فيه المرء إلى إقامة حجة إلا في حال من عنده شبهة معينة في ذلك، فتزال مثل حال المأمون، ونحو ذلك فإن أئمة الحديث - رحمهم الله - لم يحكموا بكفره، وذلك لأجل الشبهة التي قامت عنده، وما اتسع الزمان لمن يقيم عليه الحجة إقامة بينة واضحة؛ لأنه توفي ولم يصل إليه أحد من أئمة السنة، وإنما وصلوا لمن بعده من الولاة، أما مؤولو الصفات مثل: الأشاعرة

والماتريدية، ونحو ذلك الذين يسمون الصفاتية، يثبتون سبع صفات، أو عشرين صفة، فهؤلاء لا يحكم بكفرهم، وإنما هم من المبتدعة الضلاّل الذين عندهم فسق بما خالفوا فيه النص؛ لأن الفسق يكون بعدم امتثال الأمر، أو عدم اعتقاد الخبر، فإن الله ﷻ إذا أخبر بخبر فإن اعتقاده واجب، وكذلك إذا أمر بأمر فإن امتثاله واجب، فإذا لم يمتثل الأمر الذي هو من الواجبات، ولا عذر لأحد في تركه، فإن تركه فسق، كذلك عدم اعتقاد الخبر فإنه فسق، وأولئك الذين أولوا لم يعتقدوا ما دلت عليه النصوص، فهم مبتدعة بالتأويل، وفسقة لأجل عدم اعتقادهم، وأما تكفيرهم فلم يحكم أحد من أهل السنة على الأشاعرة بالكفر، وإنما يحكمون عليهم بالبدعة، قد تكون مغلظة، وقد تكون دون ذلك بحسب حال المؤولين.

والأشاعرة درجات، منهم أشاعرة أهل الحديث مثل: الخطابي والبيهقي ونحو ذلك. فهؤلاء أهل الحديث - أهل الرواية -، مثلما قسمهم شيخ الإسلام في الاستقامة: أشاعرة رواة الأحاديث، أو حفاظ الأحاديث، أو أهل الحديث - بهذا المعنى -، وإلا فأهل الحديث هم الذين يعتقدون ما اعتقده أئمة الحديث والأثر في صدر الإسلام، وما اعتقده الصحابة فمن بعدهم، هؤلاء الطبقة هم أخفهم مثل: البيهقي والخطابي ونحوهم هناك طبقة ممن أخذوا ببعض الحديث، ولكن لم يفقهوه.

وعندهم نصيب من الكلام، وهؤلاء أخف منهم، وأدنى درجاتهم أعظم الأشاعرة غلظة وبدعة هم المتكلمون مثل: الرازي والآمدي وعضد الدين الإيجي صاحب المواقف ونحو ذلك من أئمتهم. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

المعاني القلبية لا تحد بتعريف

س ٣٦٢: ما تعريف الغضب؟، إذا قلنا إن الغضب ليس هو ثوران الدم فما هو الغضب؟

الجواب: هنا قاعدة أنه ثم أشياء فطرية تعلم بالاطراد لا يمكن أن تحد بتعريف يجمع معانيها جميعاً مثل: المعاني القلبية جميعاً: الرحمة، المحبة، المودة، الخلة، الغضب، الرضا، السخط، الكراهية، الحقد، البغضاء... إلى آخره، الصبر، التوكل. المعاني القلبية صعب أن تحدها بحدود لا تخرج عنها؛ وذلك لأنها ليست بأشياء ماثلة أمامك يمكن أن تحدها. الشيء الماثل أمامك يمكن أن تحده؛ لأنك تراه، يمكن أن تعرفه بتعريف جامع مانع؛ لأنك تراه، أما المعاني القلبية فلا يمكن أن تعرف بتعريف دقيق، ولكن بالاطراد الواحد يعرف من نفسه معنى الكراهية بأي لغة، معنى البغض بأي لغة معنى الغضب بأي لغة، هذه يعلمها من نفسه لأنها معانٍ نفسية، مثال ذلك: لو قلت لأحد منكم: ما الهواء؟ الهواء هذا، المهم ما هو؟ هل يستطيع أحدكم أن يعرفه؟ هذا الهواء الذي نشمه من يوم خرجتم من بطون أمهاتكم وأنتم تشمونه ولا تعرفونه؟

قال طالب: له تعريف كيمائي.

الشيخ: ما التعريف الكيميائي؟

الطالب: مجموعة من الغازات.

الشيخ: هذه مكوناته، وليست تعريفه، فيقولون: مكوناته كذا وكذا،

هذا شيء ثان مكونات، وبعد ذلك يقول: مكوناته كذا وكذا فيها بحث، فالمكونات غير التعريف الآن، جاءك واحد الآن قال: سألني شخص عن الهواء ما هو؟ ماذا نقول له؟ نقول: الهواء هذا الذي نشمه، هذا الذي لاتكون الحياة إلا به، لماذا؟ لأن الفائدة من التعريف أن يوصل المعرف إلى فهم السائل، هذه فائدة التعريف، يعني مثلاً واحد يقول: ما المنديل؟ نقول المنديل يكون من ورق، ومعروف في زمن النبي ﷺ المنديل كان من قماش، من خرق، فقال المنديل ورق، تأخذ هذا تقول هذا المنديل ورق، حصل له الفهم، لماذا؟ لأن هذا جسم ممكن أن تريه فتنطبع عنده المعرفة بهذا الشيء، المعاني النفسية ليست بمشاهدة، ولهذا إذا عُرّفت فسيضطر المعرف إلى أن يراعي فيها ما يعرفه وهو حالة الإنسان، أو ما يشهده، فإذا أراد أن يعرف الرحمة مباشرة هو ماذا يعرف من الرحمة؟ الرحمة التي في الإنسان، لكن هل يعرف الرحمة التي يعلمها والتي لايعلمها، رحمة الله ﷻ لا يعلمها على الحقيقة فهو إذًا حين يعرفها سيعرِّفها بالنسبة للإنسان، وهذا يكون غلطًا في المعنى. فإذا الكليات هذه في المعاني يصعب تعريفها، وتحال إلى ما يعلمه المرء بالاطراد؛ الواحد يعرف معنى الرحمة، يعرف معنى الرأفة في الاطراد من داخله، من نفسه، نعم. من أهل العلم من بعض المحققين من أهل السنة من عرف كثيراً من تلك الأشياء، لكن ما عرفت جميعها، لهذا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ لما أتى إلى المحبة - في مدارج السالكين - ذكر عبارات القوم في المحبة، وقال: كل هذا تقريب، لما أتى إلى الاستعاذة، تعريف الاستعاذة ما معنى طلب العوذ؟ كيف نستعيذ؟ عرف معنى الاستعاذة؟ طلب العوذ، حسن ما العوذ؟ ذكر أشياء ثم قال: وهذا

تقريب، وإلا فما يقوم بالقلب من ذلك لا تحيط به العبارة، ولا يدركه الوصف، المقصود من هذا أن تنتبه لهذا الأصل العظيم في الصفات؛ لأن الصفات هذه التي هي معاني المعاني، أما الوجه فنقول: الوجه ما تحصل به المواجهة، اليد تقول: اليد ما يحصل بها القبض والبسط والعطاء والمد، هذا يمكن أن تعرفه، لكن المعاني القلبية؛ لأنها معان لا يمكن أن تجمعها في عبارة تشمل كل من اتصف بتلك المعاني. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

مداخلة: يا شيخ لو عرفت الرحمة بأنها رقة في القلب؟

الجواب: الرحمة رقة في القلب، هذا صحيح في الإنسان، فيك الرحمة رقة في القلب، لكن أيضاً ليست هي رقة في القلب فقط رقة القلب ومعها أشياء: رقة القلب، وانعطافه، ومحبته في عدة أشياء؛ لأن التحقيق أن اللغة ليس فيها ترادف عند المحققين من أهل اللغة، بل اللغات جميعاً ليس فيها ترادف، يعني: لا يوجد لفظ يقوم مقامه لفظ آخر من جميع الجهات، هذا ليس بصحيح، وفي اللغة العربية، وفي اللسان العربي - لاشك - أنه ليس ثم ترادف محض، يعني: هذه تساوي هذه من كل جهة؟ لا، وإنما تفسر اللفظ بلفظ آخر لمراد التقريب والإفهام. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

مداخلة: الرقة أليست أثراً للرحمة يا شيخ؟

الجواب: لا. ليست بأثر، يعني: ما تقول: الرقة بالقلب شيء ينشأ عن الرحمة، هو فسر الرحمة برقة القلب، يمكن أن نقول: إنها أثر؛ لأن تفسير الشيء بالشيء غير مطابق، الرحمة: الرقة؟ لا؛ الرحمة صفة ينشأ عنها الرقة، يمكن أن نقول ذلك. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٣٦٣: ذكر الطبري في تفسير الرحمة قال: (هي الرقة) وهل يجوز تفسير الرحمة بالرقة؟

الجواب: هذا من التفسير بالتضمن، التفسير بالتضمن صحيح عند السلف، يعني يذكر بعض أفراد المعنى، هذا صحيح، وليس تأويلاً؛ لأن الرحمة فيك منها الرقة، ومعلوم أن ما لم ير عينه، فتفسيره صعب؛ ولهذا تجد أن تفسير المعاني أصعب من تفسير الأعيان، فالأعيان قد تحدها، تقول: هذا مسجد، تحده بهذه الحدود، تصفه، فالحد بمعنى الوصف تعرفه، هذا كتاب تعرفه، تقول مثلاً: جبل أبيض، تعرفه فيقوم؛ لأنه عين، أما المعاني فيصعب تعريفها بما يدل عليها، كذلك ما لم ير من المخلوقات التي تحسها مثل: الهواء، الهواء تحسه، ترى حركته وآثاره، ولكن صعب أنك تحده، صعب أنك تعرفه تعريفًا جامعًا مانعًا له مع أنك تحسه وتتنفسه وترى آثاره، فالصفات النفسية في الإنسان صعب تعريفها، فتقول: الرحمة ما هي بالضبط؟ تقرب الرقة ما هي؟ تقرب الرأفة ما هي؟ تقرب فالرأفة من الرحمة والرقة من الرحمة، لكن الإنعام شيء آخر لأن الإنعام إعطاء، والرحمة صفة في الإنسان نفسية، الرقة نفسية، الرأفة نفسية، وهكذا أما الإنعام لا. الإنعام إعطاء، وهذا شيء آخر، فلو جاء مفسر فسر الرحمة بالرقة - ولو كان مؤولا - نقول: صحيح، هذا تفسير بالتضمن، لكن مثلاً: في قول الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ تجد أن ابن كثير يقول: هذا تشديد في أمر نكث البيعة بإلزامهم بكذا، وكذا إلى آخره، وما ذكر إثبات صفة اليد، في قوله ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝١﴾ قال: بيده يعني

تحت قهره وتصرفه فهنا إذا كان في موضع إثبات اليد: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وأشباه ذلك أوَّل، فنعلم هنا أنه مؤول، لكن إذا أثبت هناك نقول: هنا فسرها باللازم؛ لأنه يلزم من كون الملك بيده ﷻ أن يكون تحت قهره وتحت تصرفه، فهذا التفسير باللازم، التفسير بالتضمن وباللازم قد يقبل، وقد لايقبل، وهذه مسألة كبيرة في التفسير في مسائل الصفات؛ لأن التفسير ثلاثة أنواع: تفسير بالمطابقة، وهذا الذي ينحو إليه السلف، وتفسير بالتضمن، وقد ينحون إليه، وتفسير باللازم، وهو قليل أيضاً. [شرح أصول الإيمان].

حكم قول القائل:
يا من لا تغيره الحوادث

س ٣٦٤: ما رأيك في قول القائل: يا من لا تغيره الحوادث؟

الجواب: والله هذه عجيبة، وجه التوقف عندي: مسألة تغيره، أما الحوادث فلا شك أن استعمالها هنا خطأ، (يا من لا تغيره الحوادث)، هي في أقل التقديرات أنها محتملة، وبذلك ينهى عنها لأجل الاحتمال؛ لأن التغيير - تغيير الحوادث - ما معناه؟ معناه: أن كل ما يحدث مما لم يكن حادثاً قبل لا يغير صفة في الله ﷻ، هذه محتملة لهذا وهذا، وعلى العموم مثل هذه الألفاظ في العقيدة التي فيها الاحتمال ينهى عنها؛ لأنه لا يجوز أن تأتي بلفظ محتمل؛ لأنه قد يكون فهم الفاهم له - يعني المستمع له أو الناظر فيه - يكون على المعنى الباطل، لكن هي عبارة منكرة طبعاً، ليست من

استعمالات السلف، لكن لا نقول: إنها مثلاً كفر، ولا نقول: صحيحة، لا ليست بصحيحة؛ لأن المعنى غير واضح. [شرح العقيدة الواسطية]

كيف تثبت صفة المكر لله

س ٣٦٥: هل يوصف الله بالمكر، ويقال: إن مكره غير مكر المخلوقين؟

الجواب: الله ﷻ أخبر عن نفسه بأنه ذو مكر ﷻ، ولكنه أخبر بأن مكره بمن مكر بأنبيائه، أو مكر بأوليائه، قال ﷻ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] فإذا المكر من الصفات التي تثبت مقيدة، فيقال: يثبت الله ﷻ صفة المكر بمن مكر به، وإذا قيل: يثبت لله ﷻ صفة المكر، ويكون مراد القائل أن المكر مقيد، هذا أيضاً من باب التوسع، لا بأس به؛ لوجوده في بعض عبارات أهل العلم المتأخرين، لكن يوصف الله ﷻ بأنه يمكر بمن مكر به، بأنه يخادع من خادعه، بأنه يستهزئ بمن استهزأ به، وهكذا في هذا الجنس. [شرح العقيدة الواسطية].

مداخلة: «فَإِنَّ اللَّهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»(١)؟

الجواب: كذلك. [شرح العقيدة الواسطية].

التشقق صفة للسماء وليست لله

س ٣٦٦: هل صفة التشقق من صفات الله؟

الجواب: يعني: من صفة الله؟ لا. ليست من صفات الله، لكن هو بسبب

(١) أخرجه البخاري (٤٣، ١١٥١، ٥٨٦١)، ومسلم (٧٨٢، ٧٨٥).

الإتيان؛ من صفة الإتيان التشقق، لا من صفات الله، تشقق السماء من صفات السماء؛ فهو بسبب الإتيان، يعني: أن الله ﷻ إذا نزل إلى الأرض - كما يليق بجلاله وعظمته - لفصل القضاء تشققت السماء، فيكون تشقق السماء إيذانًا بنزوله فهو دليل حتمي: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا﴾ [المزمل: ١٨]، والتشقق حسي؟ نعم؛ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] تشقق حسي حقيقي، السماء تتصدع وتنزل بالغمام، وتشقق السماء يكون في موطنين:

الموطن الأول: بين النفختين. وهذا هو الموطن الثاني، أي: عند إتيان الرب ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

مداخلة: هل هذا التشقق يحصل أيضاً في النزول الإلهي كل ليلة؟

الجواب: التشقق هذا للنزول الأخير: للنزول لفصل القضاء، أما نزول الله إلى سماء الدنيا كل ليلة، أو نزوله عشية عرفة فهذا كله ليس معه تشقق؛ لأن هذا إتيان وهذا نزول. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

مداخلة: هل يمكن أن نقول إن الحركة وإطلاقها على الله من باب الأفعال؟

الجواب: لا شك جنسها من باب الأفعال، أما الحركة التي تطلق على الله - كما ذكرت لك - هي جنسها من باب الأفعال، يعني: المجيء فعل، الإتيان فعل، النزول فعل... إلى آخره، وأفعال الله ﷻ صفات قائمة به، ليست قائمة بغيره؛ كما ذكرنا لكم قاعدة ذلك... إلى آخره. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

حكم الحلف والاستعاذة بصفات الله

س ٣٦٧: ما حكم الحلف بصفات الله مثل قول القائل يا غضب الله؟

الجواب: طبعاً السائل واضح أنه لا يعرف الفرق بين الحلف والنداء، الحلف بالصفات جائز بالإجماع، فتحلف، تقول: وكلام الله، وقدرة الله، ومجيء الله، وسمع الله، وبصر الله، ونقول: بسمع الله كان كذا، وببصر الله كان كذا، وبكلام الله كان كذا، هذا جائز بالإجماع؛ لأن صفات الله ﷻ غير مخلوقة، والذي يمتنع الحلف بالمخلوق، أما تمثيله بقوله: مثل قول القائل: (يا غضب الله) هذا ليس بحلف، هذا نداء، ونداء الصفة لا يجوز وهو محرم، بل قال شيخ الإسلام - في رده على البكري - في أوائله - قال: نداء الصفة كفر بالإجماع، وهذا يعني به صفة معينة، وهي الكلام: الكلمة التي هي (يا كلمة الله)، ويعني بها المسيح ﵇، أو على نحو معتقدات النصارى، فقد كان يؤصل الفرق بين الكلام عند أهل السنة وغيرهم، وضلال النصارى، فقال: دعاء الصفة، ويعني به: دعاء الكلمة، قال: كفر بالإجماع، وأما نداء الصفات الآخر فنقول: محرم؛ وذلك لأن الصفات من جهة النداء والدعاء غير الذات في ذلك المقام. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٣٦٨: (تعالى يا وجه الله، سويت كذا) وما يقصد القسم، ما حكمها؟

الجواب: تركها أحسن؛ لأنه نداء للصفة. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٣٦٩: نداء الصفة يصل لحد الكفر؟

الجواب: إذا كانت الصفة التي نوديت ادعي فيها الألوهية، التي هي (الكلمة) التي ذكرها شيخ الإسلام، يعني: قصدك نداء الصفة التي هي (الكلمة) كفر بالإجماع، إذا قال: يا كلمة، مَنْ كلمة الله؟ عيسى، هذا كفر بالإجماع، الذي هو شغل النصارى. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ٣٧٠: بعض العامة يا شيخ مثل: (يا وجه الله) صارت عادة عندهم؟

الجواب: مثل بعض الناس عندهم الحلف بالنبي عادة. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

مداخلة: ما حكم النداء بقول: أعوذ بعزة الله وقدرته؟

الجواب: هذا ليس نداءً، هذه استعاذة؛ لهذا أنا قلت لك: إن الصفة في باب الدعاء والنداء غير الذات من هذا الوجه، يعني في هذا المقام، أما الاستعاذة فتستعيذ بالله ﷻ وبصفاته، والاستعاذة من جنس القسم، والقسم يكون بالله ﷻ وبصفاته وبأفعاله، أما الدعاء والنداء فليس الدعاء إلا للذات المتصفة بالصفات. [**شرح العقيدة الواسطية**].

حكم إطلاق لقب
صاحب الجلالة على البشر

س ٣٧١: ما حكم إطلاق لقب صاحب الجلالة على البشر؛ كأن يطلق على صاحب منصب كملك أو أمير. أرجو التوضيح؟

الجواب: سئل هذا السؤال الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: لا بأس؛ لأن له جلالة تناسبه، وقد وصف ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وجماعة بأنهم ذوو جلالة. فصاحب الجلالة يعني: الذي له جلالة تناسبه، الاشتراك هنا بأن الجلالة يريد أن يمنع من إطلاقها على البشر، هذا ليس بصحيح؛ مثل ما أطلق الله على من يملك في الدنيا بأنه الملك، وقال الملك وهو عَزَّ وَجَلَّ الملك، فالجلالة منقسمة: جلالة معناها ما يورث، يعني: وصف يقتضي هيبته، يعني: هو ذو المهابة، ذو التعظيم، وله تعظيم ومهابة تناسبه، والنبي ﷺ لما أرسل إلى ملك الروم قال: «**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عبد اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، السَّلاَمُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ**»[1] يعني: فله عظمة تناسبه، فإذًا العظمة والجلالة هيبة لكل أحد بما يناسبه، وليست هي من الصفات المختصة، وجواب الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما سئل عن ذلك قال: لا بأس؛ لأن له جلالة تناسبه؛ مثل: الرحمة تناسب المخلوق، الملك يناسب المخلوق، السمع يناسب المخلوق، . . . إلى آخره. [**شرح العقيدة الواسطية**].

الرد على مؤولي صفة العين واليد

س ٣٧٢: هذا سؤال عجيب نقرؤه عليكم، يعني سؤال من فاهم يعي معنى الكلام، يقول: السلام عليكم، هذه مناقشة أريد أن أصل فيها إلى

(١) أخرجه البخاري (٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

حل إشكالٍ لي، وهي: لو قال مبتدع: المراد بيد الله: قوته ونعمته، فرددت عليه بأن هذا تأويل باطل، قال لك: أنتم تفسرون ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] بالحفظ والرعاية، وهذا تأويل باطل، ولماذا تثبت هنا وتنفي هناك؟ إذًا هذا تحكم، قال السني: إنما فسرنا آية أعيننا بالحفظ والرعاية لأجل فساد معنى تفسير أن المراد بالآية العين الباصرة، قال المبتدع: وأنا قلت بأن المراد باليد القوة، وصرفته عن الحقيقة لأجل فساد المعنى لأجل التجسيم، فلماذا تنهاني عن تفسير هذه الآية بمعنى أني أخالف الحقيقة، وأنت تفسر الآية بمعنى يخالف الحقيقة؟

الجواب: هذا السائل فاهم معنى التأويل، ولكنه مختلط عليه من جهة أخرى، ولذلك أنا سأعطيه فرقًا يقصر معه الجواب، هو أن أهل السنة حينما يفسرون بالتضمن لا ينفون المطابقة، لا ينفون الحقيقة، فهم إذا فسروا ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] يعني: بكلئنا، ورعايتنا، قالوا: العين مثبتة، أما المبتدعة فإنهم حين يقولون ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] أي: بقدرتي وقوتي، ينفون معنى اليد، من لوازم إثبات الصفة إثبات المعاني، التي يقولها المبتدعة من لوازمها، لكن ليست هي، فأهل السنة يثبتون الصفة، ويثبتون ما تضمنته، ويثبتون اللوازم؛ فالأعين يثبتونها، الآن نسوق الآيات في إثبات صفة العين، ويقول: هذا تأويل. ما نفينا صفة العين حتى يكون تأويلاً، نحن أثبتنا صفة العينين لله ﷻ، فنقول: فيها إثبات صفة العينين، والمعنى: تجري بكلئنا ورعايتنا، فليس فيها نفي الصفة، لو قال قائل: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١﴾ [الملك: ١] يعني: تبارك الذي تحت قدرته وتصرفه الملك، هذه قد يقولها رجل من أهل السنة، ويقول معها هذه الآية فيها إثبات

صفة اليد لله ﷻ، والملك تحت قدرة الله ﷻ وتصرفه، فيكون الكلام صحيحًا، هذا تفسير بالتضمن، تفسير باللازم؛ لأنه يلزم من كون الملك بيد الله ﷻ أن يكون تحت تصرفه وتدبيره وقدرته، هنا يلزم من إثبات العينين لله ﷻ أن الله ﷻ يكون مع الذين اتقوا، مع المؤمنين، يلزم من قول الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠] يد الله فوق أيديهم أن هذا تشديد على عدم نكث البيعة، ولهذا المفسرون من أهل السنة قالوا في قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠] قالوا: يد الله فوق أيديهم فيها إثبات صفة اليدين لله ﷻ، والمعنى: تشديد أمر نكث البيعة، لماذا؟ لأن الله ﷻ شدد ذلك بذكر صفته، وهي اليد، فيكون المعنى اللازم عن ذلك مرادًا مع إثبات الصفة، فالفرق بين المبتدعة وأهل السنة أن السلف يفسرون اللفظ بالمطابقة، يفسرون آيات الصفات بالمطابقة، ويفسرونها أيضاً بالتضمن واللازم، وأما المبتدعة فينفون الدلالات هذه ويقولون بالتأويل، ولابد عند المناقشة مع أهل البدع، لابد من معرفة أصول الفقه؛ أصول الفقه فيها حل هذه الإشكالات؛ لأنها هي المرجع في فهم دلالات الألفاظ، في فهم الكلام، فإذًا نقول: اللفظ يدل على معناه بالمطابقة، أو يدل على معناه بالتضمن، أو بالمطابقة والتضمن جميعاً، ويدل على المعنى اللازم، فاللفظ له ثلاث دلالات تجتمع جميعاً، لا ينفى، فيدل على المعنى جميعاً بالمطابقة، يدل على بعض المعنى بالتضمن، يدل على أمر خارج باللازم، هذه دلالات اللفظ، المؤولة ينفون دلالات اللفظ، ويقولون: هذا غير مراد، ويذهبون إلى شيء آخر ظاهر؟ فإذًا هذا الكلام الذي قدره السائل مناقشة بين سني وبدعي ليس هكذا، ولا أظن أن مبتدعاً حاذقاً يقول: بمثل

هذا الكلام؛ لأن المبتدعة حذاق، لو قالوا بهذا الكلام رد عليهم بسرعة، لكن هم يقولون: هذا تجسيم! تجسيم!، فينفون الصفات لأجل بشاعة هذا اللفظ: (تجسيم)، تجعلون الله ﷻ جسمًا؟! هذا تشبيه! هذا تمثيل!... إلى آخره، وهذه هي أقوى متعلقاتهم الخبيثة، وأما أهل السنة فالحمد لله يفهمون المعاني كلها فهم أفقه الخلق بدلالات الكتاب والسنة، وأيضاً دلالات اللغة العربية، ولله الحمد؛ فهم ما أثرت فيهم لوثات اليونان، ولا أثرت فيهم لوثات الفلاسفة، ولا العقليات الباطلة، وإنما جمعوا بين السمع والعقل. [**شرح العقيدة الواسطية**].

معنى الباء بين الملاصقة والمباشرة والقرب

س ٣٧٣: ما معنى الباء التي تأتي للملاصقة أو للقرب؟

الجواب: الآن الباء للملاصقة، الملاصقة في النحو على درجتين: ملاصقة للشيء بالشيء ذاتاً، وقرب الشيء من الشيء، هذه ذكرها سيبويه في الكتاب؛ تقول: مررت بفلان، كيف مررته؟ لاصقته، يعني: أنا مررت بك، يعني الباء للملاصقة، قالوا: معناها يعني: بمكان ملاصق لمكانه، يعني: بقربه، فإذا كان على ذلك لا تفهم أن الملاصقة معناها المماسة، نلصق هذا في بعض المواضع مثل: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] هنا ملاصقة، يعني: إلصاق ذات بذات، هنا ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] هذا يدل على

القرب، الباء للقرب، وهذا النوع الثاني، فلا تفهم أن الملاصقة معناها: أن هذه في هذه، أو أن هذه ملاصقة ذاتاً، وإذا كان معناها القرب، يعني التصاق القرب لكان هنا القرب ما فائدته؟ معناه: أنه في كلائتنا ورعايتنا ونحو ذلك واضح؟

شيخ الإسلام رحمه الله فاهمهم، يعني: ضابطهم، وهو أقدر من أتى في هذه الأمة من بعد ظهور هذه الأهواء المضلة، يعني بعد القرن الثالث، أقدر من أتى على رد إفك المبتدعة لماذا؟ لأنه دخل معهم في القواعد: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] بعث الله عز وجل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للناس عالماً مجدداً؛ يأتيهم من القاعدة يزلزل القاعدة، ومن الإشكالات العقلية المهمة في المناقشات أنه يجيء يقدم مقدمة، ثم يبني عليها أشياء، وتنشغل أنت بالنتائج، وتنسى المقدمة، فيصعب الرد مثل الآن: أن الباء للملاصقة، وكيف يشكل عليه لو سلمنا بمعنى الملاصقة على ما كان في الذهن كانت الإشكالات تصير قائمة، ولا نستطيع حلها. شيخ الإسلام رحمه الله وتلميذه ابن القيم، ومدرسة شيخ الإسلام جميعاً تميز بأنه يغوص معهم في القواعد، يبدأ من النقطة التي بدأوا منها، إذا أتوا بمقدمة من أول الطريق يمسك المقدمة وينسفها، فما يبقى شيء، يصير ما بني على باطل فهو باطل، وهذه من المهمات لأهل العلم، من المهم أن تفهم الأساس، القول والأساس الذي بني عليه هذا القول، إذا عرفت الأسس التي بنيت عليها الأقوال - سواء الأقوال الحقة أو الأقوال الباطلة - أمكنك تصور القول الحق من أساسه، بحيث لو أتى واحد يشبه عليك ما تزلزل عنه؛ لأنك فهمته من أوله، كذلك الأقوال

الباطلة إذا فهمتها من أساساتها استطعت أن ترد عليهم بنقض أساساتهم؛ لأن نفس الأساس الذي بنوا عليه باطل. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٣٧٤: أحسن الله إليك يا شيخ: نفي الملاصقة، أو نفي الصفات التي لم يرد نفيها، قد تنفى عن الله ﷻ.

الجواب: مثل ماذا؟

السائل: يعني يقول: (الله ﷻ باشر أشياء بيده: كخلق التوراة، وخلق آدم، يقول: (أنا أنفي الملاصقة) فهل له أن ينفي؟

الجواب: **أولاً**: السلف - الصحابة والتابعون - لم يتكلموا في مسألة الملاصقة، لفظ الملاصقة هذا لم يتكلموا فيه، وإنما جاء عن بعضهم لفظ المباشرة، (المباشرة) باشر كتابة التوراة بيده؛ كما ساقه عثمان بن سعيد في الرد على بشر المريسي وغيره، فلفظ المباشرة وارد عن بعض السلف، أما لفظ (الملاصقة) لم يرد؛ ولهذا من قال: لا أُثبت الملاصقة، فهو معه الأصل، أما من قال: (لا أُثبت لا ملاصقة، ولا مباشرة) فهذا خلاف طريقة السلف. **[مجلس ١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ]**.

س ٣٧٥: متى تبقى له يا شيخ القاعدة في الصفات الذي لا ينفي إلا ما نفى الله ورسوله النفي والإثبات ما يتصرف من هذه القاعدة؟

الجواب: لكن هنا فهم؛ لأن عندنا الآن: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] الباء في اللغة تأتي للمباشرة، تأتى للملاصقة، تأتي للسببية، هي محتملة، فمن قال الملاصقة، فله مراده، واضح؟ **[مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ]**.

أهل السنة يثبتون الصفة وأثرها المحمود

س ٣٧٦: نقول تثبتون ذلك مقيداً مختصاً فماذا نعني؟

الجواب: نعني بالمقيد المختص: المقيد بالمحمود، دون المذموم، والمختص بمن مكر به، دون العموم، يعني: الخصوص الذين مكروا بأولياء الله، مكروا برسله، كادوا دينه، كادوا رسله، يعني من جهة النظر قال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ**»(١)، هذا رواه مسلم في الصحيح، وقوله: «**وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ**» هذا يراد به أثر النظر. إن الله ﷻ يرى وينظر ويبصر ﷻ، ونظره ورؤيته وبصره له أثر: «**لاَ يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ**» يعني: النظر الذي يثيب عليه، النظر الذي يترتب الأثر عليه، وهو التنعيم، أو المجازاة بالحسنى، ونحو ذلك، ولكن ينظر في مجازاتكم، ينظر في محاسبتكم إلى قلوبكم وما فيها من الإخلاص والتوحيد، وأعمالكم، ما فيها من المتابعة للنبي ﷺ، وهذا كثير: أن النظر يفسر بالأثر، مع إثبات النظر الأصلي، يعني إثبات الصفة مع أثرها. [**شرح العقيدة الواسطية**].

حكم قول العوام: من خان الله يخنه

س ٣٧٧: ما رأيكم في قول بعض العوام: من خان الله يخنه؟

الجواب: بعض العوام يقولون كلمة، ثم يقولون: ومن خان الله يخنه،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تستعملها بعض العوام والبادية: (ومن خان الله يخنه) هذا لا يجوز أن يوصف الله به؛ لأن الخيانة مذمومة، والله ﷻ لا يخون أحداً، بل هو صادق الوعد، لا يخلف الله ﷻ الميعاد، وعده حق، وإيعاده حق ﷻ، وهو لا يخون أحداً ﷻ، بل هو الوافي ﷻ بما عاهد. وهو الذي لا يخلف الميعاد؛ يعطي العباد ما وعدهم به، ولا يخلف وعده ﷻ، من أسمائه ﷻ المؤمن، من معاني المؤمن: الذي يعطي العباد ما وعدهم، وهو الذي يظهر صدقه فيما قال، وما أخبر به، وما وعد، وما أوعد ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] لا يصبح اسمًا؛ لأن هذه مفاضلة، لأن خير هذا أفعل تفضيل، لأن أصلها أخير، خير وشر أصلها أخير وأشر، لكنها لكثرة الاستعمال خففت فصارت خير وشر، خير الرجلين يعني: أخير الرجلين، شر الرجلين يعني: أشر الرجلين، فقوله ﷻ هنا: ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ يعني: هو ﷻ أعظم خيراً من كل ماكر؛ فكل ماكر مكره يكون بالسوء، وقد يمكر بالخير، أما الله ﷻ فهو إنما يكون مكره لمن يستحق ذلك، وهو المكر المحمود، فلا يصح أن يقال: اسم هنا إذا فسرناها بحسب التفسير؛ إذ أنه مكر وكيد، هنا: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣] يعني: شديد المكر والكيد، ما تكون مطلقة، تكون مقيدة؛ لأنه تعرف أن المقيد: لا يشترط أن يكون في النص مع المطلق؛ فقد يكون المطلق في نص، والمقيد في نص آخر، إنا وجدنا أن الإطلاق هاهنا قيد في النصوص الأخرى، لما قال هنا: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ قلنا: إنه شديد المكر والكيد؛ كما فسرها بعضهم، وإن كان الجمع خطؤوا هذا التفسير، لكن على القول بصوابه - لأنه منقول هنا - يقيد بما ورد من تقييد المكر والكيد، هنا قال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا

مَكۡرٗاۖ﴾ [النمل: ٥٠] ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]، ونحو ذلك، فإذًا تكون النصوص المقيدة تقيد هذا المطلق في هذا التفسير. **[شرح العقيدة الواسطية].**

المقيت والحسيب من الأسماء الحسنى

س ٣٧٨: هل المقيت والحسيب من أسماء الله ﷻ؟

الجواب: نعم كلها من أسماء الله؛ فأما المقيت فجاء في سورة النساء، وكذلك الحسيب: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتٗا﴾ [النساء: ٨٥]، والحسيب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦] فالمقيت والحسيب من أسماء الله ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية].**

معنى عفو الكمال بالنسبة للبشر

س ٣٧٩: إذا اجتمعت صفة العفو مع العزة، أو القدرة على إنفاذ العقوبة لأحد البشر، هل يصح أن نقول: إنه عفو كمال؟

الجواب: نعم. يصح أن تقول: هذا عفو كمال بالنسبة للبشر، فالبشر لهم صفات كمال بقدر ما عندهم، بقدر ذاتهم، بقدر ما يناسبهم، وليست صفة كمال تساوي صفة الله ﷻ، فما بين الصفة والصفة كما بين الذات والذات. **[شرح العقيدة الواسطية].**

حكم القسم بصفة المكر والغضب

س ٣٨٠: ما حكم القسم بصفة المكر والغضب؟

الجواب: ما يجوز القسم بهذه الصفات؛ لأن هذه لا تثبت مطلقة، بل تثبت مقيدة. **[شرح العقيدة الواسطية]**

كيفية ثبوت كمال ضد ما نفي عن الله

س ٣٨١: هل جميع ما نفى الله عن نفسه أثبت كمال ضده في مواطن أخر، أو يكون ذلك - أي كمال الضد - من باب اللازم، ولم يذكر في مواطن آخر؟

الجواب: يحتمل هذا، ويحتمل هذا، يعني: بعض ما نفي أثبت كمال ضده معه في الآية أو في موطن آخر، ومنه ما يعرف باللازم. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

حكم تفسير الاستواء بالاستقرار

س ٣٨٢: ما رأيكم في تفسير: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ بـ(استقر)؟

الجواب: استقر يعني: لم يزل عنه، هنا: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فسر بـ (استقر)، هو لازمها؛ كما ذكرت: تفسير باللازم، يعني: علا

وارتفع، ولم يزل على استوائه، استقر على هذه الصفة، استقر على العرش يعني: هو ﷻ استوى عليه، ولم يخل من استوائه عليه.

أنت أخذتها (استقر) بمعنى: لم يزل، ما أقول إن استقر بمعنى لم يزل، بل استقر يعني: قر القرار، يعني: لم يعد هناك انتقال عن الحالة فيه، فنقول: أنت الآن أتيت واستقررت في مكانك، هذا يعني: ما برحت عنه، قال: والله استقررت في البيت، استقررت يعني: ما لك روحة لبيتك الأول، استقررت في هذا المكان. فإذًا هنا علا وارتفع قال ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فقبل ذلك لم يكن مستوياً عليه، لم يكن عالياً ومرتفعاً عليه العلو والارتفاع الخاص، أما هو ﷻ له العلو المطلق، هو عال ومرتفع عليه من قبل، لكن العلو والارتفاع الخاص الذي اسمه الاستواء لم يكن كذلك، فهو ﷻ لم يكن مستوياً عليه، ثم استوى عليه ﷻ فلما استوى عليه هل فارق هذه الحال؟ هنا فسروه من هذه الجهة بمعنى استقر، يعني: علا، وارتفع، وصعد، واستقر؛ ولهذا الصحيح: أن كلها صحيحة، كل هذه تجتمع في معنى الاستواء، ليست تفسر الواحدة بالواحدة؛ هو علا ﷻ، وارتفع، وصعد، واستقر، كلها صحيحة جميعاً، توضح المعنى المراد، هناك بحث نعطيكم عنوانه، وقد ما يناسب تفصيله مستوى المتوسطين، وهو هل الاستواء على العرش صفة ذاتية، أم صفة فعلية؟ أم كانت فعلية، ثم أصبحت ذاتية؟ وما سبب هذا؟ هذا يحتاج إلى مزيد تفصيل وتطويل، الراغب يبحث عنه. **[شرح العقيدة الواسطية].**

حقيقة معية الله لخلقه

س ٣٨٣: هل معية الله لخلقه على الحقيقة أم المجاز؟

الجواب: هي معية حقيقية مثل بقية الصفات؛ معية الله ﷻ لخلقه ليست معية مجازية. لا. هي معية حقيقية، وتفسيرنا لها بالعلم، أو بالتوفيق، التي هي المعية الخاصة هذا تفسير لها على حقيقتها؛ فهي معية حقيقية كما يليق بالله ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

مداخلة: هل يصلح أن يقال معية ذاتية؟

الجواب: لا. ما يصلح، لا تقصد بها الذات، أنت تقول: معية حقيقية. نعم. هذه أطلقها أئمة السنة: معية حقيقية تنقسم إلى معية علم التي هي معية عامة، وإلى معية خاصة، وهي كذا وكذا، هذا من كلام أهل السنة، أما المعية الذاتية فهذه هي التي جرى فيها الكلام مؤخراً، وكلمة مشتبهة؛ فالأولى تركها لعدم جريان كلام السلف عليها.

شيخ الإسلام يقول: معية حقيقية. حتى الشيخ محمد بن إبراهيم الجد رحمه الله لما أتى لهذا الموضع من الواسطية قال: (هي معية حقيقية تقتضي بالنسبة لجميع الخلق العلم، وتقتضي بالنسبة لخاصة الخلق من المؤمنين والمتقين والمحسنين والصابرين تقتضي النصر والتأييد والتوفيق)، قال: (وإلا فهي معية حقيقية كما يليق بالله ﷻ)، هذا استعمال كلام أهل العلم والمحققين في هذا، والألفاظ قد يريد بها الواحد معنىً صحيحًا، لكن قد تحتمل معنىً آخر؛ فتجنب المحتملات في باب العقيدة واجب. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٣٨٤: يا شيخ أحسن الله إليك هناك قول في المعية، هو قول شيخ الإسلام، وتخريج ابن تيمية، وهو أن الله مع عباده بذاته على وجه الله ﷻ؟

الجواب: لا يصلح أن ينسب لشيخ الإسلام هذا القول: (إن معية الله معية ذاتية أو هو معهم بذاته) ما قالها شيخ الإسلام، وإنما عبارته تحتمل، هذا احتمال؛ لهذا فهمها الشيخ محمد على هذا النحو، وإلا فإن قول شيخ الإسلام الذي تتابع عليه في كتبه المختصرة والمطولة: إن معية الله ﷻ حق على حقيقتها، وهي بمعنى العلم في كذا، في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وهي بمعنى النصر والتأييد في كذا، ففهم منه أنها أوسع من هذه.

وحقيقة المعية في لغة العرب الاقتران: إما اقتران بالذات، أو الاقتران بالصفات، هذه حقيقة (مع) في لغة العرب؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: ١١٩]، ومعلوم أن المعية مع الصادقين معية بأن تتصف بصفاتهم، وهي الصدق، وليست معية ذات، ويقول الرجل: (فلانة - يعني زوجته - معي)، وإن كان هو بالشام، وهي في الجزيرة، المقصود (معه) بالاقتران، يعنى ببقاء عقد الزوجية، أو تستأذن، فيقال: من معك؟ تقول: (معي فلان) هذه معية ذات، (القمر معنا)، (معنا) معية ذات، (أينما ذهبنا رأيناه) فهو فيه اقتران، والله ﷻ معنا بصفاته ﷻ، مع استوائه على عرشه ﷻ لا يخفى عليه شيء من أعمال العباد، فالسلف فسروا المعية بمعية الصفات، وليست بمعية الذات، تتابعوا على ذلك، بل وأبطلوا قول من قال: (إن الله ﷻ في كل مكان) استدلالاً بآية المعية،

قالوا: إنه سبحانه وتعالى ليس مع خلقه في الأرض بذاته، وإنما هو في السماء سبحانه وتعالى.

فهذا يدل على أن تفسير المعية عندهم بأنها معية حقيقية، يعنون بها معية الصفات، وهي في اللغة تأتي هذه وهذه، وكلها في القرآن .[**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

س ٣٨٥: يعني هناك فرق بين أن نقول: معية حقيقية، ومعية ذاتية؟

الجواب: لا شك؛ لأن معية الصفات قد تؤول، أول الأشاعرة معية الصفات، وعندهم النصر والتأييد والإحاطة والتوفيق هذه كلها مؤولة. [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

س ٣٨٦: أحسن الله إليك يا شيخ، قول العامة عندنا: المعية معية الله. ماذا يقصدون بها؟ المعية بذاته، يعني مثلاً: في الصلاة يقول: صل في أي مكان، أو الله في كل مكان؟

الجواب: لا، يقول: (الله معبود)، عندنا في نجد يقول: إن الله معبود في كل مكان، هذا الموجود عند عوام الناس عندنا، الله معبود في كل مكان. [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

مداخلة: عندنا في الجنوب يقولون الله في كل مكان بدون الله معبود.

الجواب: هو يكون هذا مقصودهم، أما أن يقصد به أن الله في كل مكان بذاته، هذا قول الأشاعرة. [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

مداخلة: هم يقصدون أن الله يقبل العمل في كل مكان.

الجواب: هو يعني: معبود في كل مكان، هذا المقصود، لكن ينبغي أن

ينبه، تقول له: لا، قل الله معبود في كل مكان، هو ﷻ مستوٍ على عرشه، عالٍ على خلقه بذاته، لا يخفى عليه شيء من أعمال العباد، سبحان من وسع سمعه الأصوات [مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ].

الفرق بين الكلام والقول عند النقل

س ٣٨٧: يقول فرق بعض أهل العلم بين الكلام والقول، فقالوا: يطلق الكلام على منشئ الكلام ابتداء، والقول: من حكى أو بلغ الكلام، ولكن ينشأ عن هذا إشكال، نجد كثيراً نقلاً عن منشئ الكلام؛ مثل قول عمر رضي الله عنه: «**وافقت ربي في ثلاث**»، فهل هذا المنقول كلام أو قول؟

الجواب: نعم. هذا راجع إلى أن إطلاق لفظ الكلام: (تكلم فلان)، (هذا كلام فلان) لا يقال إلا لمن أنشأه؛ لأنه أضافه إليه، والإضافة تقتضي إضافة القول، يعني: إضافة الكلام إلى منشئه، أما المبلغ له يقال: قال فلان، لكن إذا أنا مثلاً قلت: (قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كذا وكذا) الكلام هذا كلام من شيخ الإسلام، والقول قولي إبلاغاً لكلام شيخ الإسلام، لكن أيضاً هذا الكلام من الذي تكلم به إنشاءً؟ تكلم به شيخ الإسلام، وتبليغاً؟ تكلمت به، لكن حين نقول: هذا كلام من؟ هو كلام شيخ الإسلام، ليس كلامي؛ لأنه إذا دار الأمر بين الإنشاء والتبليغ فيوصف، أو يضاف إلى من أنشأه، لا إلى من بلغه، هذا قول من هذا؟ سمعت مني كلامًا؟ فالإضافة تنقسم إلى قسمين، فإذا سأل سائل، الآن سأل واحد منكم زميله، فقال: هذا قول من؟ واحد يقول: هذا قول فلان، وآخر يقول: هذا قول أئمة السنة، قول شيخ الإسلام ابن تيمية، قول ابن القيم، قول البخاري

قول الإمام أحمد، طبعاً هؤلاء هم الذين أنشؤوا القول، وهو قولي من جهة أني ذكرت وتكلمت به عندكم، فهو قول لي، لكن لا يلزم أني أنا الذي أنشأته، وإنما استفدته، فيكون حظي البلاغ به، فإذًا مسألة الكلام: نعم. في قوله: (كلام فلان، وقول فلان (الكلام إذا قيل: (كلام فلان) يعني: هو الذي أنشأه، (هذا كلام شيخ الإسلام) يعني: الذي أنشأه، (هذا كلام النبي ﷺ): يعني من حيث الإنشاء، وأما التبليغ فلا يقال إلا مع القرينة. [شرح العقيدة الواسطية].

القائل بخلق القرآن رادٌّ لكلام الله

س ٣٨٨: كيف يكون من قال: (إن القرآن مخلوق) راداً لقول الله ﷻ: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؟

الجواب: الذين قالوا: (إن القرآن مخلوق (قالوا: (الكلام مخلوق)، والكلام عندهم خلق في شيء، فسمع، القرآن هذا الذي بين أيدينا، أو كلام الله عموماً جعله الله ﷻ في شيء منفصل، جعله الله ﷻ مخلوقاً في شيء منفصل، ثم أسمع الناس من ذلك الشيء، مثل كلام أولئك في الشجرة: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] حسن هنا قالوا: (إن الله ﷻ خلق كلاماً في الشجرة، وسمع الكلام من الشجرة؛ لأنه لا يعقل أن كلام الله ﷻ يكون من الشجرة). إذًا فقوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] هنا فيه إثبات أن كلام الله مسموع، وكلام الله هو صفته، فالقول بأنه جعل كلامه في شيء هذه زيادة على النص، فيقول: هو كلامه جعل كلامه في

شيء، ثم هذا الشيء سمع، فيكون هذا المسمع للقرآن سمعه. . . . ؟ [شرح العقيدة الواسطية]

كيفية كون القرآن صفة لله ويشفع لأصحابه

س ٣٨٩: كيف نرد على من احتج بأن القرآن لا يأتي شفيعاً لأصحابه يوم القيامة، وكيف تنفك الصفة عن الموصوف؟

الجواب: الله ﷻ يجعل القرآن، أو بعض القرآن يوم القيامة يعني: ثواب القرآن يجعله مظللاً للعبد؛ كما جاء في السنة: «**اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آل عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا**»[1] هذا يدل على أنه يجعل الله ﷻ ثوابه ذلك، هذا قول.

والقول الثاني: أن الله ﷻ يجعلها أجساماً كذلك، وليست هي القرآن، ولكن يجعل ذلك أجساماً؛ لتكون المحاجة، وأما القرآن فهو كلام الله ﷻ منزل غير مخلوق؛ منه بدأ واليه يعود. [**شرح العقيدة الواسطية**].

حكم القسم بحياة المصحف

س ٣٩٠: هل يجوز القسم بحياة المصحف، وهل يقال: إنه أقسم بشيء مخلوق؟

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤) عن أبي أمامة رضي الله عنه.

الجواب: لا، المصحف ما له حياة؛ المصحف هو كلام الله، ما يقول: وحياة كلام الله، بل يقول: وكلام الله. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

أثر مجاهد والرد على المبتدعة

س ٣٩١: هل أثر مجاهد في إجلاس النبي ﷺ على العرش يعتبر من الصفات؟

الجواب: لا، لا يدخل في هذا؛ لأن هذا أولاً ليس من الحديث، هذا واحد، وليس من كلام النبي ﷺ، ثم هذا من اجتهاد مجاهد، نقول هذا اجتهاد مجاهد، ذكره اجتهادًا، فهو ما يثبت صفة عن النبي ﷺ، لكن أثر مجاهد هذا كان فاصلاً بين أهل السنة وغيرهم في زمن من الأزمنة: الأزمنة الأولى، كان هو الفارق أثر مجاهد في إجلاس النبي ﷺ على العرش، وقال به جماعة من أهل العلم؛ لأجل أن الإجلاس فيه إثبات استواء الله على عرشه بذاته ﷻ؛ ولهذا يهتمون به، فمن أنكر حديث مجاهد، يعني: خبر مجاهد فهو جهمي. لماذا؟ لأنهم لا يريدون - يعني من أنكره - لا يريد إنكاره الفضيلة الخاصة بالنبي ﷺ، وإنما يريد إنكار الاستواء على العرش وعلو الله ﷻ بذاته؛ ولهذا كان هذا الحديث، أو هذا الأثر عن مجاهد في إجلاس النبي ﷺ على عرش الله ﷻ فارقًا بين أهل السنة وأهل البدعة والتجهم؛ لأن أهل السنة يرونه، ويقبلون ما جاء به مجاهد في هذا الحديث، لكن ما تفرد به من جهة الإجلاس لا يأخذون به، يقولون: هو من قول مجاهد، وعلى عهدته، لكن هو يشمل العلو والاستواء، وهذا رواه أهل الحديث والأمة تلقت مضمونه بالقبول، هذا مثل حديث الأوعال،

له نظائر في أحاديث تضعف أسانيدها، وبعضها يكون واهيًا.

لو رأيت مثلاً: كتاب العرش، وما جاء فيه لابن أبي شيبة تجد فيه أخبارًا ضعيفة، وأخبارًا ضعيفة جداً إلى آخره، يريد الناقل، يريد المؤلف بذلك أن هذه الأخبار قبلها أهل السنة، يعني: قبلوا مضمونها، بما دلت على استواء الله على عرشه، ودلت على علو الذات لله ﷻ، فلا يدخل أثر مجاهد في ذلك؛ لأن هذا الكلام يراد به ما جاء في حديث النبي ﷺ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٣٩٢: ما رأيكم في الأثر الوارد في إجلاس النبي ﷺ على العرش؟

الجواب: الأثر الوارد بإجلاس الله للنبي ﷺ على العرش مذكور عن مجاهد، وجاءت فيه بعض الآثار، ويثبتها أهل السنة في الجملة؛ لأجل إثبات الاستواء، لكن ما جاءت أحاديث مرفوعة، هذا ليس مما فيه الاجتهاد، أما أثر مجاهد رحمه الله في تفسير قوله ﷻ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهو أن يجلسه ﷻ على عرشه، هذا كان الناس يمتحنون به في زمن الفتنة في القرن الثاني والثالث لما حصلت فتنة خلق القرآن، كان الناس يمتحنون بهذا الأثر، فمن كان من أهل السنة أثبته، ومن لم يكن من أهل السنة نفاه، وقال: (لا أقول به)؛ لأن المراد ليس هو الإجلاس، وإنما المراد منه أن فيه التصريح بالاستواء الذي معناه الجلوس، فأوضح معنى الاستواء بأن معناه: الجلوس، إجلاس النبي ﷺ مع الرب ﷻ على العرش، وإلا فالإجلاس لم يثبت، ولم تثبت به السنة؛ ولذلك لا نقول ابتداءً: إن من عقيدتنا أنه يجلس، بل نسكت عن ذلك، ولا نذكرها، لكن

قالها مجاهد، وابتلي الناس بذلك؛ لأنها تفسر معنى الاستواء، فمن رد هذا - لأن بعض الناس يقول بالاستواء، ويعني به معنى آخر - فهذا الأثر صار فارقًا بين أهل السنة وغيرهم، فمن ردها قيل: إنه من المبتدعة، هذا في الزمن الأول؛ ولهذا ترى أن بعض أهل العلم طول عليه في الكلام مثل: الخلال في السنة، وكذلك الدارقطني والطبراني، وهو من الآثار التي ينبغي الانتباه لمعناها، وإلا فالقاعدة أنه لا يتجاوز القرآن والحديث. **[شرح الحموية].**

حكم سؤال الأطفال والعامة بقولهم أين الله

س ٣٩٣: هل يجوز سؤال الأطفال والعامة بقولهم أين الله؟

الجواب: هذا مما لا تتحمله العقول، ليس عقل كل أحد يتحمل هذه الكلمة، خاصة في مثل هذا الزمان، فهذه ليست من كلمات الابتلاء، ولكن تعلم العامة والأطفال صفات الله ﷻ، أما امتحان الناس بهذا السؤال فليس بجيد. **[شرح العقيدة الواسطية].**

بيان المقصود بكلام الله

س ٣٩٤: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] هل المقصود بكلام الله في هذه الآية الكلام الكوني أم الكلام الشرعي؟

الجواب: لا. المقصود منه الكلام الشرعي. **[شرح العقيدة الواسطية].**

حكم الإخبار عن الله بأفصح الفصحاء

س ٣٩٥: هل يجوز أن يقال: الله أفصح الفصحاء، من باب الخبر الله ﷻ هو أفصح المتكلمين؟

الجواب: نعم، لكن من جهة الصفات ما أعلم أن هذه الصفة ثابتة لله ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**

علم الله في كل مكان

س ٣٩٦: ما صحة القول بأن الله في كل مكان بعلمه؟ هنا في كل مكان.

الجواب: الله ﷻ في كل مكان بعلمه؛ نقول: علمه ﷻ بكل مكان، علمه ﷻ في كل مكان، لكن ما نقول: هو في كل مكان بعلمه، الأحسن أن تقول: إنه ﷻ علمه في كل مكان؛ قال ﷻ: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾﴾ [يونس: ٦١]. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الفرق بين أهل السنة والمبتدعة في إثبات الصفات

س ٣٩٧: كيف يمكن الرد على من أوَّل الصفات وفسرها بمقتضاها ولازمها واستشهد على ذلك بتفسير المعية بالمقتضى؟

الجواب: أحياناً يصح تفسير الصفة باللازم، أو تفسير الصفة بالمقتضى، والفرق بين المؤول وغيره: أن المبتدع الذي يؤول بالصفات إذا أتت صفة من الصفات في القرآن فهو المؤول ينفي دلالة الظاهر، ويفسر باللازم، وأما أهل السنة فيثبتون الظاهر، ويثبتون اللازم، فمثلاً في قوله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] قد تفسر هنا يد الله فوق أيديهم بأن هذا تشديد في أمر النكث، وأن الله ﷻ شدد في أمر نكث البيعة بقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ هذا هو معنى الآية، لكن هل من قال ذلك ينفي الصفة أو يثبتها؟ فإن كان ينفي صفة اليد كان هذا الذي قال تأويلاً، وإذا كان يثبت صفة اليد فيكون هذا الذي قاله تفسيرًا باللازم، فيكون صحيحاً. كذلك قوله ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ①﴾ [الملك: ١] لو قال قائل: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ يعني: بقبضته، وتحت تصرفه ومشيئته فإنه إن كان يثبت صفة اليد لله ﷻ فيكون هذا من التفسير باللازم، يعني: هو يفسر لك المعنى البعيد، أما المعنى الظاهر الواضح من الآية فهذا مثبت، وإذا أتى المؤول فإنه يعرض عن إثبات الصفة، ويفسر بهذا، فيكون تأويلاً، فمثلاً السني يقول: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ هذا فيه إثبات لصفة اليد، وأن ملك الرحمن بيده، وتحت قهره، وتصرفه، وتدبيره، وفي ملكه، وهذا صحيح، ولها نظائر كثيرة. فإذًا الفرق بين التأويل والتفسير بالمقتضى واللازم: أن ينظر إلى أصل المعنى، فإذا كان أصل المعنى مثبتًا يثبته المتكلم، ثم فسر باللازم صار ذلك تفسيراً صحيحاً، وإن كان ينفي أصل المعنى، ويذهب عنه إلى معنى آخر يكون ذلك من التأويل. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

دلالة أن السموات السبع في يد الله كالخردلة

س ٣٩٨: الكلام على أن السموات السبع في يد الله كالخردلة، هل معنى هذا معرفة نسبة السعة، وتكون بذلك محددة، أم أن المعنى يقصد به التقريب؟

الجواب: المقصود بهذا الحديث أن السموات السبع هي صغيرة بالنسبة لعظمة الله ﷻ، هذا المقصود، وليس المقصود تحديد النسب حتى تعرف. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

بطون الله ﷻ بطون إحاطة

س ٣٩٩: يقول بناءً على قاعدة نفي المماثلة هل نثبت البطون لله ﷻ بذاته أم أنه باطن بصفاته؟

الجواب: ذكرناه لكم من قبل أنه بطون إحاطة، وليس بطون الذات؛ لأن بطون الذات هو تفسير الذين يجعلونه حالاً بكل مكان. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

معنى الكاف في: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

س ٤٠٠: ما معنى قولنا: ليس مثل مثله شيء إذا قلنا: معنى الكاف مثل؟

الجواب: يعني إذا صارت الكاف بمعنى: مثل فيكون معنى قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] يعني: ليس مثل مثله شيء، وهذا التركيب ظن أن فيه إثبات المثلية؛ لأنه نفى مثل المثل، ونفي مثل المثل لا يلزم منه عقلاً نفي المثل؛ لأنه نفي البعيد، وليس معنى نفي البعيد أن ينفي القريب، ولكن هذا احتجاج أعجمي، ليس احتجاجاً عربياً، وأما أهل اللسان العربي يعلمون أن نفي مثل المثل هذا من باب التنزيه والتعظيم، فإن من لا يشابهه أحد ولا يماثله فإن من تعظيمه وإجلاله ألا تنفي المثلية عنه مباشرة، بل تنفي المثلية عن الأبعد للدلالة على أنه متنزه متعالٍ عظيم عن أن يكون له مثل أصلاً، فإذًا قوله ليس مثل مثله شيء على ذلك التقدير يكون هذا إبعادا لوجود المثل على اللسان العربي؛ لأن مثل ذلك لا يستعمل في مباعدة النفي عمن لا يستحق وجود الأصل، فالله ﷻ لا يوجد له مثيل، ولكن على هذا التقدير إذا صار الكلام ليس مثله شيء عند من قدر هذا التقدير يكون ليس فيه المبالغة في نفي وجود المثيل، وليس فيه التعظيم لله ﷻ عن وجود المثيل، فيكون التقدير عندهم أن الكاف بمعنى مثل لأجل المبالغة في نفي وجود المثيل جميعاً، فيكون هذا التقدير فيه التنزيه والتعظيم لله ﷻ عن أن يكون له مثيل باللسان العربي، بعضهم تصور من ذلك أنه نفي لوجود مثل المثل، وليس نفيًا لوجود المثل، نقول: هذا كلام أعجمي عقلي، أما الكلام العربي فإنه يفهم على اللسان العربي ما يفهم على لسان العجم. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

معية الله لعباده ليست من المشترك اللفظي

س ٤٠١: ما معنى كلام ابن القيم: (إن معنى المعية الخاصة والعامة ليس معناه الاشتراك اللفظي)؟

الجواب: على كل حال المشترك اللفظي هو الذي يصدق على كذا واحد بدون تداخل العين، هذه عين أي: الباصرة، وعين الماء، والذهب... إلى آخره، كل واحدة لها معناها، أو يكون المشترك مما يدل على معنيين فأكثر، ولا يعرف دلالته مثل: القرء؛ يدل على الطهر، ويدل على الحيض، وهل يحمل المشترك اللفظي على معنى واحد، أو على معنييه، أو على معانيه؟ الصحيح أنه يحمل على معانيه جميعاً ما لم يدل الدليل على واحد منها، وهذه قاعدة من قواعد التفسير، على كل حال المعية: معية الله ﷻ لعباده ليست من جهة المشترك، نعم هي معية، هذه المعية الخاصة لها معناها، والمعية العامة لها معناها، وكل ذلك من مقتضيات معية الله ﷻ لعباده. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الابتعاد عن الألفاظ المحدثة عند الحديث عن القرآن

س ٤٠٢: ما رأيكم في قول: لقد تحدث القرآن؛ كما هو دارج على ألسنة كثير من المتكلمين؟

الجواب: (تحدث القرآن، قال القرآن)، هذه كلها من الألفاظ المحدثة، والألفاظ الثقافية التي لا يجوز استعمالها؛ لأن الذي تحدث، وجعل هذا القرآن حديثاً هو الله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، فالقرآن لا يتحدث، هو ليس بمخلوق، إنما القرآن كلام الله ﷻ، فالذي يتحدث هو الله ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [النمل: ٧٦] يظهر لي أن كلمة يقص مختلفة (قال، تحدث)؛ يقص بما فيه من القصص، لكن (تحدث وقال) إلى الآن ما عندي جواب عن هذا الآن، ونحتاج إلى تأمل. [**شرح العقيدة الواسطية**].

طريقة السلف في إثبات صفة الأصابع

س ٤٠٣: هل تعلمون أحداً من الأئمة نص على أن لله ﷻ خمسة أصابع صفة له ﷻ، أم أن طريقتهم رحمهم الله إثبات الأصابع دون تحديد العدد؟

الجواب: الذي أعلمه من طريقة أهل السنة أنهم يثبتون الأصابع لله ﷻ صفة، دون تحديد عدد معين؛ وذلك لأن الحديث الذي جاء فيه بما رواه البخاري ومسلم وغيرهما أنه: «**مَرَّ يَهُودِيٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فقال: له النبي ﷺ يا يَهُودِيُّ: حَدِّثْنَا، فقال: كَيْفَ تَقُولُ يا أَبَا الْقَاسِمِ إذا وَضَعَ الله السماوات على ذِهْ، وَالْأَرْضَ على ذِهْ، وَالْمَاءَ على ذِهْ، وَالْجِبَالَ على ذِهْ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ على ذِهْ، وَأَشَارَ أبو جَعْفَرٍ محمد بن الصَّلْتِ بِخِنْصَرِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ تَابَعَ حتى بَلَغَ الْإِبْهَامَ، فَأَنْزَلَ الله**: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾»[1]، وفي رواية:

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٤٠)، وأحمد (١/ ٢٥١، ٣٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

«**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النبي ﷺ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلاَئِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ، فَرَأَيْتُ النبي ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾**»(١)
وهذه الروايات بينها اختلاف في العدد؛ بعضها فيها ستة، وبعضها خمسة، وبعضها ثلاثة، فيعلم من ذلك أن المراد منه ذكر الجنس، دون العدد. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٤٠٤: في الحديث أن النبي ﷺ قال: إن الله يوم القيامة يضع الأرض على إصبع. . ، وأشار بيده.

الجواب: لا، الذي أشار إليه الحبر اليهودي، وليس هو النبي ﷺ: «**كَيْفَ تَقُولُ يا أَبَا الْقَاسِمِ يوم يَجْعَلُ الله السَّمَاءَ على ذِهْ وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالأَرْضَ على ذِهْ وَالْمَاءَ على ذِهْ وَالْجِبَالَ على ذِهْ وَسَائِرَ الْخَلْقِ على ذِهْ كُلَّ ذلك يُشِيرُ بِأَصَابِعِهِ**» قال فَأَنْزَلَ الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وفي بعضها أنه قال: «**على إصبع، عدّ خمسًا**»، وفي بعضها ستة، وفي بعضها أقل، فضحك النبي ﷺ تصديقًا لقول الحبر، وهذا لاإشكال فيه؛ لأنه مثل ما ذكرنا، لأنه لأجل بيان المعنى مع قطع المماثلة. **[شرح أصول الإيمان]**.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

لا يجري في حق الله إلا قياس الأولى

س ٤٠٥: هل العفو يتصور من غير القادر على الانتقام؟

الجواب: نعم. من حيث التصور العفو يكون من قادر على الانتقام، من قادر على العقوبة، ومن غير قادر، ولذلك يكون العفو كمالاً إذا كان من قادر على إيقاع العقوبة بمن خالفه، أو من مكر به، والله ﷻ قادر وقدير، وعفوه ﷻ عن كمال قدرته، وكمال عزته، وكمال جبروته ﷻ؛ ولذلك كان صفة كمال، لذلك ومن القواعد المقررة أن قياس الأولى يجري في حق الله ﷻ، بخلاف قياس الشمول وقياس التمثيل؛ لأن الأقيسة ثلاثة: قياس الأولى، وقياس التمثيل، وقياس شمول.

وقياس الأولى: يجري في حق الله ﷻ بمعنى: أن كل كمال في حق العبد فالله ﷻ أولى أن يتصف به ﷻ، وهذا قد جاء في القرآن، أما قياس الشمول: وهو قياس المناطقة فباطل في حق الله ﷻ، وكذلك قياس التمثيل الذي هو قياس الأصوليين فهو باطل أيضاً في حق الله ﷻ، وكل كمال في حق المخلوق إذا قلت لا نقص فيه؛ الكمال لا يكون كمالاً حتى لا يكون فيه نقص، لكن بعضهم يزيد هذه العبارة توهما، أو إخراجاً للولد؛ لأن بعضهم يرى أن الولد كمال بالنسبة للآدمي، من طعنوا في قياس الأولى قالوا: (الولد كمال بالنسبة للآدمي ومن لا ولد له من بني آدم فهو ناقص فكيف ينفى الولد عن الله ﷻ باعتبار هذه القاعدة؟(وهذا البحث ناقص؛ لأن الحقيقة ليست كذلك، لأن الولد نقص بالنسبة للآدمي؛ لأنه لِمَ يرد الولد؟ يريده

لأشياء إما لنفعه، لكي ينتفع منه إذا كبر، أو ليحمل اسمه خشية من طي اسمه، ونسيانه اسمه، وعدم بقاء اسمه، أو لأجل أنه يحتاج للتفاخر به، وكل هذه الصفات نقص، والله ﷻ له صفة الكمال؛ فلا نحتاج إلى هذا القيد الذي ذكر الأخ من أن الكمال يقيد بكمال لا نقص فيه، بل الكمال معلوم أنه لا نقص فيه. [**شرح العقيدة الواسطية**].

ضوابط التأويل

س ٤٠٦: ما الضابط بين ما يجوز تأويله، وما لا يجوز تأويله؟ وهل يجوز تأويل قوله ﷻ: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢]، وتأويل قوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]؟

الجواب: هذه المسألة مسألة عظيمة ودقيقة، وبعدم معرفتها يكون الخلط بين التأويل، والقول بظاهر الكلام، أو ما يتضمنه الكلام، أو لازم الكلام، وأذكر أني في أثناء الشرح - لما تكلمنا عن الصفات - عرضت لهذه المسألة، لكن أعيدها حتى تتكرر الفائدة. فالتأويل هو: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لدليل دل عليه أو لقرينة. فإذًا في التأويل عندنا ظاهر، وهناك صرف للفظ عن ظاهره، فعماد فهم التأويل على فهم كلمة الظاهر، كما أن المجاز عندهم هو: نقل اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما. ففهم المجاز الذي يقابله الحقيقة مبني على فهم الوضع الأول، وأما الوضع الثاني: العلاقة والتأويل مبني على فهم الظاهر والقرينة، فإذا في التأويل شيئان: ظاهر وقرينة، مهم أن تعتني بهذين حتى تفهم المسألة، وفي الحقيقة والمجاز هناك ثلاثة ألفاظ: وضع أول، وضع

ثان، وعلاقة، الظاهر في التأويل نوعان، الظاهر في الكلام نوعان: هناك ظاهر لفظي، وظاهر تركيبي، ظاهر يظهر من لفظ واحد، وظاهر يظهر من الكلام، من الجملة؛ ولهذا في تعريف التأويل قالوا: نقل الكلام من ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقرينة، أو صرف اللفظ عن ظاهره، فنقل الكلام، أو صرف الكلام من ظاهره هذا راجع إلى الظاهر التركيبي، وصرف اللفظ عن ظاهره هذا راجع إلى اللفظ الإفرادي، فمثلاً: في قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] قالوا: استوى بمعنى استولى، أو هيمن، هذا تفسير لكلمة استوى، هنا نقل اللفظ من ظاهره إلى معنى آخر بقرينة ظاهر اللفظ، هنا أن استوى بمعنى: علا، هذا معناها في اللغة، فأولوها بمعنى: استولى، فصار هذا تأويلاً، هل هذا تأويل سائغ، أم تأويل غير سائغ؟ نقول: هذا تأويل باطل، غير سائغ؛ لأنه نقل اللفظ عن ظاهره المتبادر منه بغير قرينة، القرينة التي يدعونها القرينة العقلية، والقرينة العقلية مبنية على أن يكون العقل تصور امتناع إثبات ظاهر اللفظ؛ فلذلك نقله، ومن المتقرر أن علو الله ﷻ على عرشه لا يمتنع عقلاً، أليس كذلك؟ العلو ثابت عقلاً، لكن الاستواء على العرش لايمتنع عقلاً، فعلى تقدير مجاراتهم في كلامهم نقول: هو جائز عقلاً، وإذا كان كذلك فيكون نقل اللفظ من ظاهره إلى غيره يكون تأويلاً باطلاً، هناك تأويل صحيح من مثل ما ذكر من الآيات مثل: قول الله ﷻ: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ظاهره، ظاهر اللفظ أن الإتيان هنا لله ﷻ: (أتى الله) يعني: أن الله يأتي، لكن أجمع أهل السنة على أن هذه الآية ليست من آيات صفة الإتيان لم؟ لأن الظاهر هنا ظاهر تركيبي: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ معلوم أنه لما قال:

﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ أن الله ﷻ لم يأت من القواعد بذاته: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، وإنما أتى الله ﷻ بصفاته، يعني بقدرته، بعذابه، بنكاله، كذلك قول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ ليس معناه رؤية الله ﷻ حيث يمد الظل، وإنما ترى قدرته ﷻ حيث يمد الظل، فهذا الظاهر تركيبي، هذا لا يسمى تأويلاً أصلاً؛ لأنه قول بظاهر الكلام، فما نقلنا الكلام، ولا صرفنا الكلام عن ظاهره، فإذا القاعدة المقررة عند أهل السنة أنه في نصوص الغيبيات في الصفات، أو في ما يكون يوم القيامة، أو في الملائكة، أو إلى غير ذلك لا تأويل فيها، فنأخذ بالظاهر، هذا الظاهر تارة يكون ظاهراً من جهة اللفظ، وتارة يكون ظاهراً من جهة التركيب، في قول الله ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ①﴾ [الملك: ١] قد تجد من يفسرها بقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ يعني: في قبضته، وتحت تصرفه، وهذا التفسير إذا كان مع إثبات صفة اليد لله ﷻ فهو تفسير سائغ؛ لأن الملك بيده بمعنى: أنه تحت تصرفه، لكن في الآية إثبات صفة اليد، في قول الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] قال ابن كثير وغيره: هذا تشديد في أمر البيعة، هذا فيه إثبات صفه اليد لله ﷻ، ومعنى الكلام في ظاهره التركيبي مع إثبات صفة اليد أن فيه تشديد أمر البيعة، فإذا كان أحد من المفسرين فسر بالظاهر التركيبي، أو فسر بالمتضمن للكلام، أو فسر باللازم، فتنظر فيه هل يؤول الصفات، أو لا يؤولها؟

فمثلاً: لو نظرت إلى هذه الآية: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ووجدت أنه في هذه الآية لم يثبت صفة اليد، وإنما قال: (هذا تشديد في أمر البيعة؛

لأجل ألا ينكث بها أحد)، تنظر في الموضع الآخر في قوله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وفي قوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] هل في ذلك إثبات صفة اليد عند هذا المفسر أم لا؟ فإن أول في ذلك الموضع علمنا أنه في هذا الموضع أول، وإن أثبت في ذلك الموضع علمنا أنه في هذا الموضع فسر باللازم والمتضمن، وهذا من دقيق المسائل إذا لم تفهمه فجاوزه، ولا تخض فيه بعدم فهم له؛ لأن هذه من دقيق المسائل؛ ولهذا بعضهم يقول البغوي أوَّل، أو مثَّل، وأحدهم ألف: (ابن كثير بين التفويض) أو قال: (ابن كثير بين التأويل والتفويض)، أو (التفويض والتأويل)، ويظن بعض الناس أن ابن كثير فوض بعض الآيات، فوض بعض الصفات، أو أول، هذا غير صحيح، وكذلك البغوي فوض، أو أول، هذا غير صحيح لِمَ؟ لأنه قد يفسر باللازم، قد يفسر بالمتضمن، قد يفسر بالظاهر التركيبي، فيكفي أن تعرف الفرق بين المؤول وبين غيره؟ كما سأل السائل هنا بدقة حيث قال: ما الضابط بين ما يجوز تأويله، وما لا يجوز تأويله؛ يلتبس في حق بعض المفسرين، فلا تأخذ بالموضع المشكل الذي يحتمل أن يفسر باللازم، ولكن انظر إلى الموضع الذي فيه التنصيص على الصفة، فإذا أثبت في الموضع الذي فيه التنصيص على الصفة فهمنا أنه هنا ما أول الصفة، ولكن فسر بالمتضمن أو اللازم، أو فسر بالظاهر التركيبي، وهذا بحث يحتاج إلى مزيد بسط، لكن هذه أصوله. [**شرح العقيدة الواسطية**].

❀ ❀ ❀

فائدة في معنى الإتيان

من الأشياء التي ذكرها هنا أيضا أن الإتيان يكون للمجيء بيسر وسهولة وتؤدة، للذوات وللأعراض، يعني للأعيان والأعراض، أو بالذات، أو بالأمر والنهي، يعني في صفات الله ﷻ، إما بالأعيان والأعراض، فيقال أتى الرجل، ويقال أتى العذاب. أتى الرجل يعني بعينه، أو أتت الحمى، وهذا عرض يصيب الإنسان، أتت الحمرة، أتى الشفق، أتى الضياء، ونحو ذلك، يعني على الاعتبار العام أن هذا من الأعراض لا من الأعيان.

أما في الإتيان بالذوات، وفي الأمر والنهي في صفات الله ﷻ، فجاء الإتيان إتيان صفات في القرآن، وجاء الإتيان إتيان ذات صفة لله ﷻ، فأما في إتيان الصفات كقوله ﷻ في سورة النحل: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، فقوله هنا: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾، ظاهر الآية أن الإتيان إتيان قدرة، إتيان صفات الله ﷻ، أتى الله يعني: أتى الله بصفاته، لا بذاته ﷻ، لأنه قال: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ فالإتيان يدل على أنه إتيان صفة، لا إتيان ذات، لكن في الآية الأخرى، قال ﷻ في إتيانه سبحانه وتعالى يوم القيامة: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ [البقرة: ٢١٠].

﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾، وكذلك في آية الأنعام: ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] هذا إتيان حقيقي، إتيان ذات لا إتيان صفة.

هو ذكر عدة آيات تدل على أن الإتيان هو المجيء بسهولة وتؤدة، وشيئا فشيئا، مثلاً: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِۖ﴾ [الكهف: ٩٦] غير: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِيۖ﴾ [يوسف: ٥٤]، ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِۖ﴾ معلوم أن زبر الحديد ما تأتي دفعة واحدة، أو على وقت متقارب، إنما هي شيء فشيء على مدى، وقول الملك هنا ائْتُونِي به، غير جيئوني به، ائْتُونِي بِهِ، يعني فليكن مجيئه علي، أو قدومه بيسر وسهولة من باب إكرامه، يعني دلالة اللفظ وتفسيره بهذا المعنى يعطيك معنى الآية، يعطيك ما تشمله المعاني الخفية، التي بعد اللفظ في الآيات. [**شرح مفردات القرآن للأصفهاني**].

مخالفة أهل السنة للمبتدعة في مسألة قدم الحوادث

س ٤٠٧: هناك كلام لشيخ الإسلام، وهو أن أهل السنة يرون أنه لا مانع في وجود حوادث لا أول لها؟

الجواب: الزمان مخلوق والله ﷻ هو الأول والآخر، وهو ﷻ حي قيوم فعال لما يريد، فلابد من ظهور أثر صفاته، وأثر أسمائه الحسنى في بريته، فلابد إذًا أن توجد برية، فيتناهى الزمان، ينتهي الزمان، ويكون هو الله ﷻ أولا بصفاته، وهو آخر أيضاً، هو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهذه هي المسألة التي يسميها بعضهم: قدم الحوادث، أو تسلسل الحوادث، أو نحو ذلك من الأسماء، ومذهب أهل الحديث والسنة فيها: أن الله ﷻ له الأسماء الحسنى والصفات العلى، وأن أسماءه وصفاته لابد أن يظهر أثرها

في خليقته، لا يكون متصفاً بصفات، وله أسماء متضمنة لصفات، ثم يكون معطلاً ﷻ عن الفعل حتى يخلق الزمان، ويخلق المكان، وهذا فيه دخول في قول الجهمية والمعتزلة، فأهل الحديث يقولون: هو ﷻ لم يزل حياً ﷻ وهو فعال لما يريد، ولابد أن يكون له إرادة ﷻ فإرادته أن يفعل، معنى ذلك أن يحدث فعلا، وصفاته ﷻ لابد أن يكون لها أثر في الخليقة، فصارت حوادث، أول هذه الحوادث متى؟ نقول: الزمان وجد بعد ذلك، والله ﷻ أعلم بهذا الأمر، يتقاصر العقل والفهم عن هذه الأشياء، لكن من الظلم ما قالوه: من أن شيخ الإسلام وأهل الحديث قالوا بقول الفلاسفة؛ حيث يقول الفلاسفة بقدم هذا العالم، وأن هذا القول الذي ذكرناه من مذهب أهل الحديث هو قول الفلاسفة، هذا باطل، وإنما أتوا من جهة عدم الفهم، الفلاسفة والضلال في هذا الباب قالوا بقدم هذا العالم، فيها الإشارة لهذا العالم المنظور، هذا العالم الذي تراه السماوات والأفلاك والأرض، قالوا: هي قديمة، وأما أهل السنة فقالوا: خلق الله ﷻ قديم، ليس هذا العالم، هناك جنس مخلوقات، أما هذا العالم فهو محدث مبتدأ بابتداء نعلمه مما جاء في النصوص، أما فعل الله ﷻ وجنس مخلوقاته فهذا علمه إلى الله ﷻ، ولا يجوز لأحد أن يدخل في ذلك بتعطيل الله ﷻ عن فعله لما يريد، فهو ﷻ الحي القيوم، قائم على ما خلق ﷻ، ولابد أن يظهر أثر الصفات، وأثر الأسماء في الخلق، وهذه مسألة عظيمة خاض فيها من لم يحسن، وهدى الله ﷻ أهل السنة فيها بتعظيمه، وعدم حد صفاته وأفعاله ﷻ. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

معنى السكوت في حق الله ﷻ

س ٤٠٨: هل يوصف الله ﷻ، أو يخبر عنه بأنه ساكت؟

الجواب: السكوت له معنيان: المعنى الأول: سكوت مقابل للكلام؛ تكلم وسكت، والمعنى الثاني: سكوت عن إظهار الحكم، عن إظهار الكلام، عن إظهار شيء، أما الأول فلا أعلم أن أهل السنة يصفون الله ﷻ بالسكوت الذي هو مخالف للكلام، يعني: يتكلم ويسكت، بمعنى: ترك الكلام أصلاً، هذا لا أعلم أن أحداً من أهل السنة قال به، أما المعنى الثاني وهو السكوت بمعنى: عدم إظهار الخبر، أو ترك إظهار الحكم، أو إظهار الكلام، فهذا جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فَرَائِضَ فلا تُضَيِّعُوهَا وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فلا تَنْتَهِكُوهَا وَحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدُوهَا وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ فلا تَبْحَثُوا عَنْهَا**»[١] (سكت عن أشياء) هنا السكوت بمعنى عدم إظهار الحكم؛ لأنه قال: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فَرَائِضَ فلا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فلا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ**» السكوت هنا: عدم إظهار حكم تلك الأشياء، ليس هو السكوت الذي ضد الكلام، فهذا النوع ثابت: سكت الله ﷻ عن هذا الحكم يعني: لم يظهر حكمه لا في الكتاب، ولا في السنة، تركها ﷻ، فيرجع الأمر إلى القواعد، إما أن أصلها الإباحة، أو إلى

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٨/ ٣٨١)، والدارقطني (٤/ ٢٩٨)، والطبراني في الصغير (٢/ ٢٤٩) عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

آخر ما هو معلوم، وهذا هو المراد بقول من قال من السلف: يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء رعاية لهذا الحديث، هذا تحقيق القول في هذه المسألة، والله أعلم. [**شرح العقيدة الواسطية**].

طريقة السلف في الأسماء والصفات

س ٤٠٩: لقد علم من طريقة السلف أنهم لا يردفون نزول الله بأنه ينزل بذاته إلا ما قاله ابن منده: (ينزل بذاته من العرش)، ولكن هل في قولنا: إنه ينزل بذاته محذور، أو فساد للمعنى؟ وذلك لأننا نعلم أن هذه الصفة صفة اختيارية قائمة بالنفس، وأيضاً لماذا لا يقال هذا في صفة الاستواء؟

الجواب: معلوم أن طريقة السلف متابعة النصوص، والتصريح ببعض الألفاظ الزائدة عما جاء في النصوص مما يفهم منها في الصفات لا يكون إلا عند الحاجة، لا يكون هكذا من غير حاجة؛ لهذا ترى أن الإمام أحمد قال في أول أمره: (من قال: إن القرآن غير مخلوق فهو مبتدع، ومن قال: إنه مخلوق فهو مبتدع)، ثم لما استحكم القول بخلق القرآن قال - إذ سئل هل القرآن مخلوق - قال: (لا ليس بمخلوق الفترة الأولى) حين قال: (من قال: إن القرآن ليس مخلوقًا فهو مبتدع)؛ لأنه لا حاجة إلى ذكر هذه اللفظة؛ لأن ذكر هذا اللفظ يستدعي البحث في خلق القرآن، هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ ليس بمخلوق لماذا نفى؟ فلا تدخل في العقائد بألفاظ مبتدعة، بل تتابع النصوص، وهذا هو الواجب، خاصة في الحديث مع العامة والناس، ومع طلبة العلم إلا فيما يحتاج إليه، ولهذا قد يتحاشى طالب العلم أن يفصل بعض المسائل لبعض المتعلمين وطلبة العلم؛ لأنه لا حاجة إلى تفصيلها،

وهذا الباب - باب العقائد - الأصل فيه أن يتابع الكتاب والسنة، وأن لا يزاد عليه، تذكر المسألة، ويذكر دليلها فقط، لكن توسع أهل العلم رداً على المخالفين، فلهذا من زاد بعض الكلمات: (استوى على عرشه بذاته) أو قال: (هل استوى بحد؟ قال: نعم، بحد، أو ينزل بذاته، أو يأتي بذاته، أو نحو ذلك) فهذا لحاجة كانت في ذلك الزمان، فما لم تكن الحاجة قائمة في مقابلة أهل البدع فإنه لا يتجاوز القرآن الحديث، ولهذا مما ينبغي أن يفهم وأن يستحضره طالب العلم جيداً أن كتب الردود لا تأخذ منها تقعيد العقائد، وإنما تأخذ منها فهم مرادات السلف بتقرير العقائد، وفرق بين المسألتين؛ فكتب الردود قد يحتاج فيها العالم الذي رد من أئمة السلف إلى ألفاظ لا يقولها عند الابتداء والاختيار، وإذا قرر العقيدة من دون رد فإنه لا يأتي بتلك الألفاظ، ولهذا نقم بعض أهل البدع على بعض أئمتنا كعثمان ابن سعيد الدارمي وابن منده، ونحو هؤلاء الأئمة بألفاظ أوردوها، وإنما أحوجهم إيراد تلك الألفاظ الرد على المخالفين، فتنتبه إلى أن كتب الردود يكون فيها زيادة، فيها استطراد، فيها أنه يلتزم بشيء لا داعي له، لكن في مقام الرد يلتزمه؛ ليبين أنه على ثبت ويقين من الأصل الذي أصله، فإذًا أعيد لكم هذا الأصل، وهذه القاعدة، وهي: أن كتب الردود لا يؤخذ منها تقرير عقائد أهل السنة، وإنما يؤخذ منها فهم تقرير العقائد - التقرير نفسه -، ما تأخذه فيها عين التقعيد، لا تأخذه من كتب الردود.

وإنما كيف تفهم النصوص؟ كيف تفهم القواعد؟ تفهمها من الردود، فإذا احتجت ذكرت ما ذكروا، إذا لم تحتج فلا تتوسع في ذلك؛ فباب الصفات باب إنما يتابع فيه النصوص، لا تزد على النصوص إلا إذا كان ثم حاجة،

ولهذا بعض طلبة العلم يستأنس في هذا الباب إلى ذكر خلافيات دقيقة في نصوص الصفات وكلام أهل العلم، ويتجادلون في ذلك، ويتركون بعض الواجب عليهم في مسائل الدين الأخرى لايتعلمونه، وبالتالي لا يعملون به، وهذا غير سائغ؛ لأن طلب العلم في الحقيقة له لذة، ومن سار في طلبه للعلم على لذته حرم بعض الشباب، وهذه سبق وأن ذكرتها لكم، وهي أن بعضهم يطلب العلم للذة، يعني: من الزمن القديم له لذة في البحث في الصفات، فيبحث، ويدقق، لكن باب الإيمان لا يعرفه، لكن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما يعرف كلام أهل السنة فيه، لكن باب الأخلاق لا يعرف كلام أهل السنة فيه، وهكذا، فالإيغال في بحث شيء، وقد فرطت في واجب، ولكن الذي أوغلت فيه ليس بواجب عليك هو من باب تقديم المستحب على الواجب، فتقديمك المستحب على الواجب لم؟ لأن لك لذة فيه، ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في هذا الأصل عنوانها: (قاعدة فيما للعبد فيه محبة) يعني من الأعمال، وهذا من دقائق البحث في أصول العمل والنيات وما يصلح به القلب، وهذه الرسالة غير موجودة في الفتاوى، ولا رسائل شيخ الإسلام، وإنما موجودة في مجموع باسم: (رسائل عربية)، أو [بحوث عربية وإسلامية] مهداة إلى أديب العربية محمود محمد شاكر من مجموعة من تلامذته كتبوا تحقيقات، ومن ضمن تلامذته محمد رشاد سالم حقق هذه الرسالة، وأودعها هذا المجموع، وهي رسالة وجيزة، بعض الناس يطلب العلم للذته، تجده يبحث في المصطلح، ويحقق في المصطلح لماذا؟ لأن له لذة في ذلك، يجد استمتاعًا، يخرج الأحاديث، يجلس في الأحاديث أسبوعًا وأسبوعين وثلاثةً وشهرًا لم؟ لأن

له لذة في ذلك، يحفظ حفظاً مطولاً، كذا هل لأنه واجب عليه؟ لا؛ لأن له لذة في ذلك، تجده يحفظ في كتب الحديث، هل حفظت القرآن؟ لا، لم؟ صار لذاك لأن له لذة فيه، تجده يوغل في البحث في مسائل الأسماء والصفات، ويأتي فيها ببحوث عربية - يعني: من جهة أنها غير مشهورة - وذلك لأن له لذة في ذلك، فإن كان هذا الاستقصاء بعد تمكن فيما يجب عليه فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، أما أن يفرط بالواجب، ويذهب إلى مستحب، أو يذهب إلى مباح في بعضه من الاطلاع على بعض التفاصيل فهذا ليس بحسن.

نعود إلى أصل الموضوع، وهو أن مثل هذه الألفاظ بذاته، أو نحو ذلك هذه يذكرها بعض أهل العلم للحاجة إليها، فإذا لم يكن ثم حاجة فلا مجاوزة للقرآن والحديث، فنحن نقول: الله ﷻ مستو على عرشه؛ كمايليق بجلاله وعظمته، وينزل إلى السماء الدنيا؛ كما أخبر عن ذلك، كمايليق بجلاله وعظمته، ولا حاجة إلى القول بذاته؛ لأن النص ظاهر واضح. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٤١٠: هل التعبير عن الصفات كالكلام، أو الرضا بقولنا: (أصلها قديم، وأفرادها حادثة)، هل فيها إشكال أم لا؟

الجواب: قوله: أصلها قديم، هذا لا يعبر به أكثر أهل العلم، وليس من تعبير أهل العلم باضطراد، لكن معناه صحيح، وإنّما يعبّرون بقولهم: هذا من الصفات قديمة النوع، حادثة الآحاد، فيقولون: (الكلام - كلام الله - قديم النوع حادث الآحاد)، (قديم النوع حادث الأفراد)، كما قال ﷻ مثلاً

في القرآن: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ٢﴾ [الأنبياء: ١، ٢]، فالقرآن كلام الله، حديث العهد بربّه ﷻ، مع أنّ صفة الكلام لله ﷻ قديمة النوع. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].**

حكم قول الصحابي في إثبات الأسماء والصفات

س ٤١١: أحسن الله إليك يا شيخ باب الأسماء، الأسماء الحسنى وكذا الصفات والتوقيف على القرآن والسنة، مثل الأثر عن ابن عباس ﵄ في الحوض، وكذلك الآثار المروية عنه في تفسير الحروف المقطعة في أوائل السور، عن آثاره أنها من أسماء، أن اسم الله الأعظم هو أنه من أسماء الله، أو تفسيره بالنسبة للكرسي المشهور عند أهل السنة قبوله. .، وهذه الآثار الموجودة ما الموقوف منها؟

الجواب: هذا بحثه من جهة: هل كلام ابن عباس ﵄ فيما يدخل فيه الرأي والاجتهاد، أم لا؟ فالكرسي (إنه موضع القدمين) هذه ما تدخلها اجتهاد، ولا يحوم حولها ذهن أحد، ولا يفكر فيها أحد، فما يمكن أن يقولها ابن عباس إلا عن توقيف؛ ولهذا جعل العلماء لها حكم المرفوع، فصارت سنة من السنن التي تثبت بها العقائد، أما كلامه في الأحرف المقطعة، فهو اجتهاد، واجتهاد الصحابي في التفسير تعرفه إذا جاء عن غيره ما يخالفه فتصبح المسألة خلافية. **[مجلس ٦/ ١٤١٨هـ].**

الأدلة لا ترد برأي العقل

س ٤١٢: عن دليل حلول الأعراض الذي يستدل به المتكلمون، كيف يكون وجه بطلانه؟

الجواب: هذا يحتاج إلى مقدمات ربما يطول المقام عنها، أيضاً في مسألة إقامة الحجة، الذين خالفوا أئمة الدعوة - رحمهم الله - في فهم الحجة، هل لم يعلموا معنى قول الأئمة في إقامة الحجة؟ لا . الذين أقيمت عليهم الحجة، عُلِّموا، بُيِّنَت لهم برسائل خاصة، بمصنفات، بمناظرات، بينت لهم الأدلة، وجه الاستدلال، هدي سلف هذه الأمة، بينت لهم الأدلة من الكتاب والسنة، بُين لهم الهدي، أوضح لهم ذلك تماماً.

فإذا كان عرض عليهم شيء من أن ما عندهم من الحجج أظهر فهذا يكون عقوبة لهم، الحجة أقيمت عليهم، فليس كما ذكرت من الشرط أن تفهم الحجة فهم استجابة، بل يكفي أن تقام الحجة، ولو قال: لم أفهمها فهذا ليس مانعًا من أن يكون أقيمت عليه الحجة، فإقامة الحجة معناها: إبانة المسألة بدلائلها الواضحة الخالية عن معارضة واضحة، ظاهرة، أما جنس المعارضات، مثلاً: بأحاديث ضعيفة، بأحاديث موضوعة، بأوجه من فعل بعض أهل العلم، بإقرار بعض الناس لبعض تلك الشركيات والمنكرات، فهذه ليست بحجة ترد بها الأدلة. **[شرح مسائل الجاهلية]**.



الفرق بين: مادة استوى ومادة سوَّى

س ٤١٣: إذا كانت كلمة استوى غير معداة بأي حرف، معناها: (على) فكيف يُفهم قول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧٢] وقول الإمام للمصلين: استووا، وغير ذلك، نرجو البيان حفظكم الله؟

الجواب: إن مادة (استوى) غير مادة (سوّى)، (سوّى) هذه مادة، و(استوى) هذه مادة أخرى؛ فـ(سواه) بمعنى: أصلحه وعدّله، يقول الإمام: استووا يعني: أصلحوا صفوفكم، وعدّلوها؛ لئلا يكون أحد باديًا صدره، متقدمًا، متأخرًا، هناك فرجات، ونحو ذلك، كذلك قال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧٢] يعني: جعلته مستوي الخلقة، بخلاف قوله ﷻ في سورة القصص: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤] هنا استوى بمعنى: كمل خلقه واشتد، يعني: علا خلقه، وارتفع على جنس الخلق، بلغ أشده واستوى، فإذا كان جنس خلق موسى على حال، فبلغ أرفع الحال، وأعلاه أما ما ذكر في التسوية فكما في قوله ﷻ: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾ [ص: ٧٢] هذه مادة أخرى بمعنى الإصلاح والتهيئة.

هنا تعرفون مثلاً (استوى) أصل معناها: علا وارتفع، هذه معناها علا وارتفع، فإذا كانت معدّاة هذه بمفردها، يقول: استوى فلان يعني: علا وارتفع، بدون: (على كذا)، و(إلى كذا)، إذا عديت استوى بحرف الجر إلى

فيكون استوى ضُمِّن معنى (قصد) كما في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، نعرف أن (استوى) بمعنى: علا وارتفع لا تتعدى بحرف إلى، فإذا تعدّت بحرف إلى يكون الفعل استوى ضُمِّن معنى قصد وعمد؛ لأنك تقول: قصد إلى الشيء وعمد إلى الشيء، والتضمين باب مهم في فهم اللغة؛ ذلك أن التضمين فيه إثبات للمعنى الأول، وزيادة المعنى المضمن.

فقوله ﷻ هنا: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] (استوى إلى السماء) يعني: علا وارتفع، وعمد وقصد إلى السماء، فسواهن، فيكون معنى الاستواء بالتعدية بإلى فيه المعنى الأصلي، وفيه المعنى الذي أفاده تعدية الفعل بحرف إلى، وهو معنى القصد والعمد، ولهذا إذا ذهبت إلى بعض المفسرين ممن يفسرون بتفاسير السلف لقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] يقول: عمد وقصد، لا يعني هنا أنه أَوّل، إنما هو فسر بما تضمنه؛ لأجل ظهور المعنى الأصلي، وهذا ما يفسره بعض أهل العلم بأنه تفسير، ويسميه بعضهم تفسيرًا باللازم أو بالتضمن، وهذا باب شريف في فهم اللغة والقرآن، إذا عُديت بـ(على) صار مع معنى ارتفع وعلا معنى زائد، وهو استقر يعني تقول: استقر على الشيء، ويكون هنا قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨] يعني: ارتفعت، وعلوت، واستقررت، فصار هنا زيادة معنى أفاده تعدية الفعل بحرف (على)، وهذا هو الذي ذكر في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، قال بعضهم: علا وارتفع، قال بعض السلف: واستقر أيضاً؛ لأن هذا هو بابه في اللغة. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

أسماء الله ﷻ موجودة عند العرب وغيرهم

س ٤١٤: بماذا نرد على من يقول: إن الأسماء السريانية هي أسماء الله؟

الجواب: طبعاً أسماء الله ﷻ مشتملة على دلالة على الذات والمعنى، أسماء الله دالة على ذاته وعلى الصفة التي اشتمل عليها الاسم، فالله ﷻ أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق حديثاً، وأقوم قيلاً، فالله ﷻ يعرِّف العبرانيين بذاته وصفاته عن طريق لغتهم، ويعرِّف المسلمين - يعني يعرف العرب - بذاته وصفاته عن طريق لغتهم، فأسماء الله ﷻ، وإن تباينت بين اللغات، لكن دلالتها في اللغات من حيث الصفات متطابقة، ولا شك أن اللغة العربية تحوي ما ليس في الألسن جميعاً، اللغة العربية فيها ما ليس في الألسن في الدلالة على المعاني، ولهذا صارت هذه اللغة هي لغة الدين الخاتم. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

تفنيد زعم من قال إن العرش في معنى المُلْك

س ٤١٥: كيف يُرد على من قال: إن العرش في معنى المُلْك؟

الجواب: هذا الجواب يطول لكن من أقرب الأجوبة: أن الله ﷻ ذكر أن العرش يُحمل: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، والمُلْكُ

ليس له هذه الصفة، وعرش الرحمن له أركان، والمُلْكُ ليس له أركان، وهكذا في ردود كثيرة، ذكرناها في شرح الواسطية، وفي شرح الطحاوية، يُرجع إليها. [شرح مسائل الجاهلية

المسلم الصادق يتهم نفسه بالتقصير

س ٤١٦: (فإن كنت تعلم) هل (إنْ) شرطية هنا؟

الجواب: (إن) هنا، نعم. (إن) شرطية، من حيث اللغة، من حيث النحو شرطية.

مداخلة: شرطية؟! والله ﷻ يعلم السر والجهر.

الجواب: لا؛ هذا فيه اتهام للنفس، يعني أنه قد يكون عنده أن عمله لله، وهو يكون في الواقع فيه شيء، فهو لم يدل على ربه بعمله ليعلم هو أن عمله لله، لكن أحاله إلى علم الله فيه؛ لأن الله يعلم السر وأخفى: «**إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً**»[1]؛ لأنه قد يكون هو عنده نية أخرى، فأحاله إلى علم الله النافذ فيه، فإذا كنتُ فعلته تماماً لك يا رب فافرج عنا، ففيه اتهام للنفس، هذا فيه ذل، هذا الشرط الذي ذكرته: «**إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ**» فيه ذل أكثر أيضاً مما لو لم يستعمله، لو قال: اللهم إنك تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك هذا فيه استعلاء، فيه نوع ثقة، لكن: «**إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ**» هذا فيه ذل لله ﷻ واتهام للنفس، قد يكون فعله، جاءته نية، هو ما يدري، ومثل ما جاء في الحديث: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ**

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥، ٢٢٧٢، ٢٣٣٣، ٣٤٦٥، ٥٩٧٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ»(١)، الإنسان قد يفعل شيئًا، وهو ما في باله أن نيته غير جيدة، ولكن تكون نيته غير حسنة إما جهلاً، أو تأولاً، أو في مقاصد أخرى. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

الكنف من الصفات الفعلية

س ٤١٧: هل الكنف هنا على وجه الحقيقة؟

الجواب: نعم. كنف الله ﷻ على وجه الحقيقة؛ لأن الكنف صفة فعلية، ما هو صفة، الكنف صفة فعلية مثل: الستر والرحمة، من الصفات الفعلية المتعدية، الرحمة باعتبار الملازمة - ملازمة الذات - صفة ذاتية، وباعتبار الآثار صفة فعلية. **[تعليقات على صحيح البخاري]**.

المقصود بأسفله سقف

س ٤١٨: (فأسفله سقف، وعاليه) هل هو سقف لأسفل؟

الجواب: لا، المقصود سقف المخلوقات، يعني المخلوقات الكبيرة: الجنة، والنار، الكرسي إلى آخره. **[شرح أصول الإيمان]**.

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه أبو يعلى (١/ ٦٠)، (١/ ٦٢ ٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٢٤).

سبب عدم إطلاق اسم المحب على الله

س ٤١٩: لماذا لم يكن (المحب) اسمًا من الأسماء الحسنى؟

الجواب: لأنها صفة اختيارية؛ لأنه قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا»[(١)] يعني: أنه يكون قبل ذلك لم يحبه، فإذا أحبه قال، ويدل على أنه ليس كل مؤمن له هذا الفضل أن يحبه الله، وينادي في السماء جبريل عليه السلام أن أحبه، ويحبه أهل السماء، ويوضع له القبول في الأرض، فهذا يدل على أن المحبة متفاضلة، وعلى أن المحبة اختيارية تقوم بالله بمشيئته سبحانه وتعالى وقدرته، وأنه يحب في حال دون حال، كل هذا واضح من قوله: «إِذَا أَحَبَّ». **[شرح أصول الإيمان]**.

معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا»

س ٤٢٠: ما معنى: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا»؟

الجواب: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا . .» يوضع له القبول في الأرض يعني: يقبله أهل الإيمان، ويحبونه، ويميزونه على غيره، ويتولونه؛ مثل ماحصل للصحابة رضي الله عنهم فأهل الإيمان يحبونهم، ومثل: سادات التابعين، ومثل: الإمام أحمد، والإمام الشافعي، والإمام مالك، هؤلاء متفق عليهم.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نعم. يحبه، أيضاً يوضع له القبول، يعني: يقبل، وتقبل محبته، وموالاته ونصرته - الله المستعان - هذه مرتبة عظيمة، من تحصل له؟! [**شرح أصول الإيمان**].

حكم التفصيل في النفي

س ٤٢١: ما جوابكم فيما ورد من النفي المفصل في كلام السلف؟

الجواب: ما يرد من النفي المفصل في كلام السلف حق، وليس مخالفًا للقاعدة؛ لأنه رد على أهل البدع، وهناك فرق بين إثبات الصفات ابتداءً، وما بين نفي أقوال أهل البدع، إذا أردت أن تنفي أقوال أهل البدع فلك أن تنفيها مفصلها، وليس هذا من جهة الوصف، ولكن من جهة إثبات الوصف - وصف الله بالتفصيل - والنفي يكون لأقوال أهل البدع: فنقول مثلاً - كقاعدتنا -: إن الله ليس بحال في الأمكنة، ولا بممازج، ولا بمخالط، وليس الله ﷻ مشبهًا بخلقه، وليس معطلاً عن صفاته، وأشباه ذلك، هذا رد على أهل البدع جائز، ولا يخالف منهج السلف؛ لأنه بجامع التفصيل في الإثبات. [**شرح الحموية**].

معنى: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»

س ٤٢٢: ما معنى: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»[1]؟

الجواب: معنى قوله: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» أي: رأيت نوراً؛ كما جاء في

(١) أخرجه مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

الرواية الأخرى: «**نور أني أراه**» يعني: هناك نور، هو نور الحجاب: فـ(أنى أراه) يعني: كيف أراه وبيني وبينه حجاب النور؟ كما جاء في الرواية الأخرى قال: «**رأيت نوراً**» لما سئل: هل رأيت ربك؟ قال: «**رأيت نوراً**»، يعني: نور الحجاب: «**حِجَابُهُ النُّورُ**» ﷻ. **[شرح الحموية]**.

معنى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾

س ٤٢٣: ما معنى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]؟

الجواب: كما ذكر المعنى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهذا من تفسير القرآن بالقرآن؛ فهذه قراءة سبعية متواترة.

ذكر عدة نصوص لإثبات صفة النور في الوجه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، ودعاء النبي ﷺ: «**أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**»(١)، وقوله ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ لو كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ ما انْتَهَى إليه بَصَرُهُ من خَلْقِهِ**»(٢). **[شرح الحموية]**.

حكم القول بالمجاز

س ٤٢٤: ما رأيكم في قول من يقول: إن ظاهر الآيات والأحاديث غير مراد في صفات الله ﷻ؟

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢٠، ٦٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٤٢، ٧٤٩٩)، ومسلم (٧٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

الجواب: هذا الكلام يحتاج إلى بسط طويل، وشيخ الإسلام رحمه الله أجمل وفصل هذا في مواضع كثيرة من كتبه؛ كما فصله قبله أئمة أهل العلم، وتقرير هذا الموضع أن الكلام في الظاهر من نصوص الصفات ما هو؟ وقول من قال من الناس إن مذهب السلف إمرارها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وبيان ما في القول من المنافاة لمذهب السلف، وذلك لما فيه من الإجمال، أو الغلط، هذه كلها مسائل تحتاج إلى بيان طويل، لكن خلاصة ذلك: أنه ينبغي أن تنتبه إلى أصل هذه المسألة، وأصل هذه المسألة راجع إلى دلالات الألفاظ في اللغة، ودلالات اللفظ في اللغة على ثلاثة أقسام: إما أن يدل اللفظ على المعنى بلا تخلف في أي فرد من الأفراد، هذا يسمى النص، وإما أن تكون دلالة اللفظ على المعنى ظاهرة، وهذه قد يتخلف فيها بعض الأفراد يعني: احتمالا لغوياً، هذا الذي يسمى عندهم: الحقيقة حقيقة اللفظ، وظاهر اللفظ، والحقيقة يقابلها المجاز، والظاهر يقابله عندهم - يعنى عند المتأخرين - التأويل، والثالث: المجمل الذي لم يستبن معناه؛ يحتمل هذا، ويحتمل هذا، فيسمى مجملاً.

إذًا الألفاظ إما أن تكون نصًا، أو تكون ظاهرًا، وهذا الظاهر الثاني قد يكون الحقيقة التي يقابلها المجاز، وقد يكون الحقيقة التي يقابلها التأويل، والثالث يكون مجملاً، وصفات الله ﷻ دائرة ما بين كونها نصاً وبين كونها ظاهراً؛ فبعضها نص لا يحتمل التأويل، واستفادة التنصيص قد تكون من دليل واحد، أو من مجموعة أدلة مثل قوله ﷻ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [هود: ٥٠] نص صريح في بطلان الآلهة جميعًا، بلا استثناء، وإثبات العبادة الحقة لله ﷻ، هذا إذا كانت من دليل واحد، وإذا كانت من مجموع

أدلة مثل : صفة العلو لله ﷻ وجميع الصفات الذاتية لله ﷻ مثل : الرحمة، والوجه لله ﷻ ؛ فإن هذه تنصيصية لا تحتمل غيرها ؛ لأنها جاءت بها أدلة كثيرة تنفي الاحتمال اللغوي، والاحتمال العقلي، وتحدد مراده - لو كان ثم احتمال في اللغة - فهذا وجه مجيء التنصيص، أو كيف نعرف أنها نص؟ ولذلك من أنكر ما نص عليه، يعنى : ما صار اللفظ دالاً على مراده بالنصية فإنه كافر إلا إذا كان ثم شبهة قوية عرضت مثل : ما عرض لنفاة العلو، وكثير من أهل العلم يكفر من أنكر علو الرحمن ﷻ على خلقه، والثاني من الألفاظ : التي دلت على المعنى بما دون النص، وهو الظاهر، وهذه قد تكون من جهة الحقيقة، وقد تكون من جهة الظاهر، وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، وظاهر ومؤول هذا اصطلاح حادث، وإلا فكلام العرب يدل على معناه إما بنصية، وإما بظهور، وهذا الظهور قد يكون من جهة الحقيقة، وقد يكون من جهة الظاهرية، كما أن النص يكون حقيقة، لا غير.

إذا تبين ذلك فالظهور هنا إذا قلنا : دل ظاهر المعنى على كذا . فإن كلام العرب دال على ما اشتمل عليه المعنى بظاهره وبحقيقته، ولكن الحقيقة والظاهر تنقسم إلى : حقيقة إفرادية، وحقيقة تركيبية، وكذلك الظاهر : إلى ظاهر إفرادي، وظاهر تركيبي، فما نستفيد منه المعنى من الألفاظ بلفظ واحد يسمى حقيقة إفرادية، وبالسياق أو بأدلة مختلفة فهذه تكون تركيبية وكذلك الظاهر كقوله ﷻ : ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ فيه إضافة الرؤية إليك متوجهة إلى الرب ﷻ، ومعلوم أن ذلك غير مراد، وهذا لا يعني تأويلاً أو صرفاً عن الظاهر، بل ظاهر الكلام أن المراد رؤية قدرة الله ﷻ وآثارها في خلقه؛ لأنه قال بعدها : ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ

رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، وكقوله ﷻ في آية النحل: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ليست هذه من آيات الصفات، فيها الإتيان؛ لأن المقصود هنا إتيان قدرة الله ﷻ لقوله بعدها: ﴿كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ هذا يقال له: حقيقة تركيبية، أو الظاهر المركب الذي يفهم من السياق، فكلام العرب يفهم على حقيقته، يفهم على ظاهره، والظاهر معناه: المعنى الذي دل عليه اللفظ، وهنا يحتاج إلى تفصيل طويل؛ لأنه يجمع بين العقيدة والأصول.

التنبيه الثاني: هو أن من تكلم في أن الظاهر غير مراد نظر إلى المعنى الإضافي، فقال: إن الظاهر غير مراد والآيات والأحاديث التي في الصفات والغيبيات عموماً لا ينظر فيها إلى المعاني الإضافية؛ لأنه إذا نظر فيها إلى المعاني الإضافية كان ثم تشبيه، أو تمثيل مذموم، وإنما ينظر إلى المعنى الكلي الذي لا يدخل التخصيص ولا الإضافة، فإذا نظر إلى المعنى الكلي بظهوره أضيف إلى الرب ﷻ ما يليق به ﷻ، وهذا المعنى الأصلي، أو الكلي قد يكون بالوضع معروفاً، وقد يكون بكلية تقعيدية في اللغة ينص عليها، والوضع الأول؛ كما هو معلوم هو الأصل في اللغة، والوضع الأول على قسمين: وضع أسماء، وهذه قد علمها الله ﷻ آدم في أصل اللغة التي تكلم بها آدم، ثم تشعبت إلى لغات أهل الأرض على اختلاف بينهم في الألفاظ، لكن على اتفاق بينهم في الدلالات ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، ثم المعاني، والاشتقاقات، والأفعال، والمصادر، وتنوع الدلالات، فهذا يختلف باختلاف أهل الأرض في لغاتهم، وقواعدهم، ولهجاتهم... إلى آخره. إذًا الوضع الأول من جهة الأسماء يمكن أن

يعقل، لكن من جهة المعاني فإنه مبني على أن المعاني لم تعلم، فصارت راجعة إلى الناس فيما تواضعوا عليه، وهم يرجعون فيما تواضعوا عليه إلى ما أدركوه، بخلاف المعاني الكلية فإنهم لا يدركونها، ولهذا صار هناك فرق ما بين الأسماء والمعاني؛ فيقع الاختلاف في المعاني كثيراً، وأما في الأسماء فيقل الاختلاف، فإذا ذكر الوجه واليدين، وأشباه ذلك من الصفات التي هي راجعة إلى الأسماء، يعني أسماء الأشياء، ليست مصادر ولا معاني فهذه تجد أن الخلاف فيها - حتى مع المخالفين - قليل؛ لأن هناك من يثبتها، وإنما يأتي الكلام في المعاني مثل: صفة الرحمة، والغضب، والرضا، والنزول، والاستواء... إلى غير ذلك من الصفات، وهذا كما ذكرت لك راجع إلى أن المعاني الكلية ينظرون بها إلى ما تواضع عليه الناس، أو العرب المتقدمون - مع أن كلامهم يرد مخصصاً مضافاً - وقد يرد أمثلة للمعاني الكلية تستنبطها، ومثال لذلك مثل: لفظ الجناح (كلمة جناح) هذه جعلها المتأخرون أصلاً في الطائر؛ لأنه هو الذي له الجناح، وأما الإنسان فتشبه يده بالجناح؛ لأنها كجناح الطائر من جهة الاستعارة، ويجعلون قوله ﷻ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] أن الجناح هذا هو اليدان على جهة الاستعارة، ولأنهم جعلوا الجناح الذي هو من الأسماء، ولكن في الأصل معنى جعلوه صادقاً على الطائر، دون غيره، وفي الحقيقة هو راجع إلى المعنى، لا إلى الاسم؛ وذلك أن لفظ جنح جنوحاً، والاسم من الجناح، هذا راجع إلى الميل، فالمعنى الكلي الذي يتفرع منه بأنواع الإضافة والتخصيص وما يناسب الأعيان المختلفة هذا راجع إلى ميل فقال ﷻ: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]

يعني: مالوا، ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦] يعني: لا ميل عن طاعة الله، لا أثم عليكم في ذلك. لاحظنا هذا من جهة المعنى جاء من جهة الاسم، أطلق على ما كان يميل من أعضاء المخلوق، أطلق عليه جناح في الطائر؛ لأن البدن الأصل فيه الاستقامة، وهذا الجزء الذي يميل ويذهب ويجيء سمي جناحاً في الطائر، وهذا أيضاً في الإنسان يصدق عليه هذا الاسم فهو جناح فيه، ولهذا قال ﷻ لموسى عليه السلام: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وقال: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٢] يعني: إلى جنبك. وأشباه ذلك وهذا كله راجع إلى أصل المعنى؛ فهناك أسماء قد تكون أسماء من جهة اللغة، لكنها من جهة الاشتقاق جعلت أسماءً برؤية المعاني، وهذا يبين أن قاعدة الحقيقة والظاهر هي الأصل عندنا في جميع ما يفهم من اللغة، وفي التفسير، وهذا يرجع إلى انقسامها إلى أسماء مما علمها ربنا آدم عليه السلام - مع أنه علمه بلغة غير العربية، كما هو معروف - نقول من حيث الألفاظ تغيرت، لكن من حيث دلالات الأسماء بقيت؛ لأن المسميات موجودة، لكن الألفاظ التي يعبر بها عن المسميات اختلفت، وراجعة إلى معان اشتقت للأسماء ومصادر بمعنى: أنها ليست أسماء جامدة، هذا موضع يحتاج إلى توسع منك فيه وفهم، هذا هو الأساس في إبطال التأويل والمجاز، وإبطال دعوة من قال: إن الوضع الأول هو كذا؛ لأن الوضع الأول لا يعلم إن كان معاني كلية وفسرت بالتخصيص والإضافة؛ فنعلم أنها ليست الوضع الأول، الوضع الأول فيها غير مسلم به، وإن كانت من جهة الأسماء التي لا يدخلها اشتقاق في الغالب فهذه تدخل فيما علمه الله آدم عليه السلام - على اختلاف في ذلك -، إذا تقرر هذا فإن قول من قال إن ظاهر الآيات والأحاديث غير مراد،

فهذه كلمة محتملة، فإن قال لي غير ذلك هذا شيء، فإن قال: ظاهرها غير مراد. ويريد بهذا الظاهر الذي هو غير مراد التمثيل فإن هذا صحيح؛ فظاهرها الذي يبدو للأذهان السقيمة من أن هذا فيه تمثيل صفات الله بصفات خلقه فإن هذا لا شك فيه أنه غير مراد فإذا قلنا قال الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فتصور أن ظاهر يدي الله ﷻ كيدي المخلوقات فهذا باطل قطعاً، ونقول ظاهرها غير مراد قطعاً؛ لأن ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكذلك في صفة الوجه وغيرها من الصفات للرب ﷻ إن كان المراد بتلك المقالة أن الظاهر غير مراد، يعني: أن الظاهر الذي فيه إثبات الصفة غير مراد حتى تؤول لا شك أن هذا لا يجوز أن ينسب للسلف، ولا أن يحكى عن السلف أصلاً؛ لأن السلف أثبتوا ما دلت عليه الآيات والأحاديث دون دخول في التفسير الذي يخرجها عن معناها الظاهر، وبالجملة فكما ذكر شيخ الإسلام، كما سمعتم هذه المقالة، مقالة خاطئة، ولا يسوغ أن تستعمل قول القائل: (ظاهرها غير مراد)، (لأن الظاهر غير مراد)، والظاهر ليس فيه التمثيل؛ لأن الله الذي وصف نفسه بهذه الصفات هو الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ فمن صرفها عن ظاهرها فلأجل سوء فهمه وسوء في عقيدته؛ لأنه أولاً مثَّل وشبَّه، ثم بعد ذلك أوَّل، وصرف عن الظاهر، وكذلك الحقيقة: كل نص فهو حقيقة، وظاهر في الدلالة على معناه، وظاهرها مراد، وقول القائل: (ظاهرها غير مراد) هذا غلط، ولا يصح أن ينسب إلى السلف، ومن أجله قال من قال: (إنه لا فرق ما بين التأويل والتفويض، لا فرق بين مذهب المؤول أو السلف) كما يزعمون لظنهم أن مذهب السلف ينفي المعنى اللائق

بالله ﷻ ويقول: المعنى غير مراد. وكذلك أهل التأويل يقولون: المعنى غير مراد. المقصود أن هذه المسألة كبيرة جداً، وهي أصل الكلام في باب الصفات، وأصل الكلام مع المخالفين، وهي مرتبطة بمباحث أصولية ولغوية وعقدية، والجمع بينهم يحرر المقام، ويتضح به حقيقة قول السلف، وقوة قول السلف - رحمهم الله -، وضعف قول المخالفين في المسائل، لا من جهة لغوية، ولا من جهة أصولية، لكن جاء الغلط والغلط من جهة أن المتأخرين درجوا على فنون وعلوم أصَّلوها، وجعلوا لها ألفاظاً ومصطلحات، وصاروا يحملون الشريعة أو لغة العرب التي قبل ورود هذه العلوم والمصطلحات يحملونها على قول من تأخر في اصطلاحاتهم؛ فيجعلون كلام العرب منقسمًا إلى حقيقة ومجاز، وظاهر ومؤول، إلى آخره بناء على تقسيماتهم، مع أن كلام العرب كان قبل هذه التقسيمات، ولم يخطر ببالهم أن ثم هذه التقسيمات حينما تكلموا فيما تكلموا به، وهذا كثير في استعمالاتهم مثل: (كلامهم في الوضع الأول كذا)، (وهذا استعارة؛ لأن أصل المعنى كذا)، ويمكنك أن تنازع في كل موضع يخالف ما عليه أهل التحقيق في أصل ما قالوه بقولك: من قال هذا؟ ما يوجد دليل، من قال إن الوضع الأول كذا؟ هل أهل اللغة في الزمن الأول اجتمعوا في مكان عام، وقالوا نضع لهذا المعنى كذا وهذا كذا؟ هذا مما لا يتصور، وإنما انتشر في اللغة كذا بمعان كلية موجودة في الأذهان تخرج بحسب ما يحتاج إليه، وتضاف إليه تلك المعاني، والمعاني الكلية قد لا تجد تفسيرها؛ لأنها غير موجودة في الخارج، ولكنها موجودة لجمع شتات المعاني.

بالنسبة لقولهم: (فلان أسد) مجاز هذا غلط من جهات:

أولاً: أنهم عرفوا المجاز بأنه نقل اللفظ من وضعه الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما. فإذا كان كذلك من قال إن الوضع الأول للفظ الأسد على الحيوان المفترس؟ هذه تحتاج إلى نقل ودليل، ولا دليل يثبت ذلك إلا أن يقال: هذا معروف، وكل وضع ادعي فيه المجاز، فارجع فيه إلى التعريف، فقل: من قال إن هذا هو الوضع الأول؟ كما ذكرنا لك أنه يكون ثم معنى كلي وبالتخصص يختلف فلفظ الأسد المعنى الكلي له يدخل في كل من بلغ القوة والقهر لغيره، فما كان من الحيوانات الذي يقهر غيره فهو أسد؛ فعند العرب معنى الأسد أوسع مما عندك؛ فالفهد والنمر والأسد كلهم أسد عندهم.

والشيء الثاني: أن يقال: إن القول بالمجاز باتفاق أهله أن كل مجاز يصح نفيه على اعتبار أن النفي سلط على الوضع الأول، فإذا قلت: فلان أسد. يصح أن نقول بعدها، ولكنه ليس بأسد، وهذا في باب صفات الله ﷻ يعد تجرؤًا وتكذيبًا، إذا قلت مثلاً في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، لكنه لم يستو، هذه قاعدة في المجاز باتفاق أهله. نقول: الرحمن الرحيم، ولكن ليس بذي رحمة، وأشباه ذلك في كل موضع ادعي فيه المجاز، فإن ضابط المجاز أن يصح نفيه على اعتبار نفي الوضع الأول والانصراف إلى الثاني.

والشيء الثالث الذي يبطل المجاز: أن المجاز في كلام العرب إذا وجد فهو موجود بلا اسم مجاز موجود هكذا في لغتهم، ولا اسم له

عندهم؛ لم يضعوا له اسماً يُعَنْوَنُ له بذلك كصنيع المتأخرين، وإذ كان كذلك فإن قول القائل: (هذا مجاز) يحتمل أنه سيفرغ عليه أحكاما وقوانين للمجاز أَصَّلَها قبل استقراء كلام العرب، وهذا باطل؛ لأنه تحكيم لقوانين متأخرة لوضع قبل ذلك، والثاني: أن يكون سماه مجازاً، ولكن لن يزيد فيه على ما ورد، وإذا كان الثاني فنقول: هذا صحيح. لك أن تسميه مجازاً، لكن لا تجر عليه قوانين أهل المجاز، ولذلك بعض العلماء المتقدمين سموا كتبهم بالمجاز مثل: أبي عبيدة معمر بن المثنى سمى كتابه (مجاز القرآن)، يعني ما جاز في اللغة من التفسير، فهنا لم يجر عليه قوانين أهل العقائد، أو أهل الأصول من المعتزلة وغيرهم في ذكر المجاز وتعريفه لكنه اعتبر أن هذا جاء عن العرب في موضع كذا، وجاء عنهم في الموضوع الثاني كذا، هذا مما يجوز في لسان العرب أن تفسر هذه بهذه، وثم فرق ما بين إجراء كلام العرب على المجاز الصناعي - يعني على جهة أهل الاصطلاح من المتأخرين -، والقول الثاني الذي يسمى مجازًا دون إرجاع إلى قوانين، والفرق بينهما أن صاحب القانون الذي عرَّف المجاز عرفه بتعريف سيطبقه على كلام العرب المتقدمين، وعلى كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وهذا تحكم في الحقيقة؛ لأنه سن قانوناً، ثم أراد أن يجري عليه كل الكلام، لكن نقول: الذي يقضي به البرهان الصحيح السليم من الهوى أن يقال: كل موضع استعملته العرب في كلامها فهو حقيقة وظاهر ومجاز أيضاً، هو حقيقة باعتبار ما دل عليه، وظاهر باعتبار دلالة المعنى دلالة ظاهر اللفظ على معناه، ومجاز باعتبار أنه يجوز في لغتهم، هذه الثلاث إذا استعملها هي ألفاظ لا تؤول إلى كلام المتأخرين، فنرجع من

هذا كله إلى أن كلام العرب هو الحجة، والله ﷻ أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فما استعمل في كلام العرب صار حجة، سمه حقيقة، سمه ظاهراً، سمه مجازاً، سمه ما شئت، لكن لا على قوانين أهل الاصطلاح، فإذا قلت: هذا حقيقة كذا، هذا مجاز كذا باعتبار ما يجوز، وما يظهر، وحقيقة اللفظ هذا لا شيء فيه، لكن الإشكال: أنهم قننوا القوانين، ثم حكَّموها على اللغة، وقولنا: (سمه ما شئت) هنا يجعل الدائرة ضيقة؛ إذ يخرج هذا الباب عن القياس، وأما القول بالقوانين فإنه يدخل ما لم يرد في كلام العرب مما يجوز أن يدخله في التأويل، أو صرف الحقيقة عما هي عليه لأجل القوانين، فتلحظ إننا إذا اقتصرنا على كلام العرب، وسميناه حقيقة، أو مجازاً، أو ظاهراً فإن الدائرة تكون ضعيفة، وإذا سلطنا اصطلاح المتأخرين فإنه سيصرف اللفظ عن ظاهره، سيصرف اللفظ عن حقيقته بالقانون، وإن لم يرد ثم استعمال، وإن لم يرد ثم استعمال لكلام العرب به، وإن لم يرد استعمال يقال: (لا. هذا غير مراد)، وفي الحقيقة إذا قلنا: صرف اللفظ من الوضع الأول إلى وضع ثان لعلاقة بينهما، أو في تعريف التأويل صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره.

القرينة ما هي؟ باتفاق إنها قرينة عقلية، العلاقة ما هي؟ منها علاقة لغوية، ومنها عقلية، إذا كان كذلك فكل واحد يمكنه أن يقول: عقلي يصرف هذا اللفظ عن ظاهره، عقلي يصرف هذا اللفظ عن حقيقته في الأمور الغيبية التي لم ير أمثالها، أما التي رأى أمثالها هذه يقرب الناس فيها؛ لأنه لو قال: عقلي يخالف. فإنه يخالفه الحس، أما الأمور الغيبية فيأتي كل أحد يدعي أن عقله ينفي ذلك، وهذا معناه أن يرجع القانون إلى أمر غير منضبط، وهذا باتفاق

أهل المنطق وأهل الحدود أنه يرجع إلى المنطق بالإبطال، فكل ضابط في قانون، أو في حد، وفي تعريف لا ينضبط لكون حد فيه أو جملة فيه، لا ينضبط فإنه لا يصح أن يكون تعريفًا؛ ولذلك فإننا نتنازع أصلاً في تعريف التأويل، وتعريف المجاز، في هذه الأشياء التي أحدثت البلبلة في العقيدة، وفي الغيبيات التي فرقت الأمة، وكل هذا من جراء أهل البدع؛ لأنهم اعتقدوا اعتقادات، ثم سعوا في العلوم يؤصلونها، ولذلك لا تجد عند أهل السنة هذه التعريفات، والعلوم ما فسدت إلا لما دخلتها التعريفات في جميع الفنون: تعريفات على صناعة المناطقة والحدود إذا دخلت لن تفهم العلم، ولذلك إذا انشغلت بالتعريفات الأصولية فلن تفهم الأصول، وإذا انشغلت بالتعريفات البلاغية فلن تفهم البلاغة، ولذلك تجد الذين اشتغلوا بالتعاريف البلاغية مثل: السكاكي والخطيب القزويني صرفوا البلاغة التي هي كلام العرب عما هي عليه بالقوانين الاصطلاحية، ولغة العرب فهم وإحساس، ليست قانونًا؛ ما اجتمعت العرب، وقالت: الكلمة هذه مع الكلمة هذه ينتج عنها استعارة تخييلية... إلى آخره.

ولذلك أجمع أهل البلاغة على بلاغة عبد القاهر، وأن بلاغة من تقدم مثل: العسكري والجاحظ، وأشباه هؤلاء ممن لم يدخلوا في التعاريف الصناعية أنها هي الأولى؛ لأن المتأخرين انصرفوا عن المعاني إلى قوانين فأفسدوا الفن، وهذه لها أمثلة كثيرة، حتى في مصطلح الحديث تجد أن من تعلق بألفاظ المتأخرين في التعريفات لن يطبق عليها أقوال المتقدمين مائة بالمائة، تجده يقترب، ويجد ما يخالفها، حتى في اللغة العربية في التعريفات انظر إلى تعريف نائب الفاعل، حتى في تقسيم الفعل: ماض

ومضارع وأمر، هذا سبب إشكالا معروفا في موضعه أيضاً، إذا قلنا: هذا نعت، وهذا صفة النعت. عندهم غير الصفة؛ فالنعت من التوابع والصفة ما كانت راجعة للمبنى قبل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، هذه الثلاثة فقط التي يطلق عليها صفة، لكن في اللغة نعت الله ﷻ هو وصفه مثلاً: عندك كلمة (من) يقولون إنها اسم موصول للعاقل، وما اسم موصول لغير العاقل، وهذا باطل؛ لأن الله ﷻ يعبر عنه بمن، ويعبر عنه بما، فمن يقال للعاقل والله ليس في صفاته العاقل ولهذا صار (من) اسم لمن يعلم لا لمن يعقل، هكذا نجد أنه حصل خلط كبير في الفنون بعد زمان السلف، وهذا إنما يعلم بالتحقيق، ومعرفة كيف مشى كل علم، وكيف توسعت مؤلفاته، وكيف تحرك أهله، وكيف بنى المتأخر على قول من تقدم، ثم يكون من تقدم أحسن التصنيف، فاعتمد، فصارت مدرسة كبيرة. قد يُنظر إلى من يرجع الناس في المدرسة إلى طريقة الأولين قبل حدوث هذه المدارس أنه جنى على العلم، ... إلى آخره. هذا يطول الكلام عليه، لكن ينبغي لطالب العلم أن يكون عنده بُعد نظر للعلوم، وفهم للعلوم سواء العلوم المساعدة يعني: الصناعية من أصول ومصطلح ولغة أن يتعدى بعد فهمها وأحكامها على طريقة المتأخرين إلى الزمن الأطول. إذا نظرت إلى كتاب سيبويه في النحو تجده أفضل بما لأحد من كتب المتأخرين مثل شروح الألفية إلى آخره.

لأن ليس في كتاب سيبويه التعقيدات المنطقية التي وردت في كتب المتأخرين، بل في كتاب سيبويه السعة والتذوق؛ فقد جعل النحو مع البلاغة مع الصرف جميعاً، ولكن المتأخرين فصلوا هذا عن هذا للتوضيح، لكن إذا

أتى طالب العلم فأحكم يرجع إلى كليات كلام المتقدمين في اللغة، كذلك في التعريفات.

المقصود من هذا أن جناية الانحراف في العلوم بتعريفات لا تنطبق عند التحقيق، لا شك أحدث غلطاً كبيراً. خذ مثلاً في النحو: فإن هناك مسائل في الأصول جعلت مسلمة، وهي ليست مسلمة، وكذلك في البلاغة، . . . إلى آخر العلوم.

ومن عجائب شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم على قوله ﷻ: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على القراءة الأخرى.

النحو الشائع يقضي بـ (إن هذين لساحران) وكل من وجَّه هذه القراءة قالوا: إن التقدير هنا: إنه هذان لساحران، قال شيخ الإسلام: إنكم اعتمدتم على أن هذان ترفع بالألف، وتنصب بالياء؛ لأنها ملحق بالمثنى، ومن قال إن هذا صحيح. لاحظ الذهاب إلى أصل الموضوع أحيانا تذهب إلى الشيء وتعتبر أن هذا مسلَّمًا، وهذا المسلَّم ليس كذلك، وهذه حالة نفسية، قد تمشي أنت على شيء على أنه مسلم، ويكون غير مسلم عند البرهان الصحيح في كثير من الأشياء النفسية والاجتماعية والعلمية، فقال: هذه مبنية في كل الأصول: قال هذان، قابلت هذان، مررت بهذان، وقراءة من قرأ ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ﴾ على البناء، و(إنَّ هذان) على البناء، قالوا له: توجد آية في القرآن فيها نصب، قالوا قوله ﷻ: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧] يقال هاتين، ليست هذين، فهذان مبنية على الألف، وهاتين مبنية على الياء، وهذا أصلاً مذهب الكوفيين، لكن درج الناس على

مذهب البصريين، لكن في الواقع أن مذهب الكوفيين أقرب إلى حقيقة النحو - من جهة السماع - من مذهب البصريين، حتى قال بعض مشايخنا: إن مذهب البصريين هو مذهب مبتدعة النحو، ومذهب الكوفيين هو مذهب سلفيي النحو، يعني من جهة اعتمادهم على النقل، وأما البصريون فاعتمدوا على الأقيسة والأمثلة، ولذلك قول ابن تيمية هذا أعجب ابن هشام، ولخص كلام شيخ الإسلام بالدقة في أحد كتبه - ربما شرح الشذور -، المقصود من هذا أن خوض طالب العلم مع المخالفين ينبغي أن يكون من الأسس أو القواعد، وإذا ما فهمت أسس الكلام - كل كلمة تعرف ما وراءها - فإنك تكون مقصرًا بقدر ما فاتك، والذي ينبغي لك هو أن تدقق في كل مسألة، نعم. العلم كثير، لكن لابد من هذا حتى لو فاتك بعض الفروع فإن إحكامك للأصول التي انطلقت منها هذه العلوم، وما حصل لها من الانحراف مهم جداً، مثلاً هل هناك كتاب سلفي في أصول الفقه؟

لا يوجد في أصول الفقه كتاب مأمون من كل جهاته، معتمد، محقق، فكيف نفهم أصول الفقه؟ نرجع إلى استنباط، طبعاً نفهم كلام المتأخرين، ونضبطه؛ لأن هذه طريقة الصفة، طريق الفهم، لكن نأتي للمرحلة التي بعدها نقارن المسائل مع كلام المتقدمين فتجد أن أصول الفقه كلما تقدمت أسلم من الكتب المتأخرة، وأفهم إلى إفهامك الاستنباط والخوض عن الصناعة والتعريفات والمحترزات، لكن كتب المتقدمين نجد أصول الفقه فيها واضحة، وتنفعك عند الاستنباط، نعم. كلام المتأخرين مهم، ولابد من ضبطه، وفهمه، لكن ينبغي لطالب العلم المحقق أن ينتقل بعده لما تقدم حتى يحكم الأصول، وهذا يكون في العقيدة واللغة. . . إلخ. كتاب مودة

آل تيمية من كتب المتوسطين جمع فيها بين كلام والد شيخ الإسلام وجده، وكلام شيخ الإسلام، وجروا على اصطلاحات لشيخ الإسلام له فيها تحقيقات، لكن قليلة. **[شرح الحموية]**

حكم الاستعارة والمجاز والكناية في الغيبيات

س ٤٢٥: ما مذهب السلف في الغيبيات؟ وما حكم الاستعارة والمجاز والكناية؟

الجواب: الغيبيات مذهب السلف فيها: أن تثبت على ظاهرها؛ لأن مباحث الاستعارة والمجاز وغيرها هذه لا تدخل في الصفات، أما الكناية؟ ما فيها كناية؛ لأن الكناية ما معناها؟ يعني على قولك، الكناية في البلاغة هي وجود الشيء، والمقصود اللازم، ففي الكناية: الكناية صحيحة عربية، ويقول بها أهل السنة، الكناية فيها إثبات الأول، ولكن ذكر الأول مع وجوده وإثباته ليس مقصوداً، المقصود ما يلزم عنه، فقالوا: فلان كثير الرماد. الرماد موجود، وكثرة الرماد موجودة، لكن هو ما قصد الحديث عن كثرة الرماد، ولكن قصد ما يلزم منه، وهو الكرم، فإذًا الفرق ما بين الكناية والمجاز: أن المجاز فيه نفي الأول، والانتقال إلى الثاني، والكناية نقول بها؛ لأن فيها إثبات الأول، وما يلزم عنه، ودلالة اللازم صحيحة. **[مجلس ١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ]**.

❀ ❀ ❀

قاعدة نسبية المعارف والزمن

س ٤٢٦: هل الأشاعرة يعطلون الأسماء والصفات؟

الجواب: لا . الأشاعرة ما يقولون بالتعطيل في الأسماء والصفات، هم يقولون: متصف لم يظهر أثر اتصافه، لم يظهر الأثر لأنه لا مخلوق. [شرح الحموية].

س ٤٢٧: ماذا قرر شيخ الإسلام في مسألة التسلسل؟

الجواب: قرر شيخ الإسلام منهج أهل الحديث العام، ما نصوا عليه، لكن بمخالفتهم للمعتزلة وللأشاعرة في المسألة، وتقريرهم خلاف ما قالوا علمنا مذهبه، وهو: أن الله ﷻ حي لم يزل حيا قديرًا، لم يزل سبحانه وتعالى فعالاً لما يريد، ولابد أن يكون لهذا أثر؛ فامتناع الرب ﷻ عن الفعل زمنا طويلاً جداً حتى خلق هذا العالم يعني أن صفات الرب ﷻ لم تظهر آثارها في شيء من بريته، وهذا ممتنع؛ لأن معنى هذا أنه سبحانه وتعالى يتصف بصفات، ولا أثر لهذا الاتصاف. وعلى هذا القول فهو محي بلا إحياء، مميت بلا إماتة، خالق بلا خلق، هذا ممتنع، لا شك أنه لابد أن ثمة ابتداء للخلق في زمان، لكن الزمان محدث، والزمان نسبي، فهل الزمان ابتدأ مع خلق السماوات والأرض؟ لأن الزمان زمن يتكرر بشيء هل ابتدأ مع خلق السماوات والأرض وخلق الشمس فصار اليوم هو كذا؟ اليوم عند الله ﷻ كألف سنة مما نعد، واليوم في مكان آخر في المريخ يختلف، وفي مكان آخر يختلف؛ فالزمان كله نسبي، ثلث الليل، نصف الليل هذا نسبي منسوب إلى أهله،

فالزمان مخلوق، كما أن المكان مخلوق، فالزمان مخلوق. فلهذا لابد للزمان من ابتداء، الإنسان لا يتصور خلاف الزمان؛ لأنه في معارفه لم يكتسب من نسبة شيء إلى شيء بالتقدم أو التأخر إلا من جهة الزمان.

فإذًا نُسبت الأشياء عنده من حيث إن هذا قبل هذا من جهة زمانه، رأى فيه أن هذا قبل هذا، أو علم فيه أن هذا قبل هذا، ومعلوم أن هذا من جهة كسب المعارف، فنظرية المعرفة المعروفة إنما هي قائمة على النسبية؛ كما قال ﷻ ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل: ٧٨] فهو سبحانه وتعالى أخرجنا لانعلم شيئاً؛ فكل معلومة اكتسبها الإنسان فهي منسوبة، فليس عند الإنسان علم مطلق، وإنما كل شيء ينسبه: هذا كبير لأنه رأى أصغر منه، وهذا عالم لأنه رأى أعلم منه، وهذا زمن لأنه احتاج أن يقيِّم شيئاً من جهة حصوله، فهو يوم وراءه يوم لأنه رأى التكرر: الشمس والقمر، الشهر، رأى التكرر سنة، يمكن من جهة النظر، لا من جهة الواقع والشرع يمكن أن نصطلح على أن كل عشر سنين نسميها سنة، وهذا اصطلاح فنجعل كل عشرة أشهر شهرًا، من رمضان إلى رمضان نجعله شهراً ونجعل رمضان أسبوعاً، يعني من حيث الاصطلاح لايمنع.

فإذًا كل شيء منسوب عند الإنسان، ويأتي غلط الإنسان أنه يقيس العالم فيما قبل هذه النسب بالعالم المنسوب، فيأتي ويقول: إن ما قبل خلق السماوات والأرض هو مثل ما بعد خلق السماوات والأرض من جهة الزمان، وهذا غير وارد؛ لأن ما بعد خلق السماوات والأرض صار الزمن

منسوباً إلى علامات حدوث الزمن بما في السماوات والأرض: الشمس، القمر، الأرض، الحركات، . . . إلى آخره، وما قبل ذلك فلا تنسبه إلى الزمن هذا الذي حصل بعد خلق السماوات والأرض هذا قائم على أن كل علم يكتسبه الإنسان فهو منسوب إلى شيء.

وبهذا غاية ما عند الإنسان من العلم محدودة؛ لأنها منسوبة، فجميع ما يمكن أن يحصله من المعارف منسوب إلى الأشياء التي حوله، والأشياء التي حوله محدودة؛ فيبقى علمه محدوداً، ولهذا يجب تنزيه الرب ﷻ عن أن يكون اتصافه بصفاته، أو تسميه ﷻ بأسمائه مقيداً بزمان هو عندنا زمان، أو مقيدًا بمكان هو عندنا مكان؛ لأن هذا كله راجع إلى ما نكتسبه من المعارف ومن المعلومات، والله ﷻ هو العليم بكل شيء المتوحد في الجلال بكمال الجمال.

فإذًا أهل السنة والحديث يرون في مقتضى كلامهم؛ حيث خالفوا المعتزلة والأشاعرة في مسألة الأسماء - أسماء الرب ﷻ وصفاته - أنه ﷻ يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد ﷻ، ولا نحد ذلك بحد، ولا نقول: ابتدأ خلقه بخلق السماوات والأرض، أو ما أشبه ذلك؛ فإنه ﷻ له أن يتصرف، وأن يفعل كما يشاء، لا معقب لحكمه، ولا راد لما يريد ﷻ، والإنسان يصل إلى حد ينتهي فيه تصوره، يعني: إذا امتد في تصوره عن هذه الأشياء سينقطع إما بانقطاع الزمن، أو بانقطاع المكان بحسب رأيه، فإذا انقطع الزمان، وانقطع المكان انقطع هو، فإنه يمكن أن يبدأ في ذهنه، ويمشي إلى أزمان وأزمان، ثم يقول: ماذا بعد هذا؟ أو ماذا قبل هذا من الزمن؟ فينتهي تصوره، لم؟ لأنه لا يمكن أن يدرك شيئاً غير الزمان، هو لا يعرف

إلا الزمن ينسب إليه الأشياء، والزمن هذا مخلوق ابتداءً. فإذًا هو سيصل - لو قدر أن يصل - إلى ابتداء الزمن - لو قدر أنه يصل - وابتداء الزمن لا يمكن أن نحد به صفات الرب ﷻ فالله ﷻ يخلق ما يشاء.

فإذًا غلط الذين غلطوا من المعتزلة والأشاعرة وأشباه هؤلاء في هذه المسألة العظيمة أنهم نظروا إلى الزمان، وإلى هذا العالم؛ فجاء الغلط من هاتين الجهتين: النظر إلى أن هذا العالم هو الذي خُلق وليس قبله عوالم، ومن جهة الزمن أن الزمن محدود بابتداء هذا العالم، وهذا أيضاً منسوب، ولا ندري هل هو صحيح، أم غير صحيح؛ فالله يخلق ما يشاء من الأزمنة والأمكنة، . . . إلى غير ذلك.

في الجنة الزمن يختلف، اليوم تختلف علاماته، ويختلف مروره، يوم القيامة يوم كألف سنة، هو يوم واحد، وفيه الشمس تدنو من الخلائق، . . . إلى آخره.

فإذًا كل الأزمان هذه كلها منسوبة، والناس يعيشون بنِسَب تعارفوا عليها، واصطلحوا عليها، وجاءت الشرائع بتقريرها لإصلاح حالهم: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ﴾ [التوبة: ٣٦] يعني: لما خلق السماوات والأرض جعل الله ﷻ القمر عوده دلالة على شهر؛ لأنه يحصل به الظهور والاشتهار، واثنا عشر شهراً ترجع الشمس إلى موضعها الأول، فصار هذا بعد خلق السماوات والأرض هو ما ينسب إليه الأزمنة الشهرية، والأزمنة السنوية، واليوم. . . إلى آخره، فهذا نسبي للإنسان.

وأما الزمن المطلق فلا نعلمه، مثل ما تقول: الآن نحن أعلى أو أسفل؟ أما بالنسبة لمن تحتنا في القبو فنحن أرفع منه، وأما بالنسبة لمن في السطح فنحن أسفل، لا يوجد شيء اسمه أعلى أو أسفل، لا يوجد شيء أننا نحن أعلى مطلقاً، أو أسفل مطلقاً، لابد من شيء ينسب إليه؛ ولهذا غلط من غلط في حديث النزول: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يدعوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يسألني فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يستغفرني فَأَغْفِرَ لَهُ**»(١) فقال: ثلث الليل يمتد في الأرض كلها، فهل يعنى ذلك أن الله ﷻ نازل كل الليل نظراً إلى أن فعل الله ﷻ في الزمن هو كالزمن الذي ينسبه إلى نفسه - الزمن المنسوب -، وهذا تشبيه لصفات الله ﷻ بصفات خلقه، فإن الإنسان هو الذي يبقى، إذا كان في الثلث بقي مع الزمان، استغرق هذا الزمان، والله ﷻ ليست هذه صفته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بل هو سبحانه وتعالى ينزل كيف شاء على الصفة التي شاء سبحانه وتعالى، المقصود أن هذه المسألة مهمة جداً للغاية، وهي أن المعارف نسبية، وهذه تجيب على جميع الإشكالات التي ترد على الغيبيات، فالغيبيات إذا استشكل شيء منها فيطرد بهذه القاعدة: قاعدة النسبي والمطلق، فإذا فهمتها حصَّلت خيراً كثيراً. [**شرح الحموية**].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

الله سبحانه وتعالى يسمع كل شيء

س ٤٢٨ : هل يسمع الله المحرم؟

الجواب : هذا فيه كلام، فالله يسمع كل شيء سبحانه وتعالى، نحن نذكر معنى كلامه، والكلام فيه إشكال، ونحن نخرج كلامه على وفق الأصول وما نقرر ما يقول. [**شرح الحموية**].

حكم من أخطأ في توحيد الأسماء والصفات

س ٤٢٩ : هناك من العلماء من أخطأ في توحيد الأسماء والصفات؛ قد أولوا بعض الصفات، وهؤلاء العلماء لهم جهود كبيرة في خدمة هذا الدين والعلم والعلماء، فهل نحكم عليهم حكم الشرك من العلماء؟

الجواب : لا . حاشا وكلا؛ الذي يخطئ في توحيد الأسماء والصفات يؤول بعض الصفات، لا نحكم عليه بالكفر، بل هو مبتدع، مخالف، عاصٍ، فهو ممن خلط عملاً صالحًا وآخر سيئاً، ويجب النهي عما أخطأ فيه إذا كان مما أخطأ فيه متعدياً على الناس، بمعنى: منتشر في الناس، يجب التحذير من ذلك إنكارًا للمنكر؛ حتى لا يقتدي الناس به فيما أخطأ فيه، وبعض الأئمة، منهم: أحمد وغيره قيل له: ترد على فلان وفلان، ولهم من المقامات كذا وكذا، يعني: من الصلاح والطاعة، فقال: ويلك أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم؛ ألا ترى كيف أدفع عنه من يقتدي به في سوئه،

حتى لا تعظم عليه ذنوبه يوم القيامة؟

هذا فقه، فقه عظيم؛ لأن النصيحة لأئمة المسلمين ولعامتهم توجب أن يبين خطأ المخطئ؛ حتى لا يتبعه الناس في خطئه الذي صنف، أو الذي ادعى إذا أخطأ، واقتدى به أمم - مع قرب الحق منهم وإمكان الوصول إليه - فلم يقتنعوا بالحق، ولم يأخذوا به؛ فكما قال النبي ﷺ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**»[(١)]، وقال أيضاً في الحديث الآخر: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شيء**»[(٢)] فإذًا التحذير من خطأ المخطئ في توحيد الأسماء والصفات، أو بدعة المبتدع، أو ضلال من ضل في بعض المسائل هذا في مصلحته، والإسلام أغلى من فلان وفلان، حتى ولو كان ممن يشار إليهم من المصنفين القدماء أو المحدثين؛ لأن المقصود حظر التأثير فيما أخطأ فيه عن أن يتبع في ذلك، فالتنبيه لابد منه، وكل رد له مقام؛ فأحيانا يكون المقام في ذكر حسنات وسيئات، وتارة يكون المقام لا يجوز فيه أن تذكر حسناته في مقام الرد، والسلف - رحمهم الله تعالى - في ردودهم على المخالفين تارة يذكرون ما لهم، وتارة لا يذكرون ما لهم، بل يذكرون ما عليهم، وهذا لأجل تنوع المقام: فإن كان ذكر ما له

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير رضي الله عنه.

في مقام الرد عليه يغري به، ويوقع الشبهة في تحسين كلامه فإنه يكون ذلك شبهة توقعها في الناس، مثلاً: ترد على الرازي، مثلاً: في الأسماء والصفات، أو في التوحيد بعامة، أو ترد على فلان، فتقول: كان إماماً مبرزًا، وكان ذا علوم، وكان العلماء لا يصلون إلى شيء من علومه، وحفظ كذا وكذا الذي يقرؤه يذهل، فيقول: كل هذا، ثم بعد ذلك تريدني أن أصدقك أنه أخطأ، أنت من أنت؟

وهذا وقع في بعض من كتب في ردوده مدحاً لمن رد عليه: يأتي القارئ له، فلا تتصور القارئ طالب علم. الشيء إذا نشر يقرؤه العامة، ربما يقرؤه كثيرون في بيت، أو يقرؤه مثقف عادي، يقرأ، فيقول: إذا كان هذا عالما، وأنت الآن مجدته هذا التمجيد، وأخطأ فلماذا أنا آخذ كلامك ولا آخذ كلامه؟ فتقع الشبهة، ولهذا هدي السلف في الردود أنه بحسب المقام تارة يذكرون ماله وما عليه مثل: ما ذكر شيخ الإسلام في مقامات ما للمخالفين، وما عليهم، وتارة لا يحسن أن يذكر ما له؛ لأنه قد يغري ذلك الجاهل بالاقتداء به، أو أن تكون المسألة فيها قولان، أو اختلاف علماء، وكل يأخذ ما يشتهي.

هذا تحقيق في مسألة ما أشيع، أو ما أكثر الكلام فيه في مسألة الحسنات والسيئات، وفي ذكر الحسنات والسيئات، فيكون تحقيق المقام أن هذا يختلف، فإذا كان المقام مقام تقييم له فيذكر ما له وما عليه، وإذا كان المقام مقام رد عليه فلا تذكر حسناته إذا كان في ذكرها إغراء بقبول ما قال - ولو عند بعض الجهلة -؛ لأن هذا يحفز من قبول الحق الذي يأتي به الرد.
[شرح كشف الشبهات].

س ٤٣٠: الذين خلطوا في باب الأسماء والصفات قسمان: منهم علماء وصل اجتهادهم إلى ذلك، ومنهم من يؤول عن جهل اتباعًا لهواه وفكره، فهل يساوى بينهم؟

الجواب: لا. لا شك أن المخطئين والضلال ليسوا على درجة واحدة في أبواب الاعتقاد. [**شرح كشف الشبهات**].

حكم من جحد الصفات متأولاً

س ٤٣١: إذا كان جحده بتأويل؟

الجواب: ذكرنا أنّه ليس بكفر، من جحد شيئاً من الأسماء والصفات بلا تأويل ولا شبهة سائغة، فهو كافر مشرك، وأمّا إذا كان له تأويل أو شبهة سائغة، فإنّه لا يكفر، والشبهة السائغة مثل: نفي صفة الرحمة، والمحبّة، والرضا، التي هي صفات الأفعال اللازمة، أو صفات الذات، فإنّهم ينفونها بناءً على شبهة عرضت لهم من جهة اللغة، يقولون: الرحمة يراد بها كذا؛ لأن مجازها كذا، والمحبّة مجازها كذا، والغضب مجازه كذا، أو يكون من جهة التأويل، يقولون: هذا ظاهره غير مراد، والمراد تأويله، وإذا كانت الشبهة هذه لها وجه، مثل ما ذكرت فإنّه لا يكفر؛ لأنّ القول بالمجاز شبهة قويّة جعلت كثيرين ينفون صفات الله ﷻ؛ لهذا لم يكفروا بذلك؛ لكن من أهل العلم من استثنى من هذا صفة العلو لله ﷻ؛ وذلك أنّ صفة العلوّ - يعني علو الذات لله ﷻ جاء في إثباتها أدلّة تبلغ ألف دليل في الكتاب والسنة، وجاء في إثباتها الدليل العقلي السالم من المعارض، فأخرجت

عن الشبهة والتأويل، أخرجت صفة العلوّ، وفي الواقع هي داخلة، لكن داخلة باعتبار أنّ الذين نفوها ليس عندهم شبهة سائغة، ولكن شبهتهم تكون غير سائغة؛ لأنّها غير مقاومة، أو لا يمكن أن تُصرف بها هذه النصوص الكثيرة، لكن الصحيح أنّ جميع نفاة الصفات، فإنّه هنا لا يكفر بجحد شيء، حتى تزال عنه هذه الشبهة، والخوارج خرجوا، والنبي ﷺ وصفهم بأنّهم كلاب أهل النار، وبأنّ لمن قتلهم عند الله ﷻ أجراً، وذمّهم في أحاديث كثيرة، وصفهم بأنّهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، وكفّروا الصحابة، وذلك كلّه عن التّأويل، يعني جهة التّأويل؛ ولهذا ما كفّرهم عليّ رضي الله عنه، سُئل عنهم، فقيل له: أكفّار هم؟ قال: من الكفر فرّوا. وعدم تكفيرهم هو المشهور عند العلماء، كذلك الطوائف جميعاً، الطوائف التي هي الفِرق، الثنتان وسبعون فرقة كلّها فِرق متوعّدة بالنار، ولها نصيب من جحد شيءٍ من نصوص الكتاب والسنة، بعضها جحد شيئاً من الصفات، وبعضها جحد شيئاً من الأسماء، وبعضها جحد شيئاً من النصوص في الإيمان، أو في القدر، أو في الأسماء والأحكام. . .، إلى آخره، وهذه الفِرق الثنتان وسبعون فرقة أصولها أربع كما هو معلوم، وعنها تفرّعت، الثنتان وسبعون فرقة لا يُطلق القول بكفرهم؛ فهي فِرق منسوبة إلى الملّة، منسوبة إلى الأمة، لا تُكفّر، أمّا ما يخرج عنها، فإنّهم يُكفّرون، مثل: الجهمية، والرافضة؛ لأنّهم خارجون عن الثّنتين وسبعين فرقة أصلاً، فلا يدخلون فيها؛ لمنافاتهم لأصل الدين؛ لأن ما عندهم شبهة سائغة، ولا تأويل، فمن لم يكن عنده شبهة سائغة ولا تأويل من الطوائف، فإنّه خارج عن الثّنتين وسبعين فرقة أصلاً، ومن كان عنده شبهة سائغة، أو تأويل

سائغ، فإنّه من الطوائف، فإنّه يكون من الثّنتين وسبعين فرقة المتوعّدة في النار، وليست من أهل الخلود فيها بحكم، . . ، يعني أن يكون لهم حكم الكفّر، وهذه مسائل معروف الكلام عليها في غير هذا الموضع. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

معنى الإله

س ٤٣٢: هل يمكن لأهل السنة والجماعة أن يستخدموا كلمة إله بمعنى مغاير؟

الجواب: لا. لا يمكن؛ لأنها صارت لها معنى شرعي، جاءت في النصوص بمعنى معبود، إذًا لا تستخدم تلك الكلمة في غير ما جاءت في النصوص، لكن نقول: هذا المعنى هم قالوا: إنها وردت في اللغة على شكل شاذ بمعنى: إذا ورد في نص، يعني في شعر، أو في خطبة من خطب العرب، أو نحو ذلك، فنفهم المعنى بمراجعة كتب اللغة، أما كلمة إله فلا نستخدمها إلا بمعنى معبود؛ إله بمعنى: مألوه معبود. **[شرح كشف الشبهات]**.

توضيح معنى (وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي)

س ٤٣٣: قوله ﷻ في الحديث القدسي: «**وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي**»(١) قد يستدل

---

(١) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (١٠٦٧٠، ١٠٩٨٠)، وأبو يعلى (٢/ ٥٢٨)، وابن حبان (١٤/ ١٠٢)، وأبو نعيم (٨/ ٣٢٨) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

به أهل البدع على أن الله في كل مكان، نرجو التوضيح بارك الله فيكم. ؟

الجواب: في قوله ﷻ في الحديث القدسي: «**يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي**» السماوات السبع معروفة، طباق بعضها فوق بعض، وعامرهن هي من العمارة المعنوية، يعني: مَنْ عمرها بالتسبيح، والتهليل، وذِكر الله وعبادته، وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إلا عَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ**»[1] ففيها عُمَّار كثيرون عمروها بعبادة الله ﷻ، وقد قال ﷻ في أول سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣] فالله ﷻ هو المعبود ﷻ في السماوات، وهو المعبود ﷻ في الأرض.

فقوله هنا: «**لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي**» يعني: مَنْ يعمر السماوات، والله ﷻ في هذا الاستثناء في قوله: «**غَيْرِي**» يعني: إلا أنا، يحتمل أن يكون الاستثناء راجعا إلى الذات، وراجعا إلى الصفات، ومعلوم أن الأدلة دلت على أن الله ﷻ على عرشه، مستوٍ عليه بائن من خلقه ﷻ، والسماوات من خلقه ﷻ فعُلِمَ من ذلك أن قوله: «**وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي**» راجع إلى عمارة السماء بصفات الله ﷻ، وبما يستحقه ﷻ من التألُّه والعبودية، وما فيها من علم الله، ورحمته، وقدرته، وتصريفه للأمر، وتدبيره، . . ، ونحو ذلك من المعاني. [**شرح كتاب التوحيد**].

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٧٣)، والترمذي ٢٣١٢) وقال: حسن غريب. وابن ماجه (٤١٩٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

حكم مناداة صفات الله ﷻ

س ٤٣٤: نرى عبارة مكتوبة على بعض السيارات: (يا رضا الله ورضا الوالدين)؟

الجواب: قوله: (يا رضا الله ورضا الوالدين) فيه غلط من جهتين:

الجهة الأولى: أنه نادى رضا الله، ومناداة صفات الله ﷻ بـ (ياء النداء) لا تجوز؛ لأن الصفة في هذا المقام غير الذات في مقام النداء؛ ولهذا إنما يُنادَى الله ﷻ المتصف بالصفات، وقد نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية - في ردِّه على البكري - وغيره من أهل العلم على أن مناداة الصفة محرَّم بالإجماع، فإذا كانت الصفة هي الكلمة - كلمة الله ﷻ كان كفراً بالإجماع؛ لأن من نادى الكلمة يعني بها: عيسى عليه السلام، فيكون تأليهاً لغير الله ﷻ، ورضا الله ﷻ صفة من صفاته؛ فلا يجوز نداء الصفة.

والمؤاخذة الثانية في تلك الكلمة: أنه جعل رضا الوالدين مقروناً برضا الله ﷻ بـ (الواو)، والأنسب هنا أن يكون العطف بـ (ثم)، يقول مثلاً: (أسأل الله رضاه، ثم رضا الوالدين)، وإن كان استعمال الواو في مثل هذا السياق لا بأس به؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤]، وقال ﷻ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ولأن (الواو) هنا تقتضي تشريكاً في أصل الرضا، وهذا الرضا يمكن أن يكون من الوالدين أيضاً فيكون التشريك في أصل المعنى، لا في المرتبة. **[شرح كتاب التوحيد]**.

س ٤٣٥: هل يصحّ دعوة الصفة، مثل: يا رحمة الله انزلي علينا؟

الجواب: دعاء الصفة محرّم؛ لأنّ الصفة لا تقوم بنفسها، وإنّما قيام الصفة بذات الله ﷻ، فالصفات غير مخلوقة، ولكن الصفات لا تفعل، ولا تشاء، ولا ترسل للعباد شيئاً، وإنّما الذي يفيض على العباد الخيرات، ويكفّ عنهم الشرور، ويعيذهم، ويعطيهم، ويمنع، ويتصرّف كما يشاء هو الله ﷻ المتّصف بهذه الصفات.

وقد حكى شيخ الإسلام رحمه الله إجماع الأمة على تحريم نداء الصفة، فإن كانت الصفة تحتمل أن تكون مخلوقة صار كفراً، مثل: مناداة الكلمة؛ كما ينادي النصارى الكلمة، يقولون: يا كلمة الله! والكلمة يعنون بها عيسى عليه السلام، فيكون هذا كفرًا؛ لأنّه يكون نداء ودعاء المخلوق، هذا يدخل في أنواع الكفر. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

العلم كليٌّ

س ٤٣٦: هل العلم كلي؟

الجواب: نعم، إن العلم كلي، (فعلمت ما بين السماوات)، يعني: الكل أما الجزئيات فهي مختصة بالله. [**شرح زاد المعاد**].

س ٤٣٧: فضيلة الشيخ: سمعت أحد طلاب العلم الكبار يذكر أن علم الله ﷻ له ثلاثة أقسام: علم سابق، وعلم لاحق، وعلم متجدد وهو الذي يكون مع الفعل، ويستدل بمثل قوله ﷻ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، فما رأيكم في هذا التقسيم؟

الجواب: تعرف كلامنا هو الذي ذكرناه في أكثر من موضع، والإشكال الذي يأتي على قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، لأن ما فيه التعليل ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وأشباه ذلك، هذه تأويل أهل السنة لها، أو تفسيرهم لها: مطابقة علم الله الظاهر بعلم الله ﷻ السابق؛ حتى يكون أبلغ في قيام الحجة على العبد.

مداخلة: وتقسيم العلم إلى ثلاثة؟

الجواب: تقسيم العلم إلى ثلاثة أول مرة أسمعه: علم سابق، وعلم لاحق، وعلم متجدد، هذا ما سمعت به، الآن لأول وهلة كأنه لا يستقيم، ولكن علم الله ﷻ واحد.

مداخلة: أليس بتعلق المسلم؟

الجواب: هو علم الله بالسابقات، وعلم الله باللاحقات التي ما حصلت وعلم الله بالمتجددات، وعلم الله ﷻ بالمستحيلات، أو التي لا تحدث، علم ما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

مداخلة: كل هذا علم سابق لله؟

الجواب: لا، هو في الأزل، ولكن الله ﷻ الآن يعلم ما كان، وما سيكون من اليوم ما هو فقط في الأزل يعني: علمه انتهى، وصار العلم شيئاً واحداً باعتبار ملازمته للذات.

لا، الله ﷻ متصف بالعلم المتعلق بالمعلومات، والمعلومات منها ما هو سابق، ومنها ما هو لاحق، ومنها ما هو متجدد، فإذا قلنا إن الله ﷻ يعلم السابقات، ويعلم اللاحقات، ويعلم المتجددات، ويعلم المستحيلات هذا

مستقيم، ولكن علم الله ﷻ نفسه علم سابق وعلم لاحق وعلم متجدد، هذا لا يستقيم.

مداخلة: هو يقول: العلم يتجدد.

الجواب: كيف يتجدد؟

السائل: يعني عند حدوث الحدث.

الجواب: يعني على ظاهر الآية ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾.

السائل: إي نعم، فيكون علمه متجدداً.

الجواب: هذا يشكل عليه أيضاً شيء آخر، وهو القدر، أول مراتب القدر ماذا؟ العلم، والآن هو: ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ يعني كأن الشيء وقع، وصار العلم متجدداً بعد وقوعه، فيكون هنا ارتباط القدر بالعلم الذي هو أحد مراتبه مشكلة؛ لأنه الآن نفذ القدر، فكيف يكون نفذ بدون أول مراتبه، وهو علم الله ﷻ؟ لأن علم الله ﷻ السابق، وعلم الله ﷻ الآتي بالأشياء، حتى ينفذ القدر تأملوها زيادة.

مداخلة: هو يقصد العلم المقارن للفعل.

الجواب: هذا المشهور، نعم، ولكنه سماه العلم المتجدد، هي مشكلة. [مجلس ٢١/ ٧/ ١٤٢٣هـ].

❁ ❁ ❁

حكم القول بأن المصحف مخلوق باعتبار ما فيه من الصحف والمواد

س ٤٣٨: هل يجوز أن يقال المصحف مخلوق باعتبار ما فيه من الصحف والمواد؟

الجواب: هل يجوز أن يُقال المصحف هو كلام الله؟ لا، هل يجوز أن يُقال: المصحف باعتبار المصحف يشتمل على الصحف وكذا، هل يصح أن يقال أن المصحف هذا مخلوق؟ لا، للاشتباه، لذلك يُمنع، هي أولى بالمنع من قولهم: إن لفظي بالقرآن مخلوق. لا يجوز لأجل الاشتباه. **[مجلس ٢١/ ٧/ ١٤٢٣هـ]**.

بطلان قول المبتدعة عن الحكمة والغرض

س ٤٣٩: قولهم عن الحكمة يلزم منها الغرض؟

الجواب: يعني يلزم منها أن يكون لها غرض في الأشياء، غرض يعني له حاجة فيه هو يحتاج، هم نفوا؛ لأن عندهم أن الواحد ما له حكمة، يكون له فيه غرض، والله ﷻ غني عن الناس، غني عن خلقه. وطبعاً هذا باطل. **[شرح التوضيح المبين]**.

س ٤٤٠: أحسن الله إليك يا شيخ، بالنسبة لقول أهل الأهواء: (إن الله

منزه عن الأعراض والأبعاض والأغراض)، العرض هو الذي يقوم بالغير؟

الجواب: ما لا يقوم بنفسه.

السائل: نعم، بخلاف الجوهر مثلا، والأبعاض التي هي بعض بالنسبة للكل؟

الجواب: الأجزاء.

السائل: نعم، الأغراض التي نعرف عنها مثل الحكمة.

الجواب: التعليل، يفعل لغرض.

السائل: نعم، الحكمة، لكن ما فلسفة الحكمة هذه؟

وقد مرَّ عليَّ في النونية لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

وكذا قالوا ما له من حكمة   هي غاية للأمر والإتقان

ما ثم غير مشيئة قد رجحت   مثلا على مثل بلا رجحان

الجواب: نعم، هذا هو.

السائل: لكن أنا أقصد فلسفة الحكمة عندهم.

الجواب: لا، هذه راجعها في كتاب ابن القيم.

السائل: راجعت الشروح. **[مجلس١٠/ ٢/ ١٤٢٤هـ]**.

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى(٢/ ١٢١).

الغرض من النفي المجمل

س٤٤١: ماذا عن نفي الولد عن الله سبحانه وتعالى؟

الجواب: هذا نفي مجمل، ليس نفياً مفصلاً؛ لأن النفي المجمل المقصود منه نفي ما لا يليق به عز وجل مجملاً، وما لا يليق بالله عز وجل مجملاً يكون بنوعين:

أولاً: كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] هذا نفي مجمل، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] نفي مجمل، ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٢ - ٤]، هذا نفي مجمل.

ويكون النفي المجمل أيضاً بنفي جنس ما ادعاه المشركون، وليس بتفصيل ما ادعاه المشركون: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] هذا جنس يشمل نفي ما ادعاه المشركون: الملائكة، أو النصارى في المسيح، أو اليهود في العزير، فنفي الجنس في الواقع فيه إجمال، وإن كان فيه نوع تفصيل من جهة ذكر نوع ما ينفى، لكن فيه إجمال، ولهذا أجمع أهل العلم على أن قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ أن هذا من النفي المجمل من جهة أنه إجمال بذكر الجنس، هذا من جهة.

الجهة الثانية: أن هذا النفي - كما ذكرت لك - نفي مراد منه إثبات كمال الضد؛ فلذلك لم يصر نفياً مفصلاً؛ لأن النفي المفصل يُقصد منه النفي في ذاته، فيُفصل النفي؛ لأن النفي مقصود، ولأن السلب مقصود،

أما إذا كان النفي غير مقصود لذاته، وإنما مقصود لغيره، فلا يكون تفصيلاً، وإنما يكون إجمالاً، والله أعلم. **[شرح التوضيح المبين].**

مذهب أهل السنة في تعليل أفعال الله ﷻ

س ٤٤٢: لماذا يقول البعض إن الله يمكن أن يعذب بغير ذنب؟

الجواب: لأن الأشاعرة فهموا من الحديث ما قالوه في كتبهم: إنه يجوز على الله ﷻ أن يعذب جميع الخلق من غير ذنب، ولا ظلم - كما قال السفاريني:

وجائز أن يعذب الورى من غير ما جرم ولا ذنب جري

يعني في حق الله (يعني يجوز أن يعذبهم من غير شيء؛ لأن عندهم الأفعال غير معللة، ما يعذب لأنهم ظلموا، يعذب عندهم؛ لأنه شاء أن يعذب بدون تعليل، أما عند أهل السنة فأفعاله سبحانه وتعالى معللة وهو ﷻ لا يخلف الميعاد، فما وعد به عباده حق، وكائن لا محالة؛ كما قال في سورة الزمر: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الزمر: ٢٠]، ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ [الروم: ٦]، وأشباه هذه الآيات، فهو يعذب سبحانه وتعالى لعلة، وهي أنهم استحقوا ذلك.

فإذًا نفهم الحديث على معتقد أهل السنة، لو عذبهم، عذبهم وهو غير ظالم لهم؛ لأنه لابد أن يقع منهم شيء. **[مجلس٢٢/ ٥/ ١٤١٧هـ].**

حكم التعقيب بين العزة والارتفاع

س ٤٤٣: البعض يقول يا شيخ سبحان من عز فارتفع فهل يجوز هذا يا شيخ؟

الجواب: (عزَّ، فارتفع) ما يصلح؛ هو ﷻ عالٍ على خلقه، علوه على خلقه ليس بعد عزته، بل هو ﷻ لم يزل عزيزاً، عالياً على خلقه بذاته؛ (عز فارتفع) لا تصلح، يعني: كأن ارتفاعه بعد عزته، هذا ظاهر الكلام، لايصلح؛ الفاء لا تأتي للجمع، الفاء تأتي للجمع والتعقيب، لابد فيها تعقيب، فاء للترتيب والتعقيب، هذه الفاء أما التي لمطلق الجمع الواو، تعقيب الفاء يكون تعقيباً مباشراً، ويكون تعقيباً متراخياً. تعقيب مباشر يعني هذا بعد هذا مباشرة: دخل محمد، فخالد، هذا مباشر، تعقيب متراخٍ: حملت المرأة فولدت، بينها مدة، ولا يقال: إن الفاء للتراخي، يعني ترتيب وتراخ إلا إذا كان الأول سبباً للثاني: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ۝١٠ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ۝١١﴾ [القمر: ١٠، ١١]، قد يكون بينهما شهر، شهران، لكن هذا من سببها، يكون بعدها، ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] بينها مدة: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢]، وهكذا هي فيها جمع، لكن ليس مطلق الجمع، يعني مثل الواو، لابد فيها من الترتيب في الفاء، (عز فارتفع) هذه طريقة البصريين، وما نختارها، طريقة البصريين ما هي بصحيحة؛ لأن البصريين في بعض المسائل مؤولة.

[مجلس ٢٢/ ٥/ ١٤١٧هـ].

اختلاف الأشاعرة عن المعتزلة في بدعة القول بخلق القرآن

س ٤٤٤: فيم اختلف الأشاعرة عن المعتزلة في قضية خلق القرآن؟

الجواب: هم يقولون بالخلق له، الأشاعرة يقولون: إن القرآن مخلوق، لكن عندهم القرآن الذي بين أيديهم، أما الكلام القديم فليس بمخلوق، اختلفوا مع المعتزلة في الكلام القديم، عند المعتزلة وعند الأشاعرة يشتركان في أنه كلامٌ قديم، والكلام عند المعتزلة القديم مخلوق، وعند الأشاعرة لا. ليس بمخلوق، وأما القرآن الذي بين أيدينا الذي نزل به جبريل عليه السلام على محمد ﷺ، فهو عندهم عبارة عن كلام الله، عبارةٌ عنه، فهو مخلوق من كلام جبريل عليه السلام، فلهذا يقولون: إن الكلام المحدث النفسي مخلوق، أما القديم فليس بمخلوق، الكلام القديم عندهم تكلم الله عز وجل بكل ما يريد أن يتكلم به وانتهى عن الكلام. واضح؟ ثم جعل لذلك مواقيت، فإذا أراده في وقت ما، قذفه في روع جبريل عليه السلام، فصار نفساً يعني أدركه جبريل عليه السلام إدراكاً، فعبر عنه؛ لهذا يقولون عبارة عن كلام الله، أو الكلام النفسي، الكلام النفسي يعني أنه تعلق بالزمن، ففاض ما في النفس على جبريل عليه السلام، فبلغ، أو فنزل به، وعندهم أنه كلام جبريل عليه السلام، هذا صرح به شراح كتبهم - سواء الأشاعرة أو المعتزله - بأن القرآن المحدث مخلوق، بخلاف الكلام القديم. [مجلس ٢٢/ ٥/ ١٤١٧هـ].

س ٤٤٥: هل الأشاعرة يقولون بخلق القرآن؟

الجواب: لا. هناك فرق من الأشاعرة من يردون على المعتزلة القول

بخلق القرآن، وبأنه كلام الله ومخلوقه، لهم في هذا مواقف طويلة، لكن هذه ما يصرحون بها، ما يصرحون أنهم يقولون كلام الله ليس بمخلوق، القرآن ليس بمخلوق، يعنون به. [مجلس٢٢/ ٥/ ١٤١٧هـ].

النفي والإثبات في الأسماء والصفات

س ٤٤٦: كيف يمكن اعتبار ما تضمنه الاسم من الصفة فيما سمى الله به نفسه؟

الجواب: اعتبار ما يتضمنه الاسم من الصفة؛ لأن الأسماء ليست أعلاماً محضة، فالاسم بما تضمنه من الصفة جمع فيه ما بين النفي والإثبات لا، المقصود جنس الأسماء، وليس كل اسم، ليست كل الصفات جمع فيها ما بين النفي وما بين والإثبات؛ لأن النفي مجمل، والإثبات مفصل، فالأسماء مشتملة على صفات، فرجعت الأسماء من حيث النفي والإثبات إلى الصفات؛ ولهذا نقول مثلاً في قوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، هذا نفي، والنفي راجع لكمال القيومية؛ فلأجل كمال كونه ﷻ قيوماً، نفيت عنه السنة والنوم، وكذلك لكمال حياته، فيصح أن تقول هنا: يجمع ما بين النفي والإثبات في الأسماء، فتدخل في هذا القيوم، وتدخل فيه الحي؛ لأن الصفات راجعة أو متضمنة في الأسماء.

س ٤٤٧: هل توجد أسماء منفية فيما سمى به نفسه ﷻ؟

الجواب: هو يقول: فيما سمى به نفسه، جمع فيما سمى به نفسه، ووصف به نفسه، أليس كذلك؟ ففي الأسماء التي أضافها لنفسه ﷻ جمع

فيها ما بين النفي والإثبات، فليس المقصود الأسماء المنفية، هو ليس ثم نفي؛ لأن النفي المحض ليس بكمال، وإنما إذا نفى فيرجع النفي إلى كمال ضده من الأسماء - أسماء الله ﷻ، ومن صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فإذًا ما نفي يرجع إلي كمال ضده من الأسماء والصفات، وقد يكون مفرداً وقد يكون مثنى، وقد يكون مجموعاً، يعني دلالة الأسماء والصفات، ما يظهر لي دخول هذا في كلام شيخ الإسلام. وإذا كان صحيحًا في نفسه، هذه أسماء منفية «**فَإِنَّكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ ولا غَائِبًا**»[1]، هذه منفية عن الله ﷻ، لكن المنفي الصفات.

س ٤٤٨: هل توجد أسماء منفية؟

الجواب: لا يوجد اسم منفي، فأسماء الرب ﷻ مستغرقة للصفات، سواء كانت صفات الذات، أو صفات الفعل به؛ الصفات الاختيارية، أسماء الله ﷻ مستغرقة للصفات. ولذلك إذا نفيت الصفة فلابد لها من تعلق بالاسم. [**مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ**].

المقصود بالمفوضة

س ٤٤٩: ما المقصود بالمفوضة؟

الجواب: المفوضة المقصود بهم مفوضة المعنى، بمعنى أنهم يقولون: (إن هذه الصفة التي جاءت في الكتاب أو السنة نفوض معناها، نفوض

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٩، ٦٣٨٤، ٧٣٨٦)، ومسلم (٤٥) (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العلم بمعناها لله ﷻ ونحن لا نعلم معناها ، ولا أحد يعلم معناها فلايعلمها إلا الله).

و أما السلف فيثبتون الصفة على ما ظهر لنا من المعنى ، فعندنا الاستواء معروف المعنى في اللغة ، وهو أنه العلو والارتفاع ، هذا معنى الاستواء ، فهم يقولون : (فالاستواء لا نعلم معناه ، الاستواء له معنى في صفات الله ، لكن ما هذا؟ نحن لا نعلمه) هل الاستواء بمعنى العلم؟ يقولون : يمكن . هل الاستواء بمعنى النزول؟ يقولون : يمكن . هل الاستواء بمعنى الصعود والارتفاع؟ يقولون : يمكن . فمعنى الصفة لايحددونه . فإذًا يقولون : (إن دلالة اللغة علي معنى الصفة غير واردة في صفات الله ﷻ) ، ونحن نقول : إن الله ﷻ خاطبنا بالقرآن ، وجعله قرآناً عربياً ، فنأخذه على ما دل عليه ظاهر لفظه من جهة اللغة ، وإلا لما قامت الحجة به ، فنصوص القرآن أكثرها غيبيات في الأمور الغيبية : إما في صفات الله ، أو في أسمائه ، أو في الجنة والنار ، أو في الملائكة ، أو فيما في السماء ، أو فيما في الأرض. . . ، إلى آخره ، كل الأمور الغيبية هذه إذا قلنا : لا نعلم معناها ، فما قامت الحجة بالقرآن ، ولهذا صار مذهب المفوضة أخبث من مذهب المؤولة.

والمفوضة درجات منهم من يفوض الجميع - جميع الصفات - ، وهذا هو شر المذاهب ، أشر من التأويل ؛ لأن مقتضاه أن الله ﷻ لم يبين لنا شيئاً ، والنبي ﷺ جاهل بمعاني الصفات ، وكذلك الصحابة ، ولا أحد يعلم ما نعلم : سميع قد تكون هي عليم ، وقد تكون هي بصير ، قد تكون هي حكيم ، ما نعلم ، كلها أشياء ما نعرفها . وهناك منهم من يفوض في البعض :

إذا لم يعلم معنى شيء، ولم يتحقق منه، فوّضه، وأثبت البعض، ومنهم من يفوّض في بعض الصفات، ولا يفوض البعض، ومنهم من يفوّض الصفات التي ظاهرها التشبيه عنده، هؤلاء هم الأشاعرة، أو فرقة من الأشاعرة مثل ما قال في الجوهرة:

وكل نص أوهم التشبيه ... أوّله أو فوّض ورم تنزيهاً

فتفويض بعض الصفات التي ظاهرها يوهم التشبيه عندهم، تفويضها من مذهب الأشاعرة.

فإذًا هذا معنى التفويض، ومختلف هو عن طريقة السلف، لكن بعض الناس، خاصةً المتأخرين اختلط عليهم الباب جداً، وخاصة من أصحاب أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مداخلة: كابن الجوزي؟

الشيخ: لا، ابن الجوزي مضطرب، أقصد المتأخرين الذين بعد شيخ الإسلام ابن تيمية. [**مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ**].

مداخلة: مثل ما نقل عن شيخ الإسلام في قوله عَجَّلَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]؟

الجواب: وهذه نقلها عنه حنبل، ونَقْلُ حنبل فيه أغلاط في الصفات وفي الفقه، وبحث هذه شيخ الإسلام في كتاب (الاستقامة)، رأيتها؟ راجعها فيه، ذكر شيخ الإسلام في كتاب (الاستقامة) النقول هذه، ومنها ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وغيرها، وأجاب عنها، فهي كلها لها سبب، إذا عرف السياق الذي

قيلت فيه فهم المعنى؛ لأنه قالها وهو يحاور المؤولة، فأراد أن يلزمهم بشيء على مذهبهم، فنقلت عنه مستقلة؛ لأنه الآن مثلاً: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، كان الحجاج مع المعتزلة في قوله ﷺ: **«اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ آل عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا»**(١)، فقالوا: هذه مخلوقة، فإذًا القرآن مخلوق.

قال: قد قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، فما الذي يجيء، أليس أمره؟ فقالوا: بلى. يعني على طريقتهم، فأخذت مستقلة.

فإذًا النقول هذه هي في باب المجادلة من جهة الإلزام، فلم لم تقولوا: إنه يجيء ثواب البقرة وآل عمران؟ وهنا قلتم كذا؟ فيلزمهم بالتناقض، وهذه مشكلة أخذ المسائل من الردود، دائماً تعرف باب الرد، وباب المجادلة فيه إلزامات ليست في غيره، فالحديث الذي أنشئ ليس كالحديث الذي فيه جدال ومحاجة، ففي المحاجة قد يقول الإنسان أشياء يلزم به الخصم، ولا يلتزمها؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب. **[مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ]**.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٩٨).

معنى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ وإثبات صفة الساق

س ٤٥٠: هل هناك معنى لقوله ﷻ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، غير الشدة؟

الجواب: لا، هو معنى قول الله ﷻ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، يعني يكشف عن شدة، هذا معناه، ما يقال: ﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢] يعني عن ساق الرحمن ﷻ في الآية، ولهذا أكثر الصحابة على هذا ﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ عن شدة. يقال: كشفت الحرب عن ساق، إذا كشفت عن هول وشدة، هذا ظاهر التأكيد، ثبت في حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند البخاري: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ»[1] واضح؟ فهنا لأجل مجيء الحديث، فمن فسرها بالصفة فهو مصيب، فمن فسر الآية بالصفة، فهو مصيب؛ لأجل مجيء الحديث.

فإذًا هنا عندنا دلالة اللغة؛ لأن هنا ساق لم تضف: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ ولما لم تضف إلى الرحمن ﷻ دلّت على أنها على ما جرت العرب في كلامها، وإذا نظرنا للحديث، ففيه إثبات الساق، فنقول: يكون معنى الآية، أو من معنى الآية يكشف ربنا عن ساقه. فيكون هذا صحيحا، ولا يوجد غير هذا. [مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ].

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧٣).

س ٤٥١: هل نأخذ من قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] إثبات صفة الساق لله ﷻ؟

الجواب: هو إثبات الصفة لا شك فيه، إثبات صفة الساق، لكن هل الصفة دليلها الآية، أو دليلها الحديث؟ أما إثبات الصفة، فالسلف أثبتوا صفة الساق، فهل دليلها الآية، أو دليلها الحديث؟ هذا البحث، فمن قال: إن الآية لا تدل على ذلك، هذا صحيح عن عدد، راجع تفسير ابن جرير، ورجحه ابن جرير، لكن الصفة ثابتة بالحديث. [مجلس ١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ].

س ٤٥٢: هل وردت أحاديث في إثبات صفة الساق؟

الجواب: وردت أحاديث كثيرة، الحديث: **«يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ في الدُّنْيَا رِئَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»**[1]. [مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ].

معنى الذرة

س ٤٥٣: قوله ﷻ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧] هل فيه ذكر الذر؟

الجواب: هل الآن في الآية أنه يؤتى بالأعمال كهيئة الذر؟ أو على وزن الذرة؟ إذًا ليس هنا ذر، هنا وزن ذرة، الوزن شيء، والذر شيء آخر واضح؟

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧٣).

الوزن ليس معناه أنه إيجاد ذرة توضع في الكفة هذه، ويؤتى بعمله على مثقال ذرة ويوزن به. لا، يعني: أن عمل الخير، ولو كان ذرة، ما هي؟ ذرة التراب، هل عندك أقل شيء من الهباءة التي تراها في شعاع الشمس؟ ثم الذي أكبر منها الذرة، ثم تنتقل، هي مذكورة في كتب اللغة، كل واحدة وميزانها، الذرة الشيء الصغير جداً، هذا في اللغة، لكن العرب جرت على أن الذرة هي كذا، الذرة فيما يذكرون أنها تقريباً أربعة وعشرون مايكروجرام، يعني أربعة وعشرون جزءًا من المليون من الجرام، الله المستعان. خيراً أو شراً يراه. [مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ].

المقصود بالمجسمة والمشبهة

س ٤٥٤: يا شيخ المجسمة والمشبهة، هل يراد بذلك غير أهل السنة والجماعة، وأهل الله ﷻ؟

الجواب: نعم، المجسمة لفظ أو فرقة أُطلقت على من قال: (إن الله جسم كالأجسام)، وأول من قال بهذا هو مقاتل المفسر، ومقاتل بن سليمان، وهذا القول منه ضلله عليه العلماء، وبعضهم كفره، ثم تتابع المجسمة على هذا: (إن الله ﷻ جسم كالأجسام، وأنه له وجه كوجه الإنسان، وله يدان، وله. . ، وله. . ، إلى آخره)، ومن الحنابلة من غلا في الإثبات، حتى قارب المجسمة، هؤلاء يطلق عليهم المجسمة عند الأشاعرة، عند الماتريدية، ويطلق عليهم المشبهة، وربما أطلق عليهم الحشوية، كل هذه تطلق على هؤلاء، ومنهم من يريد بالمجسمة الحنابلة، أما الإمام أحمد - رحمه الله، ورضي عنه - فلا يوجد أحد قدح فيه، يعني: لا من الأشاعرة، ولا من

الماتريدية، الجميع متفقون على أنه إمام أهل السنة والجماعة إلا المعتزلة؛ لهذا الأشعري كتب أنه على اعتقاد أحمد. [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

مداخلة: حسن يعني يا شيخ الآن في حال الإطلاق إذا كان هناك أحد يطلقها، ما نعرف الآن إذا تطلق المجسمة والمشبهة، فهي أكثر إطلاقها يا شيخ يكون على أهل السنة.

الجواب: نقول المراد بها فرقة المجسمة الذين يقولون: (إن الله جسم كالأجسام) تحرفها لهم، أو تصرفها لهم، أما أتباع أهل الأثر ما يصلح أصلاً: لا يقولون بالتجسيم [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

مداخلة: نعم، لكن كثر استخدامها لأهل السنة والجماعة.

الجواب: لا، هو يراد به الحنابلة الذين غلوا في الإثبات، هذا المراد ويدخلون طبعاً معهم المجسمة الأوائل. [**مجلس١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

المقصود بالصفاتية

س ٤٥٥: ما المقصود بالصفاتية؟

الجواب: الصفاتية يعنى بها: كل من أثبت الصفات، بعض الصفات كالمعتزلة، يعني: ثلاث صفات كالمعتزلة، أو سبع كالأشاعرة، أو ثمان كالماتريدية، أو الكُلابية، أو الكرامية، يعني: من أثبت الصفات - جنس الصفات - فإنه يطلق عليه صفاتي، أما من أوَّل الصفات جميعاً، فهذا ليس من الصفاتيين، تقال كلمة الصفاتية هذه، أكثر من يستخدمها شيخ الإسلام

ابن تيمية، هو الذي يستخدم لفظة الصفاتية، وهي موجودة في بعض كتب الملل والنحل من باب التقسيم، لكن مقابلةً بالجهمية [**مجلس ١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ**].

إضافة الرسالة لله ﷻ إضافة تشريف

س ٤٥٦: يا شيخ بالنسبة لإضافة الأشياء التي تقوم بنفسها إلى الله ﷻ مثل قول: عيسى رسول الله، أو بيت الله، أما إذا كانت لا تقوم بنفسها تكون صفة لله ﷻ، وفي قوله ﷻ: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، الكلام صفة لله، فماذا نقول عن الرسالة بالنسبة للإضافة إلى الله ﷻ؟

الجواب: يعني من حيث الإضافة: ما هي الرسالات؟ الشرع والقرآن والإسلام. يعني: الرسالة ترى أثرها، أو تراها، أليس كذلك؟ لأن الرسالة هي: إنزال كتاب، وحي، دعوة، أليس كذلك؟ فهذه قائمة بنفسها، قائمة بنفسها يعني: ممكن تتصورها هكذا، مجردة بالإضافة إلى الرسول، يعني ليست بالإضافة إلى الله ﷻ، فالرسالة من حيث هي مخلوقة؛ لأنها بعث، إرسال، فتكون الإضافة للتشريف (برسالاتي) يعني تشريف. وإن رئي في الرسالة التي هي كلام الله ﷻ، وصفاته صارت هذه إضافة لصفاته، بحسب التفسير، حسب تفسير الرسالة ما هي؟ ما المقصود بالرسالة هنا؟ [**مجلس ١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ**].

❀ ❀ ❀

الصفات الفعلية وتعلقها بالمشيئة

الباحث: الصفات الفعلية تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كالاستواء والنزول.

الشيخ: من أين أتيت بهذا التعبير؟ إن الصفات الفعلية إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل؛ كالاستواء، هذا من الذي عبَّر بهذا التعبير؟ أنا ما أحفظ أنهم يُعبِرون في هذه المسألة في الصفات الفعلية بمثل هذا التعبير، يُعبرون بقولهم: - سأعرضه عليك وانظر إن كان لك رأي فيه - (إن شاء قامت به، وإن لم يشأ لم تقم به). ما يقال: (إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل)، بل (إن شاء قامت به الصفة وإن لم يشأ لم تقم به)، الله ﷻ استوى على عرشه ولم يزل مستوياً على عرشه. فالعبارة فيها.

الباحث: فيها ملحوظة يعني يا شيخ: (إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها)؟

الشيخ: نعم، تقول: (إن الصفات الفعلية هي التي تتعلق بمشيئته وقدرته أو تقول تتعلق بمشيئته) وتفسر المشيئة: (إن شاء قامت به بمشيئته وإن لم يشأ لم تقم به).

الباحث: لكن هذه العبارة، يعني من باب الفائدة هل عليها ملحوظة؟

الشيخ: (وإن شاء لم يفعلها) لا يصلح التعبير، (إن شاء لم يفعل) بل (إن شاء لم تقم به ﷻ)؛ لأن الصفة تقوم بالرب ﷻ فما نقول: إن الاستواء فعل فعله الله ﷻ بالعرش، سماه استواءً، مثل ما يقول الأشاعرة أو يقول طائفة

من المبتدعة: (فعل فعله الله بالعرش، فسماه استواءً. لا، إن شاء قامت به الصفة الفعلية، وليس إن شاء فعلها)، إن شاء قامت بالله ﷻ، وإن شاء لم تقم به، وهذا عام في الصفات الفعلية، حتى في المخلوق، الصفة الفعلية المتعلقة بالمشيئة إن شاء المخلوق قامت الصفة به، وإن شاء لم تقم به، ثم بعد ذلك قد ينتج عنها آثارها، وقد يكون فيه تفصيل. **[مناقشة رسالة ماجستير]**.

حكم الحلف بالقرآن

س ٤٥٧: يا شيخ هل يجوز الحلف بالقرآن؟

الجواب: لا بأس، ما فيه بأس الحلف بهذا، طبعاً لو حلف بأحد أنّه ليس هذا من حلف الأنبياء ولا الصحابة، أنّهم يحلفون، لكن لو حلف حالف بالقرآن قال: والقرآن العظيم، لا بأس؛ لأنّ القرآن هو صفة الله ﷻ هو كلام الله. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

س ٤٥٨: هل يجوز الحلف بالقرآن؟

الجواب: الحلف بالقرآن صفة من صفات الله ﷻ إذ هو كلامه، والحلف بكلامه ﷻ جائز، إذا قال: (والقرآن المجيد، والقرآن العظيم)، جائز، (وكلام الله ﷻ) جائز، (والمصحف) أيضاً جائز؛ لأنّه باعتبار أنّ ما فيه من كلام الله ﷻ، كذلك بآيات الله هذه بحسب الاحتمال، مثل: وأيات الله، هذه بحسب قصد القائل، فإن قصد بالآيات الآيات المتلوة، فهذا قسم بالقرآن، بكلامه ﷻ، وإن قصد الآيات المرئية المنظورة، فهذا قسم بغير الله. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

حكم تعليق الأسماء الحسنى

س ٤٥٩: هل يجوز تعليق الأسماء الحسنى في المجالس؟

الجواب: تعليق الأسماء الحسنى في المجالس، ونحو ذلك فيه تفصيل: إذا كان التعليق مع الاحترام، وهذا المجلس لا يدخل فيه شيء محرم، ولا يكون فيه امتهان لتلك الأسماء، فإنّ هذا عند طائفة من أهل العلم مكروه، وهو المنصوص عن بعض السلف، وعند طائفة جائز، تعليق الأسماء، ومثله تعليق آيات القرآن، والصواب أنّه مكروه، إذا كان المجلس لا يشتمل على باطل، وأمّا إذا كان المجلس الذي تعلّق فيه الأسماء الحسنى أو الصفات أو آيات القرآن يشتمل على باطل في اللهو، أو أمور محرّمة ونحو ذلك، فإنّ تعليقها في ذلك المكان من عدم احترامها، واحترامها واجب، فيكون ذلك الفعل غير جائز. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

س ٤٦٠: تعليقها - أي الأسماء الحسنى - بالسيارة، أو بالبيت، هل يجوز؟

الجواب: تصير هذه تميمة، فإذا علّقها في السيارة، أو يعلّقها في البيت للتبرك، وهو يظنّ أنّها تدفع عنه، هذا بحث آخر، كلامنا فيمن يعلّقها للزينة، أمّا من علّقها للتبرّك بها، بمعنى تدفع عنه العين، أو تدفع عنه الآفات، أو تدفع عنه الشياطين، فهذا اتّخذها تميمة، والخلاف فيها يصير الخلاف في تعليق التمائم، وعندنا أن تعليق التمائم من القرآن، أو من الأسماء الحسنى لا يجوز. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

كيفية بيان الأسماء والصفات للعوام

س٤٦١: ما رأيكم في التحديث بأحاديث الأسماء والصفات، وهل هذا يتعارض مع: **«حدثوا الناس بما يعرفون»**؟

الجواب: هذا يختلف بحسب المقام، التحديث بأحاديث الأسماء والصفات إذا كان التحديث بالإمرار، فهذه الأمة تتابعت على رواية هذه الأحاديث، وعلى الإقرار بها، وأن تمر كما جاءت، وأن لا يتجاوز القرآن والحديث، لكن مقصد الأئمة من ذلك أن لا تحدث أحدا بحديث في الصفات لا تبلغه عقولهم؛ بأن تأتي لبعض الناس، تتكلم في صفات الله ﷻ بعلم، بطريقة علمية، وهي لا تناسبهم؛ هم عوام، توقع في قلبهم بعض الشبه، مثل بعض الإخوان تحدث في بعض الصفات عند عامة فاستنكروا ذلك جدا، الصفات التي ما يفهم تفسيرها وتأويلها إلا أهل العلم، أو تحتاج إلى شيء من البيان، المقصود أن ثمة فرقا بين إقراء أحاديث الأسماء والصفات بالإجمال، أو التنصيص على واحدة منها فيها إشكال، أو قد لا تتلقاها النفوس بفهم ثم يدخل في تفسيرها بدون تدقيق، وهذا حصل وهو من الأغلاط التي يقع فيها بعض الناس، بل يرى أنه من الواجب أن يتكلم في معنى هذا الاسم وهذه الصفة، وهو لايحسن ذلك، ويوقع هذا شبها، فالمقام مقام تفصيل إذا كان المحدِّث يعقل ما يقول، فهذا لا بأس به، وعلى هذا درج السلف الصالح، لكن إذا كان عند العامة، فلا تحدثهم بحديث لا تبلغه عقولهم، يعني يشكون، ما يدرون ما المعنى، قد يقعون في التشبيه،

قد يقعون في التمثيل، قد لا يتصورون ذلك، فيتهمون المتحدث فيما يقول في تفسير الأسماء والصفات، مثلا: يبدأ يتكلم عن الهرولة التي جاءت في الحديث: «وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[(١)]، فيأتي، يفسر الهرولة هذه ما تستوعبها عقول الناس، أو يأتي ويتكلم عن حديث الصورة: «**خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[(٢)]، ويبدأ يفسر الصورة، بغير دقة مثلا، هذه قد ما تستوعبها عقول الناس، وهي التي يعنى هذا الحديث من أجله قال الإمام مالك: لاتحدث هذه الأحاديث الغرائب، يعني الغرائب على سمع الناس.

ومن مثل الكلام على مسألة النزول، وهل النزول بالذات، أم لا؟ ثم يأتي ويقول: النزول ثلث الليل، أو نصف الليل، وهذا في كل بلد، ثم تأتي الشبهات الواردة في ذلك، يعني أن المسائل في الصفات التي يعلم أن فيها الأسئلة والشبهات ترد إلى ذهن العامي، فهذه تمر الحديث فيها تقول: الحديث الذي فيه الصفة، لكن بدون تفسير، وهذا هو الذي كان عليه السلف، هذه الطريقة هي التي كان عليها أئمة السنة، فلا يفصلون عند العوام، ولا يقررون بتفصيل عند العوام، وإنما يذكرون ذلك على جهة الإجماع، إلا ما كان من بعض الصفات في بيانها وضوح، مثلاً أن يتكلم عن عظمة الله ﷻ، واسم الله العظيم، أو المجيد، أو اسم الله العلي، أو اسم الله الصمد، أو الغفور، أو الرحيم، يذكر معاني ذلك؛ هذه ما تستنكرها النفوس. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٠٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٦٠).

حكم قول بعضهم: أنا أعشق الله

س ٤٦٢: يا شيخ العبارات التي تقال في المحبة أحياناً مثل العشق والوله؛ هل تصح؟

الجواب: لا، العشق والوله، هذه ما تطلق على الله ﷻ، لا يجوز أن يقال: فلان يعشق الله، ولا فلان وَلِهٌ بالله، ونحو ذلك، قال العلماء: لأنّ العشق والوله فيه نوع اعتداء؛ فمنعوا إطلاق هذا اللفظ، نعم المحبة عشر درجات، منها العشق، لكن ليست كلها تطلق على الله ﷻ، يعني تطلق من العبد على الله، كأن يقول: أنا أعشق الله. لا، الذي ورد: أحبّ الله؛ لأنّ المحبة ليس فيها اعتداء، وأمّا العشق، فمعروف عند الناس أنّه إذا عشق الإنسان غيره، فإنّ العاشق معتد على المعشوق، أو المعشوق معتد على العاشق بالعشق، إذا عشق يصيب جسمه شيء من النحول بفكره، يكون معه شيء من هذا، وهذا نوع اعتداء، فلا يناسب أن يقال على الله ﷻ.
[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد].

حكم التأسي والاتصاف بصفات الله

س ٤٦٣: هل أُمرنا بالتأسي؟

الجواب: ليس صحيحًا، ما أمرنا بالتأسي، نعم هذا فيما أذن به ليس تأسيًا، مسألة الاتصاف بصفات الله ﷻ هذا ليس من كلام أهل السنة، هو من كلام الصوفية، لكن أهل السنة قبلوه - بشرط، مثل ما ذكره ابن القيم

وابن تيمية في مواضع - بشرط أن يكون الوصف مأمورا به: «**إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**»(١)، و«**إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلا طَيِّبًا**»(٢)، حليم يتصف العبد بالحلم؛ لأن هذه صفات مأمور بها، فلايتخلق الواحد بصفات الله ﷻ، فضحك العبد مباح، ليس مشروعا، يعني ما يؤجر عليه، يعني في نفسي الضحك، وإنما إذا كان الضحك وسيلة إلى شيء آخر، وسيلة الذي منه التبسم، وسيلة إلى إدخال السرور إلى أخيك، إدخال السرور على من تجالس للدعوة وأشباه ذلك، فهذا يؤجر عليه العبد، مثل ما جاء في الحديث: «**تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ**»(٣)؛ لأنه يورث التواد، والتآخي، والتصافي. . ، ونحو ذلك، وإلا فأصل الضحك مباح، ما يؤجر عليه العبد، هذا مما أبيح في الدنيا، مثل المتع: المشي والأكل والشرب، والتلذذ العام بالطيبات إذا كان وسيلة لمشروع، صار مأجورًا عليه. [**شرح زاد المعاد**].

التابعون الذين أخذ أهل السنة والجماعة عنهم العقيدة

س ٤٦٤: لماذا تقولون: إن عقيدة أهل السنة والجماعة من عقيدة التابعين، ونجد كثيراً من التابعين قد غلط في الأسماء والصفات، فهل

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٤٧).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٩١)، والترمذي (١٩٥٦)، وقال: حسن غريب. وابن حبان (٢/ ٢٨٧) من حديث أبي ذر ﵁.

نقول عقيدة الصحابة رضي الله عنهم ولا نقول عقيدة التابعين؟

الجواب: **أولاً**: من حيث الأدب في السؤال ما يناسب لطالب العلم أن يسأل، فيقول: لماذا تقولون؛ لأن هذا فيه منافاة لأدب المتعلم مع المعلم، هذه واحدة، والثانية: إذا أراد بالتابعين الذين غلطوا في الأسماء والصفات من الذين أدركوا الصحابة، فليسوا هؤلاء من التابعين للصحابة بإحسان، وقال عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فكل من تبع فجاء تابعًا للصحابة يكون محموداً، ولهذا نقول: عقيدة الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، المراد بالتابعين: الذين أثنى الله عليهم بأنهم اتبعوهم بإحسان، أما الذين تبعوا الصحابة رضي الله عنهم زماناً، وخالفوهم عقيدة، وابتدعوا في الأسماء والصفات، أو في القدر، أو في الإيمان كالخوارج والمرجئة والقدرية وأشباههم، هؤلاء لا يدخلون أصلاً في كلامهم، فخير الناس قرن النبي صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، والمراد: من كان منهم على الحق، وإن أراد السائل بعض الغلط المروي عن من تبع الصحابة بإحسان فالصواب ألا يقال: إنهم غلطوا في الأسماء والصفات، وإنما حصل بعض العبارات التي ينازعون فيها؛ لأنهم اجتهدوا، لكن لايقال: إنهم غلطوا في ذلك، ولكن يقال لهم: اجتهدوا، فينسب إليهم اجتهادهم، ما يعتبر أنهم غلطوا، لا توجد مسألة يقال: غلطوا فيها في الصفات، ولا في الأسماء؛ لأن من غلط في هذا الأمر في أصل من أصول الأسماء والصفات فإنه لا يكون من التابعين بإحسان. [**شرح الطحاوية**].

❀ ❀ ❀

معنى: (وسلطانك القديم)

س ٤٦٥: ما معنى ما ورد في الحديث وسلطانك القديم؟

الجواب: السلطان في هذا الحديث المقصود به: الخلق، يعني: الملكوت، أو يقصد به: الصفة المتعلقة بذلك، وهذا فيه بحث زيادة على ما ذكرت، ولكن هذه الكلمة لا تعني أن القديم من أسماء الله ﷻ، ولا من صفاته ﷻ؛ لأنه وصف به سلطانه ﷻ: «**أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»[1] سلطان الله القديم الذي هو صفة تدبيره ﷻ، وهذه ليست راجعة إلى الاسم القديم الذي يدل على الذات؛ لأنه كما هو معلوم أن الأسماء تدل على الذات وتدل على الصفات. [**شرح الطحاوية**].

س ٤٦٦: هل يجوز أن يقال لعبد الشكور: يا شكور؟

الجواب: وعبد العزيز، يقال له: عزيز، واللهِ هذه كثيرة، مثل عبد الرحمن يصغّر: (دحيم)، في رواة الأحاديث: (دحيم)، وعندنا يقولون له: (دحيّم)، ومثلاً يقولون: (عزيز)، أو (عزيّز)، هذه تحتاج إلى سؤال، نسأل فيها أهل العلم إن شاء الله. [**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

أصل اشتقاق الإيمان

س ٤٦٧: ما رأيكم في من قال: إن تعريف الإيمان لغة: هو التصديق، إنه تعريف ناقص، بل غير مقطوع به؛ لأنه يخالف أصلاً من أصول السنة، وهو زيادة الإيمان؛ لأن التصديق لا يزيد؟

الجواب: السؤال فيه خلل من جهة، لكن معروف المقصود، هل الإيمان في اللغة هو التصديق، أو هو طلب الأمن؟

قولان لأهل العلم من اللغويين، ومن أهل السنة: أهل السنة منهم من قال إن الإيمان لغة هو التصديق، واستدل لذلك بعدة آيات في الباب، منها قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ يعني ما أنت بمصدق لنا، ولو كنا صادقين.

والقول الثاني: أن الإيمان مأخوذ من الأمن، فاشتقاقه من الأمن؛ لأن من صدق الخبر أمن غائلة التكذيب، أمن أثر التكذيب، أمن نتيجة التكذيب، مثلاً: أتى واحد يخبره، فيقول: هناك ريح شديدة مقبلة انتبه للبيت، ادخل، اعمل، فإذا كذَّب لم يأمن، وإذا صدق الخبر أمن أثره، والآخرة فيها جنة ونار، وإذا قال: آمنت، فقد أمن أثر التكذيب، ولو قال: لا وجود للجنة والنار، قد يكون معرضاً لذلك.

فإذا صدق الخبر، وجزم به، فقد أمن ما سينتج عن تكذيبه، وهكذا إذا آمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله. . ، إلى آخره، بمعنى: صدق الخبر فيها طلباً للأمن: الأمن في الدنيا، والأمن في الآخرة، وممن ذهب إلى ما ذكر

بأن تعريف الإيمان لغة بالتصديق ناقص، ولا يستقيم - شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: (الإيمان)؛ كما هو معروف، وفي غيره، وهو يقرر أن الإيمان لغة: مأخوذ من الأمن، ولا مجال للتصديق، التصديق نتيجة فيه، لكن الأصل طلب الأمن بالتصديق، والمسألة قريبة من بعضها في أنه إذا قلنا إنه طلب الأمن بالتصديق، فالتصديق أثر ملازم، فمن قال: الإيمان هو التصديق، جعل النتيجة الملازمة التي لا تنفك، يعني لا أحد يطلب الأمن بغير التصديق.

فإذًا إذا طلب الأمن، فطلبه للأمن لا يكون إلا بالتصديق، فيكون الأمر إذًا في الدلالة اللغوية سعة، لكن صحتها من جهة اللغة لا شك أن مادة الإيمان مأخوذة من الأمن؛ لأنها اشتقاقها من الأمن، لا من صدق يصدق، لكن معنى ذلك هو طلب الأمن بالتصديق.

إذا قلت: الإيمان هو التصديق، فلا بأس، فقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، هو لو كذبهم، إما أن يعاقبهم، وإما أن يصد عنهم، أو أنه لا يرضى عنهم. . .، إلى آخره، وهذه كلها أمور لا يأمنونها؛ ولذلك صار هناك صلة بين: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ وبين الأمن في هذا المقام، وبين التصديق، أما قول القائل: إن التصديق لا يزيد هذا ليس بصحيح، التصديق كغيره، التصديق يزيد، وينقص، والتصديق يتبعه عمل، والتصديق له ثمرته. [**شرح مسائل الجاهلية**].

❀ ❀ ❀

سبب تقديم الاعتقاد في الله على غيره من الأركان

س ٤٦٨: لماذا قدم القول في الاعتقاد في الله ﷻ؟

الجواب: إنه قدم ذلك لأمرين:

الأول: أن الإيمان بالله تقدم على غيره من أركان الإيمان؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فقدم الإيمان بالله على غيره، وكما قال ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقول الرسول ﷺ في حديث جبريل ؑ المعروف: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1].

الأمر الثاني: أن الاعتقاد في الله ﷻ هو أصل الإيمان به، وبه يصير المرء مؤمناً، الاعتقاد في الله بالوحدانية بما دلت عليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن ذلك أول واجب على العبيد، وفي هذا مخالفة للذين زعموا أن أول واجب على العبد أن يعرف الله، أو أن يستدل على معرفة الله، أو ما يسمونه بالنظر للتوحيد، أو للمعرفة، أو بالقصد إلى النظر، فلما كان أول واجب هو التوحيد قدمه؛ مخالفة لمن قال إن أول واجب هو أن ينظر في الدلائل وفي الملكوت لمن كان أهلاً لذلك.

---

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب ؓ.

قال: (إن الله واحد لا شريك له) لفظ (واحد) هنا من أسماء الله الحسنى، كما قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤]، وأيضاً من أسمائه سبحانه وتعالى الأحد: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وواحد يعني أنه لا شريك له؛ ولذلك كانت كلمة لا شريك له هذه مؤكدة تأكيداً بعد تأكيد، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره في قوله (واحد لا شريك له): هذا تأكيد بعد تأكيد؛ لبيان عظم مقام التوحيد، وكلمة واحد راجعة عند أهل الاعتقاد، وراجعة إلى أحديته سبحانه وتعالى، ونقول: الصحيح أنه لا فرق بين واحد وأحد، والمتكلمون يفرقون ما بين الواحد والأحد، فيرجعون الواحدية للصفات والأحدية للأفعال، لكن الصحيح أن اسم الله ﷻ (الواحد) يرجع إلى أحديته سبحانه وتعالى في الذات، وفي الصفات، وفي الأفعال، وفي الربوبية والإلهية والأسماء والصفات. [**شرح الطحاوية**].

لاَ يَرُدُّ الْقَدَرَ إلا الدُّعَاءُ

س ٤٦٩: ألا نستفيد من قوله سبحانه وتعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩] ألا نستفيد من ذلك تغيير الأجل لقوله ﷻ (يمحو)؟

الجواب: لا، ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ يعني: ما في صحف الملائكة، أما الآجال فهي ثابتة: «**لاَ يَرُدُّ الْقَدَرَ إلا الدُّعَاءُ**»[(١)]

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٢٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٠)، والطبراني في الكبير (٢/ ١٠٠)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٧٠)، وقال: صحيح الإسناد. من حديث ثوبان رضي الله عنه.

هذا جاء في الحديث الذي رواه الحاكم وغيره، وهو حديث صحيح. **[شرح الطحاوية]**.

حكم قول: (إن الله على ما يشاء قدير)

س ٤٧٠: هل تجوز هذه العبارة: (إن الله على ما يشاء قدير)؟

الجواب: كنا ذكرنا لكم تفصيلات الكلام عليها: (على ما يشاء قدير) هذه عبارة الأشاعرة وأشباههم؛ لأنهم علقوا القدرة بما يشاؤه الله ﷻ، أما ما لا يشاؤه، فعندهم أن الله ﷻ ليس بقادر عليه، والمعتزلة علقوا القدرة بما هو مقدور له، وما لم يكن مقدوراً له، فليس بقادر عليه، يعني عندهم أن ثم أشياء ليست بمقدورة لله ﷻ فليس بقادر عليها، مثل: الظلم، والأصل الظلم هو غير قادر عليه، لم؟ لأنه ليس ظالماً، ليس بمقدور له ﷻ أن يظلم، وعندنا أن الله ﷻ قادر على كل شيء: ما يشاؤه، وما لم يشأه، والظلم لم يشأه سبحانه وتعالى، بل حرمه على نفسه: «**إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فلا تَظَالَمُوا**»(١)، إذًا فتعلق القدرة هذه مسائل تعلق الصفات، يعني القدرة لها متعلق، العلم له متعلق، عند الطوائف جميعاً، الكلام له متعلق، الرحمة لها متعلق، وهكذا..، فتعلق الصفات هذه تختلف فيها الفرق المختلفة، وهو معلوم في موضعه، المقصود أن قول القائل: (إن الله على ما يشاء قدير) هذا من البدع التي لاتجوز، وقائلها ينبه على مخالفته لما جاء في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]. **[شرح الطحاوية]**.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

حكم تكفير الكافر المعين، وتبشيره بالنار

س ٤٧١: ما حكم تكفير الكافر المعين، والحكم عليه بالخلود في النار بعد الممات، وما معنى قول أهل السنة: (ولا نشهد لأحد بجنة ولا نار إلا من شهد له، إلى آخره)؟

الجواب: قول أهل السنة: (ولا نشهد لأحد بجنة ولا بنار إلا من شهد له رسول الله ﷺ) يعني من هذه الأمة، من المنتسبين للقبلة، أما المشرك الأصلي، أو الكافر اليهودي والنصراني، فإنه يستصحب الأصل الذي كان عليه، فإذا مات على الكفر، فإننا نقول هو كافر، ومات عليه، ومن أهل النار، والرسول ﷺ قال لنا: «حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ»[1] - أبشر بالنار -، هذا لا يدخل في قول أهل السنة؛ لأن المقصود من ذلك أهل القبلة: (لا نشهد لمعين من أهل القبلة بجنة ولا بنار إلا من شهد له رسول الله ﷺ) في الذين يدخلون الجنة، وفي الذي غل، وفي الذي قتل نفسه بحديدة، . . . ، ونحو ذلك من شهد عليه رسول الله ﷺ بنار من أهل القبلة، فنشهد عليه بالنار، وأما المشركون والكفار من أهل الكتاب، فلا كرامة لهم، فإذا ماتوا شهدنا عليهم بالنار، وكفرناهم في حياتهم وبعد مماتهم،

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٧٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، قال البوصيري (٢: ٤٣): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وأخرجه الطبراني (١/ ١٤٥)، والبزار (٣/ ٢٩٩) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال الهيثمى(١/ ١١٨): رجاله رجال الصحيح.

ولا يقال في حقهم: (لا نكفر إلا من بلغته الحجة، أو لا نشهد عليهم بالنار إلا من قامت عليه الحجة ونحو ذلك). **[شرح الطحاوية]**.

س ٤٧٢: هل يحكم على اليهودي المعين الذي مات على اليهودية بأنه من أهل النار؟

الجواب: نعم، يحكم على المعين الذي مات على اليهودية أو على النصرانية بأنه من أهل النار؛ وهذا لأنه كافر أصلي، وفي البخاري: «**كَانَ غُلَامٌ يهودي يَخْدُمُ النبي ﷺ فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النبيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمْ. فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ، وَهْوَ عِنْدَهُ. فَقَالَ لَهُ: أَطِعْ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ. فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النبيُّ ﷺ، وَهْوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الذي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ**»(١)، وقال ﷺ: «**والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا يَسْمَعُ بي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، يهودي ولا نصراني، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ بِهِ، إلا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»(٢)، وقال أيضاً: «**حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ**»(٣)، وقال أيضاً ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وهذا لا يدخل؛ لقول أهل السنة والجماعة: (ولا نشهد على معين من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا من شهد له رسول الله ﷺ)، هذا في حق المعين من أهل القبلة، أما من مات على كفر من يهودي أو نصراني، أو مات ونحن نعلم أنه يهودي أو نصراني، فهذا كافرٌ، يشهد عليه بأنه من أهل النار،

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٦، ٥٦٥٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٣) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه الصفحة السابقة.

«حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ»[1]. [شرح الطحاوية].

س ٤٧٣: تكلمتم أن النصارى كفار، يجوز الجزم بدخولهم النار، فما موقفنا أمام الآيات التي تستثني بعضهم؟

الجواب: ما جاء من استثناء بعضهم هو استثناء لمن مات مؤمناً، لمن أسلم، من أسلم منهم فله حكم أهل الإسلام، هذا ما مات على الكفر؛ كقول الله ﷻ: ﴿۞ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [المائدة: ٨٢]، هذا في فئة أسلمت؛ لهذا قال ﷻ بعدها: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٣، ٨٤]، ونحو ذلك، فهؤلاء في من أسلم، وأما من لم يسلم، فإنه باقٍ على كفره. [شرح الطحاوية].

س ٤٧٤: أحسن الله إليكم، الكافر الأصلي هل يُشهد له بأنه من أهل النار في أثناء الحياة؟

الجواب: الكافر الأصلي؟ يعني مثل يهودي نصراني؟ اليهودي والنصراني إذا مات على يهوديته. [شرح القواعد والأصول الجامعة].

السائل: لا، هو حي، ما قبل وفاته.

الجواب: لا، قبل وفاته لا، نقول: إن مات على يهوديته، إن مات على

(١) سبق تخريجه (ص٤٩٣).

نصرانيته، إن مات على شركه، فهو من أهل النار؛ لقوله ﷺ: «**حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ**»، نقول: اليهود في النار، يعني اليهود الذين لم يتبعوا موسى عليه السلام، يعني بعد محمد ﷺ، لم يؤمنوا برسالة محمد ﷺ؛ لقوله ﷺ: «**والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، يهودي ولا نصراني، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ بِهِ، إلا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[1]، يعني من أمة الدعوة، خصهم بالذكر؛ لأنهم أكبر الطوائف: «**ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»، ما أدري من أين جاءت الشبهة أن من مات على الكفر يهودي أو نصراني، أنه ما يُشهد عليه، من أين جاءت الشبهة؟ يقول لك بعض المشايخ: رأيت بعض الناس يردده، ولا أدري من أين جاءت الشبهة هذه، قول العلماء في العقيدة: (لا نشهد على معين) يعني من أهل القبلة، (لا نشهد على معين بجنة أو بنار إلا من شهد له رسول الله ﷺ) يعني من أهل القبلة، أما الذي مات على كفره، كيف ما يشهد هو من أهل النار الذي مات على كفره؟

السائل: إذا كان حياً؟

الجواب: لا، إذا كان حيًا يُعلق بموته، هو من أهل النار إن مات على ذلك؛ لأن النار جزاء لما بعد الموت، ليست جزاء في الدنيا، هي جزاء لما بعد الموت، قد يكون بعد ذلك يحدث إسلاماً، أو يهديه الله أو شيء.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٩٤).

المعين يجتمع فيه الإيمان والكفر

السائل: كلام الشيخ أن المعين يجتمع في الواحد إيمان وكفر، ما هو الإيمان؟

الجواب: هذه أيضاً من قواعد الإيمان عند أهل السنة والجماعة: أن في المعين يجتمع فيه خصال إيمان وخصال كفر، ويجتمع فيه خصال خير وخصال شر طبعاً؛ لأن الشر من فروع الكفر، والخير من فروع الإيمان؛ لأن الإيمان له شعب، وكذلك الكفر له شعب، الكفر قد يكون كفر نعمة، يكون كفرًا أصغر، وقد يكون كفرًا أكبر مخرجا من الملة، ففروع الكفر، كفر النعمة كثيرة: «**لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[1]، وقوله ﷺ في المرأة: «**يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ**»[2]، واحد يبذر: كفر بنعمة الله، التبذير (وهو إنفاق المال في الحرام) كفر بالنعمة، هذا كفر نعمة، الكفر عند أهل السنة والجماعة له شعب، وكذلك الإيمان له شعب، فكما أن الإيمان إذا وجدت شعبة من شعبه ما حكم على المرء بأنه مؤمن، حتى يوجد أصل الإيمان: واحد مثلاً يستحي، وهو ليس بمسلم، نقول: إن هذا فيه شعبة من شعب الإيمان، يميط الأذى عن

---

(١) أخرجه البخاري (١٢١، ٤٤٠٥، ٦٨٦٩، ٧٠٨٠)، ومسلم (٦٥) من حديث جرير رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩، ٤٣١، ٧٤٨، ١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧)، ومسلم (٩٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الطريق، محسن يحب الإحسان للناس، ينظف لهم، نقول: إن هذا مؤمن لوجود شعبة من شعب الإيمان فيه؟!! يبر والديه، يصل رحمه، ينفق في الأمور التي تنفع الناس؛ نقول: هذا مؤمن بمجرد حصول هذه الأشياء؟! هذه الأشياء صحيح من شعب الإيمان، ولكن لا تنفع، حتى يوجد أصل الإيمان، وهو التوحيد وترك الشرك، واضح؟ فكذلك وجود الكفر: شعب الكفر لا تضره بحيث تسلب عنه اسم الإيمان، حتى يوجد أصل الكفر، إذا قتل النفس بغير حق، قتل النفس بغير حق هذا كفر، كذلك الطعن في الأنساب، النياحة على الميت: «**اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ**»(١) الطعن في الأنساب من خصال الكفار، من أنواع الكفر الأصغر، نقول: هذه شعب الكفر، الكفر له شعب كثيرة، فوجود شعبة أو أكثر في الإنسان لا يعني أن الاسم المطلق انطبق عليه، يوجد معه، يعني يجتمع في الإنسان خصال إيمان وخصال كفر، فيجتمع في الإنسان أنه يكون مؤمنًا بالله ﷻ، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ويؤدي أركان الإسلام، ومع ذلك تجده يقتل، ومع ذلك المرأة تنوح، ومع ذلك يطعن في الأنساب، مع ذلك فاحش، بذيء، مع ذلك يفعل: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات: ٩]، سماهم مؤمنين مع الاقتتال، المقصود من ذلك أن هذه من الأصول العظيمة، أن ما سماه الشارع كفراً، فإنه لا يعني أن يكون كفراً أكبر دائماً، فقد يكون كفراً أصغر، فيجتمع فيه إيمان يُحمد عليه،

---

(١) أخرجه مسلم (٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ويجتمع فيه خصال كفر، يذم بها، وهذه ذكرها شيخ الإسلام وطول عليها في كتاب الإيمان: بانقسام الإيمان إلى شعب، والكفر إلى شعب، وذكر من شعب الإيمان التي جاءت في الحديث، وذكر من شعب الكفر التي ذكرنا الحكم بغير ما أنزل الله، وأشباه ذلك، وأن وجود شعب الإيمان لا تدل على وجود أصله، وكذلك وجود شعب الكفر لا تدل على انطباق اسم الكفر عليه، يعني من كل جهة، الكفر المطلق. [**شرح القواعد والأصول الجامعة**].

س ٤٧٥: الإنسان إذا اجتمع فيه إيمان وكفر، هل يرد به على المرجئة والخوارج؟

الجواب: هو هذا، أنا ذكرت لك الطائفتين، ذكرت لك الخوارج الذين يقولون: إذا وجد شيء من الكفر، وجد كله، وكذلك المرجئة الذين يقولون: إذا وجد بعض الإيمان، وجد كله، المرجئة يقولون: أهل الإيمان في أصله سواء واحد؛ لأن الإيمان تصديق، وجد شيء من الإيمان، انتهى، وجد أصل الإيمان، تصديق، فأهله جميعاً فيه سواء، المرجئة هذا من جهة الأسماء، من جهة الحكم، المرجئة يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، والخوارج يقولون: لا ينفع مع الكفر طاعة، فهما متقابلان، الخوارج هم الذين ظهروا أولاً، قابلهم المرجئة، يعني المرجئة رد فعل للخوارج. [**شرح القواعد والأصول الجامعة**].

س ٤٧٦: هل المشركون الأوائل كان عندهم إيمان بالله؟

الجواب: كذلك قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

الأنبياء أفضل من الملائكة

س ٤٧٧: هل الملائكة أفضل من الأنبياء؟

الجواب: يأتي البحث - إن شاء الله - مطولاً في آخر شرح العقيدة الطحاوية، لكن الجواب باختصار: أن الأنبياء أفضل من الملائكة. **[شرح الطحاوية]**.

حكم تعليق المشيئة على الماضي والحاضر

س ٤٧٨: ما حكم تعليق المشيئة على أمر متأكد أنه واقع؛ كقوله: هذا فلان الواقف أمامه إن شاء الله، كذلك حكم تعليقها على أمر قد حصل وانتهى، كقوله: أكلت إن شاء الله؟

الجواب: المشيئة في استعمال المسلم لها على درجتين:

الأولى: أن يقصد بها حقيقة التعليق، يعني أن ما سيفعله معلق بمشيئة الله؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، فإذا كان الأمر يعلق على المستقبل، فإنه يتأكد استعمال المشيئة، يعني أن يعلق الأمر على مشيئة الله؛ لأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

الثانية: أن تكون (إن شاء الله) لتأكيد تحقق الأمر بمشيئة الله، يعني أن الأمر وقع، ووقوعه ليس بمشيئتي، ولكن بمشيئة الله، فلا بأس أن يؤكد أي أمر وقع بكلمة إن شاء الله، ويقصد بها أنه تحقق ووقع بمشيئة الله ﷻ، وهذا جاء في القرآن؛ كما قال ﷻ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] بعد أن دخلوا، وكقوله ﷻ: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

وبالمناسبة الكلمة المعروفة التي تروى عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لما حض الناس على جهاد التتر، قال: إنكم منصورون، فقال له أحد القضاة: قل إن شاء الله. قال: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً. يعني أنتم منصورون، والنصر بمشيئة الله يتحقق؛ وهذا لأجل أن الله ﷻ وعد عباده - ووعده حق - أن ينصرهم: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال ﷻ: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾﴾ [المجادلة: ٢١]، وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٣]، ونحو ذلك من الأدلة. [**شرح الطحاوية**].

الاحتجاج بالقدر لا يكون إلا في المصائب

س ٤٧٩: ما حكم الاحتجاج بالقدر على ترك المستحبات، وفعل المكروهات، مثل: أن يترك الإنسان النوافل بعد الصلوات، فإذا حاجه أحد، قال هذا بقضاء الله وقدره؟

الجواب: القدر لا يجوز الاحتجاج به على المعايب، فإذا كان ثم فعل للإنسان فيه عيب من ترك فريضة، أو فعل محرم، أما من ترك نافلة، أو فعل مكروهًا، فإنه لا يجوز أن يحتج على ذلك بالقدر، وإنما يجوز الاحتجاج بالقدر على المصائب، إذا أصيب الإنسان بمصيبة، علق ذلك بقدر الله ﷻ لأن بتعليقه بالقدر، فإن النفس تطمئن، ويكمل الإيمان والهدى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]، «**مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ**»(١) قدر الله وما شاء فعل، هذا في المصائب أما في المعايب فإن هذا من وسائل الشيطان؛ لأن الاحتجاج بالقدر على المعايب ليس فيه في الحقيقة حجة بل حجة على صاحبه الذي احتج به؛ لأن الإنسان مخير هل يعمل هذا أم هذا فكونه اختار أحد الأمرين بإرادته التي توجهت إلى أحد الأمرين وقدرته فإن احتجاجه بالقدر حينئذ احتجاج للخروج من التبعة؛ لأنه كان عنده إرادة ولو صح الاحتجاج بالقدر في المعايب لما بقي معنى للتكليف ولا للحساب لأن هذا هو معنى قول الجبرية. [**شرح الطحاوية**].

التوراة والإنجيل والزبور الموجودة الآن كلها محرفة

س ٤٨٠: ذكر أحد طلبة العلم أن التوراة والإنجيل والزبور ليست كلها محرفة، بل أغلبها؛ لذا اختلف العلماء في مس الجنب لها، وجواز الحلف بها؛ لأنها من كلام الله، وكلام الله ﷻ صفة من صفاته. السؤال: هل هذا

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٥)، والنسائي في الكبرى (٩٨٤٠) عن بعض بنات النبي –رضي الله عنهن–.

الكلام صحيح؟ وهل يجوز الحلف بالتوراة والإنجيل والزبور؟ أرجو التوضيح.

الجواب: أولاً التوراة والإنجيل والزبور التي أنزلت على موسى وعيسى وداود - عليهم الصلاة والسلام - هذه كلام الله ﷻ، لكن هذا المنزل على هؤلاء الأنبياء، الموجود الآن لا يتيقن أنه ذلك المنزل، بل قد يكون الموجود اختلط به كلام الله ﷻ وكلام علمائهم وزيادات باطلة من التحريفات، والعلماء اختلفوا هل وقع التحريف في هذه الكتب من جهة المعنى أم من جهة الألفاظ؟ يعني: هل حذفت بعض الأشياء، وأبدلت بأخرى، وحرفت بنقص، بحذف، ثم زيادة أشياء من كلام الناس، أم كان التحريف في المعنى فقط؟ فهم حرفوا من جهة المعنى مع بقاء الأصل على ثلاثة أقوال لأهل العلم، والصواب منها أن التوراة والإنجيل فيها وفيها، فيها ما هو من كلام الله، وفيها ما هو من إضافات الناس الباطلة، وفيها ما حرف لفظه، وفيها ما حرف معناه، اجتمعت فيها كل أنواع التحريف: تحريف اللفظ، وتحريف المعنى، وترك الأحكام، وهذا له تفاصيل في محلها. [**شرح الطحاوية**].

وجوب الإيمان بوجود الأنهار الواردة في حديث الإسراء والمعراج

س ٤٨١: ما معنى النهرين في الجنة النيل والفرات؟

الجواب: هذا نؤمن به، والله ﷻ أعلم بحقيقته، نؤمن بما جاء في

الحديث، والله ﷻ أعلم بحقيقته: «**أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ نَهْرَانِ بَاطِنَانِ وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ**»[(١)]. [**شرح الطحاوية**].

س ٤٨٢: بالنسبة للنيل والفرات، كيف أنهما من أنهار الجنة؟

الجواب: إننا نؤمن بما ورد في الحديث، ولا يعني أنهما من السماء، بمعنى السماء متصلة بالأرض؛ لأننا لو ذهبنا إلى منابع النيل، نجدها، كذلك منابع الفرات نجدها، ولكن النيل والفرات وجدهما النبي ﷺ في السماء، وهذا حق نؤمن به، كيف ذلك؟ وما اتصال النهرين اللذين في السماء بالنهرين اللذين في الأرض؟ الله أعلم بحقيقة ذلك [**شرح الطحاوية**]

من كلم الله ﷻ من الرسل والأنبياء

س ٤٨٣: هل التكليم مختص بالأنبياء فقط أم يدخل فيه غيرهم؟

الجواب: أما تكليم الله ﷻ فهو لم يكلم الله ﷻ مباشرة إلا موسى عليه السلام ومحمد بن عبد الله ﷺ من الرسل، تضيف عليهما آدم عليه السلام من الأنبياء. [**شرح الطحاوية**].

روح الإنسان وجسده متطابقان في الشكل

س ٤٨٤: هل يدل وصف النبي ﷺ لبعض الأنبياء أثناء رحلة الإسراء والمعراج على أنهم كانوا بالأرواح والأجساد؟

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٧، ٣٣٩٣، ٣٤٣٠، ٣٨٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب: لا، الروح شكل الجسد، بمعنى: لو فُصِلَت روحك عنك، صارت الصورة واحدة، الجسد للجثمان، والروح مخلوق الله ﷻ أعلم بحقيقته، لكن من الصورة واحدة، يدل عليه أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي**»[1]، ومعلوم أن الرائي للنبي ﷺ في المنام إنما يرى روحه؛ لأن جسده ﷺ مدفون، وإذا رأى روحه، فإنه يرى روحه على صورة جسده ﷺ الذي كان يعيش به في الدنيا بروحه وجسده؛ لهذا الروح صورتها صورة الجسد، الروح والجسد نفس الصورة، الروح تدخل في الإنسان - يعني في النفخ فيه - حينما يكون جنيناً، وتتشكل مع الجسد، هيئة الروح هي هيئة الجسد، والله أعلم بحقائق الأشياء. **[شرح الطحاوية]**.

س ٤٨٥: كلهم يسألون عن نفس المسألة: هل يفهم أن الروح موجودة في القلب؟

الجواب: لا، الروح ليست في القلب، الروح على هيئة البدن، الروح منتشرة مثل البدن، بمعنى لو فصلت الروح عن البدن، لصارت نفس الصورة، لكنها صورة جسمانية؛ لأن الميت يُرى في المنام، يرى الرائي النبي ﷺ في المنام، فقال ﷺ: «**مَنْ رآني في الْمَنَامِ فَقَدْ رآني فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لا يَتَمَثَّلُ بي**»، ومعلوم أن رؤية النبي ﷺ في المنام على صورته التي كان عليها رؤية لروحه؛ لأن البدن مدفون ﷺ، رؤية النبي ﷺ للأنبياء في السماء: رأى موسى عليه السلام، ورأى عيسى عليه السلام، ورأى آدم عليه السلام، رأى ماذا؟

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٩٤) من حديث أنس رضي الله عنه، ومسلم (٢٢٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رأى أرواحهم؛ لهذا صورة الإنسان الجسمانية في البدن، وغير الجسمانية في الروح، الروح منتشرة، لها أيضاً موقع أصل، مثل ما يكون القلب هو الأصل بالنسبة للبدن، يعني من حيث ضخ الدم، وحركة البدن، كذلك من جهة الإدراكات، ومن جهة تعلقات الأشياء بالروح، فموقعها في هذا الأصل، هذا ظاهر ما دلت عليه النصوص، ويُجمع على هذا النحو، وليس هذا من الخوض في الروح المنهي عنه في قوله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]؛ لأن البحث في الروح الذي يكون نتيجة للتفقه في الكتاب والسنة هذا مطلوب، ولكن إذا كان عن ظن، وعقل، وتجارب، وأشباه ذلك، بلا برهان شرعي، فهذا هو المذموم. **[شرح كشف الشبهات]**.

الروح في مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين

س ٤٨٦: ما هي مذاهب العلماء في حقيقة الروح؟

الجواب: الكلام في الروح فيه مذهبان:

الأول: مذهب الفلاسفة.

والثاني: مذهب أكثر أهل الكلام.

الفلاسفة عندهم أن الروح خلقت في الأزل، أو أنها موجودة في الأزل، وهى خلقت للبقاء، وتهبط لتدخل الجسد الذي يلائمها، وأنها إذا دخلت الجسد، فإنها شيء واحد لا يتجزأ، ولا تنفك عن الجسد إلا إذا لم يصلح

الجسد لبقاء الروح فيه، فتنفصل، فإذا انفصلت، فتنتقل لتذهب إلى جسد آخر، أو حفظت، وعندهم أنها ملازمة لا تذهب وتجيء، بل شيء واحد غير منقسمة؛ لأنها إذا خرجت، فمعناه أنها ذهبت للحياة.

وأهل الكلام يقولون: هي جزء من أجزاء الجسد مثل الدم، مثل حركة القلب، مثل ما يجرى في ابن آدم والكائنات الحية، فالروح والنفس جزء من أجزاء الجسد، لا تنفك عنه، وهذا وهذا لا شك أنهما مخالفان لما دلت عليه النصوص في شأن الروح، قصدهم من هذا التمثيل أن إثبات الروح بالاتفاق لإثبات وجود، لا لإثبات كيفية، فكذلك صفات الرب ﷻ إثباتها إثبات وجود، لا إثبات كيفية. **[شرح الحموية]**.

شكل حوض النبي ﷺ

س ٤٨٧: هل إذا قلنا إن شكل الحوض مربع، نجزم بذلك، وهو من الغيبيات، أم نقول إن زواياه متساوية، وأضلاعه مسيرة شهر؟

الجواب: زواياه سواء - هذا كلام النبي ﷺ[(١)] - وأضلاعه مسيرة شهر، يعني: كل ضلع مسيرة شهر، هذا يدل على أنه مربع، لذلك صرح طائفة من علماء السنة بأنه مربع الشكل. **[شرح الطحاوية]**.

س ٤٨٨: ما رأيكم في من يقول: إن الحوض مدور، ويستدل لذلك بأن طوله وعرضه سواء، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا كان مدوراً؟

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٤٥٢)، والطبراني في الأوسط (٩/ ٢٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ قال: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، زَوَايَاهُ سَوَاءٌ**».

الجواب : إن كان طوله وعرضه سواء لا يقتضي أن يكون مدوراً، وقد جاء في الرواية الأخرى: «**إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ عَرْضُهُ كَطُولِهِ**»(١)، وهذا يدل على أنه ليس بدائري. [**شرح الطحاوية**].

حكم لعن من جاء نصٌّ بلعنه

س ٤٨٩ : هل يجوز لعن من فيه نص بدخول النار كقاتل الزبير بن العوام رضي الله عنه؟ هذا إن صح حديث: «**بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ**» إلى آخره.

الجواب : هذه المسألة مبنية على حكم اللعن، وهل يجوز للمسلم أن يلعن أم لا؟ واللعن إما أن يكون لمسلم، يلعن مسلمٌ مسلماً، وإما أن يلعن المسلم كافراً، فهاتان مسألتان.

ولعن المسلم اختلف فيه أهل العلم: هل يجوز لعن المسلم الذي ارتكب شيئاً يستحق به اللعن أم لا؟ على أقوال، والصحيح منها أن اللعن يجوز أن يتوجه للجنس، لا للمعين من المسلمين، فلا يجوز أن يلعن مسلمٌ مسلماً معيناً، ولو كان قد فعل كبيرة، أو كان كاذباً، أو كان ظالماً، ونحو ذلك، فلا يجوز أن يُلعن المسلم، واستدلوا على ذلك بقول الصحابة لرجل كان يشرب الخمر، وجلد مرة ومرتين، ثم لما أُتي به بعد ذلك فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: «**اللَّهُمَّ الْعَنْهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ. فَقَالَ النَّبِي ﷺ: لا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا**

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٢٤)، قال الهيثمي (١٠/ ٣٦٧): رجاله رجال الصحيح. والحاكم (١/ ١٤٨) وقال: صحيح على شرط مسلم، والبزار (٩/ ٢٩٧) عن أبي برزة رضي الله عنه.

عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»[١]، فدل هذا على أن المسلم المعين الذي يشرب الخمر لا يُلعن، مع أن النبي ﷺ لعن الجنس، فلعن في الخمر عشرة: لعن شاربها، وساقيها. . .، إلى آخره، فدل على التفريق ما بين الجنس وما بين المعين، وهذا من مثل الآيات التي في هذا الباب ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۝٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩]، فالذي لا يتناهى عن المنكر من المسلمين لا يُلعن بعينه، وإنما قد يُلعن بوصفه، وكذلك أشباه هذه لعنة الظالم، ولعنة الكاذب، إلى آخره.

فإذًا هذا النوع وهو لعن مسلم مسلماً، فإنه لا يجوز لعن المعين، لكن قد تُلعن الصفة بلعن الجنس، كما لعن الله ﷻ، ولعن رسوله ﷺ، ومن ذلك: لعن الكاسيات العاريات، وقول النبي ﷺ في حقهن: «**سَيَكُونُ آخِرُ أُمَّتِي نِسَاءً كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ عَلَى رؤوسهن كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ، الْعَنُوهُنَّ فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٌ**»[٢]، هذا لعن للجنس، والقاعدة منطبقة عليه؛ لأن المرء لا يجوز أن يلعن معينة مسلمة؛ لكونها كاسية عارية فقوله: «**الْعَنُوهُنَّ فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٌ**» لعن لجنس، لا لعن لمعينة من مثل: لعن شارب الخمر، ولعن المرابي، وأشباه ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه (٤/ ٤٨٣)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٦٤)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٣١)، وفي الصغير (٢/ ٢٥٧)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٢٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٣٧).

أما المسألة الثانية وهي: لعن مسلم كافراً، فالعلماء اختلفوا فيها على قولين: منهم من أجاز أن يُلعن الكافر المعين؛ لأن الكافر المعين ليس له حق، وعرضه غير مصان، ولأن معنى اللعن: طلب الطرد والإبعاد من رحمة الله، وهو متحقق في الكافر؛ فجاز عند هؤلاء أن يَلعن المسلم الكافر المعين؛ كما يلعن جنس الكفرة، واستدلوا لذلك أيضاً بأن النبي ﷺ لعن أقواماً بعينهم من كفار قريش.

والقول الثاني: - وهو الصحيح - أن الكافر أيضاً لا يُلعن بعينه؛ لأن النبي ﷺ لما لعن أقواماً نزل قول الله ﷻ في حقهم: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ۝١٢٨﴾ [آل عمران: ١٢٨]، ولأنه ﷺ كان لا يلعن، ولأن اللعانين لا يكونون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة، يعني من جرى اللعن على ألسنتهم.

وكذلك يدل على امتناع لعن الكافر المعين أن السنة لم تأت به، فإن النبي ﷺ لم يلعن كافراً بعينه إلا هؤلاء، ونزل فيهم قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ ولهذا قال طائفة من العلماء: إن لعن الكافر المعين منسوخ بهذه الآية.

ويلحق ببحث لعن الكافر لعن الشيطان، أو لعن إبليس، وهذا أيضاً اختلف فيه أهل العلم على قولين: منهم من أجاز لعنه بعينه؛ لقوله ﷻ: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ۝١١٧ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]، وما جاء في الآيات من لعن إبليس، وطرده من رحمة الله ﷻ.

القول الثاني: أنه لا يُلعن إبليس ولا الشيطان؛ لما صح في الحديث

أن النبي ﷺ نهى عن لعن الشيطان، أو عن لعن إبليس، وقال للذي قال: (تعس الشيطان) عندما سقط عن دابته: «**لاَ تَفْعَلْ فَإِنَّهُ يَتَعَاظَمُ**»[١] في المسند وغيره بإسناد جيد عن أبي تميمة الهجيمي.

قالوا: فهذا يدل على النهي عن اللعن، وهذا متجه؛ لأن اللعن عموماً في القاعدة الشرعية أن المسلم لا يلعن؛ لأن اللعن منهي عنه المؤمن بعامة، ومن أعظم ما يكون أثراً للعن أن اللَّعان لا يكون شفيعاً ولا شهيداً يوم القيامة.

والمسألة فيها أيضاً مزيد بحث فيما جرى من لعن يزيد، ولعن بعض المعينين.

ولكن الإمام أحمد لما سُئل عن حال يزيد قال: أليس هو الذي فعل بأهل المدينة يوم الحرة ما فعل؟ أليس هو كذا؟ فقال له: لم لا تلعنه؟ فقال: وهل رأيت أباك يلعن أحداً؟ وهذا يدل على أن ترك اللعن من صفات الأتقياء، وأن اللعن من صفات من دونهم إذا كان في حق من يجوز لعنه عند بعض العلماء، أما لعن من لا يستحق اللعن فهذا يعود على صاحبه، يعني: لعن من لا يستحق اللعن، فهذا يعود على صاحبه، يعني: من لعن من لا يستحق اللعن عادت اللعنة - يعني الدعاء بالطرد والإبعاد من رحمة الله - على اللاعن، والعياذ بالله. [**شرح الطحاوية**].

❀ ❀ ❀

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٨٢)، وأحمد في مسنده (٥/ ٣٦٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٠٢).

حكم نعت المسلم بالهالك إذا مات

س ٤٩٠: هل يصح أن يطلق على المسلم بأنه هالك إذا مات؟

الجواب: إذا كان إطلاق الهلاك بمعنى الموت، فلا بأس، أما إذا قال: فلان هلك، ويعني به أنه آل به الأمر إلى العذاب أو نحو ذلك، فإنه لا يجزم لأحد من أهل القبلة بجنة، ولا بنار، ولا بعذاب، ولا برحمة إلا من شهد له الله ﷻ بذلك أو نبيه ﷺ؛ لهذا مما درج عليه العلماء في تدريس علم الفرائض أنهم إذا ذكروا قسمة المسائل يقولون: هلك هالك عن، ثم يذكرون الورثة. **[شرح الطحاوية]**.

الأمر والقدر

س ٤٩١: هل هناك فرق بين الأمر والقدر؟

الجواب: ما فيه شك؛ الأمر أعم. **[شرح الطحاوية]**.

الغيب والقدر

س ٤٩٢: هل يدخل الغيب تحت القدر؟

الجواب: نعم، كل مغيب فهو مقدر. **[شرح الطحاوية]**.

حكم قول: ما ليس بشيء فإن الله لا يعلمه

س ٤٩٣: هل يصح قول: ما ليس بشيء، فإن الله لا يعلمه؟

الجواب: ما معنى: (ما ليس بشيء)؟ هذا كلام غير منضبط لا من جهة كلام المناطقة، ولا من جهة التعريف، فلا تطلق هذه العبارة؛ لأنها غير منضبطة؛ لأنه يقول: (ما ليس بشيء)، يعني: (الذي ليس بشيء)، وما دام قال: (الذي) فإنه شيء. **[شرح الطحاوية]**.

علم الله ﷻ لا يسبقه جهل

س ٤٩٤: قبل إرادة الله ﷻ للشيء، وعلمه به ماذا يسبقه، هل يسبقه جهل به؟

الجواب: أستغفر الله، وأتوب إليه، الله ﷻ أول، وعلمه مرتبط بإرادته وحكمته ﷻ، فلا يسبق علمه جهل - عز وجل، وتقدست أسماؤه -. **[شرح الطحاوية]**.

الرد على القدرية في مسألة علم الله السابق واللاحق

س ٤٩٥: ما معنى قول الله ﷻ ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٠] ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ونحو ذلك من الآيات؟

الجواب: ذكرنا أن الرد على القدرية من وجهين:

الوجه الأول: هو أن ذلك اتباع للمتشابه، وترك للمحكم، وذكرنا المحكمات.

الوجه الثاني: أن معنى الآية: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] ومعنى قوله ﷻ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، ونحو ذلك - هو ظهور علم الله ﷻ؛ لأن علم الله ﷻ خفي، ولا يحاسب العبد إلا على ما ظهر من علم الله ﷻ المتعلق بالعبد، وإلا فلو أنيط ذلك بعلم الله الباطن، دون ظهور الشيء في الواقع المتعلق بالمكلف لكان للمكلف حجة في رد التكليف؛ ولهذا الآيات التي فيها ذكر العلم اللاحق، وما سيأتي - المقصود منها ظهور العلم - العلم الذي سيأتي العلم، الذي سيظهر - أما علم الله ﷻ المشتمل على ما خفي وما ظهر، أو علم الله السابق واللاحق، فهذا تام بعلم الله ﷻ للأشياء، الذي هو مرتبة من مراتب القدر، فإذًا في قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] يعني: إلا ليظهر علمنا في المكلفين، فيظهر علمنا فيمن اتبع الرسول ممن انقلب على عقبيه؛ فتكون حجة على هذا العبد، كذلك: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] هذا مرتبط بالتشريع، وعلم الله ﷻ الشامل - يعني الظاهر والباطن - هذا متصف الله ﷻ به، لكن لا يكون معه التدرج في التشريع، فالله ﷻ جعل العبد المؤمن يقاتل عشرة، ثم ظهر علمه فيهم أنهم ضعفاء، فخفف، فالتخفيف إذًا مسألة شرعية لما ظهر علم

الله الباطن بحالهم، فهنا شرع لهم التخفيف، وهذا يعني أن هذه الآيات تدل على ظهور علم الله ﷻ، وظهور علم الله ﷻ فيهم مناط بأمرين:

الأول: أن تنقطع الحجة من العبد على التكليف والحساب.

والثاني: أن يشرع، وتظهر الشريعة - تُسن - والأحكام [**شرح الطحاوية**]

القدر المجزئ من الإيمان في الأركان الستة

س ٤٩٦: الإيمان بالأركان الستة منها ما لا يصح الإيمان إلا به، ومنها ما يجب على المسلم أن يعتقده إذا بلغه الدليل. أرجو أن تبينوا دليل التفريق في ذلك؟

الجواب: السؤال ليس واضحاً من كل جهة، لكن مقصود السائل أن أركان الإيمان هي الأركان الستة المعروفة، قال ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال الله ﷻ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال ﷻ في ذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

فأركان الإيمان الستة دل الدليل على وجوب الإيمان بها، وأنها أركان

الإيمان، وهذه الأركان هي التي جاءت في حديث جبريل عليه السلام قال: «**ما الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

هذا الإيمان الواجب متوقف على العلم، فهذا القدر المجمل في كلٍ: في الإيمان بالله، بالملائكة، بالكتب بالرسل - القدر المجمل هذا واجب على كل أحد؛ لأنه لا يصح الإيمان إلا بقدر منه، وهذا القدر هو الذي يتوقف عليه الإيمان بهذه الأمور الستة؛ لذلك ذكرنا لك التقيدات، ما ضابط الإيمان بالملائكة الذي يصح به الإيمان؟ ضابط الإيمان بالكتب؟ - يعني القدر المجزئ -، ما القدر المجزئ من الإيمان باليوم الآخر؟ ما القدر المجزئ من الإيمان بالقدر؟ ذكرناه لكم بالتفصيل ترجعون إليه، ما زاد على ذلك على القدر المجزئ، فهو راجع إلى العلم، فمن علم شيئاً وجب عليه أن يؤمن به، من علم أن ثمة ملكا اسمه جبريل عليه السلام وجب عليه أن يؤمن بجبريل عليه السلام، ثمة ملك اسمه ميكال عليه السلام في القرآن: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨] وجب عليه أن يؤمن بميكال، من علم في السنة بعذاب القبر، أو في القرآن: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] وجب عليه الإيمان بعذاب القبر.

فإذًا ثمة قدر مجزئ من الإيمان، هذا شرط في صحة الإيمان، أو هو شرط في صحة الإيمان بهذا الركن الخاص من الأركان الستة، ما بعد ذلك

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٩٠).

فيما هو زائد عن القدر المجزئ، فهو موقوف على العلم بالدليل وهذه قاعدة الشريعة. [**شرح الطحاوية**].

أنواع الهداية والفرق بينها

س ٤٩٧: هل من سلب التوفيق، وكان له الخذلان يستطيع أن يهتدي بما أعطاه الله من آلات؟

الجواب: هذا مبني على عدم فهم معنى التوفيق والخذلان؛ يراجع معنى التوفيق والخذلان. [**شرح الطحاوية**].

س ٤٩٨: ما الفرق بين الهداية والتوفيق عند أهل السنة؟ وهل بينهما عموم وخصوص؟ بينوا لنا ذلك أحسن الله إليكم.

الجواب: لفظ الهداية: يشمل الدلالة على ما فيه، أو ما الحاجة إليه؛ أنت محتاج إلى طريق، تحتاج إلى من يهديك الطريق، تحتاج في مسألة إلى إيضاح، تحتاج من يهديك في هذه المسألة؛ فأصل الهداية: الدلالة، فيها دلالة وإيضاح، في القرآن العظيم جاءت الهداية في مواضع كثيرة، وقسمها أهل العلم إلى أربعة أقسام على ما جاء في القرآن، وهي:

القسم الأول: الهداية العامة، وهي هداية المخلوق إلى ما فيه بقاء حياته، وحسن معاشه، والدليل على هذه المرتبة قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، يعني: هداه إلى ما فيه مصلحته في دنياه. . ، إلى آخر ذلك، فالله ﷻ هدى الرضيع كيف يلتقم الثدي ويحتاج إليه، وهدى الطائر لمصلحته، وهدى الحيوان لمصلحته. . . إلى آخر ذلك.

النوع الثاني: هداية بمعنى الدلالة والإرشاد: دلالة وإرشاد من آخر لما فيه المصلحة، مصلحة العبد في دنياه، أو في آخرته، أو فيهما معاً، وهذه هي الأكثر في القرآن - الهداية بهذا المعنى -، وهي هداية الدلالة والإرشاد، وهي التي جاءت في مثل قوله ﷻ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] يعني: دال يدلهم على الطريق.

القسم الثالث: هداية التوفيق، وهي أخص من الأولى، يعني: أخص من التي قبلها، هداية التوفيق، وهذه خاصة بالله ﷻ هو الذي يوفق ويلهم، فالرسل هداة، بمعنى أنهم يدلون، ويرشدون، لكن هداية التوفيق هذه من الله ﷻ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [هود: ٨٨]، هذا حصر التوفيق من الله ﷻ دون ما سواه؛ لهذا نفاها ربنا ﷻ عن نبيه بقوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦]، فنفى عنه الهداية في هذه الآية، وجعلها لله ﷻ، مع إثباتها لنبيه ﷺ في قوله ﷻ في آخر سورة الشورى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فالنبي ﷺ يهدي، ولا يهدي؛ يهدي: بمعنى أنه يدل ويرشد ويعلم. . . إلى آخر هذه المعاني، ولا يهدي بمعنى هداية التوفيق، لا يوفق، بل الذي يوفق، ويعين العبد، ويصرف عنه السوء، ويعينه على الطاعة، ويصرف عنه الشياطين، حتى يهتدي، بمعنى: حتى يستقيم، هذا رب العالمين ﷻ، وتقدست أسماؤه.

الهداية الرابعة: هي التي جاءت في سورة محمد، وهي هداية أهل النار للنار، وهداية أهل الجنة للجنة، فهداية أهل الجنة للجنة في قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾﴾ [محمد: ٥]،

هذه الهداية وقعت بعد القتل، وما بعد القتل الهداية إلى أي شيء؟ هداية إلى الجنة؛ لهذا قال بعدها: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٥، ٦] قال العلماء: يهديهم يعني: إلى الصراط وإلى طريق الجنة، وهداية أهل النار إلى النار، كقوله ﷻ في سورة الصافات: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ ۝ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ۝﴾ [الصافات: ٢٣، ٢٤].

إذًا يتبين من هذا أن التوفيق مرتبة من مراتب الهداية، والذي يتصل بالإيمان بالقضاء والقدر وفعل العبد من هذه المراتب: المرتبتان الثانية، والثالثة (هداية الدلالة والإرشاد، وهداية التوفيق والإلهام)، ولذلك شاع عند العلماء أن الهداية قسمان:

١ - هداية دلالة وإرشاد.

٢ - هداية توفيق وإلهام.

لأن هذين النوعين هما اللذان نحتاج إليهما في أعظم المسائل المتعلقة بالهداية، وهي مسألة القضاء والقدر، والهداية والضلال، أما الهداية العامة وهداية أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، هذه متفق عليها معلومة عند الجميع. **[شرح الطحاوية]**.

من يأمن فتنة القبر

س ٤٩٩: هل من علامات حسن الخاتمة أن يموت المسلم في الأزمان الفاضلة؛ كرمضان، والجمعة، وليلة الجمعة؟ وجزاكم الله خيرًا.

الجواب: ما فهمت السؤال، أما يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فقد جاء

فيها الحديث الذي رواه النسائي وغيره أن النبي ﷺ ذكر ممن يأمن فتنة القبر: «**مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ**»[١]، أو (مات مرابطاً، إلى آخره[٢]، أما رمضان، فما أحفظ شيئًا يدل على أن له ميزة على غيره، والحديث إسناده جيد، معنى يأمن فتنة القبر: يجيب الجواب الجيد، لا تكون في حقه فتنة. [**شرح الطحاوية**].

وجوب الاحتراس عند الكلام عن الحلال والحرام

س ٥٠٠: ما حكم قول القائل: (كان من المفترض أن يحل الله هذا)؟

الجواب: بعض الناس يستعمل هذه الكلمة، وما يحسب ظاهر الكلام، ظاهر الكلام شنيع بشع؛ لأنه الشيء قد يكون حرمه الله ﷻ، ويقول هو: (من المفترض أن يكون حلالاً)، هذا اعتراض واعتقاد وتثبيت أنه حلال، لكن بعض الناس يستعمل هذه العبارة من جهة رأيه وما عنده، يقول في

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ١٤٦)، وأحمد (٢/ ١٧٦، ٢٢٠)، وعبد بن حميد في مسنده (١/ ١٣٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣١٩).

(٢) أخرجه الترمذي (١٦٢١)، وابن ماجه (٢٧٦٧)، والدارمي (٢٤٢٥)، وابن حبان في صحيحه (١٠/ ٤٨٥)، وأبو عوانة في مسنده (٤/ ٤٩٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢١٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٢٨٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ٤٠٤)، (٤/ ١٥٧)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٤)، (٥/ ٢٧٩)، والكبير (٨/ ٩٦، ٢٠٥)، (١٨، ٣١١).

المسائل - إذا تجادل اثنان أو أكثر - يقول: (من المفترض أن يصير هذا مباحًا)؛ لعدم علمه، لا لأجل ما يقولها مثلاً في الخمر: (من المفترض أن يكون الخمر حلالاً، والزنا...)، إنما المسائل المشتبهة التي لا يعرف وجهتها.

فإذًا هذه الكلمة لا بد فيها من التفصيل: قالها في أي ذنب؟ وما السياق؟ ولكنها من الكلمات الوخيمة. [**شرح الطحاوية**].

الفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة

س ٥٠١: هل عدم اشتراط فهم الحجة ألا يفهموا مقصود الشارع؟

الجواب: ذكرنا لكم مراراً أن العلماء الذين نصوا على أن فهم الحجة ليس شرطاً في صحة قيام الحجة بنوا على الدليل، وهو قول الله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، فالله ﷻ جعل على القلوب أكنة لئلا يفهموه، فدل على أن الفهم والفقه - فقه الحجة - ليس بشرط؛ لأن إقامة الحجة بالقرآن - تلاوة القرآن عليهم -، وهم أهل اللسان كافٍ في قيامها، فصار إذًا الحال مشتملاً على أن إقامة الحجة شرط، ومعنى إقامة الحجة أن تكون الحجة من الكتاب، أو من السنة، أو من الدليل العقلي الذي دل عليه القرآن أو السنة، وأن فهم اللسان العربي، فهم معنى الحجة بلسان من أقيمت عليه، هذا لا بد منه؛ لأن المقصود من إقامة الحجة أن يفهم معاني هذه الكلمات، أن يفهم معنى الحديث، أن يفهم معنى الآية، وأما ما لا يشترط، وهو فهم الحجة، فيراد به أن تكون هذه الحجة أرجح

من الشبه التي عنده؛ لأن ضلال الضالين ليس كله عن عناد، وإنما بعضه ابتلاء من الله ﷻ، وبعضه للإعراض، وبعضه لذنوب منهم ونحو ذلك؛ لهذا فإن فهم الحجة على قسمين:

المعنى الأول: يراد بفهم الحجة فهم معاني الأدلة، هذا لابد منه، فلا يكتفى في إقامة الحجة على أعجمي لا يفهم اللغة العربية أن تُتلى عليه آية باللغة العربية، وهو لا يفهم معناها، ويقال قد بلغه القرآن والله ﷻ يقول: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]، هذا ليس بكافٍ، لا بد أن تكون الحجة بلسان من أقيمت عليه؛ ليفهم المعنى؛ قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤].

المعنى الثاني لفهم الحجة: أن يفهم كون هذه الحجة أرجح من شبهته التي عنده، المشركون - كما قررنا لكم في شرح كشف الشبهات - عندهم علم، وعندهم كتب، وعندهم حجج؛ كما أخبر الله ﷻ في كتابه، فهم حجة الرسول ﷺ، فهم القرآن، فهم حجة النبي ﷺ العقلية التي أدلى بها عليهم بعد الوحي، هذه معناها أن يفهموا المعنى إذا كانوا هم فهموا المعنى، لكن مثل ما يقول القائل: (ما أقتنع أن هذه الحجة أقوى من الشبهة التي عنده، فهذا ليس بشرط).

فإذًا ما يشترط من فهم الحجة هو القسم الأول، وهو فهم المعنى، فهم دلالة الآية باللغة العربية، ونحو ذلك، أما فهم الحجة بمعنى كونها - هذه الحجة - أرجح في المقصود، وأدل على بطلان عبادة غير الله، أو على بطلان الباطل، هذا ليس بشرط؛ المهم يفهم معناها ودلالتها، ثم بعد ذلك الله ﷻ يضل من يشاء، ويهدي من يشاء. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٠٢: هل هناك فرقٌ بين فهم الحجة والاقتناع بالحجة؟

الجواب: هذا مر معنا الجواب عليه، وهو أن فهم الحجة الذي لا يشترط في إقامة الحجة هو الاقتناع، كونه اقتنع، أو لم يقتنع هذا ليس شرطاً، لكن المهم أن تقام عليه الحجة بوضوح وبدليل؛ لأنه إذا قلنا بشرط الاقتناع، فمعنى ذلك أنه لا يكفر إلا المعاند، والأدلة دلت - يعني في القرآن وفي السنة - على أن الكافر يكون معانداً، ويكون غير معاند، يكون مقتنعًا، وأحياناً يكون ما اقتنع، عنده شبهة، لا زالت عنده، ولكن لم يتخلص منها لأسباب راجعة إليه. [**شرح الطحاوية**].

س ٥٠٣: ما الفرق بين قيام الحجة، وبين فهم الحجة؟ وهل من لم يفهم الحجة يؤاخذ على ما لم يفهمه؟ أفدني.

الجواب: ذكرنا الفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة في أجوبة أسئلة، وكذلك فصلناه في كشف الشبهات، فأنا أريد الأخ السائل أن يرجع إلى شرح (كشف الشبهات)، ليستفيد أولاً، ثم ينظر إلى هذا الموضع، وخلاصة الكلام أن فهم الحجة ليس بشرط، وأما قيام الحجة فهو شرط في التكفير ووقوع العذاب.

وفهم الحجة يراد منه - يعني الذي ليس بشرط - يراد منه أن يفهم أن هذه الحجة أرجح مما عنده من الحجج، المهم أن يفهم الحجة ودلالة الحجة من كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وأن يبيّن له بطلان الشبهة التي عنده، وليس من شرط قيام الحجة أن يفهم الحجة كفهم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والصحابة رضي الله عنهم الذين نور الله قلوبهم، ولا من نور الله قلبه ممن تبعهم بإحسان؛ لأنه لو قيل بفهم الحجة هنا، صار لا يكفر إلا من عاند، يعلم أن

هذه الحجة، ويفهم الحجة، ويفهم أنها صحيحة، ويفهم أنها راجحة، ومع ذلك لا يستجيب، فهذا يعني أنه معاند، والله ﷻ بيّن في القرآن أن منهم من لم يفقه أصلاً، كقوله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، يعني أن يفهموه، فهم الحجة كما فهمها من أراد الله ﷻ هدايته، وهناك قسم آخر من فهم الحجة الذي هو فهم اللسان، فهم اللسان هذا لابد منه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ﴾ [إبراهيم: ٤]، فلابد أن يفهم وجه الحجة باللسان الذي يتكلم به، لكن يفهم أن حجته هذه أرجح من الحجة هذه، أرجح من الحجة التي عنده، أو أنها أقوى من الشبهة التي عنده، ونحو ذلك، هذا ليس بلازم، المهم أن توضح بشروطها الكاملة، وهذا يقوم به العلماء، وتختلف مسألة قيام الحجة وفهم الحجة بحسب نوع الشبهة التي تعرض، فمثلاً مسألة الاستغاثة بالله ﷻ وحده، وأن الاستغاثة بغيره شرك أكبر ليست في قيام الحجة وفي مسألة فهمها مثل مسألة طلب الشفاعة من النبي ﷺ، هذه مسألة ربما حصل فيها نوع اشتباه عند من لم يعلم، وتلك واضحة بيّنة. فإذًا مسألة قيام الحجة تختلف باختلاف نوع قيام الحجة، وكيف تقام الحجة؟ وبم تقام؟ تختلف بما يبيّن المسألة...، إلى آخره. [**شرح الطحاوية**].

حكم من فعل الشرك ولم تقم عليه الحجة الخاصة

س ٥٠٤: فهمت منكم في الدرس السابق أن من فعل الشرك يطلق عليه لفظ المشرك تعييناً، ولكن لا يستباح ماله ودمه وعرضه، وإنما يعامل

معاملة الكفار، حتى تقام عليه الحجة الخاصة، فهل هذا هو المقصود من قولكم؟

الجواب: نعم، هذا الكلام صحيح. [**شرح مسائل الجاهلية**].

اختلاف إقامة الحجة بحسب المسألة

س ٥٠٥: إذا كان لابد من فهم الحجة، هل يعني هذا أنه لابد من ذكر الأدلة ووجه الدلالة، ولا يكفي أن يقال: إن هذا شرك، أو بدعة، أو حتى معصية، أم لا؟

الجواب: الحكم ليس إقامة للحجة لمن ذكر حكم شيء، حكم مسألة لواقع فيها، لا يعتبر هذا إقامة للحجة، حتى يُبين له الحجة الرسالية، كما يُعبر عنها أهل العلم، يقولون: إقامة الحجة هي إقامة الحجة الرسالية، ليس إقامة الحجة في رأي أحد، يعني تُبين له الآيات من القرآن العظيم، تبين له الأدلة من السنة من كلام النبي ﷺ، ثم يبين له وجه دلالتها، ويبين له ذلك من هو عارف بأوجه الاستدلال، فاهم لذلك، فإذا تبين له ذلك، فأصرَّ، ولم يستجب، فقد أقيمت عليه الحجة، وإقامة الحجة مختلفة، فبعض المسائل لا يكفي في إقامة الحجة فيها فعل واحد من أهل العلم، بل لابد أن تجلى مسائلها؛ وذلك لكونها غامضة، فإقامة الحجة تبع لأصل المسألة، فإذا كانت المسألة واضحة، كانت إقامة الحجة فيها أسهل وأيسر، مثل كون الاستغاثة بغير الله ﷻ من الأموات شركًا، هذه ظاهرة، واضحة الأدلة عليها، ما تحتاج إلى مزيد بيان ومتابعة في ذلك، لكن هناك مسألة غلط فيها طائفة من أهل العلم، وهي هل طلب الشفاعة من النبي ﷺ شرك أم لا؟

هذه المسألة إقامة الحجة فيها يجب أن تكون أبلغ من إقامة الحجة في الأولى؛ لأن تلك واضحة بينة، وأما هذه ملتبسة، فيكون إقامتها بإقامة الدلائل وإيضاحها وتوالي ذلك، وتصنيف المصنفات، ونحو ذلك، حتى تقام وتُبين؛ لأن فيها نوع اشتباه عند كثير من الناس، لا شك أن من قال بها - وهم قلة - أن قولهم خطأ، وقول ضعيف، ولا يلتفت إليه، بل هي من جنس غيرها، طلب الشفاعة من النبي ﷺ هو من جنس طلب غير الشفاعة: من الدعاء، وغيره، بل إن الشفاعة معناها أن تطلب من النبي ﷺ أن يدعو، أن يطلب الطالب من النبي ﷺ أن يدعو له، وهذا طلب ودعاء؛ فلهذا تحتاج إلى مزيد بيان.

فإذًا إقامة الحجة له مراتب مختلفة، فكلما كانت المسألة أكثر اشتباهاً، كانت إقامة الحجة فيها لابد أن تكون أكثر وأبلغ، وهذه المسألة نص عليها، وذكرها أئمتنا، ومنهم سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في فتاواه. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

سبب عدم تكفير القائلين بخلق القرآن

س ٥٠٦: إذا كان الإمام أحمد رحمه الله رد على أحمد بن أبي دؤاد والمعتصم فلم لم يكفرا مع إصرارهما على البدعة، وإن كان لم يقم عليهما الحجة، فلماذا لم يقم عليهما الحجة، مع أنه في موقف يجب عليه إقامة الحجة؟

الجواب: هذا سؤال يحتاج إلى تفصيل، وتفصيله ينبني على فهم واقع

فتنة خلق القرآن، وفي الجملة منهج أهل السنة وأهل العلم - أنهم يجعلون هذه الفتنة فيها شبهة، فلم يكفِّروا بحصول الفتنة لا من جهة الوالي، ولا من جهة من أجاب من المسلمين، لكن من أهل العلم من كفَّر ابن أبي دؤاد، وكفَّر أمثاله العلماء؛ لأن العالم يفهم حجة القرآن، وإذا كان بقيت عليه الشبهة في مثل هذا الأمر العظيم، فإنه إما أن يكون مقصراً في البحث عن الحق، وإما أن لا يكون، فإن كان مقصراً في البحث عن الحق مع قربه منه، فلا يلومن إلا نفسه، وهذا لا يمنع من الحكم عليه بالكفر عيناً، وإذا كان غير مقصر في البحث عن الحق، ولكن بقيت الشبهة عنده فهذا لا بد من أن تزال عنه الشبهة، مع اختلاف المسائل في ذلك، لكن هذا الكلام بخصوص القول بخلق القرآن، فمن أهل العلم من كفَّر ابن أبي دؤاد ومنهم من لم يكفره عيناً؛ لأجل الشبهة التي عنده؛ كما ذكرنا لكم مسائل المعتزلة والخوارج في مثل مسألة خلق القرآن، ونفي رؤية الله ﷻ في الآخرة، ونحو ذلك أئمة أهل السنة يُكفِّرون بالنوع، يكفرون بالمطلق - يعني التكفير المطلق -، ولا يكفرون الأعيان إلا بعد اجتماع الشروط، وانتفاء الموانع، وهذه كما ذكرنا يقيمها من يصلح لإقامتها من أهل القضاء أو الفتيا. **[شرح الطحاوية]**.

الكبائر وضوابطها

س ٥٠٧: إن من ضابط الكبيرة: ما تُوعد فيه بنفي الإيمان، فهل كل نص نُفي فيه الإيمان دال على أن مرتكبه فاعل للكبيرة؟ نرجو بيان الضابط في ذلك، حيث أشكل هذا على بعض الإخوة؟

الجواب: هذه المسألة أصلها أن الله ﷻ حرم أشياء، وقسم ﷻ المحرمات إلى قسمين: إلى كبائر وإلى صغائر، فقال ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾ [النجم: ٣٢]، فجعل ثم كبائر، وثم صغائر، وقال ﷻ أيضاً: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ٣١﴾ [النساء: ٣١]، وصح عنه ﷺ أنه قال: «**الْكَبَائِرُ سَبْعٌ**»[(١)]، وفي الحديث المتفق على صحته «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ**»[(٢)].

فإذًا انقسام المحرمات إلى كبائر وصغائر أمر مقرر في الشريعة، في القرآن والسنة، وعليه جمهور، أو أكثر أهل العلم، أو غالب أهل العلم.

وقال آخرون: إن الذنوب كلها كبائر؛ لأن الصغيرة إذا نظر فيها إلى حق من عُصي بها، فهي كبيرة، واستدلوا لذلك بحديث: «**مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»[(٣)]، فجعله ليس بكبير، ثم أثبت أنه كبير ببلى، فقالوا: إن الذنب لا يكون صغيراً، وهذا غلط ممن قال به؛ لأن النصوص دالة على التقسيم، ثم النبي ﷺ قال في ذكر المكفرات: «**الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ**»[(٤)]، وصح أيضاً **أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً**،

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٦٠)، والطبراني في الأوسط (٦/ ٣٣)، والكبير (١٧/ ٤٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٦٦، ٥٧٦٤، ٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢١٦، ٢١٨، ١٣٧٨، ٦٠٥٥)، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [هود: ١١٤]. **قَالَ الرَّجُلُ: أَلِي هَذِهِ قَالَ ﷺ: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أمتي»**(١)، فدل هذا على أن الصغائر تكفر، وعلى أن الكبائر لابد لها من التوبة.

اختلف العلماء في ضابط الكبيرة، ما هي الكبيرة؟ وبم تُحد؟ على أقوال كثيرة جداً، لكن الذي نرجحه في ذلك تبعاً للمحققين من أهل العلم أن الكبيرة ما توعد فيه، يعني: ما جاء الدليل بأن صاحبها متوعد بالحد في الدنيا أو بالعذاب في الآخرة، فما كان فيه الوعيد بالحد في الدنيا والعذاب في الآخرة، الحد في الدنيا مثل: الزنا، والقتل، والسرقة، وشرب الخمر، والقذف، وأشباه ذلك، أو ما هو أكبر من ذلك، فإن هذا كبيرة؛ لأنه متوعد بالعذاب بالنار في الآخرة أو بالحد في الدنيا، وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية اجتهاداً منه على هذا أنه ما جاء النص فيه بنفي الإيمان واللعن، فإنه يدل على أنه كبيرة، ونظمها ابن عبد القوي في منظومته المشهورة التي طبعت مؤخراً فقال في ذلك (في حد الكبيرة)(٢):

فما فيه حد في الدنا أو توعدٌ بأخرى ... فسم كبرى على نص أحمد

وزاد حفيد المجد أوجا وعيده ... بنفي لإيمان وطرد لمبعد

(فسَمْ) يعني: سَمِّ، أو (فسَمْ) يعني: اعلم.

(نص أحمد) يعني: الإمام أحمد بن حنبل، وهو قول جمهور العلماء.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٦، ٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: منظومة الآداب لابن عبد القوي (ص٤٩٣)، وراجع غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب للسفاريني (١/ ٢٨٧).

(حفيد المجد) يعني: الشيخ تقي الدين بن تيمية.

يعني: ما جاء به النص في نفي الإيمان: «**وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لا يُؤْمِنُ. قَالُوا وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْجَارُ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا بَوَائِقُهُ قَالَ: شَرُّهُ**»(١)، وطرد لمبعد يعني مثل: «**لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ**»(٢) هذا يدل على أنه كبيرة عند شيخ الإسلام، إذا تبين ذلك فالسائل يسأل عن ضابط نفي الإيمان؛ لأنه توجد نصوص نُفي فيها الإيمان، وبالإجماع أنها ليست بكبيرة؛ كقوله ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(٣). والضابط في نفي الإيمان أنه ما نفي الإيمان فيه عمن فعل محرماً، أما من لم يفعل محرماً، فإن نفي الإيمان ليس من هذا الباب، لكن من فعل محرماً، فإن دخول نقي الإيمان على الفعل المحرم ينقل هذا الفعل المحرم من كونه صغيرة إلى كونه كبيرة: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»، فهذا الإجماع مستحب، قوله معناه: أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك من الخير، فالإجماع على أنه مستحب، وقوله ﷺ: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(٤)، ونحو ذلك، فهذا لا يدخل في البحث، فإن المقصود: إذا كان الشيء محرماً، فاقترن بالشيء المحرم نفي الإيمان عمن فعله، والله أعلم. [**شرح الطحاوية**].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٩٧٨).
(٣) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).
(٤) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

حكم مرتكب الكبيرة

س ٥٠٨: مرتكبو الكبائر: نقول: إنهم لا يؤمنون بتحريمها، واستخفوا بها؛ فنحكم بردتهم عن الإسلام؟

الجواب: ليس كذلك؛ من فعل الكبيرة مستخفاً بها لا يعني ذلك أنه مرتد، بل الذين يفعلون الكبائر منهم من يفعل الكبيرة لشهوة غلبت عليه - شهوة طارئة -، هو مؤمن صالح، لكن غلب عليه أمر، فأخذ مالاً من غير حله، سرق لشهوة غلبت عليه، ثم رجع، فهذا تقول فيه: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو غلب عليه: رأى امرأة، أو خلا بامرأة، ثم فعل معها الكبيرة عن غلبة شهوة، هذا لا يخرجه ما فعل عن كونه مؤمناً، إذا تاب، وأناب؛ فغلبة الشهوة تنقص من الإيمان، إذا تاب وأناب، الحالة الثانية فعل الكبيرة الذي يخرج معه المؤمن من الإيمان إلى الإسلام، وهو إذا استخف بالكبيرة، يعني تهاون بها، وهو يعلم أنها كبيرة، ويعلم أنه عاصٍ، أقام عليها واستمر على فعل الكبيرة، فهذا يخرج من اسم الإيمان إلى اسم الإسلام؛ لأن الإيمان الحق الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر، الإيمان الحق بهذه الإيمان الكامل لا يجتمع مع صاحبه في مداومة الكبائر، وفي هذا يروى الحديث الذي رواه أبو داود في سننه: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ، خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ**»[1]، وهذا

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٠)، والترمذي (٢٦٢٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤٩٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث في إسناده ضعف، لكن يستدل به أهل العلم على أصله: من أن المؤمن حال مواقعته للكبيرة التي كانت عن غلبة شهوة، بلا استمرار واستخفاف، فإنه يبقى عليه اسم الإيمان، لكن ينتزع منه ما دام فاعلاً لهذا المنكر، فإذا ترك هذه الكبيرة، وأناب إلى الله ﷻ رجع، فيقال: مؤمن بإيمانه، فاسقٌ بكبيرته، لكن المصر على الربا، المصر على الزنا، المصر على شرب الخمر لا يخرجه أهل السنة من اسم الإسلام، فيجعلونه مرتداً، كذلك أصحاب المعازف والغناء المحرم، وبيع آلات اللهو، ونحو ذلك إذا كان ممارساً لها، وهو يعتقد حرمة ذلك، فيما أجمع عليه، فإنه يخرج من الإيمان - إذا كان مداوماً عليها - إلى الإسلام؛ لأن الإسلام هو العمل الظاهر، إذا كان قد جاء بأمور الإسلام، وهذه فيها أيضاً مزيد تفاصيل، تأتي في موضعها إن شاء الله من شرح الطحاوية. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٠٩: هل استمرار الإنسان على الفسق يخرجه عن الإيمان؟

الجواب: قاعدة أهل السنة أنهم لا يسلبون الإيمان عن الفاسق الملّي؛ مثل ما ذكر شيخ الإسلام في الواسطية: (**ولا يسلبون الإيمان عن الفاسق الملّي**)[١] فالإيمان لا يرتفع عن الفاسق الملّي، يعني: من كان من أهل هذه الملة، وشهد له بالإيمان، دخوله في أهل الإيمان ففعل كبيرة، فلا يسلب عنه اسم الإيمان بحصول الفسق منه، ويقولون: هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته. هذه هي القاعدة العامة، هناك من يقول: إنه - وهذا قول ظاهره الصحة، وهو قول شيخ الإسلام وجماعة -؛ يقول: إن الفاسق المدمن على

(١) انظر: الواسطية مع شرحها للعلامة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- (ص٢٢٦).

فسقه، مدمن على ارتكاب الكبائر، مقيم عليها، يطلبها بلا غلبة شهوة، على الاعتياد، فهذا يخرج من الإيمان إلى الإسلام، ففرق بين من ارتكب من أهل الإيمان المعصية أو الكبيرة عن غلبة شهوة: قابلته امرأة، فغلبته شهوته، فوقع عليها، هذا ارتكب كبيرة، فمثل هذا، وهو مؤمن من أهل الإيمان، هذا يرتفع عنه الإيمان حال المواطأة، ثم إذا ترك راجعه، وكذلك غلبته نفسه، فارتشى، غلبته نفسه، فكذب متعمداً وافترى، غلبته نفسه، فشرب الخمر، وهكذا. فهذا لا يسلب عنه اسم الإيمان عند شيخ الإسلام وغيره من أهل السنة، أما من كان ديدنه شرب الخمر، ديدنه السرقة، ديدنه الزنا، يطلبه بلا غلبة شهوة، فهذا لا يقال عنه: مؤمن. يقال: هو مسلم، فإن انتقال المرء من الإيمان إلى الإسلام يكون بأفعال وبتروك، فإذا فعل منهيات انتقل من الإيمان إلى الإسلام، وإذا ترك واجبات انتقل، وكذلك بالفعل ينتقل من الإسلام إلى الإيمان، وهذا هو الصحيح في المسألة. [**مجلس ١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ**].

س ٥١٠: هل يرتفع اسم الإيمان عمن وقع في الإدمان على الكبائر؟

الجواب: لا، إذا قيل: قاعدة أهل السنة أنه ما يرتفع أبداً، يعني: حتى المدمن ما نقول إنه ليس بمؤمن، يعني على القاعدة، واضح؟ لأنه هنا إذا أطلق الإيمان، فيراد به الإيمان والإسلام، ما نقول: ليس بمؤمن؛ حتى لا نشابه الخوارج، لكن حين التفصيل ما نطلق على المدمن للكبائر أنه مؤمن، المدمن للكبيرة نقول: هذا ما نسميه مؤمنًا، الفاسق ما نسميه مؤمنًا، يعني حين الإطلاق، لكن إذا جاء السلب، لا نسلب عنه اسم الإيمان، إذا جاء الوصف، نصفه باسم الإسلام دون الإيمان، مثل ما جاء في الحديث

الذي في الصحيح أنه ﷺ قيل له: «**أَعْطِ فُلاَنًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ. فَقَالَ النبي ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولُهَا ثَلاَثًا. وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلاَثًا «أَوْ مُسْلِمٌ» ثُمَّ قَالَ: «إني لأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللَّهُ في النَّارِ**»[1]. فالإيمان شيء والإسلام شيء. [**مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ**].

س ٥١١: هل يسلب اسم الإيمان ممن وقع في الكبيرة؟

الجواب: لا، هذا غلط، هذا ليس قول أهل السنة، إذا واقع كبيرة فلا يسلب عنه اسم الإيمان، لا نسلب عنه اسم الإيمان، ويبقى مؤمنًا ما فيه شك، لو مات في حال فعله للكبيرة، ما نشهد عليه بالنار، فهو مؤمن. نعم ما يسلب عنه الاسم، هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ما يسلب عنه، لكن من جهة الوصف، هذا من جهة السلب، السلب مثل ما قلت لك القاعدة، من جهة الوصف على تفصيل شيخ الإسلام: من رُئي منه أنه فاسق، يكثر من الكبائر وكذا، ما يقال: فلان مؤمن؛ لأننا عندنا أن الإيمان شيء، والإسلام شيء، فيقال: هو مسلم، ما نصفه بصفة الإيمان من جهة الوصف، أما السلب فلا نسلب عنه اسم الإيمان إذا ارتكب كبيرة، ما نطلق، نقول: لا، هو ليس بمؤمن. [**مجلس١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ**].

س ٥١٢: هل يسلب اسم الإيمان ممن أكثر من الكبائر؟

الجواب: لا ما يسلب عنه، نحن متفقون على هذا، ما قلت هذا - الله يبارك فيك -، نقول: إن من فعل الكبائر، من فعل الكبيرة سواءً كان مرة أو مرتين أو أكثر، فلا نسلب عنه اسم الإيمان، نقول (كما قال أهل السنة):

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧، ١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠).

مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ما نسلب عنه اسم الإيمان، لكن من جهة الوصف، لا. السلب من جهة الإثبات: السلب رفع، والإثبات هذا ليس برفع، فالكلام في الرفع هذا شيء، والكلام في الإثبات شيء، من رأيناه يدمن شرب الخمر ما نقول: هو مؤمن. نقول هو مسلم، ما نصفه بأنه مؤمن، نصفه بأنه مسلم، يعني: أنه مؤمن؟ لا، كل مسلم عنده نصيب من محبة الله ورسوله، وقد يكون الصحابي هذا، أقول: غلبته شهوته، فشرب مرة، وشرب مرتين وثلاثًا؛ الكلام ليس على الإكثار، فالكلام على أنه يفعله بلا غلبة شهوة، بل يطلبه عادة، يعني ليس بمبالٍ بهذه الكلمة، يطلب الزنا عادة، ويطلب الخمر عادة، ويطلب السرقة عادة...، وهكذا. فهذا لا شك أنه لا يوصف بالإيمان، بل بالإسلام، ولكن إذا قيل، نقول: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته؛ حتى ما نشابه الخوارج. [**مجلس ١٩/ ٥/ ١٤١٧هـ**]

س ٥١٣: نرى كثيراً من الناس يغلو في جانب تكفير المستحل للمعاصي، كشرب الخمر، فأرجو توضيح الضوابط في ذلك.

الجواب: المعاصي على العموم فعلها خطأ، ومخالفة لشرع الله، ومن فعلها مستبيحاً لها، هذا كافر، لو قال: الخمر حلال، أو الربا حلال، لقيل: هذا مكذب لله ولرسوله، لكن لو اقترفها من غير اعتقاد لحلها، فهو عاص لله على قدر ما فعل، في عهد عمر رضي الله عنه تأول أناس من الصحابة الخمر، وقالوا: إن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة: ٩٣]، فقالوا: نحن متقون، ونشرب الخمر، فلما

بلغ عمر أمرهم جمع الصحابة ﷺ، فاستشارهم، وقال: ما رأيكم في هؤلاء؟ قالوا له: ناظرهم، فإن استحلوه كفروا، وإن اعتقدوا حرمته جلدوا، فدعاهم عمر، وسألهم فقالوا: إن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فقال عمر ﷺ: هذه الآية في حق أناس شربوها قبل التحريم، وماتوا، فخاف الناس عليهم، فبين الله أنه ليس عليهم؛ لأنهم وقت شربهم لها لم تكن محرمة، هكذا أهل الإيمان، فناظر الصحابة ﷺ أولاً، فلما أقروا بأنها حرام، وعلموا خطأهم حدهم عمر حد الشاربين، فهكذا إقناع المخالف، وإقامة الحجة عليه، وإزالة ما علق عنده من شبهة، حتى يتضح الأمر له. [**محاضرة التحذير من الغلو في الدين**].

س ٥١٤: هل هذا الكلام صواب: (لا نكفر من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله)؟ وهل هذا القيد الوحيد في المنع من تكفير عباد الله، أم هناك ضوابط أخرى؟ أرجو أن تطيب خاطري في الإجابة عن هذا السؤال.

الجواب: ليست المسألة تطييب خواطر، هي أولا: لابد أن تحسن النقل: (لا نكفر من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله) تركيب عجمي، هذا يعني: تركيب غير صحيح. والعبارة التي يقولها أهل السنة: (**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**)، ومرادهم بالذنب هنا: المعاصي، ولا يدخلون فيها أصول الإسلام؛ ولهذا بعض أهل العلم استدل بذلك على أنه يدخل في ذلك كل الذنوب، فلابد من الاستحلال الذي هو اعتقاد القلب، وكلام العلماء هنا: (**لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**) يعنون الذنوب التي كانت تكفر بها الخوارج، مثل: الزنا، وشرب

الخمر، والسرقة، ونحو ذلك من كبائر الذنوب، لا يدخل في ذلك أنواع ما تحصل به الردة من قول أو عمل أو اعتقاد. [**محاضرة عهد ابن أم عبد ٢**].

س ٥١٥: هل القول بأننا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله صحيح؟

الجواب: نعم، صحيح، هذا في عبارة الطحاوي يقول: (ولا نكفر أحداً بذنب ما لم يستحله) غلط، العبارة غلط، ليست صحيحة: (ولا نكفر أحداً بذنب ما لم يستحله)، يعني فيها تجوز، هو يريد: (ولا نكفر أحدًا بكل ذنب ما لم يستحله، أو بذنب من الذنوب العملية ما لم يستحله)؛ لأن أهل السنة لا يكفرون بكل ذنب، ولا يكفرون بذنب من الذنوب العملية، مثل: الزنا والسرقة إلى آخره، حتى يستحله العبد، يعني يعتقد أنه حلال، له ذلك، أو أنه جائز له ذلك. [**شرح القواعد والأصول الجامعة**].



فائدة

قد يكون صاحب المنكر غير راض عن فعله، فهو يزني، وحال الزنا يعلم أنه غير راض عن فعله، يشرب الخمر، وهو غير راض عن فعله، يأخذ المال سرقة ورشوة، وهو في داخله غير راض، وهذا حال المؤمن: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهذا هو الذي جاء في الحديث: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)، والحديث الذي في السنن: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ، خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ**»(٢)، هذا مقتضاه أن الذي يعمل العمل يفارقه الإيمان الذي كان معه، يعني الإيمان المفصل، أما أصل الإيمان، أساس الإيمان، فهو معه لم يفارقه، ويتبين لك ذلك لو شرب الخمر، فمات، وهو سكران هل نحكم بكفره، بعدم إيمانه؟ لا أحد يقول بذلك من أهل السنة، هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته؛ لأن معه أصل الإيمان، هذا هو الفرق بن مذهب أهل السنة، ومذهب الخوارج.

الخوارج كفروا بمثل هذه الأشياء، وأعظمها حديث: «**وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»(٣)، ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله، يعني سبب

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨ ٦٧٧٢، ٦٨١٠)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريجه (ص٥٣١).

(٣) أخرجه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ضلال الخوارج في مسألتين، يعني في أصل تكفير الصحابة في مسألتين:

الأولى: الحكم بغير ما أنزل الله؛ لأنهم ناظروا، والمناظرة بينهم وبين ابن عباس معروفة.

والثانية: تكفيرهم لعلي ﷺ ولمعاوية ﷺ، وأشباه ذلك، أنهم استدلوا بهذا على أنه لا يبقى الإيمان إذا لم يجاهد من خالف أمر الله، لايبقى معه من الإيمان حبة خردل، وفهموا أن هذا المقصود منه أصل الإيمان، وهذا ليس بذاك، وإنما هو الإيمان الذي ذكر في الحديث؛ لأن الإيمان يتجزأ، يتبعض، قد يذهب بعضه، ويبقى بعضه، يذهب الإيمان بالجهاد كاملا، لا يبقى معه من الإيمان بالجهاد شيء، لكن معه إيمان آخر بأشياء أخر، فيجتمع في حقه ذهاب بعض الإيمان، وبقاء بعضه بحسب الحال. [**شرح زاد المعاد**].

أدلة أخذ جبريل عليه السلام القرآن سماعًا من الله عز وجل

س ٥١٦: ما الدليل على أخذ جبريل عليه السلام القرآن من الله عز وجل مباشرة، لا من اللوح المحفوظ، وأن الله كلمه به؟

الجواب: الدليل على ذلك أن الله عز وجل نسب القرآن، وأضاف القرآن إلى نفسه تكليماً به قال عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فسماه كلاماً له عز وجل وقال عز وجل في ذكر جبريل عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥]، ودل على أن هذا التنزيل تنزيل سماع، لا تنزيل كتابة، قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**إِذَا قَضَى اللَّهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلاَئِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ - قَالَ عَلِيٌّ وَقَالَ غَيْرُهُ صَفَوَانٍ - يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**»[1]، فيكون جبريل أول من يفيق، فتقول الملائكة ماذا قال ربك: فيقول جبريل عليه السلام الحق، وهو العلي الكبير، فالوحي يسمعه جبريل عليه السلام، ثم يبلغه النبي ﷺ، وأما قول من قال من الأشاعرة: (إنه يأخذه من اللوح المحفوظ) فهذا ليس بصحيح، وليس من أقوال أهل السنة ألبتة؛ لأن ما في اللوح المحفوظ من القرآن هذا مجموع على جهة الكتابة، والقرآن له جهتان: جهة سماع، وجهة كتابة: جهة كلام من الله عز وجل يسمع، وجهة الكتابة، هي ما في اللوح المحفوظ من القرآن بأجمعه من أوله إلى آخره، وجبريل عليه السلام لا ينتقي هذه الآية، يأخذها، وينزلها في الوقت المحدد، ثم يأخذ الآية الأخرى، وينزل في الوقت المحدد، وإنما هو وحي الله عز وجل قال عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾ [المجادلة: ١] قالت عائشة رضي الله عنها: «**تَبَارَكَ الذي وَسِعَ سَمْعُهُ كُلَّ شيء. إني لأَسْمَعُ كَلاَمَ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ وَهِي تَشْتَكِي زَوْجَهَا**»[2]، وهذا حديث من عائشة رضي الله عنها على أن الله عز وجل سمع ذلك منها، فقال: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٠١، ٤٨٠٠، ٧٤٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٦٣)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٥٢٣)، والبيهقي في سننه الكبرى (٧/ ٣٨٢)، وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٤١) من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها.

﴿تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ۝١﴾ [المجادلة: ١] فالمقصود من ذلك أن تنزيل القرآن تنزيل سماع، أما الكتابة، فهي موجودة في ثلاثة أشياء: موجودة في اللوح المحفوظ؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٧٩]، وقال ﷻ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١،٢٢]، هذه **الأولى**، **والثانية**: في الكتابة ما هو موجودٌ في بيت العزة في السماء الدنيا، وهذا على القول بصحة أثر ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك.

والثالث: المكتوب في المصاحف التي بين أيدي المسلمين، فهذه الثلاث كتابة، والكتابة ليست تكليماً، وإنما هي كتابة، وحيثما وجد في اللوح المحفوظ، أو في بيت العزة، أو في المصاحف، كله كلام الله ﷻ، ينسب إلى الله ﷻ، أو يضاف إلى الله ﷻ إضافة الصفة إلى موصوف. **[شرح الطحاوية]**.

تكفير تارك الصلاة تهاونًا وعلاقته بالإرجاء

س ٥١٧: ذكر أحد الباحثين أن الإرجاء أثر على بعض العلماء؛ فلم يكفروا تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً، فهل هذا الكلام على إطلاقه؟

الجواب: هذا الكلام غير صحيح، فمسألة تكفير تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً ليس لها صلة بالإرجاء؛ فالنزاع جارٍ ما بين أهل السنة في تكفير تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً، وليس في هذا وحسب، بل في تكفير من ترك ركناً

من أركان الإسلام، تكفير تارك الصلاة وغيره، من ترك ركناً من أركان الإسلام، الزكاة، الصيام، الحج، عن الإمام أحمد أيضاً، وعن غيره، حتى الإمام أحمد ثم خلاف عنده - يعني في الروايات - في تكفير من ترك ركناً من أركان الإسلام، ومن العجائب أن الإمام أحمد رحمه الله له في هذه المسألة خمس روايات، في هل يكفر من ترك أركان الإسلام العملية - يعني غير الشهادتين - ؟.

الرواية الأولى: أنه يكفر بترك أي ركن من أركان الإسلام.

الرواية الثانية: أنه يكفر بترك الصلاة والزكاة.

والثالثة: يكفر بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل عليها الإمام، يعني إذا قاتل في الزكاة الإمام، ليس مطلق الترك.

والرابعة: يكفر بترك الصلاة فقط.

ما الخامسة؟ نسيت الخامسة، المقصود أن الخلاف في تكفير من ترك ركناً من الأركان تهاوناً وكسلاً ليس له صلة بالإرجاء، وما ذكره الباحث محل نظر. [**شرح الطحاوية**].

ضابط كفر الإعراض

س ٥١٨: ما ضابط الإعراض الذي هو من نواقض الإسلام؟

الجواب: الإعراض ذكره العلماء في باب حكم المرتد، وذكره إمام الدعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله الناقض العاشر من رسالته: النواقض، قال: الإعراض عن دين الله: لا يتعلمه، ولا يعمل به، والدليل

على أن الإعراض ناقض من النواقض قول الله ﷻ في أول سورة الأحقاف: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأحقاف: ٣]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وقوله ﷻ: ﴿فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٤]، ونحو ذلك من الأدلة.

والإعراض ضابطه: أنه لا يتعلم الدين ولا يعمل به، ليس له همة في معرفة توحيد ولا عبادة، لا من جهة العلم، ولا من جهة العمل - يعني جميعاً - لا من جهة العلم، ولا من جهة العمل جميعاً، بل لا يهمه الأمر، وليس من شأنه هذا الأمر مع تمكنه من ذلك، مثل واحد في بلد، لنفرض في بلدنا، عنده الآن وسائل كافية: الكتب موجودة، والدراسة موجودة، وأهل العلم موجودون، والخطب والجمع، ولا يهتم بهذا أبدًا، معرض تماماً، مادي لا يهتم لا بصلاة، ولا بسماع آية، ولا بسماع خطبة، ولا يتعلم، (هذه أمور أنا لا أهتم بها)، هذا هو الذي يكفر بالإعراض؛ لا يتعلم الدين، ولا يعمل به، لا يرفع به رأسًا، ولا يهمه لامن قريب، ولا من بعيد، ولو احتاج خبزًا لمعيشته لذهب حتى يأتي به، لو احتاج إلى أمر في بيته لذهب، حتى يأتي به، وأما الدين فهو معرض عنه، لا يتعلم ولا يعمل. فهذا هو ضابط الإعراض: لا يبحث عن العلم، ولايهتم به - يعني في توحيده - ولا في توحيد الله ﷻ وفي بيان الواجب، ومعرفة ما أنزل الله ﷻ ولا يهتم بالعمل جميعاً - يعني علم وعمل لا يهتم بهما -.

أما إذا كان عنده علم ولا يعمل، وكان عنده عمل ولا يعلم، هذا لايسمى معرضاً، وتطبيقها على المعين صعب جداً: (فلان معرض تماماً).

غالب أهل القبلة، بل ربما لا يوجد أحد من أهل القبلة - يعني ممن يصح ممن شهد لا إله إلا الله، أو يعني عنده انتساب - أن لا يهتم أصلا - يعني معرض تماماً -، لكن قد يكون أحياناً تأتي دعوة للتوحيد، مثل ما حصل في وقت إمام الدعوة - يعني أناس يرون جهادًا قائمًا، ودعوة، مجادلة، ومجاهدة باللسان، ومجاهدة بالسنان - وهو لا يهتم، حتى ما يعرف، لايسأل، لا يهتم بهذا الدين، يعني يعيش لنفسه، يعني مادي، ممكن أن تلخصها: المعرض هو: المادي البحت، المادي البحت، لا يتعلم دينه ولايعمل به. [**شرح الطحاوية**].

طريقة الرد على من يقدمون العقل على الشرع

س ٥١٩: كثر في هذه الآونة الأخيرة المقدسون للعقل والسير على نهج المعتزلة، بل إن أحدهم لما قيل له: إن قولك هذا قول المعتزلة. قال: وهل المعتزلة إلا فرقة العلماء؟! فما توجيهكم، خصوصاً وأننا نجلس مع بعض الناس، قد يكونون أقارب، ولكن درسوا في الغرب، ورضعوا منه سموم الشهوات والشبهات، ثم يناقشون ذلك في المجالس عند العامة، مما له أعظم الضرر على دين الناس، هل نقوم، أم نجلس ونرد عليه؟

الجواب: الواجب: الدعوة، والمصابرة والبيان.

الشرع هو الذي دل على العقل، دل على اعتبار العقل، ودلنا على أن العقل يُعمل، وأنه آلة يحاسب عليها الإنسان، وكذلك العقل أيضاً دلنا على

الشرع، وعلى أنه صواب، وعلى صحة ما جاء به؛ فالعقل والشرع غير متعارضين؛ الشرع قاضٍ، والعقل شاهد، العقل يشهد لحسن الشرع، يشهد لصحته، والعقل قضى، والشرع قضى، قضى الله ﷻ بقضائه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، فكلمات الله ﷻ الشرعية، قضت صدقًا وعدلا، انتهت.

فإذًا الذي يرفض العقل يرفض الشرع، والذي يقدس العقل، ويرفعه فوق الشرع هذا أيضًا يرفض الشرع؛ ولهذا ألف ابن تيمية كتابه المشهور: (العقل والنقل)، ما الصلة بينهما؟ أو المشهور باسم: (موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح)، أو (درء تعارض العقل والنقل)، وهو الذي قال فيه ابن القيم في نونيته[(١)]:

واقرأ كتاب العقل والنقل الذي ... ما في الوجود له نظير ثان

لأن أصل تقديس العقل، وتقديمه على النقل جاء من الجهمية، ثم المعتزلة، ثم الأشاعرة، الأشاعرة أيضا من أصولهم أن العقل مقدم على النقل في الغيبيات، أما السمعيات، لهم بحث فيها، وهذا شيء مشهور ومعروف.

المقصود أن طالب العلم والداعية أولاً: يفهم ما صلة الشرع بالعقل؟ ثم ثانياً: يتأمل فيما يورد من الأشياء الشرعية، التي يقول القائل إنها تخالف العقل، يتأمل، ما يعجل، يقول: (لا، كيف هذا؟) لو أنه ما فهم مرادها عقلاً، فينبغي إذا تأمل أن يبين عدم تعارض الشرع مع العقل؛ لأن العقل

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٩٠).

لابد له من حدود يقف بعدها على شيء لا يعرفه، الأمور الغيبية إذا تجاسر العقل عليها، وقال: (لا، ليست بصحيحة) فهو الحقيقة ليس عاقلاً؛ لأنه عجز عن الإدراك، هو لم يدركها، لم يرها، فكيف ينفي شيئاً لا يراه؟!

لو قال قائل مثلاً: هذه الكهرباء التي أمامك، ما الكهرباء؟ ما الذي يجري في السلك؟ هل يوجد شيء يمشي فيه؟ هل السلك أنبوبة فيه شيء ماشٍ وصل؟ لا، فإذًا ثم أشياء كثيرة تعرف بآثارها، ولا ترى أو تدرك حقائقها، مثل النوم: الآن حقيقة النوم ما هي؟ الأطباء يقولون: ما أدركنا حقيقة النوم، لكن تعرف النوم وأثره على الجسم وعلى البدن، ولو فقده الإنسان، ماذا يحصل؟ وإذا نام، ماذا يحصل؟ . . . إلى آخره، عندك الآن الهواء، الآن موجود هواء؟ هذا فراغ، أين الهواء؟ فإذا أخبر مخبر بوجود الهواء، فإنه يخبر بوجود شيء دل العقل عليه، لا من جهة رؤيته، ولكن من جهة إدراكه بآثاره، كذلك النصوص الشرعية الكثيرة، إذا كان فيها تعلق بالأمور الغيبية، نقول: هذا ينفيه العقل، فيكون متجنياً على عقله؛ لأن العقل لا ينفي شيئاً لم يدركه، مثلاً يأتي حديث فقء موسى عليه السلام لعين ملك الموت[1]، عليه السلام يقول: هذا العقل يرفضه، مثلما رفضه عدد من المعاصرين، يقول: العقل يرفضه، حتى لو كان في الصحيح، قال: نعم، كيف ملك الموت يأتي وله عين يفقأها موسى عليه السلام؟ هذا شيء يرفضه العقل، لماذا يرفضه العقل؟ لماذا؟ لأي شيء؟ تسأل عن الأسباب، فإذا قال لك: السبب الأول هو مثلاً أن ملك الموت عليه السلام كيف يكون له عينان؟ فيكون الجواب: ما الذي يمنع في

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٧)، ومسلم (١٥٧) (٢٣٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

العقل أن الله ﷻ بعث ملك الموت في صورة رجل لموسى ﵇؛ اختباراً له وإبقاء للعلم في الناس؟ ما يمنع ملك الموت ﵇ على صورته الحقيقية، ليس صورة رجل؟ يعني هذا تصوير، يعني جاءه في صورة على هيئة رجل، ففقأه، هذا فيه اعتبار، الأمر الثاني إذا قال له: موسى ﵇ كيف يعتدي عليه؟ فنقول: هل يمنع العقل أنه ما عرفه؟ أو أنه رآه معتديًا؟ أو متجنٍ على مقام الملائكة؟ يأتيه على صورة - عادة ملك الموت لا يأتي على صورة رجل - يقبض الأرواح بإذن الله ﷻ.

فإذًا ما ادعي فيه من أمور الغيبيات أنه معارض للعقل، مما عارض به المعتزلة من قبل، وكل من خالف الشرعيات الجواب عنه سهل، لكن أيضاً يحتاج إلى عقل. فإذًا طالب العلم، والداعية إذا واجه مثل هذا، أولاً يهدأ؛ لأنه إذا صار ذا هدوء أدرك أين يضرب الخصم، إذا أنت استعجلت، هو يصيدك، وأنت تقع في موقف ضعف، كيف تدافع؟ وأنت الآن مبلغ عن الشرع، الحاضرون في المجلس يقولون: والله ما عرف أن يجيب، أو فقط تحمس، أو نحو ذلك؟

لا، أولاً تهدأ، ثم إن كان عندك علم وقوة إدراك في مناقشته، فناقشه، وإذا لم يكن عندك علم، وقوة إدراك، فترجع الأمر إلى المجملات، ما هي المجملات؟ الله ﷻ هو الذي قال ذلك، ويجب تصديق الرب ﷻ، لا أحد أعلم بالله، لا أحد أعلم بخلق الله من الله، أخبر بها النبي ﷺ والحديث صحيح، لا مغمز فيه، ما طعن فيه أحد من العلماء، فيجب التسليم، كوننا أدركنا معناه، أم لم ندرك، هذه مسألة أخرى، فتحيل على المجملات،

والمجملات فيها قوة؛ لأنها أقوى حجة إذا كان المجادل مؤمناً - يعني عنده انتساب للإيمان - فيقول: النبي ﷺ قال هذا، لو كان النبي ﷺ حاضراً، وقال هذا الكلام، تقول له هذا يرفضه العقل؟ أو هذا غير صحيح؟ فإما أن يطعن في دلالة النص، أو يطعن في ثبوت النص، فإن طعن في الثبوت، تبحث معه، وإن طعن في الدلالة، تبحث معه، أو ترجعه إلى المجملات.

الخطوة الثالثة: أن هؤلاء دائماً يقفون بالعقليات - يعني إذا حاججتهم فتعطيه مسألة عقلية تجعله يقف -، من المسائل العقلية المهمة التناقض، إذا كان هو يقول: العقل يعارض هذا، فتكون أنت محضرًا لأشياء العقل - عقله هو بما أقر به أيضاً يتناقض فيها - يسلم بأشياء ما رآها، يسلم بأشياء، ربما أنه يقول: لا، والله ما يدل عليه العقل إلا بخبر، من أخبر بها؟

فإذًا تبحث هناك في الأشياء التي تجعله متناقضاً، والتناقض من أقوى الأشياء التي تضعف الخصم في أي مجادلة؛ إذا قلت: أنت متناقض؛ مرة تقول: كذا، ومرة تقول: كذا، معناه أنه لم يقم على عقل واضح واحد، ولا على دليل بين، تقول: إذًا أنت تتبع مرة تقول، ومرة تقول، ما عندك قاعدة بينة؛ لهذا الشرع من اعتمد عليه، فإنه لا يتناقض: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢] الذي يعتمد على الشرع، ما يتناقض، الحجة واحدة، والدلالة الشرعية في المسائل العقلية أيضاً واحدة، ما تختلف، وهذه المناظرات والمجادلات ينبغي لطالب العلم أن يتحرز فيها، ما يقبل عليها، وبضاعته قاصرة؛ لأنه

يخشى أن يفتن من يخاطبه، يخشى أن يفتنه، فيكون ذاك ما يعرف ماذا؟ ما أتى بحجة، وهذا الذي وقع فيه، حتى بعض المشهورين في المناظرات التي حصلت فيما يذكر في بعض القنوات الفضائية، ونحو ذلك، في مسائل عظيمة منها مسائل عقدية، ومنها مسائل إيمان، بل في وجود الله ﷻ، وإلا ربما ما كان عندهم حجة، صار المتلقي، ما عنده أن هذا - والله - مسلم له، المتلقي شك إن كان هذا ما وجد جوابًا صحيحًا، ما عرف بحجة، سيؤول الأمر إلى أن المستمع يتشكك، ولا يجوز لمؤمن أن يقدم على شيء يحصل بسببه فتنة لآخرين، وإذا كان السؤال عن شيء لم يحرم في عهد النبوة، شيء لم يحرمه الله ﷻ السؤال عنه، ثم بعد ذلك حرم فإنه من أعظم المسلمين جرماً، فكيف بمن يوقع الشبهة في أصل الدين في العقيدة؟ في وجود الله ﷻ؟ في أشياء؟ ما يعرف يناقش، ما يعرف يحتج، يجعل الشرع ضعيفاً، أو يجعل حجته ضعيفة، ما يليق.

فإذًا أنت ما يلزمك أن ترد إلا إذا كنت قادراً: قادرًا من الناحية العلمية، وقادرًا أيضًا من الناحية النفسية، بعض الناس إذا جاء في النقاش يحس من نفسه أنه خاف، يحس أنه قلبه بدأ يضطرب، وخائف، هذا معناه أنه يسكت؛ لأنه مع هذا الاضطراب: «**لاَ يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ**»(١)، وهذا قضى أيضاً في مسائل شرعية؛ لهذا قال العلماء: (لايقضِ القاضي وهو غضبان)، يشمل المسائل الخصومات العملية والعلمية، فالذي يحكم يقول: لا، والله هذا ما هو، إذًا أنت تبلغ عن الشرع، فما تدخل في شيء،

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

وأنت تعلم من نفسك عدم ثبات، لذلك المجادل الداعية - هذا نوع من الجهاد - يحتاج إلى ثبات، ويحتاج إلى ثبات فيه، ورباطة جأش، ورسوخ؛ لأن الواحد مهما نزل عليه من الجبال، من الكلام السيئ، ما ينفعل، . . . إلى آخره، وأنت تتأمل مجادلة النبي ﷺ للمشركين في مكة، كيف أنهم ناقشوه في كل شيء: في الله ﷻ، وفي توحيد العبادة، وفي الأسماء، والصفات، وجادلوه في البعث بعد الموت، وسبوه، وقالوا: أنت مجنون، وأنت، لكن كله كلامه ﷺ، وما أمر الله ﷻ به عبده أن يبلغ المشركين، كان كله على الغاية في الرفعة في اللفظ، وفي الحجة، وفي الهدوء والطمأنينة؛ لأننا لسنا بشاكين، حتى تضطرب، ولهذا كل واحد يعرف نفسه، فلا يوقع غيره في شبهة، ويأثم بذلك، وهذه مسائل عظيمة يحتاج طالب العلم إلى أن يدرج نفسه فيها، وسبيلها الهدوء والطمأنينة، زادني الله وإياكم من كل خير، ومنحنا الفقه في الدين، وغفر لنا ولآبائنا وأمهاتنا ومن له حق علينا، ووفق ولاة أمورنا وعلمائنا لكل خير، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

حكم صلاة الغائب على من صُلِّيَ عليه في مكان آخر

س ٥٢٠: هل تجوز صلاة الغائب على من صلي عليه، في مكان آخر؟

الجواب: صلاة الغائب العلماء لهم فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول - وهو قول أكثر أهل العلم -: أن الغائب إذا كان فقده على الجميع، فإنه يصلى عليه صلاة الغائب، ولو كان صلي عليه، إذا كان

المسلمون يفقدونه، وهؤلاء استدلوا بحديث الصلاة على النجاشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] وأن النبي ﷺ صلى عليه صلاة الغائب، ويعكر عليه - يعني على هذا القول، مع أنه قول أكثر أهل العلم - أن النبي ﷺ لم يُصل عليه إلا في حجرة عائشة، حيث قبض صلى عليه الناس أرسالاً، تدخل الجماعة، وتصلي، ثم تدخل الجماعة، تصلي ولم يُصل عليه في خارج المدينة صلاة الغائب، وكذلك فُعل بأبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وكذلك فُعل بعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهكذا.

ولهذا صار القول الثاني: وهو أن لا يصلى إلا على من لم يصل عليه، إذا لم يصل عليه أحد، فإنه - يعني على مسلم مات في غربة أو عرف أنه لم يصل عليه - فإنه يصلي عليه صلاة الغائب، وذلك كما فعل النبي ﷺ في حق النجاشي، فإنه نعى النجاشي إلى أصحابه، وتقدمهم وصفوا خلفه، وصلى على النجاشي، وكبر عليه أربع تكبيرات؛ وذلك لأنه مات في بلد، أو دار كفر، وكان مسلماً رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا هو الذي يستفاد من الدليل أولاً، وثانياً العمل: عمل الخلفاء الراشدين، عليه فيما هو ظاهر عملهم.

القول الثالث - وهو رواية عن الإمام أحمد -: الناس في ذلك تبع للإمام، الإمام هو الذي يختار أن يصلي، أو لا يصلي، والقول الثاني هو الأظهر من جهة الاستدلال. **[شرح الطحاوية]**.

❀ ❀ ❀

---

(١) أخرجه البخاري (١٣١٧، ١٣٢٠، ١٣٣٤، ٣٨٧٧، ٣٨٧٨، ٣٨٧٩)، ومسلم (٩٥٢) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

صاحب الكبيرة
تحت المشيئة ما لم يتب

س ٥٢١: ما توجيهكم لحديث البطاقة[(١)]، وحديث: «**يا ابن آدم لو آتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم أتيتني لا تشرك بي شيئاً، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً، لأتيتك بقرابها مغفرة**»[(٢)]؟

الجواب: ما رواه مسلم، بل رواه الترمذي، مع العلم أن صاحب الكبيرة تحت المشيئة، ما فهمت وجه الاستشكال، لكن لعله فهم من العموم في حديث: «**يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أتيتني بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**» فهم من العموم أن هذا يعارض كون صاحب الكبيرة تحت المشيئة، إذا مات غير تائب، هذا غير وارد؛ لأن النصوص يصدق بعضها بعضًا، والآيات يفسر بعضها بعضًا، والأحاديث تفسر بعضها بعضًا، وكذلك الوعد لا ينافي الوعيد، فقوله: «**لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**» هذا وعد من الله ﷻ لمن حقق التوحيد، لا يشرك بالله شيئاً، وكون

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد في المسند (٢/ ٢١٣)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٦١)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٦)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٧٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٦٤) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٣١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وأخرجه من حديث أبي ذر أحمد في مسنده (٥/ ١٤٨)، والدارمي (٢٧٨٨)، والبزار (٩/ ٤٠٣)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٦٩)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

صاحب الكبيرة تحت المشيئة لا يعارض هذا الأصل؛ لأن هذا وعيد، والوعد والوعيد يطلقان ويكونان على إطلاقهما، وكذلك يجتمعان في حق المعين، فيجتمع في حق المعين الوعد والوعيد، وهذا في حق مرتكب الكبيرة، ويدخل في عموم أهل الإيمان الذين وعدهم الله ﷻ بالجنة كل مؤمن وعده الله ﷻ بالجنة يدخل في المسلمين، الذين جعلهم الله ﷻ لهم مغفرة وأجراً، الذين جعل الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً، كما في آية الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ونحو ذلك.

فأهل السنة والجماعة في مثل هذه الأدلة التي فيها الوعد، وفيها الوعيد، يعملون الوعد، ويعملون الوعيد، والوعد بشرطه، والوعيد أيضاً بشرطه، فلا منافاة بين الأدلة، بل الأدلة يصدق بعضها بعضاً. [**شرح الطحاوية**].

الكتب السماوية من كلام الرب سبحانه وتعالى

س ٥٢٢: هل الكتب السماوية التي نزلت قبل القرآن جميعها من كلام الله، وكتبت مثل ما كتب القرآن الكريم، أم أنها لم تكتب حتى توفي الرسل الذين نزلت عليهم، وكتبها من بعدهم؟

الجواب: لا أعلم شيئاً يدل على تعميم أن الكتب السماوية جميعاً كتبت، أو أنها نقلت بعد ذلك، لكن الكتب السماوية بمعنى الكتب التي

أنزلها الله ﷻ هي كلام الرب ﷻ أوحاه إلى الرسول البشري بواسطة جبريل عليه السلام، ومنها ما اختصه الله ﷻ بأن كتبه بيده؛ كصحف موسى عليه السلام، قال ﷻ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] والله ﷻ كتبها بيده الكريمة العظيمة - تبارك ربنا وتعالى وتقدس -، فالأصل أن الكتب السماوية كلام الله ﷻ، وأنها كتبت. **[شرح الطحاوية]**.

حكم الشهادة بالجنة لمن مات في أرض المعركة

س ٥٢٣: إذا مات رجل في أرض المعركة، هل نشهد له بأنه شهيد، ومن أهل الجنة، أم لا يجوز؟ وهناك طائفة من الناس يقولون: إن من مات في المعركة شهيد، ويحتفلون بذلك، ويعمل عرسا للشهيد الذي مات في المعركة، ويزفون الشهيد للحور العين في الجنة، ويوزعون المشروبات الباردة في ذلك، ويهنئون أهل الميت بدخول ابنهم الجنة، ما هو الحكم الشرعي في ذلك؟

الجواب: هذا مما يدخل في هذا الأصل الذي ذكرنا، وهو أن من مات من أهل القبلة على إحسان نرجو له، وعلى إساءة نخاف عليه، ولانشهد لأحد بجنة نصًا، ولا بأسبابها، وهذه كان ينبغي أن نذكرها في الشرح، فتضاف عليه، وهي مسألة الشهادة بما يدل على الشهادة بالجنة، مثل أن يقال: فلان شهيد. إذا كان شهيدًا فالله ﷻ ذكر، ونص على أن الشهداء

في الجنة، وكذلك الشهادة له بالمغفرة: المغفور له، المرحوم، النفس المطمئنة، ونحو ذلك مما هو من أسباب دخول الجنة، فإذا شهد له بهذه الأوصاف: بأنه غفر له، فقد شهد له بأمر غيبي، إذا شهد له بأنه مرحوم، فقد شهد له بأمر غيبي، إذا شهد له بأن نفسه مطمئنة: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَـٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ [الفجر: ٢٨ - ٣٠] فقد شهد له بالجنة، فإذًا الشهادة للمعين بالجنة ممنوعة، وكذلك بما يدل على أنه يشهد له بالجنة، مثل الأسباب هذه ونحوها، من ذلك الشهادة له بأنه شهيد، وقد جاء في صحيح البخاري بحث هذه المسألة، وبوب عليها، هل يقال: فلان شهيد؟ وذكر أثر عمر: إنكم تقولون لمن مات في معارككم فلان شهيد، فلان شهيد، والله أعلم بمن يُكلم في سبيله، والله أعلم بمن يُقتل في سبيله؛ لأنه هل كان يقاتل، يريد أن تكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى؟ هذا أمر غيبي فلذلك لا تجوز الشهادة لمعين، لكن نرجو لمن مات في أرض المعركة نرجو له الشهادة. نقول: نرجو له أن يكون شهيداً، وهذا تبع للأصل من أننا نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء. **[شرح الطحاوية].**

اختلاف أهل السنة عن المبتدعة في تعريف الإيمان

س ٥٢٤: اختلف الناس فيمن يقع عليه اسم الإيمان اختلافاً كثيرًا، فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة - رحمهم الله -، وأهل الظاهر وجماعة من

المتكلمين، إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان).
قال المحشي: (وهو قول المعتزلة أيضًا، فإنهم قالوا: الإيمان هو العمل والنطق والاعتقاد. والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله، وانظر شرح السنة إلى هنا).

الجواب: هذا غلط، التعليق هذا غلط؛ أولاً: ليس هو قول المعتزلة، ثم أيضًا ليس الفرق بين أهل السنة والمعتزلة؛ أهل السنة لا يرون العمل شرطًا، يرونه ركنًا؛ لأنه ما أدخل في المسمى فهو ركن، هذا تعليق شعيب، أي هذا ما هو بسليم، هذا كلام غلط، هذا أي طبعة؟ رقم كم؟ الطبعة رقم كم؟ ١٤١٣هـ، لا هذا ما هو بصحيح، تعليقه غلط، كل تعليقه غلط، فقد جعل قول أهل السنة إن الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، جعله قولاً للمعتزلة، هذا ليس بصحيح، ثم جعل أيضًا الأعمال عند السلف شرطًا في الكمال، وجعله عند المعتزلة شرطًا في صحة الإيمان وهذا أيضًا ليس بصحيح، كل تعليقه مبني على كلام الماتريدية، يعني في الغالب، يعني ينحو منحى الماتريدية في هذه المسألة. [**شرح الطحاوية**].

س ٥٢٥: هل العمل شرط صحة في الإيمان، أم منه ما هو للصحة، ومنه ما هو للكمال؟

الجواب: هذه مسألة كثر فيها البحث في الفترة الأخيرة، ومن خاض فيها، منهم من خاض بعلم، ومنهم من خاض بغير علم، والمسألة تحتاج إلى بسط - إن شاء الله - في مرة من المرات نبسطها لكم في أحد الدروس بإذن الله. [**محاضرة الصبر على العلم**].

العمل ركن من أركان الإيمان وليس شرطًا في صحته

س ٥٢٦: هل القول: إن العمل شرط في صحة الإيمان صحيح؟ وإذا كان غير صحيح، نرجو ذكر السبب، وكذلك قول: إن العمل شرط في كمال الإيمان؟

الجواب: ينبغي إيضاح مسألة، وأنا أوضحتها عدة مرات، وفي شرح الطحاوية أيضًا فصلنا الكلام فيها، وفي الواسطية: كلمة شرط لايدخلها أهل السنة في الكلام على مسمى الإيمان، الإيمان له حقيقة، وحقيقته التي يقوم عليها هي أركانه، وليست شروطًا، الشرط يسبق المشروط، الشرط يسبق، أما الأركان فهي ما تقوم عليه حقيقة الشيء، إذا ما قامت الأركان، ما قامت حقيقة الإيمان، فالإيمان قول وعمل: قول اللسان، تصديق الجنان، عمل الأركان، هذه أركان للإيمان: القول والعمل والاعتقاد، وليست شروطًا؛ لأن الشروط خارجة عن المسمى، والسلف أجمعوا على أن مسمى الإيمان: الاعتقاد والقول والعمل، وبه تميزوا عن باقي الفرق الأخرى؛ لهذا إدخال كلمة شرط تدل على عدم فهم حقيقة معنى الركن وحقيقة معنى الشرط، قبل أن يبحث هل هو شرط كمال أو شرط صحة؟

هذا ليس بحثًا صحيحاً؛ لأن العمل ركن من أركان الإيمان، عند الخوارج العمل شرط في صحة الإيمان، عند المعتزلة أنه شرط في الصحة،

عندنا ليست كذلك، بل العمل ركن من الأركان، إذا نظرت إلى أنواع الحكم التكليفي والحكم الوضعي، وماهية الأسماء، ماهية المسميات التي تدل على الأسماء، بان لك أن الركن هو ما يقوم عليه الشيء، يعني لا يمكن أن يتصور الشيء إلا به، والشرط هو مصححٌ للأركان، كيف؟ الآن خذ مثلاً البيع، ما أركان البيع؟ هل تحفظها؟ أركانه كذا وكذا حفظًا، لا هي متصورة؛ لأن الركن هو ما تقوم عليه حقيقة الشيء، بدونه لا يمكن أن يقوم هذا الشيء، يعني يقوم مسماه، فالبيع مثلاً إذا قيل لك: ما أركان البيع؟ ماذا نقول؟ نقول: أركان البيع ماذا؟ لابد من بائع وإلا من الذي يبيع؟ ولا بد من مشترٍ، صحيح! ولابد من مثمن، شيء يقع عليه البيع، ولا بد من صيغة تبادل: بعتك، اشتريت، إلى آخره، لكن الأخ قال: ثمن، هل الثمن من الأركان؟ ممكن أن يقع البيع، يعني صورة البيع تقع بلا ثمنٍ موجود، يكون الثمن غير موجود، أو يكون، إلى آخره، فالثمن من مقتضيات البيع، لكن ليس ركناً، المهم المثمن الذي يقع عليه البيع: السلعة التي تبايعوها، إذا أتينا للشرط، شروط البيع، شروط البيع ماذا؟ هي مصححات هذه الأركان، يعني مثلاً البائع، إذا قلنا الشرط، الشرط ما معناه عند أهل العلم؟ شرط يصحح أن يكون هذا الركن شرعياً، فالبائع ما شرطه ليكون تصرفه شرعياً؟ أن يكون أهلاً للتصرف. . ، إلى آخره، حسن والمثمن، السلعة ما شرط هذا الركن ليكون هذا مالاً يقع عليه المعاملة؟ يقول اشترطوا أن يكون ماذا؟ معلوماً، ما يكون محرمًا، إلى آخره، أن يكون مباح النفع من غير حاجة، إلى آخره.

إذًا فالشروط خارجة عن حقيقة الشيء، وإنما هي لتصحيح الشيء، خذ

مثالاً آخر، الصلاة الآن حقيقة الصلاة تقع بالأركان، أركان الصلاة هل هي خارجة عنها أو فيها؟ هل هناك ركن للصلاة خارج عنها؟ كل الأركان في داخلها، ابتداءً من تكبيرة الإحرام وانتهاءً بالتسليم، كلها في داخل مسمى الصلاة، لكن الشروط؟ نأتي لاستقبال القبلة، قبل ذلك نأتي للطهارة، يعني هناك أشياء قبل، وهناك النية تكون مستصحبة، إلى آخره، فإذًا في مسألة الإيمان، وأنا أوضحت لكم هذه فيما سبق، لكن تأكيداً عليه، الذي يتكلم في الإيمان، وإذا تكلم عن العمل أتى بكلمة شرط، فإنه لم يفهم منهج السلف؛ لأن الشرط لا يمكن أن تقول: الإيمان قول وعمل، وتقول: العمل شرط، كيف يكون الإيمان قولا وعملا، ويكون العمل شرطًا؟ الشرط خارج عن الحقيقة، فإذا كانت حقيقة الإيمان قولا وعملا باتفاق السلف، بإجماع السلف، حتى إن البخاري رحمه الله ذكروا عنه أنه لم يرو في كتابه لمن لم يقل: الإيمان قول وعمل، إذا كان الإيمان قولاً وعملاً، معنى هذه: حقيقة الإيمان، فكيف يجعل العمل شرطًا؟ فإذا جعلنا العمل شرطاً معناه: أخرجناه من كونه ركناً، وجعلناه شرطاً للقول، أو شرطاً للاعتقاد، فإما أن ندخل في مذهب المرجئة، أو ندخل في مذهب الخوارج والمعتزلة.

وهذه مسائل مهمة وتبين لك ضرورة الاتصال بعلم الأصول - أصول الفقه - وتعريفات الأشياء؛ حتى يفهم معنى اللفظ ودلالته، وهذا كتفصيل الإجمال الذي به غلَّطنا محشي الطحاوية على حاشيته. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٢٧: سبق أن قلتم في المحاضرة الماضية: إن الأعمال من جنس الإيمان، فنرجو أن توضحوا لنا ذلك، علمًا أن كلامكم قد التبس على بعض الحاضرين تبرئة للذمة.

الجواب: جزاك الله خيرًا، براءة الذمة طيبة، أما إن الأعمال من جنس الإيمان بهذا التركيب، فأنا لا أقوله، وهو نقل، أو فهم خطأ، الأعمال داخلة في مسمى الإيمان؛ الإيمان عند أهل السنة: قول وعمل واعتقاد، أركانه ثلاثة: القول والعمل والاعتقاد، فالأعمال ركن من أركان الإيمان، ماذا يقصد بالعمل هنا؟ المقصود به جنس العمل، فالأعمال ركن الإيمان، فمن لم يعمل ليس بمؤمن هو كافر، ماذا يقصد هنا بقول من لم يعمل؟ يعني: من ترك جنس العمل، لم يعمل خيرا قط، وهذا بالاتفاق، والخلاف جار في الصلاة بين أهل السنة هل يكفر بمجرد ترك الصلاة تكاسلا وتهاونا، أم لا يكفر؟ لكن القدر الأول متفق عليه. [**محاضرة عهد ابن أم عبد ٢**].

معنى العمل الذي يدخل في الإيمان

س ٥٢٨: ذكرتم أنه لا يصلح ذكر أي مثال على جنس العمل، فهناك أمثلة تصلح للتمثيل على جنس للعمل، وأمثلة لا تصلح، فمثلا مثال الصلاة يصلح، ولا يصلح أن نمثل بإماطة الأذى، فما الفرق؟ نرجو التوضيح.

الجواب: العمل هو امتثال الفرائض. والانتهاء عن المحرمات، هذا العمل، هو الذي في الإيمان، ما يصلح نقول جنس العمل، حتى إماطة الأذى؛ لأن السلف أجمعوا على أن العمل هو امتثال الفرائض، والانتهاء عن المنهيات، أما سائر المستحبات، أو سائر الأعمال لا يصلح، يعني: مثلا قال واحد: بر الوالدين واجب، يكتفي ببر الوالدين، لو ما صلى وصام، ولا زكى ولا حج، يكتفي بهذا؟ هذا ليس بصحيح. [**شرح زاد المعاد**].

س ٥٢٩: يعني يا شيخ الذي يقوم به الإيمان، هيكل الإيمان هو أركان الدين؟

الجواب: امتثال الفرائض، امتثال ما فرض الله عليه، والانتهاء عما حرم. **[شرح زاد المعاد].**

س ٥٣٠: يعني لو نقص شيء من هذا الهيكل؟

الجواب: لا النقص مختلف، ما قلت لك أنا لا تدخل في الإيمان، وهذه مشكلة الذين بحثوا، يدخلون المكفرات في عقد الإيمان، العقد دخول، عقد الإيمان دخول فيه، نحن نتكلم عن العمل الذي به يدخل في الإيمان، ظاهرا؟ أما ما يخرج به من الإيمان، هذه مسألة ثانية، هم جعلوا جنس العمل المكفر أو بماذا يكفر من العمل، أو بماذا يكفر من الترك جعلوه هو الذي يدخل في عقد الإيمان، وهذه مسألة، وهذه مسألة، فمسألة الكفر شيء والردة، ومسألة الدخول في عقد الإيمان شيء، أما الإيمان قول وعمل، والعمل هو امتثال الفرائض، والانتهاء عن المنهيات، هذا هو كلام السلف في ذلك. **[شرح زاد المعاد].**

حكم تارك العمل بالكلية

س ٥٣١: هل تارك العمل بالكلية مسلم؟

الجواب: إن العمل عند أهل السنة والجماعة داخل في مسمى الإيمان، يعني أن الإيمان يقع على أشياء مجتمعة، وهي: الاعتقاد، والقول، والعمل لذلك من ترك جنس العمل، فهو كافر؛ لأنه لا يصح إسلام ولا إيمان

إلا بالإتيان بالعمل. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٣٢: هل يتصور وجود مطلق الانقياد في القلب، ولا يظهر له أثر على الجوارح؟

الجواب: هذا فرع المسألة التي سبقت، وهو ترك العمل بالكلية، فالانقياد في أصله عقيدة، واجب، وهو من عمل القلب، ولا يصح الإيمان حتى يكون الانقياد ظاهراً على الجوارح، أي: حتى يعمل **[شرح الطحاوية]**

س ٥٣٣: إذا قلنا أن العمل داخل في الإيمان فكيف نقول عملاً زائدًا على الإيمان الذي يخرجون به من النار؟

الجواب: لأن العمل الآن الذي يشترط للإيمان هو جنس العمل. واضح؟ هو جنس العمل بالاتفاق، أو الصلاة عند من قال بكفر تاركها، إذا عمل عملاً تقرب به إلى الله ﷻ عمل أي عمل (واحد) عند من لا يقول بكفر تارك الصلاة، يقولون: هذا لا صلى، ولا صام، ولا زكى، ولا حج، لكنه بر والديه تقربًا إلى الله ﷻ يقولون: هذا عمل، صار إيمانه تبعه عمل، الذي هو عمل بدني، تقرب به إلى الله ﷻ. والذين يقولون بتكفير تارك الصلاة يقولون: لا، لازم الصلاة. واضح؟ هذه أقل الأعمال، يعني: هو العمل، لو جاء بعمل آخر غيرها ما يصح، وأيضًا هناك من يقول: لابد من الأركان الخمسة، القول لبعض أئمة الحديث أنه يركع، الذي - مثلاً - لا صلى، ولا زكى، ولا صام، ولا حج كيف يصير مسلمًا؟ لكن الجميع متفقون على أن العمل ركن، فكيف يوجه الحديث؟

يقول زائد على قدر الإيمان، الإيمان الذي هو من كل واحد على ما وجه له، وفقكم الله. [**شرح أصول الإيمان**].

قول أهل السنة في زيادة الإيمان ونقصه

س ٥٣٤: عندما يتكلم العلماء على مسألة الزيادة والنقص في الإيمان يأتون بعبارات مثل: أنه متبعض، وأنه متفاضل، وأنه يذهب بعضه ولا يذهب أصله، وأنه يذهب بعضه ولا يذهب كله، فهل هذه العبارات مقصودة؟ أم أنها تدل على مسألة الزيادة والنقص؟ أم أنها تدل على معنى زائد على الزيادة والنقص؟

الجواب: الذي ينبغي على طالب العلم، إذا درس مسألة من مسائل العلم أن يبتدئ بأصول المسألة، ويستوعبها جيداً؛ لأن الأصول والمسائل الأولى في العلم، أو في أي مسألة من المسائل، قبل الدخول في التفصيلات - هي التي عليها بناء هذا الباب، أو بناء هذه المسألة؛ ولذلك قد يكثر طالب العلم من القراءة، فتدخل عليه مسائل في مسائل خاصة في العقيدة، ويشتبه عليه التأصيل بالتفريع، ويشتبه عليه المسائل التي هي عُقد، ويبنى عليها العلم من المسائل التي هي من الإيضاح، أو من اللوازم، أو من الاستطرادات، وأشباه ذلك.

الإيمان عند جمهور أهل السنة والجماعة يزيد وينقص، وزيادته دل عليها القرآن؛ كما هو معلوم في قوله ﷻ: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وفي قوله ﷻ: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وفي قوله ﷻ: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، ونحو ذلك.

و هذه الزيادة قال بها جميع أهل السنة: بأن الإيمان يزيد - هذا إجماع من أهل السنة -، لكن هل ينقص؟ أم أنه يزيد، ويقف، ثم يزيد مرة أخرى؟ عامة أهل السنة، جمهور أهل السنة إلا ما ندر، يقولون: ما زاد، فإنه ينقص؛ وذلك لأن سبب الزيادة، وعلة الزيادة هي الإيمان، فدل على أن النقص علته وسببه هو ضد شعب الإيمان التي هي المعاصي، فإذا عصى الله ﷻ نقص إيمانه، وإذا عبد الله ﷻ، وتقرب إليه زاد إيمانه، وهذا يدل عليه أيضاً جمع من الأحاديث الصحيحة، منها قوله ﷺ: «**لاَ يَزْنِى الزاني حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ، ولا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ**»[(١)] وفي لفظٍ عند أبي داود: «**إِذَا زَنَى الرَّجُلُ، خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ**»[(٢)]، وهذا يدل على أن فعل المعاصي سبب في زوال بعض الإيمان، وهذا هو معناه النقص، فإذا الإيمان يزيد وينقص، هذا هو قول أهل السنة، يعني عامة أهل السنة، أكثر أهل السنة، أو تقول: كل أهل السنة، إلا من ندر.

أما مسألة التبعض، فهذه متصلة، كون الإيمان متبعضا، هذه متصلة بمسائل الزيادة والنقصان، ومسائل الأسماء والأحكام، يعني أن الإيمان ليس شيئاً واحداً إما أن يأتي ويثبت كله، وإما أن يذهب ويزول كله؛ لأن

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٣٨).
(٢) سبق تخريجه (ص٥٣١).

هذا هو قول الخوارج ومن شابههم، في أن الإيمان شيء واحد، إما أن يوجد، وإما أن يزول، هو شيء واحد لا يقبل التفاضل، وكذلك المعين -هذا من جهة الحكم-، ومن جهة الأسماء فإن من ارتكب المعصية، فليس بمؤمن عندهم؛ لأنه ارتكب ما يذهب معه أصل الإيمان، فليس بمؤمن، فإذًا مسألة التبعض، وأن الإيمان يزيد وينقص، يتبعض يذهب بعضه، لا يذهب أصله، هذه مسائل متعلقة بمذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان، ثم التبعض له علاقة بالأحكام والتكفير والأسماء التي تطلق على مرتكب المعصية والكبيرة.

فإذًا قولك في الأخير: هل تدل على مسألة الزيادة والنقص، أم تدل على معنى زائد على الزيادة والنقص؟ لا، هي تدل على معنى زائد على الزيادة والنقص، لكن لها صلة بالزيادة والنقص؛ لأن منبع الزيادة والنقص ومنبع التبعض واحد، وهو أن الإيمان ليس شيئاً واحداً، وإنما الإيمان قد يأتي، وقد يذهب، قد يزيد، وقد ينقص بحسب الحال. **[شرح الطحاوية]**.

بيان معنى نفي الإيمان عمن لم يجاهد

ورد في حديث رواه مسلم (في الصحيح) قوله ﷺ: «... **فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»[(١)]، يقصد به الإيمان المتعلق بالجهاد، وليس أصل الإيمان؛ لأن الإيمان أقوال وأعمال، ومن ترك

(١) سبق تخريجه (ص٥٣٨).

مجاهدة من يعلن الذنوب، حتى بقلبه، فهنا بأن يكره الشيء بقلبه، وإنكار بقلبه، فهو قد ترك الإيمان العملي المتعلق بذلك، وليس المقصود منه أنه ينفي عنه أصل الإيمان، وانتبه؛ فإن مذهب الخوارج الذين ينفون عنه أصل الإيمان بترك مجاهدة من أعلن المعصية، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**»[1] الحديث الأول هو الذي فيه: «**وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**» لأنه استدل به الخوارج على نفي أصل الإيمان؛ لأن أصل الإيمان انتفى إذا لم يجاهد على هذا النحو، وهو المقصود به الإيمان المتعلق بالمجاهدة، والمنكر إذا كان المقصود به المنكر الذي رآه، فإنه إذا لم ينكر لا ينتفي عنه أصل الإيمان الكلي، فمثلا لو رأى رجلا يشرب الخمر، أو لو رأى رجلا على يسرق مالا، أو يرشي، هو في داخله عنده مثل ما يقول العوام: عادي ما تغير، هل هنا يكفر بذلك؛ لأنه ما تغير قلبه. ليس كذلك، لكن متى يكون المنكر هنا ترك الإنكار بالقلب كفرا؟ إذا كان المنكر هذا راجعا إلى أصل الإيمان بالله، وهو الشرك بالله، الشرك الأكبر، يعني يرى الشرك، ويقول: ما فيه شيء، ما يتغير قلبه فلا ينكر الشرك الأكبر، ولا ينكر الكفر، يرى دين النصارى شيئًا عاديًا عنده بقلبه، فلا يكون بقلبه أن هذا باطل، أن هذا كفر، فلاينكره بقلبه، فهذا معناه أنه ليس عنده كفر بالطاغوت، أما تفاصيل المنكرات كثيرة، فإذا قيل: إن كل واحد ما تغير قلبه لمنكر من المنكرات فهذا تنفي عنه الإيمان، أساس الإيمان، فهذا فيه نظر.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

إنكار القلب هو كراهة هذا الشيء، وإذا كان في مجلس، قم منه، وهذا واضح في السلوك إذا رأى الواحد شيئًا، وامتعض قلبه، وكرهه، فهذا هو إنكار القلب، ومن جلس يأثم على المجالسة. **[شرح زاد المعاد]**.

حقيقة الخلاف في تعريف الإيمان بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء

س ٥٣٥: فضيلتكم ذكرتم في الدرس السابق الخلاف في تعريف الإيمان، وأن الخلاف صوري من وجه، وحقيقي من وجه آخر، أرجو إعادة هذه النقطة وذلك لأهميتها.

الجواب: ذكرنا لكم أن عددًا من أهل العلم قالوا: (إن الخلاف صوري، أو لفظي -غير معنوي وغير حقيقي-)، وذكرنا لكم أن هذه المسألة لها جهتان:

الجهة الأولى: جهة الحكم.

والجهة الثانية: جهة امتثال الأوامر - الأوامر العلمية والعملية - من جهة الحكم، ومرتكب الكبيرة، خروجه من الإيمان، وإثبات المرجئة - أقصد مرجئة الفقهاء، كحماد بن أبي سليمان والإمام أبي حنيفة ومن تبعهم - ليس ثم خلاف مع أهل السنة - مع بقية أهل السنة - في الحكم، فهم لا يكفرون مرتكب الكبيرة، ولا أيضًا يقولون: (لا يضر مع الإيمان ذنب)، بل الحنفية من أشد الناس في التكفير، وفي الحكم بالردة؛ كما هو معروف من كتبهم؛ ولهذا ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الإيمان لما ذكر الخلاف

- وهذه احتج بها بعضهم وليست في محل الاحتجاج - قال: (أكثر الخلاف الذي بين أهل السنة في مسألة الإيمان لفظي)، وهذا نستفيد منه فائدتين:

الفائدة الأولى: أن مرجئة الفقهاء لا يخرجون من أهل السنة في هذه المسألة إخراجاً مطلقاً، بل يقيد الحكم فيهم، يقال: إنهم من أهل السنة إلا في مسألة الإيمان، فهم من جملة أهل السنة، إلا في هذه المسألة. فشيخ الإسلام في كتاب الإيمان يدخل مرجئة الفقهاء خاصة في عموم أهل السنة؛ لأن الخلاف - كما قال - أكثره لفظي.

الفائدة الثانية: أن قوله: (أكثره لفظي) يدل على أن منه ما ليس كذلك وهو الذي ذكرته لك: أنه من جهة الأوامر، واعتقاد ذلك، والامتثال جهة الأوامر العملية والعلمية، وفي هذا كفاية إن شاء الله. **[شرح الطحاوية]**.

الإيمان قول وعمل واعتقاد

س ٥٣٦: هل يكفر المسلم بالأعمال، أم لابد من أن يكون مع العمل اعتقاد، مثل أن يعمل عملاً كفرياً، ولكن من غير أن يعتقد ذلك؟.

الجواب: هذه مسألة أوضحناها مراراً، وذكرت لكم أن الإيمان قول وعمل واعتقاد؛ لهذا العلماء يقولون في باب حكم المرتد يقولون: المرتد هو المسلم الذي كفر بعد إيمانه بقول، أو فعل، أو اعتقاد، أو شك، لهذه الأربعة عند أهل العلم يكون الكفر: القول، والعمل، والاعتقاد؛ لأنها كما ذكرت مقابلة لأمور الإيمان، الإيمان: قول وعمل واعتقاد، فإذا كان

يدخل في الإيمان بقول، معناه: أنه يخرج منه بقول، يدخل في الإيمان باعتقاد، معناه: يخرج منه باعتقاد، يدخل في الإيمان بعمل، يعني: مع القول والاعتقاد، فكذلك يخرج منه بعمل، مع بقاء القول والاعتقاد، هذا اعتقاد أهل السنة والجماعة. الذين يقولون: الإيمان اعتقاد وقول فقط، وهم مرجئة الفقهاء، هؤلاء يقولون: لا يخرج إلا بالاعتقاد؛ لأن العمل أصلاً عندهم ليس داخلاً في مسمى الإيمان، فلا يخرجونه من ذلك، هذا من حيث التنظير (تنظير المذهب)، لكن من حيث الواقع، فإن أشد المذاهب في التكفير بالعمليات الحنفية، الذين هم مرجئة الفقهاء، فهم أشد الناس في التكفير، حتى أنهم نصوا في كتبهم: لو قال: (هذا مصيحف) ارتد، ولو قال: (هذا مُسيجد) ارتد، يعني حتى في تصغير ما أوجب الله ﷻ تعظيمه، فنقول في أن الكفر يكون بالقول والعمل والاعتقاد، هذا بالاتفاق بين أتباع الأئمة الأربعة، حتى المرجئة عندهم يخرج بذلك، وهذا ما حدا بطائفة من أهل العلم أن يقولوا: الخلاف مع المرجئة خلاف لفظي، أو يؤول إلى أن يكون خلافاً لفظياً؛ لأنهم يجعلون العمل شرط صحة، ويجعلونه يكفر إذا لم يعمل، أو عمل عملاً مخالفاً، وهذه المسألة تكلمنا عنها مراراً؛ لأنه ثم بعض الكتب التي شككت في هذه المسألة. [**شرح كشف الشبهات**].

وجوب متابعة السلف في الاعتقاد والبعد عن المصطلحات المحدثة

س ٥٣٧ : من المتقرر أن الإيمان قول وعمل، والسؤال ما العمل المطلوب؟ هل هو جنس العمل، أم عمل معين؟ وهل إذا نطق بالشهادتين، واكتفى بالزكاة مثلاً هل يكون مسلماً؟

الجواب : شرحنا هذه المسألة مراراً، وتكرر الشرح في شرح الواسطية، وفي مسائل الإيمان لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وفي الطحاوية أيضاً بتفصيل، وهو أن الإيمان تعريفه : هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله. . . ، وتكييف ذلك أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، هذا العمل هو العمل بالفرائض، وأنه يعتقد الاعتقاد الحق، ويقول وينطق شهادة الحق، ويعمل بما فرض الله عز وجل عليه، هذا القدر لابد منه، يعني : لا يمكن لأحد أن يكون مؤمناً، ويقول : أنا أقول، ولا أعمل شيئًا من الفرائض، هذا ليس بمؤمن بإجماع أهل السنة، مسألة جنس العمل لهذا اللفظ أولاً محدث، والذي جرى عليه عمل السلف، وأقوال السلف هو : أن الإيمان قول وعمل، والعمل هنا المقصود به : العمل بما أوجب الله عز وجل بامتثال الفرائض، والانتهاء عما حرم، هذا من جهة العموم، هنا ما القدر الذي يحصل به الإيمان بعد الاعتقاد والنطق؟ هو العمل بفريضة من فرائض الله امتثالاً لأمر الله رغبة في الجنة، وخوفاً من النار.

فإذا اعتقد، وقال، ولم يعمل بشيء، هذا ليس بمؤمن، وليس بمسلم؛ لأنه لا يصح إيمان إلا بإسلام، ولا يصح إسلام إلا بإيمان، وهذه الألفاظ المحدثة أول من استعملها في الإيمان - كما هو معلوم - الخوارج والمرجئة (مرجئة الفقهاء)، والمرجئة بعموم، فأتوا يفصلون في هذه المسائل بألفاظ ليست في بابها، ولهذا الوصية لكل طالب علم، ولكل راغب في السنة ألا يتعدى كلام السلف في الإيمان؛ لأن تعدي ما قالوه في الإيمان يحدث - ولابد - فتنة، لابد أنه يحدث تباينا، لماذا؟ لأنه سيكون هناك إحداث لمصطلح.

وإذا أحدث مصطلحا، فإن الناس سينزلون المصطلح على فهمهم لاعلى فهم من قال بهذا المصطلح، لكن قد يكون هذا الاستعمال صحيحاً في نفس الأمر على مراد صاحبه، وقد لا يكون صحيحاً في نفس الأمر، ولهذا ينبغي تجنب الألفاظ المحدثة في ذلك، لكن هنا مسألة جنس العمل، منهم من استعملها لا في عقد الإيمان، لكن في الخروج منه، فبماذا يكفر إذا دخل في الإيمان؟ بماذا يكفر مثل ما قال إمام الدعوة رحمه الله في نواقض الإسلام في الناقض العاشر: وهو الإعراض عن دين الله لا يتعلمه، ولايعمل به. هنا العمل به هو ترك لمفردات العمل، أم ترك لجنس العمل؟ هو ترك لجنس الأعمال الصالحة، لجنس أعمال الدين، فهنا أدخل لفظ جنس العمل الذي استعمله بعض أهل العلم في عقد الإيمان، وهم إنما يبحثونه في مسألة التكفير، متى يكون ترك العمل كفراً؟ لا يقال إنه مطلوب منه جنس العمل.

لذلك إذا قلنا: إنه في عقد الإيمان المطلوب جنس العمل، نقول: يصدق عليه أن يرفع ورقة، من يرفع شوكة من الطريق، يريد بها وجه الله عز وجل، يجيب

دعوة، يريد بإجابة الدعوة امتثال أمر النبي ﷺ، هل هذا يصلح في الإيمان؟ هذا لا يصلح؛ لأن عقد الإيمان هو قول وعمل، والعمل - كما نص عليه السلف - هو الامتثال للفرائض، إقامة الفرائض والانتهاء عن المحرمات، فإذا خالط، صار مؤمنًا بإيمانه فاسقًا بكبيرته التي فعلها، وهذه مسألة تحتاج إلى بيان أكثر، الذي ينبغي على الجميع أن يلزموا فيها الأناة؛ لأن استعمال المصطلحات بدون عدل وعلم في تناولها قد يحدث بغياً من العباد بعضهم على بعض، ولابد من إنزال الأمور منازلها، وتجنب ما لم يخض فيه السلف حتى تتوحد الكلمة. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

مذهب أهل السنة في نصوص الوعيد

س ٥٣٨: لِمَ ميّزت نصوص الوعيد بميزة أنها تُمَرُّ كما جاءت؟ وهل تلحق بها نصوص الرحمة في هذا الوصف؟

الجواب: الوعيد الذي هو توعد من الله ﷻ للكافر، أو للفاسق بالعذاب، هذا حق، والله ﷻ خبره صدق، لكن وعيده ﷻ مع كونه حقاً وصدقاً، كما أخبر ﷻ، فإنه في حق المسلم الموحد على رجاء الغفران، وعلى رجاء العفو، ولذلك لا يطبق الوعيد في حق المعين، بل نقول: هذا الوعيد يمر كما جاء، ولا ندخل في تفصيلاته من حيث إن هذا الوعيد لمن فعل كذا بالنار في تفصيلات هذا الوعيد، أو في تفصيلات المعين الذي ارتكب شيئاً مما ينطبق عليه هذا الوعيد، الأصل أن نُمرّ ذلك كما جاء، ونبقيه وعيداً للتخويف، والجزاء عند رب العالمين، ولهذا يقول العلماء: إخلاف الوعيد فضل وكرم، وأما إخلاف الوعد فكذب، ولهذا الله ﷻ

لا يخلف وعده، لا يخلف الله وعده، وعد الله مفعول لا بد منه، ما وعد به عباده فلا بد منه، أما وعيده ﷻ فإنه قد يتخلف في حق المعين؛ لفضلٍ منه وكرم، وكما جاء في الحديث الذي في الصحيحين أن يوم القيامة «**آخر من يُخرج من النار أقوام، يخرجون من النار وقد امتحشوا فيلقون في نهر يقال له نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحِبَّة أو الحبة في جانب السيل**»(١). وهذا بفضله ﷻ، فيخرج من النار أقواما لم يعملوا خيراً قط، ويغفر الله ﷻ لمن يشاء ﷻ، فإذًا الوعيد يبقى كما هو بدون تفصيل، يمر كما جاء من جهة معناه ومن جهة من يتعلق به، ثم وعيد الله ﷻ بالعذاب ووعيده ﷻ في الكتاب والسنة للعذاب في الدنيا، أو العقوبة في الدنيا، هذا متعلق بحكمته ﷻ، وحكمة الله ﷻ غالبة؛ لهذا يثبت الوعيد في حق الكافر من جهة الجنس، لا من جهة المعين، حتى يموت على الكفر، فإذا مات على الكفر، فإنه يقال فيه ما أوعده الله ﷻ؛ لأنه قد جاء في الحديث الصحيح: «**حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ**»(٢)، وهو في بعض السنن بإسناد جيد وهناك قسم ثان من الوعيد، وهو وعيد الحكم، وليس وعيد العذاب، وهو مثل: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شيء، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»(٣)، «**مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**»(٤)، «**مَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً في دُبُرِهَا، وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢، ٦٥٦٠)، ومسلم (١٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (ص٤٩٣).

(٣) سبق تخريجه (ص٧٧).

(٤) سبق تخريجه (ص٧٦).

حَائِضًا، فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»[(١)]، «**لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ**»[(٢)]، «**لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ**»[(٣)]، ونحو ذلك، هذا وعيد في الاسم، في الحكم، وليس وعيداً في نوع العذاب وأشباه ذلك، وهذا الوعيد هو الذي يكثر كلام السلف فيه بأنه يُمَر كما جاء، لماذا؟ لأن الدخول في نوعية حكمه، يعني: هل هو كافر كفرا أكبر، أو كفرا أصغر؟ هل هو لا يدخل الجنة؟ يعني نقول له: لأن الغرض من الوعيد هو التخويف من هذه الأفعال؛ حتى يرتدع العباد، فإذا دخل الناس في تفصيلاتها، ولم يمروها كما جاءت، كأنه يضعف جانب الوعيد فيها، لكن لها تفصيل، مع كونه يمر كما جاء فإن له تفصيلا بحسب ما عند أهل العلم من الأدلة، فمثلاً نقول في «**لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ**»: نفرق بين الدخول الأول، والدخول المتأخر، مثلاً: «**مَنْ أَتَى كَاهِناً، أَوْ عَرَّافاً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**» نقول: هذا مثلاً كفر أصغر، وليس بالكفر الأكبر، وأشباه ذلك من الأدلة التي فيها الوعيد بالحكم، وهذا يحتاج إلى أدلة أخرى لبيان معنى هذا الحديث، أو معنى هذه الآية، وإلا فالأصل أن يمر، بمعنى لا يدخل العالم أو طالب العلم في تفصيله، أو في تفسيره؛ لأن الغرض منه التخويف؛ لهذا مثلاً في حديث: «**مَنْ أَتَى كَاهِناً، أَوْ عَرَّافاً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**» سئل عنه الإمام أحمد: هل هو كفر أكبر أو أصغر؟ فتوقف عن ذلك، وقال - كما هي الرواية الثالثة أو القول الثالث - توقف،

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، والدارمي (١١٣٦)، وأحمد (٢/ ٤٠٨)، والبيهقي في سننه الكبرى (٧/ ١٩٨).

(٢) سبق تخريجه (ص١٨٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦) من حديث مطعم رضي الله عنه.

وقال: أقول: كفرًا فقط، وسكت؛ وهذا لأجل أن النص أطلق، والمقصود منه التخويف، وفي القول الأول: أنه كفر أكبر؛ كما ينحو إليه قلة من أهل العلم، والقول الثاني: أنه كفر أصغر، مع أن النص نص وعيد، لكن دخل العلماء في تفسيره؛ لأجل ورود الأدلة الأخرى، كما جاء في مسند الإمام أحمد بإسناد صحيح ثابت أنه ﷺ قال: «**مَنْ أَتَى عَرَّافاً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ يَوْماً**»[1]، وهذا من رواية الإمام أحمد، وهي زيادة مقبولة قوية زائدة عما في صحيح مسلم: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»[2]، بدون زيادة (فصدقه) فقد جاءت بإسناد ثابت صحيح، بل هي أرجح في الزيادة من رواية مسلم، ولذلك اعتمدها إمام الدعوة رحمه الله في كتاب التوحيد، المقصود أنه قال: «**فَصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ**»، فكونه ﷺ حدّ عدم قبول الصلاة بأربعين ليلة دلّ على بقاء الإسلام؛ لأن الكافر إذا كفر من بعد إيمانه، فإنه لا تقبل له صلاة مطلقاً، أما عدم قبول الصلاة أربعين ليلة، فهذا يدل على أنه مسلم، لكن عدم القبول؛ لأجل عظم ما فعل، ثم لأجل الشبهة في حقه، الشبهة في حق من يسأل الكاهن، فإنه قد يقول: أنا لا أقول: إنه يعلم الغيب، ولا أعتقد أنه يعلم، ولكن قد يخبر بالشيء الذي تخبره به الشياطين، أو من يسترق السمع، فتوجد شبهة تمنع من مأخذ التكفير، أما الساحر فيختلف عن الكاهن، الساحر هذا شيء آخر؛ لأنه لايسحر إلا بالاستعاذة والاستغاثة بشياطين الجن. [**شرح الطحاوية**].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٣٨٠).

(٢) سبق تخريجه (ص٧٧).

حكم قراءة الأخبار الموجودة في كتب الأدب عن الصحابة وما جرى بينهم

س ٥٣٩: هل يجوز قراءة الأخبار الموجودة في كتب الأدب عن الصحابة وما جرى بينهم من ردود؟

الجواب: يجوز لمن يقوى على فهم العقيدة، أو عنده أصل شرعي يرجع إليه. [**شرح الطحاوية**].

حب الصحابة من الإيمان

س ٥٤٠: ذكرتم أن مسائل الصحابة ليست في الأصل من مسائل الاعتقاد، ولحديث: «**حُبُّ الأَنْصَارِ إِيمَانٌ وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ**»(١)، فهل ثم فرق بين كونه من الإيمان، وكونه من مسائل الاعتقاد؟

الجواب: نعم الإيمان شعبه كثيرة: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً**»(٢)، فمنها ما يدخل في مسائل الاعتقاد، ومنها لا يدخل. فأصل حب الصحابة هو حب موالاة، وهذه ليست من العقيدة؛ لأن أصل العقيدة: ما يتعلق بمسائل الغيب، ثم دخل فيها ما يتميز به أهل السنة

---

(١) أخرجه البخاري (١٧، ٣٧٨٤)، ومسلم (٧٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والجماعة من غيرهم، فأصل العقيدة الذي يدخل في أركان الإيمان الستة: الاعتقاد في الله: ربوبيته، ألوهيته، الأسماء والصفات، في الملائكة، في الكتب، في الرسل، اليوم الآخر، والقدر، هذه هي العقيدة، مسائل الإيمان في نفسها. أما المسائل الأخرى الملحقة؛ هذه لأجل المخالفة، وصارت من العقيدة كونها من الإيمان، هذا حق، الإيمان ليست كل مسائله مسائل اعتقاد. **[شرح الطحاوية]**.

س ٥٤١: أراني أجد في نفسي شيئًا على معاوية رضي الله عنه من حيث موقفه، لاسيما ورسول الله ﷺ يقول لعمار: «**تقتلك الفئة الباغية**»[1]. فهل عليّ في هذا إثم؟ مع العلم أني لا أتكلم بذلك، ولا أتحدث به؟

الجواب: نعم عليك إثم في ذلك؛ إذا كان العلم سهلاً عليك أن تتحصل عليه، وأن تجلو هذه الشبهة، وتبقى وأنت لا تجلو هذه الشبهة عندك، كون الشيء يكون في نفس الإنسان، وليس عنده وسيلة لكشفه، ولا وسيلة لتعلم ما يدفع عنه هذه الشبهة، وتسويل الشيطان، هذا قد يعذر معه، لكن إذا كان العلم قريبًا، والكتب موجودة، وأهل العلم الذين يكشفون الشبهة موجودون، فهنا يأثم الإنسان بالتقصير، ويأثم على بقاء هذا الشيء في نفسه، ومعاوية رضي الله عنه فيما فعل أداءً لواجب شرعي يراه هو أنه متقدم على مسألة البيعة، وهو أن دم عثمان سفك رضي الله عنه وهو وليه، هو ولي الدم، هو ذو القرابة من عثمان، وولي الدم لابد أن يُسَلم من قتل؛ تحقيقًا لقول الله عز وجل: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وكذلك الآيات التي

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩١٦) عن أم سلمة رضي الله عنها.

فيها القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] إلى آخره. فمعاوية رضي الله عنه أراد أخذ الحق الذي جعله الله له، والانتصار من قتلة عثمان رضي الله عنه، وممن سفك دم عثمان رضي الله عنه - لا شك أن دم عثمان رضي الله عنه إذ ذاك هو أطهر دمٍ لإنسان سفك - فالانتصار لعثمان رضي الله عنه واجب، وعلي رضي الله عنه أخر بحث دم عثمان رضي الله عنه؛ حتى لا تذهب بيضة الإسلام، وبيضة أهل الإسلام؛ لأن هؤلاء الخوارج الذين جاؤوا أرادوا الفتنة العظيمة، فأراد أن يستقر الأمر، ثم يسلم القتلة لمعاوية، لكن لم يفهم، يعني اختلف الاجتهاد، فلم يفهم هذا مع سعي الخوارج في الإعلام الفاسد، سعوا في التفريق ما بين هؤلاء، ينقلون لهؤلاء أخبارًا، لمعاوية أخبارًا عن علي رضي الله عنهما، ولعلي أخبارًا عن معاوية رضي الله عنهما، وفي الحقيقة الصحابة رضي الله عنهم كلهم هدفهم واحد في ذلك، وهو حفظ بيضة الإسلام، والانتصار من قتلة عثمان رضي الله عنه، لكن حصل ما حصل، فمعاوية رضي الله عنه مجتهد يريد أن يأخذ بحقه الشرعي، لكن الصواب مع علي؛ لأن بيعة علي، واستقامة أمر الناس في الخلافة، وعدم حصول القتال - هذا هو الواجب، والحق مع علي في ذلك، معاوية رضي الله عنه مجتهد مأجور على اجتهاده، ولكنه مخطئ فيما اجتهد فيه في ذلك، ولكن هو مأجور، والواجب على الإنسان ألا يبغض من اجتهد، أو يجد في نفسه شيئًا على من اجتهد في الحق، وإن كان أخطأ، فإنه إذا اجتهد في الحق وتحرى، فإن هذا هو الذي يجب عليه، ومعاوية رضي الله عنه به استقام المسلمون، وحفظت البيضة بعد علي رضي الله عنه، فالناس في زمن علي كانوا متفرقين، ولم يستقم الأمر لعلي في الخلافة، ولم يجتمع الناس عليه، ثم لما حصل تنازل الحسن بن علي عن الولاية لمعاوية رضي الله عنه أجمعين، وحصل هذا الاجتماع العظيم في سنة إحدى

وأربعين في العام الذي سمي عام الجماعة؛ لاجتماع الناس، حصل غيظ العدو، حتى الخوارج هربوا بعد أن كانت لهم الصولة، وكانوا يفرقون، وسفك من دماء الصحابة رضي الله عنهم، ودماء التابعين ما سفك، لكنهم لما اجتمع الناس كان أول من اندحر هؤلاء الخوارج أخزاهم الله.

فمعاوية رضي الله عنه له من الفضائل ماله، وهو كاتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو من الصحابة الذين كانت لهم مواقف عظيمة في الجهاد، وجهاد الروم وجهاد الأعداء؛ كما هو معلوم، وولي الشام وفي سيرته في عهد عثمان رضي الله عنه كان طيب السيرة، والاجتهاد في المال، أو الاجتهاد في بعض الأمور، هذا إنما لا يمشي على وفق منهج الخوارج، أما الصحابة رضي الله عنهم فكانوا يرون فيما اجتهد فيه أنه ما بين مصيب، وما بين مخطئ، والمخطئ لا يعادى على ما اجتهد فيه إذا لم يكن مخالفًا للأصول. ومعاوية رضي الله عنه مكانته وحبه من الإيمان، ولا يجوز لمسلم أن يُبقي في نفسه شيئًا على صحابيٍ من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. [**شرح الطحاوية**].

الصحابة لم يسبوا بعضهم أبدًا

س ٥٤٢: هل يفرق بين سب الصحابة بعضهم لبعض وسب غيرهم لهم؟

الجواب: ما سب صحابي صحابيًا مطلقًا، وإنما قد يتسابون، يعني مثل ما يحصل بين البشر، يترادون في موقف، لكن لا يسبه مطلقًا، أو يذم صحابيًا مطلقًا، لكن يكون بينهم تراد في مجلس؛ لأجل ما يحصل بين البشر، مقاتلة، يحصل بينهم مؤقتًا، لكن السباب المطلق، وانتقاص قدر فلان من الصحابة مطلقًا هذا لم يحصل عند الصحابة. [**شرح الطحاوية**]

حكم تفضيل علي على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما جميعًا

س ٥٤٣: ما حكم تقديم بعض الصحابة رضي الله عنهم على البعض، مثل تقديم علي على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم؟

الجواب: الصحابة رضي الله عنهم أفضلهم العشرة، وترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الذكر، ومعتقد أهل السنة والجماعة، والذي دلت عليه النصوص، ولا يجوز خلافه: أن أفضل هذه الأمة أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، هؤلاء هم أفضل الصحابة رضي الله عنهم، وترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الذكر، وكترتيبهم في الخلافة، أما تقديم علي على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ فكما قال السختياني: من فضل عليًا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

كيف يكون أفضل، ويقدمون غيره عليه؟ معناه أنهم خونة؛ كما يدعي الرافضة، أو أن لهم كذا وكذا، والصحابة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم قدموا من هو الأفضل لهم في دينهم، وأيضًا في الولاية، تقديم علي على جملة الثلاثة هذا صنيع الرافضة. [**شرح الطحاوية**].

أفضل الصحابة وأفضل أمة محمد صلى الله عليه وسلم

س ٥٤٤: هل يقال إن أفضل الصحابة رضي الله عنهم أبو بكر رضي الله عنه وأفضل أمة محمد صلى الله عليه وسلم عيسى عليه السلام؟

الجواب: إن عيسى عليه السلام نبي من الأنبياء، ومن أولي العزم من الرسل، وأيضاً يصدق عليه حد الصحابي على اعتبار أنه لقي النبي ﷺ لما أسري به، وآمن به، وإذا نزل يكون مؤمناً، وحاكماً بشريعته، ولذلك يلغز بعض العلماء، فيقول من مِن هذه الأمة من هو أفضل من أبي بكر رضي الله عنه؟ فيقال عيسى عليه السلام. **[شرح الطحاوية]**.

حكم وصف حسان رضي الله عنه بالجبن

س ٥٤٥: هل يصح أن يقال: إن حسان بن ثابت رضي الله عنه جبان؟ أو نحو ذلك؛ كما ذكر ذلك ابن حجر في الإصابة، علماً أن وصف الجبان وصفٌ ليس عامًا، وإنما هو لحادثة أو نحوه؟

الجواب: ليس كذلك، بل حسان بن ثابت رضي الله عنه من الشجعان؛ لأنه كان يهجو المشركين، وقد قال ﷺ لحسان: «**اهْجُ الْمُشْرِكِينَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ مَعَكَ**»[(١)]، والعرب كانت تثأر ممن يهجو، وتكيد له بالسوء، فحسان رضي الله عنه كان مقداماً، لكنه، كان كبير السن جداً، فكان تقدم قبل النبوة، قبل أن يسلم عليه ستون سنة، فأسلم وهو ابن ستين سنة، ولما جاءت المغازي كان كبيراً، فربما تأخر لضعفه، لا لأجل شيء في نفسه رضي الله عنه، فوصفه بهذا أولاً لا يجوز لأن تأخره في بعض الوقعات، لا لأجل ما ذكره هنا، ولكن لأسباب أخر. وله في ذلك مقام الصدق رضي الله عنه. **[شرح الطحاوية]**.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٣، ٤١٢٣، ٤١٢٤، ٦١٥٣)، ومسلم (٢٤٨٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

المقصود بالفطرة

س ٥٤٦: ما المقصود بالفطرة الواردة في الآيات والأحاديث؟

الجواب: الفطرة المقصود بها التوحيد، وفي تفصيلها بحث آخر. [شرح الطحاوية].

حكم وصف القدر بالظلم

س ٥٤٧: هل يجوز أن نصف القدر بالظلم؟

الجواب: لا يجوز؛ لأن القدر فعل الله ﷻ وتقديره، فلا يوصف بالظلم: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. **[شرح الطحاوية]**.

معنى (من لم يكفر الكافر فهو كافر)

س ٥٤٨: مقولة: من لم يكفر كافرًا، فهو كافر، ومن لم يبدع المبتدع، فهو مبتدع، ومن لم يفسق الفاسق، فهو فاسق، كيف هذه؟ وهل على إطلاقها؟ وهل هي صحيحة؟

الجواب: صحيحة، من لم يكفر الكافر الذي نص الله ﷻ، أو نص رسوله ﷺ على تكفيره، فهو كافر. أما المبتدع، لا، هذه ليست بقاعدة، أما التي نص عليها أهل العلم: أن من لم يكفر الكافر فهو كافر، ويقصدون به الكافر، ابن تيمية ذكرها في موضع قال: (والمقصود الكافر الذي جاء كفره

في الكتاب والسنة)؛ لأنه تكذيب بالكتاب والسنة، أما لو كل واحد يقول: هذا ما يكفر، وهذا يكفر، ما يصلح، لكن لابد من رجوعه إلى أصل، يعني مثلاً: واحد يأتي ويقول: (والله فرعون مسلم) يوجد من يقوله، وهناك من الصوفية من يقوله؛ الجلال والدواني ماذا كتب؟ وابن عربي. أو يأتي ويقول: أبو لهب أنا ما أكفره. أو يقول: أبو طالب عم النبي ﷺ مسلم ما أكفره، واضح؟ ثبت كفره بالكتاب والسنة، وأنكر الكتاب والسنة، يعني كذب، تكفير. **[شرح الطحاوية].**

الفلاح نسبي

س ٥٤٩: هل الفلاح نسبي؟

الجواب: نعم، الفلاح نسبي، الفلاح درجات، صحيح الفلاح أدنى درجاته هي النجاة من النار، ثم إن درجات الجنة مختلفة، ولذلك في آخره قال الله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠، ١١] - يعني الجنة -: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، فالفلاح إذا كان نسبيًا، فدرجة الفلاح بحسب درجة الصفة، فالخشوع في الصلاة، والإعراض عن اللغو، وحفظ الفروج هذه يختلف الناس فيه، ظاهرا؟ فالصفات هذه تجمع لك أشياء، بقدر حصيلتك منها يكون الفلاح، فهذه متفاضلة، الناس فيها يتفاضلون، فالنتيجة أن الفلاح يتفاضل فيه الناس.

مداخلة: لكن - الله يحفظك - يا شيخ نص على الخشوع في الصلاة، والأئمة - جزاهم الله خيرًا - عجلون، سريعون دائمًا، أغلب الأئمة

سريعون، ما في وقت للإنسان ليخشع، والوقت دائماً معروف أنه هو الذي فيه خشوع.

الشيخ: لا، يوجد شيئان في الصلاة: توجد الطمأنينة، ويوجد الخشوع، الطمأنينة ركن، ما الطمأنينة؟ أن لا ينتقل من الركن، حتى تستوي أعضاؤه، بمعنى إذا ركع ما يقول: سمع الله لمن حمده، حتى يطمئن راكعًا كل عضو يأخذ محله، بمعنى انحنى، يثبت، لا يتحرك، بل يثبت، قال العلماء: قدره قدر تسبيحة، إذا صار مكث قدر (سبحان ربي الأعلى)، حصلت الطمأنينة التي هي ركن، هنا نأتي للخشوع، الخشوع ليس واجبًا، الخشوع مستحب، سنة، الناس يتفاضلون فيه، مثل ما جاء في السنة: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْصَرِفُ وَمَا كُتِبَ لَهُ إلا عُشْرُ صَلاَتِهِ تُسْعُهَا ثُمُنُهَا سُبُعُهَا سُدُسُهَا خُمُسُهَا رُبُعُهَا ثُلُثُهَا نِصْفُهَا**»[1]، بعض الناس ينصرف من الصلاة، ما تكتب له كلها، تكتب له نصفها، ثلثها، ربعها، خمسها، سبعها، ثمنها، تسعها، عشرها، النبي ﷺ جعل المصلين حتى خلف الإمام يتفاوتون في الأجر، لماذا؟ لتفاوت الخشوع، هذا الخشوع ما هو؟، هل هو خشوع عمل، أو خشوع قلب؟ هو خشوعان: خشوع القلب بعدم ذهاب النفس والقلب عن تدبر آيات الصلاة، وعن الأذكار والتسبيح، إلى آخره، وخشوع بدن بألا تكون متحركًا، فالخشوع خشوعان: خشوع قلب، وخشوع جوارح، فإذا كملت خشوع الجوارح، وخشوع القلب، كملت لك الصلاة، إذا نقصت

---

(١) أخرجه أبو داود (٧٩٦)، وأحمد (٤/ ٣٢١)، وابن حبان (٥/ ٢١٠)، والبيهقي (٢/ ٢٨١) من حديث عمار رضي الله عنه.

منها، نقصت منك الصلاة، ولما كانت حال أغلب الناس على النقصان، من الذي ما يسهو؟ ومن الذي ما تأتيه الهواجس؟ شرع الله ﷻ النوافل؛ لتكمل نقص الصلاة، فأنت يكتب لك نصف الصلاة، ثلاثة أرباع الصلاة، عشر الصلاة، تكملها بم؟ بالنوافل تكمل الفرائض. [**شرح الطحاوية**].

المرء يمكن أن يصيب نفسه بالعين

س ٥٥٠: يا شيخ هل يمكن للإنسان أن يصيب نفسه بالعين؟

الجواب: ما في شك أن الشخص قد يعين نفسه، ويصيب نفسه وماله. [**شرح العقيدة الواسطية**].

المراد بالقضاء

س ٥٥١: يا شيخ القضاء من الألفاظ التي قد يراد بها الكوني؟

الجواب: كذلك القضاء مثل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] هذا قضاء شرعي. [**شرح العقيدة الواسطية**].

حكم القول بفناء النار

س ٥٥٢: هل ثبت عن شيخ الإسلام وابن القيم - رحمهما الله - القول بفناء النار؟

الجواب: هذه مسألة طويلة جداً، كثير من الناس يخوضون فيها، وهم

لا يعقلونها، وهي مسألة عظيمة؛ كما ذكر شيخ الإسلام، يقول ابن القيم: سألته عن هذه المسألة، فالتفت إلي، وقال: هذه مسألة عظيمة، وسكت شيخ الإسلام، والناس ما يعقلونها، وقد كتبت فيها كتابات متنوعة، لكن تدل على عدم عقل هذه المسألة، وأكثر الناس لا يعون معنى كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

كلام شيخ الإسلام رحمه الله من العجب أنهم يأتون يردون عليه بقول الله عز وجل: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، ومن المعقول أنهم إذا استحضروا هذه الآية في الرد على شيخ الإسلام أن لا يظنوا بشيخ الإسلام رحمه الله أنه يجهل بهذه الآية، شيخ الإسلام لا يجهل هذه الآية، ودلالة الآية على مكانها، ودلالتها لغوياً أيضاً على مكانها. شيخ الإسلام يفهم هذه المسألة بفهم بعيد عما دندن حوله كثير ممن كتب في هذه المسألة، لكن الله المستعان. وهي من المسائل التي لا يحسن الخوض فيها، لكن طريقة أهل السنة والجماعة في ذلك أنهم يثبتون أن الجنة والنار مخلوقتان لا تبيدان، ولا تفنيان، الجنة مخلوقة الآن، والنار مخلوقة، لا تفنيان ولا تبيدان. أهل الجنة إذا دخلوا فيها خلود، فلا موت، وأهل النار إذا دخلوا فيها خلود، فلا موت. وأما كلام شيخ الإسلام ومقاصده في كلامه، فذاك له بحث آخر. [**شرح العقيدة الواسطية**].

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الطائع والفاسق

س ٥٥٣: هل يأمر الفساق بالمعروف، وينهون عن المنكر؟

الجواب: نعم الفاسق يجب عليه أن يأمر، وينهى، مثل المطيع، وكونه فاسقاً لا يعني أن يترك الواجب؛ لأن الواجبات متداخلة، فيجب عليه أن يأمر، ويجب عليه أن ينهى، فإذا كان يفعل المعصية، ما يترك الواجب عليه؛ لأجل أنه واقع في معصية، فيجتمع عليه مخالفات، ولهذا قال الإمام مالك: لو لم يأمر بالمعروف إلا من فعله، ولم ينه عن المنكر إلا من تركه، لما وجدت آمراً ناهياً؛ لكثرة المعصية في الناس والمخالفات. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

لا يخلد في النار إلا الكفار

س ٥٥٤: كيف أجمع بين حديث الرسول ﷺ: «**صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا. . .**»[1] الحديث، وغيره من الأحاديث، وبين قول أهل السنة بعدم خلود أهل الكبائر في النار؟

الجواب: دخول النار لمن لم يغفر الله ﷻ له، أو لم ترجح حسناته على سيئاته، أو لم يشفع له - هذا يكون دخولاً مؤقتاً لمن كان من أهل السنة، أهل

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

التوحيد ربما عذبوا في النار، لكن تعذيباً مؤقتاً، ليس دائماً، فتعذيبهم ليس بخلود فيها، الذي يخلد هو الكافر الخارج من الإسلام. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الفرق بين البلاء والعقوبة

س ٥٥٥: كيف يعرف الرجل البلاء إذا نزل به من المصيبة؟ يعني: إذا نزل بالعبد شيء، هل يعتبره بلاء، أم يعتبره مصيبة؟

الجواب: هو في الواقع أراد أن يقول: هل هو بلاء، أم عقوبة فيما يظهر؟ أما هل هو بلاء، أم مصيبة؟ هو يكون بلاء، وهو مصيبة في نفس الوقت؛ لأن المصيبة يبتلى بها، لكن الذي يقارن يقول: هل هو بلاء أم عقوبة؟ هذا الذي أفهمه، أليس كذلك؟! ليشتبه هل هذا بلاء، أم عقوبة؟ هل هو ابتلاء أم عقوبة؟ أما المصيبة فالله ﷻ يبتلي بالمصائب - كما هو معلوم - الأصل أن المسلم ما يصيبه هو ابتلاء؛ لقول النبي ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»[1]، السراء والضراء صارت خيراً للمؤمن، فتكون إذا من الابتلاء: ابتلي بالسراء، فشكر، فكانت خيراً له، وابتلي بالضراء، فصبر، فكانت خيراً له، هذا الأصل في المسلم أنه يبتلى بذلك، ويقال: يخشى أن تكون عقوبة، فإن كان المسلم في نفسه يعلم أنه من أهل العصيان، فقد يترجح له أنها عقوبة؛

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٩) من حديث صهيب رضي الله عنه.

كما قال بعض السلف حينما أصيب بمرض شديد في آخر عمره قال: مم أصبت بهذا؟ فجعل يتذكر هل له ذنب يعاقب عليه، فتذكر، فقال: ربما كانت من نظرة نظرتها، وأنا شاب، فهذا مما يخشاه العبد، يخشى أن يكون ما أصابه عقوبة، وهو ابتلاء يصبر عليه، فإذا كان ذلك يتذكر معصيته وذنبه، فليبادر بالتوبة والإنابة بأن هذه المصائب كفارات، وتذكر العبد، وتمحو الخطايا، «**لاَ يَزَالُ الْبَلاَءُ بِالْمُؤْمِنِ أَوِ الْمُؤْمِنَةِ في جَسَدِهِ، وَفِي مَالِهِ، وَفِي وَلَدِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَةٍ**»(١)، وقد جاء في البخاري وغيره: «**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ**»(٢).

فإذًا نقول: الأصل أنه ابتلاء، لكن ما يجوز أن نقول هذه عقوبة عاقب الله فلاناً؛ لأن هذا ما ندري عنه، عاقب الله أهل البلد الفلانية، ماتدري هل هي عقوبة أم لا؟ بل هذه علمها عند الله ﷻ، تحديد هل هي ابتلاء أم عقوبة؟ قد تكون هذه ابتلاء، وقد تكون عقوبة، وقد تكون في حق البعض كذا، وفي حق البعض كذا. [**شرح العقيدة الواسطية**].

حكم القتال تحت راية كفرية

س ٥٥٦: نرجو توضيح ما إذا كان المُصِرُّ على كفر من العباد الجاهلين ودعاء الصالحين والأولياء، بعد أن بيّن له الأمر، وما هو عليه، ثم أقر،

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٥٠)، وهناد (١/ ٢٣٨)، وابن حبان (٧/ ١٧٦)، والحاكم (٤/ ٣٥٠)، وقال: صحيح على شرط مسلم. والبيهقي (٣/ ٣٧٤)، وأخرجه أبو يعلى (١٠/ ٣١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأصر على ما هو عليه، أو أنه قاتل تحت راية كفر، هل تنطبق عليه أحكام الكفار في الآخرة، أم يبقى كمن لم يبين له؟

الجواب: من قاتل تحت راية كفرية معتقدًا صحة ما قاتل لأجله، ولو لم يصله البيان بمفرده، فإنه إذا مات يشهد عليه بالنار؛ كما فعل الصحابة ﵃ - الصديق ﵁ ومن معه - مع المرتدين لما أسروا من أسروا، قال: ما تركوهم حتى يشهدوا بأن قتلاهم في النار، وأن قتلى المسلمين في الجنة[(١)] فمن قاتل تحت راية كفر غير مكره، معتقدًا صحة ما قاتل له، ولو لم يبين له بمفرده، فإنه يكون كافراً ظاهراً وباطناً، يشهد عليه بالنار، أما إذا خرج معهم، ولم يقاتل، ونحو ذلك، فهذا ليس له هذا الحكم. [**شرح مسائل الجاهلية**].

اشتمال كتاب (شرح مسائل الجاهلية) على مسائل في الشرك وغيره

س ٥٥٧: هل كل المسائل التي ذكرها المؤلف في كتاب (شرح مسائل الجاهلية) مخرجة عن الملة؟

الجواب: لا، هذه المسائل اشتملت على: ما هو شرك أكبر، وما هو كفر، وما هو شرك أصغر، وما هو بدعة، وما هو محرم، اشتملت على هذه الأنواع، سيأتينا - إن شاء الله تعالى - كل هذه الأنواع، بعضها

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٩٥)، والبيهقي في سننه الكبرى (٨/ ١٧٨، ٣٣٥) من حديث طارق بن شهاب.

مثل: التقليد في المسألة الرابعة قال: إن دينهم مبني على أمور أعظمها التقليد، التقليد على النحو ذاك محرم، قد يكون شركاً أكبر إذا كان تقليداً في التحليل والتحريم ونحوه.

إذًا ما تأخذ المسألة، تقول: إنها شرك؛ لأنها ذكرها الشيخ في مسائل الجاهلية، لا هذه الخصال كان عليها أهل الجاهلية، بعضها يكون شركًا، وبعضها ليس كذلك. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

ما يجب على العامي إذا لم يعرف أمرًا من دينه

س ٥٥٨: ما حكم العامي أو الذي لم يكن من طلاب العلم في معرفة الأدلة وتقليد مذهب معين؟

الجواب: العامي أو من لم يكن عالماً عنده آلة الاجتهاد والنظر، يسأل من يثق به من أهل العلم؛ قال ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وهذه الآية، وإن كانت نازلة للأمر بسؤال أهل الذكر ممن هم قبل النبي ﷺ، لكنها يستدل بها على سؤال أهل الذكر مطلقاً في كل ما لم نعلم، فالذي يجهل مسألة، يحتاج فيها إلى فتوى لا يعمل برأيه، باجتهاده الذي ربما ندم عليه في المستقبل؛ لأنه لم يكن عن فهم لا للعربية، ولا للأصول، ولا لمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه، ولا لأوجه الاستدلال، وإنما يسأل من يثق به من أهل العلم، فإذا أفتاه، لزمه ذلك. **[شرح مسائل الجاهلية]**.



حكم من يفتي بالشرع ويحكم بالقانون الوضعي

س ٥٥٩: هل فعل من يفتي بالشريعة في الفتوى، وعند القضاء - يعني: إذا قضى - يقضي بالقانون، هل هذا من فعل فسقة العلماء، وهل فعله هذا يُعتبر مما يكفر به مثله، أو ما يُكفر به مثله؟

الجواب: لا شك أن هذا أقل أحواله أن يكون فاسقاً، يُفتي بالشريعة للناس، وإذا قضى بينهم؛ لأجل أن الحكومة تلك تجعل القانون هو الدستور، أو هو ما يُقضى به، يقضي بالقانون في مسائل، ويُفتي بالشريعة، أقل أحواله أنه فاسق، وقد يكون كافراً، إذا كان يعتقد أن هذا الفعل جائز، إذا كان يعتقد أن فعله هذا جائز، ويحسنه للناس، فهذا يكون كافرًا بالإجماع، وحكمه بالقانون - يعني التزامه بالقانون - في كل ما جاء به، وعدم خروجه عنه يعدُّه كثير من أهل العلم كفرًا، ولو كان يعتقد عدم الجواز، فحال هذا المسؤول عنه إذا كان من العلماء، فإنه لا شك أنها حال فسق على أقل الأحوال، وقد يكون كافراً بذلك. [**شرح مسائل الجاهلية**].

حكم إخفاء أثر السجود

س ٥٦٠: هل هناك شيء من الحرج في من يدع أثر السجود الذي في جبهته؟ أو هل هناك خدش للإخلاص؟

الجواب: إذا كان أثر السجود في جبهته ظاهرًا، فإنه لا يلزمه إخفاؤه: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] كما أخبر الله ﷻ عن أصحاب النبي ﷺ، لكن إذا كان من عادة الناس أن لا يظهروا بعض الجبهة، وهو لما ظهر أثر السجود أظهر، وأخر مثلاً الطاقية، أو أخر العمامة، أو ما أشبه ذلك، فهذا قد يضر بالإخلاص في حقه بحسب قصده، ونيته في ذلك. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

المؤمن يأخذ بالأسباب ويتعلق قلبه بمسببها

س ٥٦١: كيف نجمع بين العمل بالأسباب، وبين عدم الالتفات، وتعلق القلب بمن بأيديهم الأسباب في أمور الدنيا المختلفة؟

الجواب: هنا تعلق القلب بالسبب، أو بمن يفعل السبب إذا كان تعلقاً فيه الالتفات والميل، وفيه نسيان فضل الله ﷻ، أو الميل الشديد الذي يحصل؛ تعلق القلب بفلان، يصبح في ذهنه أن فلانا هو الذي سيعمل، وفي ذهنه التوكل عليه، أو إضافة الأمر له، أو نحو ذلك، فهذا من الشرك بالله ﷻ.

إذا كان تعلق القلب، أو التفات القلب، يسميه التفاتًا، ولكنه هو في الحقيقة يجري على خاطره أن فلانًا سيعمل لي كذا، ويسر بذلك، يتذكر أن فلانًا سيتوسط له، أو أن فلانًا سيعطيه مالاً، أو أن فلانًا سيعمل له هذا المعروف، وإذا تذكره قلبه سر بذلك، وانشرح صدره، فهذا ليس هو معنى التعلق.

تعلق القلب هو ركونه إلى هذا الذي فعل الشيء، ونوع التوكل عليه؛ لأن فلانا سيفعلها، يعني كأنه ضامن الشيء، أو نحو ذلك، فهذا هو الذي يدخل في إضافة النعم إلى غير الله ﷻ.

هذه مسألة دقيقة متعلقة بأعمال القلوب، والعبد أعلم بقلبه ما يحصل له، فالذي ينبغي هنا أن ينظر العبد إلى السبب على أنه سبب، يسأل الله ﷻ أن ينفع بهذا السبب، يسأل الله أن ينفع بهذه الواسطة، وهذا الذي عمل السبب يشكره، ويثني عليه: جزاه الله خير الجزاء، ولكن القلب يتعلق في أن ينفع إيمان بالله ﷻ؛ خذ الشفاعة إذا قدمت شفاعة، ذهب معك فلان، وعمل لك واسطة، من الذي سيجعل صاحب الأمر يقبل أو لا يقبل؟ الله ﷻ قد يمن سبحانه وتعالى وينفع، وقد ينصرف ذهن هذا، ولا يلتفت له أصلاً، وأمثلة هذه كثيرة. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

المعاصي تؤثر على التوحيد

س ٥٦٢: ما الضابط في المعاصي التي تسمى شركاً، وتقدح في التوحيد؟ وهل ثم رابط بين التوحيد والمعاصي؟ وقد رأيت العلامة ابن القيم في المدارج يقول: (إن نور التوحيد يبدد ظلمات المعاصي)، ويقول في موضع آخر: (لا تعبأ بمن لا يعرف أدواء القلوب، ويزعم أن المعاصي لا تؤثر على التوحيد)، وقال في الفوائد: (التوحيد كالثوب الأبيض الشفاف أي معصية تؤثر فيه)، فأرجو تبيين ما قد يكون فهمي نبا عنه؟

الجواب: هذا سؤال جيد من الأسئلة التي يجب على كل طالب علم أن

تتحرر عنده هذه، أولاً لفهمه ولعلمه، وثانياً لسلوكه، وعبادته لربه ﷻ.

فمعلوم أن أول واجب أوجبه الله ﷻ على العباد أن يوحدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وعلى هذا اجتمعت الرسل، وأنزلت الكتب، ولهذا خلق الله ﷻ الجنة والنار. والتوحيد هو الفرض، فالعباد خُلقوا ليوحدوا الله ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦] يعني: إلا ليوحدون، وهذا التوحيد هو حق الله ﷻ على العبيد، التوحيد له مكملات بتمامها يكمل التوحيد، وبنقصها ينقص توحيد العبد، وهذه المكملات هي الفرائض التي فرض الله ﷻ أداءها على العباد، والمحرمات التي نهى الله ﷻ العباد عنها، والمقصود بالمحرمات: المحرمات غير الشركية.

قال ﷻ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [النساء: ٣٦]، وقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ۚ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١].

فالواجبات والمحرمات تذكر في القرآن مع توحيد الله ﷻ. التوحيد إخلاص الدين لله ﷻ، كلما زاد العبد من الطاعة عظم نور التوحيد في القلب، وكلما أقبل على الذنوب والمعاصي، دون استغفار، ولا رجوع، ولا توبة، ولا ندم، كلما ضعف التوحيد في قلبه؛ ولهذا فإن كل معصية تؤثر - ولابد - في توحيد العبد وإخلاصه، لكن هذا التأثير قد يكون في أصل التوحيد إذا كانت المعصية شركاً أكبر، وقد يكون التأثير في كمال التوحيد الواجب، وقد يكون التأثير في كمال التوحيد المستحب، بحسب الحال، بحسب وضع العبد، فكل طاعة تقوي نور لا إله إلا الله في القلب، وكل معصية تضعف نور لا إله إلا الله في القلب، ولهذا صارت المعاصي

من هذه الجهة لها مساس، أو لها علاقة بالشرك، من جهة أن العبد لو كمل توحيده، لما عصى الله ﷻ بالمعاصي المحرمة؛ لأن المعاصي المحرمة والكبائر هذه طاعة للشيطان، وطاعة للهوى.

والواجب على العبد أن ينهى النفس عن الهوى، وأن يجاهد نفسه في ذلك، فإذا أطاع الشيطان، فإن هذا نوع من التشريك به في الطاعة؛ فلذلك المعصية تؤثر على التوحيد من جهة أن الباعث على المعصية كان هو تشريك الشيطان، أو هوى النفس في هذا الفعل.

وكذلك الطاعات الواجبة من هذا القبيل؛ لهذا فإننا لا نسمي العاصي مشركاً، ولا أحد من أهل العلم يقول: المعاصي شرك، ولكن المعاصي والذنوب منها ما هو شرك، ومنها ما هو دون ذلك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، يعني: من الذنوب، والمعاصي والذنوب - إما بترك واجب، أو بفعل محرم مثل ما ذكرت لك - لا تنتج إلا عن نوع تشريك، لكن لا يسمي أهل العلم حصول المعصية بالشرك، بل هذا غلط، ولكن التعريف أو الشرح قد يستعمل هذا اللفظ بأن المعصية لا تحدث إلا بنوع تشريك، أو بطاعة غير الله، الذي هو هوى النفس، أو الشيطان، أو نحو ذلك.

و هذا من باب البيان، لكن ليس من جهة التصنيف والتقسيم أن المعاصي شرك، المعاصي هذه تطلق على الذنوب العملية المختلفة، أما إذا قيل التوحيد والشرك، فيقصد به ما هو من التوحيد أصالة، وما هو من الشرك أصالة، لهذا تجد أن كلام ابن القيم فيما نقله الأخ كله متفق، فقوله الأول: (إن نور التوحيد يبدد ظلمات المعاصي)، هذا حق؛ لأن التوحيد إذا قوي في

قلب العبد نفى تشريك الهوى والنفس والشيطان في الطاعة بترك الواجب وفعل المحرم، كلما قوي نور التوحيد في القلب بدد ظلمات المعاصي، بل الإقبال عليه، والأنس به، والإقبال على نوره هذا يجعل العبد يكره الذنب، ويكره المعصية؛ حتى ولو وقع فيها، لو وقع فيها فإنه يسرع، فيستغفر، فيكون أحياناً وقوعه في الذنب، ثم استغفاره أكمل له من أنه لو لم يقع؛ لأنه يكون حينئذ بعد هذا الذنب، أو بعد التفريق يعرف حق ربه، ويعرف توحيده، ويعرف كيف أنه حرم نفسه نور التوحيد، وما يكون في القلب من لذة طاعة نور الله، ونور ربه ﷻ في النفس، هذا الكلام ظاهر الصحة.

يقول في موضع آخر: (لا تعبأ بمن لا يعرف أدواء القلوب، فيزعم أن المعاصي لا تؤثر على التوحيد)، هذا قول طائفة من أهل السلوك الذين يقولون: (إن التوحيد شيء واحد، لا يؤثر فيه ترك الطاعة، ولا يؤثر فيه فعل المعاصي)، هذا غلط.

لكن لا تعبأ بهذا الكلام؛ لأن التوحيد عندهم هو توحيد واحد، أما في الكلام الأول فإن نور التوحيد الكامل يبدد ظلمات المعاصي، ونور التوحيد يبدد - لابد - ظلمات أهل المعاصي، لهذا تجد الموحد لا يقبل على كل معصية، بل لابد أنه يستنكر بقلبه كثيراً من الذنوب والمعاصي، ويحاسب نفسه على ذلك، ويكره أن يفرط في طاعة الله، حتى يبقى من التوحيد، مع أنه يكره الخروج من الإسلام، أو يكره غير الدين، ونحو ذلك. وهذا يبقى معه بعض توحيد الله ﷻ، وقال في الفوائد: (التوحيد كالثوب الأبيض الشفاف أي معصية تؤثر فيه)، هو كالثوب الأبيض الشفاف، أو كالزجاجة

النقية، الغبار يؤثر فيها، والكثير يؤثر فيها، والقليل يؤثر فيها بمعنى أنها تظهر.

لهذا نهى العلماء مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وجماعة، أن العبد يكثر من التفتيش على نفسه، هل صفَّى القلب أم لم يصفِّ؟ هل صفا قلبه أو لم يصفُ؟ هل صفا قلبه أم هو مكدر بكذا؟ يفتش على قلبه كثيراً؛ لأن هذا التفتيش يؤثر على الاستقامة، بمعنى أنه يعطله عن الإقبال على الطاعة.

مثل لهذا ابن تيمية في قوله: إن العبد الموحد إذا سار في طريقه إلى الله ﷻ فلا يلتفت يمنة ويسرة، ويقول هذه أرض فيها ثعبان، وفيها عقرب، وهذا كذا، وأريد أن أضرب هذا، وأضرب هذا، بل يمضي في مسيره إلى الله، ولا يلتفت للشيء الذي لا يؤذيه مما هو موجود، فإذا جاء ليؤذيه، فإنه يرده ليتقدم بطاعة الله ﷻ فمن كمل له التوحيد، فإنه يقل ذنبه، ومن قصر في التوحيد، فإنه يكثر ذنبه، والعبد ما بين إقبال، وما بين استغفار، والله ﷻ لا يضيع أجر من أحسن عملاً. **[شرح مسائل الجاهلية].**

طريقة الثبات على التوبة

س ٥٦٣: هذا شاب يقول: أنا شاب أسرف على نفسي كثيراً، وقد لزمت طريق التوبة، ولله الحمد، هناك معاصٍ ما زالت تراودني، فما نصيحتكم لي ولأمثالي، جزاكم الله خيراً؟

الجواب: أقول: وأنت جزاك الله خيراً على إقبالك على الله ﷻ، وإلى

الله التوبة والندم على ما فات، والحذر من أثر هذه الذنوب والمعاصي، والعبد إذا كان على حال، ثم استقام، وتاب، فإنه قل من الناس من لا تبقى معه أشياء مما كان يفعلها قبل ذلك من الذنوب، ولكن عليه ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن يعظم إقباله على الله ﷻ، وأن يعلم أن استقامته جزاؤها الجنة، وأن الذنب قد يرجع به إلى حالته التي كان عليها.

الأمر الثاني: أن يحذر من جلسائه الذين كانوا يفعلون معه تلك الذنوب؛ لأنهم يسهلون عليه، فقد يرجع إليهم بعد توبته، وإقباله.

الأمر الثالث: أن يبحث عمن في مثل سنه من قرناء صالحين يعينونه على الخير، ويضيق مجال الرجوع إلى تلك الذنوب، وإذا راوده ما راوده، فليكثر الاستغفار، وليعزم على نفسه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وفي الأثر: «**مَا أَصَرَّ مَنِ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً**»(١)، فالعبد يستغفر كثيراً، يعلم أنه يذنب، ويستغفر، لكن لا يصر على المعصية بأنه لا يبالي بها، بل يستغفر كلما فعل وراودته نفسه، يستغفر الله ﷻ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ١٩٢]. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

أنواع الفراسة

س ٥٦٤: ذكرتم في درس سابق أنواع الفراسة أنها ثلاثة: رياضية، وخلقية وإيمانية فأرجو منكم توضيح ذلك؟

الجواب: هذا ذكرناه في آخر شرح الطحاوية لما تكلمنا عن الكرامة، أن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩) عن أبي بكر رضي الله عنه.

الفراسة الإيمانية من الكرامة؛ لأن العبد يدرك بها الأشياء، لا تظهر عادة لعامة الناس، وأما الفراسة الرياضية: فهذه تحصل بالرياضة وبالتعليم، وبالتدريب، كأن يعلم أشياء بها، يكون عنده فراسة في الأمور الظاهرة، ويدخل فيها أحكام القيادة، ونحو ذلك، والخلقية: الفراسة المتعلقة بالوجه أو بشكل اليد، يقال هذا عيونه واسعة، معناه أن خلقه كذا، هذا أعرج معناه أنه من خلقه كذا، أنفه كذا، وجهه مستدير، معناه أن من أخلاقه كذا، يكون عبوسًا، يكون شحيحًا، يكون خداعًا، يكون كذابًا، هذا وجهه طويل، يعني كذا، يده صفتها كذا، ورجله صفتها كذا، وهذه صنف فيها عدد من العلماء، الناس في هذا الفن من اليونان، ومن المنتسبين في هذا للإسلام.

ذكرت لكم أن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان قد عانى من هذا النوع من الفراسة الخلقية، ولا أدري ذكرت لكم قصته مع الرجل الذي أنزله، ثم طالبه بثمن أو أجرة المبيت، فكانت الصفة التي في الرجل هذا ترجعون لها، القصة طويلة ما نريد أن نكررها، المقصود من ذلك أن هذه هي الفراسة الخلقية.

أما الفراسة الإيمانية: فهي نور يقذفه الله في قلب العبد الصالح، يدرك به، ربما ما في نفوس الآخرين، أو ما يريدون بكلامهم أو بتصرفاتهم، أو ما سيعملون، وهذا من أنواع الكرامة. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

حكم من سب الدين

س ٥٦٥: إذا سب الرجل الدين، وهو لا يعلم الحكم، فهل يعتبر كافراً أم لا؟

الجواب: سب الدين كفر إذا كان من مسلم؛ لأن أصل الإسلام هو

تعظيم الله ﷻ، وتعظيم رسوله ﷺ، وتعظيم كتابه، وتعظيم هذا الدين، والسب ينافي التعظيم الذي هو معنى دخوله في هذا الدين، فسب الدين كفر، لكن هل الساب للدين كافر، إذا جهل هذا الأمر؟ هذا فيه تفصيل في عدة أقوال في ذلك:

القول الأول: أنه يكفر مطلقاً؛ لأن هذا مما يعلم بالضرورة، ولا يجب أن يُعلَّم، هذا يعتبر زندقة منه، ولا يستتاب منه، ويجب أن يؤدب، إذًا القول الأول: أنه يكفر مطلقاً.

الثاني: أنه يستتاب من ذلك؛ لأنه قد يكون جهل، إذا كان الناس في وقته يدور عندهم هذا اللفظ، ويكون نشأ على مثله؛ لأنه حينئذ لايعلم أن مثل هذا يقدح في أصل تعظيمه للدين، وهذا إذا كان سب دين الإسلام، هذا إذا كان سب أصل دين الإسلام، أما إذا سب دين فلان، دين فلان مقيد، هذا لا يكفر؛ لأنه يحتمل أن يكون يقصد تدين هذا، تدين المذكور مثلاً: واحد تشاجر مع واحد فسب دينه، فيحتمل أن يكون المقصود تدينه، أو دينه الذي هو عليه، الذي أداه على مثل هذا، وليس المقصود أصل دين الإسلام، ويُعزَّرُ على هذا؛ لأن هذا جريمة منه، فلايجوز أن يسب من هو على دين الإسلام، ولو كان القصد تدينه؛ لأنه ينصرف إلى ذلك. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

س ٥٦٦: هل يكفر قوم بأن عندهم عادة سب الدين والرسول؟ ومنهم من هو جاهل بأن ذلك كفر، وأنه منكر، وهل يعذر بالجهل؟

الجواب: من سب الإسلام الذي أنزله الله ﷻ على محمد ﷺ فهو كافر،

ولا يعذر بالجهل، ولا بأن يقول: أنا قلته على وجه المزاح واللعب، أو غضبت، ما علمت، . . إلى آخر ذلك، كذلك سب الله، كذلك سب الرسول ﷺ، فإن تعظيم الله ﷻ وتعظيم رسوله ﷺ، وتعظيم القرآن، وتعظيم دين الإسلام، هذا واجب من الواجبات، ويعلم بالضرورة من دين الإسلام، فإذا سب، فمعناه أنه نافٍ ذلك التعظيم، وهذا كفر بمجرده، أما سب دين فلان، فهذا لا يكفر به، إذا سب دينَ معينٍ من الناس، مثلاً: تخاصم اثنان، فقال أحدهما للآخر: كذا دينك، فسب دينه، فهذا لا يكفر؛ لأن هذا يحتمل أن يريد تدينه، والديانة التي هو عليها، فلا يكفر إلا إذا سب الإسلام مطلقاً، أما إذا سب الدين المضاف إلى بعض الناس، فإنه لا يكفر به؛ لأن هذا فيه شبهة، لكن يعزَّر، ويؤدب **[شرح كشف الشبهات]**

س ٥٦٧: هل نصرح بكفر من رأيناه يسب الرسول ﷺ؟

الجواب: لابد أن تعرض كلامه على أهل العلم، وهم يفتون؛ مسائل الكفر ليست لآحاد الناس، أو لآحاد طلاب العلم. **[شرح كشف الشبهات]**.

حكم من قام بتمثيل دور يسب فيه النبي ﷺ

س ٥٦٨: من يمثل في مسرح أو تمثيلية، يمثل دور أحد الكفار، فيسب الممثل النبي ﷺ، هل يكفر بذلك؟

الجواب: هذا من المنكر الأعظم، يمثل سب النبي ﷺ، هذا لاشك أنه

منكر، وصاحبه إن لم يكن له شبهة في ذلك، فإنه يجب أن يعزَّر، وأن يقام عليه؛ لأنه لا يجوز أن يمثل بسب النبي ﷺ، وهذا من الاستهزاء. [**شرح كشف الشبهات**].

الفرق بين من عمل عملاً كفريًا ومن طلب الكفر جاهلاً

س ٥٦٩: كيف تفرق ما بين كفر الذين نزل فيهم قول الله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [التوبة: ٦٥]، وبين الصحابة الذين ورد ذكرهم في حديث ذات أنواط(١)، حيث إن أولئك كفروا بمجرد القول، وهؤلاء قالوا واعتقدوا، ولم يكفروا؟

الجواب: الفرق بينهما ما ذكرت لك: أن التكفير قد يكون باعتقاد، أو بقول، أو بعمل، أو بشك، فالذي قال تلك المقالة هو طلب كفراً، وطالب الكفر الجاهل ليس بكافر، أما من عمل العمل المكفر، فهذا انتقل إلى عمل المكفر، فقول المستهزئين هذا داخل في قسم القول المكفر، وأما من سألوا ذات أنواط، فقولهم لا يدخل في القول المكفر، ولكن يدخل في العمل المكفر، فالتقسيم يجعل فرقاً بين هذا وهذا؛ لأن مردّ هؤلاء إلى

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، وأحمد في المسند (٥/ ٢١٨)، والطبري في تفسيره (٩/ ٤٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (٨٩٠٦)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٧٩)، والمروزي في السنة (١/ ١٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٧)، والطبراني في الكبير (٣٢٩١، ٣٢٩٢) من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه.

الفعل، وأولئك مردهم إلى القول. [**شرح كشف الشبهات**].

س ٥٧٠: لماذا لم يبين الرسول ﷺ الشرك للصحابة رضي الله عنهم قبل أن يقعوا فيه في حديث ذات أنواط؟

الجواب: من المعلوم أن الشريعة جاءت بالإثبات المفصَّل والنفي المجمل، والنفي إذا كان مجملاً، فإنه يندرج تحته صور كثيرة يدخلها مَنْ فَهِمَ النفي في الدلالة، فلا يُحتاج مع النفي أن ينبه على كل فرد؛ ولهذا نقول: من فهم لا إله إلا الله لم يَحتجْ إلى أن يُفصَّل له كل مسألة من المسائل، فمثلاً: النذر لغير الله ليس فيه حديث، النذر لغير الله شرك، والذبح لغير الله ليس فيه حديث، الذبح لغير الله شرك، ونحو ذلك من الألفاظ الصريحة، وهكذا في العكوف عند القبور، أو العكوف والتبرك عند الأشجار والأحجار لم يأتِ فيها شيء صريح، ولكن نفي إلهية غير الله ﷻ يدخل فيها - عند مَنْ فَهِمَ معنى العبادة - كل الصور الشركية؛ ولهذا الصحابة رضي الله عنهم فهموا ما دخل تحت هذا النفي، ولم يطلب ذات أنواط - كما للمشركين ذات أنواط - إلا من كان حديث عهد بكفر، يعني: لم يُسلم إلا قريباً، وهم قلة ممن كانوا مع النبي ﷺ في مسيره إلى حنين.

والإثبات يكون مفصلاً، وتفصيل الإثبات تارة يكون بالتنصيص، وتارة يكون بالدلالة العامة من وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة مثلاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥]، ونحو ذلك من الآيات، والأدلة الخاصة بالعبادة كقوله ﷻ: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا﴾ [الإنسان: ٧]، وكقوله ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢]، وكقوله: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ﴾ [الأنفال: ٩]، فهذه

أدلة إثبات، تثبت أن تلك المسائل من العبادات، وإذا كانت من العبادات، فقول لا إله إلا الله يقتضي بالمطابقة أنه لا تُصرف العبادة إلا لله ﷻ.

إذًا فيكون ما طلبه أولئك من القول - الذي لم يعملوه - راجع إلى عدم فهمهم أن تلك الصورة داخلة فيما نُفي لهم مجملاً بقول لا إله إلاالله. **[شرح كتاب التوحيد]**.

اختلاف أهل السنة والجماعة عن المتكلمين في أول ما يجب على المكلف

س ٥٧١: هل قول المتكلمين: (إن أول واجب على المكلف هو النظر في الآيات الكونية) باطلٌ بإطلاق، وذلك أننا نرى بعض آيات القرآن في ظاهرها تدل عليه، كما في قوله ﷻ: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝٢٠ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ﴾ [النازعات: ٢٠، ٢١]، وما رأيكم بالقول بأن هذا يختلف باختلاف الأشخاص، حسب سلامة فطرهم، فمن تلوثت فطرته، أو كان معانداً كان الواجب عليه هو النظر في الآيات الكونية، ومن كان على فطرته فأول واجب في حقه النظر في الآيات الشرعية، بينوا لنا هذه المسألة، وذلك أن عندي فيها نوع افتراض؟

الجواب: هذا سؤال جيد، وقد وقع الإشكال حوله عند كثيرين من طلبة العلم في الماضي وفي الحاضر، وذلك أن أصل هذه المسألة هو: ما هو أول واجبات الإيمان؟ ما أول واجبات الإسلام التي يدخل بها العبد في

دين الله ﷻ؟ ويجب عليه أن يبدأ إذا بلغ فيها، ويمتثل فيها الحق الذي عليه لله ﷻ.

من تأمل ذلك وجد أن أصل ما بعثت به الرسل عليهم صلوات الله وسلامه هو أن يعبد الله ﷻ وحده، دون ما سواه، وأن تترك عبادة الآلهة المختلفة التي عبدت بالبغي والباطل، والظلم والعدوان، وليس لعبادتها وجه حق، وهذا هو الذي أكدته الرسل، وهو الذي بين ﷻ أنه بعث الرسل من أجله، وأنزل الكتب من أجله، قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]، وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال ﷻ في قصص الأنبياء: نوح وهود وصالح وشعيب، في سورة الأعراف، أن كل نبي جاء بقوله لقومه: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الأعراف: ٦٥].

وكانت هذه الكلمة هي أول كلمة واجه بها الرسول قومه، وهذا يدل على أن الواجب على المكلف في أول ما يخاطب به، هو توحيد الله ﷻ في عبادته، توحيد الله بأفعال العبد أن يتجه العبد في أفعاله إلى الله ﷻ، وذلك مبني على أن أولئك الذين أرسلت إليهم الرسل لم يكونوا منكرين لوجود الله ﷻ، بل كانوا يعلمون أن الله هو الخالق، وأنه هو الذي أوجد، ولكنهم يريدون أن يصلوا إليه عن طريق الأوثان والأصنام، ونحو ذلك من الروحانيات المختلفة، فجعلوا الشرك في العبادة وسيلة إليه ﷻ، خابت من وسيلة، وهذا يعني أن أولئك خوطبوا بتلك المخاطبة؛ لأنهم مقرون بأن

الله ﷻ موجود، وأنه هو الخالق، إلى آخره.

إذا كان كذلك فإن نبينا محمدا ﷺ حينما أتى العرب أول ما أتى برسالته قال لهم: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا لا إِلَهَ إلا اللَّهُ تُفْلِحُوا**»(١)، فكان أول خطاب له ﷺ خاطب به من أقر بأن الله موجود، وأنه هو الخالق، لكن يعبد معه آلهة أخرى، هو أنه ﷻ هو المستحق بالعبادة، وأن عبادة الآلهة باطلة؛ لأن معنى لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله ﷻ، وأن كل معبود سواه عبد بغير الحق، عبد بالباطل، عبد بالبغي من العباد، عبد بالظلم، عبد بالشبه، عبد بالهوى، إلى آخر ذلك من الوسائل.

وهذا يبين لك أن النصوص من الكتاب والسنة ليس فيها دعوة إلى أن يتجه العبد إلى النظر في الآيات الكونية باعتبارها أول واجب، ولما بعث النبي ﷺ معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**...»(٢)، وهذا يعني أن أول ما يدعى إليه هو التوحيد، هو الشهادتان، وهذا أول واجب.

المتكلمون لما نظروا في الشرع، ونظروا في مقتضيات الفلاسفة، وجدوا الأمر فيه نوع تعارض، وذلك أن نشأة أهل الكلام كانت مزيجاً وخليطاً من الشرع المحمدي ومن الفلسفة اليونانية، وهذه الفلسفة اليونانية مع الشرع المحمدي أنتجت في هذه الأمة فرقتين كبيرتين: في أبواب العقائد أنشأت

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٢، ٤/ ٦٣، ٣٤١، ٥/ ٣٧١، ٣٧٦)، والبيهقي في سننه الكبرى (١/ ٧٦، ٦/ ٢١)، وابن أبي شيبة (٨/ ٤٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١)، ومسلم (١٩) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

أهل الكلام، وفي أبواب السلوك أنشأت الصوفية الغالية (أهل الفيوضات)؛ لأن الأوائل - أعني في العقائد - تأثروا في هذا الأصل بأفلاطون وأرسطو من العقلانيين، وفي السلوكيات تأثروا بالفيوضات والإشراقات التي دعا إليها أفلاطين الإسكندراني متأثراً بنزعة فلسفية سلوكية لإصلاح النفس، فلما ترجمت الكتب صار هنا خليط من حيث العلميات بين الشرع وبين الفلسفة، فأنتجت لنا هذين المنتجين الغريبين عن شرع الله ﷻ، وهم طائفة أهل الكلام، وطائفة الصوفية الغالية، نظروا في أن الواجب على العبد في الشرع، هو توحيد الله ﷻ، ونظروا في أن الفلسفة هي إدراك حقائق الأشياء على ما هي عليه، أو طلب الحكمة في الأشياء، يعني طلب معرفة الغايات من وجود الأشياء.

وهذا يعني أن الحكمة أن تنظر في الأشياء لا على وجه التسليم، بل على وجه الشك، وهذه دعوة ينادي بها الناس إلى يومنا هذا، في أنه يجب أن تشك، فلا تصدق بشيء، حتى تشك فيه، ثم بعد ذلك يكون لك البرهان على صدقه، أو على صوابه، أو على صحته، فتأخذ به، هذه من أصول كانت عند اليونان، وهي نوع من طريقة البحث والوصول إلى الحقيقة، طبقوها في هذا الأمر.

قال المتكلمون: هذا لا بد منه؛ لأنه إن لم يصل إلى ذلك، كان إيمانه بأن الله هو الواحد في العبادة، هذا يكون مبنياً على إيمانه بوجود الله، ووجود الله بناه على التقليد لا على النظر، فلم يصح، وما بني على غير صحيح، فهو غير صحيح، هذا كلام المتكلمين، فألزموا حينئذ أن يكون النظر هو أول واجب، وقال بعضهم: أول واجب: القصد إلى النظر، يعني ينوي أنه

ينظر في الآيات الكونية، وقال آخرون: هو الشك، ولهم في ذلك تأولات وأقوال متعددة.

وهذا كما ترى ليس بصحيح، وليس بجيد، بل هو باطل؛ لأن العبد يعلم أن خالقه هو الله ﷻ، وإنما يريد العبد أن يصح له طريق العبادة، فإذا أمر بعبادة الله وحده لا شريك له، فإن معنى ذلك أنه آمن بأن الله ﷻ هو الواحد في ربوبيته، وذلك أن توحيد الإلهية (توحيد العبادة) متضمن لتوحيد الربوبية فمن أقر بتوحيد العبادة (توحيد الإلهية) فقد أقر ضمناً بأن الله هو الرب وحده، وكذلك من أقر على الحقيقة بأن الله هو الرب وحده، هو الخالق والرازق والمدبر، فإنه لابد أن يصل - إذا صح ذهنه، وصح قلبه - إلى ما يلزم من ذلك، وهو توحيد الإلهية، كما قال ﷻ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف: ١٩١]، فدلنا على أن ما لا يخلق لا يستحق العبادة، فإذًا بطل الشرك.

إذا تبين لك ذلك، فإن هذا المزيج الذي أخرجه، وأفرزه أهل الكلام في أن الواجب هو النظر، أو ما أشبه ذلك، كان مقصودهم في البداية هو إثبات الإيمان عن طريق العقل، وأنه وصل للإيمان عن طريق فعله هو لا الإيجاب عليه، وهو أنه ينظر ويستدل، وبعد ذلك يثبت له ذلك، فإذا ثبت له توحيد الربوبية، فإنه بعد ذلك يلزم منه أن يؤمن بتوحيد الإلوهية.

لكن هذا أداهم إلى شيء فاسد، وهو أنهم بعد حين فسروا كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بأنها في توحيد الربوبية، وجعلوا النظر والقصد للنظر، وجعلوا إثبات وجود الله ﷻ، وأنه هو الخالق، جعلوه هو المقصود من بعثة محمد ﷺ؛ لذلك فسروا كلمة التوحيد بأنه ﷻ هو القادر على الاختراع.

من الإله؟ قالوا: هو القادر على الاختراع، ما معنى الإله؟ قالوا: هو المستغني عما سواه، والمفتقر إليه كل ما عداه، ما معنى لا إله إلا الله؟ معناها لا قادر على الاختراع والإبداع والإيجاد والخلق إلا الله، أو كما قال آخرون: لا إله إلا الله، لا مستغني عمن سواه ولا مفتقر إليه كل ما عداه إلا الله، فأدى الأمر إلى انحراف كبير في هذه الأمة، وهو أن تكون كلمة التوحيد معناها الإقرار بربوبية الله ﷻ.

ولهذا آل بهم المآل إلى أن من عبد غير الله ﷻ بعد قرون ليس بمشرك، بل عبد الله بطريقة أخطأ فيها؛ لعدم موافقتها للشرع، لكن ليس هو بخارج عن الملة؛ لأنه موقن بتوحيد الربوبية، وهذا لا شك أنه مخالف لأصل الإسلام.

إذا تبين لك ذلك، فإن أول واجب على العبد، وآخر واجب هو ما دلت عليه النصوص من الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له؛ فالرسل أول من طلبت التوحيد، والنبي ﷺ أول من طلب التوحيد، وبعث الدعاة؛ ليطلبوا من الناس توحيد الله ﷻ، وعبادته، وطاعة رسوله ﷺ.

بعد هذا نقول: إذا كان كما ذكر السائل، إذا كان في زمان أو في مكان من لا يؤمن بوجود الله ﷻ أصلاً، ولا يؤمن بأن الله هو الخالق، بل يقولون: إن الأمور هذه أتت على الطبيعة، وإن هذه المخلوقات: الإنسان والسماء والأرض والشمس والقمر والنجوم والكواكب، والأرض والأشجار والأفلاك. . . ، إلى آخر ما خلق الله ﷻ أن هذه وجدت هكذا بتعليلات يعللونها.

إذا كان كذلك فإن هذا الذي ينكر وجود الله ﷻ لابد أن يؤمر ويبين له: أن يؤمر بالتفكر، وأن يبين له دلائل وجود الله ﷻ ودلائل ربوبيته؛ قال ﷻ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الطور: ٣٥، ٣٦].

هذا تحليل لمسألة الخلق، ليس ثم احتمالات إلا هذه الاحتمالات، أم خلقوا من غير شيء، يعني: وجدوا من غير شيء، هذا احتمال، الثاني أم هم الخالقون، هم الذين أوجدوا أنفسهم.

نقول: لنفرض أنهم خلقوا من غير شيء، أو لنفرض أنهم هم الخالقون لأي سبب، أو لا يريدون أن يلتفتوا لوضعهم، أتوا من أي طريق، أم خلقوا السماوات والأرض، بل لا يوقنون.

إذًا المسألة انتقال من الأدنى إلى الأكبر، وهو خلق السماوات والأرض، - تبارك ربنا وتعالى وتقدس -: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر: ٥٧]، هذا لا شك فيه: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [الواقعة: ٧٥،٧٦]، فدل هذا على أن أول واجب على المكلف هو توحيد الله ﷻ، وذلك أن عامة الناس في القديم والحديث يؤمنون بوجود الله ﷻ، وأنه هو الذي خلق، لكن الطريق إلى عبادته لايعرفونه، لذلك وجب أن يؤمنوا بطريق واحد وهو أن يُعبد الله وحده دونما سواه، وأن يطاع رسوله محمد ﷺ.

أما ما ذكره هنا من قوله: الآيات الكونية والآيات الشرعية، فليس

الواجب على المكلف النظر لا في الآيات الكونية، ولا في الآيات الشرعية الواجب على المكلف أول واجب هو: أن يوحد الله ﷻ، ثم بعد ذلك يستدل على التوحيد بالآيات الشرعية.

فإذا انضاف إلى ذلك تفكره في آيات الله ﷻ الكونية؛ ليزداد يقينه بأن الخالق وحده هو المستحق أن يُعبد وحده، وأن يتوكل عليه، وأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فإن هذا نور على نور وخير على خير.

أما قوله ﷻ فيما ذكره السائل: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْـَٔايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝٢٠﴾ [النازعات: ٢٠]، فهذا نوع آخر خلاف ما جرى عليه السؤال؛ لأن هذه الآية ليست آية لإثبات وجود الله ﷻ، هي آية كبرى للتدليل على صحة رسالة موسى عليه السلام، فالرسل تبعث بالبراهين والآيات، والبينات الدالة على صدقهم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]، يعني: أرسلناهم بالبينات، وأرسلناهم بالزبر، وهي الكتب المنزلة على الأنبياء، فهذا نوع آخر غير ما نحن بصدده.

فإذًا هنا نقول: إن التقليد تقليد لا ينفع في هذا الباب، بل لابد أن يعرف أنه امتثل للتوحيد لماذا؟ أهل السنة وأهل التوحيد يقولون: يمتثل للتوحيد للدلائل الشرعية، يعني ما الدليل الذي يرفع التقليد عندنا؟ هو الدليل الشرعي: قول الله ﷻ، وقول رسوله ﷺ؛ لأننا أمرنا بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، وعند العقلانيين والمعتزلة والمتكلمين الدليل هو الدليل العقلي، الدليل في الآيات الكونية.

ففرق ما بين هذا المذهب وهذا المذهب، طريقة أهل السنة وطريقة العقلانيين والمعتزلة ومن شابههم والمتكلمين؛ لأن الدليل عندنا هو الدليل الشرعي، وعندهم الدليل هو الدليل العقلي بالنظر في الآيات الكونية، وهذا فرق كبير بين هذا وهذا. [**شرح مسائل الجاهلية**].

حكم من أسلم ثم مات

س ٥٧٢: رجل أسلم، ثم توفي بعدها بقليل، هل هو مسلم أم لا؟ ومن قال بإسلامه، هل يعتبر من المرجئة؟

الجواب: من أسلم قد ثبت له حكم الإسلام، فإذا مات بعد ذلك، فإنه يموت على الإسلام، أما إذا كان متمكناً من العمل، ومضى وقت طويل بعد إسلامه، ولم يعمل، هذا فيه تفصيل: هل هو علم بعد الإسلام بواجبات الإسلام، أم لم يعلم؟ وهل مثله يجهل أو مثله لا يجهل؟ وهذه تحتاج إلى معرفة حال المسؤول عنه. [**شرح مسائل الجاهلية**].

الفرق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي

س ٥٧٣: قرأت في أحد الكتب أن الكفر الاعتقادي هو المخرج من الملة، أما العملي فغير مخرج من الملة؟

الجواب: هذا تعبير غير صحيح، الكفر الاعتقادي، والكفر العملي، تقسيم لنوعي الكفر، وليس تقسيماً لدرجة الكفر، يعني: لأن الكفر قد

يكون مصدره الاعتقاد، فيسمى كفرًا اعتقادياً، وقد يكون مصدره العمل، فيسمى كفراً عملياً، فالسجود للصنم كفر، من جهة النظر إلى أنه كفر عملي، بمعنى: أنه كفر لعمل عمله، سواء كان اعتقده، أو لم يعتقد.

فصورة هذا الذي فعله أنه عمل كفري؛ لهذا يسمى كفرًا عمليًا، وترك الصلاة عند القائلين بأنه كفر هو كفر عملي من جهة التقسيم، وقتال المسلم للمسلم هذا كفر عملي، وإتيان الحائض أيضاً كفر عملي، وهكذا، وهذا الكفر العملي قد يكون أكبر، وقد يكون أصغر، ومن ظن أن الكفر الاعتقادي، والعملي يساوي الكفر الأكبر، والأصغر فهو غلط بيِّن في هذا المقام، لكن الكفر العملي ينقسم إلى كفر أكبر، وكفر أصغر.

كلام ابن القيم، لو رجعتم إليه في أول كتابه الصلاة، فإنه قسم الكفر إلى اعتقادي، وعملي، وذكر أمثلة الاعتقادي، وذكر أمثلة العملي، بما فيه من الكفر الأكبر، والكفر الأصغر، فينتبه لهذا؛ لأنه مهم في هذا الباب. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

دعوة الناس أفضل من الخوض في مسألة العذر بالجهل

س ٥٧٤: مسألة العذر بالجهل؟

الجواب: هذه المسألة أنا لا أتكلم فيها، أُسأل عنها كثيراً، ولا أدخل فيها بالتفصيل، لكن الشيخ محمد رَحِمَهُ اللَّهُ نص على أنه لا يكفر من عند القباب التي تعبد من دون الله؛ لأجل عدم وجود من ينبهه، فالتكفير لا يكون إلا بعد

إقامة الحجة، وإقامة الحجة عنده لا يشترط فيها الفهم، فمن سمع بالدعوة - دعوة الشيخ -، وسمع بالأدلة، وأعرض عن ذلك، فعنده قد قامت عليه الحجة، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل قيام الدعوة وانتشار خبرها في الجزيرة كان هذا كلامه، وبعد أن سمع بها، وعرف الناس، وأرسل الرسل والكتب هو إلى علماء الأمصار - يعني في الجزيرة -، فبعد ذلك صار له كلام في تكفير بعض القبوريين، والمسألة مشكلة، ولا نحب أن نخوض فيها، وأقول: الشباب أحسن لهم أن يتركوها؛ لأن هذه من مسائل الفقه: هل يعذر أم لا يعذر؟ هذه من مسائل الفقه، والواجب التبليغ، الواجب الدعوة. **[مجلس ٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ]**.

س ٥٧٥: هل ورد عن السلف آثار في مسألة العذر بالجهل أو شيء يستدل به على هذه المسألة؟

الجواب: هذه كتب فيها كثير، والمسألة الكلام فيها حادث. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

حكم من كفَّر العلماء وطعن فيهم

س ٥٧٦: أجلس مع بعض الناس، ويقولون: إن العلماء الكبار كفار - لا حول ولا قوة إلا بالله -؛ لأنهم يظاهرون المشركين، ويوالونهم، ويعلمون هذا لصغار السن، ويربونهم عليه، لاسيما بعد صدور الفتاوى في تحريم التفجيرات في بلاد الكفار. . . ، إلى آخره.

الجواب: أولا: الواجب على كل مؤمن بالله ﷻ، يرجو لقاءه، ويخشى

لقاءه أن يحذر أتم الحذر من أن يقول بلا علم، وأن يجترئ على ما ليس له به حجة، سيما في مسائل الاعتقاد، ومسائل الإيمان والتكفير، ومسائل الحلال والحرام، وإذا كان في الحلال والحرام، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧] هذا فيما يقوله بعض من ليس له حجة بلفظ (هذا حلال)، وليس عنده بينة، و(هذا حرام)، وليس عنده بينة، وجميع مسائل القول على الله بلا علم في مسائل العمليات، والفقهيات، ومسائل العقيدة - وهي أشد - تدخل في هذا السبيل؛ ولهذا حرم الله ﷻ بنهيه أن يقفُو المرء ما ليس له به علم، وأن يقول ما ليس له به علم، كما قال ﷻ: ﴿**وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي الحديث: «**مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنِ اسْتَشَارَهُ أَخُوهُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ رُشْدِهِ، فَقَدْ خَانَهُ، وَمَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا غَيْرِ ثَبْتٍ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ**»[1].

ومن أعظم ما وقع في الأمة من الانحراف عن الحق، وتكفير المسلم الذي ثبت إسلامه، وعدم الاستبيان منه، وهذا كان له بوادر في زمن الصحابة، في زمن النبي ﷺ، فعلمنا النبي ﷺ كيف تعالج هذه البوادر، وكيف ينظر إلى هذا الأمر، **فقد أرسل حَاطِبُ بْنُ أبي بَلْتَعَةَ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ**

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٧)، وابن ماجه (٥٣)، والدارمي (١٥٩)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٢١، ٣٦٥)، والبيهقي في سننه الكبرى (١٠/ ١١٢، ١١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ، مَا هَذَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إني كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا في قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ، يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قرابتي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا ولا ارْتِدَادًا ولا رِضًى بِالْكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ صَدَقَكُمْ». قَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ دعني أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[1]، وأسامة بن زيد رضي الله عنهما لما حصل «قَالَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: حَمَلْتُ عَلَى رَجُلٍ فَقَطَعْتُ يَدَهُ، فَقَالَ: لا إِلَهَ إلا اللَّهُ فَأَجَزْتُ عَلَيْهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: لا إِلَهَ إلا اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا قَالَهَا تَعَوُّذًا بَعْدَمَا قَطَعْتُهُ، قَالَ: فَمَا زَالَ يُرَدِّدُهَا حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ إلا يَوْمِي»[2]، وهذا فيه النكير على عدم قبول أسامة رضي الله عنه إسلام الرجل بقول: لا إله إلا الله، واعترض معترض على النبي ﷺ في قسمته للمال كما جاء في البخاري: «بَيْنَا النبي ﷺ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا فَقَالَ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ - رَجُلٌ مِنْ بني تَمِيمٍ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ. قَالَ: «وَيْلَكَ مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ». فَقَالَ عُمَرُ: ائْذَنْ لي فَلأَضْرِبْ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧، ٣٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠، ٦٢٥٩، ٦٩٣٩)، ومسلم (٢٤٩٤) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٨٥٩٥)، والبزار في مسنده (٤/ ٢٣٨، ٢٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٣٨) من حديث أسامة رضي الله عنه.

عُنُقَهُ. قَالَ: «لاَ، إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فلا يُوجَدُ فِيهِ شيء، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فلا يُوجَدُ فِيهِ شيء، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيِّهِ فلا يُوجَدُ فِيهِ شيء، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُذَذِهِ فلا يُوجَدُ فِيهِ شيء، سَبَقَ الْفَرْثَ وَالدَّمَ يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثدي الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ الْبَضْعَةِ تَدَرْدَرُ»[1] وهم الخوارج، وفي عهد عثمان رضي الله عنه ظهر هؤلاء الخوارج، وكان أساس انحرافهم هو نظرهم في أن الوالي، أو أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لم يقم بما أوجب الله عليه، فمنهم من كفره، ومنهم من أوجب قتله، حتى قتل، بسبب تصرفاته فيما يزعمون، وكفروا طائفة أيضا في ذلك الزمان، حتى قام علي رضي الله عنه، وحصل منه ما حصل بالنسبة لهم، ثم كفروه، وسار إليهم ابن عباس رضي الله عنهما، وكانوا نحوًا من مائة وعشرين ألفا، ووعظهم وحاجهم، وكان أساس كلامهم في مسألتين:

في مسألة الحكم بما أنزل الله، وتحكيم الرجال في كتاب الله عز وجل، وفي مسألة التكفير، تكفير من ارتكب المعصية.

ومنهم من رجع بعد نقاش ابن عباس رضي الله عنهما لهم وإقامته الحجة عليهم، ومنهم من لم يرجع، واستمر ذلك في الأمة، فعثمان رضي الله عنه كُفِّر، وعلي رضي الله عنه كُفِّر، وهكذا سادات الأمة كَفَّرهم معارضوهم بسبب أو بآخر.

والتكفير معناه: الحكم بالخروج من الدين، الحكم بالردة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤، ٦١٦٣)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

والحكم بالردة على مسلم ثبت إسلامه لا يجوز إلا بدليل شرعي يقيني، بمثل اليقين الذي حصل بدخوله في الإيمان، والأصل في ذلك قول الله ﷻ في سورة آل عمران، في ذكر المنافقين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعۡدَ إِيمَـٰنِهِمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠]، وفي سورة التوبة: ﴿وَكَفَرُوا۟ بَعۡدَ إِسۡلَـٰمِهِمۡ﴾ [التوبة: ٧٤]، هما آيتان: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعۡدَ إِيمَـٰنِهِمۡ﴾ ﴿وَكَفَرُوا۟ بَعۡدَ إِسۡلَـٰمِهِمۡ﴾، ونحو ذلك في أن المؤمن، أو من أسلم أو آمن قد يخرج من الدين.

لكن ضبط أهل السنة والجماعة هذه المسائل بضوابط كثيرة معلومة، ثم أهل السنة يفرقون ما بين الكلام على الفعل، والقول، والعمل بأنه كفر، وقيام هذا العمل والفعل بمكلف، هل يخرج به من الدين أم لا؟ لأن المكلف قد يكون جاهلا بعض المسائل، وقد يكون متأولاً، وقد يكون لم تبلغه الحجة التي يصير بها قد قامت عليه الحجة، وقد يكون معذورا، وقد لا يكون.

وهذه تحتاج إلى إقامة شروط وانتفاء موانع، فأهل السنة وسط في هذا الباب ما بين الخوارج الذين يُكفرون بالذنب، ويكفرون بمطلق الحكم بغير ما أنزل الله، وبمطلق موالاة الكفار، ونحو ذلك، وأشباه هذا، وما بين المرجئة الذين لا يرون من ثبت إيمانه أنه يخرج - يعني غلاة المرجئة - أنه يخرج من الإيمان بفعل أو بقول أو باعتقاد. وأهل السنة بين هذا وهذا، فهم يقولون: إن من ثبت إيمانه بيقين لا يجوز أن يُخرج من هذا الإيمان إلا بحجة، وظهور الشروط وانتفاء الموانع.

وإذا كان كذلك فإن الذي يقيم الحجة، وينظر في الشروط والموانع هو المؤهل لها شرعا، وهم القضاة الذين عندهم معرفة بما فيه التأويل، وما

ليس فيه التأويل، وما يكون من أحوال الناس. وبعض طلبة العلم قد لا يحسن منه الدخول في هذا لعدم معرفته بوسائل الإثبات والبينات، وما يحصل به إثبات الشيء من عدمه شرعا، ومسائل القضاء هي التي تترتب عليها الأحكام، وهذه يحتاج فيها إلى حكم قاضٍ يثبت به الكفر على المعين؛ لأنه إذا ثبت الكفر على معين، فإنه ستترتب آثار الردة عليه، وهي كثيرة.

إذا تبين هذا، فإن أعظم من يُحذر من النيل من إيمانه، والنيل من صحة إسلامه وصحة اعتقاده هم علماء أهل السنة والجماعة، القائمون بأمر الله ﷻ، بل علماء المسلمين عموماً؛ وذلك لأن هؤلاء هم القائمون بأمر الديانة، وهم الذين يؤخذ عنهم الدين، وهم الذين يُبصرون الناس بالحق من غيره. ومن توجه إليهم بالتكفير، فأول ما يتجه له قول النبي ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»[(١)]، ولا بد إما أن يبوء بها العالم، وإما أن يبوء بها الآخر، وهذا خطر عظيم على قائل تلك الكلمة، خطر عظيم جدًا على دينه؛ لأنه إما أن يكون الآخر كما قال، وإما أن ترجع عليه بهذا الحكم، وهذا يوجب الحذر الشديد من مثل هذه الكلمة.

و العلماء لاشك أن عندهم من البصر بالشريعة والبصر بالكتاب والسنة والدلائل الشرعية ما يجعلهم ينظرون في المسائل نظرا واسعا، والمسائل الشرعية في فقهها مبنية على مقدمتين:

أما المقدمة الأولى: فهي ورود الدليل، وهو محل الاستدلال، وورود

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الدليل من الكتاب أو من السنة على المسألة التي فيها تنازع، ثم فهم هذا الدليل، يعني هذه في المقدمة الأولى، وورود الدليل، فهم الدليل من قبلهم فهما يجعل عندهم ظهورًا بأن معنى هذه الآية هي كذا، ومعنى هذا الحديث هو كذا.

والمقدمة الثانية: هي أن يكون هناك تحقيق للمناط في تنزيل هذا الحكم على هذا الدليل، أو في إلحاق هذه المسألة بالدليل؛ ليؤخذ منه الحكم، وتنقيح المناط صنعة اجتهادية؛ كما قرره الشاطبي رحمه الله في كتابه (الموافقات)، وأهل العلم يختلفون عن سائر القراء، أو طلبة العلم، أو من عندهم قراءة - في قيام الفتوى عندهم على هاتين المقدمتين، وكثير من طلبة العلم قد يعلم الأولى، ولكن لا يعلم الثانية، وهي فقه تنزيل النازلة على وجه الدليل ليُنظر فيها بالحكم، وهذا يقتضي أن يقي طالب العلم نفسه، في أنه ينظر إلى تبرئة ذمته بأن يجعل كلام أهل العلم الذين اجتمعوا على قول ما، أن يجعله مانعا له من أن يخوض في المسألة بغير علم؛ لأن المرء ينظر إلى أنه إذا خالفه واحد ممن هو أعلم منه، فإنه قد يشك في ما اتجه إليه، فكيف إذا كان جمع كبير من علماء المسلمين، أو من العلماء الربانيين ينظرون إلى هذا الأمر؟ فيخالفون أو يقولون فيه بقول؛ لهذا القول من ذكره السائل بقولهم: إن العلماء الكبار كفار؛ لأنهم يظاهرون المشركين، هذا من الخطر العظيم، في أن يقول قائل بمثل هذه الكلمة:

أولا: لأن العلماء الكبار يبينون الحق، كما كان الصحابة رضوان الله عليهم في زمن الخوارج يبينون الحق، وإذا اتهمهم أحد أو رماهم أحد بالكفر؛ لأجل تبيينهم الحق، فلا يعني أن رمي هذا الرامي أنه موافق

للصواب، بل جنايته على نفسه، ويجب أن يؤخذ على يده، وأن يعزر تعزيرًا بليغا من قبل القضاة بما يحجزه عن ذلك.

لما فات التعزير الشرعي في مثل هذه المسائل، كثر القول، وكثر الخوض فيها، وقد كان القضاة فيما مضى يعزرون في قول المسلم لأخيه: (يا كلب)، أو (يا كذا)، مما فيه انتقاص له، فكيف إذا كان فيه رمي بمثل هذا الرمي العظيم الذي لا يجوز لمسلم يخشى الله ﷻ عن أن يتفوه به، فضلا عن أنه يعتقده.

ثم ما يتعلق بمظاهرة المشركين في سؤال آخر، وتولي الكفار، مظاهرة المشركين، فإن هذه المسألة بحثناها في عدة مجالس، وفي عدة شروح، وبينا فيها أن عقد الإيمان يقتضي مولاة الإيمان، والبراءة من الكفر؛ لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦]، وعقد الإيمان يقتضي البراءة من المعبودات والآلهة المختلفة، ومن عبادتهم؛ لقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦: ٢٨].

أساس الولاء والبراء هو الولاء للإيمان، والبراءة من الكفر وعبادة غير الله ﷻ، ويتضمن ذلك موالاة أهل الإيمان، والبراءة من أهل الكفر على اختلاف مللهم.

وهذه الموالاة منها ما يكون للدنيا، ومنها ما يكون للدين، فإذا كانت

للدنيا، فليست بمخرجة من الدين، ومما قد يكون في بعض الأنواع من الموالاة للدنيا: من الإكرام، أو البشاشة، أو الدعوة، أو المخالطة، ما قد يكون مأذونًا به، إذا لم يكن في القلب مودة، لهذا الأمر من مثل ما يفعل الرجل مع زوجته النصرانية، ومن مثل ما يفعله الابن مع أبيه غير المسلم، ونحو ذلك، مما فيه إكرام، وعمل في الظاهر طيب، ولكن مع عدم المودة الدينية في الباطن.

فإذا كانت الموالاة للدنيا، فإنها محرمة، غير جائزة إلا فيما استثني من الحالات، كما ذكرنا في حال الزوجة مع الزوج، والابن مع أبيه، مما يقتضي معاملة وبرا وسكونا، ونحو ذلك، وهذا هو القسم الأول من الموالاة للدنيا.

أما القسم الثاني: تكون الموالاة للدنيا، ولكن ليست لجهة قرابة، وإنما لجهة مصلحة بحتة لهذا في أمر دنياه، وإن فرط في أمر دينه، وهذه موالاة غير مكفرة؛ لأنها في أمر الدنيا، وهذه هي التي نزل فيها قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الممتحنة: ١]، وهنا أثبت أنهم ألقوا بالمودة، وناداهم باسم الإيمان، قال جمع من أهل العلم: مناداة من ألقى المودة باسم الإيمان دل على أن فعله لم يخرجه من اسم الإيمان، وهذا هو مقتضى استفصال النبي ﷺ من حاطب رضي الله عنه حيث قال له في القصة المعروفة: «**يَا حَاطِبُ، مَا هَذَا؟**»[(١)] يعني: أن أفشى سر رسول الله ﷺ، فبين أنه حمله عليه الدنيا، وليس الدين.

---

(١) سبق تخريجه (ص٦١٧).

القسم الثاني (الموالاة للدين): وهو موالاة المشرك لدينه، موالاة الكافر لدينه، يواليه، ويحبه، ويواده، وينصره؛ لأجل ما عليه من الشرك من الوثنية، ونحو ذلك، يعني محبة لدينه، فهذا مثله، هذه موالاة مكفرة؛ لأجل ذلك.

والإيمان الواجب ينتفي مع مطلق موالاة غير المؤمن؛ لأن موالاة غير المؤمن بمودته ومحبته، ونحو ذلك - هذه منافية للإيمان الواجب، لقول الله ﷻ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، أما مظاهرة المشركين، وإعانتهم على المسلمين هذا من نواقض الإسلام، كما هو مقرر في كتب فقه الحنابلة، وذكره العلماء ومنهم شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في (النواقض العشرة)، في الناقض الثامن، وهذا الناقض مبني على أمرين الأول: هو المظاهرة، والثاني: الإعانة.

قال: (مظاهرة المشركين، وإعانتهم على المسلمين)، والمظاهرة: أن يتخذ، أو أن يجعل طائفة من المسلمين أنفسهم ظهرًا للكافرين، يحمونهم فيما لو أراد طائفة من المؤمنين أن يقعوا فيهم، يحمونهم وينصرونهم، ويحمون ظهورهم، ويحمون بيضتهم، وهذا مظاهرة، بمعنى أنه صار ظهرا لهم، فقول الشيخ رحمه الله: (مظاهرة المشركين، وإعانتهم على المسلمين)

مركبة من الأمرين، الناقض مركب من الأمرين:

المظاهرة: بأن يكون ظهرا له بأي عمل، يكون ظهرًا يدفع عنه، ويقف معهم، ويضرب المسلمين؛ لأجل حماية هؤلاء.

أما الثاني فالإعانة: إعانة المشرك على المسلم، فالإعانة ضابطها أن يعين قاصدا ظهور الكفر على الإسلام؛ لأن مطلق الإعانة غير مكفر؛ لأن حاطب رضي الله عنه حصل منه إعانة لهم، إعانة للمشركين على رسول الله ﷺ بنوع من العمل، والإعانة بكتابة بسر رسول الله ﷺ ومسيره إليهم، لكن النبي ﷺ استفصل منه فدل على أن الإعانة تحتاج إلى استفصال، والله عز وجل قال في مطلق العمل هذا: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١]، ولكن ليس بمكفر إلا بقصد، فلما أجاب حاطب رضي الله عنه بأنه لم يكن قصده ظهور الكفر على الإسلام، «**قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إني كُنْتُ امْرءًا مُلْصَقًا في قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ، يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قرابتي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا ولا ارْتِدَادًا ولا رِضًى بِالْكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلاَمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ صَدَقَكُمْ». قَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ دعني أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[١].

وحاطب فعل أمرين:

الأمر الأول: ما استفصل فيه، وهي مسألة هل فعله قاصدا ظهور الكفر

---

(١) سبق تخريجه (ص٦١٧).

على الإسلام؟ ومحبة للكفر على الإسلام؟ لو فعل ذلك كان كفرًا، ولم يكن حضوره لأهل بدر غافرًا لذنبه؛ لأنه يكون خارجا من أمر الدين.

الأمر الثاني: أنه حصل منه نوع إعانة لهم، وهذه فعلة فيها ضلال، وفيها ذنب، والله ﷻ قال: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ﴾، إلى قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١]، إلى قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الممتحنة: ٦] يعني في إبراهيم والذين معه.

وهذا يدل على أن الاستفصال في هذه المسألة ظاهر، فالإعانة فيها استفصال، أما المظاهرة بأن يكون ظهرا لهم، يدفع عنهم، ويدرأ عنهم ما يأتيهم، ويدخل معهم ضد المسلمين في حال حربهم لهم في الحرب، فهذا من نواقض الإسلام التي بينها أهل العلم.

فهذه المسائل اقتضى إطالة الجواب فيها السؤال، ومع الأسف أنه على كثرة ما جاء من بحوث في هذه من قديم، لكن من وقت سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن عثيمين، وكثرت هذه المسائل ورددت، ولكن نخشى أن يكون المنهج التكفيري يمشي في الناس - والعياذ بالله -، والخوارج سيبقون، ومعتقدات الخوارج ستبقى، والناس فيهم - إن لم يتداركوا أنفسهم - قد يكون فيهم خصلة أو خصال من خصال الضلال، إن لم يحذروا من ذلك.

الواجب علينا جميعا أن نحذر، وأن نتنبه إلى الحق، وأن نتواصى به، وأن نكون حافظين لألسنتنا من الوقوع في ورثة الأنبياء، وهم العلماء،

ولقد أحسن ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ إذ قال في فاتحة كتابه: (تبيين كذب المفتري) قال: (ولحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في مُنتقصهم معلومة)، وهذا ظاهر بين، والتجربة تدل عليه، ورؤية الواقع تدل عليه.

وقانا الله وإياكم من زلل الأقوال، وزلل الأعمال، وسوء المعتقدات، وهدى ضال المسلمين، وبصرنا وإياهم بالحق، وبالمناسبة نحتاج إلى أن نفقه كيف يرد على من خالف في مثل هذه المسائل، والمخالفين بالتكفير أو التضليل، أو بذكر الأمور على غير ما هي عليه، يجب:

أولًا: أن لا يرد الباطل بباطل؛ لأن الباطل يرد بحق، من كفرنا لم نكفره من أجل تكفيره لنا، ومن بدعنا لم نبدعه؛ لأجل تبديعه لنا، وإنما هذه مسائل تحتاج إلى رد الباطل بالحق، هذا هو منهج السلف الصالح، منهج أئمة أهل السنة والجماعة في ذلك.

الثانية: أن يُحرص على هداية هؤلاء، وأن ينظر إليهم في الهداية بما يناسبهم، إذا كانوا يحتاجون إلى نصيحة ينصحون، إلى إجابة للشبهات يجاب عليهم، فقد يهدي الله ﷻ بعض أولئك، كما هدى طائفة من الخوارج مع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم الدعاء في مثل الأزمات والفتن والمصائب التي تقع، ليس للمرء منجى ولا ملجأ إلا بربه ﷻ، فمن ترك الصلة بينه وبين ربه بالدعاء، وبسؤال الإعانة والبصيرة، فإنه يؤتى، وإذا كان نبينا ﷺ، وهو المؤيد من الله ﷻ، وهو صاحب الشريعة، وهو المهدي بالوحي من الله ﷻ للحق، يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ

عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[(١)]، فكيف بحالنا، وحال أمثالنا؟ لا شك أننا أحوج إلى السؤال والدعاء في ذلك، الدعاء لأنفسنا، والدعاء أيضا لمن نعلمه قد خالف الحق في ذلك، وإذا خالف، وكفر، وضل، واعتدى حتى على الإنسان في دينه، أو في عرضه، أو تكلم فيه، لا يعني ذلك أن تقابل إساءته بمثلها، بل تصبر عليه، تدعو له؛ لأن طالب العلم همه إصلاح الخلق، قد يستجيبون وقد لا يستجيبون: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. **[شرح مسائل الجاهلية]**.

التحذير من التكفير

س ٥٧٧: هل من كفَّر بغير علم يصبح مرتداً، فيقتل، أو أن عمله هذا يقتل به؟

الجواب: من كفر بغير علم يلحقه الوعيد: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيهِ يَاكَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»[(٢)]، هذا واحد، ويلحقه الوعيد لمشابهة الخوارج؛ لأن الخوارج كفَّروا بغير علم، ويلحقه الوعيد أيضاً من جهة ثالثة، وهي: أنه تعدى على الدليل من القرآن والسنة؛ لأن - كما ذكر لك في الأسباب - إثبات الإيمان جاء بدليل، فنفي الإيمان عن المعين لابد فيه من دليل، فمن

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) سبق تخريجه (ص٦٢٠).

حكم بكفر أحدٍ لهوى أو لقصور أو لغلو، أو لقصور عنده في العلم، فإنه تعدى ما أذن له به إلى أمرٍ إنما هو لأهل العلم، فهو يؤاخذ بذلك؛ كما ذكرت لك في قصة عمر رضي الله عنه، وهي قصة تحتاج منك إلى اعتبار في أنه قد يطلق المرء التكفير من جهة الغيرة، وقد يؤاخذ، وقد لا يؤاخذ، فالواجب على العبد أن يحترز من فلتات لسانه، يخاف أشد الخوف؛ «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ وَمَا يَرَى أَنَّهَا تَبْلُغُ حَيْثُ بَلَغَتْ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفاً**»(١)، ومن منهج السلف الصالح رضي الله عنهم الذي قرره أئمة أهل السنة أن أهل العلم من أهل السنة يخطِّئون أو يُضلِّلون ولا يلعنون. [**شرح الطحاوية**]

س ٥٧٨: لم لا يكفر بعينه من فعل كذا وكذا..؟

الجواب: نقول: هذا التكفير حكم شرعي فقهي، راجع إلى أهل العلم، ليس لمن سمع، فمن سمع كفراً يجب عليه إنكاره، لكنه لا يكفر إلا بعد حكم عالم، التكفير ليس لآحاد الناس، هذا حكم، فتوى. [**شرح كشف الشبهات**].

س ٥٧٩: ما رأيك في هذه القواعد في إقامة الحجة في التكفير والتبديع؟

الجواب: ما أحبذ السؤال عن الرأي؛ لأن الرأي مذموم، ويُسأل عن هذه القواعد؛ هل هي صحيحة أم لا؟ حسب ما يقتضيه العلم، أما الآراء ما يسأل الواحد عن رأيه؛ رأيي لنفسي، لكن للناس لا تذكر لهم إلا ما يقتضيه العلم الذي عليه كلام أهله، أو ما بينه أهل العلم من دلالات النصوص.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٥٥، ٥٣٣)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ١٣)، وأبو يعلى في مسنده (١١/ ١٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أما الرأي، ما يذكر العالم رأيه، يذكر فقهه في النصوص، فهمه لكلام أهل العلم، نعم؛ لأن العلماء إنما هم أدوات، العلماء وسطاء في إيصال معاني النصوص للناس، هذه وظيفة العالم، وهي خير وظيفة، وأعظم وظيفة أن تبين للناس معاني الكتاب والسنة، ليس مكان العالم عندنا أن يذكر آراءه؛ الرأي لا قيمة له إلا أن يعمل فهمه في فقه النصوص، فيستنير بأقوال أهل العلم. نعم، أما الرأي المجرد والاستحسان، وأرى كذا، وهذا أحسن، وترجيحات، ونحو ذلك، هذا لا قيمة له، العلم: قال الله، قال رسوله ﷺ، قال الصحابة رضي الله عنهم؛ هم أولى العرفان، مثل ما قال ابن القيم أيضاً رحمه الله[1]:

وَالجَهـلُ دَاءٌ قَـاتِـلٌ وَشِـفَـاؤُهُ ... أمـرَانِ فِي التَّـركِيـبِ مُتَّـفِقَـانِ
نَـصٌّ مِـنَ الـقُـرآنِ أو مِـن سُـنَّـةٍ ... وَطَـبِـيـبُ ذَاكَ الـعَـالِمُ الـرَّبَّـانِـي
وَالـعِـلـمُ أقـسَـامٌ ثَـلاثٌ مَـا لَـهَـا ... مِــن رَابِــعٍ وَالحَقُّ ذُو تِـبـيَـانِ
عِـلـمٌ بِـأوصَـافِ الإلَـهِ وَفِـعـلِـهِ ... وَكَـذَلِـكَ الأسـمَـاءُ لِـلـرَّحـمَـنِ
وَالأمـرُ وَالـنَّـهـيُ الـذِي هُـوَ دِيـنُـهُ ... وَجَـزَاؤُهُ يَـومَ المَعَـادِ الـثَّـانِـي
وَالـكُـلُّ فِي الـقُـرآنِ وَالـسُّـنَنِ الَّـتِي ... جَـاءَت عَـنِ المَبـعُـوثِ بـالـفُـرقَـان
وَالـلـهِ مَـا قَـالَ امـرُؤٌ مُـتَـحَـذلِـقٌ ... بِـسِـوَاهُـمَـا إلا مِـنَ الـهَـذَيَـانِ

أعظم ما ينعم الله ﷻ به على طالب العلم أن يعتني بكلام أهل العلم في فهمهم للنصوص، يعتني بتصوير المسائل وفهمها وأحكام أهل العلم، ويربط ذلك دائماً بالنص، هذه من أعظم ما يكون من الفوائد.

---

(١) انظر: نونية ابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٨٣).

المقصود: قال: هذه القواعد في إقامة الحجة في التكفير والتبديع:

أولاً: قول وفعل كفر، ويكفر صاحبه من غير إقامة حجة، مثل: سب الله وسب الرسول.

ثانيًا: قول وفعل كفر، ولا يكفر صاحبه إلا بعد إقامة الحجة عليه، وإنما يبدع، مثل: تأويل الصفات.

ثالثًا: قول وفعل لازمه البدعة، ولا يبدع صاحبه إلا بعد إقامة الحجة عليه، مثل: الموالد.

رابعًا: خلاف أفهام مبني على الأدلة، مثل: صلاة التراويح وغيرها، ليس فيه تبديع ولا تكفير. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

س ٥٨٠: ما تفسير الكفر البواح الذي قال عنه الرسول ﷺ: «**إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا**»[(١)]؟

الجواب: الكفر البواح هو: الظاهر الغالب البواح، ما يجمع صفتين: الظهور والغلبة، يعني: غلب وظهر إذا رُئِيَ كفراً ظاهراً غالباً، فإنه هنا يصبح الخروج مأذوناً فيه. **[شرح العقيدة الواسطية]**.

الله ﷻ يغفر الذنوب جميعًا

س ٥٨١: يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨] هل معنى الآية أن مرتكب الذنوب الكبار من دون الشرك

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦، ٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه

لو تاب توبة نصوحًا، بشروطها، هل يغفر له؟ أم يكون تحت المشيئة، حتى لو تاب؟

الجواب: هذه الآية تفهم مع قوله ﷻ في أواخر سورة (الزمر): ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ٥٣﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذه الآية أجمع أهل العلم على أنها نزلت في التائبين، فمن تاب من ذنبه، فإنه مشمول بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣] حتى الشرك، حتى الكفر، حتى الذنوب الكبيرة كالقتل، من تاب، تاب الله عليه، لكن إذا مات على غير توبة، مات وهو مصر على كبيرة من الكبائر، أو على فواحش، أو على حقوق للعباد، أو نحو ذلك، فهذا يكون تحت المشيئة إذا كان أتى بالتوحيد، إن شاء الله ﷻ غفر له، وإن شاء عذبه على ذنبه، هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨] معناها: لمن مات دون توبة، أما من تاب، فإن التوبة تجب ما قبلها، والإسلام يجب ما قبله. [**شرح مسائل الجاهلية**].

إمكانية وقوع المؤمن في النفاق العملي

س ٥٨٢: هل يكون في المؤمن النفاق العملي الخالص؟

الجواب: خلص له النفاق العملي؛ لأن النفاق قسمان: نفاق اعتقادي، ونفاق عملي، والنفاق الاعتقادي: هو إظهار الإسلام، وإبطان الكفر، وهو الرياء الكامل: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، الرياء الكامل هو النفاق الخالص، النفاق الاعتقادي، أما يسير الرياء بأن

يظهر في شيء من عباداته ما ليس له؛ ليصانع به مخلوقاً، فهذا يسير الرياء شرك أصغر، وأما الرياء فهو صفة المنافقين الرياء الكامل، أو الرياء في أصل الدين بإظهار الإسلام، وإبطان كراهة الإسلام، أو بغض الدين، أو الكفر.

أما النفاق العملي: فهو ما كان من الأعمال، يعملها المسلم، هي من خصال المنافقين، هي من خصال من لا يؤمن بالله واليوم الآخر، من خصال من لم يبطن الإسلام، مثل أنه إذا حدث كذب دائماً، ما يحب الصدق، إذا حدث يكذب، وإذا وعد اخلف، يعد الموعد وهو في وقت الوعد يريد الإخلاف، هذا القيد جاء من طريق السنن سنن الترمذي: «**لاَ تُمَارِ أَخَاكَ، ولا تُمَازِحْهُ، ولا تَعِدْهُ مَوْعِدَةً فَتُخْلِفَهُ**»[١]، فهذا من خصال المنافقين أنه يعد، وهو يريد أن يتنصل من الوعد؛ لأنه يريد مثل الكذب، أو هو كذب يريد أن يتخلص منه، فيعده، وهو يريد حين يعده أن لا يفي، وإذا عاهد غدر، من صفاته أنه يعطي العهد ويغدر، يعطي العهد ويغدر، وإذا خاصم فجر - والعياذ بالله -، وكذلك إذا اؤتمن خان[٢]، هذه من صفات المنافقين، فالمسلم إذا صارت فيه خصلة من هذه، أو اجتمعت فيه كان منافقًا النفاق العملي الخالص، وهو لا يخرج من الملة، وإنما هو اجتماع

---

(١) أخرجه الترمذي (١٩٩٥)، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٤٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٤، ٢٤٥٩، ٣١٧٨)، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وأخرجه البخاري (٣٣، ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كبائر في حقه والعياذ بالله. [**تعليقات على صحيح البخاري**].

س ٥٨٣: هل النفاق العملي مخرج عن الملة؟ أم يعتبر شركاً أصغر؟

الجواب: لا، النفاق العملي كما قال الشيخ: من كبائر الذنوب، ولا يخرج عن الملة، لكنه إذا استمر عليه، واستمر الكذب وإخلاف الوعد، وجعله خلقاً له يخشى عليه؛ لأن في الحديث: «**وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ**»[(١)] [**محاضرة النفاق وخطره**].

مراتب القدر في الكتابة

س ٥٨٤: ما مراتب القدر في الكتابة؟

الجواب: الكتابة مراتب، الإيمان بالقدر - كما ذكرنا - على أربع مراتب: مرتبتان سابقتان قبل وقوع المقدر، سابقة قبل الخلق (قبل خلق المخلوقات)، يعني: قبل وقوع المقدر من حيث جنس المقدرات، وليس من حيث واقع فلان، وما سيحصل من الأفراد، ومن حيث الجنس سابقة لوقوع المقدرات، وهي العلم (علم الله الأول والأزلي)، والكتابة العامة في اللوح المحفوظ، والكتابة التفصيلية العامة لكل شيء، فهذه سابقة، أما ما في صحف الملائكة، فهذه الإيمان بها واجب، وهي من فروع مرتبة الكتابة في اللوح المحفوظ؛ لأنها تفصيل لما في اللوح المحفوظ، يعني: التقدير المتعلق بفلان من الناس مع الملك (ملك مثلا الأرحام)، التقدير السنوي مع الملك المختص بذلك التقدير السنوي الذي يكون في ليلة القدر،

(١) أخرجه مسلم: (١٠٩، ١١٠).

التقدير اليومي يكون مع الملك المختص، هذه تفاصيل التقدير السنوي في الكتاب، التقدير اليومي أيضًا مع ما في صحف الملائكة، وهكذا فثم أشياء تفصيلية، الكتابة في اللوح المحفوظ هذه عامة، أخص منها التقدير العمري الذي يكتبه الملك حين نفخ الروح: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ، أَوْ سَعِيدٌ**»(١)، هذه كتابة خاصة بالفرد المعين، وهي جزء، أو تفصيل لما في اللوح المحفوظ، ما معنى تفصيل؟ ليس معنى أن ما في اللوح المحفوظ مجمل، وهذا أكثر تفصيلاً، لا إنما هو تخصيص أفضل، تخصيص لما في اللوح، يعني: أنها متعلقة بواحد معين، وذاك للجميع، فيكون متعلقا بهذا الملك، بهذا الشخص المعين، هذا التقدير العمري، أخص منه بالنسبة للفرد التقدير السنوي، أخص من التقدير السنوي بالنسبة للفرد التقدير اليومي، والتقدير السنوي أيضًا يكون عامًا بالنسبة للمخلوق، أو المخلوقات المكلفة، وبالنسبة لما في اللوح المحفوظ، هو المرتبة الثانية باعتبار التعلق العام. [**شرح أصول الإيمان**].

س ٥٨٥: ما معنى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: «**. . . فَوَالَّذِي لا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

إلا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»[(١)] نأمل توضيح هذا الحديث؟

الجواب: سبق بيان أن القدر السابق والكتاب السابق الذي كتب على العباد - هذا كتب بما يعلمه الله ﷻ على وفق ما يعلمه الله ﷻ مما سيكون من شأنك، فيعلم الله ﷻ أنه سيكون من شأنك طاعة في أول عمرك، فتكون هذه الطاعة مكتوبة، لكن الله ﷻ يعلم أن آخر أمرك سيكون عصياناً وطغياناً، فذلك مكتوب في الكتاب، فيسبق عليك ما كتب في الكتاب؛ لأن ما كتب في الكتاب يعلمه الله ﷻ، ما كتب في الكتاب هو مكتوب بعد علم الله ﷻ، وعلم الله ﷻ أزلي أول، فبعد ذلك كتب، والمكتوب يوافق ما سيكون واقعاً منك، فأنت عملت بما عملت من الطاعات، وأنت مكتوب في الكتاب شقياً؛ لأنك ستشقى بنفسك، وأنت ستختار طريق الضلالة، فلهذا هو باختياره اختار طريق الضلالة، وهذا الطريق الذي آل إليه أمره، وانتهت إليه أقدامه في المسير، هو الذي كتب عليه في اللوح المحفوظ؛ لأن الله ﷻ يعلم ما ستعمله في أول أمرك وعاقبته، كذلك من كان كافراً ضالاً، ولكن عاقبته حسنى، يعلم الله ﷻ أن هذا سينشرح صدره إلى الهداية، سيبحث عن الهداية، يبحث عن طرائقها، يبحث عن مثبتات الإيمان، يبحث عن الاستجابة لله وللرسول، قلبه خير، فهو يبحث عن ذلك، يعلم الله ﷻ منه ذلك، أنه سيأتي، ويتعلم الهدى والنور، وسيتفهم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

كتاب الله ﷻ، وسيستجيب، ويستقيم، فلهذا عاقبة أمره، فسيموت على ذلك، فهو وإن كان مما سيظهر للناس أنه كافر، أنه لا يصلي، أنه لا يزكي، أن فيه شراً عظيماً، لكنه عند الله ﷻ مكتوب من الصديقين؛ لأن الله ﷻ يعلم ما سيموت عليه هذا العبد، وهو سيهتدي، وكم رأينا من أناس كانوا أفسق الناس، ثم هداهم الله ﷻ، فماتوا مستشهدين في سبيل الله؛ وهذا لأن الله ﷻ يعلم ما كان، وما سيكون؛ فلأجل هذا الحديث مبني فهمه على فهم مرتبة العلم والكتابة. **[محاضرة عقيدة أهل السنة]**.

الكتابة في اللوح المحفوظ كاشفة

س ٥٨٦: الكتابة في اللوح المحفوظ، وفي صحف الملائكة كلها كاشفة؟

الجواب: ما فيها إشكال، كلها كاشفة. **[شرح أصول الإيمان]**.

س ٥٨٧: ما معنى كاشفة؟

الجواب: يعني: أن العبد غير ملزم، غير مجبر، يعني بمعنى أن الكتاب لا يجبر، فهي واحدة، تؤول للأخرى، الأحسن ابدأ أنت من الأخير، نعم فنقول: الآن سؤالك لي هذا أنت سألت باختيارك وإرادتك وقدرتك، فعندك قدرة وإرادة، سألت هذا السؤال، لكن هل أنت مجبر عليه؟ لا، لماذا؟ لأنك ترى أنه من عندك ممكن أن تسكت، ويمكن أن تسأل، أنت إذا فكرت، وقلت: سأسأل، ممكن أنك تسكت، هنا علم الله ﷻ السابق الأزلي، علم ﷻ أنك ستسأل، علمه فيك وبك ليس إجبارًا لك أن تسأل،

ولكن هو يعلم أنك ستختار السؤال، ولا تختار السكوت، واضح؟ ما علمه من فعلك كتبه، وهذه الكتابة أخذتها الملائكة في التقدير فيما في صحفها.

ولذلك نقول: إنه كاشف، وليس مجبرًا، يكون مجبر الكتاب، العبد مختار يفعل ما يشاء، وكذلك يقع الحساب، ويقع التكليف؛ لأن العبد مختار، هنا تأتي المسألة الثانية، وهي: هل الاختيار مطلق، أم الاختيار مقيد؟ وهنا يأتي الفرق ما بين مذهب أهل السنة ومذهب الجبرية، الاختيار ليس مطلقًا، وذلك أن الله ﷻ من شاء هدايته أعانه على الاختيار، ويسر له سبيل اليسرى، ومن شاء إضلاله لم يعنه، وخذله، يعني: وكله إلى نفسه.

فإذًا هنا مزيد شيء يشتبه بالجبر، وهو مسألة التوفيق والخذلان، فالله ﷻ يخص بعض عباده بالتوفيق، يعينهم على الخير، ويصرف قلوبهم عن الشر، وهذا يلحظه كل واحد منا في نفسه أنه معان، ليس كل شيء صحيحًا، وتصرف بقدرته وإرادته، لكن تحس أن ثم إعانة، ثم فتحا لأبواب الخير، وصدا لأبواب الشر، هذا الذي يسمى التوفيق، وأما الخذلان فهو أن يكل الله ﷻ العبد لنفسه، يسلبه الإعانة، فلا يعينه، وهذا عدل منه ﷻ، كل واحد مختار: افعل ما تشاء. فخص الله ﷻ بعض خلقه بالإعانة، وحرم آخرين من ذلك، وهذا عدل منه ﷻ؛ لأنه لا يظلم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا اختصاص واختيار. [**شرح أصول الإيمان**].

❊ ❊ ❊

مذهب أهل السنة في القدر
والرد على الجبرية

س ٥٨٨: يستدل بعض الناس بقوله ﷻ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨] على أن الإنسان غير مخير؟

الجواب: هذه سبيلي يعني: مثل التمثيل، يعني: من حيث الإعانة، لا من حيث القدر، نمثلها أنت مثلاً: سؤالك الآن جوابي فيه إعانة لك على الفهم، لو ما أجبتك يلزمني؟ ما يلزمني، أنت سألت، فأجبتك، سألني عبد المنعم، فما أجبته، ما يلزمني الجواب، واضح؟ لأنه ليس للطالب حق واجب على المعلم، فليس للمخلوق حق واجب على الله ﷻ في أن يعين فلانا، فإذا أعان الله واحداً من خلقه، ليس معنى ذلك أنه يجب عليه أن يعين جميع الخلق، هذا ليس حقًا، الله ﷻ هو الذي خلق يتصرف في ملكه كيف يشاء.

إذًا العبد عنده إرادة وقدرة، لاحظ تسلسل مذهب أهل السنة في القدر، فعل العبد يلحظه هو من نفسه، كل واحد يلحظ من نفسه أنه لديه إرادة وقدرة، قدرته إذا كانت تامة، وليس ثم عوائق، فإنها لا تتم إلا بالإرادة، إرادته تارة تكون جازمة: أفعل كذا، فيتحقق المقصود، يتحقق الشيء، مثلاً: أنا إرادتي عندي قدرة أحضر الدرس، وإرادتي كانت جازمة أن أحضر، فحضرت هنا، حصل الشيء، بماذا حصل؟ بقدرتي وإرادتي، فكانت القدرة تامة، ما في عوائق، وإرادتي كانت جازمة، ما عندي تردد، فحصل المقصود، هنا إذا كانت الإرادة، الواحد مختار الإرادة، هذه

توجهت إلى شيء آخر، فما حضرت إذًا هنا صار الحضور، وهو هذه القربة إلى الله ﷻ غير مكتوبة لي، واضح؟ لأنها بإرادتي هنا، تأتي مسألة التوفيق، الإعانة، هذه الإرادة لما توجهت، لاحظ الإرادة لما توجهت، تلحظ أنه بدأت، عزمت على أنك تمشي، تحضر، والقدرة موجودة، القدرة لها صوارف، صحيح صوارف كثيرة جدًا: يأتيك وجع في بطنك، يأتيك طلب يمين يسار، يقول لك: لا تحط، يأتيك حادث، العوائق كثيرة، لاتحصى، تعيق القدرة عن أن تكون تامة، أيضًا الإرادة وخواطر النفس كثيرة جدًا. الإرادات التي قد تهجم على العبد، فالله ﷻ هو الذي خلق الإرادة، واضح؟ وهو الذي خلق القدرة، لذلك فعلك منه ﷻ خلقًا؛ لأن أسبابه هو الذي خلقها، انتهينا من هذه الخطوة؟

تأتي الثانية: إرادتك التي تحددت في شيء دون غيره، هذه لابد لها من إعانة؛ لأن أنت واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة الشواغل، كذلك القدرة: صرف الأشياء ليست إليك؛ فلذلك توجهك إلى هذا الشيء هذا من الله ﷻ توفيقًا، قدرتك هذه في الطاعات، لكن قدرتك على ترك المعصية، أنت الآن عندك قدرة على فعل المعصية، وقدرة على تركها، عندك إرادة على الفعل، وإرادة على الترك، هنا تلحظ يجيئك مثلاً بعض الناس نفسه مطمئنة، ليس لها نزع إلى الذنوب والمعاصي، وآخر نفسه مترددة هنا، هو يلحظ أنه يختار ويفعل، أولاً يفعل، ثم يلحظ المطيع أنه أعين فجأة، يلحظ من نفسه أنه أعين، فصرف هذه الإعانة، اللحظة هذه من التوفيق أن العبد أعين بشيء يصرف عنه شرا، طبعًا هو بدأ بإرادته، بدأ باختياره، وأراد الشيء، ولهذا جاء أن الذي يسعى في العمل، فإنه يحاسب؛ ليأخذ أسبابه، يعني القدرة،

وأراد، وتوجه، وأما المخذول فهو الذي يسلب الإعانة، ما يعان على شيء: (أنت ونفسك) فهو تتردد عنده الأشياء، يأتيه الشيطان يغلبه، تأتيه النفس تغلبه، وليس له من الله عون، فتجني عليه اختياراته واجتهاداته.

فإذًا حصيلة الكلام أن الجبرية يقولون: الكتاب السابق يدل على الجبر، وعلم الله السابق يدل على الجبر، يعني: القدر يدل على الجبر، وعندنا: لا . القدر يعني العلم، والكتابة كاشفة، بمعنى: أنها غير مجبرة، يعني أنها ستكشف، أو أن الله ﷻ انكشفت له الأمور، وهي ليست بخفية عنه، وهو عالم بكل شيء، وكتب كل شيء؛ لأن كل شيء هو عليه ﷻ شهيد؛ فلهذا لايجبر أحدًا، العبد يختار، لكن يعين من يشاء، ويصرف الإعانة عمن يشاء، يهدي من يشاء، ويضل من يشاء ﷻ. **[شرح أصول الإيمان]**.

تعريف التوفيق عند الأشاعرة (الجبرية المتوسطة)

س ٥٨٩: بما عرف المبتدعة من الجبرية والجهمية وغيرهم التوفيق؟

الجواب: التوفيق عند الجبرية الغلاة ما يحضرني، الجهمية ما يحضرني تعريفهم، وأما عند الأشاعرة (الجبرية المتوسطة) الذين يقولون بالكسب فالتوفيق عندهم: خلق القدرة على الطاعة، هذا تعريف التوفيق عندهم، غير تعريفه عند أهل السنة والجماعة، ليس إعانة، هو خلق القدرة، أي: أدخلوه في القدرة.

إرادة وقدرة، خلق القدرة على الطاعة، هذا هو الجبر هو التوفيق عندهم،

الجبرية تعرف الإرادة والقدرة، الإرادة لا يدخل التوفيق فيها، الإرادة: هو يفعل، ويُفعَل به ما يفعل، لكن التوفيق: خلق القدرة على الطاعة؛ لأنه محل للطاعة، فخلق القدرة على الطاعة التوفيق، وخلق القدرة على المعصية الخذلان، فعندهم أن العبد مثل السكين عندك، العمل مثلاً قطع الخبز، هم يمثلونه، كذا السكين هي آله القطع، والحامل للسكين هو الذي سيقطع، هم يقولون: العبد كالآلة في قدرة الله ﷻ السكين لها قدرة على القطع، لكن ليس لها إرادة، فهنا حينما خُلِقت القدرة على القطع، أو هنا لما حرك الماسك السكين التي هي خلق القدرة على القطع لما حركها هنا بدأ القطع، لكن في الواقع السكين لا إرادة لها، فإذًا عندهم في الواقع العبد مثل السكين، ولهذا دائمًا يعبر الجبرية من المفسرين وغيرهم أنه يخلق عنده دائمًا، يستعملون لفظ العندية، لا يستعملون لفظ به، وهي السببية، فلهذا تنتبه إلى مسألة القدر، والمذاهب فيه، وخاصة تدقيقاته تحتاج إلى تأمل - والحمد لله - فالنصوص في ذلك واضحة، مؤتلفة، بينة، لا إشكال فيها، ومذهب أهل السنة والجماعة أيضاً واضح، وهو مذهب صافٍ وواضح، وفهمهم للأدلة في القدر لا إشكال فيها، تجدها متناسقة مع النصوص، ومتناسقة أيضًا مع العقل في ما يدل عليه في المسألة، فمسألة القدر ضل فيها الأكثرون - نسأل الله العافية والسلامة - **[شرح أصول الإيمان]**.

معنى الهداية

س ٥٩٠: هل المقصود بالهداية الإلهام؟

الجواب: لا، البيان، هديناه يعني: دللناه على طريق الخير وطريق

الشر، الهداية قد تكون فطرية في بعض الأشياء، وقد تكون رسالية بما فيه التكليف إلى آخره. [**شرح أصول الإيمان**].

بيان معاني بعض أدلة الكتابة

س ٥٩١: هل قوله ﷻ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] يدل على الكتابة؟

الجواب: لا، ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] ما تدل على الكتابة، فهم يستدلون عليها بقوله ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ. .**»(١) إلى آخر الحديث، وبقوله ﷻ: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١] يعني: فيما يكتبون من عمل الإنسان في كل يوم، فيطابقون بينه، وبين ما هو موجود فيما في أيديهم من الصحف؛ لأن الكتابة السنوية هي في الواقع كتابة يومية مجموعة، يعني: في اليوم الفلاني سيحصل كذا، وفي اليوم الفلاني سيحصل كذا. . ، إلى آخر هذه الكتابة السنوية، ثم بالنسبة للمكلف يكون تفاصيل الكتابة السنوية العامة للمكلفين، أو للمخلوقات تكون بأيدي الملك الموكل بالعبد؛ فلذلك قال جماعة من أهل العلم: إن الكتابة ثَم كتابة يومية كتفصيل للكتابة السنوية، وهذه التي فيها التغيير: المحو والإثبات والشروط. . ، إلى آخره: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] [**شرح أصول الإيمان**].

س ٥٩٢: هل نهاية الحديث فيها تعارض مع قوله ﷻ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]؟

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب: لا ، ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩] هذا بما في صحف الملائكة من التقدير التفصيلي، وأما التقدير العمري، فهو إجمالي مثل ما في اللوح المحفوظ، لا يزاد فيه ولا ينقص، كما قال ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] أي أصل الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ. [شرح أصول الإيمان].

سبب تقسيم الكفر إلى اعتقادي وعملي

س ٥٩٣: هل الذبح لغير الله كفر اعتقاد أم كفر عملي؟

الجواب: النصوص ما فيها لا كلمة كفر اعتقاد، ولا كفر عمل، هذه مهمة، يعني بالمناسبة هناك كلمات كثيرة للعلماء جاءت لتوضيح أحكام الشريعة، فمنها ما استعماله في كل موطن يصبح مشكلة مثل: كفر اعتقادي وكفر عملي، هذه ذكرها العلماء من باب التقريب؛ لأن من المكفرات ما سبيله الاعتقاد، أو سببه الاعتقاد، ومن المكفرات ما سببه العمل، فيجعلون مثلاً السجود للصنم كفرًا عمليًا، النذر لغير الله يجعلونه شركاً أكبر، كفرًا عمليًا، وإذا صاحبه اعتقاد، فهو اعتقادي، ونحو ذلك، هذا تقسيم فني، يعني تقسيم للتقريب، لكن لا نجعله قاعدة في الحكم على الأشياء؛ لأنه أيضاً يلتبس على بعض الناس في بعض أحواله، فمثلاً تقسيم الإيمان إلى قول وعمل واعتقاد، كثير من العلماء ما قالوا: (اعتقاد)، بل قالوا: (قول وعمل)، فأين الاعتقاد؟ نقول: الاعتقاد موجود، إذًا التقسيمات هي للتوضيح.

المطلوب من طالب العلم أن ينظر إلى النصوص، النص ودلالة الكتاب

والسنة على المسائل، يستفيد من تقسيمات العلماء في فهم النصوص، لو تأخذ هذه التقسيمات، وتنحو فيها مثل التعاريف، وخاصة في مسائل التوحيد والعقيدة؛ لأن كثيرا ممن كتب سواء من المتقدمين أو المتأخرين من المرجئة، والأشاعرة، والمعتزلة من جهة التأصيل خلطوا، أصلوا أصولاً، ثم بنوا عليها، وصارت قاعدة، وهذا ليس بسليم، الواجب الرجوع للنص والدليل، وكلام العلماء نفهم به الدليل، كلام العلماء معظم، وله عظمته، وله جلالته. . ، إلى آخره، لكن لا نحفظه، ونترك الأدلة، بل الأدلة هي الأصل.

مثال: الآن الركن والواجب: لا يوجد شيء اسمه أركان الصلاة وواجبات الصلاة، هل هناك شيء في الأدلة فيه ركن الصلاة، أركان الحج، وواجبات الحج؟ لا يوجد، فالعلماء قالوا: هذا ركن، وهذا واجب من باب التعليم؛ حتى تعرف ما تفسد به العبادة، وما لا تفسد، لكن إذا نظرت إلى أنه يفعل أو ما يفعل، ترجع إلى دلالة النص، لذلك يأتي مثلاً واحد مثل أحد الشباب سألني، قال: أن أباه قال له: أريد الحج مع بعض الشباب، قال: أنا أحج بك، قلت: حسن المقصود أني أحج حجة الإسلام، يقول: ذهبنا للطائف، وجلسنا فيها في الفندق إلى ما بعد العشاء من يوم عرفة، من ليلة العيد، ثم يقول: حوالي نصف الليل ذهبنا للميقات، وأحرمنا، دخلنا على عرفة، مررنا بعرفة، ثم مررنا بمزدلفة مروراً كلها، ثم رجمنا، رجموا جمرة العقبة، وقصروا، وحلقوا في ليلة، ثم بعد ذلك أين ذهب؟ ذهب لجدة، جلسوا فيها، ولما جاء آخر يوم (اليوم الثالث عشر) دخل، يقول: ورموا الجمار عن الأيام كلها الثلاثة، وطاف، وسعى، وقال علينا ذبيحة أنا وأنت

من أجل فوات مبيت ليالي منى. هذا فهم للشريعة؟!! هذا ليس بفهم، يعني صحيح أن العلماء قالوا: هذا ركن، وهذا واجب، وهذا يجبر بكذا، لكن ما نؤلف منها منسكاً جديداً، هذا هدي جديد، كيف هذا حج؟! فالعلماء مثلاً قالوا: هذا واجب؛ كي نعرف أن من تركه، وليس من أجل أن نؤلف شيئاً، إلى آخره.

مثلاً الآن يصلي، يجلس يصلي، ولا يستفتح، يقرأ الفاتحة، ويركع ثم يسبح واحدة، ثم إلى آخره، ما هذه هيئة الصلاة؟ وإن كانت نقول مجزئة، لكن ليس معناها أنه يلتزمها هدياً، أو يفعلها، طالب العلم المفتي يعرف أن العلماء فرقوا في المسألة بين الركن الواجب تبعًا لتفريقها في الأدلة، فيحكم عليه بناءً على هذا.

فإذًا كلام العلماء نفهم به النصوص، فهم الكتاب والسنة بكلام أهل العلم، فإذا كان الدليل من الكتاب، أو من السنة نحتاج في فهمه إلى كلام أهل العلم، فإننا نبني عليه، الحديث ليس بواضح، الآية ليست بواضحة، قال العلماء فيها كذا، أبرأ للذمة، أما بالنسبة للحكم، للفتوى، فهذه صعبة؛ لذلك تضيق الفتوى، ويضيق الاجتهاد إذا التزمت كلام الفقهاء، أو كلام شراح الحديث يضيق، دلالة النصوص تستوعب الأزمنة والأمكنة، تستوعب كل زمان وكل مكان، لكن كلام العلماء - خاصة الفقه بالذات، وخاصة في المعاملات - شروط، يشترط له كذا، وتعريفه، وشروطه، لو تطبقها الآن كله لا يجوز، لا يجوز، وهذا ما توفر فيه الشرط، وهذا لا يصح البيع، أوسع العلماء كلامًا في المعاملات، وأيسرهم مذهب الحنابلة، ولذلك يقول ابن تيمية: كثير من أتباع أبي حنيفة والشافعي إذا أرادوا أن

يتعاملوا بمعاملة احتاجوا أن يستفتوا حنبليًا ؛ لأنه أوسع ، الآن في زماننا هذا لو أيضاً تلتزم بمذهب الحنابلة ضاقت عليك المسائل مثل المعاملات ؛ لأنه توجد أشياء كثيرة ، فإذًا المجتهد يكون مجتهدًا إذا عرف الأدلة أيضاً ، عرف كلام أهل العلم ، وعظمه ، ما يرمي كلام أهل العلم يقول : ما هذا؟ نحن رجال ، وهم رجال ، مثل كلام السفهاء ، بل يعظم كلام أهل العلم ، ويفهمه ، لكن لا نجعل كلام أهل العلم مثل ما أنزل الله ﷻ ، كلام أهل العلم معظم ، ونفهم به النصوص ، وكثير من كلامهم منزَّل على عصرهم في مسائل كثيرة ، المسائل المالية الآن المعاصرة بحاجة إلى اجتهاد ، يأتيك مثلاً اشترطوا كذا ، اشترطوا في الحوالة كذا ، فالأصل الحوالة ما فيها إلا حديث واحد ، فهل نعمل بها أم لا ؟

هذه الشروط كلها صعب أنك تعمل بها ، صعب يعني جميعاً ، فبعضها تنظيري جيد ، وبعضها يكون مأخوذًا من اجتهاد الإمام ، المقصود من هذا - ولو طالت ، ربما يكون فيها فائدة - أن دلالة النص واسعة في المسائل العملية ، واسعة لكل زمان ومكان ، وكلام أهل العلم معظم ومقدر ، ولا يجوز لأحد أن يستهين به ؛ لأنهم هم ورثة الأنبياء ، ومن استهان بكلام أهل العلم ، فحري أن لا يبارك له في كلامه ، ولا في علمه ، ولا في عمله ، ولكن هم نقلة للشريعة يبينون لنا كيف نفهم النص ، هم واسطة ، تأتي مسائل شروط اشترطوها في بعض المسائل ، الحجة فيها ليست واضحة ، فإنه صعب العمل بها ، خاصة في مسائل المعاملات ، أما العبادات ، فإنها مبنية على الاحتياط ، فالواحد يأخذ حيطته ، لكن المعاملات الأصل فيها الإباحة

[شرح أصول الإيمان].

س ٥٩٤: هل الكفر نوعان مثل النفاق: كفر اعتقادي، وكفر عملي؟ أم يعتبر للكفر أنواع أخر؟

الجواب: لا، الكفر أصغر وأكبر، ليس فيه اعتقادي وعملي، يعني من عمل الأشياء الكفرية، فهو كافر، وإن ادعى الإسلام، من عبد الأصنام، وسجد لها، وطاف بالقبور، وذبح لأهلها، وعبدهم من دون الله، هذا كفر ينقل عن الملة، لكن النفاق فيه: اعتقادي قلبي، وفيه عملي أخف من هذا، أما الكفر لا، الكفر العملي، الرسول ﷺ كفر تارك الصلاة، وقال: «**إِنَّ الْعَهْدَ الَّذِى بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلاَةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**»[1] فالكفر العملي في الإسلام هو مثل الكفر الاعتقادي، لكن الكفر العملي أيضاً يختلف، فإن كان فيما يناقض توحيد الله: عبادة القبور، والطواف بها، والاستغاثة بأهلها، والذبح لهم، والنذر لهم، أو مثل ترك الصلاة، أو جحود أركان الإسلام، أو جحد وجوب الزكاة، أو جحد وجوب الصوم، أو جحد وجوب الحج، لكان كافراً، ولو قال: إني مسلم؛ لأن هذا إنكار لما علم من الدين وجوبه، كذلك تارك الصلاة أطلق النبي ﷺ عليه الكفر، فقال: «**بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ**»[2]، والمرجئة - والعياذ بالله - الذين يزعمون أن الإيمان مجرد معرفة، وأنه لا ارتباط للإيمان بالأعمال، هذا قول ضال. أهل السنة والجماعة يقولون: العمل جزء من الإيمان فالإيمان والعمل واحد، لا انفصال بينهما. **[محاضرة النفاق وخطره]**.

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

معنى الإسلام العام والخاص

س ٥٩٥: ما الإسلام العام الذي ذكرت بأن إبراهيم عليه السلام أتى به، وما الإسلام الخاص الذي أتى به محمد ﷺ؟

الجواب: الدين عند الله جل جلاله الإسلام؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، والله عز وجل لا يرضى إلا الإسلام: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥]، فآدم عليه السلام كان مسلماً، وجميع الرسل - عليهم السلام - كانوا مسلمين، وجاؤوا بالإسلام العام.

والإسلام العام معناه: التوحيد والاستسلام لله عز وجل بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله، فهذا هو الذي تشترك فيه جميع الرسل. والإسلام الخاص المقصود به: ما شمل الاستسلام ذاك، ما شمل الإسلام الذي هو التوحيد والعقيدة والشريعة أيضاً التي جاء بها محمد ﷺ، وهذا الكلام عن الإسلام العام والخاص تجده في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع كثيرة، وفي أوائل الفتاوى تجد ذلك ماثلاً.

إذًا الإسلام الخاص هو: العقيدة والشريعة التي جاء بها محمد ﷺ، والإسلام العام هو الذي لا يرضى الله عز وجل من أي أحد من الخلق قبل محمد ﷺ إلا أن يكون مسلماً، ذلك الإسلام العام: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]. **[شرح كشف الشبهات]**.

معنى الشك المخرج من الملة عند أهل العلم

س ٥٩٦: أليس الشك إذا دافعه الإنسان، واستعاذ بالله من الشيطان ليس خروجاً من الملة، ومجرد الشك لا يخرج من الملة؟

الجواب: معلوم أن الشك ليس هو العارض، الشك حين يعبر به العلماء يريدون الشك في اصطلاحهم، والشك عندهم: استواء طرفي القضية في العلم، استواء طرفي القضية يسمى شكاً، وأما العارض، والتوهمات التي تأتى إلى القلب، والأوهام التي يلقيها الشيطان، هذه لا تسمى شكاً عند العلماء.

الشك أن يقول: هذه وهذه مستوية عندي، فيكون شكاً، ليس من جهة اعتقاد ورود الشيء على قلبه، ولكن يقول: جواز البعث، وعدم جواز البعث، إمكان البعث، وعدم إمكانه في حد سواء، قد نبعث، وقد لا نبعث، هذا: قد وقد، هل ترجح أحد الجانبين على الآخر؟ قال: لا، هذه وهذه مستوية، فهذا يسمى شكاً، وإذا قال: نعم، أرجح جانب البعث، ولكن قد يكون أن لا نبعث، وهذا يسمى ظناً، فإن قال: لا، البعث قائم، وأؤمن به، ولا احتمال عندي لعدم البعث، فيكون هذا علماً، وهذا على حسب كلامهم.

ففهم مصطلحات العلماء ينبغي أن يكون على لغتهم، لا على لغة العوام.
[شرح كشف الشبهات].

س ٥٩٧: ذكرتم فضيلتكم أن من شك في شيء مما جاء به محمد ﷺ فهو كافر، فما معنى الحديث الصحيح الذي جاء فيه «**أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ، فَقَالَ: إِذَا أَنَا مُتُّ، فأحرقوني، ثُمَّ اسحقوني، ثُمَّ اذْرُونِي في الرِّيحِ، في الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّى ليعذبني عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا. قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَقَالَ لِلأَرْضِ: أَدِّى مَا أَخَذْتِ. فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ فَقَالَ: لَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ. فَقَالَ: خَشْيَتُكَ يَا رَبِّ - أَوْ قَالَ - مَخَافَتُكَ. فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ**»[1]؟

الجواب: هذا الحديث اختلف كلام العلماء في الإجابة عليه، والتحقيق فيه الذي يتفق مع أصول الشريعة من جهة الاعتقاد والفقه - أن هذا الرجل لم يشك في صفة من صفات الله، وإنما شك في تعلق الصفة ببعض الأفراد، فهو لم يشك في القدرة أصلاً، ولو شك في قدرة الله، لكفر، ولم ينفعه إيمانه، إذا قال: أنا لا أدرى هل الله قدير أم ليس بقدير؟ يعني شك في أصل القدرة، فهذا يكفر، أما شك هذا ففي تعلق القدرة بإعادة الأجزاء، وهذا فرد، يعني: إعادة الأجزاء فرد من الأفراد التي يتعلق بها القدر، ومعلوم عندنا أن من أنكر فرداً من الأفراد في أصل ليس كافراً، وإنما هو على ذنب عظيم؛ فلهذا نقول: هذا الرجل شك في فرد من أفراد القدرة، فرد من أفراد تعلق القدرة بذلك الفرد، ولم يشك في قدرة الله أصلاً، وحاله كحال حواري المسيح الذين قالوا لعيسى عليه السلام: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآيِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢]، وفي القراءة الأخرى: ﴿هَلْ تستطيع رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآيِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٨١، ٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

هل يستطيع الله أن ينزل علينا مائدة، فهم لم ينكروا القدرة، وإنما شكوا في تعلق القدرة بهذا النوع: هل يستطيع أو لا يستطيع، فتعلق القدرة بإنزال مائدة من السماء حصل لهم شك فيها، فقال لهم عيسى عليه السلام: اتقوا الله إن كنتم مؤمنين، فبينوا وجهتهم: ﴿قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المائدة: ١١٣] إلي آخر السورة.

فالمقصود أن الشك في فرد من أفراد الصفة ليس كالشك في أصل الصفة، وهذا الرجل غفر له بسبب خوفه، ومعلوم أن الحسنات يذهبن السيئات، فأحسن إذ خاف من الله ﷻ، وأساء إذ شك في تعلق قدرة الله بهذا الفرد من مخلوقات الله، وهو الأجزاء التي فرقها بإحراقه، فلهذا تلحظ في الحديث قال: «**لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي**»، ما قال: لئن قدر الله مطلقاً، قال: «**لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي ليعذبني عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا**»، يعني أنه تعلق قوله ذلك بقدرة عليه بالخاصة، لما ذر جسمه رماداً، وهذا هو التحقيق في هذا القول، في هذا الحديث، وهو الذي يستقيم مع الاعتقاد ومع الفقه. [**شرح كشف الشبهات**]

حكم من يضحك عند الاستشهاد بالآيات والأحاديث

س ٥٩٨: نرى بعض الأشخاص يستشهد بما يحصل له من مواقف في حياته اليومية ببعض الآيات والأحاديث، فيضحك من حوله، وهو في تلك الحالة ليس بمستهزئ، وإنما قالها لمناسبة الموقف، ما حكم هذا الفعل، وبماذا ينصح هؤلاء؟

الجواب: أما من جهته، فإذا كان أوردها إيراداً عادياً، وهم الذين ضحكوا، فليس عليه حرج إذا لم يتعمد إضحاكهم بما أورده، وهم على قسمين: إن ضحكوا لفعله، فهذا مما هو سائغ، مما هو مباح، وإن ضحكوا على استشهاده بالآية، أو ضحكوا على الآيات، فهذا يدخل في الاستهزاء، فهنا يستفصل: ضحكوا لأي شيء؟ هل ضحكوا لفعله، لما حصل له؟ أو ضحكوا على الآيات؟ إن ضحك على الآية، فهذا داخل في الاستهزاء بالآيات، هذا فعل ليس على الآية، إذا ضحكوا على استدلاله، فهذا ضحك على فعله فلا، قد يكون ذلك من خلاف الأدب فقط **[شرح كشف الشبهات]**

حكم تعليق الإيمان بالمشيئة

س ٥٩٩: ما الحكم إذا قال رجل أنا مؤمن إن شاء الله، فعلق إيمانه بالمشيئة؟

الجواب: لا بأس في أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، باعتبار أنه لايدري ما يختم له. **[شرح كشف الشبهات]**.

جنس الشرك الأصغر أعظم من جنس الكبائر

س ٦٠٠: ما معنى قولهم: الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، وكيف يكون كذلك، والشرك الأكبر يعتبر من الكبائر، إذ هو أكبر الكبائر، فنرجو إزالة الإشكال؟

الجواب: الكبائر قسمان: قسم منها راجع إلى جهة الاعتقاد والعمل الذي يصحبه اعتقاد، وقسم منها راجع إلى جهة العمل الذي لا يصحبه اعتقاد.

مثال الأول الذي يصحبه الاعتقاد: أنواع الشرك بالله من الاستغاثة بغيره، ومن الذبح لغير الله، ومن النذر لغير الله، ونحو ذلك، فهذه أعمال ظاهرة، ولكن هي كبائر يصحبها اعتقاد، جعلها شركاً أكبر، فهي في ظاهرها صرفُ عبادةٍ لغير الله ﷻ وقام بقلب صاحبها الشرك بالله بتعظيم هذا المخلوق، وجَعْلِه يستحق هذا النوع من العبادة، إما على جهة الاستقلال، أو لأجل أن يتوسط.

والقسم الثاني: الكبائر العملية التي تُعمَل لا على وجه اعتقاد، مثل: الزنا، وشرب الخمر، والسرقة، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، ونحو ذلك من الكبائر والموبقات، فهذه تعمل دون اعتقاد، لهذا صارت الكبائر على قسمين.

نقول: الشرك الأصغر، ومن باب أولى الشرك الأكبر هذا جنسه أكبر من الكبائر - يعني: العملية - فأنواع الشرك الأصغر، ولو كان لفظياً مثل قول: ماشاء الله وشئت، ومثل الحلف بغير الله، أو نسبة النعم إلى غير الله، أو نسبة اندفاع النقم لغير الله ﷻ، أو تعليق التمائم، ونحو ذلك، هذه من حيث الجنس أعظم، هي كبائر، ومن حيث الجنس أعظم من كبائر العمل الذي لا يصاحبه اعتقاد؛ وذاك لأن الأعمال تلك كالزنا، والسرقة، ونحوها من الكبائر العملية، هذه ليس فيها سوء ظن بالله ﷻ، وليس فيها

صرف عبادة لغير الله، أو نسبة شيء لغير الله ﷻ، وإنما هي من جهة الشهوات، والأخرى هي من جهة الاعتقاد بغير الله، وجعل غير الله ﷻ نداً لله ﷻ، وأعظم الذنب أن يجعل المرء لله نداً، وهو خلقه ﷻ. **[شرح كتاب التوحيد]**.

القرآن ليس فيه زيادة

س٦٠١: هل القرآن فيه زيادة؟

الجواب: ليس فيه زيادة، هذا صحيح، معنى قوله: (ليس فيه زيادة) بمعنى لم يزد فيه على كلام الله شيء، فكله كلام الله، ليس فيه ولا حرف زيادة من عند البشر، بل كله من كلام الله ﷻ، لكن القرآن نزل بلسان عربي، وعلى وفق لغة العرب وسننها في كلامها، وهذا يعني أنه تجري فيه القواعد العربية، فكونه يكون فيه لفظ زائد، ما نقول: زائد، نقول: صلة تأدباً مع القرآن (صلة)، لكن هل الزيادة هنا بمعنى أنها ليس لها فائدة؟ لا، بل أعظم فائدة، وهي التأكيد، من مثل قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] معناها: فبرحمة من الله لنت لهم، (فما) في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ليست نافية، المعنى المراد: فبرحمة من الله لنت لهم، فهنا أتت (ما) صلة، ما معنى كونها صلة؟ أنها في مقام تكرير الجملة، كأن الله ﷻ قال: فبرحمة من الله لنت لهم، فبرحمة من الله لنت لهم، ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، كذلك قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، يعني: فبنقضهم ميثاقهم، وهكذا. . ، وهذا شيء معروف في لغة العرب. **[شرح لمعة الاعتقاد]**.

ضوابط كفر مستحل المعصية

س ٦٠٢: ما هو الضابط في كفر مستحل المعصية؟

الجواب: في كفر مستحل المعصية، الضابط أو الشروط:

أولاً: أن تكون المعصية مُجمعًا عليها، لا مختلفًا فيها، يعني مثل الزنا، هذا مجمع عليه، الزنا بالأجنبية هذا مجمع عليه، مثل الربا: ربا الجاهلية بخصوصه مجمع عليه، شرب الخمر مجمع عليه، فمن استحل مجمعاً عليه، هذا هو الضابط الأول: أن يكون كفره استحلال مجمع عليه.

الثاني: أن يكون مبنى الاستحلال هو الاستحلال الاعتقادي، يعني أن يعتقد أنها حلال، وليس الاستحلال العملي؛ لأن الاستحلال نوعان: استحلال اعتقاد واستحلال عمل، استحلال العمل لا يُخرج من الملة، يعني بعمله جعلها حلالًا، متساهلًا فيها جداً، مقيمًا ليل نهار يشرب الخمر، ليل نهار - والعياذ بالله - يزني، ليل نهار يسرق، مقيم، هذا استحلال عملي لا يُخرج من الملة إلا إذا اعتقد أن تلك المعصية المُجمع عليها حلال، فيكون كفراً؛ وذلك لقوله ﷺ: «**لَيَكُونَنَّ مِنْ أمتي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ..**»[1] إلى آخره، فقوله: «**لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي**» يعني: أمة الإجابة: «**يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ..**» إلى آخره، يعني: الاستحلال العملي، يعني: فعلوا، لبسوا الحرير، وارتكبوا الزنا، وشربوا الخمور، وغنت على رؤوسهم القيان، وضُربت على

(١) أخرجه البخاري (٥٥٩٠) من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

رؤوسهم المعازف، ونحو ذلك، هذا بالاستحلال العملي، يعني فعلوا ذلك فاستحلوه عملاً، باستحلالهم العملي، لا الاعتقادي، لم يخرجوا من كونهم من الأمة؛ لأنه ﷺ قال: «**لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ**»، والأمة هنا أمة ماذا؟ الإجابة؛ لأن أمة الدعوة ما يقال في حقهم يستحلون، أمة الدعوة - الذين هم الكفار - ما يقال: يستحل الحر والحرير، إنما هذه أمة الإجابة، استحلوه عملاً، فعوقبوا بما جاء في الحديث، وهذا هو الذي عليه جماهير أهل السنة في مسألة الاعتقاد، بأن الاستحلال لا يكون إلا باعتقاد القلب أن هذه المعصية حلال، أما الفعل ما يدل عليه، ما يدل على استحلاله لها بالقلب. [**شرح الاستقامة**].

س ٦٠٣: هل يدخل في كفر مستحل المعصية شرب النبيذ؟

الجواب: النبيذ مختلف فيه؛ ولذلك النبيذ شربه بعض التابعين، حتى النبيذ الذي يُسكر كثيره، يشربون النبيذ الذي يُسكر كثيره، يشربون قليلاً، شرب عدد من التابعين، وبعض أئمة الحديث نُسب إليه أنه كان يشرب النبيذ مثل: النسائي، يتأولون في ذلك، النبيذ فيه الحديث الصحيح الواضح: «**مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ**»[1]، لكن لما كانت المسألة غير مجمع عليها، فيها اختلاف؛ لا يجوز التكفير بها.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وقال: حسن غريب. وابن ماجه (٣٣٩٣)، وابن الجارود (٨٦٠)، والطحاوي (٤/ ٢١٧)، وابن حبان (١٢/ ٢٠٢)، والبيهقي (٨/ ٢٩٦) من حديث جابر رضي الله عنه، وأخرجه النسائي (٥٦٠٧)، وابن ماجه (٣٣٩٤)، وأحمد (٢/ ١٧٩)، والبيهقي (٨/ ٢٩٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

مثل الآن الربا، ربا الفوائد لما كان فيها خلاف، لا يجوز التكفير بها مثل مسألة النبيذ، ومثل بعض مسائل المال المعاصرة، يعني المقصود من الضابط هو الإجماع أولاً، المسألة مجمع عليها، ثانياً: أن يعتقد حلها، أنها حلال ليست بحرام. حتى المباح لو اعتقد أن الحلال حرام، يقول الخبز حرام، حرام ما يجوز لك، لو أكلت الخبز تأثم، هكذا مطلقاً، هذا كفر؛ لأن محرم الحلال كمحلل الحرام. [**شرح الاستقامة**].

المؤمن لا يحتاج إلى استدلال على وجود الله

س ٦٠٤: هل الإيمان بوجود الله يحتاج إلى استدلال؟

الجواب: هو هذا الذي يبحث فيه، هنا ما الضروري؟ هل هو على تعريفنا صار ضرورياً؟ . . ، إذًا هو مثل المسائل الضرورية، تحتاج إلى استدلال، طبعاً ضروري عند من؟ عند المؤمن بوجود الله ﷻ سواء كان مسلماً أو غير مسلم، الذي يؤمن بوجود الله يصير وجود الله ﷻ ضرورياً، يعني ما نحتاج إلى استدلال عليه، لكن مع الملحد يصير فيه بحث، استدلال أو لا؟ يصير فيه بحث، استدلال؛ ولذلك أكثر الفلاسفة ما يؤمنون بوجود الله ﷻ. [**شرح الاستقامة**].

حكم قول: سخرية القدر

س ٦٠٥: ما حكم مقولة القائل: من سخريات القدر حصول كذا وكذا؟

الجواب: هذا القول مصادم لتعظيم قدر الله ﷻ، قدر الله ﷻ هو ما

يجريه في ملكوته من أشياء، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، قدر الله ﷻ فيما يجريه تابع لحكمته ﷻ، ونابع منها، وحكمته ﷻ هي وضع الأمور في مواضعها الموافقة للغايات المحمودة منها، حكمة بالغة، وقدره ﷻ يستحق عليه الثناء الجميل والعالي، فهو إحكام كله، وجد كله، وعلو، وعظمة، وحكمة، فليس في أمره ﷻ لهو، وليس في أمره ﷻ لعب ولاسخرية، قال ﷻ: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الأنبياء: ١٧، ١٨]، وقال الله ﷻ في سورة الطارق: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ﴿١٤﴾﴾ [الطارق: ١٣،١٤] لا الكتاب هزل، ولا ما اشتمل عليه هزل، هذه عبارة سيئة، وخيمة، يجب النهي عنها، وتوبة صاحبها أيضاً، واستغفاره منها، هي لم تأت من بلاد الإسلام، هذه أتت من الكتب المترجمة من الغرب في الروايات يستعملون هذه، الروايات القديمة التي تُرجمت، واستعملها بعض الجهال على هذا النحو. [**شرح التوضيح المبين**].

حكم التسخط على قضاء الله

س ٦٠٦: فضيلة الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، رجل جزع بعد فقد ولده، وقال ماذا تريد مني؟ خذ أولاد الناس، واترك لي ابني، فقال له رجل: أنت منافق، فهل هذا الرجل يعد منافقًا حقاً؟

الجواب: نعوذ بالله من الجزع، واجب عليه الصبر والرضا والاحتساب، والعلم أن الله حكيم عليم، الذي وهب لك هذا الولد، والذي اختاره ربك،

وله الحكمة في ذلك، وما يدريك عن بقائه، وهل بقاؤه لك مصلحة لك أو مفسدة؟ ولا شك أنها مقالة خطيرة، وكلام سيئ عليه أن يتوب إلى الله، ويتوب توبة نصوحًا، وينيب إلى الله من هذا الذنب العظيم والكلمات البذيئة، في الحديث: « . . **وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لا يُلْقِي لَهَا بَالاً يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ**»(١)، فالكلمات السيئة، هذا السخط - والعياذ بالله -، وتسخط على القدر، وعدم رضائه عن الله - ضعف إيمان، قلة صبر، ونسأل الله الغفور العافية، الواجب الصبر والاحتساب كما قال الله عن عباده المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة: ١٥٦، ١٥٧]، أما هذا الجزع، فهذا من الشيطان، في الحديث: «**إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلاَءِ وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلاَهُمْ فَمَنْ رضي فَلَهُ الرِّضَا وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ**»(٢)، القضاء والقدر ماضيان، رضيت أم سخطت، لكن إن رضيت واطمأننت، فزت بالثواب في الدنيا والآخرة، وإن تسخطت، حلت عليك عقوبة الله، والقدر ماضٍ رغم أنفك، فالواجب على هذا أن يتوب إلى الله، ويلجأ إلى الله، ويسأل الله أن يتجاوز عنه، وأن يمحو زلته، ويمحو خطيئته، ويتوب عليه من تلك الكلمة الوقحة القبيحة، التي هي اعتراض على الله وسوء ظن بالله، عافانا الله وإياكم من المصائب.

[محاضرة النفاق وخطره].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٧، ٦٤٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، وقال: حسن غريب. وابن ماجه (٤٠٣١) والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٤٤)، والقضاعي (٢/ ١٧٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

أهمية التحذير من الأقوال والأعمال الباطلة

س ٦٠٧: هل الحكم على شخص بأنه منافق بغرض التحذير منه يجوز؟

الجواب: إذا كان حكمك مبنيًا على أصول شرعية، وعلى تثبت، وأردت التحذير، فالأحسن لك أن تقول: هذا كلام المنافقين، وهذا عمل المنافقين؛ خوفاً أن تحكم عليه، وأنت لست على يقين من حاله، لكن إذا وصفت العمل والقول بأنه من أقوال المنافقين وأعمال المنافقين؛ يكفي لأنه ليس المهم ذات الشخص، المهم التحذير من الأقوال والأعمال الباطلة. **[محاضرة النفاق وخطره]**.

س ٦٠٨: فضيلة الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. إذا كان الله قدر المقادير، فكيف يجاب عن الأحاديث التي وردت في شأن صلة الرحم: في أنها تزيد في العمر، وكذلك ما ورد في شأن الدعاء؟

الجواب: الحمد لله، يقول الله ﷻ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] قوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني اللوح المحفوظ، فما في اللوح المحفوظ لا يتغير ولا يتبدل، وهو الذي سيكون موافقاً للواقع، وأما الكتاب الذي كتبه الملك حين أمر الله ﷻ الملك أن ينفخ الروح فيك، فإنه يكتب من ضمن ما يكتب عمرك، ثم أنت إذا أحسنت، ووصلت الرحم، وفعلت ما بيّن النبي ﷺ أن به يكون إنساءٌ في الأثر، وإطالة في العمر، فإن الله ﷻ يمحو ما كان في صحف الملائكة، ويثبت غيره،

فالملائكة تتوفاك بم أثبته الله ﷻ في تلك الصحف، بما سيكون إليه آخر أمرك، أما ما كان في اللوح المحفوظ، فعنده أم الكتاب، ذلك لا يتغير، ولا يتبدل، أما الكتاب الذي بيد الملائكة فهو كما قال ﷻ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ وهكذا شأن الدعاء، وشأن طول الأعمار، وما ورد في السنة من أمثال ذلك ما يكون فيه تغيير في المقادير هذا يعني به ما كان في أيدي الملائكة من المكتوب، إما ما كان في اللوح المحفوظ، فلا يتغير، ولا يتبدل. [**محاضرة عقيدة أهل السنة**].

الرضا بالقضاء من الإيمان

س ٦٠٩: ما صحة الدعاء القائل اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه وما معناه؟

الجواب: أما ما صحة هذا الدعاء، فلا أعلم، وأما معناه، فإنه قد يكون له معنى صحيح، وذلك أن الرضا بالقضاء واجب، وإذا كان الرضا واجباً، فإنه من تمامه ألا يسأل رده، وألا يسأل تغييره، وهذا من تمام الرضا به، يعني بقضاء الله ﷻ، ولكنه يسأل الله ﷻ أن يكون قضاؤه لطيفاً، والله ﷻ هو اللطيف الخبير، ومن آثار اسمه اللطيف أن يكون لطيفاً في قضائه، ولطيفاً في ما يصيب به عباده من خير ومن شر، فإذا كان القضاء الذي يصيبك لطيفاً، وأنت متلطف بك في ذلك القضاء، نزل عليك القضاء ببرد، ويقين، وسلام، وكنت مؤمناً بالقضاء راضياً به، وهنا تنبيه على أن القضاء الرضا به، كذلك القدر، بمعنى: القضاء الرضا به هذا واجب، فرض؛ لأنه فعل الله ﷻ، فليس لأحد أن يعترض على القضاء، وليس لأحد

أن يكره القضاء، ولا ما قدره الله ﷻ، لكن المقضي، يعني نفس المرض الذي أصاب ما أصاب، أو إحراق المال، هذا قد لا ترتضيه النفوس جميعاً، لكن من حيث إن المرض الذي أصابك هو فعل الله ﷻ، وهو قضاؤه، فأنت ترضى وتسلم وجوباً؛ لأنه فعل الله ﷻ، وأنت لا تعترض على فعل الله، أما المرض الذي أصابك، يعني: المفعول المخلوق هذا الذي هو المرض هذا قد تكرهه، وليس هذا فيه طعن في الإيمان، أو وجوب الإيمان بالقضاء. فالرضا بالمقضي يعني بما يصيبك، هذه مرتبة الصالحين، مرتبة المنيبين الذين يرضون بكل ما أصابهم، وليس هذا لكل أحد، فمن كره المقضي، فلم يرتكب إثماً، لكنه إن كره القضاء كان مرتداً؛ لأن فعل القضاء فعل الله ﷻ، وليس له أن يكره فعلاً من أفعال الله ﷻ. **[محاضرة عقيدة أهل السنة]**.

طريقة إبعاد وساوس الشيطان عن النفس

س ٦١٠: أود أن أخبرك يا شيخ بأني أحبك في الله، وأخبرك بأني يأتيني من الشيطان وساوس كثيرة في القدر، ويشككني في أشياء أخرى: كيف كذا؟ وكيف كذا؟ ولماذا خلق الله كذا؟ إلى غير ذلك. أرجو أن ترشدوني إلى الطريقة المثلى في إبعاد هذه الوساوس، والمكايد الشيطانية عن نفسي؟

الجواب: **أولاً**: الواجب على المكلف أن لا يسترسل مع الوساوس؛ لأن الشيطان غرضه أن يصد الناس عن الإقبال على الله ﷻ، فبعض الناس يأتيهم من طريق يعلم أنه يؤثر فيهم، فمن كان يؤثر فيه الشبه العقلية أتاه من هذا الطريق، ومن كان يؤثر فيه الشهوات البدنية أتاه من ذاك الطريق،

فهذا السائل الواجب عليه أن لا يسترسل مع هذه الأفكار، ولنضرب مثلاً له يقطع عنه مطامع الدرك والإدراك لفهم تعليلات الأفعال الحاصلة، وللحكم المرادة، وللغايات المحمودة التي تسير عليها مخلوقات الله ﷻ، مثلاً: لو كان عنده طفل صغير، إما أخ له، أو ابن له، أو نحو ذلك.

هو يتصرف بتصرفات، يعني هذا الأب أو الأخ الكبير يتصرف بتصرفات، وهذا الصغير ينظر إليه ما يفهم، هذا يتصرف تصرفات، وهذا لا يفهمها. لماذا؟ لأن عقله محدود.

وهذا يكبره بعشرين سنة؛ فعقله أكبر منه بعشرين سنة، فماذا لو اعترض هذا الطفل الصغير على والده في بعض تصرفاته، أتى يعترض عليه، أتى يعطيه حقنة مثلاً من مرض، قال: لا كيف تؤذيني؟ هو من مصلحته، لكن هذا ما يدري، هو يعرف أن الحقنة إذا لمست جلده سيصرخ، سيتأذى من ذلك، فالأب يعلم أن هذا من مصلحة ولده، وأن مصلحته في إيذائه، كذلك يأتي الأب، يتصرف، أنت لماذا ذهبت مثلاً خارج البيت؟ لماذا صحبت فلاناً؟ ويضربه، ويتأذى، يقول: هذا الأب يتدخل في حريتي، أو نحو ذلك. هو ما يتصور أكثر من ذلك، فإذا كان هذا هو الفرق بين من بينهم فوق عشرين سنة أو ثلاثين سنة، فما الفرق بين العقل المحدود، والله ﷻ؟ ما فيه شك أنك إذا تأملت هذا المثال وأشباهه، علمت أن الإنسان إذا علم حدود عقله ومن هو، وأنه فقير عاجز مربوب لله ﷻ انقطع عنه الحرص على تلك الوساوس أو الاسترسال معها.

أسال الله ﷻ أن ينور بصيرتي، وقلب هذا السائل، وقلوبنا جميعا، وأن ينفي عنا الوساوس والشبهات التي تنغص الإيمان، والتي تؤثر فيه، ولكن

الواجب عدم الاسترسال في ذلك، وأن يقبل على عبادته وصلواته وتلاواته وإخباته وإنابته لله، وأن يسأل الله ﷿ في أوقات الإجابة: في آخر الليل، قبل الفجر، أو بعد منتصف الليل، أو في الثلث الأخير من الليل، أو بين الأذان والإقامة سؤال ملح، سؤال راغب راجٍ للإجابة، يسأل أن يبعد عنه هذه الوساوس، وأن ينصره على الشيطان الرجيم، وهو سينصره بإذن الله ﷿. [**محاضرة عقيدة أهل السنة**].

التوحيد والعقيدة

س ٦١١: هل هناك فرق بين التوحيد والعقيدة؟

الجواب: التوحيد قسمان - كما ذكرت -، وبه يظهر التفرقة بين التوحيد والعقيدة، وهما متلازمان، التوحيد والعقيدة بمعنى واحد، لكن عند التصنيف يختلف ذلك. [**محاضرة المهم والأهم**].

حكم من ابتدع في الدين

س ٦١٢: هل المبتدع الذي شرع في دين الله ﷿ ما لم يشرعه الله ولا رسوله يكون ممن قال الله فيهم: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؟

الجواب: إن كان هذا المشرع معتقداً صحة قوله، وقصده المخالفة، هذا ضلال، لكن إن كان مبتدعًا بدعة فيها تأويل، له تأويل عرض، وتأويل وسوء فهم، فينصح ويبين له؛ فالإنسان قد تزل قدمه، وكم من صالح وعالم

وفاضل خفيت عليه أمور، وخفي عليه أشياء؛ الكمال لله، إنما المسلم عليه إذا رأى خطئا أن يصلحه، وإذا رأى من قال قولاً مخالفاً أن يناظره، فلعل له عذرًا، وأنت تلوم. [**محاضرة التحذير من الغلو في الدين**].

ضلال أصحاب الأبراج الفلكية

س ٦١٣: هناك في بعض المجلات ما يسمى بالأبراج، كبرج الثور والعقرب. . ، وغيرها، وهم يدعون أنه سيحدث في اليوم التالي كذا وكذا بصاحب البرج، فنرجو من سماحتكم الإفصاح عن حكم ذلك.

الجواب: هذا كله من الضلال والقول علي الله بغير علم، البروج والشهور والطوالع كلها بيد الحي القيوم، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. [**محاضرة التحذير من الغلو في الدين**].

س ٦١٤: هل يجوز لعن الفاسق؟

الجواب: اللعن في اللغة يطلق على وجهين: استعمال اللفظ هذا - لفظ اللعن ومشتقاته -، واستعمال ما يدل على معناه؛ لأن اللعن هو أشد السب، أو الإيذاء بالقول، وأصله في اللغة الإبعاد والطرد، فقد يلعن اللاعن وهو يريد السب، لا الطرد من رحمة الله ﷻ؛ ولهذا يفرق ما بين الدعاء عليه باللعنة، وما بين سبه بالسب المقزع الذي هو مقام اللعن، ولهذا جعل العلماء لفظ (لعنه) في الحديث على المعنى، لا على اللفظ، وقد يقال أيضاً: إنه قد يقع منه ﷺ مرة أو نحو ذلك أو مرتين، فيكون في مصلحة المؤذى، يكون هذا في مصلحته؛ لأنها تنقلب عليه رحمة، والنبي ﷺ ثبت

عنه في الصحيح في مسلم وفي غيره أنه قال: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لاَ يَكُونُونَ شُهَدَاءَ ولا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١)، اللعن لا يجوز. [مجلس ٢٠/ ٦/ ١٤١٧هـ].

معنى العندية عند أهل السنة

س ٦١٥: أحسن الله إليك يا شيخ، والذين يحملون (عند)، يقولون: إنها المجاز يعني: (عند علمه) كلام ابن حجر، فهل هذا فيه شيء؟

الجواب: في علمه وبعض القدر؛ لأن القدر يشمل العلم والكتابة، فعنده معلوم، وعنده مكتوب، هم يريدون أن ينفوا العلو فقط؛ لأن الذي يفسر العندية بغير العلو؛ كقوله ﷻ مثلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] هذه نفسرها بالعلو، وفي قوله مثلا في الشهداء: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] العندية هذه العلو كلها، فالعندية المتصلة بالله ﷻ الأصل فيها العلو، وقد يلزم منها أشياء أخرى، والعلو: إما علوه ﷻ، وإما علو الجنة، وإما علو الكتاب، اللوح المحفوظ، أو ما شابه ذلك. [مجلس ١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ].

الكائنات والجمادات لها حياة تخصها

س ٦١٦: يا شيخ سمعت لك شريط (حياة الكائنات والجمادات) ذكرت أن لهم حياة تخصهم؟

الجواب: نعم، هذا مذهب أهل السنة. [مجلس ١٨/ ٧/ ١٤١٧هـ].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٨) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

الإجمال في الوعيد أفضل من التفصيل

س ٦١٧ : يا شيخ - أحسن الله إليك - في مثل قول النبي ﷺ: **«لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ»**(١)، هل يجوز شرح هذا الحديث للعامة بأن يسلك الإنسان بإجمال، بأنه لا يدخل الجنة نمام، وما يفصل فيها ويسلك في هذا مثل مسلكه، يقول: طريقتي فيه كطريقة التمائم، نحن ننهى عنها بالجملة، وعلم النجوم، وما إلى ذلك، فهل هذا صحيح يا شيخ؟

الجواب: لا، هو يختلف؛ أولاً: نصوص الوعيد إبقاؤها علي إجمالها وعدم تفصيل نوع الكفر فيها، نوع الدخول، هذا اختاره الإمام أحمد، واختاره عدد من السلف، فيبقى الوعيد على ما هو عليه، التخويف، فيقال: **«لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ»**، بدون تفصيل؛ كما أطلق النبي ﷺ كذلك: **«مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»**(٢)، فهذا تقول: كفر، ولا تفصله، **«إِنَّ الْعَهْدَ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلاَةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ كَفَرَ»**(٣)، تقول: كفر، ولا تفصل، حتى الذين يقولون: إن التفريق ما بين لا يكفر، يطلق القول علي ما جاء في الحديث، ولا يفصل؛ لأجل الوعيد، فنصوص الوعيد إبقاؤها علي ظاهرها بدون تفصيل أوقع في التهديد، أوقع في الوعيد، فإذا فعلها الواحد فلا بأس؛ وإذا احتاج أن

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (ص٧٦).

(٣) سبق تخريجه (ص٧٦).

يفصل؛ لأجل مناسبة وعدم فهم الناس أو شيء، لا بأس يفصله. **[مجلس ١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ]**.

حكم ما يؤدي إلى الشرك

س ٦١٨: ما حكم جميع الأقوال والإرادات والأفعال مما تكون ذريعة للشرك الأكبر، ووجه كونه شركًا أصغر؟

الجواب: يعني هو اجتهد الشيخ رحمه الله بأن يضع هذا الضابط، لكن هناك أشياء ذريعة، ولم يجعلها أحد من العلماء شركًا أصغر، ما أطلقوا عليها اسم الشرك الأصغر، هو ذريعة للشرك الأكبر من الأقوال أو الأعمال، لكن ما جعلت شركًا أصغر. ولهذا ما انضبط. **[مجلس ١٠/ ٨/ ١٤١٧هـ]**.

مراتب اليقين

س ٦١٩: ما معنى علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين؟

الجواب: هذه واضحة: جاء في اليقين مراتب ثلاث: أولها علمه، يعني: العلم اليقيني، اليقين الناتج عن علم، والثانية: اليقين الناتج عن رؤية، هذا هو عين اليقين: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧﴾ [التكاثر: ٧] ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٥: ٨]، فذكر مرتبتين، فعين اليقين: هي رؤية الشيء يحصل، اليقين برؤيته، وحق اليقين يحصل بملابسته، مثَّل له ابن القيم رحمه الله، قال: مثل من أخبره بوجود ماء، فصار عنده يقين؛ لثقة

المخبر، يقين بوجود الماء؛ لثقة المخبر، صار عنده علم يقيني؛ لثقة المخبر بذلك، أو لكثرة المخبرين، فلما تقدم على ما قالوا، رأى الماء، فصار عنده عين اليقين، فإذا أتى، ودخل في الماء، أو غرف بيديه، صار حق اليقين، من هذا قول طائفة من العلماء في توجيه كراهة المؤمن، كراهة الولي للموت في قوله ﷺ فيما يخبر عن ربه قال: «**وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شيء أَنَا فَاعِلُهُ ترددي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**»[1] قالوا: سبب كراهية المؤمن للموت هو أن الآخرة بالنسبة له يقين، ولكنها علم، وهو في الدنيا في حق اليقين، فاليقين نعم مختلفة رتبته، فكره؛ لأنه ما يريد أن ينتقل من حق اليقين إلى علم اليقين، وهو متيقن بالجنة، لكنها علم اليقين. [**مجلس ٦/ ١٤١٨هـ**]

عقيدة أهل السنة والجماعة في أفعال العباد

س ٦٢٠: ما عقيدة أهل السنة والجماعة في أفعال العباد؟

الجواب: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فمسألة أفعال العباد هذه من فروع عقيدة القضاء والقدر عند أهل السنة والجماعة؛ ذلك أن القدر ركن من أركان الإيمان، والإيمان بالقدر يكون بالإيمان بما أخبر الله به في كتابه، وما أخبر به النبي ﷺ مما

(١) سبق تخريجه (ص٢٨٨).

هو منطوق، أو مفهوم في القدر، وقد جمع أهل السنة ذلك بقولهم إن للإيمان بالقدر مرتبتين:

الأولى: سابقة لوقوع المقدر.

والثانية: مع وقوع المقدر.

أما السابقة لوقوع المقدر: فتحوي درجتين:

الأولى: بعلم الله ﷻ الشامل لكل شيء، للكليات والجزئيات، لما كان، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهذا قوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١]، ومن قوله ﷻ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المجادلة: ٧]، وغير ذلك من الآيات التي فيها علم الله الشامل بكل شيء، هذه مرتبة العلم أو درجة العلم.

الثانية: الكتابة - يعني الدرجة الثانية من الأصل الأول، أو من المرتبة الأولى - الكتابة والكتابة جاءت في غير ما آية وجاءت في الحديث: «**كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ - قَالَ - وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»(١) يعني بمقادير الخلائق الكتابة؛ لأنها هي المرادة، أما العلم، فهو أزلي، وأما ما بقي من المراتب، فهو مع وقوع المقدر، فيكون المقصود بهذه المرتبة هو الكتابة، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

الدرجة الثانية أو المرتبة الثانية، وهي التي بعد أو مع وقوع المقدر،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

تحوي أيضا مرتبتين: هذه المرتبة أو الدرجة منها عموم خلق الله ﷻ لكل شيء، ومنها مشيئة الله ﷻ النافذة في كل شيء، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، هذه مرتبة.

الثانية: أن الله ﷻ خالق كل شيء، هذه عقيدة أهل السنة يدخل في هذا العموم، خالق كل شيء: أفعال العباد؛ فأفعال العباد مخلوقة، سواء الطاعات أو المعاصي، فالله ﷻ خالقها، فما عمله العبد من طاعة فالله ﷻ هو الذي خلقه، وما عمله العبد من معصية، فالله ﷻ هو الذي خلقه، ومعنى ذلك، معنى كونه خلق الأفعال، أنه ﷻ أعطى العبد قدرة، وأعطاه إرادة، فلا يمكن أن يُحدث فعلًا ما إلا بقدرة تامة على الفعل، أو بعض قدرة على الفعل، وكذلك بإرادة جازمة على تحقيقه، فإذا تمت القدرة والإرادة للعبد حصل الفعل، والله ﷻ هو الذي خلق القدرة، وخلق الإرادة، فيكون ما ينتج منها، وهو فعل العبد مخلوقًا لله ﷻ، إذا تبين ذلك، فمعنى هذا أن فعل العبد فعل له حقيقة، هو الذي فعله باختياره، وهو الذي وجه قدرته عليه وإليه، فالعبد يختار هل يذهب إلى المسجد، أو يذهب إلى غيره وقت الصلاة، فالعبد يختار هل يقرأ القرآن، أم يقرأ غيره، فهو مختار، وعنده قدرة لإنفاذ ما يختاره، فإذا هو محاسب على اختياره، فالفعل فعل له حقيقة والله ﷻ خلق فعله بما أعطاه القدرة التامة والإرادة الجازمة التي يحقق بها الفعل.

وإذا كان كذلك كان عمل العبد محاسبًا عليه، سواء عمل خيرًا، أو عمل شرًا، باعتبار أنه فعله بتمام اختياره، فالعبد ليس بمجبور على فعله، والفعل ليس بكسب له، يعني مضاف إليه إضافة ما يحدث من الآلة إليها. وفعله

حقيقة من جميع جهاتها، لكنه لم يخلق فعل نفسه بمعنى لم يوجده هو من أصله، وإنما الذي خلقه هو الله ﷻ، لأنه أعطى العبد القدرة التامة، وأعطاه الإرادة الجازمة، وبهما تم، فهو إذًا فعل العبد، هو وجه القدرة التامة، ووجه الإرادة الجازمة إلى هذا، فهو يؤاخذ على توجيهه لما خلقه الله ﷻ له، وفيه من القدرة والإرادة إلى هذا الأمر، إذا كان كذلك، فالمخالفون يقولون - يعني منهم، وهم أشهرهم، وهم الجبرية - يقولون: إن العبد لا اختيار له بتاتًا، يقولون: كالريشة في مهب الريح، أو كحركات المرتعش، ونحو ذلك، لا اختيار له بتاتا، فالعبد يشعر من نفسه أن له اختيارًا.

الجهة الثانية: الأشاعرة ومن نحا نحوهم الذين يقولون: إن العبد يكسب فعل نفسه، ولا يفعله حقيقة، وهذه اللفظة التي هي الكسب مما ابتدعها أبو الحسن الأشعري، واختلف فيها أصحابه ما معناها، ماذا يعني بالكسب؟ والمحصل أنه لا حقيقة لهذه اللفظة بتفسير واضح إلا أن معناها عندهم أن الكسب مضاف إلى العبد إضافة ما يحدث من الآلة لها، فأنت تأخذ السكين، تريد أن تقطع بها الخبز مثلا، فالواقع من القاطع؟ القاطع الذي حمل، أنت قطعت، تقول قطعت الخبز، وعند الملامسة عند النظر، السكين هي التي قطعت، فيقولون: أفعال ابن آدم - وهذا كلام الأشاعرة - أفعال ابن آدم مثل قطع السكين، فهم محل وأدوات يجري فيهم قدر الله ﷻ، فمن الذي قطع؟ هو الله، من الذي عمل؟ هو الله.

ولهذا في المقابل المعتزلة مذهبهم أحذر من مذهب الأشاعرة؛ لأنه على ذلك يمكن أن تضاف الأعمال القبيحة إلى الله ﷻ، فالأشاعرة عندهم

جبر، ولكنهم جبرية في الباطن دون الظاهر.

وأهل السنة والجماعة يجعلون العبد له فعل حقيقة، والله ﷻ هو الذي خلق فعل نفسه، وفعل العبد نفسه، ويجعلون أن العبد هو الذي وجه القدرة والإرادة لهذا الفعل، فهو مجزي على توجيهه الذي هو باختياره، توجيه الإرادة لهذا العمل، فالله ﷻ هو الذي يخلق كل شيء، ومنها أفعال العباد، الأدلة على ذلك طبعا الكلام يطول به المقام، لكن هذه رد، فمسألة أفعال العباد هي مرتبطة بالقدر، أو تدخل تحت مرتبة من مراتب القدر. **[في ضيافة مدارس بدر].**

العرش قبل القلم في ترتيب الخلق

س ٦٢١: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ. .**»[(١)] هل يدخل في ذلك كتابة القرآن في اللوح المحفوظ؟ وإن قيل نعم، فهل تكلم الله ﷻ بالقرآن حينئذ؟ فإن قيل لا، فكيف يكون معناه؟

الجواب: أولا: هذا الحديث «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ**» روي بألفاظ، والمحققون يقولون: أصوبها «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ. قَالَ لَهُ: اكْتُبْ**»[(٢)]، أول ظرفية: «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ. قَالَ لَهُ: اكْتُبْ**».

فيكون معنى أول: حين، (حين خلق الله القلم قال له: اكتب)، يعني ما ترك الله القلم في زمن طويل بدون كتابة، «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ. قَالَ**

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٢٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٢٣).

لَهُ: اكْتُبْ»، فحين خلقه أمره بأن يكتب، والكتابة - هذه مرتبة الكتابة - من مراتب القدر، يعني كتابة ما هو كائن إلى قيام الساعة؛ ولهذا من روى هذا الحديث، أو من رجح رواية هذا الحديث: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ»، أو كما في اللفظ الآخر: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ» يفهم منه أن أول المخلوقات القلم، وهذا غير صحيح، والصواب أن العرش قبل القلم. كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية[1]:

وَالنَّاسُ مُختلفُون فِي القَلَمِ الذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مَنَ الدَّيَّانِ

هل كَانَ قبل العرشِ أو هُو بعدَه ... قولاَن عِند أبي العَلاَ الهَمذَانِي

والحقُّ أنَ العرشَ قبلُ لأنَّه ... قَبلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أركَانِ

وَكِتابةُ القَلمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَت ... إيجَادَهُ مِن غَير فَصلِ زَمَانِ

لمَّا بَرَاهُ الله قَالَ اكتب كَذا ... فَغدا بِأمرِ الله ذَا جَرَيَانِ

فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِن أبَدًا إِلى ... يَومِ المَعَادِ بِقُدرَةِ الرَّحمَنِ

فالصواب عندنا أن العرش مخلوق قبل القلم، وهذا متيقن منه، إذا كان كذلك فرواية هذا الحديث تكون أول ما خلق الله القلم، ومن رواه بغير نصب أول، يعني بغير البناء على الظرفية، فإنه يكون قد نقله بالمعنى.

إذا ثبت هذا فالكتابة هذه ليست كتابة القرآن، القرآن هذه كتابة أخرى، وكلام الله عَجَّلَ له مرتبتان:

مرتبة في الكتابة، ومرتبة في التكلم، الكتابة سابقة على التكلم به،

---

(١) سبق عزوه (ص٣٢٥).

ولا ارتباط بينها وبين التكلم به؛ لأن الله ﷻ يعلم ما سيتكلم به عند بعث محمد ﷺ، يعلم أن القرآن الذي سينزله على محمد ﷺ آياته كذا وكذا، وما سيتكلم به في هذا القرآن، علم ﷻ ذلك فكتب القرآن في اللوح المحفوظ، مرتبة القرآن مكتوبا.

أما التكلم به، فالقرآن كلام الله، أخذه جبريل عليه السلام سماعا من ربنا ﷻ، لما بعث النبي ﷺ نزل عليه جبريل عليه السلام بالقرآن، يسمع ما يتكلم به الله ﷻ، فينزل به، لم يسمعه جبريل عليه السلام قبل أن يتكلم به الله ﷻ، ولم يعلمه جبريل عليه السلام قبل أن يتكلم به الله ﷻ، ما في اللوح المحفوظ محفوظ عن أن يمس، ومحفوظ عن أن يؤخذ منه، فبعضهم يقول: إن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، هذا من أقوال الأشاعرة وأهل الباطل.

هناك مرتبة أخرى للكتابة، وهي إنزال القرآن مكتوبا من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا، هذه تبع لمرتبة الكتابة، وليست تبعا لمرتبة التكلم، فلما كان القرآن سينزل على النبي ﷺ، وسيكون في الأرض هاديا، شرف الله ﷻ بيت العزة في السماء الدنيا بأن جعل فيه القرآن مكتوبا، هذا على القول بأن هذا الأثر الذي ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما بأن الله ﷻ أنزل القرآن على السماء في بيت العزة - أنه صحيح الإسناد، لكن بعض أهل العلم يتوقف في معناه؛ لأنه لم يرد عن غير ابن عباس رضي الله عنهما.

مداخلة من بعض الإخوة: يا شيخ في قوله ﷻ: ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٨،٧٩] قلت حضرتك إن الملائكة لا تمس اللوح المحفوظ، فسروا الكتاب المكنون باللوح؟

الشيخ: لا، ناقشت أنا الأخذ منه، المس واضح في الآية: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٩]، فاللوح المحفوظ بأيدي الملائكة، لكن المقصود بالمس الأخذ منه، فسرت المس بالأخذ، أما إذا كنت قلت غير ذلك، فهي زلة. [**في ضيافة مدارس بدر**].

المقصود بمطلق الإيمان

س ٦٢٢: ما المقصود بمطلق الإيمان؟

الجواب: مطلق الإيمان يعني: أي إيمان من حيث الاسم: آمن بأن الله واحد في ربوبيته، وأنه هو الذي يخلقه، وهو الذي يشفيه، وهو الذي يرزقه، ولكنه يشرك الشرك الأكبر بالله ﷻ، يعني هذا ما جحد وجود الله ﷻ ما جحد ربوبيته، ولكنه أشرك في ألوهيته، هذا يحصل، ولكن مراده هنا مخالفة الخوارج؛ لأنهم يقولون: إن الإيمان شيء واحد إذا ذهب بعضه، ذهب كله، والكفر كذلك شيء واحد، إذا وجد بعضه، وجد كله، أهل السنة يخالفون ذلك، النصوص تدل على خلاف هذا الأصل. [**شرح القواعد والأصول الجامعة**].

س ٦٢٣: بالنسبة لمطلق الإيمان أصله أو بعضه؟

الجواب: أصله، يعني مطلق الشيء يختلف عن الشيء المطلق، الشيء المطلق يعني: الكامل، نقول: الإيمان المطلق أو الإيمان، يعني: الكامل، ونقول: مطلق الإيمان، يعني: أصله الذي لا يصح الإسلام إلا به، وكذلك نقول: الكفر، الكفر المطلق، يعني: الكامل الذي يذهب معه الإيمان، أو

مطلق الكفر، يعني: شعب الكفر، يعني كل واحدة مما يسمى كفرًا بنفسه وجود أصل، مثل ما نقول - يعني هذه كثيرة - مثل ما تقول: مطلق النفي، والنفي المطلق، النفي العام وعموم النفي، مثلها مسائل كثيرة، مطلق الطهارة والطهارة المطلقة، مطلق الطهارة ماذا؟ يعني الذي يجزئ فقط، الذي يجزئ هذا يسمى مطلق الطهارة، ولكن الطهارة المطلقة الذي يسبغ الوضوء، ويكملها على وفق السنة، مطلق الصلاة ما يجزئ، الصلاة المطلقة لو أتى بالصلاة، يعني: بالصلاة الكاملة، يعني: الصلاة المطلقة.

السلف قد يستدلون بما نزل في الشرك الأكبر على الشرك الأصغر

س ٦٢٤: أحسن الله إليك يا شيخ، قول الله ﷻ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦] من قال: إنها الشرك الأصغر له وجه؟

الجواب: صحيح؛ لأن السلف استدلوا بها، مثل ما ذكر إمام الدعوة في كتاب التوحيد، والسلف قد يستدلون بما نزل في الشرك الأكبر على الشرك الأصغر ونحو ذلك، ذكره ﷻ في سياق الكلام عن المشركين، قال ﷻ في آخر سورة (يوسف): ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ۝١٠٥ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٥،١٠٦]، سياق الآيات في إبلاغ الرسالة للكفار، ليست في المؤمنين؛ لهذا ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر غيره في تفسير الآية، ما قال: لا يؤمن أحدهم بأن الله هو ربه، وخالقه، ورازقه، ومدبر أمره إلا وهو

يشرك به، يعبد معه غيره، وكذلك نقول: إن المسلم يؤمن بالله، وبأن الله واحد في عبوديته، وفي ربوبيته، ويشرك أشياء من الشرك الأصغر: يعلق تميمة، ويحلف بغير الله، ونحو ذلك، يحصل هذا، ويحصل هذا، ولكن الآية نزلت في الشرك الأكبر. [**شرح القواعد والأصول الجامعة**].

المقصود بأصل الإيمان

س ٦٢٥: يا شيخ، ما المقصود بأصل الإيمان؟

الجواب: أصل الإيمان هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، هذا إذا وجدت أركان الإيمان، وجد الإيمان، ثم هذا الإيمان بالمعنى الخالص له، أما الإيمان الذي هو بمعنى الإسلام، بمعنى الدين، فهذا يشمل هذه، والأعمال الظاهرة، أعمال الإسلام الظاهرة التي هي الشهادتان، والصلاة، . . ، إلى آخره، واضح؟ لا إسلام إلا بإيمان، يعني: ما يتصور وجود إسلام بلا إيمان، ولا وجود إيمان بلا إسلام، لابد لتصحيح الإسلام من أصل الإيمان، من وجود أصل الإيمان، وهو القدر المجزئ منه، ولابد لوجود الإيمان من أصل الإسلام، واحد يقول: أنا عظيم التصديق والاعتقاد بالله واليوم الآخر، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ولكن ما شهد أن لا إله إلا الله، وشهد يعني: قالها، ولا عمِل عمَل الإسلام، هذا يكون مسلمًا؟! لابد من وجود أصل، عمل الظاهر، قدر منه يصحح به إيمانه، ولابد من وجود أصل من الإيمان يصحح به الإسلام، ولهذا الإيمان والإسلام إذا تفرقا

اجتمعا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾﴾ [الكهف: ١٠٧] يعني ماذا؟ ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟﴾ [البقرة: ١٣٧]، يعني أسلموا، ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ﴾ [البقرة: ١٣١] يعني: آمن، يعني: يدخل فيه الإسلام والإيمان، المقصود يعني: ما هو آمن فقط، يعني: يدخل الإسلام والإيمان، في النصوص إذا تفرقا (الإسلام والإيمان) دل أحدهما على الآخر، وأما إذا اجتمعا، فكما هو معروف كل واحد له دلالته بحسب ما جاء في حديث جبريل، هذا بالنسبة للإيمان.

أما الكفر، أصل الكفر، يعني: أقل الكفر، واضح؟ أصل الكفر أقل الكفر، أقل الكفر ماذا؟ الذي يُكفر به، الذي يخرج به من الملة، أصل الكفر الذي يخرج به من الملة أنواع، ولكن أعظمها دعوة غير الله معه، أو تقول: الكفر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، . . ، إلى آخره، كما قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦] الكفر درجات، واحد يكفر، ويقول: أنا ما أصدق بالملائكة، هذا كفر صحيح؟ واحد قال: لا، أنا ما أصدق بوجود الله، أنا ما أومن بأن يعبد الله، هذا كفر عظيم، إذًا الكفر الذي هو مخرج من الملة درجات، الملحد هذا له، والمتعبد ويشرك مع الله ﷻ هذا نوع من الكفر، الراد للأسماء والصفات، هذا نوع من الكفر، المتنقص للنبي ﷺ هذا نوع من الكفر، المكفرات أنواع، سوء الظن بالله ﷻ هذه شعبة من شعب الكفر: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فلان ما يستحق، والله حرام إنه حصل كذا، وأشباه ذلك، بل قد الإمام الشيخ محمد

ابن الوهاب في رسالة له عدها من أنواع الاستهزاء أن يقول: فلان ما يستحق، فلان والله جاءه شيء، ليته في غيره، أو أولى منه، ونحو ذلك من العبارات الموبقة، عبارات قبيحة، إذا كان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب؛ لأن فيه اعتراضا غير صريح على قدر الله، يحسد فلانًا على ما آتاه الله من النعمة، حسن هو الذي أتى بالنعمة لنفسه؟ الله الذي أرسلها له، هو جلبها لنفسه؟ علام تحسده؟ على ماذا؟ هو الحسد صار يأكل الحسنات؛ لأنه اعتراض على فعل الله، اعتراض على قضاء الله، يختص الله ﷻ برحمته من يشاء: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الروم: ٣٧]، هذا فضل الله ﷻ، فالحاسد في الواقع الذي يتمنى زوال النعمة عن غيره، أو يتمنى أن غيره ما أوتيها، فهذا بظاهر لفظه ما قال شيئًا، ولكن حقيقة الحسد اعتراض، صار يأكل الحسنات، كيف الذي يقول بلفظه: والله هذا ما يستحق، هذا الكفور يُعطى نعمة، مثل هذه الكلمات، والعياذ بالله، فرب العالمين يختص برحمته من يشاء، ويعطي، قد تكون له ابتلاء وفتنة، ما تدري.

إذًا أصل الكفر الذي يُكفر به هو درجات، ولكنه كفر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، كفر بالله، كفر بالربوبية، بالألوهية، وبالأسماء والصفات، ودخل في الألوهية أنواع الشرك، أو جحد الملائكة والرسل، . . ، إلى آخره. [**شرح القواعد والأصول الجامعة**].

س ٦٢٦: كلمة ما يستحق ما تحمل على أن هذا الشخص ما يستحق؟

الجواب: يعني واحد جاءه حادث سيارة، يقول: والله ما يستحق، ما معناه.

س ٦٢٧: يعني هو ليس برجل يستحق؟

الجواب: لا، هذا مختلف، يعني: ما يستحق، المقصود إنه إذا أصابه ضر، قال: والله ما يستحق أن يصيبه. . ، يعني الذي جاءه غلط، أو جاءه نعمة، قال: والله هذا ما يستحق النعمة، ما يستحق النعمة من جهة أنك مستكثرها عليه، هذا فضل الله، وأنت ما دخلك، قد يكون في حقه بلاء، هو من العصمة أن لا تقدر، من العصمة عن الذنوب أن الإنسان ما يقدر، قد يقدر على الشيء، ويصير في حقه بلاء وخسارة في الدنيا والآخرة، وقد يكون إنسان ابتلاه الله ﷻ بفقد عينيه، وهو ما يدري لو أن عيونه مفتحة يمكن أن يضل، أو يقع في بلاء عظيم، إنسان ابتلاه الله ﷻ بأن ما عنده مال، ما يدريك أنك لو جاء عندك مال أنك لا تطغى وتفسق، وأنت ما تدري. . ، فالإنسان ينظر إلى فعل الله ﷻ، ويرضى به، هذا قسمة الرب ﷻ، ما يحسد أحدا، ويظن أنه ابتلاء، يقول: ابتلاء الله يعينهم عليه، الله يعينهم على الحق والخير، وإذا حرمه الله ﷻ، فيرضي نفسه بأن هذا فيه الخير، جاء في أثر من آثار بني إسرائيل أن الله ﷻ قال لموسى عليه السلام: (إن من عبادي من لا يصلحه إلا الغنى ولو أفقرته لكفر، وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر ولو أغنيته لطغى، هذا فعل الله ﷻ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] الشاهد من هذا أن الاعتراض على أفعال الله هذا أمر عظيم:

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عظيمةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا

يعني يدخل في الأفعال والاستهزاء، والعياذ بالله، الاستهزاء قولي أو باللسان؟ مثل ما ذكر المشايخ في كلامهم عن التوحيد أنه يدخل في

الاستهزاء، يعني في أصل الاستهزاء: مد الشفاه، ودلع اللسان، يعني ذكر مثلاً واحدا، استدل بحديث النبي ﷺ. . ، نعوذ بالله، هذا قد يكون كفرًا، هذا من الاستهزاء بالرسول، أو جاء، وقال: المشايخ يقولون، والله أفتى المشايخ، هذا يدخل في الاستهزاء بالعلماء، الذي هو كبيرة من الكبائر، هذه أشياء الإنسان يُحاسب على قوله، والناس غافلون أو متساهلون، والله المستعان. **[شرح القواعد والأصول الجامعة]**.

العمل الصالح لا يقبل إلا من الموحدين

س ٦٢٨: هناك من يشترط في قبول العمل شرطاً ثالثاً، وهو صحة العقيدة، ويستدلّ لذلك بقوله ﷻ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النحل: ٩٧]، يعني: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ فيقول: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ دليل على اشتراط صحة العقيدة؟

الجواب: هو دليل على اشتراط الإيمان، يعني اشتراط الإسلام، فمن عمل عملاً ظاهره الصلاح، وأخلص فيه لله، وليس بمؤمن، هذا لا يقبل منه، يعني مثلاً: خذ الصدقات، الصدقة عمل صالح، قد يعملها الموحّد، ويعملها المشرك، يعملها المسلم، ويعملها النصراني، فعمل المسلم لها عمل صالح؛ لأنّ معه أصل تصحيح العمل، وهو الإسلام، أمّا غير المسلم فعمله حابط: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، والمشرك عمله بذلك يعني بهذا العمل الّذي ظاهره الصلاح من الصدقة، أو نصراني يتصدّق، هو يرجو أن يؤجر عليه، الله ﷻ من كمال عدله ورحمته أنه يأجر العبد على كلّ

عمل عمله، فإذا كان مسلماً، كان أجره في الدنيا والآخرة، مثل ما جاء في هذه الآية: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ يعني: في الدنيا، ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، أمّا الكافر فيؤجر، المشرك النصراني يؤجر على الأعمال التي يعملها، وظاهرها الصلاح، يُؤجر عليها في الدنيا: في سعة رزق، في صحة، في عافية، في سلامة من الآفات، ونحو ذلك، فيُستوفى له بأعماله في الدنيا.

إذًا قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ اشتراط للإيمان، يعني للإسلام، فمن لم يكن مسلماً، ليس ممّن تشملهم هذه الآية، يعني يترتّب على عملهم الصالح أن يحيا حياة طيّبة، وأن يُجزى في الآخرة بأحسن ما كان يعمل. **[فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]**.

موقف أهل السنة من مرجئة الفقهاء

س ٦٢٩: ما تكاد تقرأ كتاباً من كتب السنة كالسنة لعبد الله، واللالكائي، والإبانة إلا وتجد فصلاً أو باباً في طعن الأئمة في أبي حنيفة، فما السبب؟ وما موقفنا من هذه الآثار؟

الجواب: هذا كان في ذلك الزمان؛ لأن أبا حنيفة رحمه الله خالف السنة أو الآثار في مسائل كثيرة جداً، ورد عليه أهل السنة والحديث، حتى لا يؤخذ بكلامه في ذلك، وتأليف هذه لأجل انتشار مذهب أبي حنيفة في البلاد؛ فكتبوا ذلك تحذيراً من اتباعه فيما أخطأ فيه، لكن لما استقرت المذاهب، واستقرت الفرق وصار أبو حنيفة أحد الأئمة الأعلام الذين يشار إليهم

والذين يتبعون في مسائل الفقه ترك أهل السنة إيراد ذلك بعد نهاية القرن الخامس، واجتمعوا على عدم ذكرها، بل عدوه من الأئمة الأعلام، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، وذكر منهم أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وأنه أخطأ في مسائل، وخالف السنة في مسائل، وعد من مرجئة الفقهاء.

لكن مما ورد في تلك الكتب من شتمه ولعنه أو سبه، أو نحو ذلك هذا تركه أهل السنة، فلم يصر من شعار أهل السنة أن يفعل ذلك كما قرره الأئمة في كتبهم، وتركوه في مؤلفاتهم بعد نهاية القرن الخامس. **[شرح الطحاوية]**.



فهرس الموضوعات

تم بحمد الله ومنته المجلد الأول: (العقيدة) من الأجوبة والبحوث والمدارسات ويليه إن شاء الله المجلد الثاني من: (العقيدة).

